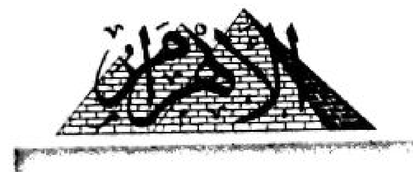


١٧٩

السنة السادسة
والأربعون
يناير ٢٠١٠



رئيس مجلس الإدارة :
د. عبد المنعم سعيد



دورية علمية
محكمة تصدر
أوائل يناير،
أبريل، يوليو،
أكتوبر
صدر العدد الأول
يوليو ١٩٦٥

أسس المجلة وتولى رئاسة تحريرها ١٩٦٥ - ١٩٩١
دكتور بطرس بطرس غالى

تقديم الموضوعات للنشر

- تقبل المجلة البحوث والدراسات فى قضايا العلاقات الدولية والنظم السياسية والفكر السياسى والقانون الدولى والتنظيم الدولى والدبلوماسية وكذلك القضايا الاستراتيجية والاقتصادية الدولية التى تتوافر فيها الأصول العلمية المتعارف عليها
- تتم الموافقة على نشر البحوث والدراسات بعد إجازتها بالتحكيم
- تنشر المجلة تقارير موجزة عن الأحداث الجارية وعن الندوات والمؤتمرات المتخصصة فى الشئون السياسية والاقتصادية والثقافية الدولية

المراسلات

- ترسل الموضوعات باسم السيد رئيس تحرير المجلة إلى مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - مجلة السياسة الدولية .
- تليفون : ٢٥٧٨٦٠٢٢ مباشر وتليفونات مؤسسة الأهرام ٢٥٧٨٦١٠٠، ٢٥٧٨٦٢٠٠، ٢٥٧٨٦٣٠٠
- فاكس : ٢٥٧٩٢٨٩٩ - ٢٥٧٨٦٨٣٣ e.mail:siyassa@ahram.org.eg.

سعر بيع النسخة

- داخل مصر: ٢٠ جنيها ، سوريا ٣٣٠ ليرة ، لبنان ١٠٠٠٠ ليرة ، الأردن ٥,٢٥ دينار، الكويت ٢,٥ دينار، السعودية ٣٠ ريالا، تونس ١٠ دينارات، الجزائر ٤٠٠ دينار، المغرب ٧٥ درهما، البحرين ٢,٧٠٠ دينار ، قطر ٣٠ ريالا، الامارات ٢٧ درهما، سلطنة عمان ٢,٧٠٠ ريال، غزة/القدس/الضفة ٦ دولارات، الجمهورية اليمنية ١٠٠٠ ريال ، المملكة المتحدة ٦ جنيهات استرلينية، الولايات المتحدة ٦ دولارات .

الاشتراكات السنوية

داخل مصر ٨٠ جنيها مصريا، فى الدول العربية ٤٠ دولارا أمريكيا، فى الدول الأوروبية والأفريقية ٥٠ دولارا امريكيا وفى باقى دول العالم ٧٠ دولاراً أمريكيا. وترسل الاشتراكات بشيكات بنكية إلى إدارة الاشتراكات بمؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة.

الإعلانات

إدارة الإعلانات بمؤسسة الأهرام . شارع الجلاء . القاهرة . جمهورية مصر العربية

كيفيـــــة الحصول على أعداد المجلة أو المواد المنشورة

النسخة الورقية

تتاح الأعداد الماضية منها بسعر ٥٠ جنيها (خمسون جنيها) للسنة الواحدة - بمركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم - شارع الجلاء - القاهرة

المصغرات الفيلمية

أعداد السياسة الدولية مسجلة على مصغرات فيلمية (ميكروفيلم وميكروفيش). وتتاح السنة الواحـدة من المجلة على الميكروفيش بسعر ثابت قدره ١٥٠ جنيها للسنة الواحدة، بمركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم

الاسترجاع الموضوعى

يوجد لدى مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم نظام للاسترجاع الموضوعى من أعداد مجلة السياسة الدولية يمكن من خلاله إعداد ملفات موضوعية مستخرجة من المواد المنشورة بالمجلة سواء من كافة الأعداد أو لفترة زمنية محددة نظير أجور رمزية

شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

تتاح السياسة الدولية على شبكة الانترنت على العنوان : http://www.siyassa.org.eg كما يمكن الدخول عليها من خلال موقع مؤسسة الأهرام كما يلى http://www.ahram.org.eg
خدمة الانترنت بدون اشتراك على رقم ٠٧٧٧٠٥٠٥ - ٠٩٠٨٠٥٠٥

مطابع
الأهرام التجارية
قليوب - مصر



المحتويات

الافتتاحية :

الدراسات :

المقالات :

ملف العدد : العالم وتغير المناخ .. توازنات السياسة والاقتصاد

قضايا السياسة الدولية :

الولايات المتحدة .. القيادة فى عالم متغير :



السنة السادسة والأربعون
العدد التاسع والسبعون بعد المائة
يناير ٢٠١٠

د. أســـامـــة الغـــزالى حـــرب

كرة القدم والسياسة الخارجية!

قدمت مباراة كرة القدم، التى تمت بين الفريقين القوميين لكل من مصر والجزائر (يومى ١١/١٤ فى القاهرة، و١٨ /١١ فى الخرطوم) نموذجا مهما للكيفية التى يمكن أن تؤثر بها المنافسات الرياضية على العلاقات الثنائية بين دولتين، وكيف يمكن أن تؤثر العوامل المرتبطة بظروف تلك الرياضة على السياسة الخارجية لدولة إزاء دولة أخرى.

والواقع أنه ليس هناك شك الآن فى الدور الذى تلعبه كرة القدم بالذات فى هذا المجال. فلأسباب عديدة، تتمتع تلك الرياضة بشعبية هائلة لا تدانيها شعبية أى لعبة أخرى، خاصة فى قارات أوروبا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا. ولا تقل الأبعاد والآثار المترتبة على تلك الشعبية سياسيا عنها ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، سواء على صعيد السياسة الداخلية، أو على صعيد السياسة الخارجية، والعلاقات الدولية.

وهناك أكثر من سبب -تناولها المحللون لذلك التأثير لكرة القدم.

- فالممارسات والطقوس التى تصاحب تشجيع كرة القدم، فى المباريات الدولية، تستخدم وتحيى الرموز الوطنية والسياسية (مثل الأعلام، والنشيد الوطنى، والأغانى الحماسية ...)، وكأنها تعزز فكرة المواجهة أو الحرب بوسائل أخرى، مما يعنى أن كرة القدم -فى الواقع توفر مجالا للمنافسة فى إطار خاضع للتحجيم والسيطرة.

- كما توفر مباريات كرة القدم -من ناحية ثانية- فرصة لتبادل إشارات سلمية تصالحية فى حالات انقطاع العلاقات بين دولتين أو فتورها (كما حدث بين اليابان وكوريا الجنوبية فى بطولة كأس العالم لعام ٢٠٠٢).

- كذلك، فإن كرة القدم قد تسهم فى التآلف بين أطراف على وشك الدخول فى صراع مسلح (مثلما تم فى تهدئة الصراع الداخلى فى ساحل العاج عام ٢٠٠٨)، وفى حالات أخرى مشابهة، وقد تؤدى على العكس- إلى تأجيج صراعات بين دولتين مما يمكن أن يصل إلى المواجهة المسلحة، كما حدث فى الصراع الشهير بين هندوراس والسلفادور عام ١٩٦٦، عقب مباراة كرة القدم التأهيلية لنهائيات كأس العالم.

غير أن الأثر السلمى والتصالحى فى مباريات كرة القدم سوف يظل أكبر بكثير من الأثر العدوانى التصادمى بين الشعوب، الأمر الذى يفسر حماس بعض الآراء على المستوى الدولى خاصة من جانب الشباب- لمنح الاتحاد الدولى لكرة القدم (الفيفا) جائزة نوبل للسلام.

إن تلك الأهمية السياسية (الخارجية أو الداخلية) لكرة القدم توضح المدى الذى يمكن أن يؤثر به المشتغلون بتلك الرياضة، والمسئولون عنها (سواء على مستوى اللاعبين، أو الأجهزة الرياضية، أو الصحافة والإعلام الرياضيين) أحيانا، على توجهات أو سلوكيات فى السياسة الخارجية.

فى هذا الإطار، يمكن تحليل ونقد ما أحاط بمباراتى كرة القدم، المشار إليهما بين مصر والجزائر فى نوفمبر ٢٠٠٩، من ملابسات سياسية ذات أبعاد داخلية وخارجية.

وليس جديدا هنا الإشارة إلى أن كرة القدم (باعتبارها الرياضة الشعبية الأولى فى مصر) تلعب دورا كبيرا لا يمكن إنكاره فى امتصاص كثير من الطاقات والاهتمامات من جانب قطاعات كبيرة من الشعب، خاصة بين الشباب. وربما يلفت النظر (وهو بالفعل ما يحظى بتعليق دائم من المحللين الأجانب) ذلك الإقبال الهائل على مشاهدة مباريات الكرة، أو تلك التجمعات والمظاهرات الحاشدة، احتفالا بانتصار فريق على آخر، من جانب جماهير تعانى مشاكل معيشية يومية، ليست فى حاجة لإعادة التذكير بها.

غير أن الأخطر من ذلك هو الاستناد إلى الفوز فى مباريات كرة القدم الدولية كمناط لشرعية وكفاءة النظام السياسى. وهى على أية حال ممارسة خطيرة، تجعل صورة النظام وشعبيته مرهونة بأقدام اللاعبين ومهاراتهم! حقا، إن ازدهار الرياضة فى أى مجتمع هو بلا شك إحدى الدلالات على كفاءة نظامه السياسى، ولكن الرياضة ليست بالقطع هى فقط كرة القدم.

فى هذا السياق، نستطيع أن نفهم بشكل أفضل لماذا كان هذا التركيز المبالغ فيه للغاية على تلك المباراة (كمحطة للوصول إلى تصفيات كأس العالم)، ولماذا كان الأداء متواضعا فى كل نواحى ومراحل تلك الأزمة.

النقطة الأولى هنا تتعلق بالشحن أو التعبئة المعنوية. فلقد شهدت الأيام السابقة للمباراة الأولى بين البلدين، التى أقيمت فى مصر فى ١١/١٤، شحنا معنويا غير مسبوق. ونظر الإعلام الرسمى (الحكومى) للمباراة باعتبارها علامة فاصلة على "التحول التاريخى" الذى تحقق فى مصر، وصورتها الصحافة المستقلة باعتبارها فرصة حاسمة يشعر فيها المصريون بالفرحة أو "كبسولة انتصار"، وفقا لأحد المانشيتات. ولم تترك مانشيتات الصحف فى اليوم التالى للانتصار فرصة لأى شك باعتباره إنجازا قوميا هائلا. والأمر نفسه وبدرجة أكبر، انطبق على الشحن المعنوى قبل المباراة الثانية فى السودان يوم ١١/١٨، حيث وصلت التعبئة النفسية إلى حدها الأقصى، مما انعكس على مانشيتات صحفية من نوع "مصر تلعب على خط النار فى أم درمان"، و"من المريخ (أى استاد المريخ السودانى) إلى التاريخ"، و"٨٠ مليون مصرى فى انتظاركم". ولذلك، لم يكن غريبا حجم الإحباط الهائل الذى سببته الهزيمة فى مباراة للكرة، إلى الحد الذى جعل إحدى الصحف الحكومية تصيح فى المانشيت الرئيسى لها: "دع العلم مرفوعا".

وفى هذا السياق، لعب أغلب المعلقين السياسيين والرياضيين فى القنوات المصرية دورا سلبيا للغاية، سواء فى الحشد قبل المباراة، أو فى الشحن المعنوى ضد الجزائر والجزائريين، كشف عن إحدى الحقائق المفزعة فى الإعلام المصرى، أى التواضع المهنى والسياسى للغالبية العظمى من أولئك المعلقين.

النقطة الثانية تتعلق بدلالة الطريقة التى حشد بها الجمهور المصرى فى المباراة بالخرطوم. ففى حين نقلت الطائرات الجزائرية آلاف المشجعين من الجمهور المعتاد للكرة، لم تتح الفرصة على الجانب المصرى- إلا للقادرين على تكاليف التذاكر الغالية (التى قيل إن بعضها بيع فى السوق السوداء)، وتكاليف السفر إلى الخرطوم. وهو جمهور بدا واضحا اختلافه البين عن الجمهور الجزائرى! وما انعكس بالتالى على سلوكهم فى الملعب، وخارجه بعد المباراة.

النقطة الثالثة تتعلق بمدى كفاءة الأجهزة الرسمية المصرية (الدبلوماسية والرياضية والأمنية) فى التعامل مع الحدث، سواء قبل مباراة الخرطوم أو أثناءها أو بعدها. ويستطيع أى مطالع للصحف فى الأيام السابقة للمباراتين (خاصة المباراة الثانية) أن يلاحظ بكل سهولة مظاهر الحشد الشعبى فى الجزائر والخرطوم، والذى ذهب إلى حد التدمير الكبير للشركات والمنشآت المصرية فى الجزائر، ومطاردة وإيذاء الجمهور المصرى فى شوارع أم درمان.

النقطة الرابعة تتعلق برد فعل أغلب الصحف والمحطات الفضائية إزاء الهزيمة فى مباراة أم درمان، وتحويلها من مجرد خسارة رياضية فى لعبة كرة القدم إلى خسارة سياسية فادحة فى العلاقة بين مصر وبلد عربى له أهميته ومكانته، بل وإلى إنكار فكرة التضامن العربى أو العروبة والاستخفاف بها.

والنقطة الخامسة هى فشل الإعلام المصرى، والأجهزة الرسمية المصرية، فى نقل وجهة النظر المصرية إلى العالم الخارجى حول تلك المباراة، بما فى ذلك اتحاد كرة القدم الدولى نفسه- الفيفا!

إن تلك النواحى جميعها توجب التوقف عندها وفحصها، واستخلاص الدروس منها، ولكن الأهم من ذلك كله هو الحرص على ألا تؤثر تداعيات تلك المباراة سلبيا على العلاقات المصرية - الجزائرية. فمن المؤكد أن المصالح المتبادلة بين البلدين أكبر وأهم بكثير من أى انفعالات رياضية أو كروية، أيا كانت حساسيتها وإثارتها المؤقتة للمشاعر والعواطف.

محمد السيد سعيد .. فى رحاب الله

يعز على شخصيا، وعلى جميع أعضاء أسرة تحرير السياسة الدولية، أن ننعى الدكتور/ محمد السيد سعيد، عضو الهيئة الاستشارية للمجلة، وواحدا من أفضل كتابها ومحكميها، بل من أفضل أبناء جيله من باحثى العلوم السياسية فى مصر والعالم العربى على الإطلاق. لقد كان محمد السيد سعيد نموذجا نادرا للإنسان فى تسامحه وسعة أفقه، وللمواطن فى إخلاصه وصدق انتمائه، وللمثقف والعالم فى عمقه وموسوعيته وصفاء ذهنه.

رحم الله محمد السيد سعيد، وأبقى ذكراه دائما حية فى قلوبنا وعقولنا، ومنارة لكل الساعين للعلم والحرية والعدالة.

سلطنة دارفور ١٨٢٠-١٨٧٤ .. إطلالة تاريخية

د. خليفة بن عبد الرحمن السعود

أستاذ التاريخ الحديث، عميد كلية العلوم والآداب بالرس، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية

مقدمة

كانت التركيبة السكانية في دارفور قبل نزوح العرب إليها تتألف من عناصر السود وشبه السود، وعناصر السود هي العناصر التي هاجرت إلى الإقليم من السودان الجنوبي، وهي عناصر زنجية في الأساس. أما العناصر شبه السود، فهي من أقدم السكان، وقد أتت إلى دارفور نتيجة هجرات عناصر مختلفة من الشمال والغرب والشرق. ولذلك، فإن معظم سكان دارفور وكذلك معظم سكان وداي، وكانم، وباجرمي، وبرنو من بلاد السودان الأوسط، وسكونو، ومالي من بلاد السودان الغربي، وهم في الملامح والحضارة أقرب إلى العرب، وكانوا على الديانة الفتشية قبل هجرة العرب إليهم ونشر الإسلام بينهم، كما أنهم ينقسمون إلى قبائل مختلفة، لكل منها ملك ولغة خاصة(١).

ومن أقدم القبائل التي سكنت إقليم دارفور شعب الداجو، ولعلهم أصحاب الإقليم الأقدمون، وكان مركزهم جبل داجو الذي يقع إلى الغرب من داره، حيث تمكنوا من تكوين أول سلطة سياسية في إقليم دارفور خلال الفترة من القرن الثاني عشر إلى منتصف القرن الثالث عشر الميلادي، ثم نشأت بجوارها سلطة التنجر، التي استمرت حتى منتصف القرن الخامس عشر غير أن هاتين السلطتين لم تتمكنا من البقاء، الأمر الذي مهد لظهور قوة الفور وبسط سيطرتها على كامل الإقليم(٢).

وقبائل الفور هي صاحبة السيادة في جبال مرة وفي المرتفعات التي تقع غرب هذه الجبال، ومنهم اكتسب الإقليم تسميته التاريخية، فصار يعرف باسم دار الفور أو دارفور، نظرا لأهميتهم وقتهم، خاصة بعد نجاحهم في تأسيس دولة كبيرة دامت أربعة قرون(٣). وبذلك، كان إقليم دارفور يعج بجماعات عرقية متعارضة ومتقاطعة في مصالحها. فالقبائل الإفريقية في الشمال، والقبائل العربية في المناطق الجنوبية مع تداخلات فيما بينها(٤)، قد جعلت من هذا الإقليم موضع تعقيد سياسي واجتماعي.

قيام سلطنة دارفور الإسلامية :

بعد أن تمكن المسلمون من فتح مصر، اتجهت البعوث إلى الجنوب، تأمينا للحدود، وطلبا للتوسع في النوبة، غير أنها لم تتمكن من اجتياز النوبة نظرا لصمود مقاتليها، الأمر الذي دعا لتوقيع معاهدة بين عبد الله بن أبي السرح وعظيم النوبة في دنقلة عام ٣١ للهجرة، تم بموجبها دعم النوبة بالغذاء مقابل تقديم الدعم للجيوش الإسلامية وعدم المساس بأحد من المسلمين(٥). ولقد

١- نعوم شقير، تاريخ السودان القديم والحديث، تحقيق إبراهيم أبوسليم، بيروت، دار الجيل، ١٩٨١، ص١٥١ . أحمد عبدالقادر أرباب، تاريخ دارفور عبر العصور، ط١، الخرطوم جامعة الخرطوم، ١٩٩٨، ص٢٦

٢- محمد بن عمر التونسي، تشحيذ الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان، تحقيق خليل عساكر ومصطفى مسعد، القاهرة الدار المصرية للتأليف، ١٩٦٥، ص ص.١٤٠-١٤٩

٣- رجب محمد عبد الحليم، العروبة والإسلام في دارفور في العصور الوسطى، القاهرة دار الثقافة، د.ت.ن، ص٣٧

٤- سيد فليفل، مشكلة دارفور بين التدخل الدولي والأزمة الداخلية، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، الموسم الثقافي، ٢٠٠٧، الجماهيرية الليبية، ص٤

٥- شكري الفيصل، حركة الفتح الإسلامي في القرن الأول، ط٦، بيروت دار العلم للملايين، ١٩٨٢، ص ص١٢٩-١٣٠.

كانت تلك المعاهدة منطلقا في انتشار الإسلام داخل السودان بشكل سلمي وخلال القرون الثلاثة التالية من هذه المعاهدة، تغلغل الإسلام تدريجيا إلى دارفور، وتضافرت عوامل عدة فتحت المجال لهجرة عدد من القبائل العربية إلى دارفور، خاصة من مصر وشمال افريقيا بعد انتشار الإسلام في تلك المناطق. وقد ترتب على تلك الهجرات وتمازج العناصر العربية مع أهل دارفور عدة نتائج، أبرزها انتشار اللغة العربية في دارفور، وهو ما صاحبه انتشار للإسلام أيضا، خاصة بعد قيام سلطنة دارفور الإسلامية(٦)، كما أصبح أكثر من ثلثي سكان الإقليم عناصر عربية أو مستعربة لغة وتقاليد(٧).

ومن المرجح أن سلطنة دارفور قد تأسست حوالي سنة ٨٤٩هـ/١٤٤٥م على يد سليمان سولونج، الذي ولد من أب عربي وأم من أسرة كيرا التي تنتسب إلى قبيلة الفور(٨) وقد اتخذ سليمان من بلدة نامي الواقعة في إقليم طرة عاصمة لدولته، وتمكن عن طريق الاستعانة بالعناصر العربية من إخضاع الخارجين عليه من سلاطين وملوك الفور في جبال مرة والمناطق المحيطة بها وإدخالهم الإسلام. كما أصبح مسئولا عن تعيين الحكام على مناطقهم(٩). وبذلك، اصطبغت دارفور بصبغة عربية إسلامية، ونتج عن ذلك انفتاح الإقليم على العروبة والإسلام، وساهمت في نشر الإسلام بما جاورها من مناطق(١٠).

وقد قسمت سلطنة دارفور إلى أربع ولايات رئيسية هي: ديمنقا، وتكناوي، واومنقا، ودالي. ولكل ولاية منها حاكم مسئول عن إدارتها، بينما ترتبط الولاية الخامسة، وهي دار الغرب، بالسلطان مباشرة. والسلطان هو السلطة العليا في البلاد، يساعده عدد من الوزراء والقضاة، ومجلس استشاري، ويتألف مجلس وزراء السلطان من اثنى عشر وزيرا، منهم أربعة وزراء أساسيون يلقبون بـ (أمناء)، ويرأس الوزراء كبير الأمناء وهو بمثابة رئيس الوزراء، ويلقب بـ (أبي الشيخ)، ويتولى مجلس الأمناء اختيار السلطان الجديد بعد التنسيق مع مجلس الشورى(١١).

وقد تعاقب على حكم سلطنة دارفور ستة وعشرون حاكما، كان آخرهم السلطان إبراهيم قرض بن السلطان محمد حسين، الذي قتل على يد القوات المصرية، حين تمكنت بقيادة الزبير باشا من السيطرة على دارفور وإعلان سقوط السلطنة سنة ١٢٩١هـ/١٨٧٥م على أن سلالة سلاطين دارفور ظلوا يقومون بين الفينة والأخرى بحركات استقلالية، نجحت حينا وأخفقت حينا آخر، حتى كانت نهاية تلك السلالة بمقتل السلطان علي دينار وسقوط دارفور بيد البريطانيين سنة ١٣٣٤هـ/١٩١٦م(١٢).

كانت دارفور على اتصال تاريخي بممالك وقوى أحاطت بها من معظم جهاتها، أبرزها مملكة الزغاوة من الشمال، ومملكتا مقرة وعلوة المسيحيتان من الشرق، ومن الغرب مملكة وداي، ومملكة الكانم، والبرنو، وممالك السودان الغربي مثل مالي، والتكرور، وغانة، ومن الجنوب بحر الغزال، وما وراءه من بلاد الكونغو، وأواسط إفريقيا(١٣) وكان جبل طرة مركز سلاطين الفور قبل انتقالهم إلى الفاشر(١٤)، وفيه مدفن السلاطين الخاص، وجامع كبير قديم(١٥).

المحاولات الأولى للسيطرة على دارفور في عهد محمد علي:

تشير المصادر إلى أن الاتصالات التجارية بين دارفور ومصر تعود إلى العصر الفرعوني، حيث قام القائد الفرعوني حركوف (الأسرة الفرعونية السادسة) بزيارات متعددة إلى السودان وصل خلالها إلى دارفور. كما سجل التاريخ رحلات تجارية مماثلة قام بها بعض التجار العرب قبل الإسلام إلى دارفور(١٦). ومع انتشار الإسلام وتزايد الوجود العربي في مصر، زادت الاتصالات غير المباشرة بين مصر ودارفور، خاصة بعد ما انتقل عدد من القبائل العربية إلى شمال إفريقيا والسودان. واستمرت تلك الهجرات، خاصة بعد سقوط الدولة العباسية سنة ٦٥٦هـ/١٢٥٨م وحتى نهاية دولة المماليك سنة ٩٢٣هـ/١٥١٧م(١٧).

ولقد احتل إقليم دارفور مركزا مهما في التكوين السياسي للسودان منذ القرن التاسع عشر باعتباره حلقة وصل بينها وبين الوحدات السياسية الغربية المجاورة، وباعتبار ثرواته الطبيعية حسب مقاييس تلك الحقبة. ولتلك الأسباب وغيرها، فقد ظل الإقليم مطمعا للقوى المهيمنة في مصر والسودان، بدءا من محمد علي باشا ثم خلفائه من بعده، وانتهاء بالمستعمر البريطاني الذي جند الإمكانات للسيطرة على دارفور.

٦– المصدر السابق، ص ص١٢٣–١٩٠.

٧– السيد فليفل، المصدر السابق، ص٥.

٨– مصطفى مسعد، سلطنة دارفور .. تاريخها وبعض مظاهر حضارتها، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، العدد١١، ١٩٦٣، ص٢٢٧، ٢٢٨
أحمد عبدالقادر أرباب، المصدر السابق، ص٦٢.

٩– محمد بن عمر التونسي، المصدر السابق، ص ص٦٤–١٣٨ . رجب محمد عبدالحليم، المصدر السابق، ص٢٥٢–٢٥٤

١٠– رجب محمد عبد الحليم، المصدر السابق، ص٢٦٩–٢٧٠.

١١– احمد عبدالقادر أرباب، المصدر السابق، ص ص٧٢ –٧٧.

١٢– نعوم شقير، المصدر السابق، ص١٥٣ ومابعدها.

١٣– FO 141/426/9. رجب محمد عبد الحليم، المصدر السابق، ص ص١٦–١٨.

١٤– حسن قنديل، فتح دارفور سنة ١٩١٦، ط١، الإسكندرية، مطبعة العدل، ١٣٥٦هـ، ص ص٤٤–٤٦.

١٥– محمد بن عمر التونسي، المصدر السابق، ص ص١٤٤–١٥٠.
– نعوم شقير، المصدر السابق ص١٤٩ وما بعدها.

١٦– رجب محمد عبدالحليم، المصدر السابق، ص٩٠–٩١.

١٧– المصدر السابق، ص ص٤٩–٥٧.

على أن دارفور ظلت لغزا بالنسبة لحكام مصر، حين بدأوا فى التطلع للتوسع على حساب الأراضى السودانية منذ عهد محمد على باشا الذى حرص على ضم هذه السلطنة إلى الممتلكات المصرية فى السودان. وظلت فكرة غزو دارفور وإخضاعها لسلطة الحكومة المصرية هدفا وأملا يراود كل من تولى حكم مصر. إلا أن الجهود التى كانت تبذل فى هذا السبيل كانت تصطدم بسياسة الحذر التى اتبعها سلاطين دارفور تجاه إقامة أى نوع من العلاقات مع حكام مصر، خشية إتاحة الفرصة أمامهم للتدخل فى الشئون الخاصة بالسلطنة(١٨).

ومن المرجح أن أول خبر يؤكد وجود الرغبة لدى محمد على باشا للسيطرة على دارفور هو ما أورده الجبرتى فى أحداث سنة ١٢٣٥هـ/١٨١٩م، حيث أشار إلى عودة محمد على باشا بقواته من الصعيد بعد أن كان الناس قد أشاعوا " عزمه على القضاء على المماليك فى دنقلة والسيطرة على بلاد دارفور والنوبة، والاستيلاء على كميات الذهب والفضة والرصاص والزمرد من هناك."(١٩).

وفى واقع الأمر، فإن محمد على باشا وضع ضمن أولوياته التوسعية، بعد عودة قواته من شبه الجزيرة العربية والقضاء على الدولة السعودية الأولى سنة ١٢٣٣هـ/١٨١٨م، التوجه جنوبا والسيطرة على بلاد السودان. وقد دفعه لهذا التوجه أسباب، أبرزها الرغبة فى توسيع أملاكه جنوبى مصر، واكتشاف منابع النيل للسيطرة عليها ضمانا لأمن مصر الاقتصادى فى ظل خشيته من قيام القوى الأخرى، مثل بريطانيا، بتلك الخطوة. كما حرص على إيجاد روابط اقتصادية بين مصر والسودان فى ظل شائعات عن وجود المعادن الثمينة فى بلاد السودان كالذهب، والألماس، والنحاس(٢٠)، وما اشتهرت به دارفور من تجارة العاج، وريش النعام، والعسل، والأبنوس، والصمغ العربى، مما جعلها ذات ارتباط تجارى قديم مع ساحل إفريقيا الشرقى(٢١).

ومن منظور أمنى، رأى محمد على فى السيطرة على السودان فرصة للقضاء على بعض خصومه اللاجئين هناك، خاصة فى دنقلة، حيث ظلوا مصدر قلق له ولدولته، منذ أن اتخذ قراره التاريخى بالقضاء على المماليك فى مذبحة القلعة فى الخامس من صفر ١٢٢٦هـ/ ١ مارس ١٨١١م، والتى راح ضحيتها قرابة ألف منهم. لكن هاجس القضاء على بقاياهم ظل ماثلا فى سياسته المستقبلية عبر مطاردة الفارين منهم إلى دارفور(٢٢)، بجانب رغبته فى تكوين جيش جديد قوامه العناصر السودانية التى تتميز بالصبر وقوة التحمل(٢٣).

أعطى محمد على باشا أوامره لقواته بالتحرك إلى السودان عبر جيشين، أحدهما بقيادة ابنه إسماعيل باشا، والآخر بقيادة صهره محمد بك الدفتردار، حيث تمكنت تلك القوات من إخضاع رقعة كبيرة من الأراضى السودانية أواخر سنة ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م فى سنار وكردفان جنوبا. وعلى الرغم من وصول إبراهيم باشا بمدد عسكرى دعما لتلك القوات، إلا أن الإنجاز العسكرى بات ضئيلا، خاصة بعد مرض إبراهيم باشا وعودته إلى مصر، ثم مقتل أخيه إسماعيل حرقا على يد أهالى شندى، مما أدى إلى توقف نشاط تلك القوات. وبقى محمد بك الدفتردار لإدارة الأمور فى السودان، حتى تم تسليم الحكم للحكمداريين الذين ربطوا بالقاهرة لما يزيد على ستين عاما قبل أن يتم فصل السودان عن مصر بعد وقوعهما تحت الاحتلال الإنجليزى(٢٤).

وعلى الرغم مما أكدته المصادر التاريخية(٢٥) من أن محمد بك الدفتردار قد كلف بمهمة السيطرة على "دارفور ببلاد السودان"، إلا أنه لم ينجح فى تحقيق تلك المهمة. وإذا كان للظروف التى أحاطت بقوات محمد على فى السودان دور فى ذلك، فإن ثمة سببا مهما آخر لفشل الدفتردار ألا وهو تماسك سلطنة دارفور بقيادة السلطان محمد الفضل بن عبدالرحمن الملقب بقمر السلاطين، والذى مرت دارفور خلال عصره بفترة ازدهار وقوة مكنته من تصفية أبرز القوى المجاورة المعادية. بل إن السلطان محمد الفضل حاول مد يد العون عسكريا لأهالى كردفان التابعة لدارفور ضد الدفتردار، حين أرسل جيشا بقيادة محمد أبى اللكيلك لتلك المهمة. وعلى الرغم من مقتل ذلك القائد وعودة قواته إلى دارفور بعد سقوط كردفان بيد قوات محمد على باشا(٢٦)، إلا أن تلك الخطوة تؤكد القوة التى تمتعت بها دارفور خلال تلك الفترة، لدرجة أنها باتت ملجأ للفارين من بطش قوات محمد على باشا فى السودان(٢٧).

وحين أدرك محمد على باشا تلك الحقيقة، سعى للتخلص من السلطان محمد الفضل، حيث استعان بأبى مدين، الأخ المنافس للسلطان، والذى كان لاجئا فى القاهرة، محرضا محمد على السيطرة على دارفور، فأرسله محمد على للتنسيق مع المسئولين فى السودان لمهاجمة دارفور. غير أن أبا مدين لم يتمكن من تحقيق شىء يذكر فبقى فى كردفان حتى وفاته(٢٨). وحين فشلت تلك

١٨- عز الدين إسماعيل، الزبير باشا ودوره فى السودان، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٨، ص١٨١.

١٩- عبدالرحمن الجبرتى، عجائب الآثار فى التراجم والاخبار، بيروت، دار الجيل، د.ت ن، /٦٠٥٣.

٢٠- عبدالرحمن الرافعى، عصر محمد على، ط٥، القاهرة، دار المعارف، ١٤٠٩هـ، ص ص١٥٦-١٥٩.

٢١- أحمد عبدالقادر ارباب، المصدر السابق، ص٢٧.

٢٢- خليل الرجبى، تاريخ الوزير محمد على باشا، تحقيق: دانيال كريسيليوس واخرين، ط١، القاهرة، دار الآفاق، ١٤١٧هـ، ص ص١١٠-١١٤.

٢٣- المصدر السابق، ص١٥٦.

٢٤- وقد حكم السودان فى عهد الحكمدارية كل من، (عثمان بك - محو بك خورشيد باشا - أحمد باشا أبو ودان - أحمد باشا المنكلى - خالد باشا) المصدر السابق، ص ص١٦٠-١٧٣ . نعوم شقير، المصدر السابق، ص٢٠٩.

٢٥- عبدالرحمن الجبرتى، المصدر السابق، /٦٢٧٣.

٢٦- نعوم شقير، المصدر السابق، ص ص١٦٣-١٦٩ . أحمد عبدالقادر أرباب، المصدر السابق، ص١١١-١١٢.

٢٧- عبدالرحمن الرافعى، المصدر السابق، ١٧٤.

٢٨- نعوم شقير، المصدر السابق، ص١٧٠.

الخطوة، حاول محمد على اللجوء للحيلة سعيا لكسب موقف السلطان محمد الفضل. فاقترح على حاكم كردفان التوسط بينهما لعقد اتفاقية تجارية يتم بموجبها استخراج وتصدير النحاس من دارفور إلى مصر، والمساعدة فى تجنيد الشباب للعمل فى الجيش المصرى، لكن السلطان محمد الفضل اشترط التزام محمد على بتقديم المساعدات العسكرية لدارفور، وهو ما لم يوافق عليه والى مصر، مما دعا السلطان لاتخاذ قراره بإغلاق حدود بلاده الشرقية، ومنع دخول أى أجنبى إليها، خشية من عيون محمد على وعملائه، وكى لا يتيح ذريعة لمحمد على لمهاجمة بلاده، قام بطرد المماليك إلى مملكة وداى(٢٩).

وحين لم يتمكن محمد على من السيطرة على دارفور بالقوة والحيلة، حاول ذلك سلما، حيث أرسل فى سنة ١٢٤٥هـ/١٨٣٠م خطابا إلى السلطان محمد الفضل، يدعوه فيه إلى التسليم فرد عليه السلطان بخطاب أوضح فيه احترامه وتقديره لمحمد على، لكنه أكد أن دارفور بلد مسلم يطبق أركان الإسلام وتعاليمه، وليس بلد كفر يجب أن يدفع الجزية لمحمد على أو غيره. كما أكد القوة التى تتمتع بها سلطنة دارفور الإسلامية تحت سلطته، مشددا على أنها محروسة من الله ثم من أهلها الشجعان، ناصحا محمد على بألا تطغيه انتصاراته فى سنار، فتجعله يعتقد سهولة السيطرة على دارفور.

ومما لا شك فيه أن هذه الرسالة قد بينت النهج الإسلامى لسلطنة دارفور، ووعى سلاطينها بأحكام الإسلام ونظمه، كما أن ما حوته من رد كان كافيا لإحجام محمد على عن محاولاته للسيطرة على دارفور. إذ توقفت جهوده تماما فى هذا الشأن، خاصة فى ظل انشغاله بصراع مسلح ضد السلطات العثمانية فيما عرف بحرب الشام الأولى التى نشبت بين الجانبين سنة ١٢٤٧هـ/١٨٣١م، واستمرت قرابة سنتين(٣٠)، فرأى أنه ليس من حسن التدبير فتح جبهات عدة للحرب فأوقف نشاطه العسكرى خارج الشام. ونتيجة لذلك، ظلت دارفور مستقلة تحت زعامة السلطان محمد الفضل، ثم ابنه محمد حسين من بعده(٣١).

وعلى الرغم من صدور فرمان عثمانى بتاريخ ٢١ذى الحجة١٢٥٦هـ/٣ فبراير١٨٤٠م، تضمن إلحاق دارفور بأملاك محمد على بجانب النوبة وكردفان وسنار وجميع توابعها(٣٢)، إلا أن واقع الحال أكد استقلال دارفور خلال تلك الفترة، واتضح أن ذلك القرار لم يكن سوى ترضية شكلية لمحمد على، نتيجة الظروف التى ترتبت على حرب الشام الثانية بين محمد على والسلطان العثمانى محمود الثانى. حيث تدخلت القوى الكبرى، بزعامة بريطانيا وفرنسا، لعقد مؤتمر لندن ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م الذى نتج عنه طرد محمد على من جميع الأراضى التى استولى عليها فى الشام والجزيرة العربية وغيرها، لينحصر نفوذه فى مصر(٣٣)، مما سبب له مشاكل سياسية وصحية أدت إلى انتهاء سطوته، بل ونهاية حياته دون ممارسة سلطة من أى نوع فى دارفور، واستقر خط الحدود الجنوبية لمصر مع السودان دون أن تدخل دارفور فعليا ضمن هذا الخط(٣٤). ومن المؤكد أن ذلك الوضع كان سببا رئيسيا فى توسع سلطنة دارفور وسيطرتها على المناطق المجاورة، مثل كردفان ووداى والجزء الشمالى من بحر الغزال، حيث قاربت مساحتها - مع منتصف القرن التاسع عشر الميلادى- على ثلاثمائة وخمسين ألف ميل مربع(٣٥). أما السيطرة على دارفور، فقد تركها محمد على رهنا لمقدرة خلفائه فى عرش مصر.

الخديو إسماعيل والسيطرة المصرية على دارفور :

لم تكن ثمة محاولات لخلفاء محمد على من أجل السيطرة على دارفور، بدءا من عباس باشا (١٨٤٨-١٨٥٤م)، ثم سعيد باشا (١٨٥٤-١٨٦٣م) وحتى الفترة الأولى من حكم الخديو إسماعيل (١٨٦٣-١٨٦٩م)(٣٦)، بل إن المصادر التاريخية تؤكد حسن العلاقات بين السلطان محمد حسين وكل من سعيد باشا وإسماعيل باشا، حيث كان يتبادل الهدايا معهما. وقد أدى ذلك الهدوء فى علاقات الجانبين إلى توقف المحاولات المصرية للاستيلاء على دارفور، وانصراف السلطان محمد حسين لتطوير قواته العسكرية، فكان أول من استخدم الأسلحة النارية فى الجيش، كما ضاعف العنصر البشرى فى جيشه فجاوز عددهم عشرة آلاف مقاتل(٣٧). وكانت تلك الخطوة نتيجة توقعه بتعرض بلاده لهجوم خارجى وبناء على رأى مستشاريه(٣٨).

ولم يغب عن ذهن السلطان الخطر المتوقع بين فترة وأخرى من قبل السلطات المصرية، لذا عمد إلى التحالف مع مملكة وداى المجاورة، فأرسل إلى حاكمها، موضحا الخطر الذى يمثله وجود أحد القادة التابعين للحكومة المصرية، وهو القائد محمد البلالى

٢٩- احمد عبدالقادر أرباب، المصدر السابق، ص١١٢.

٣٠- عايض الروقى، حروب محمد على فى الشام وأثرها فى شبه الجزيرة العربية ١٢٤٧-١٨٣١/١٢٥٥-١٨٣٩م، ط١، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٤١٤هـ، ص ص٤٤-٢١٨.

٣١- نعوم شقير، المصدر السابق، ص١٧٢.

٣٢- عبدالرحمن الرافعى، المصدر السابق، ص١٨٧.

٣٣- عايض الروقى، المصدر السابق، ص ص٤٢٦-٤٣٧.

٣٤- محمد بركات، مشكلات الحدود العربية، ط١، القاهرة، مطابع العبور، ٢٠٠٥، ص ص١٥١-١٥٢.

٣٥- آرثر روبنسون، السلالة العربية الحاكمة فى دارفور ٨٥٢-١٢٠١هـ/ ١٤٤٨-١٨٧٤، مجلة الفسطاط، نوفمبر ٢٠٠٦، ص١.

٣٦- ولد الخديو إسماعيل بن إبراهيم بن محمد على سنة ١٨٣٠. وتولى خلال عهد عمه سعيد مهمة تثبيت الوضع فى السودان. وقد تولى حكم مصر سنة ١٨٦٣ واستمر حتى عزله السلطان عبدالحميد سنة ١٨٧٩. ومن أبرز أحداث عصره فتح قناة السويس وما تلاها من وقوع البلاد تحت وطأة الديون الخارجية، وكانت وفاته سنة ١٨٨٥. عبدالوهاب الكيالى وآخرون، موسوعة السياسة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د.ت، ١٩٠/١-١٩١.

٣٧- نعوم شقير، المصدر السابق، ص١٧٢-١٧٣، ٢٧٦.

٣٨- أحمد عبدالقادر أرباب، المصدر السابق، ص١١٨.

في كردفان المجاورة، ووجه الدعوة لعقد تحالف عسكرى ضد أية مطامع استعمارية قد ينفذها البلالى لصالح الحكومة المصرية فى دارفور أو وداى، فوافق سلطان وداى، وتم توقيع تلك الاتفاقية التى صعبت من مهمة البلالى وغيره فى اختراق التحالف. ومما زاد من شكوك السلطان حسين تجاه الحكومة المصرية إرسالها القائمقام محمد نادى باشا إلى الفاشر، عاصمة دارفور، فى مهمة سياسية مريبة سنة ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م، تتمثل فى اكتشاف مسالك دارفور وأوضاعها، تمهيدا للسيطرة عليها، فانطلق فى رحلة امتدت من أبى حراز حتى الفاشر، مركز حكومة دارفور. وحين تأكدت شكوك السلطان فى مهمته، تم وضعه تحت الرقابة المشددة، وحددت إقامته داخل الفاشر(٣٩). ورغم محاولة سلطنة دارفور تضييق الخناق على تحركاته، إلا أنه قدم بعد عودته تقريرا شاملا لحكومة السودان عن المنطقة وما سمعه خلال رحلته. وتضمن التقرير وصفا للطرق وحالتها، والبلدان التى مر بها، والمسافات التى قطعها. كما أشار إلى لقائه بالسلطان حسين حاكم دارفور الذى استفسر منه عن نوايا حكومة مصر تجاه دارفور، فأجابه بأنها طيبة. على أن أبرز ما تضمنه التقرير تلك المعلومات السياسية والعسكرية التى تؤكد إمكانية السيطرة على دارفور بسهولة، نظرا لبدائية جيشها وأسلحته التى لا تخرج عن مجرد سيوف ورماح وجانب ضئيل من الأسلحة النارية، الأمر الذى لم يمكن السلطان من فرض سلطته على جميع مناطق دارفور. لذا، فإن نادى باشا رأى أن حملة من ألفى رجل يمكنها السيطرة على دارفور(٤٠)، لكن الخديو إسماعيل فضل التريث بعض الوقت فى مهاجمة دارفور(٤١). وعلى الرغم من تعارض بعض معلومات نادى باشا مع ما تذكره مصادر معاصرة عن قوة دارفور وتطور أسلحتها، إلا أن مهمته كانت مفتاحا مهما للسيطرة على دارفور، وذلك بما قدمه من معلومات مغرية للسيطرة على الإقليم. ساعد على ذلك عزم حكومة الخديو إسماعيل على ضم دارفور، مما جعلها تعتمد على معلومات نادى باشا مصدرا أساسيا لتحركها العسكرى هناك.

شهدت الفترة الثانية من حكم الخديو إسماعيل (١٢٨٦-١٢٩٦هـ/ ١٨٦٩-١٨٧٩م) تبدلا تاما فى مسار العلاقات بين دارفور وحكومة الخديو، خاصة بعد وفاة السلطان محمد حسين وتولى ابنه إبراهيم، الأمر الذى قاد إلى سقوط دارفور بيد الخديو إسماعيل الذى بدأ محاولاته التوسعية فى أعالى النيل وحدود دارفور منذ سنة ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م(٤٢).

ففى أواخر القرن الثالث عشر الهجرى /التاسع عشر الميلادى، اتخذ الخديو إسماعيل من انتقادات الدول الأوروبية لتجارة الرقيق فى جنوب وغرب السودان ذريعة للسيطرة على تلك المناطق، فأرسل الحكمدار جعفر مظهر إلى إقليم بحر الغزال، وأخضعه بالقوة للحكومة الخديوية، وعين محمد البلالى حاكما للإقليم. ثم تحرك الحكمدار جعفر للاستيلاء على منطقة النحاس التابعة لدارفور. لكن السلطان إبراهيم أرسل احتجاجا إلى الخديو، وأخطره بأن منطقة النحاس تتبع لمملكة دارفور منذ قرون مضت، فصدرت توجيهات الخديو للحكمدار جعفر بالتوقف عن محاولته تلك، مما نتج عنه هدوء الأزمة الدبلوماسية بين حكومة دارفور وحكومة القاهرة بعضا من الوقت(٤٣).

ولم يدم ذلك الهدوء طويلا، حيث ترسخت لدى الخديو إسماعيل فكرة ومبررات جده محمد على باشا للسيطرة على دارفور، فقرر إخراجها إلى مجال التنفيذ الفعلى. وتحت ذريعة القضاء على تجارة الرقيق فى السودان الغربى، ومحاولة منع تكوين مركز لتجمع تجار الرقيق فى دارفور، عملت الحكومة المصرية للسيطرة على الإقليم، لئلا يصبح مرتعا لتجار الرقيق، فيقوموا بالتعاون مع سلطان دارفور وأنصاره للثورة ضد الحكومة. ومما زاد من قلق الحكومة المصرية تجاه الوضع فى دارفور وجود قوة عسكرية تحت قيادة واحد من أبرز تجار الرقيق، وإحدى الشخصيات العسكرية المهمة وهو الزبير رحمت، الذى رأت الحكومة فى قوته خطرا كامنا يهدد مصالحها بعد فشلها فى القضاء عليه سنة ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م عبر حملة القائد بلال بك الذى لقى مصرعه، مما جعل الزبير يحظى نتيجة لذلك بمكانة وسلطة واسعة فى بحر الغزال. لذا، فقد سعت الحكومة المصرية لتجيير قوة الزبير لصالحها، وذلك بتكليفه بمهاجمة دارفور مما يتيح لها السيطرة على الإقليم دون عناء، وفى الوقت نفسه إنهاك قوة الزبير وتقليص خطره(٤٤). زاد من ذلك الرغبة فى وقف نشاط الرعاة الهاربين إلى دارفور عند مطالبتهم بدفع الضرائب، أو عند اقترافهم أعمالا تستحق العقاب. ومن المؤكد أن سياسة حكومة الخديو فى القضاء على تجارة الرقيق قد شكلت ضربة اقتصادية لسلطان دارفور حسين بن الفضل والتحالف القائم بينه وبين تجار الرقيق. وإذا كانت الحكومة المصرية قد خططت للسيطرة على دارفور تحت ذريعة القضاء على تجارة الرقيق، فإن من المتناقضات أن تتم هذه السيطرة على يد الزبير، أحد أكبر تجار الرقيق، لا فى السودان فحسب، بل فى إفريقيا، غير أن الرغبة بالإطاحة بقوته كانت مسوغا لتلك الخطوة.

٣٩- المصدر السابق، ص١٢٠-١٢١.

٤٠- عز الدين إسماعيل، المصدر السابق، ص١١٧.

٤١- أحمد عبد القادر أرباب، المصدر السابق، ص١٢٠-١٢١.

٤٢- محمد صبرى، تاريخ مصر من محمد على إلى العصر الحديث، ط١، القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٤١١هـ، ص١٣٥.

٤٣- أحمد عبدالقادر أرباب، المصدر السابق، ص١١٦.

٤٤- الزبير بن رحمت بن منصور بن على بن محمد العباسى ينتسب لأسرة عباسية استقرت فى مصر بعد سقوط بغداد بيد التتار، وقد انتقلت الأسرة إلى السودان، حيث ولد الزبير سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣١م فى الخرطوم، وكان والده قد دان بالولاء لإسماعيل باشا حين قدم إلى السودان غازيا. وقد تنقل الزبير فى مناطق مختلفة عبر رحلات تجارية، وقد تمكن من مصاهرة ملك النمانم تكة، ولم يلبث أن تمكن من السيطرة على بلاد قولوا، وأسس ما عرف بديم الزبير ليكون عاصمة له سنة ١٢٩٢هـ/١٨٦٥م. وكانت وفاته فى السودان سنة ١٩١٣. نعوم شقير، المصدر السابق، ص ص٢٥٨-٢٨٧. عز الدين إسماعيل، المصدر السابق، ص٢٩٦.

- ونستون تشرشل، تاريخ الثورة المهدية، ترجمة: عز الدين محمود، ط١، جدة، دار الشروق، ١٤٢٧هـ، ص٣٤.

فى سنة ١٢٨٨هـ/١٨٧١م، عين إسماعيل باشا أيوب حاكما عاما للسودان، فبدأ العمل لتحجيد الزبير عن طريق ممارسة الضغوط النفسية عليه بإشعاره بفداحة جريمته المتمثلة بقتل بلال بك، وسرعان ما استجاب الزبير لتلك الضغوط، فعمل على تهدئة سلطات الخرطوم، واعتذر عن أعماله التوسعية السابقة، ووعد بمهاجمة حدود دارفور. ولما رأى إسماعيل باشا أيوب أن مخططه قد نجح فى تطويع الزبير، تخلى عن استعداداته العسكرية، وكتب إلى القاهرة مقترحا حضور الزبير اليها للتفاهم حول إخضاع دارفور. وقد استشعرت حكومة الخديو وجود النزعة التوسعية لديه والرغبة فى مهاجمة دارفور لحسابه إن فشلت محاولة التفاهم معه، فسعت لاحتواء نشاطه، وتجيير تحركاته لصالحها، والمشاركة فى قطف ثمار جهوده للتوسع فى تلك الجهات، فوافقت على مقترحات إسماعيل أيوب باشا وبدأت العمل لتكليف الزبير بمهاجمة دارفور(٤٥).

بدأت تحركات الزبير للسيطرة على دارفور سنة ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م تحت ذريعة نقض عرب الرزيقات -حلفاء حكام دارفور- اتفاقا عقده معهم قبل ثلاث عشرة سنة، تعهدوا بموجبه بفتح أراضيهم لمرور قوافله التجارية بما فيها قوافل تجارة الرقيق. وقد حاول الزبير إحراج السلطان إبراهيم قرض حليف الرزيقات، فطلب منه التدخل لإقناعهم بتنفيذ الاتفاق(٤٦). وحين لم يجد منه استجابة، أعلن حربا غير متكافئة ضد الرزيقات واستولى على عاصمتهم شكا، ثم أرسل للسلطان إبراهيم يبلغه بأنه قد جاء بأوامر الحكومة الخديوية للسيطرة على منطقة كردفان وشكا وبحر الغزال. وقد خير الزبير السلطان بين تقديم سرية عسكرية تساعده فى إخضاع عرب الرزيقات أو ترك الأمر للزبير لتصفية حسابه معهم، لكن السلطان أدرك أن الهدف هو السيطرة على دارفور تحقيقا لحلم محمد على باشا الذى لم يتحقق. لذا، فقد بدأ السلطان إبراهيم قرض فى التخطيط للتعاون مع عرب الرزيقات، وطلب منهم الوقوف معه ضد الزبير. واحتجاجا على سلب مدينة شكا من سلطته، فقد طلب من الزبير مغادرة كامل إقليم الرزيقات باعتباره جزءا من أراضيه، كما رفض تسليم خصومه الذين فروا إلى دارفور(٤٧).

ومن الواضح أن السلطان بتلك الخطوات قد سار فى طريق الحرب مع الزبير، فعمل جاهدا لتجهيز ما يكفى من السلاح والمؤن. وسعيا لضمان تأييد الحكومة المصرية، فقد بادر الزبير بإرسال خطاب إلى حكمدار السودان إسماعيل باشا أيوب فى رمضان ١٢٩٠هـ /نوفمبر ١٨٧٣م، يحمل أخبار انتصاره على عرب الرزيقات، واحتلاله لمدينة شكا، وأرفق بالرسالة هدية للحكومة الخديوية، كما طلب إرسال من يتولى بالنيابة عن الحكومة المصرية حكم هذه الأجزاء، ليتوجه هو لتجارته. وفى الوقت ذاته، كتب الزبير للسلطان إبراهيم موبخا ومحملا إياه أسباب تلك الحرب، مؤكدا أن قواته لن تخلى مدينة شكا حتى يعلن خضوعه لحكومة الخديو فى القاهرة، وقد حاول السلطان إبراهيم إضعاف تحالف الزبير وحكومة القاهرة فأرسل الكثير من الهدايا النفيسة إلى الخديو، طالبا وقف هجمات الزبير، لكن هذه التوسلات ذهبت سدى، إذ إن حكومة القاهرة رأت فى تحركات الزبير فرصة سانحة لتحقيق مخطط مهم فى استراتيجيتها السياسية فى السودان، وهو السيطرة على دارفور. لذا، فقد صدرت الأوامر بترقية الزبير إلى رتبة البيك، وأسند إليه حكم إقليم شكا وبحر الغزال، كما حصل على التأييد المعنوى والمادى من الحكومة لتحقيق ذلك الهدف(٤٨).

ومن الواضح أن السلطان إبراهيم قد احس بالخطر، فحاول الأخذ بزمام المبادرة وتوجيه ضربة استباقية بمهاجمة الأراضى الواقعة تحت سيطرة الزبير. ففى أواخر سنة ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م، تصدت القوات المصرية فى السودان لقافلة من الرقيق كانت قادمة من دارفور، فغضب السلطان إبراهيم لذلك وقام بمهاجمة أطراف البلاد الواقعة تحت حكم الزبير وتدمير مخازن التجارة والغلال فيها، فأعطى بذلك العمل ذريعة للزبير لمهاجمة سلطنة دارفور، بعد أن أخذ موافقة إسماعيل باشا أيوب على ذلك. ونظرا لرغبة إسماعيل باشا أيوب بعدم ترك فخر الاستيلاء على دارفور للزبير وحده، فقد وجه حملة أخرى بقيادة الحكمدار النور بيك عنقرة، بلغ قوامها ألفين ومائتى مقاتل، وكلفها بالزحف إلى دارفور من الشرق، بينما وكل للزبير مهمة الزحف على دارفور من الجنوب على أن تلتقى الحملتان فى الفاشر عاصمة الإقليم(٤٩).

ولقد حاول السلطان إبراهيم التصدى مبكرا لتلك القوات، فكلف وزيريه أحمد شطة وسعد النور، ومعهما جملة من أمرائه على رأس قوة مكونة من عشرة آلاف رجل لمحاربة الزبير، واستعادة شكا، وبقية بلاد الرزيقات، فحدث أول اشتباك مسلح بين الجانبين عبر معركة دامت ساعة ونصف ساعة، قتل فيها أحمد شطة وعدد كبير من أتباعه وفر الباقون، بينما قتل من جيش الزبير قرابة مائتى رجل، وتمكن الزبير من تحقيق النصر والاستيلاء على أسلحة شطة، وقام بإرسال البيرق والدرع والخوذة والسيف الخاصة بالوزير المقتول مع إفادة بتفاصيل ما حدث إلى الحكمدار، طالبا إرسال مزيد من الإمدادات. ولم تتوقف الحرب بمقتل شطة، حيث دار قتال عنيف بين الطرفين فى معركتين متواليتين، كان النصر فى الثانية من نصيب الزبير، وكان مصير جيش دارفور الهزيمة الكاملة بعد أن سقط قائدا الجيش فى هذه المعركة(٥٠). ونتيجة لذلك، صدرت إرادة سنية إلى حكمدار

٤٥- ونستون تشرشل، المصدر السابق، ص٣٤ . عز الدين إسماعيل، المصدر السابق، ص١١٤-١١٦.

٤٦- السلطان إبراهيم، مدة حكمه سنة وسبعة أشهر واربعة عشر يوما. اشتهر السلطان إبراهيم بالكرم والشجاعة كأبيه، وبقى نافذ الكلمة فى دارفور إلى أن قتل فى بلدة منواشى فى ١٤ رمضان ١٢٩١هـ/ ٢ اكتوبر ١٨٧٥م امام الزبير. وكان فى مقتله زوال لسلطنة دارفور ودخولها فى حوزة الحكومة. عز الدين إسماعيل، المصدر السابق، ص١٨٢.

٤٧- نعوم شقير، المصدر السابق، ص ٢٧٤-٢٧٥ . احمد عبدالقادر ارباب، المصدر السابق، ص١٢٥-١٢٦.

٤٨- نعوم شقير، المصدر السابق، ص٢٧٥. عز الدين إسماعيل، المصدر السابق، ص١٢٠. احمد عبدالقادر ارباب، المصدر السابق، ص١٢٧.

٤٩- المصدر السابق، ص١٢٢-١٢٣.

٥٠- وثائق عابدين، وثيقة رقم (٢٤)، دفتر رقم (١٨٧٥).

السودان بتاريخ ٢٤ ذي الحجة ١٢٩٠هـ/ ١٥ فبراير ١٨٧٤م تشير إلى أنه نتيجة الاعتداء الذي قام به الفوراويون فإن جهات دارفور وجميع ملحقاتها صارت تابعة للحكومة الخديوية، لذلك وجب اتخاذ الإجراءات اللازمة للاستيلاء عليها، وأعدت فرقتان لهذا الغرض لدخولها من جهتي كردفان وبحر الغزال، وتشكيل مديريات في الجهات التي يتم الاستيلاء عليها أولا بأول، وتعيين حكام لها، مع تبليغ شكر الجناب العالي للزبير والإنعام عليه بالرتبة القائمية(٥١).

وفي ٣٠ ذي الحجة ١٢٩٠هـ/ ١٧ فبراير ١٨٧٤م، بعث الحكمدار بتلغرافين للقاهرة يطلب في أحدهما الإمدادات اللازمة لنجدة الزبير ولإعداد الحملة المزمع إرسالها للسيطرة على دارفور، شارحا صعوبة طرقها وقلة مياهها(٥٢) وفي التلغراف الآخر، طلب الحكمدار من القاهرة الموافقة على ذهابه شخصيا إلى كردفان للإشراف على إعداد الحملة المزمع إرسالها لغزو دارفور من جهة الشرق، وتعيين محمد سعيد وكيلا عنه بالحكمدارية أثناء غيابه(٥٣) وقد جاء الرد على تلك المقترحات في السادس من محرم ١٢٩١هـ/ ٢٣ فبراير ١٨٧٤م متضمنا الموافقة على دعم حملة دارفور، على أن يكتفي حاليا بالهجوم عليها من جهة بحر الغزال، ريثما تتهيأ الظروف لتطبيق الخطة الأصلية بشن الهجوم عليها من جهتي كردفان وبحر الغزال في آن واحد(٥٤). ولتعزيز موقف الزبير ودعمه معنويا، أرسلت في الحادي عشر من محرم ١٢٩١هـ/ ٢٨ فبراير ١٨٧٤م إرادة سنية بترقيته إلى الرتبة التالية، نظرا لما أبداه من همة كبيرة في هزيمة جيش دارفور ومقتل وزيرها، وجهوده أيضا "... في منع تجارة الرقيق، وضبط الأحوال بمديرية بحر الغزال"(٥٥).

ولقد تطلبت مهمة السيطرة على دارفور الكثير من النفقات والمصاريف التي شكلت عبئا على حكومة القاهرة، فيما لم يجد الزبير قدرا كافيا من الأموال للصرف على جيشه الخاص، ودفع رواتب العساكر والضباط المرسلين إليه في صورة نجدات من الحكمدارية، لذلك فقد أرسل إلى الحكمدار طالبا دعمه بمبلغ ثلاثة آلاف كيس من المال، فكتب الحكمدار إلى القاهرة بتفاصيل هذا الموضوع في الرابع من ربيع الثاني ١٢٩١هـ/ ٢١ يونيو ١٨٧٤م(٥٦) وخوفا من تعثر مهمة الزبير، فقد صدرت الموافقة على صرف المبلغ المذكور في الثامن والعشرين من جمادى الأولى ١٢٩١هـ/ ٢٤ يوليو ١٨٧٤م(٥٧) وحين تمت الموافقة، واصل الزبير استعداده لمهاجمة دارفور، فقام بتشكيل ثلاث فرق عسكرية بقيادة كل من طه أغا محمد الملك الشايقي، وملي محمد أغا قولتي أغاسي، ويوسف أغا أرناؤط. وفي السابع عشر من ربيع الثاني، صدر أمر إلى حكمدارية السودان بالموافقة على تلك التعيينات(٥٨).

ونظرا لكثرة طلبات الزبير المالية، فقد كلفه الحكمدار بتنظيم المديرية وفرض الضرائب على الأهالي لتقوية مركزه المالي، وتوفير موارد للصرف على قواته، والعمل للمحافظة على حدود مديريته بحر الغزال، ريثما يتم إرسال العساكر والأسلحة اللازمة من الخرطوم، تمهيدا لمهاجمة دارفور(٥٩). خاصة بعد تعليمات من القاهرة أكدت صعوبة إرسال العساكر والأسلحة على وجه السرعة، نظرا لبعد المسافة بين مصر والسودان، وأشارت على الحكمدار بأن يحاول نجدة الزبير بتدبير فرقة عسكرية من الخرطوم لحين إرسال بدل منها من مصر، حتى لا يتوقف سير العمل في تلك المهمة(٦٠).

وفي السادس من جمادى الأولى / ٢١ يونيو، اقترح الحكمدار على الحكومة السفر إلى كردفان لجمع ما يمكن جمعه من العساكر الشايقية والجهادية لنجدة الزبير، وتذليل الصعاب التي تقف حائلا دون ذلك(٦١)، فصدرت الموافقة على ذلك مع تكليفه بتوكيل نائب عنه بالخرطوم مدة غيابه، وتم تعريفه أيضا بأن الحكومة قد أرسلت له أربعة بلوكات من العساكر الجهادية من سواكن(٦٢). وفي الرابع عشر من جمادى الآخرة ١٢٩١هـ/ ٢٩ يوليو ١٨٧٤م، أبرق الحكمدار للقاهرة وهو في كردفان يبلغها بأنه أرسل ما استطاع جمعه من العساكر والأسلحة لنجدة الزبير، وأنه سيتجه بنفسه على رأس قوة أخرى لدعم موقف الزبير الذي سارع بجميع عساكره للمواجهة مع السلطان إبراهيم(٦٣). وقد جاء الرد في الخامس من رجب ١٢٩١هـ/ ١٨ أغسطس ١٨٧٤م متضمنا الموافقة على ما اتخذه الحكمدار من تدابير وإجراءات حيال السيطرة على دارفور، أملا في التعجيل بإلحاق هذه المنطقة بالحكمدارية(٦٤).

٥١- وثائق عابدين، وثيقة رقم (٢٥)، دفتر رقم (١٧).

٥٢- وثائق عابدين، وثيقة رقم (٣١)، دفتر رقم (٢٣)، وكذلك وثيقة رقم (٣٢)، دفتر رقم (٢٣).

٥٣- وثائق عابدين، وثيقة رقم (٣٣)، دفتر رقم (٢٣).

٥٤- وثيقة رقم (٣٨)، دفتر (١٧)

٥٥- وثائق عابدين، وثيقة رقم (٤١)، دفتر رقم (١٩٤٨).

٥٦- وثائق عابدين، وثيقة رقم (٤٤)، دفتر رقم (١٨٧٥).

٥٧- وثائق عابدين، وثيقة رقم (٤٥)، دفتر رقم (١٩٤٨).

٥٨- وثائق عابدين، وثيقة رقم (٤٦)، دفتر رقم (١٩٤٨).

٥٩- وثائق عابدين، وثيقة رقم (٤٩)، دفتر رقم (٢٤).

٦٠- وثائق عابدين، وثيقة رقم (٥٠)، دفتر رقم (١٨).

٦١- وثائق عابدين، وثيقة رقم (٥١)، دفتر رقم (٢٤).

٦٢- وثائق عابدين، وثيقة رقم (٥٢)، دفتر رقم (١٨).

٦٣- وثائق عابدين، وثيقة رقم (٥٤)، دفتر رقم (٢٥).

٦٤- وثائق عابدين، وثيقة رقم (٥٦)، دفتر رقم (١٩).

محاولات السلطان إبراهيم الدبلوماسية للخروج من الأزمة :

ادرك السلطان ابراهيم المشاكل التي ستترتب على الصدام مع الزبير والضعف الذي كانت عليه قواته، فقرر البحث عن حل دبلوماسي، حيث كتب مجددا للخديو إسماعيل في الرابع من رجب ١٢٩١هـ/ ١٧ أغسطس ١٨٧٤م شاكيا تعديات الزبير على حدود بلاده وتأييد الحكمدار لتلك التعديات، كما ذكر الخديو بالعلاقات الطيبة التي كانت قائمة بين سلطنة دارفور ومصر أيام أبيه، وطلب منه التدخل الحد من هذه التعديات بصفته الشخصية، أو التدخل للوساطة بينه وبين الزبير(٦٥) غير أن الخديو لم يعط اهتماما لهذه الرسالة باعتبار جميع تحركات الزبير والحكمدار كانت بتوجيهاته وبمعرفته شخصيا. وحين فشل السلطان إبراهيم في مسعاه، قرر -في محاولة أخيرة للخروج من تلك الأزمة- اللجوء إلى السلطات العثمانية عن طريق أمير مكة المكرمة(٦٦) الشريف عبدالله بن محمد بن عون، لما له من مكانة وحظوة لدى العثمانيين، ولكونه عضوا سابقا برتبة وزير في مجلس الدولة العثمانية، قبل عودته لتولي إمارة مكة المكرمة(٦٧)، فأرسل السلطان إبراهيم وفدا سريا إلى الحجاز برئاسة وزيره وزوج أخته الحاج إدريس، حاملا المكاتبات اللازمة ومبلغ مائتي ألف ريال، نصفها للأستانة، والنصف الآخر للشريف عبدالله، وذلك للحصول على دعم سياسي أو عسكري ضد الخديو إسماعيل وحكومة السودان وقد سلك الوفد طريق الواحات إلى أسيوط ليأخذ طريقه إلى الحجاز ومن هناك إلى الأستانة. غير أن الحكمدار كشف الأمر بواسطة عيونه في دارفور، فبادر بإبلاغها للقاهرة في السابع من رمضان١٢٩١هـ/ ١٨ أكتوبر ١٨٧٤م. وبناء على ذلك، أصدر الخديو أوامره بمراقبة الوفد، وتتبع خطواته، والقبض عليه عند وصوله إلى أسيوط مع مراقبة موانئ الإسكندرية والسويس منعا لوجود وفد آخر في طريقه لمغادرة البلاد(٦٨). وقد انتهى الأمر بإلقاء القبض على أفراد الوفد ومصادرة ما معهم من مكاتبات ومبالغ مالية(٦٩) الأمر الذي حكم بالفشل على خطوة السلطان ابراهيم تلك.

وترتب على فشل محاولة السلطان إبراهيم تسارع في مسيرة الأحداث نحو حسم الحرب بينه وبين الزبير باشا الذي تقدم نحو دارة المدينة الثانية في دارفور بعد الفاشر، فاستعد أحمد نمر زعيم البرقد لمواجهته، وجمع ما تبقى من جيش الوزير أحمد شطة، وحاصر الزبير في قلعة دارة، وأخذ يشاغله كسبا للوقت، حتى تصل إليه الإمدادات من السلطان إبراهيم. ومن الغريب أن الزبير لم يحرك ساكنا تجاه هذا الحصار، بل انتظر حتى وصلت النجدة التي كان ينتظرها نمر. عندئذ، أرسل الزبير فرقة من الجيش بقيادة قائد يدعى رابح، فاشتبك مع أحمد نمر، وتمكن من هزيمته وقتله والاستيلاء على كثير من الغنائم(٧٠)

عمل الزبير باشا خلال تلك الفترة على تحسين صورته لدى أهل دارفور، متبرئا من مسئوليته في تلك الحرب، فكتب خطابا إلى علمائها في غرة محرم١٢٩١هـ/ فبراير١٨٧٤م، شرح لهم فيه سبب تلك الحرب، محملا عرب الرزيقات والسلطان إبراهيم مسئولية تفاقم الأوضاع كما كتب رسالة أخرى في التاريخ نفسه للسلطان إبراهيم، يحمله فيه مسئولية ما حدث، ثم كرر ذلك في شهر رجب/أغسطس بأن طلب من السلطان التسليم حقنا للدماء. إلا أن السلطان إبراهيم غضب من هذه المكاتبات، وأصر على القتال فجهز جيشا كبيرا قدره الزبير باشا - حسب روايته لحكومة القاهرة في مبالغة واضحة - بمائة ألف مقاتل(٧١) ولعل مرد تلك المبالغة رغبة الزبير في إظهار قوة المواجهة التي لقيها في دارفور في وقت ذكر فيه أن جيشه لا يزيد على اثني عشر ألف مقاتل فقط. وفي واقع الأمر، فإن المصادر لم تزد في تقديرها لجيش دارفور على عشرة آلاف مقاتل وأيا كان الأمر، فقد سار جيش السلطان بقيادة عمه الأمير حسب الله تجاه دارة، فدخلها في رجب ١٢٩١هـ/أغسطس ١٨٧٤م، وشرع في إحكام الحصار حولها من جهاتها الأربع.

بدأت المناوشات العسكرية بين الجانبين، فسلطت قوات الزبير نيرانها على الأمير حسب الله وجنوده، وصبر جنود دارفور على هذه النيران لمدة سبعة أيام رغم مقتل عدد كبير منهم، واستمر الحصار والمناوشات ومضت الأيام طويلة على هذا الحال، حتى أوشكت ذخيرة الزبير على النفاد وفرغت مؤنه، لكنه تمكن من كشف خطط الفوراويين بخيانة أحدهم، فقرر الزبير الأخذ بزمام المبادرة ومهاجمة قوات حسب الله ليلا وهم نيام. وفي أثناء المعركة، أصابت الزبير طلقة طائشة في يده اليمنى فجرح جرحا بالغا، ولكنه مضى بين رجاله يصدر لهم الأوامر ويشد من عزائمهم، فتمكنوا من تمزيق جيش الأمير حسب الله الذي بادر بالانسحاب، مخلفا جثث القتلى، من بينهم أربعون من أبناء السلطان، كما استولى الزبير وجنوده على نحو ألف درع، وألفين وسبعمائة خيمة، وثمانية مدافع قديمة نقش على بعضها اسم والي مصر سعيد باشا، إلى جانب الكثير من الأسلحة والذخائر الحربية والمؤن. وبعد ذلك، اتجه الزبير إلى المدينة وتحصن بقلعتها من جديد. ورغم هزيمة الأمير حسب الله، إلا أنه لم ييأس، بل عاود الهجوم للمرة الثالثة على أسوار قلعة دارة بعد أسبوع من المعركة السابقة. لكن الهزيمة حلت مجددا بقواته، وقام الزبير على رأس جيشه بتتبع ومطاردة الفارين لمسافة طويلة عاد بعدها للتحصن بالقلعة من جديد، استعدادا لأي هجوم آخر من جهة دارفور(٧٢).

٦٥- وثائق عابدين، وثيقة رقم (٥٩)، دوسيه رقم (٣)، ملف رقم (٥)، مسلسل الوثيقة (بدون).

٦٦- عزالدين إسماعيل، المصدر السابق، ص١٣٦.

٦٧- أحمد السباعي، تاريخ مكة، ط٦، مكة المكرمة، نادي مكة الثقافي، ١٤١٤هـ، ٢/٥٣٦.

٦٨- وثائق عابدين، وثيقة رقم (٦٠)، دفتر رقم (٢٨).

٦٩- وثائق عابدين، وثيقة رقم (٦١)، دفتر رقم (٢٠).

٧٠ نعوم شقير، المصدر السابق، ص٢٧٦.

٧١- المصدر السابق، ص ص٢٧٥-٢٧٦.

٧٢- نفس المصدر، ص٢٧٨.

وقد بلغت خسائر جيش الأمير حسب الله في هذه المعارك الثلاث نحو ستة آلاف رجل وعدد من الأسلحة النارية، بينما بلغت خسائر جيش الزبير نحو خمسمائة رجل(٧٣) وكان لنتيجة المعركة الأخيرة أثرها البالغ في كسر شوكة جيوش السلطان وتسهيل إتمام عملية سيطرة الزبير على دارفور.

وقد كان للشجاعة دور في انتصار الزبير، عنصر المفاجأة بمباغتة قوات الأمير حسب الله وهجومه الخاطف لمعاقله، فإن قدرات الزبير ومنها القتالية والعقلية العسكرية الواعية التي توفرت لديه أثر حاسم في تكوينه وتقديره للموقف واستغلال الإمكانات المتاحة له في حرب ... فقد حصن هو ورجاله حماية طبيعية ... قلعة دارة ضد هجمات جيوش دارفور المتتابعة كما أن قلعة دارة كانت تشرف بحكم تصميمها على أرض المعركة تمكن من خلالها استطلاع ما يدور داخل معسكر الأعداء بسهولة من داخلها كما حدث في المعركة الثانية حين استطاع أن يرى من فوق مئذنة جامع دارة الفوضى السائدة في معسكر الأمير حسب الله، يضاف إلى ذلك تفاوت الإمكانات المادية للجيشين، إذ كانت قوات الزبير مسلحة بأحدث الأسلحة وتتلقى المدد المتتابع من القاهرة، ناهيك عن الجيش المساند الذي كان يقوده الحكمدار في كردفان(٧٤) ومن ورائه الخديو إسماعيل نفسه الذي كان شديد الاهتمام بنجاح مهمة الزبير.

لم يتسلل اليأس إلى نفس السلطان إبراهيم إزاء ما حل بقوات الأمير حسب الله، فقرر الخروج بنفسه للحرب، وأعلن النفير العام، ودعا أتباعه للذود عن حياض وطنهم وبلادهم، حتى استطاع أن يجمع في وقت قصير جيشا كبيرا، بالغ الزبير باشا - حسب روايته للحكومة المصرية - في تقدير عدده، مشيرا إلى أنه بلغ نحو مائة وخمسين ألفا(٧٥) وما تلك المبالغة إلا رغبة من الزبير في تصوير دوره الخارق في هزيمة جيش يفوق قواته بنحو خمسة عشر ضعفا. وقبل تحرك السلطان إبراهيم، أوكل إدارة الأمور في الفاشر لابنه الأكبر محمد الفضل، ثم سار قاصدا دارة فبلغها في الخامس من رمضان ١٢٩١هـ/أكتوبر ١٨٧٤م، فحاصرها من جميع الجهات، ومضى يستعد لمهاجمة قلعتها في اليوم التالي. وفي الصباح بدأ الهجوم فألقى السلطان بقواته كلها في المعركة، قاصدا اقتحام المدينة في هجمة واحدة، ولكن رجال الزبير ردوه على أعقابه بعد أن أمطروا قواته بوابل من الرصاص، واستمرت هذه المعركة إلى غروب الشمس وقبل طلوع شمس اليوم التالي، عاود السلطان الهجوم على دارة، لكن هذا الهجوم أصابه الفشل مجددا غير أن ذلك لم يوهن عزيمة السلطان، فعاود هجومه للمرة الثالثة بعد صلاة الظهر في عزم واستبسال، لكن قواته تعرضت لنار أسلحة الزبير، فغطت جثث قتلى جيشه ساحة المعركة، إلى أن وضع الليل حدا لهذه المجزرة، فانسحب السلطان تحت ستار القذائف المدفعية إلى بلدة منواشي لكن الزبير استمر في مطاردته، واشتبك معه في معركة منواشي في الرابع عشر من رمضان/ ٢٥ أكتوبر ورغم التفوق الذي أبدته قوات السلطان، حين ألحقت الهزيمة بمقدمة جيش الزبير، إلا أن قوات الزبير سرعان ما ألحقت الهزيمة بالسلطان وأردته قتيلا، بعد أن أبدى شجاعة فائقة، كما قتل عدد من أبنائه وكبار رجاله. وبعد توقف القتال، قام الزبير بتكفينه ودفنه في جامع منواشي في احتفال عظيم "إجلالا لمقامه، وإقرارا ببسالته" حسب تعبير الزبير. وعلى أثر ذلك الانتصار، تهيأت السبل أمام الزبير لفرض سيطرته على دارفور، فتحرك من منواشي بعد أيام من مقتل السلطان إبراهيم، ودخل الفاشر في الثالث والعشرين من رمضان/ ٣ نوفمبر، فوجد أن عائلة السلطان قد تركتها، ولم يبق بها سوى التجار والعلماء، فأمنهم على أنفسهم، وبدا أن جميع سلطنة دارفور متجهة لإبداء الطاعة للزبير(٧٦).

أما إسماعيل باشا أيوب، فقد سار بالجيش الآخر لغزو دارفور من جهة الشرق، حيث أخضع فوجة، وأم شنقة(٧٧)، والقوبين، ليلحق بعد ذلك بقوات الزبير الذي سبقه في دخول الفاشر وفرض السيطرة عليها، بينما وصل الحكمدار إلى الفاشر في الأول من شوال/ ١١نوفمبر، حيث رحب به الزبير بمائة قذيفة مدفعية، فهنأه الحكمدار بالنصر، وشكره على ولائه وحسن خدمته(٧٨).

وقد تمت ترقية الضباط الذين ساهموا في السيطرة على دارفور إلى رتب أعلى، بناء على توصية الحكمدار في رجب ١٢٩١هـ/ ١٠ سبتمبر ١٨٧٤م(٧٩). وفي التاسع والعشرين من شوال ١٢٩١هـ/ ١٠ ديسمبر ١٨٧٤م، أرسلت إرادة سنية إلى الحكمدار تهنئه فيها على هذا النصر العظيم للمرة الثانية، وإنعام الخديو عليه برتبة الفريق، والنيشان المجيدي العالي من الطبقة الأولى، كما منح الزبير رتبة اللواء والنيشان المجيدي من الطبقة الثانية، بالإضافة إلى لقب الباشوية، وتم تكليف الحكمدار بتوجيه الاهتمام الكافي لتنظيم أمور هذه المديرية الجديدة، والعمل على راحة أهاليها وطلب ما يلزم لها من الجنود والموظفين(٨٠).

لم تمض أيام على سقوط الفاشر، حتى تفجر الوضع مجددا نتيجة تحرك عسكري قاده الأمير حسب الله وعدد من أبناء

٧٣- وثائق عابدين، وثيقة رقم (٦١)، دفتر رقم (٢٨)

٧٤- يشير بعض الباحثين إلى أن من أسباب هزيمة قوات الأمير حسب الله في المعركة الثانية أنهم قد شربوا الخمر ليلا ثم راحوا في سبات عميق مثلا عز الدين إسماعيل، المصدر السابق، ص١٤٣ غير أن هذا لم يثبت في مصادر موثوقة، بل هي رواية سردها الزبير باشا نفسه في حديثه للمؤرخ نعوم شقير، المصدر السابق، ص٢٧٨ والزبير خصم لقوات دارفور ولا يمكن أخذ ما قاله خاصة مع ما عرف من تعين سلاطين دارفور.

٧٥- نعوم شقير، المصدر السابق، ص٢٧٩

٧٦- نفس المصدر، ص ص٢٧٩-٢٨١

٧٧- وثائق عابدين، وثيقة رقم (٩٦)، دفتر رقم (٣٧)، وثيقة رقم (-)، دفتر رقم (٣٧)

٧٨- نعوم شقير، المصدر السابق، ص٢٨١

٧٩- وثائق عابدين، وثيقة رقم (٨٦)، محفظة رقم (٥١)

٨٠- وثائق عابدين، وثيقة رقم (٨٧)، دفتر رقم (٣١)

السلطان الراحل وأقاربه، انطلاقا من جبل مرة(٨١) وقد أبلغ الحكمدار القاهرة في ٢٧ شوال ١٢٩١هـ/ ٨ ديسمبر ١٨٧٤م سيطرته على الفاشر وتأمين أهلها، وتحرير الرقيق فيها. كما أبلغها بأن عائلة السلطان إبراهيم قد اجتمعت بعد مصرعه وبايعت الأمير حسب الله سلطانا(٨٢) وعلى الرغم من تكليف الحكمدار الزبير بقيادة اثنى عشر ألف مقاتل لطاردة الأمير حسب الله وأنصاره(٨٣)، إلا أن الحكمدار حاول الحفاظ على مكتسباته بتهدئة الأوضاع واستمالة الأمير حسب الله عبر رسالة وعده فيها بالعفو عنه وعن أتباعه، وإعادة ممتلكاتهم إذا ما استسلموا دون مقاومة فلما رأى الأمير حسب الله قوة جيش الزبير، وأنه لا قدرة له على مقاومته، سلم له بلا قتال(٨٤) وقد أبرق الحكمدار للقاهرة بما حدث، مقترحا تعيين الزبير مديرا لعموم دارفور، وحسن بك حلمي قومندانا على العساكر الجهادية(٨٥)

أما الأمير حسب الله، فقد طلب من الزبير السعي لدى المسئولين في القاهرة لتعيينه حاكما لإقليم دارفور تحت إمرة الحكومة الخديوية مقابل مائة ألف جنيه يدفعها سنويا للدولة، فلقي هذا الرأي من الزبير الموافقة، ووجد فيه خير سبيل لراحة البلاد والحكومة من هذه المسئولية المكلفة، فتعهد له ببذل كل عون في سبيل تحقيق رغبته غير أنه عندما تقدم بهذا الاقتراح إلى إسماعيل باشا أيوب، رفضه الأخير رفضا باتا لعدم توافر الضمانات الكافية لالتزام الأمير حسب الله بتنفيذ تعهداته بدفع الزكاة وضمان استمرار طاعته للحكومة المصرية، في ظل روح العداء والكراهية التي يكنها زعماء دارفور للزبير والحكومة. على أن انعدام الثقة والتفاهم بين الزبير والحكمدار كان سببا رئيسيا في وأد الفكرة قبل عرضها على الخديو في القاهرة(٨٦).

وأيا كان الأمر، فقد تم إرسال الأمير حسب الله وعائلته وأتباعه، وعددهم ستة وتسعون فردا من ذكور وإناث، إلى الخرطوم فوصلوا إليها في التاسع والعشرين من محرم ١٢٩٢هـ/ ٧ مارس ١٨٧٥م، لينضموا إلى أبناء السلطان إبراهيم قرض الذين تم القبض عليهم بعد فرارهم وهم محمد الفضل، وعبد الرحمن جامع، وعبد الرحمن شاطوط شقيق السلطان، ومعهم عائلاتهم وأتباعهم، وعددهم مائتان وثلاثة وعشرون رجلا(٨٧). وبعد فترة وجيزة، تم نقلهم إلى القاهرة، حيث استقروا في الحي المعروف بسوق السلاح، وأجريت لهم الرواتب، فعاشوا في سلام، وكان من بينهم الأمير عبدالحميد بن السلطان إبراهيم وتسعة عشر آخرون من أخوته(٨٨)

ولم يمض على ثورة الأمير حسب الله شهر، حتى أعلن شقيقه الأمير بوش الثورة مجددا في جبل مرة، فأرسل الحكمدار رسالة إلى الزبير في دارة، كلفه فيها بالخروج لإخماد الثورة، وإعادة الأمن والسلام إلى ربوع البلاد، فامتثل الزبير للأمر وخرج بجيشه قاصدا جبل مرة، فقام بمحاصرته وبعد معارك استمرت خمسة عشر يوما، هرب الأمير بوش، فقام الزبير بتعقبه حتى أدركه قرب بلدة تدعى كبكبية، فدارت بينهما معركة انتهت بمصرع الأمير بوش وفرار جيشه(٨٩)

ولتثبيت الأحوال في دارفور، فقد أبرق الحكمدار مجددا إلى الخديو مقترحا إلحاق كردفان بالجهات الغربية تحت حكم خالد باشا، وتعيين الزبير مديرا على دارفور، وحسن بك حلمي قومندانا على العساكر النظامية، وحسن بك رفعت مديرا على كردفان(٩٠) وقد صدرت إرادة سنية إلى حكمدار السودان في السادس من محرم ١٢٩٢هـ/ ١٣ فبراير ١٨٧٥م تخبره بصفة قاطعة بعدم مغادرة الفاشر إلى الخرطوم إلا بعد صدور التعليمات بذلك، وأنه سوف تصدر الأوامر اللازمة بتعيين الزبير باشا مديرا عاما على دارفور(٩١). لكن التعليمات الصادرة من القاهرة في التاسع عشر من محرم/ ٢٦ فبراير تضمنت رفضا لتعيين الزبير حاكما لدارفور، خوفا من نزعته الاستقلالية. كما أن انشغاله في التجارة سوف يمنعه من ممارسة مهام عمله، إضافة إلى أن جنوده سينفرون من اتباعهم لنظام خاص، في وقت سيؤدي فيه خضوعهم للنظم العسكرية الحكومية إلى مطالبتهم برواتب كبقية الجنود الآخرين، وهو ما يصعب تحقيقه في ظل ضعف الموارد المالية. على أن السبب الرئيسي لرفض تعيين الزبير حاكما لدارفور يتمثل في خوف الحكومة من نفوذه، خاصة إذا ما عرف أن الهدف الأساسي لتكليفه بمهاجمة دارفور هو إضعاف قوته لا تنميتها. وبناء على تلك المبررات، فقد تم تعيين حسن بك حلمي حاكما لدارفور بعد ترقيته لرتبة لواء(٩٢)، بينما طلب من الزبير السفر إلى القاهرة، فوصل إليها في السادس من جمادى الأولى ١٢٩٢هـ/ العاشر من يونيو ١٨٧٥م، والتقى الخديو بقصر الجيزة، فرحب به وبالغ في إكرامه، وأفرد له أحد قصوره بالعباسية، فاستقر به مع أسرته وأتباعه ضيوفا على الخديو. وبعد شهرين، التقى الخديو ثانية بقصر

٨١- نعوم شقير، المصدر السابق، ص٢٨١.

٨٢- وثائق عابدين، وثيقة رقم (٧٦)، دفتر رقم (٢٨).

٨٣- وثائق عابدين، وثيقة رقم (٧٧)، دفتر رقم (٢٨).

٨٤- نعوم شقير، المصدر السابق، ص٢٨١.

٨٥- وثائق عابدين، وثيقة رقم (٧٨)، دفتر رقم (٢٩).

٨٦- عز الدين إسماعيل، المصدر السابق، ص١٦٣-١٦٤.

٨٧- وثائق عابدين، وثيقة رقم (٧٩)، دفتر رقم (٢١). وثائق عابدين، وثيقة رقم (٨٠)، دفتر رقم (٢٩).

٨٨- محمد بن عمر التونسي، المصدر السابق، ص١٧٥.

٨٩- نعوم شقير، المصدر السابق، ص٢٨٢.

٩٠- وثائق عابدين، وثيقة رقم (٩٦)، دفتر رقم (٢٩).

٩١- وثائق عابدين، وثيقة رقم (٩٧)، دفتر رقم (٢١).

٩٢- وثائق عابدين، وثيقة رقم (٩٨)، دفتر رقم (٢١).

الجيزة، واصدر له أمرا بالتأهب للسفر قريبا إلى السودان، فشكره الزبير على ذلك ودعا له. وشرع يستعد للسفر منتظرا تعليمات الخديو بذلك. لكن اللقاء الثالث بينهما حمل اخبارا غير سارة للزبير، إذ طلب منه الإقامة فى القاهرة إقامة دائمة، فانصرف الزبير حزينا على ما آل إليه أمره(٩٣).

ولقد كان ذلك القرار إيذانا بنشوب الثورة الأولى ضد الحكم المصرى فى دارفور على يد سليمان بن الزبير رحمة الذى غضب لإجبار والده على البقاء فى القاهرة. وقد سجلت الحكومة أولى علامات الفشل فى دارفور، حين أبدت عجزها عن السيطرة على تلك الثورة، فاستعانت بالقائد البريطانى جوردون لتثبيت الوضع فى غرب السودان، وأطلقت يده للعمل كيفما شاء تحت ذريعة القضاء على تجارة الرقيق. وقد تمكن جوردون من مفاجأة سليمان فى معسكره، وإجباره على الاستسلام، لكنه سرعان ما جدد تمرده فهاجمته قوات بقيادة القائد جسى، وتمكنت من القضاء عليه مع عشرة من اتباعه(٩٤).

وعلى الرغم من القضاء على ثورة سليمان، إلا أن الثورات تزايدت متخذة بعدا وطنيا لدى أهالى دارفور، فأعلن الأمير هارون بن سيف الدين بن السلطان محمد الفضل الثورة ضد الحكم المصرى سنة ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م، مستندا على دعم الأهالى الذين عانوا من ثقل الضرائب وتعسف القوات المصرية وسوء معاملتها(٩٥). وقد قام الثوار بحصار الحاميات المصرية فى الفاشر ودارة وكلكل، مما أفزع السلطات فى الخرطوم فأرسلت القوات العسكرية بقيادة عبدالرزاق باشا لصد الثوار. لكن تلك الخطوة لم تحقق النجاح المؤمل، الأمر الذى دعا الحكومة الخديوية لإرسال القائد البريطانى جوردون مجددا لضبط الأوضاع فى دارفور. وقد حاول جوردون إصلاح السياسة المصرية هناك والتعامل برفق مع الأهالى، كما اقترح تعيين أحد ابناء السلطان إبراهيم قرض المنفيين فى مصر حاكما للإقليم. وإزاء تكرار الاضطرابات، وافقت حكومة القاهرة على تلك الفكرة، فقررت عزل حسن باشا حلمى وتعيين الأمير عبدالشكور عبدالرحمن شاتوت المقيم فى القاهرة بدلا منه. لكن وفاة عبدالشكور قبل وصوله إلى دارفور عجلت بعودة الحكم العسكرى إلى دارفور بعد تعيين المقدم رحمة قومو حاكما، فتزايدت حدة ثورة الأمير هارون وتزايد المنضمون لها، مما دعا إلى عقد تحالف بين قادة حاميات دارفور، نتج عنه مقتل الأمير هارون فى وادى ابتر على يد قوات النور عنقرة مدير حامية كلكل وانتهاء ثورته سنة ١٢٩٧هـ/١٨٨٠(٩٦).

غير أن القضاء على ثورة الأمير هارون لم يضع حدا للثورات ضد الحكم المصرى فى دارفور، فاستمرت المقاومة ضد هذا الحكم الذى لم يهنأ باستتباب الوضع. وإذا كانت موافقة حكومة الخديو على تعيين الأمير عبدالشكور حاكما لدارفور قد جاءت رغبة فى تهدئة أحوالها، وضمان أمنها، بعد أن ثبت خلال السنوات الست التالية لسقوطها أن استقرار الوضع فيها ضرب من الخيال، فإن العودة للحكم العسكرى المتمثل بالمقدم رحمة قومو قد أسهمت فى مزيد من الاضطرابات فى الإقليم، وتراخى قبضة الحكومة المصرية عليه، لتأتى الثورة المهدية سنة ١٢٩٨هـ/١٨٨١م وتتمكن خلال ثلاث سنوات فقط من السيطرة على مناطق السودان، وإخراج دارفور من تبعية الحكومة الخديوية والسيطرة عليها فى الثالث والعشرين من صفر ١٣٠١هـ/ ٢٣ ديسمبر١٨٨٣م(٩٧).

ولعل مما ساعد على ضعف القبضة المصرية على دارفور قلة الاهتمام المصرى بتلك المنطقة، وعدم الاهتمام بحمايتها. إذ تشير المصادر إلى أن مجموع القوات التى وضعت لحماية منطقة دارفور بكاملها قارب خمسة آلاف مقاتل. وربما كان مرد ذلك استبعاد قيام قوة سياسية فى المنطقة بعد القضاء على سلطنة دارفور،إذ كانت السلطات فى حكومة السودان ترى أن الخطر الأكبر فى هذا الجانب لا يعدو محاولات بعض سلالة سلاطينها للقيام بتحركات لا يتطلب القضاء عليها مزيدا من القوات. لذا، يمكن القول إن سيطرة حكومة الخديو على دارفور كانت أشبه بـ "... بيت من ورق..."(٩٨). ومما لا شك فيه أن ذلك الإهمال المصرى لدارفور قد جاء نتيجة حتمية لوقوع مصر تحت الاحتلال البريطانى منذ عام ١٢٩٩هـ/١٨٨٢م، وهو ما شجع السودانيين على السعى لاسترداد أراضيهم مجددا(٩٩).

وحين تمكنت الحركة المهدية من السيطرة على دارفور، ظهرت محاولات لاستعادة المجد الضائع على يد من بقى من ذرية سلاطينها الأوائل، ومنهم الأمير يوسف بن إبراهيم قرض، ثم أخوه أبو الخيرات، ثم على دينار بن الأمير زكريا بن السلطان محمد الفضل، ومن بعده السلطان حسين محمد أبو كودة الذى تمكن من الإطاحة بسلطة المهدية فى دارفور فى ذى القعدة ١٣١٥هـ/ أبريل ١٨٩٨م، مستغلا الضعف الذى وصلت إليه تلك السلطة، ليس فى دارفور فحسب بل فى جميع أراضى السودان، مما نتج عنه سقوط المهدية تماما(١٠٠).

وعلى أثر عودة نفوذ حكومة الخديو المدعم بالنفوذ البريطانى إلى دارفور، نجح الأمير على دينار فى الوصول إلى اتفاق مع حكومة السودان، يتولى بموجبه حكم الإقليم مقابل تعهده بدفع مبلغ سنوى لتلك الحكومة. وعلى الرغم من اتخاذه لقب السلطان،

٩٣- نعوم شقير، المصدر السابق، ص٢٨٤-٢٨٥.

٩٤- ونستون تشرشل، المصدر السابق، ص٢٤-٣٥.

٩٥- محمد سلامة النحال، نضال شعب السودان خلال قرن من الزمان، ط١، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٥، ص١٦

٩٦- أحمد عبدالقادر أرباب، المصدر السابق، ص ص١٤١-١٥٠.

٩٧- آرثر روبنسون، المصدر السابق، ص٢.

٩٨- ونستون تشرشل، المصدر السابق، ص٣٢.

٩٩- محمد سلامة النحال، المصدر السابق، ص١٦.

١٠٠- أحمد مختار أرباب، المصدر السابق، ص ص٢٤١-٢٥٢-٢٦٩.

وحاولوا إعادة مجد أسرته الضائع، والتغني بذلك المجد عبر ختمه الرسمي، واستعاد كثير من مظاهر دولة أجداده(١٠١). وما كان يشكله من تهديد للسلطات البريطانية في كردفان بمبادرته بالهجوم العسكري عليها(١٠٢)، إلا أن واقع الحال يؤكد اختلاف اليوم عن الأمس.

على أن المحصلة الأخيرة لتلك الأحداث المتتالية في دارفور كانت تزايد النفوذ البريطاني في المنطقة، الأمر الذي انتهى بتوقيع اتفاقية لترسيم الحدود بين مصر والسودان سنة ١٣١٦هـ/١٨٩٩م(١٠٣) ووضع الحد الفاصل بين شطري الإدارة الثنائية (البريطانية - المصرية) لمصر والسودان اللذين ظلا خاضعين لسلطة والي مصر، ويدينان بالولاء للباب العالي، إلى أن تغيرت موازين القوى في المنطقة كنتيجة حتمية للحرب العالمية الأولى، والصدام الأنجلو-عثماني خلالها حيث أبدت السلطات البريطانية اهتماما بالسيطرة على أملاك الدولة العثمانية في السودان بما فيها دارفور(١٠٤)، الأمر الذي قاد إلى نهاية أسطورة سلطنة دارفور على يد حكومة السودان التابعة للإنجليز، بعدما أبدى علي دينار تعاطفا ومبادرة لمساندة الدولة العثمانية ضد الحلفاء في تلك الحرب، فجهز جيشا لشن الهجوم على القوات البريطانية في كردفان(١٠٥)، وأعلن استقلاله التام عن السودان، فجاء الرد الإنجليزي بمهاجمة دارفور والسيطرة على الفاشر في العشرين من رجب ١٣٣٤هـ/ ٢٣ مايو ١٩١٦م، والقبض على السلطان الذي أطلق الرصاص على نفسه، فكانت نهايته وزوال سلطنة دارفور نهائيا(١٠٦)

١٠١- نعوم شقير، المصدر السابق، ص٦٧١-٩٦٥، وقد حمل ختمه عبارة: "السلطان علي دينار بن السلطان زكريا بن السلطان محمد الفضل بن السلطان عبدالرحمن الرشيد بن السلطان بكر ١٣٠٠هـ"

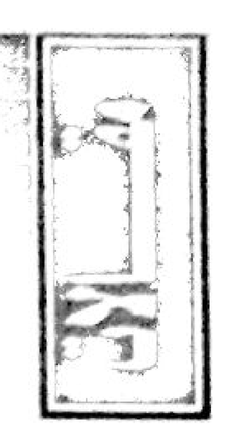
١٠٢- FO 9/426/141.

١٠٣- ألبرت حوراني، تاريخ الشعوب العربية، ترجمة: نبيل صلاح الدين، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩، ٢/١١٣.

104- 38M49/G191623/11/4.

105- 38M49/G191622/11/4.

١٠٦- حسن قنديل، المصدر السابق، ص ص٢٣، ٤٣-٤٤.



"مجموعة العشرين" والدول النامية.. دعم أم تفتيت؟

نزيرة الأفندى*

اعتبر قرار "قمة العشرين" التى عقدت فى بيتسبرج، بإعلان المجموعة "المنتدى الأول" للتعاون الاقتصادى الدولى، بدلا من مجموعة الثمانى التى تضم الدول الصناعية المتقدمة، أبرز النتائج التى تمخضت عنها الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، بعد مرور عام على اندلاعها.

كما اعتبر هذا التطور بمثابة دفعة قوية للدول النامية على صعيد الاقتصاد العالمى، واعترافا بالدور الذى لعبته على هذا الصعيد، والذى ترجمت أبعاده ودلالاته فى تطورات الأزمة وكيفية التصدى لها.

ولا شك فى أن هذه الرؤية صحيحة فى جزء كبير منها، ولكنها لا تمثل الرؤية الكاملة، ولا تكشف عن الدلالات الحقيقية لاتخاذ مثل هذا القرار، كما لا توضح أبعاد نتائجها على صعيد الدول النامية ذاتها. فالمتتبع لمسيرة "مجموعة العشرين" سوف يجد ثلاث محطات رئيسية مرت بها على مدى عقد من الزمان من عام ١٩٩٩، وحتى نهاية ٢٠٠٩. الأولى تمثل البداية والنشأة. والثانية تعبر عن التحول المستهدف من مرحلة لأخرى. والثالثة تعد الاختبار الحقيقى على أرض الواقع، بعيدا عن أمانى الدول النامية ودبلوماسية الاستيعاب من جانب الدول المتقدمة.

ومن المفارقات فى هذا الصدد أن تكون المحطتان الأولى والثالثة ذواتى سمات متقاربة وأوضاع متشابهة فيما يتعلق بالدور الفعلى "لمجموعة العشرين" ومدى تماسكها وتقارب مواقف أعضائها.

أما المحطة الثانية، فقد أريد بها أن تكون "نقطة التحول"، وأحاطت بها هالة إعلامية وتصريحات سياسية بهدف الانتقال من محطة البداية. ولكن سرعان ما جاءت المؤتمرات المتتالية والقضايا الشائكة والمتشابكة لتترجم الواقع الفعلى الذى تلعبه "مجموعة العشرين"، والذى لا يختلف كثير عن بدايتها.

* الأمر المؤكد أن الأزمات المالية كانت المحرك الأساسى لقيام مجموعة العشرين فى عام ١٩٩٩، ثم الإعلان عن اعتبارها "المنتدى الأول للتعاون الاقتصادى الدولى" فى عام ٢٠٠٩. حيث كانت الأزمة المالية الآسيوية والأزمات المالية التى شهدتها نهاية التسعينيات هى الدافع الأساسى إلى سلسلة من الاجتماعات المتتالية لوزراء مالية ومحافظى البنوك المركزية فى كل من مجموعة الدول السبع ومجموعة الـ ٢٢ فى أبريل وأكتوبر ١٩٩٨. ثم كانت المشاورات واللقاءات التى شهدتها الأشهر الأولى من عام ١٩٩٩، وانتهت إلى الإعلان عن قيام مجموعة العشرين وتدشينها فى ديسمبر ١٩٩٩ فى العاصمة الألمانية "برلين". ثم جاءت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التى تفجرت فى الولايات المتحدة، وامتدت

(*) كاتبة متخصصة فى الاقتصاد السياسى.

منها إلى أنحاء العالم، لتكون السبب والدافع الأساسي وراء انعقاد أول قمة لمجموعة العشرين بعد مضي تسعة أعوام على قيامها، والتي استضافتها "واشنطن" في نوفمبر ٢٠٠٨، وتلتها قمتا "لندن" و"بيتسبرج" في أبريل وسبتمبر ٢٠٠٩.

وعلى العكس من ذلك، فإن مجموعة الدول السبع الصناعية (أو الثماني بعد ضم روسيا إليها) لم تتوقف، طيلة أكثر من ثلاثة عقود، عن عقد مؤتمرات القمة الخاصة بها بصورة منتظمة منذ منتصف السبعينيات، وكانت قراراتها وتوصياتها بمثابة أجهزة إنذار وتنبيه للاقتصاد العالمي ككل، وبغض النظر عن وجود أزمة مالية من عدمه.

ويرتبط انعقاد ثلاث قمم متتالية لمجموعة العشرين في غضون شهور معدودة (من نوفمبر ٢٠٠٨ إلى سبتمبر ٢٠٠٩) بضرورات الواقع الناجمة عن أخطاء الممارسات المالية والاقتصادية من جانب المؤسسات المعنية في الدول الصناعية المتقدمة. يضاف إلى ذلك الأهمية المتزايدة التي أصبحت الدول الصناعية الجديدة تمثلها على صعيد الاقتصاد العالمي، وتداخل الأداء المالي فيما بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية، وعلى رأسها الدول الصناعية الجديدة، في ظل الاختلال ما بين العجز والتدفقات بين الجانبين. ومع توارى التقسيمات الفكرية والأيديولوجية وانتهاء الحرب الباردة، جاءت الثورة التكنولوجية في عالم الاتصالات لتفرض نفسها بقوة في تدفقات رءوس الأموال عبر الحدود الجغرافية، وبغض النظر عن التصنيفات والتقسيمات الاقتصادية والسياسية.

دول "الصفوة" ودول "العامة":

كان الحصاد المر الذي تجرعته اقتصادات الدول الصناعية الكبرى نتيجة مباشرة للسياسات التي اتبعتها، واضطرتها إلى ضرورة الحوار مع الدول النامية، وعلى رأسها الاقتصادات الصناعية الجديدة. فقد أدت ممارسات المؤسسات المالية الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي - والتي تتحكم في قراراتها الدول الصناعية المتقدمة- إلى انتهاج الدول النامية سياسة تراكم الاحتياطيات النقدية، ودعم عملاتها الوطنية، بالإضافة إلى تحفيز صادراتها الخارجية. وبذلك، تحولت بعض هذه الدول من جانب تلقي الأوامر وتنفيذ الروشتات الاقتصادية، إلى جانب الريادة في مواجهة الأزمة المالية العالمية من خلال برامجها الاقتصادية الإنعاشية من ناحية أخرى. فقدت هذه المؤسسات الدولية جزءا كبيرا من دورها "المتحكم" على صعيد الاقتصاد العالمي، وواجهت صعوبة في زيادة مواردها المالية، نتيجة انكماش حجم إقراضها للدول، وبالتالي الفوائد والرسوم المتحصلة عن هذه القروض. ولا شك في أن الصين والهند تعتبران أفضل أمثلة في هذا المجال، إلى جانب البرازيل، فقد كانت اقتصاداتها نقطة جذب للاستثمار والتدفقات المالية، بالإضافة إلى قوة العملات الوطنية. وقد تزايدت حساسية "واشنطن" إزاء السياسات الاقتصادية والمالية الصينية بشكل خاص، نظرا لانعكاساتها السلبية على كل من التجارة والعملة الأمريكية.

ترتيبا على ذلك، لم يكن هناك ثمة ما يمنع الدول الصناعية المتقدمة من أصلها، مسحة من "الديمقراطية العالمية" على العلاقات بين الشمال والجنوب عامة، والدول الواقعة في مجموعة العشرين خاصة، على صعيد مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. فكان القرار الفعلي باعتبار "مجموعة العشرين" هي المنتدى الأول للتعاون الاقتصادي الدولي. ثم كانت التصريحات والتوصيات التي داعبت مطالب الدول النامية، خاصة الصناعية الجديدة، فيما يتعلق بإعادة النظر في نظام الحصص والتصويت داخل المؤسسات المالية الدولية، وتحديدا صندوق النقد الدولي، مما يعيد إلى الأذهان ذكريات السبعينيات والحوار بين الشمال والجنوب، الذي يفترض أنه كان قائما حينذاك.

ولكن، هل تمثل هذه المحطة الثانية تطورا إيجابيا على صعيد الدول النامية؟ وهل تعد بمثابة شهادة اعتراف دولي مكتملة الأركان بأن هذه الدول قادرة على ممارسة دورها المنوط بها في إقرار الأوضاع المالية والاقتصادية الدولية؟ وهل سيسمح لها بذلك؟

يمكن الإجابة على هذه التساؤلات، من خلال عدة نقاط تشمل الهيكل الحالي للمؤسسات المالية والرقابية الدولية، إضافة إلى مدى القناعة الفعلية من جانب مجموعة الدول السبع (الثماني) بأهمية تواجد دول نامية إلى جانبها، وأخيرا الواقع الفعلي الذي أسفرت عنه تطورات ما بعد إعلان قرارات "قمة مجموعة العشرين" في بيتسبرج.

أولا- الجدل بين الدول المتقدمة والدول النامية حول نظام الحصص والتصويت في صندوق النقد الدولي واتخاذ القرارات في البنك الدولي: لقد جاء الاجتماع المشترك للصندوق والبنك الذي عُقد في استنبول بتركيا، بعد أسبوعين من انعقاد قمة بيتسبرج، ليؤكد من جديد التقسيم بين "الصفوة" و"العامة" في مجموعة العشرين. فقد أشار "دومينك شتراوس"، مدير صندوق النقد الدولي، إلى أن "إعلان البيانات لا يكفي .. إذا رغبت في تغيير الواقع". ولا شك في أن هذه الإشارة تعني مواصلة استئثار الدول الصناعية المتقدمة - وتحديدا الدول السبع - باتخاذ القرارات في الصندوق بالتناقض مع ما أعلنته قمة بيتسبرج من أن مجموعة العشرين هي المسئولة الأولى عن إدارة الاقتصاد الدولي. وبينما يحتاج الصندوق إلى مزيد من الأموال، فإن الدول الصناعية الصاعدة ربطت زيادة إسهاماتها المالية بتغير نظام الحصص الفعلية.

وتاريخيا، فإن وجود "منتدى الاستقرار المالي" - الذي امتدت عضويته إلى مجموعة العشرين بأكملها، طبقا لقرارات مؤتمري قمة "لندن" و"بيتسبرج" - منذ اندلاع الأزمة المالية لجنوب شرقي آسيا، لم يحل دون اندلاع العديد من الأزمات المالية التالية. وينطبق الوضع ذاته على العديد من المؤسسات والمنظمات الخاصة بتطوير وتطبيق قواعد المعايير المالية الدولية، ابتداء من بنك التسويات المالية الدولية، ولجنة بازل، إلى المنظمة الدولية لهيئات سوق المال، والجمعية الدولية للرقابة على التأمين، ومجلس المعايير المحاسبية الدولية، ومعهد التمويل الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. فكل هذه المؤسسات والمنظمات لم تستطع ضبط كفاءة الأداء ولا الرقابة على صعيد

الاقتصاد العالمي وتدفقاته المالية فهل يحدث العكس، بعد الإعلان عن الدور الجديد لمجموعة العشرين؟

ثانيا - تكوين "مجموعة العشرين" لا يعكس التمثيل الحقيقي للدول النامية، سواء من حيث القوة الاقتصادية، أو التوزيع الجغرافي. فإذا كانت مجموعة العشرين تضم دول النمو الاقتصادي المتسارع - مثل الصين والهند وإلى حد ما البرازيل، فإن "روسيا" تعد ذات وضع مختلف، باعتبارها حلقة الوصل بين مجموعة الثماني ومجموعة العشرين. كما أن الأرجنتين والمكسيك لا تمثلان تميزا في الأداء المالي يضعهما في مصاف الهند والصين، فكلتاهما شهدت أزمة مالية تداعت سلبياتها على القارة اللاتينية بأكملها.

يضاف إلى ما سبق حصر تمثيل القارة الإفريقية في دولة واحدة، ألا وهي "جنوب أفريقيا"، مما يعني إغفال حق القارة في التمثيل العادل في مجال اتخاذ القرارات والتوصيات الاقتصادية والمالية الدولية، بالمقارنة بالتمثيل العددي للقارتين الآسيوية واللاتينية والدول الصناعية المتقدمة.

ثالثا - هل يتفق إعلان "بيتسبرج" مع القناعات الفعلية للدول الصناعية المتقدمة؟

أعلنت بعض الدول الصناعية، صراحة، عن اهتمامها وتركيزها على استمرار مجموعة الثماني، وقد كانت "اليابان" أبرز مثال في هذا الصدد. وتعد فرنسا مثالا آخر، حيث أعلنت - على لسان وزيرة ماليتها "كريستين لاجاردو" - أنه من الأهمية بمكان الاستمرار في تبادل الآراء، والنقاش بين مجموعة الدول السبع في قضايا "الاقتصاد والمال". ويمثل هذا التصريح تعبيرا عن موقف المدافعين عن مجموعة الثماني، حيث يرون أن العلاقات السياسية، والصداقة التي تربط بين أعضائها، تجعل تسيير الأمور أكثر سهولة في مجال مواجهة الانقسامات، وتباين الآراء داخل المجموعة، وفي السياسات التي يتم انتهاجها خارجها.

يضاف إلى ذلك أن جزءا كبيرا من القضايا التي ركز عليها البيان الختامي لقمة "بيتسبرج" وما قبلها كانت تتعلق بكيفية تصحيح أخطاء الأداء من جانب المؤسسات والمسئولين الماليين في الدول الصناعية المتقدمة. ومن هنا، كان الحديث عن العلاوات والمكافآت الخاصة بطبقة المديرين في المؤسسات المالية والمصرفية الغربية، بينما تم إغفال احتياجات ١,٤ مليار نسمة يعيشون على حد الكفاف، على حد تعبير مدير الحملة الألفية للأمم المتحدة. وينطبق ذلك أيضا على الحديث عن "الملاذات الضريبية"، وضرورة تصحيح الاختلال بين دول الفائض والعجز المالي، ويقصد بذلك "الصين" و"اليابان" في مواجهة الولايات المتحدة.

لقد شهدت الفترة الممتدة من شهر سبتمبر إلى شهر ديسمبر ٢٠٠٩ عقد عدة مؤتمرات واجتماعات عالمية، جاءت فعالياتها أقرب إلى تأكيد الانقسام بين الصفوة والعامة في "مجموعة العشرين".

فقد عقدت مناقشة الجمعية العامة للأمم المتحدة لقضية التغيرات المناخية في توقيت مقارب لقمة العشرين في "بيتسبرج". وقد سيطر على هذه المناقشات الانقسام في الآراء بين الدول الصناعية المتقدمة، ممثلة في أوروبا والولايات المتحدة، والدول النامية، وعلى رأسها الصين والهند، فيما يتعلق بكيفية الحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون، الذي يرتبط بدوره بعملية التنمية القائمة على التصنيع السريع، واستخدام مصادر الطاقة المختلفة.

فمع تسليم الدول النامية بأهمية الحد من هذا الانبعاث، إلا أن التطبيق المطلق لهذه الدعوة "ظاهره الرحمة وباطنه العذاب"، ممثلا في عرقلة نمو اقتصادات هذه الدول النامية وعلى رأسها الدول الصناعية الجديدة، وذلك طبقا لوجهة النظر الصينية.

ثم كانت الاجتماعات المشتركة لصندوق النقد والبنك الدوليين في اسطنبول، والتي شهدت الحلقة ذاتها المفرغة من أحاديث الدول الصناعية المتقدمة ونظيرتها النامية والصناعية الجديدة. فإذا كانت قمة بيتسبرج قد أعلنت في بيانها الختامي عن الالتزام بتحويل نسبة ٥٪ من القوة التصويتية، التي تمتلكها الدول الصناعية الرئيسية إلى الدول النامية، فلا بد من الإشارة إلى أن هذه النسبة على صعيد الهيكل الحالي لحق التصويت في "صندوق النقد الدولي" تمثل نقطة في محيط. فالولايات المتحدة تملك بمفردها ١٧,٨٢٪، تليها كل من ألمانيا واليابان بنسبة ٥,٥٥٪ لكل منهما، ثم فرنسا وبريطانيا بنسبة ٤,٩٩٪ كل على حدة، بما يعني ٤١٪ تقريبا من القوة التصويتية. فماذا تفعل نسبة ٥٪ على صعيد الدول النامية والصناعية الجديدة، وذلك إذا وافق الجانب الأوروبي على تخفيض نسبته؟

وحتى بالنسبة لزيادة موارد الصندوق المالية بمقدار خمسمائة مليار دولار، سوف نجد أن الدول الصناعية الجديدة قد اختارت طريق الإقراض من خلال شراء سندات مصدرة بحقوق السحب الخاصة، وليس بزيادة الحصص. وبالنسبة للدعوة التي تضمنها البيان الختامي "لقمة بيتسبرج" ووجهها إلى البنك الدولي للاضطلاع بدور قائد في حل المشاكل الدولية، فقد وضعت قضية المناخ جنبا إلى جنب مع قضية الغذاء. وقد تضمنت مناقشات قضية المناخ العديد من البنود الداعية إلى خفض الدعم المقدم إلى الطاقة بهدف خفض استهلاكها، وأخرى تدعو لضرورة الحفاظ على استقرار وشفافية أسواق الطاقة، بالإضافة إلى دعم وتحفيز الطاقة النظيفة.

وتلت ذلك مفاوضات منظمة التجارة العالمية التي شهدتها "جنيف"، ولم تكن أفضل حالا من المفاوضات السابقة المندرجة تحت جولة الدوحة التي بدأت مع بداية القرن (٢٠٠١). وقد أكد بيان "قمة بيتسبرج" ما سبق أن اتخذته القمم المنعقدة في "واشنطن" و"لندن" حول أهمية الابتعاد عن سياسة الحماية التجارية، وضرورة التوصل إلى اتفاق نهائي حول هذه الجولة بحلول عام ٢٠١٠. إلا أن مفاوضات جنيف قد أثبتت أن الهوة لا تزال متسعة بين الدول الصناعية المتقدمة أو "الصفوة"، وبين الدول النامية والصناعية الجديدة أو "العامة"، حول العديد من القضايا، وفي مقدمتها ملف الزراعة. والسبب في ذلك يعود إلى التناول السريع، والاكتفاء بالصياغات اللفظية في مجال التعرض لقضايا التجارة الدولية خلال "قمة بيتسبرج" وما قبلها، بل انتهاج بعض الدول، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، سياسة تنطوي على حماية تجارية لمنتجاتها الوطنية. وقد كانت قرارات واشنطن، فيما يتعلق بوارداتها من السيارات وإطارات السيارات الصينية، أبرز دليل على ذلك.

كما يجب أن نأخذ فى الاعتبار ما تثيره السياسة الزراعية والحواجز التجارية من حساسيات سياسية شديدة لدى "واشنطن" و"بروكسل" على حد سواء. فكلتاهما تحظى باهتمام الدوائر العمالية الأمريكية والأوروبية، ومن ثم قاعدة سياسية وانتخابية يعتمد عليها من جانب الحزب الديمقراطى الأمريكى، وأحزاب يمين الوسط فى أوروبا.

ثم جاءت قمة كوبنهاجن للتغيرات المناخية، التى عقدت فى شهر ديسمبر ٢٠٠٩، لتكون دلالة أخرى على أن مجموعة العشرين ينقصها الاتفاق فيما بينها حول العديد من القضايا الشائكة، نظرا لتباين أوضاعها وهياكلها الاقتصادية. فقد كانت وجهات النظر متباينة بين الدول السبع "الثمانى"، والدول الأخرى الأعضاء فى المجموعة، حول كيفية مواجهة تحديات التغيرات المناخية، والحد من انبعاث غاز ثانى أكسيد الكربون، سواء من حيث الفترة الزمنية، أو إجراءات الخفض الفعلى وتكاليفة المالية.

هل "مجموعة العشرين" إضافة ودعم للدول النامية أم تفتيت؟

من واقع متابعة المحطات الثلاث لحركة إنعاش "مجموعة العشرين" وتدشين دورها على صعيد الاقتصاد العالمى، سوف نجد أن هذه المجموعة أقرب إلى التباين من الاقتراب فيما بينها، على عكس ما هو قائم بالنسبة لمجموعة السبع (الثمانى).

ومن الملاحظ أن المحور الرئيسى الذى دارت حوله التحركات الأمريكية، ومعها الأوروبية، بالنسبة للحديث عن الدول الصناعية الجديدة وأهميتها المتزايدة، يتركز فى "الصين" بصفة أساسية. وفى هذا الصدد، فإن تنسيق المواقف بين "واشنطن" و"بكين" يتم فى إطار "المجلس الاستراتيجى الأمريكى- الصينى"، حيث تكون المظلة الثنائية أقرب إلى التشاور وأسرع فى تنسيق المواقف، مقارنة بالمظلة الجماعية التى تضم مجموعة العشرين.

ويتكرر السيناريو ذاته بالنسبة للعديد من الدول الصناعية الجديدة، التى تتشاور بمعزل عن باقى الدول النامية. فهناك مجموعة "PRICs" التى تضم الصين، والهند، والبرازيل، وروسيا، والتى تم توصيفها من جانب المؤسسات والصحافة الاقتصادية. كما يأتى فى هذا الصدد دور مجموعة شنغهاى التى تضم روسيا والصين بالإضافة إلى مجموعة أخرى من دول القارة الأسيوية. وهناك منظمة "إيبك"، ومنظمة الدول الأمريكية .. إلخ.

فإذا كان الأمر كذلك بالنسبة لمجموعة العشرين، فماذا سيكون عليه الوضع بالنسبة لمجموعة الـ ٧٧، التى تم تشكيلها منذ عام ١٩٦٤؟ وكيف سيكون الوضع فيما يتعلق بالإنكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)، وحركة عدم الانحياز التى عقدت أولى قممها فى عام ١٩٦١، وكذلك مجموعة الـ ١٥، ومجموعة المنظمات والتجمعات الاقتصادية والتجارية الإقليمية الأخرى؟

وإذا كانت مجموعة العشرين تضم الأرجنتين، وأستراليا، والبرازيل، وكندا، وفرنسا، وألمانيا، والهند، وإندونيسيا، وإيطاليا، واليابان، والمكسيك، وروسيا، والمملكة العربية السعودية، وجنوب إفريقيا، وكوريا الجنوبية، وتركيا، والولايات المتحدة، وبريطانيا، والاتحاد الأوروبى، والصين، وهى بذلك تمثل ثلثى عدد سكان الكرة الأرضية، وتسهم بـ ٨٠٪ من التجارة العالمية، و٩٠٪ من إجمالى الناتج المحلى العالمى، فماذا عن باقى الدول النامية التى تضمها مع الدول الصناعية الجديدة مجموعة من المنظمات والتجمعات الدولية؟ هل انفرط عقدها على مذبح مجموعة العشرين؟ أم يمكن أن ينظر إلى مطالبها بعين الاعتبار، لتصبح "مجموعة العشرين" دعما وليست تفتيتا؟



التطهير الثقافى والقضاء على الدولة العراقية **

د. رايموند ويليام بيكر *

بعد أيام قليلة من وقوع الهجمات المدمرة فى الحادى عشر من سبتمبر، أعلن بول وولفوتيز، نائب وزير الدفاع الأمريكى حينذاك، أن "القضاء على الدول الراعية للإرهاب" أصبح هدفا رئيسيا للسياسة الخارجية الأمريكية.

فى ذلك الحين، تم تصنيف العراق كـ "دولة راعية للإرهاب" وبالتالى أصبحت هدفا يجب القضاء عليه، ثم أعلن الرئيس بوش العراق كجبهة رئيسية للحرب الدولية على الإرهاب. عمليا، تضمنت مهمة القضاء على الدولة العراقية: تفكيك النظام السياسى الاستبدادى، وإعادة تشكيل النظام الاقتصادى، وفقا للقواعد الليبرالية.

لقد جرت مناقشات واسعة حول تداعيات هذه الإجراءات سياسيا واقتصاديا، ولكن هناك بعدا آخر لعملية "إنهاء الدولة" فى العراق، لم يأخذ نصيبه من الاهتمام، ألا وهو عملية "التطهير الثقافى" التى وقعت. تضمنت هذه العملية نهب المتاحف، وحرق المكتبات، واغتيال الأكاديميين والعلماء، بهدف حرمان العراقيين من ثقافتهم الوطنية التى تضمهم وتجمع بينهم. يهدف هذا المقال إلى تصحيح هذا الخطأ، وإلقاء الضوء على عملية التطهير الثقافى التى وقعت على نطاق غير مسبوق والتى كانت جزءا لا يتجزأ من السياسة المعلنة للقضاء على الدولة العراقية.

ليس هناك اتفاق، لدى التيار السائد فى مجال العلوم الاجتماعية، على تعريف واضح وكامل لمصطلح "القضاء على الدولة" كهدف سياسى، و"التطهير الثقافى" كإحدى تبعاته الأكثر تدميرا. فقد ركزت العلوم الاجتماعية، بعد الحرب العالمية الثانية، فى مرحلة التحرر من الاستعمار، على دراسة قضايا بناء الدولة والتنمية. وكان مصدر الخلاف الرئيسى بين المتهمين بهذه القضايا من الأكاديميين وصناع القرار يدور حول الاختيار بين نموذج السوق ونموذج التنمية المدفوعة من الدولة. لم تهتم هذه المدارس بفكرة "القضاء على الدولة"، أو بعمليات "تفكيك" التنمية (de-development)، وتبعاتهم الثقافية.

(*) الكاتب استاذ العلوم السياسية بالولايات المتحدة.

(**) المقال جزء من مقدمة كتاب:

Cultural Cleansing in Iraq, Why Museums were Looted, Liberaries Burned and Academics Murdered. Edited by Raymond W. Baker, Shereen T. Ismail and Tarek Y. Ismail. London and New York: New Pluto Press, 2010.

ولكن الدراسات النقدية عارضت النظرة التى اعتبرت عملية تدمير الدولة وما يصاحبها مجرد تداعيات للحروب والنزاعات الأهلية، وأكدت أن كل ذلك يقع ضمن أهداف متعمدة للسياسات المتبعة. ألقت هذه الدراسات النقدية الضوء على عمليات الاغتيال الموجهة، و"فرق الموت"، والعمليات الاستخبارية لقلب نظم الحكم، والتطهير العرقى، وإعادة تشكيل الثقافة التى كان للقوة العظمى، الولايات المتحدة، وشريكها الأصغر، إسرائيل أياد فيها منذ عقود. ولكن هذه العمليات كانت تسجل كمجرد تجاوزات وقع فيها جهاز وكالة المخابرات المركزية الأمريكية "سى اى إيه" وجهاز المخابرات الإسرائيلى "الموساد"، نتيجة لعملهما فى مناطق "صعبة" تعانى صراعات طويلة الأمد، بالإضافة إلى التطرف الدينى. ولكن فى ضوء ما جرى فى العراق وما كان من تبعات غزوه، أصبح من الضرورى إدراك أن هناك سوابق لعمليات استهدفت تدمير بعض الدول، والثقافات التى تعزز وجودها.

الخسائر البشرية و الثقافية لعملية تدمير الدولة العراقية كانت على قدر كبير من الضخامة(١): مقتل أكثر من مليون مدنى عراقى، وضرب البنية التحتية العراقية، واغتيال أكثر من ٤٠٠ أكاديمى وأستاذ جامعى، وإجبار أكثر من ٤ ملايين عراقى على النزوح من منازلهم ومدنهم ليصبحوا ما بين لاجئين فى الخارج و نازحين داخل الأراضى العراقية.

وكان ذلك مصحوبا بسلسلة من الهجمات على الأرشيف الوطنى والآثار التى تعكس الهوية التاريخية للشعب العراقى. ثم جاء تفشى الفوضى والعنف لعرقلة جهود إعادة الإعمار لتترك أسس الدولة العراقية أطلالا. ولم يكن مطروحا أو واردا لدى الأغلبية من الصحفيين والأكاديميين ورجال السياسة فى الغرب اعتبار الخسائر البشرية التى وقعت على نطاق واسع، وما صاحبها من دمار ثقافى بمثابة تبعات متوقعة، بل ومنتظرة لسياسة الغزو الأمريكية.

لكن الوقت قد حان لطرح ومواجهة ما لم يكن مطروحا من قبل. فالعدوان الذى قادته الولايات المتحدة ضد العراق يجبرنا على دراسة مغزى وتبعات عملية "القضاء على الدولة" كهدف سياسى فى حد ذاته. فمهندسو عملية العراق لم يقدموا توضيحا لما تتضمنه عمليا مسألة حل وإعادة تشكيل الدولة العراقية، وإن كانت أفعالهم جعلت المعنى جليا. ويمكن من خلال رصد هذه الأفعال التوصل إلى تعريف محدد نوعا ما لمفهوم القضاء على الدولة. بدأت حملة القضاء على الدولة العراقية بإسقاط ثم إعدام صدام حسين، وقتل أو اعتقال القيادات البارزة فى حزب البعث. ولكن الأمور تطورت إلى ما هو أبعد من تغيير النظام فى العراق، حيث تم الحل العمدى لمؤسسات الدولة الرئيسية، وإطلاق عملية مطولة لإعادة التشكيل السياسية والاقتصادية. لقد أصبح عراق اليوم عبارة عن خليط ممزق من القوى الطائفية تحت غطاء رقيق من الأطر المظهرية لليبرالية السياسية والاقتصادية. يستطيع أن يلمح دارسو التاريخ فى وقائع احتلال العراق تطبيقا للسياسة الاستعمارية العتيقة " فرق تسد"، والمستخدمة فى العادة لتمزيق وإخضاع الأقاليم المتماسكة ثقافيا. فالنظام الحاكم الذى نصبته قوى الاحتلال فى العراق أعاد تشكيل البلاد وفقا لخطوط طائفية ساهمت فى تعميق فكرة الانقسام والشقاق، والنيل من الوحدة القومية التى كانت الهدف الأصعب تحقيقه فى مشروع طويل لبناء الدولة فى العراق. وبالتوازى، تمت إعادة تشكيل الاقتصاد الوطنى الذى كان تحت سيطرة الدولة ليتكيف مع نموذج متطرف للاقتصاد الحر، متسما بنظام الخصخصة، وفتح السوق العراقى الضعيف أمام رأس المال الأجنبى، وتحديدا الأمريكى منه. لقد كانت عملية القضاء على الدولة العراقية وإسقاطها سياسة متكاملة. ولكن بشاعات التدمير الثقافى والاغتيالات المدبرة هناك لا يزال ينظر إليها بوصفها نتيجة مؤسفة للحرب أو انتهاكات لحقوق الإنسان.

لن يجادل كثيرون فى أن البعد الثقافى والبشرى جزء لا يتجزأ من عملية "بناء الدولة"، ونضيف فى هذا المقال أن هذه الأبعاد تلعب أيضا دورا فى عملية "تدمير الدولة". فمن أجل إعادة التشكيل، يجب أن تصبح الدولة المستهدفة "طيعة". لقد كانت النخبة العراقية من أهل الفكر والأكاديميين المتمسكين بنموذج اجتماعى مختلف، وبالانتماء إلى ثقافة وطنية جامعة، عائقا رئيسيا أمام عملية تدمير الدولة فى العراق.

ولذلك، عكست تصرفات القوى المحتلة إدراكها أن إعادة تشكيل العراق يستلزم فى البداية التخلص من قبضة النخبة و ثقافة العراق الموحد. كانت عملية إسقاط الدولة فى العراق والقضاء عليها أكثر من مجرد تغيير النظام الحاكم، وإعادة هيكلة الأطر السياسية والاقتصادية، فقد تطلبت أيضا عملية تطهير ثقافى، وهو ما حققته قوات الاحتلال بالنيل من ثقافته الموحدة، وإضعاف النخبة التى ارتبطت بالنظام القديم(٢).

لم تكن هناك توجهات محددة أو خطة واضحة، فيما يخص البعد الثقافى والاجتماعى لعملية القضاء على الدولة. ولكن ذلك تم فى مجمله من خلال اتخاذ مواقف سلبية متعمدة من قوات الاحتلال فى إطار حالة التسيب الأمنى، وغياب تطبيق القانون التى شهدها العراق، والتى دعمتها قوى الاحتلال. ولا يمكن تجاهل هذه القضاية لعدم وجود تصريحات واضحة بشأنها.

إن الإطار الأيديولوجى الصريح، الذى تمت فى سياقه عملية احتلال العراق، يشير بوضوح إلى أن أحد أهدافه كان تقديم برهان واضح على أن قوة "الصدمة والرعب" للولايات المتحدة لا يوجد من ينافسها أو يستطيع الوقوف أمامها، حتى لو تمت التغطية على الأهداف الحقيقية للعدوان بالحديث حول "الإرهاب" و"التحرير". لقد خرجت سياسة القضاء على الدولة فى العراق إلى النور، نتيجة تضافر عدد من العوامل، من بينها بزوغ تيار المحافظين الجدد فى الولايات المتحدة وطموحاته الاستعمارية، والرغبات التوسعية لإسرائيل وسعيها لنيل السطوة الإقليمية، والشركات متعددة الجنسية فى الغرب، وسعيها الحثيث من أجل استعادة سيطرتها على البترول العراقى.

حركة المحافظين الجدد : حدد كبار المفكرين والساسة التابعين لتيار المحافظين الجدد مسألة القضاء على النظام العراقى كخطوة أولى لمشروع أكثر طموحا لإعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط ككل، بما يخدم مصالح الفكر الاستعمارى الأمريكى والإسرائيلى. ورد هذا التوجه فى أوضح صوره فى

مسودة المستند السرى التى كتبها بول وولفوتيز، والتى كشف عنها لويس ليبى، رئيس مكتب ديك تشينى سابقا - والذى سجن فى وقت لاحق - عام ١٩٩٢ ليتم تسريبها بعد ذلك إلى صحيفة واشنطن بوست. ويذهب المستند الذى أعاد تشينى كتابته، وكان عنوانه "Defence Planning Guidance" إلى أن الهدف الرئيسى لاستراتيجية الولايات المتحدة فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة تتمثل فى الحيلولة دون صعود أى قوة عظمى مناوئة للولايات المتحدة، وذلك لضمان استمرار هيمنة الولايات المتحدة على الموارد الرئيسية(٣) والعراق بالطبع يتربع على ثانى أكبر بركة بترول فى المنطقة. كما أن النظام العراقى كان يمثل تحديا للولايات المتحدة، حيث لم يكتف بدعم المقاومة الفلسطينية، ولكنه وضع أيضا العراقيل أمام وصول الولايات المتحدة إلى المصادر الرئيسية للمواد الخام وتحديدا البترول فى الخليج الفارسى. كما تم اتهامه بالمسئولية عن نشر أسلحة الدمار الشامل و الصواريخ الباليستية، متسببا فى تهديد حياة المواطنين الأمريكيين عن طريق الإرهاب(٤). وفى هذا الإطار، مثل العراق أيضا فرصة عظيمة للولايات المتحدة لأن تستعرض قوتها.

أما عن مصلحة إسرائيل فى سقوط العراق، فقد تم التعبير عنها بوضوح على لسان مجموعة من أكثر مفكرى المحافظين الجدد نفوذا فى تقرير "نقطة فاصلة .. استراتيجية جديدة من أجل ضمان الأمن"، والذى يوضح كيف سيطر العراق على فكر المحافظين الجدد فيما يتعلق بمستقبل وفرص إسرائيل. فقد اعتبر كتاب التقرير العراق تهديدا استراتيجيا رئيسيا لسطوة إسرائيل إقليميا، وأن سقوط النظام العراقى يمثل فرصة "لقلب التوازن الاستراتيجى فى الشرق الأوسط بشكل جذرى"(٥).

كانت هجمات الحادى عشر من سبتمبر بمثابة الحجة المناسبة لكى تطلق الولايات المتحدة وحليفتها الصغرى إسرائيل ما فى ترسانتيهما من وسائل وأدوات القضاء على الدول وإسقاطها، فى إطار منطق جديد، هو الحرب على الإرهاب. وتعد مستويات وأشكال العنف التى تمت ممارستها فى العراق استمرارا لسجل تاريخى من الممارسات الأمريكية المشابهة فى مواجهة ما اعتبرته تحديات لهيمنتها فى منطقة الأمريكتين. فمثلا، يمكن بسهولة الربط بين المسئولين الأمريكيين الذين ارتبطوا بتاريخ طويل ومثير للاشمئزاز من مكافحة حركات المقاومة الوطنية فى أمريكا الوسطى عبر تحريك وتوجيه ميليشيات مسلحة عرفت بـ "ميليشيات الموت"، ونظرائهم المتورطين فى عراق اليوم(٦). ومن أبرز هؤلاء المسئولين جيمس ستيل، الذى "شحذ جهوده فى ثمانينات القرن الماضى ليقود مهمة القوات الخاصة الأمريكية خلال سنوات الحرب الأهلية العنيفة فى السلفادور"، وهو الصراع الدموى الذى أسفر عن ٧٠ ألف قتيل. وكانت لجنة تقصى الحقائق التابعة لمنظمة الأمم المتحدة قد حملت القوات التى تقودها الولايات المتحدة المسئولية عن ٨٥٪ من هذه الخسائر البشرية(٧).

العامل الإسرائيلى: لإسرائيل سجل تاريخى فى وقائع مهاجمة مؤسسات الحكم الفلسطينية، ومؤسسات المجتمع المدنى للحيلولة دون قيام بنية تحتية تكون دعما لدولة فلسطينية ومجتمع مدنى فلسطينى يتميزان بالفعالية والقدرة على الاستمرار. وبالملاحظة، يمكن الكشف عن تشابه فى أساليب العمل ضد حركات المقاومة الوطنية، التى استخدمتها الولايات المتحدة فى العراق، وتلك التى تتبعها إسرائيل فى الأراضى الفلسطينية. يتبين ذلك فى الاستخدام المبالغ فيه للعنف ضد المدنيين، والوصول بهم إلى حالة من الشلل السياسى والاجتماعى، فضلا عن قمع جميع أشكال المقاومة على الصعيد السياسى أو الاجتماعى، بالإضافة إلى تطبيق سياسة فرق تسد بنشر بذور الفتنة والخلافات، واستمالة البعض للتعاون مع الاحتلال بما ينال من الوحدة الوطنية.

وجدت الولايات المتحدة أن ضرورة السياسة تستوجب التنصل من وجود أى تعاون أمريكى - إسرائيلى فيما يخص عملية غزو واحتلال العراق(٨). ولكن تقارير الصحافة الاستقصائية قدمت صورة مختلفة تماما وأكثر منطقية. ففى حين كان العراق تحت سيطرة قوات الاحتلال الأنجلو- أمريكية، أشارت التقارير إلى أن إسرائيل كانت أبعد ما تكون عن السلبية. ففى نهاية ٢٠٠٣، كتب سيمور هيرش قائلا "إن القيادات العسكرية ووحدات المخابرات الإسرائيلية كانت تعمل عن كثب مع نظرائهم من الأمريكيين بقاعدة فورت براج المخصصة لتدريب القوات الخاصة والواقعة فى شمال كارولينا، وكذلك فى قواعد داخل الأراضى الإسرائيلية لمساعدة الجانب الأمريكى على الاستعداد للعمليات المزمعة فى العراق. ومن المتوقع اضطلاع القيادات الإسرائيلية العسكرية كمستشارين مرة ثانية - وفى سرية تامة - عند بدء العمليات العسكرية بشكل فعلى وكامل"(٩). ولكن المسألة لم تتوقف عند هذا الحد، بل وصلت إلى لعب إسرائيل دورا مباشرا فيما جرى فى العراق عام ٢٠٠٣، بتقديمها دعما ماديا لعمليات تدريب قوات البشمرجة الكردية، على أن تقوم "بالتسلل إلى قلب حركات المقاومة الشيعية والسنية، ثم جمع المعلومات المخابراتية قبل أن تتولى قتل واغتيال قيادات هذه الحركات". كما كان مطلوبا من هذه القوات دعم الجهود الإسرائيلية للتسلل لوضع مجسات وأجهزة حساسة أخرى تستهدف فى المقام الأول ما يشتبه فى كونه مفاعلات نووية إيرانية(١٠).

دور البترول : لم تكن حرب العراق بعيدة عن قضية البترول، وذلك رغم النفى المتكرر عن كونه باعثا وراء عملية احتلال العراق. ولكن الجنرال جون أبو زيد، القائد السابق للقيادة المركزية الأمريكية، قالها بوضوح: "بالطبع المسألة لها علاقة بالبترول .. لا يمكننا إنكار ذلك"(١١).

لقد وضح للجميع تطرف هذه الدوافع الأيديولوجية ومن وراءها، ولكن ذلك لم يحدث إلا بعد أن قتل مئات الآلاف من العراقيين، وتم استهداف أعضاء النخبة فى العراق ومفكريه بالاغتيال، وتم نهب المؤسسات العراقية والنيل من بنيتها التحتية، وأصيبت الثقافة العراقية المجيدة، مفخرة العراقيين والثروة التاريخية على المستوى العالمى، بجرح بالغ يصعب علاجه

أطر عملية التدمير الثقافي :

إن حجم الدمار الذي وقع في العراق والطريقة المنهجية التي تم بها لا يمكن اعتبارهما سلسلة من الحوادث المأساوية غير المتوقعة وغير المرتبطة. ولدعم هذا الرأي، فإن تفاصيل ما حدث تشير بوضوح إلى أن الكثير من الإجراءات كان يمكن اتخاذها لحماية الإرث الثقافي العراقي، ولكن قوى الاحتلال تقاعست عنها. بل إن الأحداث المسجلة تكشف عن تورط المحتلين أنفسهم في دعم، وتسهيل، والمشاركة المباشرة في وقائع التدمير المخطط للثقافة العراقية، والقضاء على فئات النخبة التي تجسدها. ولم تتم أي تحقيقات بشأن وقائع وتفاصيل هذه الأحداث.

وهناك العديد من الإشارات على أنه كانت هناك نية مبيتة "للتطهير الثقافي" في العراق. تقول عالمة الآثار اللبنانية، جوان فرشخ جبالي - التي شاركت في التحقيق في نهب الثروة التاريخية - "من الممكن أن ينتهي العراق قريبا بلا حضارة"(١٢). فمع زوال الدرع الواقية المتمثلة في الدولة والنخبة المتعلمة، فإن الثروات الثقافية في العراق، والتي لا نظير لها عالميا، صارت هدفا سهلا. وقد بدأت عملية التطهير الثقافي هذه مع أول أيام الغزو العسكري، مع عمليات نهب واسعة النطاق لجميع رموز الهوية الثقافية والتاريخية للعراق. فالمتاحف، والمواقع الأثرية، والقصور، والأنصبة التذكارية، والمساجد، والمكتبات، والمراكز الاجتماعية، جميعها تعرضت للنهب والتدمير. وجرت هذه الوقائع تحت أعين قوات الاحتلال. ومن المعروف الآن أن الآلاف من القطع الأثرية اختفت خلال "عملية تحرير العراق"، من بينها ما لا يقل عن ١٥ ألف قطعة أثرية من المتحف الوطني في بغداد، و غيرها الكثير من نحو ١٢ ألف موقع أثري تركتها قوات الاحتلال بلا حراسة، وهو إهمال لم يقع فيه حتى النظام الاستبدادي لصدام حسين(١٣). وفي حين تم نهب المتحف الوطني وتجريده من مجموعاته الأثرية، فإن المكتبة الوطنية التي تحفظ استمرارية ومفخرة التاريخ العراقي تم تدميرها أيضا في حريق متعمد.

إن موقف قوات الاحتلال، بقيادة الولايات المتحدة، من عمليات النهب هذه كان، في أفضل الأحوال، يتلخص في التجاهل. في عام ٢٠٠٣، سخر وزير الدفاع الأمريكي حينذاك، دونالد رامسفيلد، من التقارير الواردة حول وقوع عمليات نهب على نطاق واسع. وعلق على هذه الوقائع ببساطة قائلا : "مثل هذه الأمور تحدث" خلال الحروب، واعتبر عمليات النهب استهدافا مفهوما من قبل البعض لرموز النظام المخلوع(١٤).

وفي إجابته عن أسئلة الصحفيين حول فوضى التدمير التي جرت، قال: "في الأغلب أن الصور التي تردنا هي صور لأشخاص يستهدفون رموز النظام والقصور، والزوارق، ومقار حزب البعث، والمواقع التي كانت جزءا من هذا القمع. وفي حين أن المرء لا يمكنه التغاضي عن عمليات النهب، فإن المرء في الوقت نفسه يمكنه تفهم المشاعر المكبوتة والمترتبة على عقود من القمع، ويمكنه تفهم مشاعر الأشخاص الذين قتل أحد أبناء عائلاتهم على يد النظام، والتي تدفعهم للتنفيس عنها"(١٥). تصوير دونالد رامسفيلد لعمليات النهب والحرق والتدمير للإرث العراقي على أنها "مفهومة" في ضوء الظروف السائدة وبالتالي لا يمكن تجنبها، يتعارض مع حقيقة أنه - لشهور طويلة قبل بداية حرب العراق - تحدث المتخصصون في التاريخ العراقي القديم مرارا لقطاعات مختلفة في الحكومة الأمريكية، محذرين من هذا الخطر. كما قام علماء آثار متعددون وكذلك ممثلو معهد علم الآثار الأمريكي بلقاء مسئولين بوزارة الخارجية، ووزارة الدفاع. تم توفير قوائم متكاملة للمتاحف والمواقع الأثرية في مختلف أنحاء العراق، متضمنة إحداثيات الخرائط الخاصة بهذه المناطق. كما تم إنشاء موقع إليكتروني يتضمن المعلومات نفسها. وأكدنا جميعا أن الأولوية يجب أن تكون لفرض الحراسة اللازمة على المتاحف والمواقع الأثرية. لقد ادعى مسئولو الإدارة الأمريكية أنهم جادون في الاهتمام بحماية الإرث الثقافي، إلا أنهم اختاروا عدم العمل بنصائحنا... بل وقامت القوات الأمريكية نفسها بالإساءة لهذه المواقع الأثرية"(١٦).

إن إخفاق الولايات المتحدة في تولي مسئولياتها المنصوص عليها وفقا للقانون الدولي، والمتعلقة باتخاذها إجراءات الحماية اللازمة، كانت مصحوبة بتصرفات تمثلت نتائجها المباشرة في إصابة المعالم الأثرية العراقية بأضرار شديدة. فعقب بدء عملية الغزو في مارس ٢٠٠٣، قامت قوات الاحتلال بقيادة الولايات المتحدة بتحويل ما لا يقل عن سبعة مواقع تاريخية إلى قواعد عسكرية ومعسكرات. هذه المواقع التي تم تدنيسها - من بينها مدينة أور، إحدى أقدم المدن في العالم، والتي يعتقد أنها كانت مسقط رأس النبي إبراهيم، أبي الأديان التوحيدية الثلاثة. لقد تم تدمير معبد الزقورات ومدينة أور، موضع فخر واعتزاز ورعاية العراقيين لقرون طويلة، تحت ثقل المعدات العسكرية الأمريكية، ونتيجة لأسلوب التعامل القاسي من جانب القوات العسكرية. عندما حاول عباس الحسيني، رئيس المجلس العراقي للآثار والتراث في ذلك الوقت، تفقد موقع مدينة أور مطلع عام ٢٠٠٧، رفضت القوات الأمريكية السماح له بالدخول(١٧). وكذلك كان مصير موقع مدينة بابل التاريخية، حيث تم نصب معسكر للقوات الأمريكية، وتسبب أفراده في تدمير الموقع بشكل يصعب إصلاحه. مثل هذه المواقع الأثرية لا تحسب على السنة أو الشيعة أو اليزيديين ولا المسيحيين. كما أنها ليست تبعا للتركمان ولا للأكراد ولا للعرب، مثل هذه المواقع التاريخية تعد تراثا تاريخيا لبلاد ما بين النهرين، وملك العراقيين جميعا(١٨).

تدمير المؤسسات الاجتماعية :

بالتلازم مع تدمير الكثير من الثروات التاريخية في العراق، كان هناك تدمير واسع للمؤسسات الاجتماعية والثقافية هناك. فنظام التعليم العراقي، الذي كان يوما يفتخر به على أنه الأكثر تقدما في المنطقة، عانى من عملية منظمة من التدهور والتفكيك. فتحت مظلة الاحتلال، ووفقا لتقرير صدر عن جامعة الأمم المتحدة، معهد القيادة الدولية في الأردن، "فإن الخراب الذي لحق بنظام التعليم العالي في العراق تم تجاهله وسط النتائج الكارثية الأخرى للحرب، رغم أنه من أهم نتائجها، وأحد أهم توابع العقوبات الاقتصادية، والاضطرابات المتواصلة التي شهدها العراق. فمثلا، تم نهب أجزاء من المكتبات الرقمية والتقليدية للأكاديمية العراقية للعلوم، التي تم إنشاؤها عام ١٩٤٨ لنشر تعليم اللغة والتراث العربي. تحتاج هذه الأكاديمية وحدها إلى

نحو مليون دولار لإصلاح بنيتها التحتية حتى يمكن أن تستعيد مكانتها كمركز بحثي مرموق(١٩).

وفقا لجمال رسول، مدير جامعة الأمم المتحدة، فنحو ٨٤٪ من مؤسسات التعليم العالي في العراق تعرضت للحرق أو النهب أو التدمير، وهناك نحو ثلثي ... في حاجة لإعادة الإعمار ... والتجهيزات بالإضافة إلى الحاجة للمواد و... [illegible] على المستوى العراقي كله(٢٠).

إن التدهور [illegible] في قطاع التعليم في العراق أدى إلى تدمير المؤسسة الرئيسية التي كانت تعمل على خلق الوعي القومي وتعميق الإحساس بالتاريخ المشترك لدى الشعب العراقي. ولكن موجات الهجرة الجماعية إلى الخارج عقب الغزو باتت، وبشكل أكثر مباشرة، أكثر تدميرا من الوحدة الوطنية. فخلال الفترة من يناير وحتى أكتوبر ٢٠٠٧، تسببت الحرب في العراق في تشريد نحو مليون عراقي والدفع بهم إلى سوريا، بالإضافة إلى نحو ٤٥٠ ألف آخرين هربوا من العراق عام ٢٠٠٦. كانت نسبة كبيرة من هؤلاء اللاجئين من الطبقة الوسطى المتعلمة، والتي تمثل الوعاء الرئيسي للوعي القومي والوحدة الوطنية. إن هناك تدهورا حادا في المستوى التعليمي الذي يحصل عليه أبناء هؤلاء اللاجئين مما لا يبشر بخير عن وضع الأجيال القادمة. كما أن العديد من الفتيات والنساء قد لجأن، تحت ضغط الحاجة، للعمل في تجارة الجنس والدعارة(٢١).

منذ البداية كان هناك استهداف لفكرة الوحدة العراقية من خلال عمليات اغتيال تحمل جميع خصائص العمليات المنظمة محددة الأهداف(٢٢). كان الأكاديميون العراقيون هدفا رئيسيا لعمليات الاغتيال ضمن اعتداء اشتمل على المهنيين العراقيين من أبناء الطبقة الوسطى، بمن في ذلك الأطباء، والمحامون، والقضاة، بالإضافة إلى القيادات السياسية والدينية. لقد قتل أكثر من ٤٠٠ أستاذ جامعي في ظل ملابسات تنم عن ضلوع قتلة متمرسين، كما يكشف توقيت الاعتداءات والأداة المستخدمة فيها. بحلول عام ٢٠٠٦، وقع نحو ٢٥٠٠ من أعضاء هيئات التدريس في الجامعات ضحية للقتل أو الاختطاف، أو أرغموا على مغادرة البلاد تحت ضغط التهديدوالترويع. وحتى الوقت الحالي، لم يتم فتح تحقيق في أي من هذه الوقائع من قبل سلطات الاحتلال، كما لم يتم إلقاء القبض على مشتبه به واحد فيما يخص عمليات إرهاب المثقفين(٢٣). ويتسق هذا التجاهل من قبل قوات الاحتلال مع هدفها في النيل من "رأس" المجتمع العراقي. وتمثل سياسة بول بريمر باجتثاث البعثيين أفضل مثال على ذلك، حيث كان لها أكبر الأثر في إبعاد الكوادر المهنية الرائدة في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية(٢٤).

لا يدرك كثيرون أن حملة التطهير هذه امتدت إلى المجالات التعليمية والثقافية، وكان من نتيجتها الإهدار الكامل و المقصود للقوة البشرية للعراق مما يحرمه من الكوادر المهنية التي تحتاج إليها عملية إعادة إعماره(٢٥). وليس صحيحا أن مخططي الحرب لم يكن في إمكانهم تحديد المسئوليات التي سيكون على قوى الاحتلال توليها، والموارد المطلوبة للحفاظ على النظام، وحماية الثروة البشرية والثقافية في العراق بعد الاحتلال. لقد اعترفت قيادات عسكرية أمريكية بأن مستوى القوات المتاحة لحفظ النظام في مرحلة ما بعد الاحتلال لم يكن مناسبا على الإطلاق. وكان الجنرال اريك شينساكي واضحا ومحددا، عند التخطيط للحرب، في تحديده لتفاصيل المسئوليات التي سيصبح على قوات الاحتلال الاضطلاع بها عند الغزو(٢٦).

كما أنه ليس صحيحا أن واضعي السياسات لم يكن أمامهم بدائل أكثر معقولية وأكثر إنسانية. إذ ينسى الكثيرون أن بول بريمر لم يكن أول مرشح لرئاسة الإدارة المدنية في العراق، كما أن سياسته التدميرية لم تكن أول ما طرح على المائدة. ففي بداية أبريل ٢٠٠٣، عينت البنتاجون الجنرال المتقاعد جاي جارنير كرئيس لمكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية في العراق. وعقب وصوله إلى بغداد في ٢٠ أبريل من العام نفسه، قدم جارنير مذكرة بعنوان "خطة المهمة الموحدة"، التي كانت تهدف إلى تقليص حجم التدخل الأمريكي(٢٧).

وكانت الخطة تقوم على الالتزام الوثيق بخلق بيئة تتسم بالنظام وحكم القانون منذ اليوم الأول. وكان حريصا على استمرار وصول الدعم للستين بالمائة من الشعب العراقي الذين كانوا يعتمدون بالكامل على دعم الدولة. نصت الخطة على أن تبقى موارد البترول في أيدي العراقيين أنفسهم، مع الاحتفاظ بضباط الشرطة من الرتب الصغرى في أماكنهم، على أن يمارسوا عملهم ويحصلوا على أجورهم. أما بالنسبة للمؤسسات الحكومية والتكنوقراطية والقانونية، فيتم الحفاظ على كوادرها للقيام بأنشطة الدولة الأساسية. باختصار، عزم جارنير على استخدام مؤسسات الدولة وثروات البترول العراقي من أجل تحقيق الأمن للشعب في العراق. و لكن تم استبعاد جارنير، وتم تجاهل رؤيته.

وعند وصول بريمر إلى العراق مطلع شهر مايو ليحل محل سلفه، قام بانتهاج سياسة النقيض مما نصح به جارنير. فقام بعد أيام من وصوله إلى بغداد، مطلع مايو ٢٠٠٣، بحل ١١ من مؤسسات الدولة الرئيسية، بما في ذلك البرلمان الوطني، وجميع المنظمات العسكرية، والصناعات العسكرية الرئيسية. ثم وبمباركة من البنتاجون، أصدر أول قراراته الهادفة لاجتثاث حزب البعث، والتي انطوت على استبعاد جميع البعثيين من مناصبهم وليس فقط العناصر القيادية منهم(٢٨). وعلى أرض الواقع، كان قراره هذا يعني أن الأغلبية من القوة العاملة في العراق يتم تسريحها بدون الحصول على أية مستحقات مالية. ففي عراق صدام، كانت الدولة بمثابة جهة التوظيف الرئيسية، وكان الانضمام إلى حزب البعث شرطا لتولي الوظائف على مختلف مستوياتها. ولم تكن عضوية الحزب لها علاقة بالالتزام الأيديولوجي أو بدعم صدام بقدر ما لها علاقة بضرورية كسب العيش. وهكذا، فإن بريمر، بسياسته، جرد المهن المختلفة، والقطاعات الصناعية، والمشاريع الاجتماعية من عناصر ماهرة ذات خبرة. وكان قرار بريمر الثاني حل الجيش والقطاعات المدنية التابعة له، وأيضا بدون دفع أي رواتب أو مخصصات مالية للأفراد المسرحين. وفي الحالتين، تم حرمان أصحاب المعاشات التابعين لهذه الهيئات من مصدر دخلهم. إن إجمالي القرارات و المراسيم الـ ٩٧ التي

صدرت عن بريمر وجهت ضربة قاصمة للطبقة الوسطى العراقية التي كانت مصدر تماسك المجتمع ككل. دفعت هذه القرارات بنحو ١٥,٥٠٠ باحث، وعالم، ومدرس، وأستاذ جامعي إلى البطالة. وتسببت الأوامر بحل الجيش في تسريح نحو ٥٠٠ ألف شخص، حيث أصبحوا بلا وظائف، وإن لم تنقصهم الخبرة العسكرية.

وبزوال درع الحماية التي كانت تفرضها الدولة، تحركت العناصر الإجرامية من كل نوع وشكل لتنهش شعبا أعزل يعاني من التشوش والتخبط، وتنهب إرثا ثقافيا وحضاريا باهرا ترك بلا حماية. وعندما جرى نهب المتاحف في بغداد، واحترقت المكتبات، انتبه العالم ولكن ليس لفترة طويلة. إن ما جرى من عمليات نهب في بغداد كان مجرد قمة الجبل الجليدي، فهناك نحو ١٢ ألف موقع أثري مسجلة في مختلف الأراضي العراقية. إن أيا من أمم العالم بالمفهوم الحديث لم تعاني هذا القدر من التدمير المأساوي لإرثها الثقافي كما جرى مع العراق تحت الاحتلال(٢٩).

وخلال السنوات الخمس التي تلت الاحتلال، امتد الدمار الذي حاق بالتراث العراقي في بغداد إلى جميع أنحاء العراق. وتحولت هذه الحوادث الممتدة من النهب بالصمت التام، وبدرجة إجرامية من الامتناع عن أي فعل لمنعها، رغم أن الإجراءات لذلك كانت ممكنة ومتاحة(٣٠).

ولكن نطاق التدمير والنهب لم يقتصر على الإرث الحضاري العراقي، وإنما طال أيضا المؤسسات الاجتماعية. وهكذا، فإن عراق الحاضر تم تجريده من تاريخه الباهر، وكذلك من مكاسبه الاجتماعية الحديثة. فالمؤسسات العراقية الحديثة، خاصة ما يتعلق منها بقطاعات الصحة والتعليم، والتي كان يتم تمويلها من عوائد البترول العراقي لتصبح مفخرة العراقيين، تدهور حالها تحت وطأة الهجمات الصاروخية والاضطرابات المدنية المتكررة. تعمل العديد من المرافق الصحية والتعليمية في العراق حاليا بالكاد وبعون طاقم محدود وموارد أكثر محدودية(٣١). وتم تقويض العديد من المؤسسات التي كانت تمثل مكاسب اجتماعية حقيقية للشعب العراقي عن طريق السياسات المتسرعة للخصخصة والإصلاح التي فرضها حكام العراق الجدد(٣٢).

إن عملية القضاء على دولة ثم إعادة تشكيلها عملية عنيفة بطبعها، وهو ما يتعمد الغربيون غض الطرف عنه وعدم التركيز عليه(٣٣). إن الهوية الثقافية تعد مكونا أساسيا في كل مكان لقوة الدولة. ولقد أدركت الامبراطوريات على مدار التاريخ أن تدمير الهوية الجماعية لأي شعب يكون بتركه فريسة للاحتلال والاستعمار، بل وما هو أسوأ. إن تدمير سجلات الأرشيف الوطني والآثار التاريخية، مثلما حدث بوحشية في العراق، يتشابه مع ما وقع تاريخيا في أتون حروب الإمبراطوريات(٣٤). إن هناك دائما علاقة قوية ومعقدة بين طبقة المثقفين (الانتلجنسيا) والدولة في كل مكان في العالم. وفي حالة العراق، فإن كسر هذه العلاقة، والتخلص من طبقة المثقفين، كان هو المفتاح لإعادة تشكيل الدولة العراقية، وفق الرؤية الإمبراطورية.

الخاتمة:

إن غزو العراق واحتلاله وما صاحبه من اعتداء مدمر على الكيان الثقافي، والوحدة السياسية، والقدرات الاقتصادية، كان من شأنه تدمير دولة تطرح نفسها كممثل للقومية العربية، وكمعارض للتوسع الإسرائيلي. ولكن ليس من الواضح في الوقت الحالي أن ما سوف ينتج عن هذه الفوضى المقصودة سوف يمثل العراق "الطيع" الذي تصوره تيار المحافظين الجدد في الولايات المتحدة، وحليفهم إسرائيل "الأكيد". أنهم تمكنوا من الإطاحة بالعراق كقوة إقليمية قادرة أن تمثل تحديا عربيا لمشروع الهيمنة والسيطرة الإسرائيلي، وإن كان لا يشكل تهديدا مباشرا على إسرائيل نفسها. في إطار كل ذلك، تمزق العراق، وخسرت الإنسانية بسبب المدى المخيف للتدمير المقصود الذي مورس على أراضيها.

أما المشروع الوطني في العراق، فقد عانى من خسارة دعائمه التاريخية و الفكرية والثقافية. العراق يبدو اليوم في خطر التحول لأقاليم مقسمة على أسس إثنية، ضعيفة في وجه القوى الخارجية. لقد قضت الحرب والاحتلال على طموحات العراقيين في الاضطلاع بدور القيادة في العالم العربي في المستقبل المنظور.

لا يعترف أكثر نقاد إدارة بوش قسوة بأن تدمير الثروات الثقافية في العراق، واغتيال أساتذة الجامعة والباحثين، كان هدفا للقيادات الحربية التي خططت من مقاعدها الوثيرة للحرب وأطلقتها ضد العراق، ولكن هذا التدمير كان مقصودا. إن مخططي الحرب ضد العراق سعوا بوعي وتعمد نحو هدف تدمير الدولة العراقية، لأن الدولة العراقية القوية كانت عقبة أمام الخطط الأمريكية الإمبريالية، والإصرار الإسرائيلي على الهيمنة الإقليمية. وفي انتهاك مقصود للقانون الدولي، وبتجاهل كامل لمسئولياتها كقوة محتلة، فشلت الولايات المتحدة وحلفاؤها في حماية الثروات الثقافية والحضارية التي لا مثيل لها في العراق. وأخذا في الاعتبار النطاق الواسع للدمار الذي وقع تحت أعين الجانب الأمريكي، فمن الصعب تجاهل العلاقة بين تدمير الثقافة والهوية العراقية والإسراع بانهيار العراق الحديث. ووفقا للمنطق نفسه، فإن التجاهل الواضح، والإخفاق في التعامل مع ما تعرضت له النخبة العراقية من اغتيال وتهجير، ينتهي بالمتابع إلى أن قوى الاحتلال في العراق وحلفاءها لم تعر اهتماما للحفاظ على الموارد البشرية التي لا تقدر بثمن، والمتمثلة في أفراد النخبة المتعلمة هناك. لقد تم توفير الحماية لقطاع البترول، وكذلك سجلات وزارة الداخلية، لأن لها علاقة بمصالح الجانبين الأمريكي والإسرائيلي. وفي المقابل، فإن القطع الأثرية التي لا تقدر بثمن، وكبار العلماء والباحثين واجهوا النهب والاغتيالات وحدهم وبدون حماية تذكر. إن الأوضاع التي خلقها المحتلون هي التي ساهمت في تسهيل عملية التدمير الثقافي في العراق. بالطبع، كان للعناصر الإجرامية موقع قدم في الأضرار التي أطلقتها عملية الغزو. ولكن المسئولية الكبرى لهذا الفصل المخزي يقع على عاتق إدارة بوش، التي أطلقت حربا من اختيارها لإعادة تشكيل العراق الحديث.

الهوامش :

١ - ليس هناك من شك أن مئات الالوف من العراقيين قد هلكوا، وافضل التقديرات تحدد العدد بمليون. لمناقشة مستفيضة لهذه التقديرات، انظر

Dirk Adriaensens, Max Fuller and Dahr Jamail, Chapters 6, 7, 8 of Cultural Cleansing in Iraq: Why Museums were Looted, Liberaries Burned, Academics Murdered, Edited by R. Baker, S. Ismael and T. Ismail, New York; London, Pluto Press, 2009.

٢ - للمزيد من المقاربات المختلفة لقضية التطهير الثقافي، انظر:

Glenn Perry, Cultural Cleansing, op.cit., Ch. 2.

3- "The War Behind Closed Doors: Excepts from 1992 Draft 'Defense Planning Guidance'," PBS: Frontline, www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/shows/iraq/etc/wolfhtml, accessed December 2008.

4- Ibid.

5- Richard Perle, A Clear Break: A New Strategy for Securing the Realm, Institute for Advanced Strategic and Political Studies, "Study Group on a New Israeli Stratgegy Toward 2000", www.iasps.org/strat.htm, accessed December 2008.

٦- لمناقشة حول خلفية دور عصابات القتل وأدلة حول دورهم في العراق، انظر:

Cultural Cleansing, op.cit., Ch. 6,7 and 8.

7- David Corn, "From Iran-Contra to Iraq", The Nation, May 7, 2005, www.commondreams.org/viewsoso7-26htm, accessed March 2009.

8- Yitzhak Benhorin, "Doug Feith: Isreal Didn't Push for Iraq War", Ynet, May 13, 2008.
www.ynetnews.com/ext/comp/articlelayout/cdaarticleprintpreview/zs06,1,1-3542925,oohtm, accessed March 2008.

9- Seymour Hersh, "Moving Targets", The New Yorker, Dec. 15, 2003.

10- Seymour Hersh, "Plan B", The New Yorker, June 28, 2004.

11- Gerry Shih and Susana Montes, "Roundtable Debates Energy Issues", The Stanford Daily, October 15, 2007.

12- Robert Fisk, "It is the Death of History", Independent, Sept. 17, 2007.

13- Cara Buckley, "Rare Look Inside Baghdad Museum", New York Times, December 12, 2007.

14- Sean Loughlin, "Rumsfeld on Looting in Iraq: 'stuff happens' - Adeministration asking countries for help with security", CNN, April 12, 2003, www.cnn.com/2003/us/04/11sprj.irq.pentagon/accessed December 2008.

15- Ibid.

16- Zeinab Bahrani, "Looting and Conquest, The Nation, May 14, 2003.

17- See Cultural Cleansing, op.cit., Abbass al-Husseiny, Ch. 4.

18- Felicity Arbuthnot, "Iraq: Erasing History", Global Research, April 14, 2007.

١٩- مذكور فى

Ghali Hassan, "The Destruction of Iraq's Educational System under US Occupation", May 11, 2005.

www.globalresearch.ca/articles/HASSOSB.html, Accessed December 2008.

20- Ibid.

21- JuanCole, "Informed Comment", Dec. 20, 2007. www.juancole.com, accessed Dec. 2008.

٢٢- انظر تحليل:

Max Fuller, Dirk Adriaesens, Cultural Cleansing, Ch. 7.

٢٣- انظر المناقشة فى الفصل السادس من المرجع السابق.

٢٤- كما ذكر Dahr Jamail فى المرجع السابق، الفصل الثامن.

٢٥- المرجع السابق، فصول ٦ و ٧ و ٨.

26- Mark Thompson, "Shinseki, a Prescient General, Re-enlists as VA Chief", Time, December 8, 2008.

27- "A Unified Mission Plan for Post-hostitities Iraq". www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/yeariniraq/documents/orhahtml.

٢٨- لمعرفة تفاصيل مذكرة بول بريمر، انظر:

www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/yeariniraq/documents/bremermemo.pdf.

٢٩- يستعرض عباس الحسينى، ثراء الإرث الثقافى للعراق فى:

Cultural Cleansing, op.cit., Ch. 4.

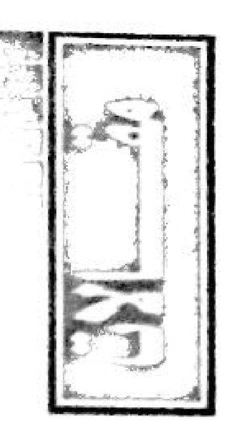
٣٠- زينب بحراني، المرجع السابق، الفصل الثالث.

٣١- انظر، المرجع السابق، الفصل الثامن.

٣٢- يقدم كُتاب فصول ٦، ٧، ٨ من المرجع السابق وصفا دقيقا وشاملا لهذه المآسى الإنسانية، كما يقدمون الدلائل الواضحة على مسئولية المحتلين عن هذه الأحداث.

٣٣- جلين بيرى، المرجع السابق، الفصل الثانى.

٣٤- زينب بحراني، المرجع السابق، الفصل الثالث.



من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولى جديد

د. السيد أمين شلبى *

■

من الحقائق الجيواستراتيجية أن منطقة الشرق الأوسط وفى قلبها مصر، كانت من أكثر المناطق تأثرا بحالة وطبيعة النظام الدولى وعلاقات القوى الكبرى، كان هذا منذ القرن التاسع عشر، الذى بدأ فى التنافسات البريطانية والفرنسية حول النفوذ فى المنطقة، كما بدأ مع النصف الأول من القرن العشرين وبروز الولايات المتحدة وتطلعها لكى تحل محل حليفتها، بريطانيا العظمى.

■

ثم بدأ صراع الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتى على النفوذ والمكانة فى الشرق الأوسط، وهو الصراع الذى حركته التفاعلات والأحداث فى المنطقة منذ الخمسينيات.

وقد جاء انهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة، ومن ثم تفرد الولايات المتحدة بالنفوذ والمكانة الدولية، لكى يؤكد تأثر منطقة الشرق الأوسط بطبيعة النظام الدولى. فقد أدى تفرد الولايات المتحدة بالنفوذ والمكانة الدولية، خاصة فى عهد جورج بوش الابن، إلى سياسات انعكست فى المقام الأول على منطقة الشرق الأوسط وزعزعت استقرارها.

نخلص من هذا إلى أهمية أن تعكف الأجهزة الدبلوماسية ومراكز البحث فى هذه المنطقة على دراسة التطورات التى تلحق بالنظام الدولى فى الوقت الراهن، والتى تحمل إمكانيات بروز قوى صاعدة يمكن أن تعيد تشكيل النظام الدولى من نظام يعتمد على القطبية الأحادية، كما شهدتها الحقبتان الأخيرتان، إلى عالم تتعدد فيه الأقطاب والمراكز الدولية. وهو الوضع الذى نتصور أنه الأمثل بالنسبة للدول الصغيرة والمتوسطة، حيث يمنحها حرية الحركة والمناورة الدولية.

ينقسم هذا المقال إلى ثلاثة أقسام، يناقش القسم الأول بروز الحرب الباردة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ومواجهاتها فى مناطق العالم المختلفة، خاصة الشرق الأوسط. ويناقش القسم الثانى عودة ظهور الحرب الباردة، خاصة مع مجئ الرئيس الأمريكى المحافظ رونالد ريجان، والمواجهة الأيديولوجية، وسباق التسلح مع الاتحاد السوفيتى. وهى المرحلة التى انتهت مع مجئ الزعيم السوفيتى جورباتشوف، وسياسته التى عرفت بالبروسترويكا.

أما القسم الثالث، فهو يناقش نهاية الحرب الباردة، وبروز عالم القطب الواحد، والهيمنة الأمريكية التى بدأت تتراجع مع الأزمات الخارجية والداخلية التى واجهتها فى عهد جورج بوش الابن.

أولا - من الحرب الباردة إلى بدايات الوفاق الدولى:

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، انتهى ما كان يعرف خلال الحرب "بالتحالف المفروض"، أى التحالف الذى فرضته

(*) المدير التنفيذى للمجلس المصرى للشئون الخارجية.

النازية على كل من الولايات المتحدة والغرب من ناحية، وعلى الاتحاد السوفيتي من ناحية أخرى. وبعد هزيمة النازية، بدأت التناقضات في المصالح والأيديولوجيات تظهر بين حلفاء الأمس، وظهرت بوادر ما أصبح يعرف بالحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي، بقيادة الولايات المتحدة، والاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي. كانت أوروبا هي الساحة الرئيسية لهذه الحرب، حيث بدأ الاتحاد السوفيتي يفرض نفوذه الأيديولوجي والسياسي والاقتصادي على بلدان أوروبا الشرقية، واتسعت رقعة هذا المعسكر بانتصار الثورة الشيوعية في الصين وتحالفها مع الاتحاد السوفيتي. كما امتدت هذه المواجهة إلى القارة الآسيوية في شكل الحرب بين الكوريتين. وشكل كل معسكر حلفه العسكري، فتشكل عام ١٩٤٧ حلف الأطلنطي، وحلف وارسو عام ١٩٥٥. امتدت الحرب الباردة أيضا إلى منطقة الشرق الأوسط. فبرغم اتفاق واشنطن وموسكو على إدانة العدوان الثلاثي على مصر، إلا أن اعتبارات الحرب البادرة والتنافس على النفوذ في المنطقة ما لبثت أن ظهرت إلى السطح. وكان إطلاق الرئيس الأمريكي أيزنهاور في يناير ١٩٥٧ ما عُرف بمبدأ أيزنهاور تعبيرا عن هذا التنافس، حيث قصد به حماية الشرق الأوسط مما يسمى بالنفوذ والمطامع السوفيتية. وتلت هذا أزمات لبنان وسوريا والأردن، والتي تجلت فيها بوضوح اعتبارات الحرب الباردة.

وقد عادت هذه الحرب في الظهور في أوروبا، خاصة في ألمانيا بما عرف عام ١٩٦٠ بأزمة برلين، وبناء الاتحاد السوفيتي الحائط الذي فصل بين برلين الشرقية والغربية، مما جسد في الواقع انقسام أوروبا. غير أن الحرب الباردة قد بلغت ذروتها في منطقة الكاريبي، فيما سيعرف بأزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢، حين نشر الاتحاد السوفيتي صواريخه في مواجهة الولايات المتحدة في محاولة جريئة من خروتشوف لتغيير ميزان القوى العسكرية الذي كان يميل بوضوح لصالح الولايات المتحدة. وقد كانت هذه الأزمة أول اختبار حقيقي للحرب الباردة وضع القوتين على حافة المواجهة النووية، وهي المواجهة التي تم تفاديها بسحب الاتحاد السوفيتي لصواريخه من كوبا.

كانت هذه الأزمة حاسمة فيما يتعلق بمستقبل علاقات القوتين ومجرى الحرب الباردة، فقد قدمت الأزمة لهما دروسا حول ضرورات تنظيم علاقات القوى النووية بينهما. ولهذا، شهدت العلاقة بينهما تطورين مهمين، جاء الأول مباشرة بعد الأزمة، حيث وقعا عام ١٩٦٣ معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية

Non Partial Test Pan Treaty، والتي قضت بمنع التجارب الذرية تحت الماء والفضاء والجو (بما يعني استمرارها تحت الارض). أما المعاهدة الثانية، فتم التوصل إليها عام ١٩٦٨، وعرفت بمعاهدة منع الانتشار النووي

Non proliferation Treaty.

وعلى الرغم من هذه الخطوات الإيجابية نحو تنظيم العلاقات بين القوتين، إلا أن القادة السوفيت قد استخلصوا من أزمة الصواريخ الكوبية أن ميزان القوى العسكري والاستراتيجي مختل لصالح الولايات المتحدة، وصمموا على ألا تتكرر هذه التجربة مرة أخرى، ولذلك بدأوا عملية تطوير قدراتهم في مجال الصواريخ عابرة القارات Intercontinental Missiles، وهو ما تحقق لهم في نهاية الستينيات، مما سمح ببداية محادثات جادة للحد من الأسلحة الاستراتيجية. ورغم أن المحادثات كانت قد بدأت في عهد الرئيس الأمريكي جونسون، إلا أن التطور الجاد حدث مع مجئ إدارة نيكسون ومستشاره للأمن القومي هنري كيسنجر. وقد أظهر التطور الذي حدث في القدرات الاستراتيجية السوفيتية أن ثمة تعادلا Parity قد تحقق في علاقات القوتين الإستراتيجية، وأن الوقت قد حان لإقامة هيكل جديد للعلاقات يقوم على العمل على التفاوض والحوار بدلا من المواجهة، وعلى مواصلة مفاوضات الحد من الأسلحة الاستراتيجية. وقد أدى هذا المفهوم إلى بداية عهد جديد سيعرف بالوفاق SALT، وفي إطاره ستعقد القوتان أربعة مؤتمرات قمة، ابتداء من عام ١٩٧٢ حتى نهاية ١٩٧٤، وهي المؤتمرات التي تم التوصل اليها : اتفاقيتا الحد من الأسلحة الاستراتيجية الأولى والثانية

Detente Strategic limitation Talks واتفاقية منع الحرب النووية

Nuclear Preventation، فضلا عن إعلان المبادئ

Deceleration of Principals الذي قصد به تنظيم القوتين لعلاقاتهما الدولية وإدارة العلاقات والأزمات الإقليمية بالشكل الذي يتم به تفادي أي مواجهة.

غير أن عملية الوفاق ما لبثت أن واجهت عددا من العقبات، كان من بينها حرب أكتوبر في الشرق الأوسط التي وضعت القوتين في إحدى لحظاتها في موضع المواجهة النووية، حين أعلنت الولايات المتحدة في ٢٤ أكتوبر حالة التأهب بين قواتها الإستراتيجية، إلا أنهما تعاملتا مع الأزمة وفقا لإعلان المبادئ وخرجتا منها دون مواجهة. كما تعرضت عملية الوفاق للسلوك السوفيتي في أنجولا، والقرن الافريقي، وأخيرا في غزوه لأفغانستان عام ١٩٧٩، وهو التطور الذي جاء ضربة قاصمة لعلاقات الوفاق وغير جذري في تفكير الرئيس الأمريكي "جيمي كارتر" الذي كان قد بدأ عهده بالاستعداد لمواصلة علاقات الوفاق، وعقد بالفعل مع القادة السوفيتيين اتفاقية سويت ٣. غير أن الأمر تطور إلى الأسوأ بمجئ رئيس أمريكي محافظ في أوائل الثمانينيات، هو رونالد ريجان، الذي جاء مصمما على مواجهة الاتحاد السوفيتي أيديولوجيا وسياسيا وعسكريا بإعادة بناء القوة العسكرية للولايات المتحدة، خاصة في المجال الحاسم، وهو الأسلحة الاستراتيجية وتطوير نظام أسلحة الفضاء، وبما عرف بحرب النجوم أو مبادرة الدفاع الاستراتيجي

Strategic Defense Initiative. وقد استمر ريجان في هذه المواجهة حتى نهاية ولايته الأولى عام ١٩٨٤. ولم يتحول عنها إلا بمجئ زعيم سوفيتي جديد عام ١٩٨٥ جاء برؤية جديدة، ليس فقط لعلاقات الاتحاد السوفيتي الخارجية، وإنما أيضا بإعادة هيكلة النظام السياسي السوفيتي، وهو ما سمح باستئناف لقاءات القمة بين القوتين في قمة جنيف ١٩-٢١ نوفمبر ١٩٨٥، واجتماع ريكيافيك ١٠-١٢ ديسمبر ١٩٨٦، وهو الاجتماع الذي وصفه وزير الخارجية الأمريكي شولتز بأن "هذه

الدرجة من الاتفاق. هذا الاقتراب الذى حققناه، لم يكن من الممكن التوصل إليه منذ عدة شهور. والواقع أنه خلال يومين من المحادثات، اتفق الجانبان على إمكانية التوصل إلى اتفاقية لخفض الأسلحة الاستراتيجية إلى النصف. تضمن ذلك سحب الصواريخ المتوسطة المدى من أوروبا صواريخ SS20 السوفيتية، وصواريخ برشنج وكروز الأمريكية.

وقد عُقدت قمة بين ريجان وجورباتشوف فى واشنطن فى ديسمبر ١٩٨٧، وهى القمة التى صدرت عنها اتفاقية إزالة الصواريخ المتوسطة المدى فى أوروبا

Intermediate Nuclear Forces INF، التى تطلبت من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى تصفية الصواريخ المتوسطة المدى خلال ثلاث سنوات، والقصيرة المدى خلال ٨ أشهر. وقد توجت هذه المرحلة من العلاقات بزيارة ريجان لموسكو فى ٢٥- ٢٩ مايو ١٩٨٨ والتى كان لها مغزى كبير، حيث زار ريجان ما سماها من قبل "إمبراطورية الشر".

وبالتوازى مع هذا التطور فى العلاقات الأمريكية - السوفيتية، كان الزعيم السوفيتى الجديد ميخائيل جورباتشوف، الذى جاء إلى الحكم فى مارس عام ١٩٨٥، يجرى إعادة تغيير شاملة للسياسة الخارجية والداخلية السوفيتية وفقا لمفهومى إعادة البناء والمصارحة Perestroika، Glasnost. ووفقا لهذين المفهومين، انتهى جورباتشوف إلى استخلاص أنه رغم أن وضع الاتحاد السوفيتى حتى نهاية السبعينات كان يبدو مطمئنا لمكانة وطموح دولة عظمى، جعل ساستها يعتقدون أنه من الآن فصاعدا لا يمكن حل أى مسألة دولية دون أن يكون للاتحاد السوفيتى دور وقول فيها، إلا أنه فى نهاية السبعينيات بدأ وضع الاتحاد السوفيتى ومكانته يتأثران ويتراجعان. وللمفارقة، كان الإجراء الذى أراد الاتحاد السوفيتى تأكيد وضعه ومكانته، وهو الغزو السوفيتى لأفغانستان فى ديسمبر ١٩٧٩، هو الذى حرك كل القوى الدولية تقريبا ضد الاتحاد السوفيتى. وقد حفز هذا الغزو القوى المحافظة داخل الولايات المتحدة، والتى استخدمته لكى تعبئ الطاقات الأمريكية والغربية وتؤكد مفاهيمها حول الطبيعة التوسعية فى السياسة السوفيتية. كذلك، استخلص جورباتشوف أن السياسة الخارجية التى اتبعها الاتحاد السوفيتى فى تحدى الولايات المتحدة والغرب عسكريا، وتأكيد ذاته فى المناطق الإقليمية وتوسيع ارتباطاته فيها، قد أتت برد فعل عكسى على المصالح السوفيتية الحقيقية، وألقت ضغوطا على الإمكانات والموارد الاقتصادية السوفيتية ودون أن تترجم إلى كسب سياسى ملموس. لذلك، أعاد جورباتشوف النظر فى عدد من المفاهيم الراسخة التى وجهت وحكمت السياسة الخارجية السوفيتية وتوجهاتها الأيديولوجية. وكان الإطار العام الذى أعاد فيه جورباتشوف صياغة مفاهيم السياسة الخارجية والأمن السوفيتى هو أن برنامجه الداخلى فى إعادة البناء لا يمكن أن يتم بشكل سليم ومستقر إلا فى بيئة دولية وإقليمية سليمة تخلو من مجابهات وتوترات الحرب الباردة، وانعدام الثقة بين القوى الدولية الرئيسية، حيث إن هذا التوتر يفرض قيودا على إمكانات التعاون الدولى فى عالم اعتبر جورباتشوف أن الاقتصاد العالمى فيه أصبح كيانا واحدا. ولكى يساعد جورباتشوف على خلق مثل هذه البيئة الدولية الصالحة لبرامجه فى إعادة البناء، اتجه إلى إعادة النظر فى عدد من مفاهيم السياسة الخارجية السوفيتية، واعتماد مفاهيم بديلة تستجيب لظروف الاتحاد السوفيتى والعالم المتغيرة. وكان من أبرز المفاهيم التقليدية التى جرت مراجعتها: مفهوم الحرب الطبقية، مفهوم الأمن، والعلاقات مع دول العالم الثالث.

غير أنه يبدو أن مفاهيم جورباتشوف، خاصة حول إعادة النظر فى أركان الحكم السوفيتى، ودور الحزب الشيوعى فى الحياة السياسة، كانت أقوى مما تحتمله طبيعة النظام. ولذلك، رأينا الانقلاب الذى قاده بوريس يلتسين وأطاح بجورباتشوف، وتلاه انهيار النظام السياسى للحكم الشيوعى وقبضته المركزية، وتفككت وحداته، وأعلنت جمهورياته الخمس عشرة استقلالها كدول مركزية، وأعلنت فى مدينة برست فى جمهورية روسيا البيضاء أن الاتحاد السوفيتى "كأحد أطراف القانون الدولى وكواقع جيوبوليتيكى لم يعد قائما".

ثانيا - من نهاية الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولى جديد :

مع تفكك الاتحاد السوفيتى واختفائه من المسرح الدولى كقوة عظمى مناوئة للولايات المتحدة الأمريكية، انتهى عصر القطبية الثنائية، وبدت الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى والوحيدة والمؤهلة لقيادة العالم. وعلى الرغم من هذا، فقد شهدت حقبة التسعينيات جدلا ونقاشا واسعا حول طبيعة النظام الدولى الجديد، وهل سيكون نظاما أحاديا أم ثنائيا أم متعدد الأقطاب. وفى هذا السياق، جرى نقاش وفحص للقوة الدولية التى يمكن أن تنافس الولايات المتحدة الأمريكية، أو تشترك معها فى قيادة العالم. وكانت هذه القوى تحديدا هى: أوروبا، واليابان، والصين، وربما روسيا. وقد أجرى الباحثون والمؤرخون فحصا لعناصر القوة والضعف فى كل من هذه القوى. وقد انتهى هذا الفحص إلى أن كل قوة من هذه القوى، على الرغم من تفوقها فى بعد واحد من عناصر القوة كاليابان، وتفوقها فى البعد الاقتصادى، إلا أنها تفتقر إلى عناصر وأبعاد القوة الأخرى، وقد انسحب هذا التحليل على كل من أوروبا والصين. أما روسيا، فقد اعتبر أن أمامها أشواطا بعيدة قبل أن تنهض من جديد.

وقد بلور اسبجنيو برجنسكى وضع الولايات المتحدة فى الحقبة الأخيرة من القرن العشرين. ووصفه بأنه وضع متناقض (Ambivalent). فالولايات المتحدة، من ناحية، لا تواجه منافسين قادرين على مسايرة قوتها العالمية الشاملة Comprehensive Global Power. إلا أن هناك من ناحية أخرى قوى قد تهدد بتقويض الدور الخاص للولايات المتحدة فى العالم وقدرتها على التأثير بشكل فعال وبناء فى اتجاه التغير العالمى.

استمر هذا الجدل حول عناصر القوة المختلفة الرئيسية فى العالم حتى نهاية القرن العشرين، وهو ما توافق مع نهاية إدارة كلينتون فى الولايات المتحدة، حيث ثبت أن الولايات المتحدة تمتلك من عناصر القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية ما لا تملكه قوى أخرى مجتمعة. وعلى هذ

الأساس، سادت فكرة أن التصور بأن الولايات المتحدة تمثل القوة الأولى والوحيدة فى العالم، وأنها لذلك تلعب دورا مهيمنا على الساحة العالمية، وإن ظلت التساؤلات تدور حول ما ستفعله الولايات المتحدة بهذه القوة، وعن الدور الذى تمارسه فى العالم وقد أجابت إدارة بوش الابن، التى جاءت إلى الحكم عام ٢٠٠٠، على هذا السؤال، وتزامن ذلك مع تعرض الولايات المتحدة لهجمات سبتمبر الإرهابية، وهو الحدث الذى أعاد تشكيل فكر الإدارة وصاغ مفاهيمها واستراتيجيتها وتوافق هذا مع تحكم مجموعة المحافظين الجدد فى مراكز أساسية فى البيت الأبيض والبنتاجون، بل ووزارة الخارجية، وهم الذين صاغوا استراتيجيات ومفاهيم الإدارة الجديدة وهى المفاهيم التى تبلورت فى:

١- تأكيد هيمنة الولايات المتحدة العالمية، ومنع أى قوة أخرى من أن تنافسها على هذه المكانة.

٢- استخدامها للضربات الإجهاضية بالقضاء على أى تهديد محتمل.

٣- العمل المنفرد وعدم الاعتبار بالمؤسسات والمنظمات الدولية وتجاهل حلفائها.

وكانت هذه المفاهيم وراء حربين شنتهما الإدارة فى كل من أفغانستان والعراق، حيث تجاهلت فى الحالة الثانية مواقف المنظمة الدولية وحلفائها الرئيسيين، مما جعلها تقف شبه وحيدة، وأدى ذلك إلى تدنى صورتها الأخلاقية. وأصبح العراق يمثل مستنقعا، ليس لدى الإدارة الأمريكية تصور حول الخروج منه. وقد استمر نهج الإدارة هذا طوال فترة ولايتها الأولى. ومع بداية فترتها الثانية، بدت وكأنها تعيد النظر فى بعض توجهاتها، خاصة فى أسلوبها المنفرد وتجاهلها لحلفائها، ولذلك اتجهت إلى ترميم علاقاتها مع حلفائها الأوروبيين، وإبداء الاهتمام بصراع كانت قد تجاهلته، وهو الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى، كما اقترن ذلك بخروج عدد من شخصيات المحافظين الجدد الذين كانوا قد سيطروا على فكر الإدارة.

وقد توافق مع هذا كله نقاش عريض حول أثر هذه التطورات على مكانة الولايات المتحدة، وقدرتها على الحفاظ على موقعها، كقوة أولى فى العالم.

ثالثا - الافتراضات حول مستقبل النظام الدولى :

فى هذا الصدد، تبلورت عدة نظريات، نستطيع أن نجملها فى ثلاثة افتراضات رئيسية:

١- الافتراض الأول: هو استمرار الأحادية القطبية، واعتبر أنصار هذا التصور أن صعود الصين وروسيا واليابان والهند لن يؤثر على المكانة القيادية الأمريكية، وستظل الولايات المتحدة قادرة على إخضاع الآخرين لسيطرتها. ويقوم هذا الافتراض على أن كل ما تحتاج إليه الولايات المتحدة لمواجهة صعود هذه القوى هو تغير سياساتها الخارجية أساسا ثم الداخلية. ويمثل هذا التيار الكاتب الامريكى فريد زكريا الذى دعا إلى سياسة أمريكية غير امبريالية وتعاونية مع الدول الأخرى، لأن هذا سيعزز موقع الولايات المتحدة، ويضمن لها مواصلة قيادتها للعالم. وهو يرى أن الاقتصاد الامريكى لايزال الأقوى فى العالم والأكثر إبداعا فى أهم المجالات: الكمبيوتر، التكنولوجيا الحيوية، التعليم الجامعى، وكذلك الأكثر شبابا على المستوى الديموغرافى، على عكس المنافسين الآخرين الذين يعانون من شيخوخة مجتمعاتهم. ويرى زكريا أيضا أن الولايات المتحدة لا تزال الأقوى على المستوى العسكرى بشكل لا يمكن مقارنتها فيه مع كل القوى الصاعدة الأخرى. فحجم إنفاقها العسكرى يتجاوز حجم الإنفاق العسكرى للدول الاربع عشرة التى تأتى بعدها من حيث القوة، كما أن حجم إنفاقها على بحوث العلوم العسكرية يتجاوز ما ينفقه بقية العالم بأسره. لكن نقطة ضعف الولايات المتحدة تكمن فى سياستها، وهى السياسة التى تؤلب الدول الأخرى ضدها، وتفقدها نفوذها. وهكذا، فإن الفرصة لاتزال متاحة للولايات المتحدة، كى تنقذ موقعها القيادى والمهيمن على العالم عبر تغيير السياسة.

٢- الافتراض الثانى: يقوم هذا الافتراض على رؤية مؤداها أن العالم يتجه نحو صيغة من التعددية القطبية، حيث إن مكانة وقوة الولايات المتحدة فى طريقها للانخفاض، بينما ترتفع مكانة وقوة القوى الأخرى كالاتحاد الأوروبى وروسيا والصين والهند واليابان. ويؤدى ذلك إلى أن تتقارب تأثيرات ونفوذ هذه القوى، وتفقد أية واحدة منها ميزة الانفراد بالقيادة. وربما تكون هذه النظرية هى الأكثر رواجا فى الوقت الحاضر فى فهم وتصوير ما تئول إليه العلاقات الدولية فى المستقبل القصير الأمد. والتركيز الأشد هنا يكون على صعود الصين تحديدا، ثم روسيا والهند واليابان (مضافا بالطبع إلى الاتحاد الأوروبى). فالصعود المتواصل لهذه القوى إنما يحدث على حساب قوة وانفراد الولايات المتحدة بالهيمنة. وتضيف هذه المدرسة إلى حججها تأثيرات الأزمة المالية العالمية التى نشأت أساسا فى الولايات المتحدة، وبشكل لم تتعرض له منذ الثلاثينيات، وساهمت فى تقويض سيطرة الولايات المتحدة على الأسواق العالمية. وكان آخر من عبروا عن هذه الرؤية هو الخبير الاسترالى البارز ليزلى جيلب فى مجلة (Foreign Affairs مايو - يونيو ٢٠٠٩)، حيث اعتبر أن أساس قوة الولايات المتحدة هو قوتها التنافسية وتماسكها السياسى، ويجب ألا يكون هناك شك عند هذه النقطة فى أن كلا منهما يكمل الآخر. مضيفا أن كل إمبراطورية عظمى تنهار فى النهاية من الداخل. ويستطيع المرء أن يرى بالفعل الولايات المتحدة قد بدأت فى الانحدار فى قيادتها ومؤسساتها وفى بنيتها التحتية المادية والبشرية، وفى الطريق إلى أن تصبح قوة من بين عدة قوى عظمى.

٣- الافتراض الثالث: يركز تحديدا على فكرة الصعود الآسيوى، والرؤية التى تقول إن العالم قد دخل "العصر الآسيوى"، حيث تكون القوى الآسيوية، الصين واليابان والهند، هى المسيطرة فى هذا القرن، على حساب القوى الغربية التى دخلت سيطرتها مرحلة الأفول. وأكثر المعبرين عن هذا الرأى هو الدبلوماسى والباحث الآسيوى كيشور محبوبانى فى كتابه الحديث: "نصف الكرة الآسيوى .. الانتقال المحتم للقوة العالمية نحو الشرق". وإن كان بعض المراقبين يعتبرون أن محبوبانى فى هذا التصور يتجاهل الخلافات العميقة بين القوى الآسيوية، مثل خلافات الصين والهند، وخلافات الصين واليابان، وخلافات الصين وروسيا، وكلها خلافات تاريخية تحول دون تبلور قوة

آسيوية متناغمة وموحدة.

وكان آخر من ساهموا فى النقاش حول مستقبل العالم والقوى الدولية هو الخبير الاستراتيجى والدبلوماسى الأمريكى السابق ريتشارد هاس الذى تحدث عما سماه عالم اللاقطبية Non-Polarity بمعنى عدم وجود طبقة عليا من الدول الكبرى، يمكن النظر إليها باعتبارها أقطاب العالم. ويقارن ذلك بما شهده العالم فى القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين من تعددية قطبية، وبعد الحرب العالمية الثانية من ثنائية قطبية، ثم الأحادية القطبية بعد انتهاء الحرب الباردة. ويشير هاس إلى أن ثمة أمرين جديدين تطورا خلال العقود القليلة الماضية. الأول هو نشوء دول إقليمية ذات تأثير كبير، ولكنها أقل قوة من قائمة الدول العظمى المعروفة. ويورد هاس هنا قائمة ببعض الدول الإقليمية المهمة، مثل البرازيل، والأرجنتين، وتشيلى، والمكسيك، وفنزويلا فى أمريكا اللاتينية، ونيجيريا، وجنوب إفريقيا فى إفريقيا، ومصر، وإيران، وإسرائيل، والسعودية فى الشرق الأوسط، وباكستان فى جنوب آسيا، واستراليا، وإندونيسيا، وكوريا الجنوبية فى شرق آسيا. وهذه الدول تنافس القوى العظمى فى الإطار الإقليمى، وعلى مستوى بعض القضايا العالمية. وكان التطور الثانى هو بروز لاعبين فاعلين على الساحة الدولية، لكنهم لا يصنفون كدول، مثل المنظمات العالمية الاقتصادية وغير الاقتصادية، والروابط شبه السيادية، والمنظمات غير الحكومية، والهيئات الإقليمية، والمؤسسات الإعلامية الكبرى ذات التأثير المعولم.

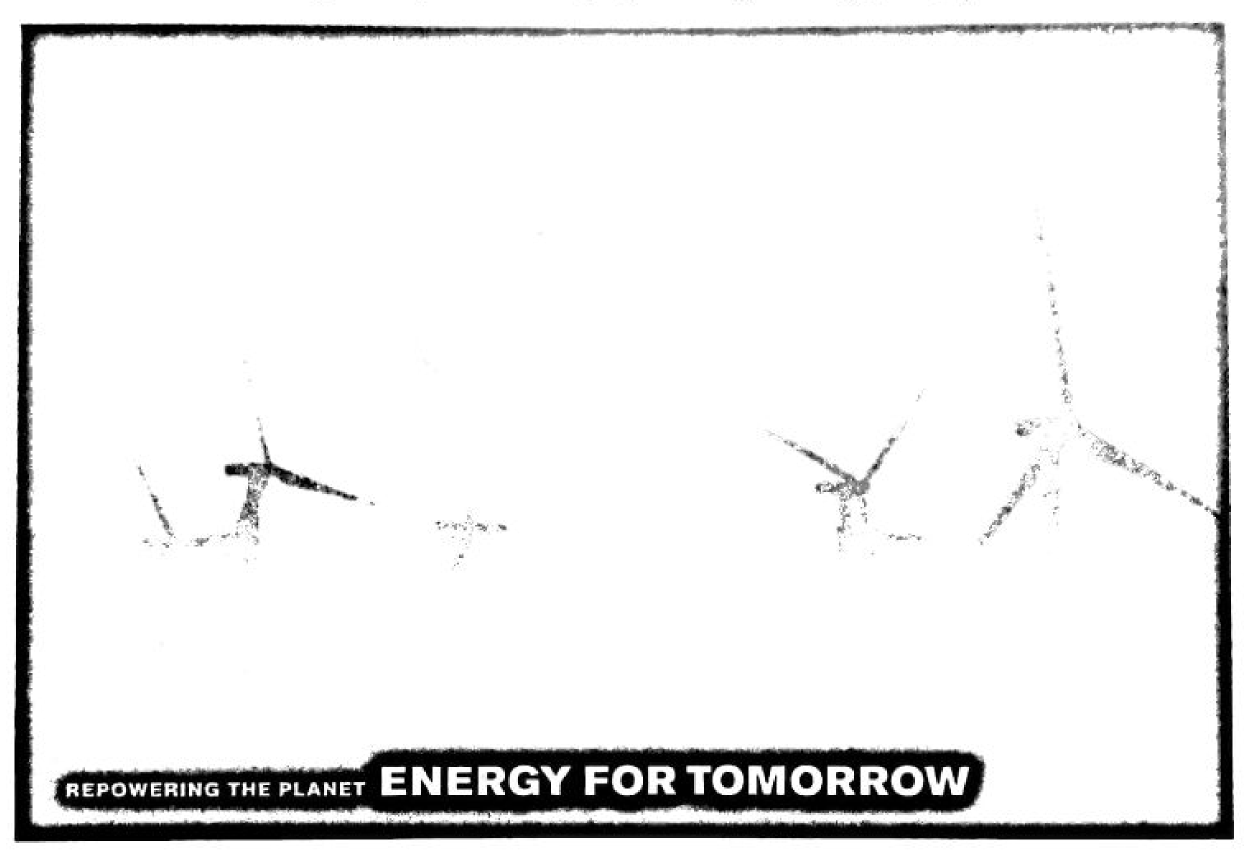
ويقدم عالم السياسة الأمريكى جوزيف ناى Joseph Nye تصورا عن النظام الدولى ومستوياته، فيتصور أن السياسة الدولية اليوم تشبه لعبة شطرنج ذات ثلاثة أبعاد. فعلى المستوى الأعلى، القائم على القوة العسكرية، فالنظام أحادى القوة Unipolar. ولكن على المستوى الأوسط المرتبط بالعلاقات الاقتصادية بين الدول، فإن العالم متعدد الأقطاب Multipolar. ولكن على مستوى العلاقات عبر القومية والمتعلقة بقضايا، مثل التغير المناخى، والمخدرات، والأمراض المعدية، فإن القوة موزعة بشكل فوضوى.

وفى تقدير المفكر الأمريكى ناعوم تشومسكى، فإن النظام العالمى الراهن لا يزال أحادى القطبية فى بعد واحد فقط هو ميدان القوة العسكرية. ذلك أن الولايات المتحدة تنفق على التسلح النووى ما يساوى ما ينفقه العالم مجتمعا عليه، بالإضافة إلى أنها أكثر تقدما بدرجة كبيرة فى تكنولوجيا التدمير. وتعد الولايات المتحدة الدولة الوحيدة التى تمتلك مئات القواعد العسكرية فى العالم، وتحتل دولتين تقعان فى مناطق حيوية فيما يتعلق بإنتاج الطاقة. ويمثل حلف الناتو جزءا أساسيا من أدوات الحرب الباردة التى تم تطويرها، بحيث يستطيع أوباما أن يستخدمها فى أى وقت. غير أن تشومسكى يعتقد أنه فى المجال الاقتصادى، فقد أصبح العالم ثلاثى القطبية منذ السبعينيات من القرن الماضى. فقد أصبح الاقتصاد العالمى أكثر تنوعا، فى ظل نمو الاقتصادات الآسيوية، وظهور مراكز اقتصادية متماثلة فى قوتها فى أمريكا الشمالية وأوروبا وجنوب شرق آسيا. ويستخلص تشومسكى أن العالم يتجه إلى أن يصبح متعدد القطبية من الناحيتين السياسية والاقتصادية، بالرغم من مقاومة القوة العظمى الوحيدة لذلك. ويعد ذلك تغييرا تاريخيا حقيقيا سنرى آثاره فى المستقبل القريب.

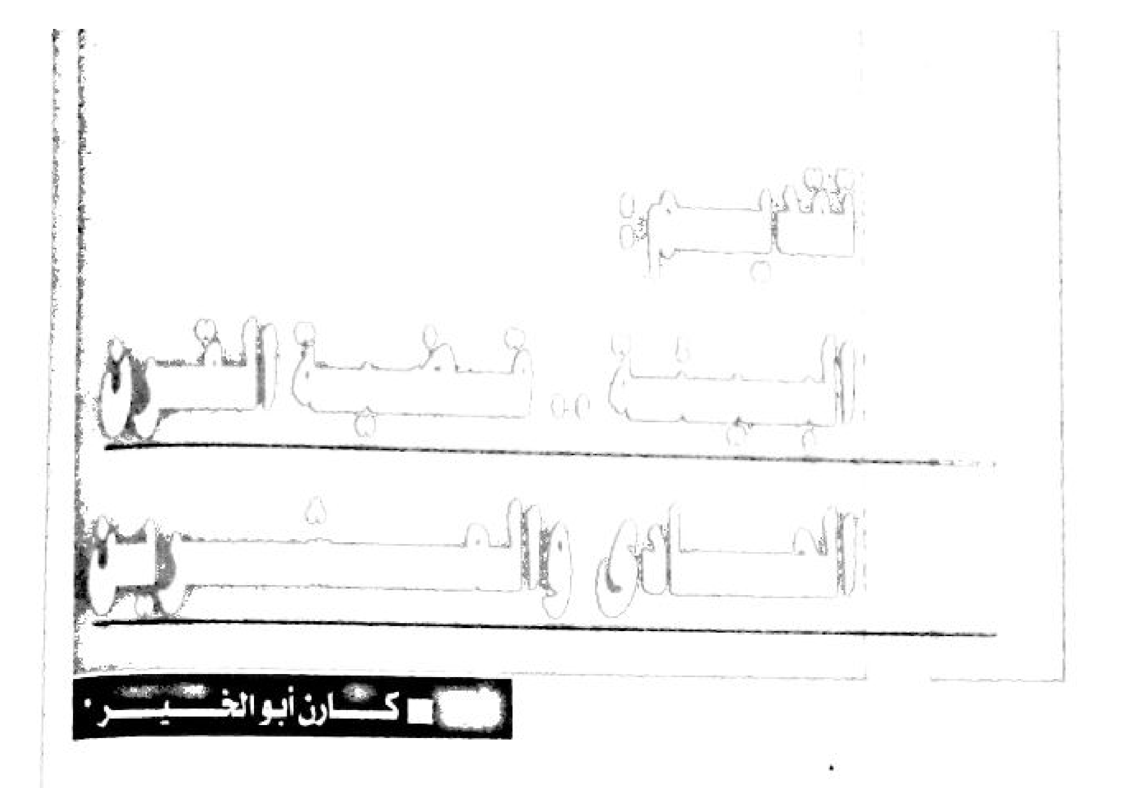
يعكس هذا الاختلاف حول واقع ومستقبل النظام الدولى، عند بعض الخبراء مثل باتريك سيل، حالة عدم النظام أو الفوضى التى يعيشها النظام الدولى. وهى الفوضى التى تنعكس بشكل أكثر على منطقة الشرق الأوسط، وتسمح لدولة مثل إسرائيل أن تتحدى ليس فقط حليفها الأمريكى الكبير، بل والمجتمع الدولى حول ما يتطلبه منها من الوفاء بمتطلبات أساسية لسلام حقيقى ومستقر فى الشرق الأوسط.

ملف العدد

العالم وتغير المناخ .. توازنات السياسة والاقتصاد



- تقديم : البيئة .. قضية القرن الحادى والعشرين
- العالم العربى ومواجهة تحديات تغير المناخ
- تغير المناخ .. مواقف دولية متباينة
- التكنولوجيا النظيفة .. الأبعاد الاقتصادية والبيئية
- العلاقة بين مفاوضات تغير المناخ ومفاوضات التجارة
- حساسية السواحل العربية لآثار التغير المناخى
- تحديات الندرة المائية فى المنطقة العربية .. الحاضر والمستقبل



١

قد يغيب عن الكثيرين، فى خضم متابعة تفاصيل المباحثات التى جرت فى مؤتمر كوبنهاجن حول التزام الدول بإجراءات للحد من الانبعاثات الحرارية، الصورة الأشمل والأعمق لقضية البيئة فى هذا القرن الجديد.

فكما يشير العالم إدوارد ويلسون، فإذا نظرنا إلى كل الأزمات التى يعانيها الاقتصاد العالمى فى الوقت الحالى، فسوف نجد أنها فى الأصل متصلة بالبيئة، ولا يقتصر ذلك على مشكلة تغير المناخ والتلوث، ولكن أيضا مشاكل نقص المياه، وتناقص الأراضى الصالحة للزراعة، وخطر انتشار الأوبئة، والفقر المزمن فى بقاع معينة فى العالم، والخلل الخطير فى توزيع الموارد داخل الدول، وفيما بين الدول وبعضها. وفى العادة، ينظر المسئولون إلى هذه القضايا، كل على حدة. ولكن فى الواقع، فإن الفرصة ضئيلة للتوصل إلى حلول إلى أى منها، حتى نصل إلى فهم حقيقى للعلاقة السببية التى تجمع بينها(١).

لقد استغلت البشرية، عبر تاريخها الاقتصادى، كل طريقة ممكنة لاستغلال موارد الأرض وتحويلها إلى ثروات. وكانت النتيجة المترتبة على ذلك هى زيادة مطردة فى النمو السكانى، وانتشارا مستمرا فى الحيز الجغرافى الخاضع للاستغلال البشرى، حتى أصبح كل شبر صالح للحياة على سطح الأرض مستغلا إلى أقصى درجة يسمح بها التطور التكنولوجى الحالى. وبحلول عام ٢٠٠٠، فقد وصل تعداد البشرية إلى حجم قريب إلى حد الخطر من حدود موارد الأرض المتاحة.

وقد أصبح واضحا أن العالم لا يستطيع مواصلة ممارساته الاقتصادية والبيئية الحالية بدون إلحاق الدمار الشامل بهذا الكوكب. ولهذا السبب، فقد ارتفعت أصوات متعددة، قبل وأثناء تداعيات مؤتمر كوبنهاجن، لتذكر المجتمع الدولى بالحاجة إلى مقاربات جديدة للتعامل مع قضايا الاقتصاد والبيئة.

ففى مقال نشر فى مجلة "نيوزويك"(٢)، وجه ولى عهد بريطانيا رسالة إلى العالم، مناديا فيها بضرورة بناء "علاقة جديدة مع الطبيعة"، حيث إن السبب الأساسى وراء التحدى المناخى - فى نظره - ليس عدم وجود سياسات أو تكنولوجيا مناسبة للتعامل مع المشكلة، ولكن الأمر يتعلق بغياب "الرؤية الصحيحة"، التى تدرك أن الاقتصاد هو مجرد فرع من فروع الطبيعة. فالطبيعة هى الأساس وليس الاقتصاد، وهى رأس المال الذى قام عليه التطور الاقتصادى. إن النظر إلى الاقتصاد بشكل منفصل عن الطبيعة قد أدى إلى حالة من عدم التوازن، وعدم انسجام البشرية مع إمكانات الأرض والطبيعة ودوراتها.

كما عبر الكاتب البريطانى جورج مونبيات عن المضمون نفسه، حيث قال إن المشكلة أكبر من قضية تغير المناخ، "إننا فى معركة لإعادة تعريف الإنسانية"، فعلى البشرية أن تقرر ما إذا كانت ستستمر فى ممارسة حياتها بالشكل المعتاد، مما سيؤدى إلى خراب العالم الذى نعيش فيه، أم ستتوقف عن هذه الممارسات وتبحث عن أسلوب جديد.(٣) لم يعد الصراع فى العالم بين المحافظين والراديكاليين، بل أصبح الصراع الحقيقى بين هؤلاء

(*) مدير تحرير مجلة "السياسة الدولية".

الذين يتبنون الممارسات البيئية "التوسعية"، وأولئك الذين يسعون لوضع "قيود" على هذه الممارسات. ويرى الكاتب أن المشكلة الأساسية في مواجهة قضية تغير المناخ هي في وجود تيار قوى يضم هؤلاء الذين يرفضون وضع أى قيود عليهم وعلى سعيهم المستمر لإرضاء رغباتهم، سواء اتخذت هذه القيود شكل ضرائب جديدة، أو قواعد بيئية أو غيرها. ولا يعتقد الكاتب أنه يوجد بين صفوف المسئولين الرسميين من يتصور حجم التغيرات التى يجب أن تتم، لكى تعيش الشعوب فى إطار إمكانياتها، وعينها على المستقبل.

ويشير الباحثون إلى التغييرات العميقة والممتدة التى سوف يكون على المجتمعات اتخاذها لتحقيق تقدم حقيقى فى مجال خفض الانبعاثات الحرارية. فالتحول إلى الطاقة النظيفة أو الخضراء سوف يكون محورا جوهريا لهذه الجهود. ولكن بالنظر إلى أن ٨٠٪ من الطاقة المستخدمة فى العالم، فى الوقت الحالى، مستمدة من الموارد الأحفورية، فإن ذلك سوف يتطلب جهودا كبيرة وإجراءات واسعة على المستويات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية. وسيتطلب ذلك تغييرات على مستوى الممارسات الفردية والمجتمعية، فى إطار ثقافات صناعية تطورت ونمت، اعتمادا على الاستهلاك المتزايد للطاقات الأحفورية، مما سيشكل صعوبة كبيرة.

وتحسبا لمواجهة المعارضة التى سوف تواجهها الحكومات فى فرض الأطر القانونية والقيود اللازمة للتحول إلى اقتصادات "منخفضة الانبعاثات الكربونية"، فقد تبنت الكثير منها مقاربة تقوم على أن هذا التحول فيه مصالح اقتصادية عاجلة. وقد عبر جوردن براون، رئيس وزراء بريطانيا، عن هذا التوجه قائلا "إن التغير المناخى يمثل تحديا غير مسبوق للبشرية، ولكن هناك حلا فى متناول يدنا، وهو حل سوف تكون له فوائد اقتصادية ضخمة فى الحاضر، وسوف يحمى أيضا مستقبل أولادنا وأحفادنا"(٤). فالخطر من تغير المناخ – كما يرى براون – ليس فقط إنسانيا وبيئيا، ولكنه أيضا اقتصادى. وهو يشير إلى تقرير اللورد ستيرن، الذى صدر فى ٢٠٠٦، والذى ورد فيه أن استمرار معدل ارتفاع حرارة الأرض كما هو سوف يتسبب فى خسائر تقدر ما بين ٥٪ و ٢٠٪ من إجمالى الناتج القومى العالمى، وهى خسائر أكبر من التى تسببت فيها الحربان العالميتان الأولى والثانية، بالإضافة إلى تلك التى ترتبت على مرحلة الكساد الاقتصادى الكبير فى القرن العشرين. كما جمع جوردن براون بين مواجهة تغير المناخ والخروج من الركود الذى تسببت فيه الأزمة المالية العالمية الأخيرة، حيث أكد أن التحول إلى الاقتصاد المنخفض الانبعاثات الكربونية سوف يكون أحد أهم محاور النمو الاقتصادى على المستوى القومى والعالمى خلال العقد القادم، وأن الاقتصادات التى ستتبنى "الثورة الخضراء" سوف تحظى بالنصيب الأوفر من هذه العوائد الاقتصادية.

وقد اعتمدت وزيرة البيئة والطاقة الدنماركية، كونى هيديجارد، أسلوبا مماثلا لتحفيز الولايات المتحدة على اتخاذ إجراءات جادة لتقليل الانبعاثات الحرارية، حيث وصفت الاتفاق الدولى على هذه الإجراءات بأنه ضرورى ليس فقط لصالح المناخ، ولكنه ضرورى أيضا لتحقيق أمن الطاقة، حيث إن الاعتماد على النفط والغاز المستورد ليس فى صالح الولايات المتحدة ولا أوروبا. والحل الأمثل للتخلص من هذا الاعتماد هو التحول إلى أنواع بديلة من الطاقة. فالقضية ليست فقط فى خفض الانبعاثات الكربونية لصالح الأجيال القادمة، بل هى أيضا قضية تتعلق بإمكانية احتلال موقع "القيادة الاستراتيجية" فى العالم(٥). فالدولة التى تؤهل نفسها للمنافسة والازدهار، فى إطار نمو اقتصادى يحقق خفض الانبعاثات الكربونية، ستكون أقدر على تولى هذا الموقع. ولم يفت الوزيرة الدنماركية أن تستغل جو التنافس بين الولايات المتحدة والصين، والتوجس الأمريكى من التفوق الصينى، بالإشارة إلى الخطوات الكبيرة التى قطعتها الصين فى مجال الطاقة البديلة، حيث أصبحت فى عام ٢٠٠٨ المُصدّر العالمى الرئيسى لتكنولوجيا الطاقة.

والواقع أن هذه المقاربات، التى تعتمد على شحذ مبدأ المصلحة الذاتية لدى الشعوب والحكومات للتحول إلى الاقتصاد الأخضر، ليست جديدة، فقد كانت الرسالة الأساسية التى تضمنها كتاب توماس فريدمان الشهير

"Hot, Flat and Crowded"(٦) . وفى هذا الكتاب، يجمع فريدمان بين ما يراه أزمة المجتمع الأمريكى الذى "فقد طريقه"، وفقد الريادة والاحترام على المستوى العالمى، وبين الأزمة العالمية المتمثلة فى تغير المناخ، التى أبرزت الحاجة إلى التحول إلى طاقة نظيفة واقتصاد أخضر. يرى فريدمان أن أفضل وسيلة لأن تستعيد الولايات المتحدة مكانتها هى أن تقود العالم فى المساعى لحل مشكلته المحورية، وهى خلق الأدوات والنظم وموارد الطاقة، التى ستتيح تحقيق النمو الاقتصادى بطرق أكثر نظافة واستدامة. وبينما يمثل السعى لحل هذه المشكلة التحدى الأساسى لهذا الجيل، فإنه، من وجهة نظر فريدمان، يمثل أيضا فرصة ذهبية للولايات المتحدة لتحقيق النهضة فى الداخل، وإعادة توثيق علاقاتها مع الخارج. فالمجتمع الأمريكى يكون فى أفضل حالاته، عندما يجمع ما بين التطوير والفائدة الاقتصادية. والنجاح فى هذه المهمة سوف يُظهر ما إذا كانت الولايات المتحدة لديها القدرة والإرادة لقيادة العالم أم لا.

وقد بدأت هذه الأفكار تأخذ مكانها فى مختلف مؤسسات المجتمع الأمريكى. فقد بدأت الجامعات الأمريكية، بجميع مستوياتها وفروعها، توسيع مناهجها لتتضمن دراسات تتعلق بالأبعاد التقنية والعملية والقانونية والإدارية لعملية التحول إلى "الاقتصاد الأخضر". كما ظهرت الدراسات التى توضح للقطاع الاقتصادى (الخاص) أن تطبيقات النمو "المستدام" ليست عبئا

اقتصاديا واداريا، وهو المنطق الذى ساد إلى وقت قريب فى هذه الأوساط، بل إنها تحفيز حقيقى على الابتكار

وتشير إحدى أبرز هذه الدراسات إلى أن التحول إلى ممارسات "صديقة للبيئة" يصب فى المصلحة الاقتصادية للشركات، حيث إنه يسهم فى تخفيض التكاليف عن طريق استخدام مدخلات أقل فى الصناعة، كما أنه يتيح موارد جديدة للربح عن طريق خلق صناعات ومجالات جديدة للنشاط الاقتصادى(٧)

من ناحية أخرى، فقد قدم الاقتصادي المرموق، جيفرى ساكس، فى كتابه Common Wealth(٨)، رؤية أشمل للقضايا البيئية، تأخذ فى الاعتبار مشاكل ومصالح المناطق الأكثر فقرا على الكرة الأرضية، حيث يطرح قضية التنمية المستدامة، وما يتعلق بها من حماية البيئة، ووقف النمو السكانى العالمى، وتقليل الفارق بين الأغنياء والفقراء، والقضاء على مشكلة الفقر المدقع، بوصفها التحدى الرئيسى الذى يواجهه العالم. ويؤكد ساكس أن العالم عليه أن يتعامل مع حقيقة أن الإنسانية "تواجه مصيرا مشتركا على كوكب مزدحم"، وأن التعامل مع مشاكلها يحتاج إلى أنواع جديدة من التعاون العالمى.

"إن مجتمعنا العالمى سوف يزدهر أو ينتهى فى القرن الحادى والعشرين، وفقا لمقدرتنا على التوصل إلى أرضية مشتركة بين جميع الدول حول مجموعة محددة من الأهداف والوسائل العملية لتحقيقها. تتمثل هذه التحديات فى ندرة موارد الطاقة، والضغوط البيئية المتزايدة، والزيادة السكانية العالمية، ومعدلات الهجرة العالية، القانونى منها وغير القانونى، والتغير فى ميزان القوة الاقتصادية، والفروق الهائلة فى الدخل. وكل هذه المشاكل أعقد وأهم من أن تترك "لقوى السوق"، أو لعلاقات المنافسة الجيوسياسية بين الدول".

ويرى ساكس أن لكل هذه المشاكل حلولا عملية ومتاحة ومنخفضة التكاليف، ولكن المشكلة تكمن فى حشد التعاون الدولى وراء التطبيق العملى لهذه الحلول. كما يركز على أنه لا يمكن أن تُترك بقاع مختلفة من العالم فريسة للفقر المدقع، أو أن تستخدم للتخلص من النفايات السامة، دون أن يضع ذلك العالم كله فى خطر. وفى رأيه، فإن الممارسات البيئية والديموجرافية والاقتصادية للعالم اليوم سوف تؤدى - فى حال استمرارها - إلى أزمات اجتماعية وبيئية سوف تكون لها عواقب كارثية.

يركز ساكس على قضية الفقر، حيث يشير إلى أن ٦/١ سكان العالم يعانون من الفقر المدقع، وهو ما يسبب لهم معاناة شديدة، كما يمثل تهديدا كبيرا لباقى العالم. يلفت ساكس النظر إلى العوامل البيئية التى تشكل أحد مسببات استمرار الفقر فى بقاع معينة من الأرض. ويضرب مثالا بأزمة دارفور، التى تعبر - من وجهة نظره - عن معاناة مجموعة سكانية لا تستطيع الوفاء بأبسط احتياجاتها الإنسانية، حيث يرى أن الحل الجذرى لها هو أن يسهم العالم فى معاونتها على تحقيق التنمية الاقتصادية

يعانى سكان دارفور من الفقر المدقع، حيث تبلغ نسبة الفقر فى المناطق الشمالية والجنوبية ما بين ٤١٪ و ٦٠٪، بينما تبلغ فى المناطق الغربية المجاورة لتشاد ما بين ٦١٪ و ٧٢٪. والمنطقة كلها تعانى من عدم وجود بنية أساسية "طرق، وشبكات المياه، والصرف الصحى ... الخ". ولكن عدد سكانها قد استمر فى الزيادة من نحو مليون عند بداية القرن العشرين إلى ما يُقدر ما بين ٦ و ٧ ملايين فى الوقت الحالى. وقد عجزت الأرض فى المنطقة عن استيعاب هذه الزيادة، وانخفضت إنتاجيتها بفعل التناقص فى كمية الأمطار الساقطة عليها، والذى بدأ منذ ستينيات القرن الماضى، وتأثرت به منطقة الساحل الإفريقية كلها. نتيجة لذلك، فقد زادت النزاعات حول الأرض ومصادر المياه بين سكان المنطقة العاملين بالرعى، وهؤلاء العاملين بالزراعة. ورغم أن الضغوط البيئية ليست هى السبب الوحيد للصراع المستمر فى دارفور، إلا أنها أسهمت بشكل واضح فى تأجيجه واستمراره.

والرؤية الأمنية فى التعامل مع هذا الصراع، وما يشابهه من مشاكل فى مختلف أنحاء العالم، تعتبر قاصرة، حيث إنها لا تتعامل مع جذوره الاقتصادية والبيئية، التى تسبب الفقر المدقع الذى تعيش فيه منطقة دارفور. ويشير ساكس إلى أن هناك الكثير من الإجراءات العاجلة التى يمكن اتخاذها، مثل تحسين موارد المياه، وتنشيط الاقتصاد، وبناء المدارس، وتقديم التغذية للأطفال، وغيرها، والتى تستطيع أن تسهم بشكل سريع فى تحقيق حياة أفضل لسكان هذه المنطقة، بالإضافة إلى الإجراءات الأمنية، التى يمكن أن تنتشل المنطقة من الوضع البائس الذى تعانيه.

المحصلة النهائية لهذا الاستعراض السريع للمقاربات المختلفة هى أن قضية البيئة سوف تكون محورا رئيسيا فى تحديد مستقبل كل الدول والمجتمعات فى القرن الحالى، وأن التعامل الناجح معها سوف يرتكز على اعتماد رؤية شاملة تأخذ فى الاعتبار الأبعاد المتشابكة والمترامية لهذه القضية، بداية من حسن إدارة الموارد المتاحة، إلى تطوير مقاربات جديدة لتنميتها وزيادتها، إلى التعامل مع التبعات القانونية والاقتصادية التى ستترتب على تحول العالم إلى اقتصاد من نوع جديد، يعتمد على موارد جديدة للطاقة، وتكنولوجيا جديدة فى الصناعة، وممارسات مختلفة فى الاستهلاك والحياة بشكل عام.

الهوامش :

١- مقدمة بقلم إدوارد ويلسون، الأستاذ بجامعة هارفارد، في:

Jeffrey Sacks, Common Wealth, Economics for a Crowded Planet, London and New York, Penguin Books, 2008.

٢- نيوزويك، الطبعة العربية، ١٥ ديسمبر ٢٠٠٩ .

3- George Monbiat, The Guardian, Dec. 14, 2009.

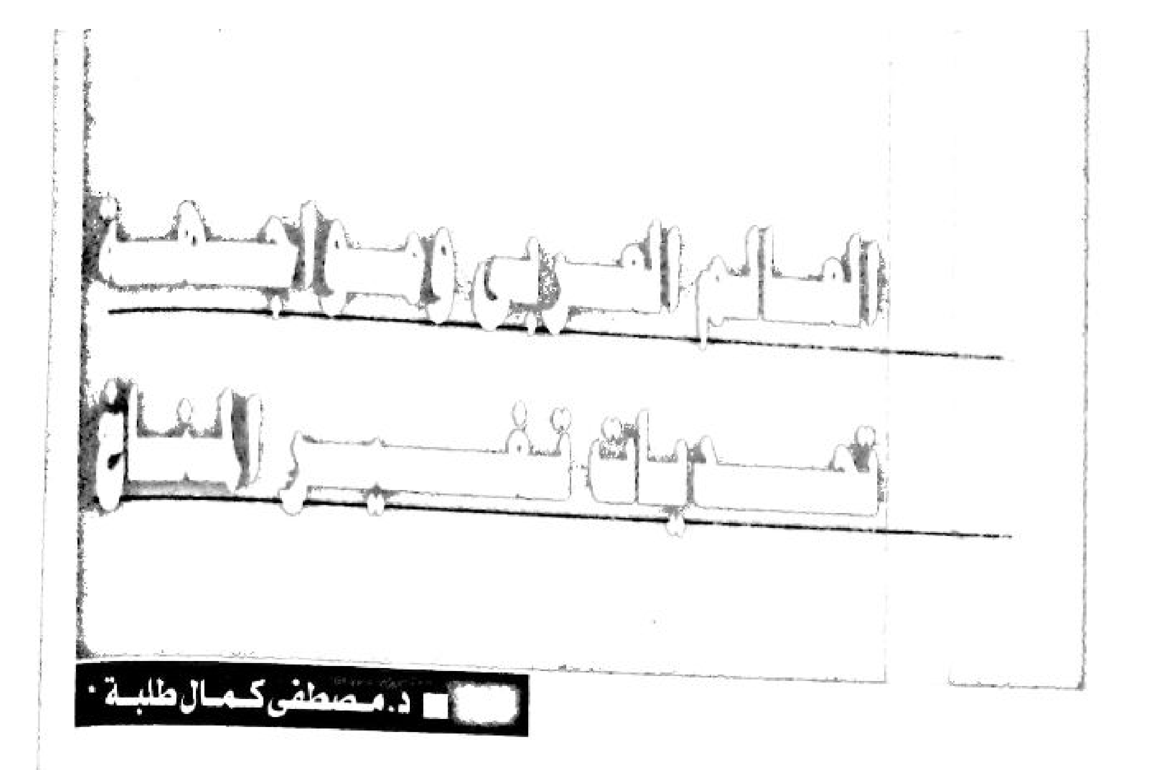
4- Gordon Brown, "We Must Act Now", Newsweek, Sept. 28, 2009.

5- Financial Times, Special Supplement, The Future of Energy, November 4, 2009. P 9.

6- Thomas L. Friedman, Hot, Flat and Crowded. Why We Need a Green Revolution and How it Can Renew America. New York, Farrar, Straus and Giroux, 2008.

7- "How Green will Save Us", Harvard Business Review, September 2009.

8- Sacks, op.cit.





د. مصطفى كمال طلبة *

تشغل قضية تغير المناخ والارتفاع غير المنضبط فى معدل درجة الحرارة العالم كله اليوم، حيث يبحث فى الآثار المدمرة لذلك التغير على كل جزء من أجزاء العالم، وكيفية تلافيها.

حقا إن هناك دولا - مثل مصر وبنجلاديش وبعض الدول الجزرية - سوف تشهد أضرارا أضخم بكثير من غيرها، نظرا لانخفاض مستويات الأرض فيها عن سطح البحر. إلا أن ذلك لا يغير حقيقة أن كل دولة فى العالم سوف تعانى جزءا من الآثار السلبية للاحترار العالمى.

وسوف أتعرض فى هذا المقال باختصار شديد لموضوعات ثلاثة تتعلق بتداعيات هذه القضية، فيما يتعلق بالدول العربية:

١- الآثار السلبية لتغير المناخ على أنشطة الإنسان وصحته فى المنطقة العربية.

٢- الدروس المستفادة من إعداد التقرير السنوى للمنتدى العربى للبيئة والتنمية - الذى أشرف برئاسته - عن آثار تغير المناخ فى العالم العربى.

٣- ما يجب أن نقوم به فى العالم العربى للتعامل مع هذه القضية الخطيرة على كل المستويات.

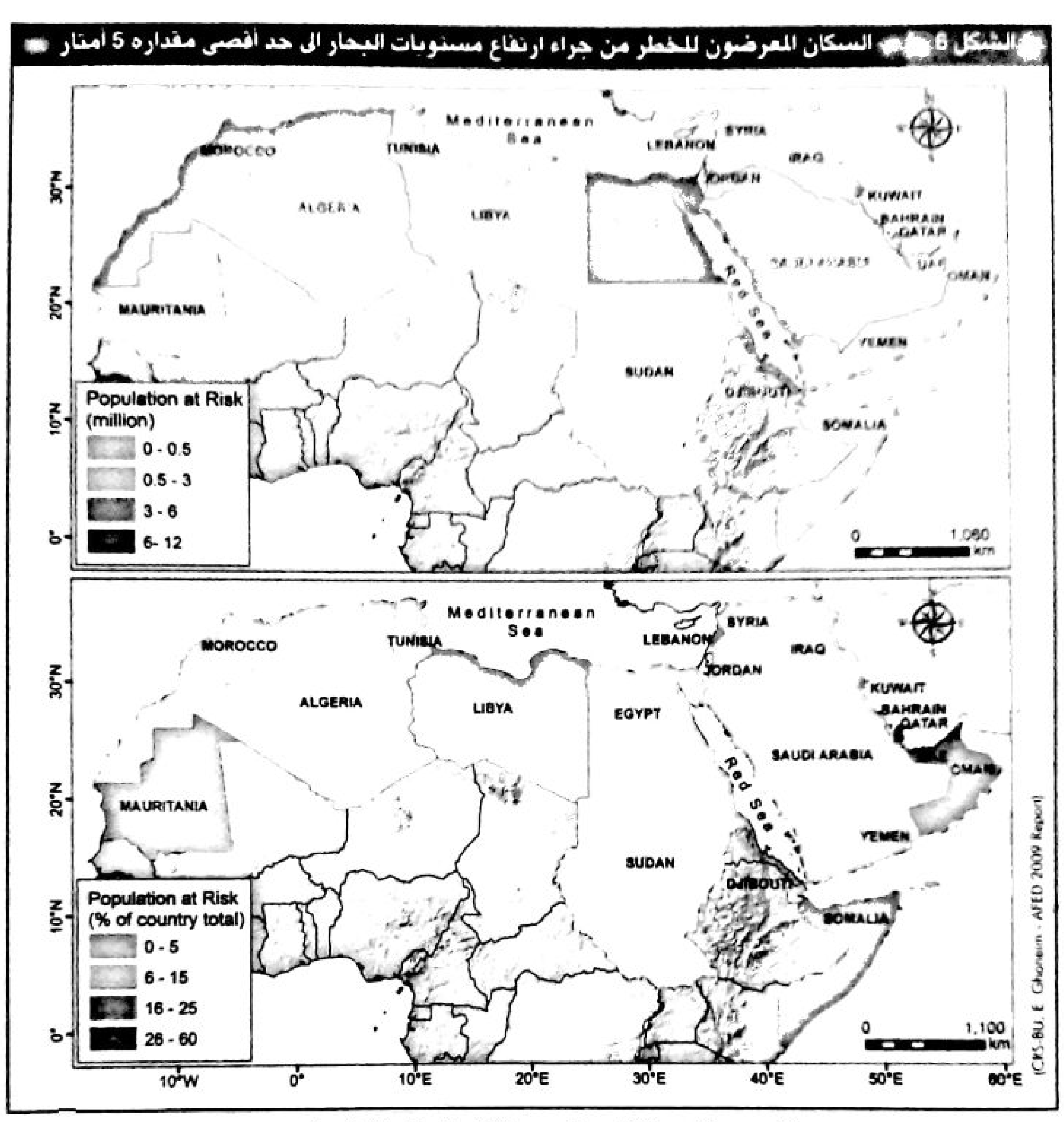
أولا- الآثار السلبية :

يترسخ يوما بعد يوم الأساس العلمى لقضية تغير المناخ، وتصبح ضرورة اتخاذ اجراءات قوية وجماعية أمرا ملحا بشكل متزايد. هذا الإلحاح تشترك فيه جميع بلدان العالم وأقاليمه، لأن الجميع كما ذكرت سوف يتأثرون. والمنطقة العربية ليست مستثناة. ونظرا لتعرض البلدان العربية بشكل كبير للتأثيرات السلبية المتوقعة لتغير المناخ، فهى لا تستطيع تحمل التقاعس أو الحلول المبسترة. وقد رصد العلماء أهم الآثار السلبية لتغير المناخ على المنطقة العربية، وهى:

- تضاؤل الموارد المائية: وبصرف النظر عن تغير المناخ، فإن الوضع الحرج أصلا لشح المياه فى العالم العربى سوف يصل إلى مستويات خطيرة بحلول سنة ٢٠٢٥ .وقد حذرتقرير نشر حديثا فى اليابان من أن ما يعرف بالهلال الخصيب، الممتد من العراق وسوريا إلى لبنان والأردن وفلسطين، سوف يفقد جميع سمات الخصوبة، وقد يتلاشى قبل نهاية هذا القرن بسبب تدهور الإمدادات المائية من الأنهار الرئيسية. ما سيلاقيه العالم العربى من مشكلات فى هذا المجال هو جميعا من صنع الإنسان: إنشاء السدود على نطاق واسع، وممارسات الرى غير المستدامة التى تهدر نحو نصف الموارد المائية، ومعدلات الاستهلاك البشرى للمياه فى بعض البلدان العربية التى تفوق كثيرا المقاييس الدولية كل هذه الممارسات تزيد الوضع سوءا. وسوف تفاقم التأثيرات المتوقعة لتغير المناخ هذا التدهور. فمع استمرار الارتفاعات فى درجات الحرارة، قد ينخفض تدفق المياه فى نهر الفرات بنحو ٣٠٪، وفى نهر الأردن بنسبة ٨٠٪، إلى جانب نهر النيل الذى يمكن أن ينخفض تدفق المياه إليه بنسبة ٧٠٪ قبل نهاية القرن وسوف يكون الوضع أكثر سوءا فى البلدان العربية القاحلة لذلك، فإن إدارة المياه هى مسألة عاجلة، ولابد أن نحسن الكفاءة

(*) خبير دولى فى البيئة.

الشكل 6 السكان المعرضون للخطر من جراء ارتفاع مستويات البحار الى حد أقصى مقداره 5 أمتار



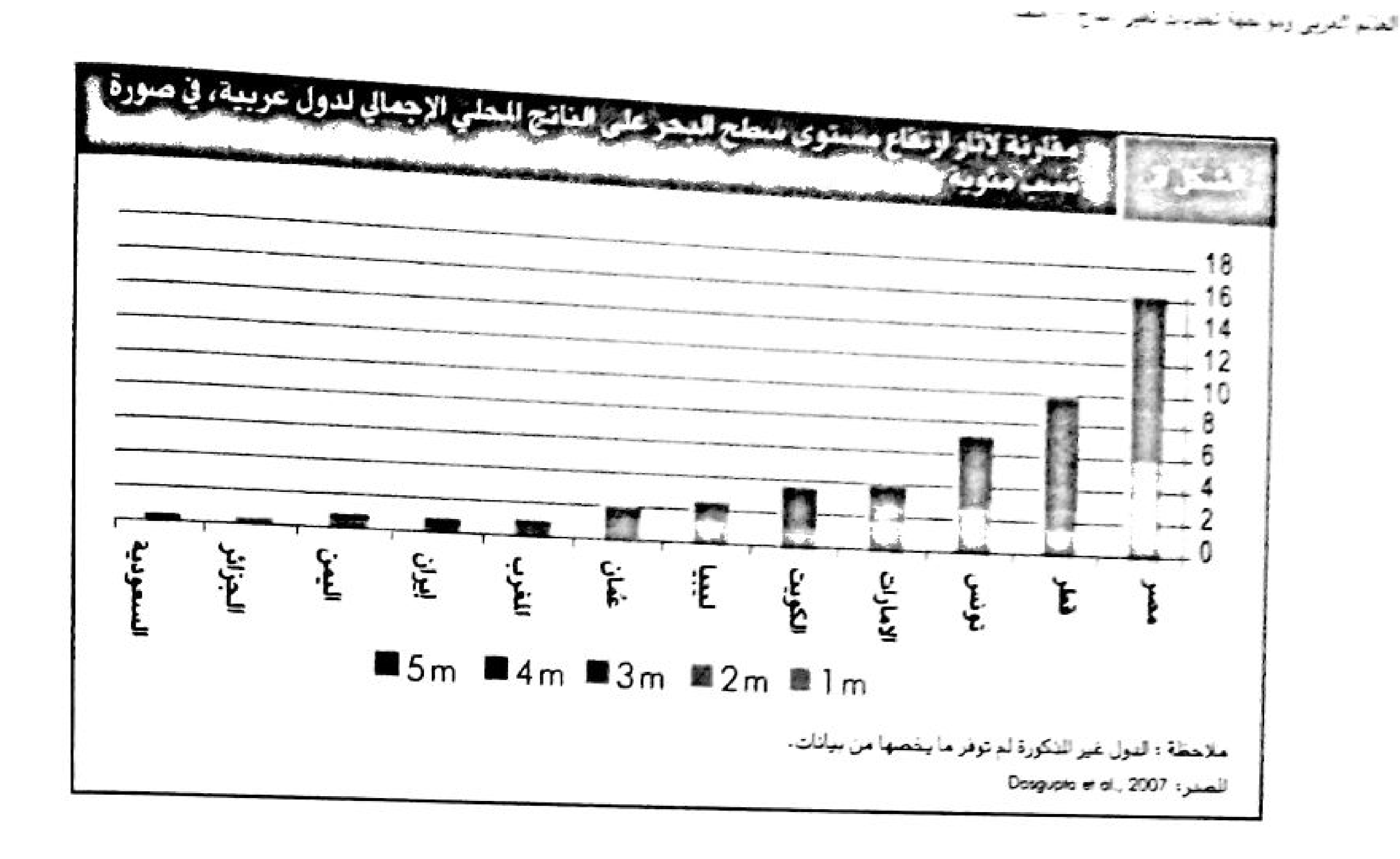
المصدر : تقرير المنتدى العربى للتنمية والبيئة ٢٠٠٩ .

خصوصا فى الرى، وأن تبحث عن موارد مائية جديدة، بما فى ذلك تطوير تكنولوجيات تحلية المياه.

- ارتفاع مستوى البحار: يشكل هذا العامل خطرا كبيرا، لأن غالبية النشاط الاقتصادى والزراعى والمراكز السكنية فى المنطقة العربية تقع فى المناطق الساحلية المعرضة بشكل كبير لارتفاع مستويات البحار. وتتعدد الآثار السلبية لارتفاع مستوى البحار، فقد تأخذ شكل إغراق المناطق الساحلية، أو زيادة ملوحة التربة ومصادر المياه العذبة، مثل الخزانات الجوفية المتوافرة فى هذه المناطق.

- التأثير السلبى على الصحة: صحة البشر سوف تتأثر سلبا بارتفاع درجات الحرارة، وذلك نتيجة تغيرات فى المجالات الجغرافية لناقلات الأمراض مثل البعوض ومسببات الأمراض التى تنقلها المياه، بالإضافة إلى التغير فى نوعية المياه والهواء والغذاء. وسوف يزداد تفشى الأمراض المعدية، مثل الملاريا والبلهارسيا، خصوصا فى مصر والمغرب والسودان. إن الملاريا التى تصيب أصلا ثلاثة ملايين شخص سنويا فى المنطقة العربية سوف تصبح أكثر انتشارا، وتدخل أراضى جديدة، لأن ارتفاع درجات الحرارة يقصر فترة الحضانة، ويوسع مجال البعوض الناقل للملاريا ويزيد أعداده. كما أن ازدياد شدة العواصف الرملية وتكرارها فى المناطق الصحراوية سوف يزيد أمراض الحساسية والأمراض الرئوية فى أنحاء المنطقة العربية.

- نقص الغذاء: سوف يواجه العالم العربى تهديدا متزايدا لإمكانيات توفير الاحتياجات البشرية الرئيسية فى مجال الغذاء.



جدول ١: التغيرات المتوقعة في الإنتاج لبعض المحاصيل الأساسية في مصر في ظل ظروف التغير المناخي

المحصول	التغير (%) 2050s	2100s	المصادر
الرز	-11%		Eid and EL-Marsafawy (2002)
الذرة	-19%		Eid et al. 1997b
	-14	-20%	Hassanein and Medany, 2007
حبوب الصويا	-28%		Eid and EL-Marsafawy (2002)
الشعير	-20%		Eid et al. 1997b
القطن	+17%	+31%	Eid et al. 1997a
الفول	-4.4 to -6.6	+6 to +11%	Hassanein and Medany (2009)
البطاطا	-0.9 to -2.3%	+0.2 to +2.3 %	Medany and Hassanein (2006)
القمح	-4.8 to -17.2	-26 to-38%	Eid et al 1992a, b, Eid et al 1993a, b, c, Eid 1994, Eid et al 1994a, b, and Eid et al 1995a, b

المصدر : تقرير المنتدى العربى للتنمية والبيئة ٢٠٠٩ .

فازدياد قسوة الجفاف، وتوسع التغيرات فى امتدادات الفصول قد يخفضان المحاصيل الزراعية إلى النصف، إذا لم تطبق تدابير بديلة. فهناك حاجة عاجلة لاتخاذ تدابير تكيفية فيما يتعلق بأنواع المحاصيل والأسمدة المستخدمة وممارسات الرى. إن ارتفاع درجات الحرارة، وانخفاض هطول الأمطار، والتبدل فى امتداد الفصول، يستلزم تطويرا عاجلا لأصناف جديدة من المحاصيل، يمكنها التكيف مع الأوضاع الناشئة، مثل تحمل شح المياه، وارتفاع مستويات الملوحة، وزيادة ضراوة الآفات الزراعية

- التأثير السلبي على السياحة: تعتبر السياحة موردا اقتصاديا في العديد من البلدان العربية، وهي من أكثر القطاعات تأثرا بتغير المناخ. فإن ارتفاعا في معدل درجة معدل الحرارة يتراوح بين درجة وأربع درجات مئوية سوف يسبب تراجعا شديدا في "مؤشر راحة السياحة" في أنحاء المنطقة، وبذلك يمكن أن تتحول المناطق المصنفة سياحيا في الوقت الحالي بين "جيدة" و"ممتازة" إلى تصنيفات تتراوح بين "هامشية" و"غير مواتية" بحلول سنة ٢٠٨٠. من ناحية أخرى، سوف يؤثر ابيضاض الشعاب المرجانية - الناتج عن ازدياد معدل درجات الحرارة وحموضة مياه البحر - على السياحة في بلدان حوض البحر الأحمر، وبالدرجة الأولى مصر والأردن. كما سيؤثر تآكل الشواطئ وارتفاع مستويات البحار على المراكز السياحية الشاطئية، وبالدرجة الأولى في مصر، وتونس، والمغرب، وسوريا، والأردن، ولبنان، خصوصا في الأماكن ذات الشواطئ الرملية الضيقة والمباني القريبة من الخط الساحلي. كل ذلك يستوجب البحث عن خيارات لسياحات بديلة تكون أقل تعرضا للتغير المناخي، مثل السياحة الثقافية. وعلى البلدان التي لديها مناطق ساحلية معرضة للآثار السلبية لارتفاع مستويات البحار أن تبذل جهودا سريعة ومنظمة لحمايتها.

- تدهور التنوع البيولوجي: إن التنوع البيولوجي في البلدان العربية، والذي يعاني أصلا من التدهور، سوف يشهد مزيدا من التدهور بسبب تغير المناخ. فارتفاع في الحرارة بمقدار درجتين مئويتين سوف يؤدي إلى انقراض ما يصل إلى ٤٠ في المائة من جميع الأنواع. وتحوي البلدان العربية كثيرا من التكوينات الفريدة المعرضة على وجه الخصوص لخطر تغير المناخ، مثل غابات الأرز في لبنان وسوريا، وأشجار المانجروف (القرم) في قطر، والأهوار في العراق، وسلاسل الجبال العالية في اليمن وعمان، وسلاسل الجبال الساحلية للبحر الأحمر ومجموعات النباتات الطبية في سيناء بمصر.

- الخطر على البنى التحتية: تتجاهل أنظمة استخدام الأراضي والتخطيط العمراني في المنطقة العربية المتطلبات الأساسية للتكيف مع تغير المناخ. ويقدر أن ٧٥ في المائة من المباني والبنى التحتية في المنطقة معرضة بشكل مباشر لخطر تأثيرات تغير المناخ، وبالدرجة الأولى ارتفاع مستويات البحار، وازدياد حدة وتكرار الأيام الحارة، واشتداد العواصف. وستكون نظم النقل وشبكات إمداد مياه الشرب والصرف الصحي ومحطات توليد الطاقة في خطر شديد. لكل ذلك، يلزم الكثير من العمل الجاد في اختيار مواد الإنشاء التي تستعمل في المباني والطرق، تكون أقل تأثرا بارتفاع معدل درجات الحرارة. كما أن هناك حاجة ملحة لرسم خطط واضحة بتوقيتات زمنية محددة لاستخدامات الأراضي، تراعي كل التغيرات التي ستنشأ عن تغير المناخ والاحترار العالمي.

ثانيا- معوقات التعامل الفعال مع تغير المناخ في العالم العربي :

اتضح لنا - أثناء إعداد التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية - أن العالم العربي يعاني عجزا شديدا في البيانات والأرقام والمعلومات، اضطررنا معه إلى الاستناد إلى بيانات بعض المنظمات الدولية في إعداد فصول من التقرير. ويرجع ذلك إلى نقص محطات الرصد وضعف قواعد المعلومات. ومن ناحية أخرى، لدينا نقص واضح في فرق العلماء المؤهلين في التخصصات المختلفة للتعامل مع قضية تغير المناخ، وبصفة خاصة في مجالات الرصد، وإعداد النماذج الرياضية، ودراسات الآثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لتغير المناخ.

وليس هناك أسلوب محدد لتبادل المعلومات بين كل دولة عربية والدول التي يهمها التعاون معها - مثل دول حوض النيل، وحوض نهر الفرات، وحوض نهر الأردن، ودول البحر المتوسط وغيرها - ولا تنظيمات واضحة للتعامل مع قضية تغير المناخ. محصلة ذلك كله هو عدم وجود سياسات عربية محددة للتعامل مع ما يهددنا من الآثار المدمرة لتغير المناخ، وبالتالي فليس لدينا تخطيط طويل المدى للتعامل مع هذه القضية. ونحن بحاجة إلى خطط وبرامج عاجلة لعلاج ألوان القصور المختلفة هذه.

ثالثا- خطوات ضرورية لمواجهة هذا الخطر الداهم :

يجب على الدول العربية اتخاذ إجراءات تنظيمية ومؤسسية على عدة مستويات لمواجهة أخطار تغير المناخ.

١- على المستوى المحلي :

أ- إنشاء تنظيم قوي في كل دولة (مجلس أعلى أو لجنة وزارية) يرأسه رئيس الدولة، أو رئيس الوزراء لإقرار السياسات والخطط والبرامج، ومتابعة التنفيذ، وتعديل المسار.

ب- إنشاء لجنة فنية - في كل دولة - تساند التنظيم الحكومي، تجمع كل ما يجري في الدولة من بحوث ودراسات حول هذا الموضوع، وما كتب عنها في الخارج، ووضع كل ذلك في قاعدة بيانات تحدث باستمرار.

ج - استنادا إلى تحليل تلك البيانات، تضع اللجنة الفنية تصورا كاملا لسياسة الدولة للتعامل مع قضية تغير المناخ، تقرها السلطة التنفيذية، وتحولها بالتعاون مع اللجنة الفنية إلى مجموعة خطط خمسية متتالية لفترة لا تقل عن ٢٥ عاما.

تتضمن كل خطة - من وجهة نظري - نقاطا ستا، هي:

- إعداد الكوادر الفنية اللازمة.
- برامج إعلامية جادة لتوعية الجماهير بخطورة القضية.
- أسلوب ضمان مشاركة المجتمع المدني (الجمعيات الأهلية-

الأكاديميون ورجال الأعمال) مشاركة فعالة فى وضع وتنفيذ برامج مواجهة آثار تغير المناخ.

- برامج زمنية محددة لتخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى، رغم أن إنتاج العالم العربى منها محدود للغاية، إثباتا لاستعدادنا للتعاون مع الآخرين.

- برامج زمنية محددة، تكاليفها مقدرة، وأولوياتها معروفة، للتأقلم مع كل المشكلات والتغيرات التى سوف تحدث.

- والنقطة السادسة إدراج تغير المناخ كمكون أساسى من البعد البيئى فى كل برامج التنمية.

٢- على المستوى الإقليمى :

أ- لابد من تفعيل ما اتفق عليه وزراء البيئة العرب فى هذا الشأن فى عامى ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩، ومناقشة مقترحاتهم مع زملائهم فى مجالس الوزراء العرب المعنية: الزراعة - الموارد المائية- الصحة- السياحة... إلخ، لأن جهد وزارات ومجالس البيئة وحدها لا يكفى.

ب- تبادل المعلومات والبيانات والخبرات، بدلا من تكرار الجهود.

ج- المتابعة الجادة من قبل مجلس وزراء البيئة العرب لما يجرى فى كل دولة: الصعوبات التى تواجه التنفيذ - وسائل حل المشكلات - إمكانات التعاون فى حلها.

٣- على المستوى الدولى :

أملى كبير فى أن تقوم الدول العربية بدور ريادى بين الدول النامية للحوار مع الدول الصناعية على أسس من المنطق والعلم، وليس التشبث ببعض الشعارات، مثل نقل التكنولوجيا، وزيادة مساهمة الدول الصناعية فى تنمية الدول النامية إلى ٠,٧٪ من دخلها القومى.

فبالنسبة لقضية نقل التكنولوجيا، فقد عقدت الأمم المتحدة مؤتمرا لذلك فى منتصف التسعينيات من القرن الماضى، اتضح فيه أن أكثر من ٩٠٪ من التكنولوجيا المطلوبة لكل برامج التنمية انتهت براءات اختراعها، أى أنها متاحة لكل من يريد تصنيعها. فما الذى نطلبه؟ تيسير شراء التكنولوجيا منهم، أو الحصول على المعرفة التفصيلية للتكنولوجيات الحديثة جدا؟ ولماذا نعتقد أن عليهم أن يقدموها لنا بدون مقابل؟

أما بالنسبة للتمويل، فقد تحدد "الرقم السحرى" ٠,٧٪ أصلا فى عام ١٩٧٠، عندما حددت الأمم المتحدة أول عقد للتنمية ١٩٧١- ١٩٨٠، حيث طلبت الدول النامية حينذاك مضاعفة الدول الصناعية مساهمتها فى دعم الدول النامية من ٠,٣٥٪ إلى ٠,٧٪ لتحقيق نتائج العقد.

والواقع أن الدول الصناعية تقدم الآن - بعد قرابة أربعين عاما من تكرار هذا الطلب - نسبة أقل مما كانت تقدمه فى عام ١٩٧٠. فهل يمكن أن نتفق مثلا على مطالبة الدول الصناعية بالعودة إلى المساهمة بنسبة ٠,٣٥٪ خلال ثلاث سنوات، ثم زيادة المساهمة بعد ذلك بمقدار ٠,١٪ كل خمس سنوات؟ وسيؤدى ذلك إلى أن نصل إلى رقم ٠,٧٪ خلال فترة عشرين عاما، طبقا لبرنامج زمنى متفق عليه.

إن مقولة إن الدول الصناعية هى السبب فى المشكلة، وعليها أن تتحمل تكاليف الإصلاح قطعا صحيحة. وبينما تعترف هذه الدول بذلك، فإنها تقول إن ذلك جزء من الماضى، فماذا عن الحاضر والمستقبل؟ ماذا عن دولة نامية، كالصين، تجاوز إجمالى ما تنتجه من غازات الاحتباس الحرارى الآن إجمالى ما تنتجه الولايات المتحدة الأمريكية؟ وفى السنوات القليلة القادمة، سوف يزيد ما ينبعث من هذه الغازات من الدول النامية على إجمالى ما يصدر عن كل الدول الصناعية. فهل يمكن أن نطالب مثلا بفترة سماح للدول النامية فى تطبيق أى اتفاقية جديدة، ثم نلتزم بالتنفيذ؟

هل يمكن أن نطالب بوضع حد أقصى لاستخدام الفرد من الطاقة (المصدر الرئيسى لغازات الدفيئة)؟ فليس هناك مبرر لأن يستهلك الفرد فى الولايات المتحدة الأميركية وكندا أكثر من ١١ كيلووات/ ساعة فى السنة، بينما يستهلك زميله فى الدول النامية الفقيرة مائة أو مائتى كيلووات.

أدعو إلى مناقشة موضوعية بين الدول المتقدمة والدول النامية، مبنية على الحقائق العلمية، وعرض أفكار قابلة للتنفيذ، وليس مجرد اتخاذ مواقف متضادة. بغير ذلك، لن يحدث تقدم.

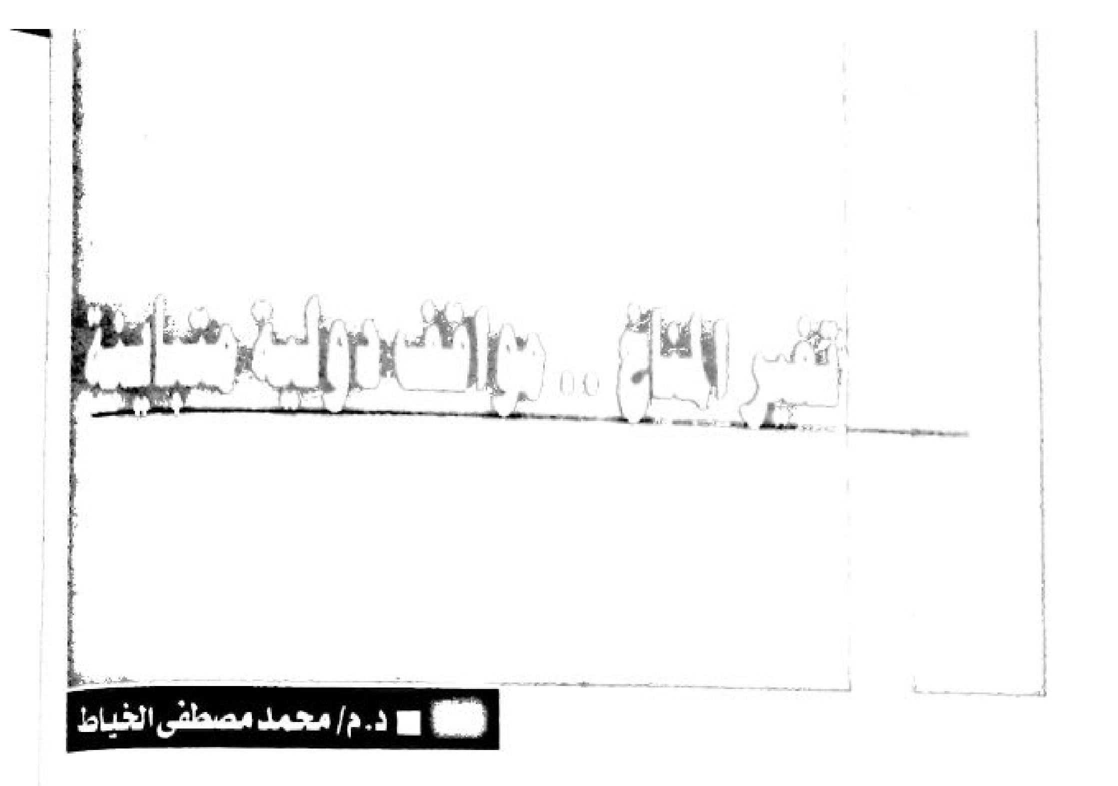
وفى كل قضية بيئية، لابد من الحوار البناء والتعاون الدولى، ولا يوجد حل بديل.

وماذا عن مصر؟

كل هذه المشكلات الضخمة التى تحدثت عنها تحت عنوان الآثار السلبية، والنقص الفاضح فى البيانات والمتخصصين والتعاون، تعانيها مصر، وهى معرضة لها وبدرجة شديدة، ولم يعد مقبولا أن تتأخر أكثر من ذلك فى اتخاذ إجراءات جادة للتعامل مع قضية تغير المناخ. ناديت بذلك مرارا وتكرارا فى عشرات المؤتمرات والمحافل فى مصر، وعرضت مؤخرا مقترحات محددة على السيد الدكتور أحمد نظيف، رئيس مجلس الوزراء، قوامها تشكيل لجنة وزارية برئاسته تضم جميع الوزراء المعنيين، ويكون مقررها وزير الدولة لشئون البيئة، بالإضافة إلى تشكيل لجنة فنية بقرار أيضا من رئيس مجلس الوزراء، تضم كبار المتخصصين فى المجالات المختلفة لتغير المناخ، ويرأسها أحدهم، وتقدم تقاريرها مباشرة إلى رئيس مجلس الوزراء. وتكون مهمة اللجنة الفنية جمع وتحليل وتوثيق كل ما يجرى فى مصر من بحوث ودراسات عن قضية تغير المناخ، وكل ما كتب عن مصر

بشأنها في الخارج، لتكون أساسا لوضع سياسة واضحة للدولة للتعامل مع القضية، ثم تحويل السياسة إلى مجموعة من الخطط الخمسية، لا تقل عن خمس بين عامي ٢٠١١ و٢٠٣٥، تنفذ طبقا للأولويات التي تراها الدولة.

وقد كان السيد رئيس مجلس الوزراء مستجيبا لهذه الاقتراحات، ولكنني لم أر الإجراءات الفعلية حتى الآن. ولا أرى أي مبرر للتسويف في هذا الأمر الجلل، أو الاكتفاء ببعض الإجراءات المنقوصة أو المتفرقة. المشكلات أكبر من أن نتقاعس في التعامل معها بجدية، ولم يعد لدينا وقت نضيعه.





د.م/ محمد مصطفى الخياط

استنادا إلى الدراسات التى تؤكد أن الانبعاثات الغازية الناتجة عن النشاط البشرى فى المجالات المختلفة لاستخدام الطاقة (نقل، اتصالات، زراعة، تجارة، .. إلخ) قد أدت إلى احتباس حرارى عالمى غير مسبوق، اعتلت معه صحة كوكب الأرض، فإن قادة العالم قد قرروا الاجتماع للتفاوض حول إطار عمل يخلف بروتوكول كيوتو(١) الهادف إلى تأمين استقرار انبعاثات غازات الدفيئة، والذى يلزم ٣٧ دولة صناعية بخفض انبعاثاتها من الغازات المسببة للاحتباس الحرارى، غازات الدفيئة بمعدل ٥٪ بحلول عام ٢٠١٢ .

وقد توصل علماء المناخ إلى إجماع فى الرأى يؤكد سيناريوهين اثنين، أحدهما يبقى الزيادة الكونية فى درجات الحرارة عند مستوى أقل من درجتين مئويتين، والآخر يضعها فى مستوى أعلى من درجتين. وبموجب هذين السيناريوهين، سوف يكون تأثير تغير المناخ من النوع نفسه، ولكنه سيكون أكثر شدة فى درجات الحرارة الأعلى، لتظهر حزمة من المشكلات الخطيرة، مثل: ارتفاع مستوى سطح البحر، مهددا بغرق بعض المناطق المنخفضة ودلتاوات الأنهار، والتأثير على الموارد المائية والإنتاج المحصولى بما يهدد الإنسان بشكل مباشر، ناهيك عن انخفاض كل من البروتين الحيوانية والغذائية، بالإضافة إلى انتشار بعض الأمراض الخطيرة مثل الملاريا. وتتطلب مواجهة هذه التغيرات وغيرها تثبيت هذه الانبعاثات خلال العقد القادم، ثم خفضها بنسبة لا تقل عن ٦٠٪ بحلول منتصف القرن، وهو إجراء غاية فى الصعوبة، فاستخدامات الطاقة تنتشر فى كل المجالات.

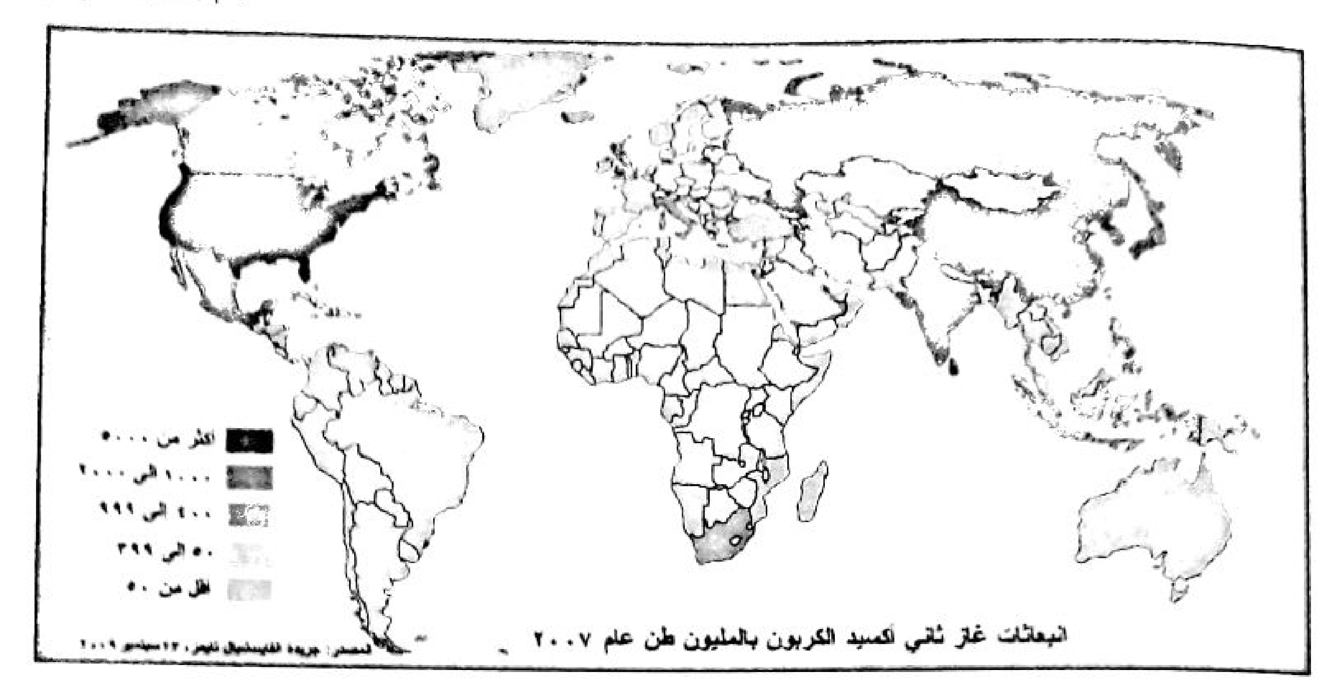
ويأخذ اجتماع كوبنهاجن، المنعقد فى الفترة من ٧ إلى ١٨ ديسمبر ٢٠٠٩، الرقم ١٥ فى سلسلة المؤتمرات بشأن معاهدة الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ، والتى عقدت تحت اسم "مؤتمر الأطراف" "Conference of Parties".

وجاء انعقاد COP-15 بهدف التوصل إلى اتفاقية قابلة للتطبيق ترضى نحو ٢٠٠ دولة معنية بالأمر، وقد أدت المصالح المتناقضة والمطالب المختلفة لهذا العدد الكبير من الدول إلى تعقيد المفاوضات فى المؤتمر وعرقلة وصوله إلى اتفاق ملزم.

ففى حين تتسبب الدول الاقتصادية الكبرى السبع عشرة فى نحو ٨٠٪ من انبعاثات غازات الدفيئة فى العالم، فإن هذه الدول تروج أن الدول النامية هى التى ستتسبب فى هذه النسبة مستقبليا. لذا، فهى تطالب بأن تلعب الدول النامية دورا رئيسيا فى آليات مكافحة التغيرات المناخية، وأيضا إجراءات التكيف معها، مع دعم اتخاذ قرار جماعى لمواجهة هذا التحدى المشترك.

وكان "بروتوكول كيوتو" قد حدد وسائل وآليات يمكنها مساعدة الدول المتقدمة على خفض انبعاثاتها، دون أن يتأثر نموها الاقتصادى والصناعى. وتعد آلية "تجارة الانبعاثات" (Emission Trading)، أولى هذه الوسائل، حيث تسمح بتبادل الانبعاثات بين الدول الصناعية من خلال "شراء" الدول والشركات التى تتجاوز انبعاثاتها الحدود القصوى المسموح بها حصصا من الدول التى لم تصل بعد إلى المستوى الأقصى. ثانية هذه الآليات "آلية التنمية النظيفة"

(*) هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة .



انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بالمليون طن عام ٢٠٠٧

المصدر: جريدة الفينانشيال تايمز، ١٢ سبتمبر ٢٠٠٩

Clean Development Mechanism (٢)،

وتسمح بشراء الدول المتقدمة شهادات خفض الانبعاثات من مشروعات طاقة بديلة أو مشروعات لتحسين كفاءة الطاقة تمت إقامتها بالدول النامية. والآلية الأخيرة هى "التنفيذ المشترك".

(Joint Implementation)، والتى تتيح للدول أن تطالب باعتماد شهادة لخفض الانبعاثات الناشئة عن استثمار يتحقق فى دول صناعية أخرى.

من هذا المنطلق، أصبحت تجارة الكربون وتبادل الحصص سوقا رائجة بعد تطوير العديد من مشروعات آلية التنمية النظيفة. ففى عام ٢٠٠٨، بلغت كمية الكربون التى تم الاتجار بها فى سوق الكربون العالمى ١٢٣ مليون طن، وبقيمة مالية بلغت ١٢٠مليار دولار، وهى تمثل ضعف قيمة السوق عام ٢٠٠٧ ، والتى بلغت ٦٤ مليار دولار. أما فى الربع الأول من عام ٢٠٠٩ - وبالرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية- فقد بلغت قيمة تبادلات السوق ٢٨ مليار دولار، مما قد يشير إلى ثبات القيمة فى نهاية العام الحالى، إذا استمرت الأمور على الوتيرة نفسها. فى الاتجاه نفسه، تقدر الوكالة الدولية للطاقة أن هناك حاجة لتخصيص نحو ١٠ مليارات دولار لتشجيع الاستثمار فى تكنولوجيات إنتاج الطاقة منخفضة الكربون(٣).

تباين المواقف الدولية من إجراءات تغير المناخ :

يمكن تقسيم الدول من حيث موقفها من قضايا تغير المناخ ورؤيتها لأولويات الجهود التى يمكن بذلها فى هذا المجال إلى المجموعات التالية:

- مجموعة الـ ٧٧ والصين: وتمثل ١٣٠ دولة ترى جميعها أن الدول المتقدمة عليها أن تتحمل مسئولياتها التاريخية فى قضايا تغير المناخ، وذلك بأن تخفض الدول الغنية من انبعاثاتها. وترى هذه المجموعة أن اقتصاداتها يجب أن تأخذ فرصتها فى النمو، رغم أن هناك تباينا كبيرا فى حجم اقتصادات دول هذه المجموعة.

- مجموعة الدول الإفريقية: وتضم ٥٠ دولة تبدى حساسيتها الشديدة من آثار تغير المناخ وارتباطها بقضايا الفقر. تنضم إلى هذه المجموعة أيضا مجموعات الدول الجزرية(٤)، التى ستكون الأكثر تعرضا لمخاطر التغير المناخى. تقع الدول الـ ٤٩ الأكثر فقرا والأقل تقدما على مستوى العالم فى هذه المجموعة. ويتلخص موقف هذه الدول فى مطالبتها للدول النامية الأكثر تقدما، مثل الصين والهند والبرازيل، بضرورة خفض انبعاثاتها. وقد انسحبت هذه المجموعة لبعض الوقت خلال المفاوضات احتجاجا على عدم الاستجابة لمطالبها.

- يمثل الاتحاد الأوربى بدوله الـ٢٧ جبهة تفاوض واحدة، تضم إلى جانبها الدول الصناعية غير الأعضاء فى الاتحاد (استراليا، كندا، أيسلندا، اليابان، كازاخستان، نيوزيلندا، النرويج، روسيا، أوكرانيا، والولايات المتحدة)، وهى الدول المطالبة بخفض انبعاثاتها، طبقا لاتفاق كيوتو، وترى ضرورة إلزام الدول النامية بالمشاركة فى الجهود المبذولة.

- مجموعة التكامل البيئى، وتضم المكسيك، كوريا الجنوبية، وسويسرا، بالإضافة إلى إمارتى موناكو وليخشتاين، وتشارك هذه المجموعة فى المفاوضات بشكل غير رسمى وبصورة متقطعة

- وأخيرا، مجموعة دول الأعضاء بمنظمة أوبك ١٣ دولة وهي مجموعة لا تفاوض بشكل رسمي، وتتابع أعضاؤها سير المفاوضات خشية تأثير القرارات المتخذة على مستوى الطلب على البترول.

ومن المفيد إلقاء الضوء على مواقف عدد من الدول لها تأثير خاص على هذه القضية.

١- الصين:

صعدت الصين إلى موقع الدولة الأكثر إنتاجا لغازات ثاني أكسيد الكربون في العالم، حيث بلغ حجم انبعاثاتها ٦,٣١٩ مليون طن في عام ٢٠٠٧، بنسبة ٢١,٤٪ من كمية الانبعاثات العالمية. ومن المقدر أن تصل هذه الانبعاثات في عام ٢٠٢٠ إلى ١١,٧٣٠ مليون طن، بنسبة ٢٩٪ من الانبعاثات العالمية(٥). وقد كثف هذا الضغط العالمي عليها لاتخاذ إجراءات لمواجهة هذا الموقف. وبينما ترى الصين أنها تعد دولة نامية، ليس من المطلوب منها أن تخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري لديها، لكن ذلك لا يعني أنها لم تتخذ إجراءات لتخفيض هذه الانبعاثات. ففي الواقع، يتوافق السعي لتحقيق تنمية مستدامة في الصين مع التخفيضات الموصى بها. وقد وضعت الصين خطة في نوفمبر ٢٠٠٩ لتخفيض الانبعاثات الناتجة لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤٠-٤٥٪ بحلول عام ٢٠٢٠ عما كانت عليه في عام ٢٠٠٥.

كما أعدت الصين برامج لمجابهة تغير المناخ على المستوى القومي إلى جانب إعدادها خططا لتنفيذ أعمال من شأنها جعل عملية التنمية أكثر انسجاما مع المناخ، فعلى سبيل المثال، تشمل جهود التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه التخطيط لتحويل مياه الأحواض بين الأنهار، وإنشاء الأسوار البحرية، والتنمية الخضرية، والتوسع في إنتاج الطاقة من المصادر المتجددة، حتى إن الصين تم تصنيفها في المرتبة الثالثة عالميا عام ٢٠٠٨ بالنسبة لقدراتها المركبة من طاقة الرياح. ولكن الكثير من الدول لا ترى أن الصين، بوصفها "الملوث الأكبر"، تبذل جهودا كافية في هذا الصدد. وقد رفضت الصين بشكل قاطع جعل الاتفاق الناجم عن المؤتمر إلزاميا، كما رفضت الالتزام بنظام للتفتيش الخارجي على مدى التزام الدول بتنفيذ الإجراءات اللازمة لتقليل الانبعاثات الكربونية.

٢- الولايات المتحدة :

كانت الولايات المتحدة قد وضعت عقبات عديدة في مسار اتفاق كيوتو قبل دخوله حيز التنفيذ، أهمها الامتناع المطلق عن التوقيع، تماشيا مع موقف سياسي/اقتصادي للإدارة الجمهورية المدعومة من مجموعات الضغط في قطاعات الصناعة والنفط والغاز. واعتبرت واشنطن أن الالتزامات الواردة في الاتفاق ستؤثر بشكل سلبي في أداء هذه القطاعات، وساندها في هذا الموقف اليابان وأستراليا، لكن موقفهما تغير لاحقا إلى "تأييد مشروط". وارتكز الموقف الأمريكي على المطالبة بعدم تخفيض الانبعاثات، بل تثبيتها عند نسب عام ١٩٩٠، إلى جانب التشكيك في الأساس العلمي لنظرية الاحترار العالمي.

وخلال الأشهر القليلة التي تولى فيها أوباما الرئاسة، تم الإعلان عن سلسلة من "النوايا الحسنة" لمواجهة إجراءات تغير المناخ، منها تبني خطة شاملة للطاقة(٦) تحت عنوان "طاقة جديدة للولايات المتحدة"، مصحوبة بوعده تقليل الاعتماد على النفط الأجنبي، وتخصيص نحو ٨٠ مليار دولار للاستثمار في الطاقة النظيفة. يأتي هذا في الوقت الذي تقدر فيه احتياجات الولايات المتحدة من الطاقة الأولية يوميا بنحو ٧٥ مليون برميل بترول مكافئ، أي ثلث الاحتياجات الكونية تقريبا. وقد أدى استخدام الولايات المتحدة الكثيف لمصادر الطاقة إلى نفث نحو ٥,٨ مليار طن ثاني أكسيد كربون(٧) في عام ٢٠٠٧ لتحوز لقب "ثاني أكبر ملوث للبيئة" بعد الصين(٨).

وفي هذا الإطار، لا يزال هناك مشروع ينص على خفض انبعاثات الكربون في الولايات المتحدة عن معدلات عام ٢٠٠٥ بنسبة ١٧٪ و٨٣٪ بحلول عامي ٢٠٢٠ و٢٠٥٠، على الترتيب أمام الكونجرس، ولم يتم التصديق عليه، مما يشكل عقبة أمام المفاوضين الأمريكيين من حيث تقديم تعهدات دولية بخفض انبعاثات الكربون. وتأكيدا لموقف أوباما الجاد بشأن هذه القضية، فقد أعلنت الإدارة الأمريكية، قبيل انعقاد مؤتمر كوبنهاجن، عن نيتها اتخاذ إجراءات لتقليل الانبعاثات بدون الانتظار لتشريع من الكونجرس.

٣- روسيا:

تشهد روسيا- حتى الآن- آثارا سلبية لتغير المناخ، مثل ذوبان الجليد، والفيضانات التي تهدد الصحة العامة، جراء انتشار الأمراض. وقد أعلن وزير الموارد الطبيعية والبيئة في أبريل ٢٠٠٩ أن الخسائر الروسية الحالية من الحالات التي خلفتها الأحداث المناخية كلفت البلاد ما بين مليار وملياري دولار.

من جهة أخرى، تنظر الحكومة الروسية إلى القدرة التنافسية للاقتصاد الروسي في سياق القواعد الجديدة لانبعاثات الكربون والضرائب، والإجراءات التي قد يتم تبنيها دوليا خلال مفاوضات كوبنهاجن، والمتوقع أن تحل محل بروتوكول كيوتو(٩). من هذا المنطلق، وضعت روسيا بعض الأهداف الودية بالنسبة للمناخ، منها الحد من كثافة استعمال الطاقة نسبة للناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٤٠٪ بحلول عام ٢٠٢٠، وزيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة من ٠,٩٪ إلى ٤,٥٪ (باستثناء مشاريع الطاقة المائية الكبرى حتى عام ٢٠٢٠). الجدير بالذكر أن إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في روسيا بلغ في عام ٢٠٠٧ نحو ١,٦ مليار طن. وفي الاجتماع الذي عقدته مؤخرا مجموعة الدول الثماني في إيطاليا، وافقت روسيا على العمل من أجل عدم

السماح برفع درجة الحرارة العالمية بأكثر من درجتين مئويتين.

٤- المانيا:

تنظر المانيا نظرة خاصة لقضايا تغير المناخ، فالهاجس الأكبر لديها يتمثل فى إمكانية أن تلحق تطورات المناخ الأذى بالاستقرار السياسى فى دول أخرى، وذلك من قبيل التسبب فى خسائر تجارية، أو دفع بعض قطاعات السكان إلى الهجرة، وهو ما قد يسبب نزاعات تنعكس على أمنها القومى. من هذا المنطلق، تعتبر المانيا أن تعزيز سياسات المناخ الجيد هو موضوع يصب فى مصالحها مباشرة، بالإضافة لكونها إحدى الدول المعرضة بدرجة عالية لتأثيرات تغير المناخ على طول سواحلها المطلة على بحر الشمال وبحر البلطيق، وإن كانت هذه السواحل غير مأهولة بكثافة.

هذا، وتعتبر آليات تعزيز كفاءة الطاقة ونشر استخدامات الطاقة المتجددة الطريقة المفضلة لألمانيا لتحقيق مستقبل آمن ومنسجم مع المناخ، إلى جانب تحقيق حد مناسب فى تأمين إمدادات الطاقة، وتفادى التهديدات بقطع أو وقف التزود بالغاز الروسى. فالطاقة المتجددة تشكل ما يصل إلى١٥,١٪ من إجمالى استهلاك الكهرباء، و٩,٥٪ من إجمالى استهلاك الطاقة لعام ٢٠٠٨، وهو ما خفض الكميات الإجمالية لانبعاثات غازات الاحتباس الحرارى بمقدار ١٢ مليون طن عن مستويات العام السابق.

٥- الهند :

تشهد الهند حاليا أكثر من أى وقت مضى آثارا سلبية لتغير المناخ، فهى الآن أكثر عرضة للإغراق جراء ارتفاع مستوى مياه البحار، وتزايد حدة العواصف. كما توجد شواهد على حدوث ذوبان فى الأنهار الجليدية بجبال الهملايا التى تشكل مصادر المياه لجزء كبير من آسيا. فى السياق نفسه، بلغ إجمالى انبعاثات ثانى أكسيد الكربون فى عام٢٠٠٧ نحو١٣٢٤ مليون طن.

فى الإطار ذاته، يمكن وصف الاستجابة الهندية لتحدى تغير المناخ بالإيجابية. فاستراتيجية الطاقة الشمسية تحدد هدف تركيب ٢٠ ألف ميجاوات من الطاقة الشمسية، بالإضافة إلى مليون نظام كهروضوئى فى عام ٢٠٢٠، وزيادة القدرة التصنيعية الشمسية إلى نحو ٥جيجاوات بحلول عام ٢٠١٧، وكهربة منازل ٣ ملايين و٢٠ مليون أسرة بحلول عام ٢٠١٢ وعام ٢٠٢٠، على الترتيب.

هذا، وتروج كل من الهند والصين لمقولة إن محاولات إلزامهما بخفض انبعاثاتهما إنما تهدف إلى وأد نموهما الاقتصادى، لذا فقد وقعت الدولتان فى أكتوبر ٢٠٠٩ اتفاقية لتنسيق المواقف فيما بينهما بشأن مكافحة تغير المناخ(١٠).

الطريق إلى كوبنهاجن :

كان هدف الدول المتقدمة فى المفاوضات التى سبقت قمة كوبنهاجن إلزام الدول النامية بالمشاركة فى تمويل تكاليف تخفيض الانبعاثات، وأيضا جهود التكيف مع التغيرات المناخية. لذلك، فقد دعت إلى تيسير دخول القطاع الخاص فى مشروعات الطاقة المتجددة، وإنشاء أسواق جديدة لتجارة الانبعاثات، علما بأن الجانب الأكبر من التزامات التمويل يقع على عاتق الدول الصناعية. وحاولت الدول المتقدمة تفتيت تماسك الدول النامية من خلال تنظيم أكبر عدد من الفعاليات على المستوى الوزارى أو الأعلى منه مع الدول النامية لمحاولة الخروج بمواقف تساندها(١١). إلا أنه مع إدراك الدول النامية لهذه التوجهات، لم تحظ الدول الصناعية بالمساندة المطلوبة.

على الجانب الآخر، فقد أكدت الدول النامية ضرورة وفاء الدول المتقدمة بالتزاماتها فى توفير تمويل فارق تقليل الانبعاثات، وكذلك تكلفة التكيف مع آثار تغير المناخ. كما أعلنت الدول النامية ترحيبها بمشاركة القطاع الخاص، شريطة أن يكون دوره مكملا للتمويل الرسمى الواقع على كاهل الدول الصناعية.

وقد اتفق المحللون على أن نجاح قمة كوبنهاجن يرتبط بتحقق المعايير التالية، أولا: أن تبذل كل دولة قصارى جهدها لتخفيض الانبعاثات من جميع المصادر الرئيسية، متضمنة تلك الناجمة عن النقل البحرى والطيران، وإزالة الغابات، والتى تعمل كفلاتر كونية لتخزين الكربون، وعلى الدول المتقدمة تعزيز المستويات المستهدفة لتخفيف الانبعاثات. ثانيا: إن أى اتفاق ناجح ينبغى أن يعزز قدرة العالم على مواجهة المناخ الذى يشهد تغيرا فعليا. وبوجه خاص، يجب تقديم الدعم الشامل لأولئك الذين يتحملون أقسى التأثيرات المناخية. ثالثا: تحتاج الاتفاقات إلى توفير المال لدعمها، فالدول النامية تحتاج إلى التمويل والتكنولوجيا، حتى تستطيع الانتقال بسرعة إلى النمو الصديق للبيئة. ولا يمكن أن تتحقق هذه الحلول من دون توفير التمويل. رابعا: توزيع الالتزامات العالمية بشكل عادل يضمن بناء الثقة، مع توفير الحرية للبلدان فى كيفية توزيع وإدارة الموارد(١٢).

المشهد الأخير :

بدأت اجتماعات قمة كوبنهاجن بمداعبة لرئيس الوزراء الدنماركى، واصفا إياها بأنها قمة "هوبنهاجن"، أى "ميناء الأمل". إلا أن المباحثات والاجتماعات مضت فى إطار من الضغوط والشحن والاتهامات المتبادلة بين الدول الغنية والنامية التى امتنع مندوبوها يوم الاثنين ١٤ ديسمبر ٢٠٠٩ عن المشاركة فى اجتماعات المجموعات المتخصصة، للضغط على الدول الأكثر غنى برفع سقف تعهداتها الخاص بتخفيض نسب انبعاث الغازات المتسببة فى ظاهرة الاحتباس الحرارى.

كانت رئاسة المؤتمر قد أعدت مسودتى اتفاقين تطالبان الدول الغنية بخفض نسبة انبعاث غازات الدفيئة، بما يتراوح بين ٢٥٪

و٤٥٪ قياسا إلى مستويات ١٩٩٠، وذلك فى غضون السنوات العشر القادمة. ومع أن هاتين المسودتين شكلتا الأساس الذى ارتكزت عليه المفاوضات فى اجتماع قادة العالم فى الأسبوع الأخير للقمة، إلا أن المسودتين اللتين تدعوان جميع بلدان العالم إلى خفض تلك الانبعاثات بحلول عام ٢٠٥٠، بما يتراوح بين ٥٠٪ و٩٥٪، تركتا المجال مفتوحا أمام تحديد سقف للحد من ارتفاع حرارة الأرض.

وجاءت جهود الرئيس الأمريكى أوباما، والتى تمثلت بعقد مباحثات منفصلة مع قادة الصين، والهند، والبرازيل، وجنوب إفريقيا، تعبيرا عن تصميمه على تأكيد الدور القيادى العالمى لبلاده. كما جاء اختيار هذه الدول تحديدا تأكيدا على مكانتها الدولية الجديدة، اقتصاديا وسياسيا.

ورغم إقرار قمة كوبنهاجن للمناخ الاتفاق المبرم بين الولايات المتحدة والهند والصين والبرازيل وجنوب إفريقيا، فإن بعض وفود الدول النامية قد رفضت مشروع الاتفاق بقوة، ووصفته بـ "غير المقبول". تتضمن هذه الاتفاقية تخصيص ٣٠ مليار دولار للأعوام الثلاثة المقبلة للدول الفقيرة لمواجهة مخاطر تغيرات المناخ، على أن ترتفع إلى ١٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٠. وعلى الرغم من أن الاتفاقية غير ملزمة قانونيا، إلا أن قادة هذه الدول أكدوا عزم بلادهم تقليص انبعاث الغازات. ويسعى الاتفاق لخفض درجة حرارة الأرض بدرجتين مئويتين مقارنة بفترة ما قبل التصنيع. وكانت جهود التوصل إلى اتفاق شامل فى قمة المناخ بكوبنهاجن قد فشلت حتى بعد أن جرى تمديد مدة المؤتمر يوما واحدا. وقد صرح الرئيس الفرنسى ساركوزى بأن ألمانيا ستستضيف مؤتمرا جديدا حول المناخ فى غضون ستة أشهر فى بون لمتابعة أعمال قمة كوبنهاجن.

وتعد النتائج التى توصلت إليها القمة مخيبة للآمال، من وجهة نظر البعض. فعلى سبيل المثال، يرى العلماء أن ما نتج عن القمة سوف يساعد فى نمو أسواق الكربون، مما يؤدى إلى ارتفاع مستوى غازات الدفيئة من نحو ٣٨ مليار طن إلى قرابة ٥٤ مليار طن بحلول عام ٢٠٢٠. إلا أننا لا نستطيع أن نتغاضى عن بعض الجوانب الإيجابية، فالولايات المتحدة، التى غضت نظرها عن مسألة تغير المناخ لزمن طويل، قد اشتركت بالفعل فى اتفاق مع عدة دول، يهدف إلى تخفيض انبعاثات هذه الدول. هذا بالإضافة إلى أن الاتفاقية، التى انضمت إليها الولايات المتحدة تضم -ولأول مرة- دولا نامية أو، بالأحرى، ناهضة، وهى الصين، والهند، والبرازيل، تتعهد بتخفيض انبعاثاتها، حتى وإن اتضح أن هذه التعهدات أقل مما تطمح إليه الدول الجزرية الأكثر تعرضا لمخاطر تغير المناخ. أوضحت الجهود التى بذلت على هامش القمة من جانب نشطاء الحركات البيئية أيضا أن الشأن البيئى أصبح ذا أولوية قصوى، سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات. وإذا كان من المقرر عقد جولات مفاوضات خلال عام ٢٠١٠، فمن المؤكد أن ظلال هذه الأحداث سوف تساعد على الوصول إلى اتفاق يفتح الطريق إلى تعزيز التنمية المستدامة من خلال نقل العالم إلى اقتصاد ينفث كربونا أقل.

ولا يخفى على أحد أن مثل هذا الأمر يحتاج إلى جهود مشتركة متضافرة، تجمع الاقتصادات الرئيسية، المتطورة منها والنامية، شريطة اتخاذ إجراءات قوية وشفافة لخفض انبعاثات الكربون. وبالطبع، فإن مستوى الإجراءات سوف يختلف بطبيعة البلدان تماما، كما ستختلف أدوات المعالجة من دولة لأخرى.

وفى النهاية، تعد النتائج التى توصلت إليها قمة كوبنهاجن بمثابة مقياس لمدى محافظة الإنسان على كوكبه الذى هو بيته الذى يؤويه، والذى ارتبط فى ذهنه -أول ما وطئته قدماه- بخشيته للبيئة وعناصرها. وعندما امتلك زمام المبادرة وتقدم بالتكنولوجيا، صار الإنسان يخشى على البيئة من نفسه. أيضا، تشير هذه النتائج إلى العلاقة المتوترة بين الدول الغنية والفقيرة، بين دول تبحث عن التقدم والترف، وبؤساء تتهددهم نتائج التقدم بالغرق وتآكل المحاصيل والأمراض الفتاكة. بل وصل الأمر إلى استعطاف الدول البائسة للغنية بالموافقة على خفض هدفها من درجة الحرارة "نصف درجة". وللإنسان أن يتصور مصير شعوب وأمم وحضارات يتعلق بنصف درجة مئوية!!.

الهوامش :

١- ابرم بروتوكول كيوتو عام ١٩٧٩، ودخل حيز التنفيذ فى ١٦ فبراير ٢٠٠٥، وينتهى سريانه فى عام ٢٠١٢ .

٢- محمد مصطفى الخياط (ابريل ٢٠٠٧)، السوق العالمى للكربون، مجلة التكنولوجيا والصناعة، العدد ٣٢.

3- Financial Times, Fiona Harvey, October 6, 2009, "IEA call to make emissions slump permanent".

٤- تتكون هذه الدول من جزر في المحيطين الهادى والهندى، وهو ما يجعلها شديدة التأثر بالتغيرات المناخية، خاصة عند ارتفاع منسوب المياه بالمحيطات كنتيجة طبيعية لذوبان الجليد، وبالتالى تكون هذه الدول عرضة للغرق. ومن أمثلة هذه الدول أنتيجوا وباربودا، فيجى، هايتى، جامايكا، المالديف، توفالو، كوبا، ساموا، سورينام، وبالو.

5- Financial Times, "The G2: the Key to CO2", December 9, 2009.

٦- محمد مصطفى الخياط (أبريل ٢٠٠٩)، طاقة جديدة لأمريكا، مجلة الكهرباء العربية، العدد ٩٦.

٧- القيم المذكورة في هذا المقال عن انبعاثات ثانى أكسيد الكربون هى تقديرات كمية عن حرق الوقود الأحفورى فقط، ولا تغطى جميع مصادر الانبعاثات.

8- International Energy Agency, IEA, (2009), "Key World Energy Statistics".

٩- مكتب برامج الإعلام الخارجى/ وزارة الخارجية الأمريكية (سبتمبر ٢٠٠٩)، وجهات نظر حول تغير المناخ.

http://www.america.gov/publications/ ejournalusa.html، المجلد ١٤، العدد ١٠.

10- Financial Times, James Lamont, October 21, 2009, "China-India deal to resist carbon caps".

11- Financial Times, Fiona Harvey, October 19 2009, "Concession raises hopes for climate deal".

12- http://www.iied.org/pubs/pdfs/17074IIED.pdf.

الغابات المطيرة وقضية تغير المناخ

رغم أن البلدان النامية فى إفريقيا وأمريكا الجنوبية لم تبلغ بعد درجة من التقدم الصناعى تجعلها منتجا مهما للانبعاثات الحرارية، إلا أن وجود الغابات المطيرة بها يعطيها دورا محوريا فى قضية تغير المناخ فى ظل النقاشات المحتدمة حول فعاليات مؤتمر كوبنهاجن. وجه الأمير شارلز، ولى عهد بريطانيا، رسالة إلى العالم، مذكرا فيها بأن "الطبيعة هى رأس المال الذى تقوم عليه الرأسمالية، والغابات الاستوائية المطيرة هى خير مثال". ذكر الأمير شارلز أن الغابات المطيرة فى مختلف أنحاء العالم تحوى أكثر من نصف حجم التنوع الإحيائى البرى على كوكب الأرض، ولها دور كبير فى توليد الأمطار، ودور مهم بالنسبة لقضية الاحتباس الحرارى، حيث إنها تحتجز كميات كبيرة من الكربون (يقدر العلماء أن الغابات المطيرة حول العالم تمتص كلها ما يقرب من ٤،٨ مليار طن من غاز ثانى أكسيد الكربون كل عام) ولكن هذه الغابات تتعرض للحرق والإزالة بمعدل ستة ملايين هكتار كل عام، بما يتسبب فى إطلاق حول (١/٥) حجم الانبعاثات العالمية من غازات الدفيئة(١)

غابات الأمازون:

يمر ما يقرب من ١/٥ حجم المياه العذبة فى العالم فى حوض نهر الأمازون، وتعد غابات الأمازون المطيرة الأكبر من نوعها فى العالم، حيث تبلغ مساحتها ما يقرب من ٦٠٠ مليون هكتار، أى ما يوازى ٢،٣ مليون ميل مربع. وتتم إزالة نحو ٥،٨٠٠ ميل مربع من هذه الغابات كل عام لإتاحة المكان لإقامة مشاريع اقتصادية، مثل تربية المواشى والزراعة وغيرها.

يقدر العلماء أن هذه الغابات تحتجز ما يقرب من ١٠٠ مليار طن من الكربون، وأنها تمتص من الجو ما يقرب من مليارى طن من غاز ثانى أكسيد الكربون كل عام.

وقد أظهرت البحوث العلمية أن ضخامة حجم هذه الغابات تجعل لأى تغيرات بسيطة فى نظامها البيئى أثرا مهما على دورة الكربون فى الغلاف الجوى. ففى أثناء عام ٢٠٠٥، تعرضت المناطق الجنوبية من غابات الأمازون إلى موجة جفاف غير عادية، نتيجة لارتفاع درجات الحرارة على سطح مياه المحيط الأطلنطى الشمالى. وأدى ارتفاع درجة الحرارة مع تناقص هبوط الأمطار إلى مضاعفة معدل ذبول الأشجار من ١٪ إلى ٢٪ كل عام. وفى تلك الفترة، تحولت غابات الأمازون إلى مُنتج لغاز ثانى أكسيد الكربون، حيث أطلقت إلى الغلاف الجوى ما يقرب من ٣ مليارات طن من هذا الغاز. وبالنظر إلى أن هذه الغازات تمتص فى المعتاد ما يقرب من مليارى طن، فإن المحصلة تكون زيادة غاز ثانى أكسيد الكربون فى الغلاف الجوى بمقدار ٥ مليارات طن فى هذه الفترة(٢).

الحفاظ على الغابات ومحاربة الفقر فى إفريقيا :

يقع ١٧٪ من إجمالى غابات العالم فى إفريقيا. وما بين عامى ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥، تناقصت هذه الغابات بمعدل ١٠ ملايين هكتار كل عام، وهو أعلى من المعدل العالمى بثلاثة أضعاف.

وقد تزعمت الناشطة البيئية، وانجارى ماثاى، تجربة رائدة لمحاربة انقراض الغابات فى كينيا، عبر حركة "الحزام الأخضر". أسست ماثاى - التى حصلت على جائزة نوبل للسلام عام ٢٠٠٢ نتيجة لجهودها - حركة الحزام الأخضر عام ١٩٧٧، والتى اعتمدت على إعطاء حوافز مادية صغيرة لسيدات فقيرات فى مختلف أنحاء كينيا لزراعة شتلات الأشجار ورعايتها حتى تنمو. وكلما زاد عدد الأشجار المزروعة، يوفر ذلك للسيدات دخلا معقولا. ومن خلال هذا البرنامج، تم زرع أكثر من ٣٠ مليون شجرة فى مختلف أنحاء كينيا.

وفى كتابها The Challenge for Africa (٣) ، ترسم ماثاى صورة للارتباط العضوى ما بين قضايا البيئة ومشاكل الفقر فى كينيا عن طريق استعراض آثار التدهور البيئى فى منطقة جبل كينيا وسلسلة جبال أبردارى.

تعد سلسلة جبال أبردارى مصدرا أساسيا للمياه فى كينيا، حيث تختزن فيها المياه فى الطبقات الثلجية والأراضى الرطبة، وبها مستودعات سطحية وتحت الأرض لتجمع المياه. وتلعب الغابات الموجودة فى هذه السلسلة دورا رئيسيا فى تجميع وحفظ هذه الكميات من المياه، التى تغذى أكبر أنهار كينيا، وهو نهر تانا، الممتد من المرتفعات الوسطى حتى يصب فى المحيط الهندى بطول ٤٤٠ ميلا.

ولكن بسبب النقص المستمر فى حجم الغابات، حدثت تحولات بيئية، واختفت مساحات كبيرة من الثلوج فى المرتفعات، وأدى ذلك إلى انخفاض كميات المياه فى نهر تانا، والتى يعتمد عليها الملايين لتوفير مياه الشرب، وأيضا لتوليد الكهرباء. وقد فاقمت الرواسب المتزايدة فى مياه النهر، والناتجة عن قطع الغابات والأنشطة الاقتصادية المختلفة المقامة مكانها، من المشكلة، حيث تؤثر على السدود المقامة على النهر، وعلى فعاليتها فى إنتاج الكهرباء، التى توفر ٦٠٪ من الطاقة المستخدمة فى كينيا. ولا يؤثر نقص الطاقة الكهربائية فقط على نوعية الحياة بالنسبة لسكان كينيا، وإنما يحد أيضا من إمكانيات تطور القطاع الصناعى. وتلجأ كينيا إلى تعويض النقص بشراء الكهرباء من أوغندا، مما ينقص أيضا من الأموال المخصصة لدعم عملية التنمية. وبسبب نقص الكهرباء،

يلجأ الفقراء إلى استخدام الخشب كبديل لتوليد الطاقة، مما يسارع بدوره من عملية إزالة الغابات.

كما أثر تناقص الغابات، وما صاحبها من تغير في معدلات هبوط الأمطار، على قطاع الزراعة في كينيا، المعتمد أساسا على المطر. وقد كانت القطاعات الفقيرة من المجتمع هي الأكثر تضررا من هذا الوضع. وقد كان لإزالة الغابات أثر أيضا في انهيار جودة التربة وتماسكها، باختفاء طبقات النباتات التي كانت تنمو بين الأشجار في الغابات، والتي كانت تحافظ على تماسك التربة. وقد أدى ذلك إلى حدوث فيضانات عند هطول الأمطار، نظرا لعجز التربة عن امتصاص هذه المياه.

ونتيجة لتناقص الدخل من الزراعة، والتعرض إلى انزلاقات أرضية، وفيضانات، اضطرت أعداد كبيرة للنزوح من بيوتهم، فقد أصبح ٣ ملايين كيني، أي ما يقرب من ١٠٪ من إجمالي عدد السكان، معتمدين على إعانات من الدولة، للحصول على احتياجاتهم الأساسية من طعام في عام ٢٠٠٥.

وللتغير البيئي المصاحب لإزالة الغابات تأثير مباشر أيضا على صناعة السياحة، وهي أحد أهم مصادر الدخل في كينيا. وتعد المحميات الطبيعية وما فيها من حياة برية هي عنصر الجذب الأساسي لهذه الصناعة. ولكن تناقص الأمطار يؤثر على التوازن البيئي في مناطق السافانا التي تعيش فيها الحيوانات البرية، مما يهدد هذه المناطق بالتدهور ونزوح الحيوانات منها.

وقد حصلت جمعية "الحزام الأخضر" على دعم من البنك الدولي للتوسع في عملية إعادة تشجير جبل كينيا، وسلسلة جبال أبرداري،



تتم عملية إزالة الغابات في منطقة ماتو جراسو في البرازيل بسرعة فائقة ، قدرت في عام ٢٠٠٤ بخمسة هكتارات في الدقيقة.

وذلك في إطار الجهود الرامية للحد من الاحتباس الحراري. ومن المقدر أن يؤدي إعادة تشجير هذه المناطق إلى امتصاص ما يقرب من ٣٧٥ ألف طن من الكربون بحلول عام ٢٠١٧ . ولكن ماثاي تشير إلى التناقض بين هذه الجهود والسياسات الحكومية الرامية إلى توفير مساحات أوسع للزراعة والأنشطة الاقتصادية الأخرى، وذلك تحت ضغط الحاجة للتنمية.

ونظرا للدور الذي تلعبه الغابات في حفظ التوازن البيئي، ومحاربة الاحتباس، لجأت العديد من الدول الإفريقية لمطالبة المجتمع الدولي بتقديم المقابل المادي لها للمحافظة عليها. وعلى سبيل المثال، فقد ذكرت دراسة، أُجريت لصالح حكومة الجابون، أن دور الغابات المطيرة في امتصاص ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي له قيمة اقتصادية تقدر بـ ١٣ مليار جنيه استرليني(٤). وتعد فكرة تقديم مكافآت مالية للبلاد التي تحافظ على غاباتها المطيرة أحد المحاور الرئيسية التي يطرحها المجتمع الدولي، والدول الإفريقية بالطبع، لدعم ممارسات التنمية المستدامة ومكافحة التغير المناخي. ويعد ولي عهد بريطانيا "الأمير شارلز" أحد أهم داعمي هذا الاتجاه، حيث أطلق مشروع الحفاظ على الغابات المطيرة عام ٢٠٠٧ . وقد تأسست في أبريل ٢٠٠٩ مجموعة عمل غير رسمية تجمع ممثلين للدول والجماعات البيئية والشركات الخاصة العاملة في مجال البيئة، من أجل وضع مقترحات لمعالجة الدوافع الاقتصادية وراء إزالة الغابات.

المصادر:

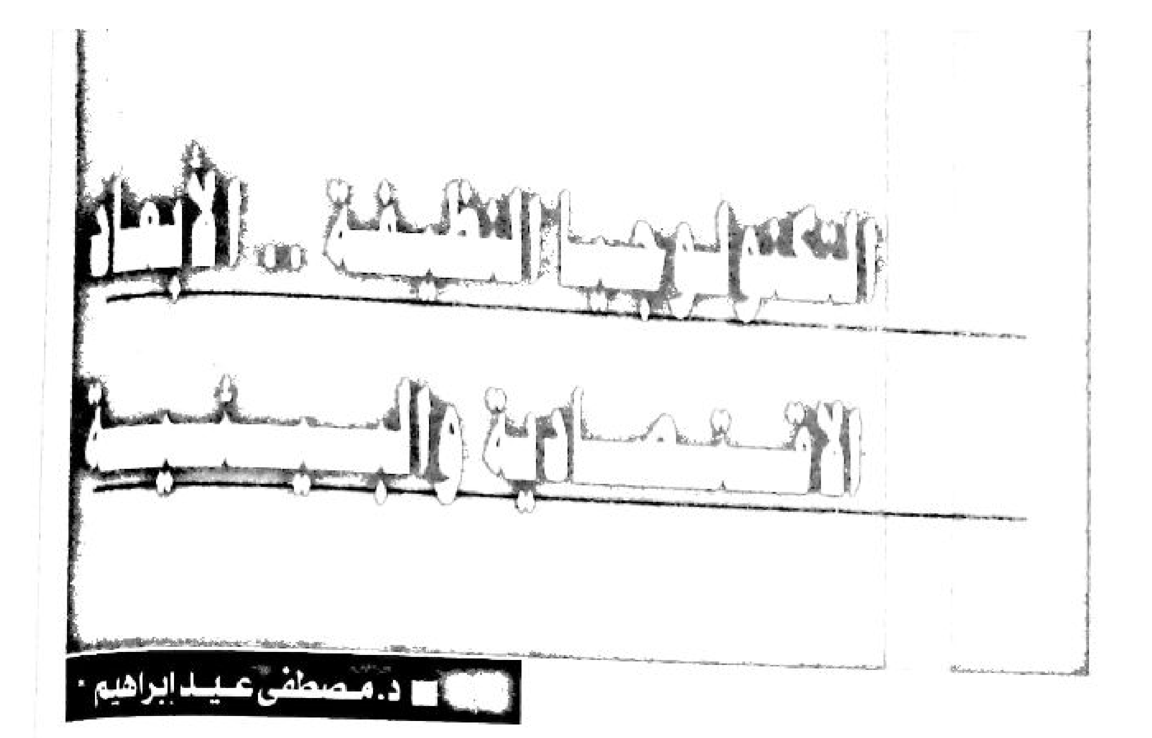
1- The Prince of Wales, Nature Must Come First, Newsweek, Dec. 14, 2009.

2- Steve Connor, Revenge of the Rain Forest, The Independent, March 6, 2009.

3- Wangari Maathai, The Challenge for Africa. A New Vision. London: William Heinemann, 2009.

4- Steve Connor, op.cit.





د. مصطفى عيد إبراهيم *

ارتبط النمو الاقتصادى العالمى، على مدى الخمسين عاما الماضية، بتدهور سريع فى البيئة العالمية، حيث لم يكن هناك اهتمام فى الفكر الاقتصادى بقضايا استنزاف الموارد الطبيعية، وتنامى ظاهرة التلوث. ولهذا، ظهرت نظريات اقتصادية جديدة تضع التوازن البيئى كمحور أساسى فى تحقيق التنمية، حسب مفهوم "التنمية المستدامة". وأصبحت المنظومة الاقتصادية لا تقوم فقط على الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، بل أضيفت إليها أيضا قضية التعامل مع المخلفات، وأصبحت عملية قياس التكلفة تتضمن أيضا التكاليف الاجتماعية، والآثار الأخرى المترتبة على عملية الإنتاج. ومع تزايد الوعى البيئى، وظهور البيئة كأولوية على الأجندة العالمية منذ مؤتمر استكهولم عام ١٩٧٢، ظهر السعى الجاد لتطوير تكنولوجيا من نوع جديد، تحت مسمى التكنولوجيا "الخضراء" أو "النظيفة".

وتعتمد هذه التكنولوجيا على استخدام قدر أقل من الموارد الطبيعية كمدخلات، وعلى إخراج منتجات أعلى من حيث الكفاءة والأداء، وأقل من حيث التأثيرات السلبية على البيئة المحيطة بالإنسان، مثل تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى، والنفايات الصلبة وغيرها.

هذه التكنولوجيا تصنع منتجات "صديقة للبيئة"، وتستخدم تغليف "صديق للبيئة"، وتعمل على توعية مستخدمى منتجاتها، وحثهم على المشاركة فى برامج إعادة التدوير.

وتتميز هذه التكنولوجيا بثلاث خصائص رئيسية :

١ - الاستدامة، Sustainability، أى أنها تهدف إلى مواجهة احتياجات المجتمعات دون الإضرار بالموارد الطبيعية أو استنزافها، حتى لا تضار الأجيال القادمة.

٢ - تصنيع منتجات قابلة لإعادة التدوير أو الاستخدام.

٣ - تخفيض درجة الفاقد من المواد المستخدمة فى التصنيع والتلوث الناتج عنها.

ويتميز قطاع ما يطلق عليه "التكنولوجيا الخضراء" أو النظيفة بالتنوع الشديد، حيث يضم نشاطات مثل إعادة تدوير المخلفات، والأساليب المختلفة لتنقية المياه، بالاضافة إلى إنتاج الأنواع المختلفة من الطاقة البديلة، والصناعات النووية. فقد ظهرت مثلا حاسبات "حامية للبيئة" تستخدم الألواح الخشبية فى تصنيعها، وتستهلك طاقة أقل، وأخرى تستخدم مكونات تتحلل فى حالة دفنها على نحو يفيد التربة. كما ظهرت أنواع جديدة من شاشات التليفزيون تستخدم نحو ٤٠٪ أقل من الطاقة التى تستخدمها الأنواع الأخرى. ينطبق ذلك أيضا على الأنواع الجديدة من المصابيح الكهربائية التى تستخدم طاقة أقل وغيرها.

وبسبب الاهتمام العالمى بقضية تغير المناخ، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار البترول والقلق من نفاده، شهد قطاع التكنولوجيا الخضراء- حسب دراسة قام بها بنك HSBC فى ٢٠٠٩- نموا كبيرا خلال السنوات الأربع الماضية، ليصبح أحد أكثر قطاعات الاقتصاد العالمى نموا. وعلى سبيل المثال، فقد شهدت الصناعات قليلة الإنتاج لثانى أكسيد الكربون نموا فى عوائدها يقدر بـ ٧٥٪ خلال عام ٢٠٠٨ وحده.

(*) خبير فى شئون التنمية والإدارة.

ولكن هذا القطاع قد تأثر سلبا بالأزمة الاقتصادية، حيث شهد انخفاضا فى الاستثمارات من ٤١ مليار دولار فى الربع الأخير من عام ٢٠٠٧ ، إلى ١٣,٣ مليار فى الربع الأول من عام ٢٠٠٩ .

ويرى كثير من الخبراء أن الأزمة الاقتصادية وبرامج الإنعاش، التى اعتمدتها الحكومات فى مختلف دول العالم لمعالجتها، تعد فرصة لإعطاء هذا القطاع دفعة اقتصادية جديدة. وقد صرح روبرت زوليك ، رئيس البنك الدولى، بأن هناك حاجة كبيرة للربط بين الفكر الاقتصادى والتنموى وقضية الانبعاثات الحرارية، إذا كنا سوف ننجح فى التعامل مع تغير المناخ بطريقة تتمتع بالكفاءة الاقتصادية.

وقد كان البعد الاقتصادى – المتمثل فى ارتفاع تكلفة إنتاج الطاقة البديلة مقارنة باستخدام الموارد الطبيعية من نفط وغاز وفحم – فى السنوات السابقة سببا فى الحد من التوسع فى قطاع التكنولوجيا الخضراء. ففى الفترة ما بين أعوام ١٩٨١ و٢٠٠٥ ، لم يكن العالم ينفق أكثر من ٢٪ من الدخل القومى على البيئة ، كما كانت الكثير من السياسات الاقتصادية تصب فى اتجاه له عواقب بيئية سلبية. فقد بلغ الدعم العالمى للزراعة مثلا أكثر من ٣٠٠ مليار دولار سنويا، بينما لم تحظ قضية إعادة زراعة الغابات بالقدر الكافى من الاهتمام. وبينما كانت دول العالم تقدم دعما لأنواع الوقود الأحفورى بما يقدر ما بين ٢٤٠ و ٣١٠ مليارات دولار أمريكى فى العام، فلم تخصص ميزانيات كافية لتطوير الأنواع المختلفة من الطاقة المتجددة. وفى الاتحاد الأوروبى، على سبيل المثال، تناقصت ميزانيات مراكز بحوث الطاقة فى ثمانينيات القرن الماضى بشكل واضح. وفى الولايات المتحدة ، ورغم أنها هى التى اخترعت تكنولوجيا الطاقة الشمسية، فإن إنتاجها منها قد تراجع ، بحيث سبقتها ألمانيا واليابان فى هذا المجال. وبحسب إحصاءات منظمة الملكية الفكرية، فإن ٢,٢٪ فقط من كل براءات الاختراع المقدمة إليها ما بين أعوام ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦ كانت تتعلق بتقنيات تتعلق بالحفاظ على البيئة .

وتدعيما لنمو هذا القطاع، فقد شهدت منظمة الملكية الفكرية مناقشات مؤخرا، ودفعة جديدة لتفعيل قوانين تسهل عملية الانتقال نحو التكنولوجيا النظيفة والطاقة المتجددة، والإسراع فى بحث براءات الاختراع فى هذه المجالات .

كما أصبح هناك إجماع على أن القطاع الحكومى يجب أن يلعب دورا فى هذا المجال . فقد دعت مفوضية الاتحاد الأوروبى مؤخرا الدول الأعضاء والمؤسسات البحثية للعمل بشكل عاجل على زيادة الاستثمار فى تطوير تقنيات تنتج معدلات منخفضة من الكربون، وذلك لأنه من غير المرجح أن تؤدى ديناميات السوق بالشركات الخاصة إلى تطوير مثل هذه التكنولوجيا فى زمن قليل.

وتلعب برامج الإنعاش الاقتصادى التى اعتمدتها مختلف الدول، عقب الأزمة المالية العالمية الأخيرة ، دورا فى دعم هذا المجال. فتشير التقديرات إلى انه تم تخصيص أكثر من ٥٠٠ مليار دولار من برامج الإنعاش الاقتصادى لمشروعات "خضراء". ولم يقتصر ذلك على الدول الصناعية المتقدمة وحدها، فقد خصصت كل من الصين وكوريا الجنوبية ٢٠٪ من ميزانية الإنعاش الاقتصادى للصناعات الخضراء.

وخصص صندوق النرويج السيادى، الذى يقدر حجمه بـ ٤٠٠ مليار دولار، جزءا من ميزانيته لدعم الصناعات الداعمة للبيئة فى العالم النامى، منها مثلا ١,٢ مليار دولار خصصت للاستثمار فى ٢٣٢ شركة "صديقة للبيئة" فى الهند. وقد خصص المليونير جورج سوروس ١٠ ملايين دولار سنويا خلال الأعوام العشرة القادمة للاستثمار فى التكنولوجيا الخضراء.

وقد تجلى هذا الاتجاه الجديد للربط ما بين الإصلاح الاقتصادى والمالى وقضية البيئة كأوضح ما يكون فى صناعة السيارات، التى تأثرت بشكل حاد بالأزمة المالية العالمية. فقد ربطت الحكومة الأمريكية الدعم المقدم لكبرى شركات صناعة السيارات باتجاهها نحو إنتاج أشكال من السيارات أقل استهلاكا للطاقة، وأقل تلويثا للبيئة. وحاليا، تتنافس كبرى شركات السيارات فى مختلف أنحاء العالم على تحقيق السبق فى إنتاج نماذج من السيارات "الخضراء" تتميز بالكفاءة وبالقبول لدى المستهلك ، لتتكيف مع القواعد الجديدة التى سوف يلزمها بها – عاجلا أم آجلا – المجتمع الدولى فيما يتصل باستهلاك الطاقة، وتقليل الانبعاثات الكربونية. والجدير بالذكر أن الرئيس الأمريكى، أوباما ، وضع، كأحد أهداف إدارته، إنتاج نحو مليون سيارة هجين تستهلك جالونا واحدا لكل ١٥٠ ميلا بحلول عام ٢٠١٥ .

ويرتبط بقضية الدعم الدولى للتكنولوجيا الخضراء مسألة تمكين الدول النامية والفقيرة من استخدام هذه التكنولوجيا دون تحمل أعباء كبيرة تتعلق بالملكية الفكرية للشركات الغربية المنتجة لهذه التكنولوجيا . وقد عبر رئيس وزراء الهند عن موقف الدول النامية فى هذا الصدد، حيث طالب بأن تقدم الدول الغربية هذه التكنولوجيا إلى الدول النامية، مثلما قدمت أدوية معالجة مرضى الإيدز، بأسعار فى متناول الفقراء. يأتى ذلك فى مقابل تمسك الشركات الغربية والشركات متعدية الجنسيات بتحكمها فى تقنيات هذه الصناعات، مما قد يؤدى إلى غياب الفرصة أمام فقراء العالم للاستفادة بها.

من ناحية أخرى، فإن تحكم الدول الصناعية الكبرى فى هذه التكنولوجيا يحدد المجالات التى توجه إليها الاستثمارات، ويؤدى إلى تجاهل مشكلات يعانيها العالم النامى. فزراعة الأرز فى الدول النامية، على سبيل المثال ، تؤدى إلى هدر كميات كبيره من المياه ، كما تؤدى إلى انبعاث كميات كبيره من غاز الميثان، ولكن الشركات الكبرى ليس لديها فى الوقت الحالى الحافز لتوحيد أبحاثها لتطوير حلول لهذه المشكلة .

وهناك أيضا خطر من أن يسعى القطاع الخاص الغربي إلى التخلص من التكنولوجيا التقليدية ، خاصة الملوثة منها، ببيعها للدول النامية، والتي قد تتقبل مثل هذه العروض، سعيا منها لتحقيق التنمية الاقتصادية بأي شكل، ولو على حساب البيئة .

ثورة "الطاقة النظيفة" :

الطاقة هي أحد أهم المحاور التي تدور حولها الحضارة البشرية، وبدونها تتلاشى معظم الإنجازات الحضارية الإنسانية. فالسيارات والحاسبات وغيرها تصبح غير ذات فائدة دون مصادر للطاقة تغذيها . ولكن من ناحية أخرى، فالاستهلاك البشري من الطاقة يعد السبب الرئيسي للانبعاثات الكربونية، وارتفاع درجة حرارة الأرض، وما صاحب ذلك من مشكلات. وقد أصبح البحث عن أشكال جديدة من الطاقة المتجددة والنظيفة والمستدامة، أو ما يطلق عليه بـ "ثورة الطاقة النظيفة" ، هدفا تتبناه معظم دول العالم . حيث إن تسيير العمل كالمعتاد، واستمرار الوضع على ما هو عليه، سوف يؤدي إلى دمار بيئي واقتصادي، ويهدد الأمن القومي والإقليمي والعالمي.

الاتحاد الأوروبي والطاقة البديلة :

وضع الاتحاد الأوروبي الخطة الاستراتيجية لتكنولوجيا الطاقة النظيفة لتعد الدعامة التكنولوجية للاتحاد الأوروبي في سياسة الطاقة والمناخ. تشمل الخطة مجموعة من البرامج لتطوير تكنولوجيات الطاقة النظيفة، الفاعلة، منخفضة الانبعاثات، وبأسعار معقولة من خلال برامج من البحوث المنسقة، لتسريع عملية تطوير هذه التكنولوجيات وتقديمها بسرعة أكبر للمستهلك. هذه الخطة تصف أيضا إجراءات ملموسة لبناء منظومة متماسكة لأبحاث الطاقة في أوروبا، الغرض منها التنسيق بين الجهود البحثية في جميع أنحاء أوروبا، واختيار التقنيات ذات الفرص الكبيرة والتخطيط معا لتحديد الأموال اللازمة، واقترحت هذه الخطة من قبل المفوضية الأوروبية (نوفمبر ٢٠٠٧) وأقرتها الدول الأعضاء والبرلمان الأوروبي كإحدى الطرق المناسبة والفاعلة في هذا المجال للمضي قدما.

ووضعت المفوضية الأوروبية بالتعاون مع المراكز البحثية المتخصصة خريطة طريق، حددت بموجبها التكنولوجيات الرئيسية المنخفضة الكربون ذات الفرص الكبيرة على مستوى الاتحاد الأوروبي وهي: طاقة الرياح، الطاقة الشمسية، شبكات الكهرباء، الطاقة الحيوية، احتجاز الكربون وتخزينه، والانشطار النووي المستدام. توفر هذه الخطة الدعم للبحوث الأساسية والتطبيقية وعرض المنتج التجريبي في الأسواق، ولكنها لا تمتد لتمويل أنشطة التوزيع على النطاق التجاري. في هذا الخصوص، دعت المفوضية الأوروبية الجهات المنتجة إلى تحمل مزيد من المخاطرة في الاستثمار في هذا المجال. كما طالبت المستهلك بمزيد من الدعم، خصوصا عندما تكون مخاطر السوق وعدم اليقين بخصوص التكنولوجيا عالية، حيث إن هذا يمكن أن يكون بمثابة حافز للصناعات والجهات المشاركة، يدعمه أيضا استثمار أقوى من قبل المصارف والمستثمرين من القطاع الخاص في الشركات والجهات البحثية العاملة في هذا المجال، كل هذا من شأنه أن يدفع عملية الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون.

وتشير المفوضية إلى أن الاستثمار في الاتحاد الأوروبي يجب أن يزداد عما هو عليه حاليا (ثلاثة مليارات يورو سنويا) إلى نحو ثمانية مليارات يورو سنويا. وذلك للمضي قدما بصورة فاعلة في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لتكنولوجيا الطاقة النظيفة. هذا من شأنه أن يمثل استثمارا إضافيا، من قبل القطاعين العام والخاص بحدود ٥٠ مليار يورو خلال السنوات العشر المقبلة، إذا ما أراد الاتحاد الأوروبي تحقيق أهدافه بخصوص تغير المناخ، وتقليل الاعتماد على النفط. هذه التقديرات والإجراءات اللازم اتخاذها تم تحديدها من قبل الصناعة، والأوساط البحثية والمفوضية والدول الأعضاء على حد سواء.

كما تقترح المفوضية إضافة ستة مليارات يورو إضافية على مدى السنوات العشر المقبلة، حيث ستساعد هذه الأموال على دعم ما يصل إلى عشرة مرافق لاختبار مكونات جديدة للتوربينات، وعشرة مشاريع لنماذج توربينات الجيل التالي، كذلك ستساعد على تمويل نماذج للهياكل البحرية وبحوث عامة في تحسين الجانب اللوجيستي في تركيب التوربينات في الصناعة. كما أن هناك حاجة أيضا إلى تمويل الأعمال المتقدمة في كفاءة التحويل في التوربينات. حيث إن من المتوقع أن تسهم طاقة الرياح بما يصل إلى ٢٠٪ من حاجة الاتحاد الأوروبي إلى الكهرباء بحلول عام ٢٠٢٠، وبما يصل إلى ٣٣٪ بحلول عام ٢٠٣٠، حسب مفوضية الاتحاد الأوروبي.

أما فيما يتعلق بأبحاث الطاقة الشمسية، فقد حددت المفوضية أنها في حاجة إلى ١٦ مليار يورو إضافية على مدى السنوات العشر المقبلة، مع التركيز على كل من أبحاث الطاقة الضوئية والطاقة الشمسية المركزة، مثل التكنولوجيا المستخدمة في المشروع الصحراوي في شمال إفريقيا . حيث إن من المتوقع أن تصل إمدادات الكهرباء في الاتحاد الأوروبي من مصادر الطاقة الشمسية إلى ١٥٪ بحلول عام ٢٠٢٠.

ومن أجل تحسين شبكات الكهرباء، ينبغي استثمار ما يقرب من ملياري يورو إضافية، في حين أن بحوث الوقود الحيوي والطاقة الحيوية ستحتاج إلى تسعة مليارات يورو إضافية على مدى السنوات العشر المقبلة. في هذا المجال، يجب إعطاء الأولوية إلى أبحاث الانتقال من النماذج الرائدة إلى التنفيذ على النطاق التجاري. وينطبق الشيء نفسه على مشاريع احتجاز الكربون وتخزينه التي تحتاج هي الأخرى إلى الانتقال إلى النطاق تجاري، حيث إن المرحلة المقبلة من التنمية في هذا المجال مهمة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف وتحقيق الجدوى الاقتصادية، ينبغي استثمار ما يقرب من ١٣ مليار يورو إضافية خلال العقد المقبل. وتدعو المفوضية أيضا إلى استثمار ما يقرب من سبعة مليارات يورو إضافية لتطوير الجيل الرابع من المفاعلات النووية التي يمكن أن تكون جاهزة بحلول عام ٢٠٤٠. مع نماذج أولية بحلول عام ٢٠٢٠.

أما الإخفاق فى تحقيق هذه الأهداف، فيعنى أن فرص دول الاتحاد الـ ٢٧ ستكون قليلة لتحقيق أهدافها الملزمة قانونا لإنتاج ٢٠٪ من احتياجاتها من مصادر الطاقة من المصادر المتجددة بحلول عام ٢٠٢٠، حسب مفوضية الاتحاد الأوروبى.

الولايات المتحدة الأمريكية :

صرح الرئيس الأمريكى أوباما بأن البلد الذى ينجح فى توليد الطاقة من مصادر نظيفة ومتجددة ستكون له الريادة فى القرن الحادى والعشرين. ورغم أن الولايات المتحدة هى التى اخترعت تكنولوجيا الطاقة الشمسية، إلا أنها تراجعت وراء ألمانيا واليابان فى إنتاجها، حيث إن أغلب الاستثمارات فى مجالات الطاقة البديلة أو التكنولوجيا النظيفة تذهب إلى أوروبا (حجم سوق التكنولوجيا النظيفة فى ألمانيا ٢٢٠ مليار دولار فى ٢٠٠٨، وسيزيد إلى ٥٠٠ مليار دولار فى ٢٠٢٠ لتكون أكبر من سوق صناعة السيارات) تتبعها الولايات المتحدة. ومن ثم، فقد تعهد الرئيس أوباما فى برامجه التى طرحها بالانفكاك عن النفط. وفى هذا الإطار، ينوى أوباما دمج برنامجه للطاقة فى مشروعه لإنعاش الاقتصاد الامريكى، وذلك بتخصيص ١١ مليار دولار لتقوية قطاع الكهرباء، و٨ مليارات لدعم برامج الطاقات المتجددة، و٦ مليارات لدعم الجهود لترشيد استهلاك الطاقة فى المبانى الحكومية، وتخصيص أكثر من ٢٠ مليارا من إعفاءات الضرائب للذين يستخدمون الطاقات المتجددة. ومن المتوقع أن تساعد برامج الطاقه المقترحة فى تأمين نحو نصف مليون وظيفة جديدة من مجمل أربعة ملايين وظيفة، يطمح أوباما لتحقيقها خلال فترة حكمه، وإلى إنتاج نحو مليون سيارة هجين تستهلك جالونا واحدا لكل ١٥٠ ميلا بحلول عام ٢٠١٥، وتقليص استخدام النفط بنحو ١٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠، وذلك لخفض كميات النفط المستورد بنحو ٦٠٪ عن المستخدم الآن. كما يدعو الى زيادة البحوث لتنظيف الفحم، وإلى ربط شبكة كهرباء الولايات المتحدة بطاقة الرياح التى يمكن توليدها فى تكساس أو بولاية أريزونا. والحقيقة أن التزام أوباما بهذه الأطروحات تجسد عمليا فى تولية مسئولين عهد فيهم الالتزام بالاهتمام البيئى والطاقة المتجددة، مثل وزير الطاقة ستيفن تشو. ويبقى التحدى الرئيسى أمام تحقيق هذه الأهداف فى توفير التمويل الكافى فى ظل أزمة مالية وإنتاجية طاحنة وعجز عام يفوق تريليون دولار. ولكن سيكمن الحل أيضا فى حدوث اختراق علمى يؤكد الجدوى الاقتصادية لمشروعات الطاقة المتجددة والتكنولوجيا النظيفة، وإمكانية تنافسيتها فى الأسواق أو تأمينها بطرق مناسبة للمستهلكين.

الاقتصادات الصاعدة .. الصين نموذجا:

أدى الصعود الاقتصادى المذهل للصين فى السنوات الأخيرة إلى تصدرها قائمة الدول المنتجة لغازات الكربون فى العالم، حيث إن الحاجة المتزايدة للطاقة قد دفعتها لإنشاء محطة جديدة للطاقة تعمل بالفحم بشكل شبه أسبوعى.

وفى إطار المفاوضات التى سبقت انعقاد قمة كوبنهاجن للمناخ، فقد تعهد الرئيس الصينى، هو جنتاو، بأن تحقق الصين خفضا ملموسا فى إنتاجها من غازات الكربون بحلول عام ٢٠٢٠. ويتم ذلك فى إطار خطة لإعادة توجيه الاقتصاد الصينى، بعيدا عن الصناعات الثقيلة، التى تسبب درجة عالية من التلوث، واعتماد الطاقة البديلة كجزء عضوى من خطتها لتأمين الطاقة. حيث من المنتظر أن توفر الطاقة البديلة ١٥٪ من الطاقة المستهلكة لحلول عام ٢٠٢٠. ويرى الخبراء الصينيون أن الصناعات "الخضراء"، مثل إنتاج الطاقة الشمسية والسيارات الكهربائية، تعد مجالا مهما تحقق فيه الريادة التكنولوجية بشكل سريع. وفى غضون سنوات قليلة، فقد أصبح قطاع الصناعات المتعلقة توليد الطاقة الشمسية والهوائية فى الصين اكبرها حجما فى العالم. وقد أعلنت إحدى الشركات الأمريكية عن بدء العمل فيما قد يعتبر أكبر معامل إنتاج الطاقة الشمسية فى العالم، وذلك فى إقليم منغوليا. ويقدر بعض الخبراء أن الصين فى موقع يسمح لها بتحقيق الصدارة العالمية فى مجال صناعة السيارات الكهربائية.

ومن نماذج الاتجاه نحو الاهتمام بالبيئة فى الصين نموذج مدينة "بودينج"، الواقعة على بعد ١٠٠ ميل جنوبى غرب العاصمة بكين، والتى كانت تعانى من ظاهرة نفوق الأسماك بكميات كبيرة. وإيمانا من المسئول السياسى بها، السيد يو كون، بضرورة الحد من انبعاثات ثانى أكسيد الكربون التى تسبب تلويث المياه بالمدينة، فقد عمل على أن يحول المدينة الصناعية من مدينة ملوثة إلى أحد أسرع المراكز الصناعية الصينية نموا وتخصصا فى صناعة المعدات والأجهزة اللازمة لتوليد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والبيوماس. واستطاع وادى الكهرباء بالمدينة أن يزيد من حجم استثماراته إلى أربعة أضعاف. واستطاعت هذه المدينة بفعل الإرادة السياسية والتطبيق العلمى أن تكون المدينة الأولى عالميا التى تتحول إلى مدينة إيجابية فى انبعاثات غاز ثانى أكسيد الكربون. وأظهرت الإحصاءات من جمعية بكين للموارد الجديدة والمتجددة أنه بنهاية عام ٢٠٠٣، بلغ حجم استخدام السخانات العاملة بالطاقة الشمسية ٥٠ مليون متر مربع فى عموم الصين، مما وفر ٨ ملايين طن من الفحم كل سنة. وفى الوقت نفسه، أصبحت المنتجات الأخرى مثل الأفران الشمسية رائجة فى التبت والعاصمة الصينية بكين ومناطق صينية أخرى. ولكن الصين أمامها أعمال كثيرة فى تطوير وتوسيع استخدام الطاقة النظيفة، لأن نسبة استخدام السخانات الشمسية فى الصين لا تزال منخفضة وهى ٣ أو ٤ فى المائة، وبعيدة عن الهدف الذى حددته الحكومة الصينية، وهو ١٥٪ بحلول عام ٢٠١٥. ويرتبط ذلك بمشكلة عدم قدرة الأبنية المرتفعة فى المدن الكبرى على تركيب سخانات شمسية بالتكنولوجيا الراهنة على أسطحها، كما عرقلت الأسعار العالية أيضا ترويج هذه الأجهزة.

الدول العربية النفطية والاتجاه إلى الطاقة البديلة :

يرى الخبراء أن استمرار الدول العربية فى استهلاك المصادر التقليدية للطاقة سيعرضها الى أخطار وتحديات فى المستقبل القريب، نتيجة تلوث الهواء وتغيرات المناخ. وقدروا

حاجة الدول العربية عموما، ودول الخليج خصوصا، إلى استثمار ١٠٠ مليار دولار لسد حاجاتها المتزايدة إلى الكهرباء، وغيرها من الطاقات فى العقد المقبل. وتدرك دول المنطقة الغنية بالنفط، أكثر من أى وقت مضى، حاجتها إلى التركيز على مصادر أخرى للطاقة. ولهذا السبب، أطلقت الإمارات فى ١٧ فبراير ٢٠٠٩ حملة للطاقة المستدامة على مستوى الدولة بعنوان "أبطال الإمارات"، كثمرة تعاون بين جمعية الإمارات للحياة الفطرية والصندوق العالمى للطبيعة، وهيئة البيئة فى أبو ظبى، بهدف تقليل البصمة الكربونية والاستهلاك المرتفع للطاقة.

وتخطط السعودية لجعل الطاقة الشمسية ركنا أساسيا فى مزيج طاقتها. وفى قمة الرياض التى عقدت عام ٢٠٠٧، تعهد أعضاء منظمة "أوبك" من دول الخليج بتقديم ٧٥٠ مليون دولار لتمويل أبحاث تكنولوجيا الطاقة النظيفة كجزء من مشروع يهتم بالسيطرة على الانبعاثات الكربونية.

وأطلقت شركة "مصدر" للطاقة المستقبلية فى أبو ظبى مبادرة بميزانية قدرها ١٥ مليار دولار، لإنشاء المدينة الأولى على مستوى العالم "خالية من التلوث والملوثات". ويستوعب هذا المشروع ٥٠ ألفا سيعيشون فى أماكن قريبة من عملهم وقطاعاتهم المهنية ومرافقهم التعليمية.

وستستمد هذه المدينة متطلباتها من الطاقة إلى حد كبير من الطاقة الشمسية، التى ستدعم وسيجرى توصيلها واحتواؤها باستخدام تصميم معمارى متقدم يسمح بالوصول إلى مستوى توازن الطاقة السلبية. كما ستدعم مدخرات الطاقة الداخلية من خلال إعادة التدوير الموسعة للمخلفات، ونظام متقدم للنقل العام، ويمكن أن يصبح هذا النموذج، فى حال نجاحه، مثالا للبيئة النظيفة يحتذى به فى بقية دول العالم. وتخطط "مصدر" للاستثمار فى الطاقة النظيفة من خلال مشاريع ستمتد عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وتخطط مدينة رأس الخيمة أيضا لأن تكون نموذجا لتنمية التكنولوجيا الخضراء، والاعتماد على الطاقة المستدامة. وتعهدت المدينة بتشكيل منظمة الشراكة الشرق أوسطية للطاقة المستدامة، وهى منظمة غير ربحية تهدف إلى تطوير الابتكار فى مجال التكنولوجيا النظيفة وكفاءة الطاقة، ووسائل الطاقة المتجددة لجميع مناطق الشرق الأوسط. وتسعى المنظمة لتطوير الفرص المتاحة لتحقيق الاستدامة عن طريق خلق أطر للتواصل بين المبدعين فى مجال التكنولوجيا النظيفة وخبراء فى مجال البيئة وتطوير الطاقة المتجددة لتقديم المشورة إلى القادة لتحقيق التنمية المستدامة، والمساعدة فى تعيين المشاريع التى من شأنها جذب الاستثمارات. كما تبنت أبو ظبى إنشاء أول محطة عملاقة للطاقة الكهروضوئية. وعموما، فإن الإمارات قد تبنت التزاما يقضى بتوفير ما لايقل عن ٧٪ من إجمالى إنتاج الكهرباء فى الإمارة من مصادر متجددة للطاقة بحلول ٢٠٢٠، مما يمهد لإنشاء سوق حجمها ٦-٨ مليارات دولار خلال السنوات العشر المقبلة، وهى فرصة استثمار كبيرة لشركات محلية وعالمية.

ويمكن هذا النهج دولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجى، ككل، من تحقيق التقدم فى "عالم ما بعد النفط"، حيث يمكنها التجارة فى انبعاثات الكربون، من خلال مساعدة المصارف الإقليمية، مثل بنك الطاقة الأول، وإدخال أدوات مالية إسلامية، مثل الصكوك، كخطوة منطقية تالية لمشروع تمويل الكربون، لتطوير مصادر الطاقة البديلة.

الدول النامية :

ولأن التقدم والبحث العلمى وروح المبادرة، ووجود كوادر علمية مؤهلة، ووجود رأس المال هى عمليات تراكمية، فمن المتوقع، بل ومن البديهى، أن يكون الزمام فى أيدى الدول الصناعية، وألا تكون الدول النامية إلا سوقا، سواء للاستغلال أو للتسويق. ولكيلا تخرج الدول النامية من دائرة التكنولوجيا النظيفة، فينبغى عليها أن تؤمن بأهمية مصادر الطاقة البديلة واستخدام التكنولوجيا الحديثة فى الصناعة، وألا تستورد السلع دون حدود دنيا من المعايير التى تحفظ لها صحة مواطنيها وبيئتها، وأن تخلق رأيا عاما مؤيدا للتكنولوجيا النظيفة. ويجب أن يتبنى السياسيون طرحا حقيقيا للتنمية المستدامة، ولا أن تكون تنمية بأى ثمن، حتى وإن كانت على صحة المواطن. ويمكن فى هذا الصدد ربط الاستثمار بضمانات بيئية، وربط الموازنة العامة أيضا بالمعايير البيئية لتحقيق تنمية مستدامة. وعلى الأجل الطويل، لابد من الاستثمار فى الموارد البشرية، وإعداد كوادر علمية وبناء المؤسسات، حتى تؤهل هذه الدول نفسها للمشاركة فى ركاب التطور البشرى، حتى ولو كان بنسب متفاوتة. فتشير دراسات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن البلدان الصناعية تنفق على بحوث القطاع العام فى مجال التكنولوجيا الحيوية أكثر مما تنفقه البلدان النامية بمقدار أربع مرات.

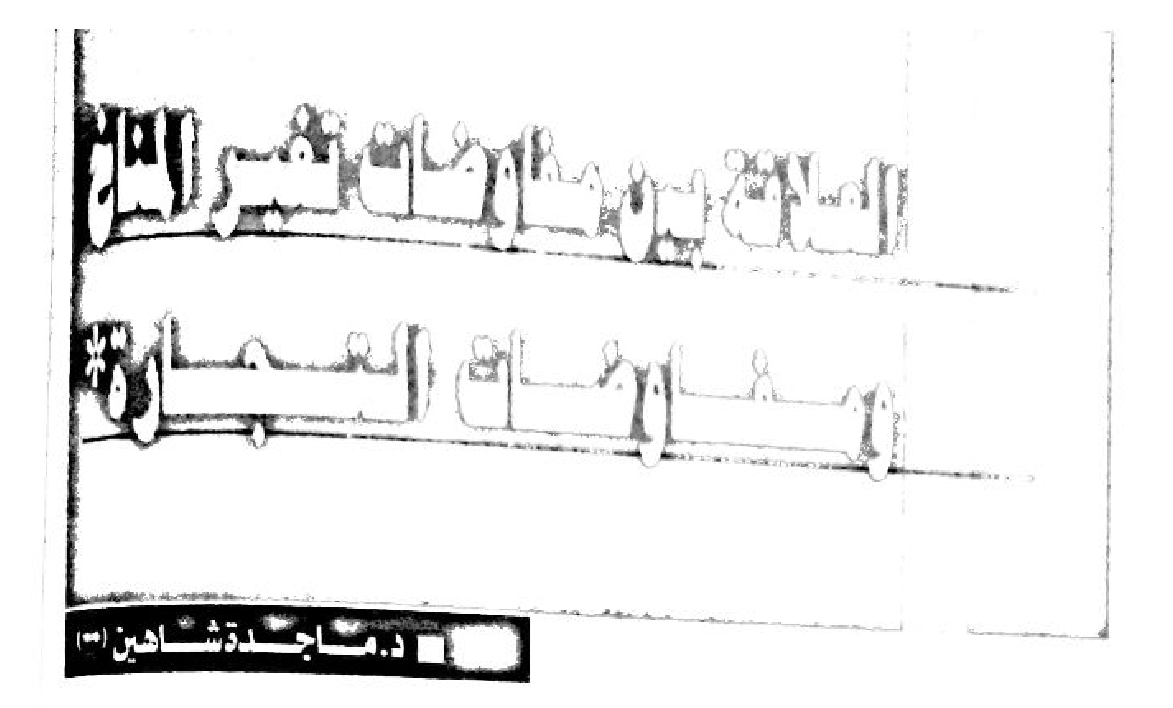
وتشير الإحصاءات الأخيرة بشأن إفريقيا، والتى يصدرها مركز ريو التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بالدنمارك، إلى أن هناك تغيرا حقيقيا فى سياسات الدول النامية لصالح المشاريع التى تتبنى آليات التنمية النظيفة فى دول مثل جمهورية الكونغو الديموقراطية، ومدغشقر، وموريتانيا، وموزمبيق، ومالى، والسنغال. فهناك مثلا مشروع للحصول على الطاقة الكهرومائية بتوليدها من المياه فى مدغشقر. أما فى كينيا، فهناك مشروعات جديدة تتضمن التوسع بمقدار ٣٥ ميجا وات فى مشروع الطاقة الحرارية الأرضية ومشروع تحويل مخلفات قصب السكر إلى طاقة. إلا أن العدد الإجمالى لمشاريع التنمية النظيفة فى إفريقيا لا يزال قليلا إذا ما قورن بعدد المشاريع العالمية التى تصل إلى ٣٥٠٠ مشروع، لكنه يمثل بداية.

وإذا افترضنا موافقة الحكومات على اتفاقية جديدة وحاسمة بشأن المناخ، فإن قارة إفريقيا يمكنها تنفيذ نحو ٢٣٠ مشروعا فى غضون ثلاث سنوات من بدء تنفيذ الاتفاق، فضلا عن أن هناك بعض الإجراءات الأخرى التى قد تتضمن تقييما مختلفا للمخاطر من قبل الدول المتقدمة. فبعض المنتجات، خاصة تلك المرتبطة بتأمين الطاقة، تتم تجربتها لتوليد العديد من المشاريع

الصغرى، بما فى ذلك المشروعات التى تتم عبر الحدود، لجعلها أكثر جذبا للاستثمار. على سبيل المثال، فإن تقييم موارد الطاقة الناتجة من الرياح وكذلك الطاقة الشمسية، الذى قام به برنامج الأمم المتحدة للبيئة، قدر أن هناك نحو ٢٠٠٠ ميجا وات من طاقة الرياح محتملة فى غانا، وبشكل رئيسى على الحدود مع توجو.

وفى النيجر، وفى تجربة لافتة، للنظر بالعالم النامى، تم الإعلان عن مشروع لاستخدام الطاقة الشمسية للحفاظ على البصل، حتى لا يتعرض للتلف. ويهدف المشروع إلى منع خسارة نحو ٦٠٪ من الإنتاج المحلى، وتقليل انبعاثات غاز الميثان الملوث الذى يصدر عن البصل التالف، وذلك وفق تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأضاف التقرير أن البرازيل والصين والهند والمكسيك حصلت على نصيب الأسد من مشاريع "التنمية النظيفة" التى بلغت نحو ٣٢١٨ مشروعا، والتى قد تصل لنحو ٨٠٠٠ مشروع فى عام ٢٠١٢ إذا وجدت دعما من دول الشمال بنحو ٣٠ مليار دولار. إلا أن الوضع فى مصر لا يزال يدور حول ١٢-١٥ مشروعا، وفقما أورده التقرير.

وفى سبيل دعم الدول النامية فى مجال التكنولوجيا النظيفة، عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على التعاون مع الهند لتقليل فوائد القروض المستثمرة فى مجال الطاقة الشمسية فى المناطق الريفية من ١٢٪ إلى ٥٪ ثم ٢٪، وبذلك استطاع ١٠٠ الف شخص تغطية تكلفة الطاقة الشمسية. ويعتمد المشروع الحالى على التمويل الذاتى. وهناك مبادرات مشابهة عملت على انطلاق سوق تسخين المياه من الطاقة الشمسية فى تونس. كما يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع البرنامج الإنمائى فى مشروع مرفق البيئة العالمى الذى يتبنى الأهداف نفسها. ويقوم هذا البرنامج بالتعاون مع برنامج المكسيك الوطنى لتسخين المياه بالطاقة الشمسية، والمعروف باسم (PROCALSOL) لتطوير بيئة نظامية مدعمة، والمساعدة فى إنشاء سلسلة أسواق تعتمد على العرض والطلب فى مجال سخانات الطاقة الشمسية للوصول إلى طاقه إجمالية مقدارها ٢٥٠ الف متر مكعب من الأنظمة المركبة فى المكسيك بنهاية عام ٢٠١١. ويهدف المشروع إلى دعم استمرارية السوق المستدامة بعد انقضاء فترة المشروع للوصول إلى ٥,٢٣ مليون متر مكعب من القدرة المركبة بحلول عام ٢٠٢٠. ومن المتوقع أن يتناسب ذلك مع حجم انبعاثات الغازات الدفينة المتراكمة، والمقدرة بنحو ٢٧ مليون طن من غاز ثانى أكسيد الكربون بحلول عام ٢٠٢٠، ليكون لدى المكسيك القدرة على إيجاد وظائف لـ ١٥٠ الف شخص فى هذا القطاع، نتيجة للمشروع الجديد. وقال بافان سوكديف- وهو مصرفى ألمانى كبير انضم لبرنامج الأمم المتحدة الرئيسى لقيادة عملية البحث - "إن النماذج الاقتصادية بالقرن العشرين تجاوزت حدود كل ما هو ممكن .. والممكن هنا يعنى توفير سبل معيشة أفضل لـ ١,٣ مليار شخص لا يزالون يعيشون بأقل من ٢ دولار فى اليوم ويعنى أيضا الأثر البيئى". وأضاف "أن الاستثمارات ستصب عما قريب فى الاقتصاد العالمى. والسؤال هو عما إذا كانت تلك الاستثمارات ستذهب إلى اقتصاد الأمس القديم والقصير المدى، أو إلى اقتصاد أخضر جديد سيتعامل مع تحديات متعددة لتوليد فرص اقتصادية متعددة للفقراء والأغنياء على حد سواء".



٥

مع أن العلاقة بين المعاهدات البيئية المتعددة الأطراف ومنظمة التجارة العالمية تراجعت إلى هامش جدول أعمال المفاوضات فى جولة الدوحة للتنمية، فإن أنصار الإجراءات السلبية لمواجهة تغير المناخ يستمرون فى الضغط من أجل إعداد قواعد خاصة بمنظمة التجارة العالمية لاستيعاب القضايا البيئية. بالنسبة للعالم العربى، فإن هذا الضغط يصبح خطيرا بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بالطاقة، التى بقيت حتى الآن قضية هامشية فى منظمة التجارة العالمية، حيث يمكن أن توضع هذه القضية فى بؤرة الاهتمام، بشكل مباشر، من خلال الترويج لمعاهدة دولية حول تجارة الطاقة المتجددة ضمن منظمة التجارة العالمية، وبشكل غير مباشر من خلال إدخال السلع والخدمات البيئية والدعوة إلى إعطاء الشرعية لتنظيم طرق الإنتاج والتصنيع.

الطاقة كقضية مستجدة فى نظام منظمة التجارة العالمية :

من المعروف جيدا أن النفط والفحم الحجرى بقيا لمدة طويلة خارج مجالات اختصاص الاتفاقية العامة حول التعرفة والتجارة GATT، وبالتالى النظام التجارى لمنظمة التجارة العالمية. هذا التوجه لم يكن بتوصية من الدول العربية المنتجة للنفط، والتى كان معظمها من غير الأعضاء فى الاتفاقية العامة حول التعرفة والتجارة، وبعد ذلك لم تكن ضمن الدول صاحبة التأثير فى فرض أو رفض الاتفاقات فى منظمة التجارة العالمية. إن إنتاج الطاقة وتأثيرها لم يكونا ضمن الموضوعات الخاضعة للتفاوض، لعدة أسباب، أهمها أن النظام المتعدد الأطراف كان معنيا بمناقشة الحواجز أمام الاستيراد أكثر مما كان معنيا بمناقشة قيود التصدير. وكانت هذه المفاوضات ستسقط ضحية لتسييس النفط كمنتج استراتيجى. وربما بشكل أكثر إقناعا، لم تمثل المفاوضات حول الطاقة فى النظام التجارى أى اهتمام للدول المتقدمة النمو التى كانت تضع جدول الأعمال التجارى بشكل منفرد. لم تكن الدول المتقدمة النمو متحمسة لتبادل الامتيازات الخاصة بالنفط والمنتجات النفطية، ولا كان من ضمن اهتماماتها أن تتنافس على أسواق النفط. وبناء عليه، كان غياب الاهتمام من الدول المتقدمة النمو بإخضاع الطاقة لقواعد وأنظمة متعددة الأطراف بمثابة العامل الجوهرى فى إبقاء النفط والفحم الحجرى خارج جدول أعمال التجارة.

وقد كانت هناك محاولة لمناقشة القضايا المتعلقة بالنفط والفحم، تتمثل فى مجموعة عمل "المنتجات المبنية على الموارد الطبيعية" التى أنشئت عام ١٩٨٧، ولكن لم يكتب لها الانطلاق. كانت هناك توقعات ضخمة من هذه المجموعة، حيث تولت مناقشة عدد كبير من القضايا غير المدرجة على مائدة التفاوض سابقا،

( ) * جزء من الفصل الثانى عشر، "العلاقة بين مفاوضات تغير المناخ ومفاوضات التجارة"، من تقرير المنتدى العربى للبيئة والتنمية ٢٠٠٩، تحرير د. مصطفى كمال طلبة، ونجيب صعب، ينشر بإذن من المنتدى.

(**) سفيرة سابقة، وزارة الخارجية المصرية.

الرأى العام العالمى وقضية تغير المناخ

ضمن تقرير خاص بعنوان "وقف التغير المناخى"، نشرت مجلة الإيكونومست (عدد ٥-١١ ديسمبر ٢٠٠٩، ص١٦) بيانات عن دعم الرأى العام فى عدد من الدول الغربية لقضية تغير المناخ، ومدى تأثرها بتداعيات الأزمة المالية.

الولايات المتحدة

وفق استطلاع للرأى تم فى أغسطس ٢٠٠٩، أعرب ٥٨٪ من عينة الاستطلاع عن استعدادهم لمساندة إجراءات للحد من انبعاثات غازات الدفيئة، حتى إذا أدت إلى ارتفاع فاتورة الكهرباء الشهرية بمقدار ١٠ دولارات، ولكن ٣٩٪ فقط أعربوا عن استعدادهم لدعم مثل هذه الإجراءات، إذا أدت إلى رفع الفاتورة الشهرية بمقدار ٢٥ دولارا

أظهر استطلاع، أجرى فى أكتوبر ٢٠٠٩، انخفاضا فى هذه النسبة، حيث وافق ٥٠٪ فقط على اتخاذ إجراءات للحد من الانبعاثات، بينما رفض ٣٩٪ ذلك

أوضح استطلاع للرأى، أجرى فى سبتمبر ٢٠٠٩، أن ١٪ فقط من الأمريكيين يعتبرون البيئة هى أخطر المشاكل التى تواجهها الولايات المتحدة، بينما اختار ٢٦٪ منهم قضية الرعاية الصحية، و٢٩٪ الأزمة الاقتصادية.

كما تراجعت أعداد المقتنعين بأن هناك دلائل علمية مؤكدة على ارتفاع درجات الحرارة من ٧١٪ فى أبريل ٢٠٠٨ إلى ٧٥٪ فى أكتوبر ٢٠٠٩

الاتحاد الأوروبى :

أظهرت استطلاعات الرأى تراجع عدد المواطنين الأوروبيين الذين اختاروا تغير المناخ كأخطر مشكلة تواجه العالم من ٦٢٪ فى ربيع عام ٢٠٠٨ إلى ٥٠٪ فى يوليو ٢٠٠٩. كما ارتفعت خلال المدة نفسها نسبة من اختاروا الأزمة الاقتصادية العالمية كأخطر مشكلة عالمية من ٢٤٪ إلى ٥٢٪.

استراليا :

لعبت قضية تغير المناخ دورا رئيسيا فى فوز رئيس الوزراء الاسترالى كيفن رد فى انتخابات عام ٢٠٠٧، وربما تكون هذه هى المرة الأولى التى لعبت فيها قضية بيئية دورا محوريا فى انتخابات سياسية. ولكن استطلاعا للرأى، نشر فى يوليو ٢٠٠٩، أظهر تراجع نسبة الاستراليين الذين على استعداد لتحمل "تكاليف معتبرة" لمقاومة الاحتباس الاحترارى من ٦٨٪ عام ٢٠٠٦ إلى ٤٨٪ عام ٢٠٠٩.

مثل مشكلة التسعير المزدوج، والوصول إلى الموارد، وممارسات الأعمال المقيدة، والدعم فى قطاع الفحم، والقيود على التصدير المؤدية إلى تحريفات تجارية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أسواق إنتاج ونقل الطاقة تهيمن عليهن شركات متعددة الجنسيات، وهى خاضعة لممارسات أعمال شديدة التقييد، وكان من المحرم فى النظام التجارى المتعدد الأطراف التعامل مع الشركات المتعددة الجنسيات. ومادامت منظمة التجارة الدولية مستمرة فى التهرب من تنظيم ممارسات الشركات المتعددة الجنسيات، فمن الصعب تصور كيف يمكن مراقبة قطاع الطاقة.

فى الوقت الراهن، هناك دعوات إلى إعلان اتفاقية متعددة الأطراف حول الطاقة ضمن إطار منظمة التجارة العالمية. ولكن قطاع النفط ليس هو الذى يخضع للتدقيق فى هذه العملية (ظاهريا يبقى النفط والفحم هامشيين فى مفاوضات منظمة التجارة العالمية)، بل هى القضايا المتعلقة بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة. وتعتبر مصادر الطاقة القليلة الكربون (الرياح، الكتلة الحيوية، الشمس) والمنتجات المرتبطة بها فى غاية الجاذبية للدول المتقدمة، الساعية إلى الوصول إلى أسواق جديدة.

كلما زاد استثمار الدول الأكثر تقدما فى مصادر الطاقة القليلة الكربون، تعاظم اهتمامها بمناقشتها تحت بند السلع والخدمات البيئية فى منظمة التجارة العالمية، وأصبحت أكثر انتقائية فى تجارتها المتعلقة بما يسمى السلع والخدمات غير الخضراء. هذا التوجه ستكون له عواقب مباشرة على العالم العربى كمنطقة مكونة من الدول النامية والمنتجة للنفط. ورغم المساهمة المتدنية للعالم العربى فى تغير المناخ من خلال انبعاثات غازات الدفيئة، فإن للدول العربية اهتماما خاصا بأن تكون طرفا فى أية مناقشات متعلقة بالوساطة بين منظمة التجارة العالمية، وإعلان القواعد والأنظمة الخاصة بالتجارة فى الطاقة، أو فى المصادر الجديدة والمتجددة للطاقة الموجهة إلى تحقيق هدف التخفيف من تغير المناخ.

السلع والخدمات البيئية وطرق التصنيع والإنتاج .. الرؤية العربية :

نظرا لتنوع المواقف بين الدول العربية بشأن السلع والخدمات

البيئية وطرق الإنتاج والتصنيع المرتبطة بها، من المهم جدا التنبيه إلى مدى تعقيد هذا الموضوع، خاصة أن كامل الطيف المتعلق بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة يقع ضمن هذا الإطار.

السلع البيئية :

تدعو الفقرتان ٣ و ٣١ من إعلان الدوحة الوزارى إلى تخفيض أو إلغاء (حسبما هو مناسب) العوائق الخاصة بالتعرفة وغير الخاصة بها أمام السلع والخدمات البيئية. وتحت شعار السلع والخدمات البيئية والضغط من أجل تضمينها فى مفاوضات الدوحة، يتم إدخال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، وبالتالى التقليدية أيضا فى قائمة التفاوض. ونظرا لطبيعة الاتفاقيات ضمن منظمة التجارة العالمية، فإن الدول تملك المرونة المطلوبة لتقرير أية خدمات بيئية سوف يتم استهدافها للتحرير على المستوى الوطنى ضمن جدول التزامات هذه الدولة. ولكن هذه ليست الحالة نفسها فيما يتعلق بالسلع البيئية، حيث يجب تطبيق التخفيضات التعرفية على منظومة مشتركة من السلع البيئية، يتم الاتفاق عليها من قبل كافة الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية.

تواجه مفاوضات تحرير السلع البيئية، ضمن جولة الدوحة، تحديات هائلة. وحتى اليوم، لم يتم تحديد نتائج هذه المفاوضات، سواء ضمن المنظومة العامة لجولة الدوحة، أو على شكل اتفاقية مستقلة أو متعددة الأطراف ضمن منظمة التجارة العالمية. لم يتم حتى الآن التوصل إلى أية اتفاقية حول حدود للسلع والخدمات البيئية.

إن المدى الذى يمكن من خلاله إدخال الطاقة فى النظام التجارى خلال المفاوضات حول السلع والخدمات البيئية - فى حال رأت هذه المفاوضات النور يوما ما - يعتمد على كيفية تعريف حدود السلع البيئية، وبشكل أكثر دقة فى حال ما إذا كانت هناك حاجة إلى تضمين معايير الاستخدام النهائى وطرق الإنتاج والتصنيع فى تعريف السلع البيئية. إن احتمالات تضمين طرق الإنتاج والتصنيع فى تعريف السلع البيئية، إضافة إلى ظهور سياسات بيئية ومواصفات وأنظمة أعلى شأنا فى قطاعات الطاقة ذات القيمة المضافة (الكيماوية والأسمدة والبلاستيك والألمنيوم والأسمنت) فى الدول المتقدمة، وزيادة مستويات الاستثمار فى الطاقة المتجددة، هى القضايا التى تثير الاهتمام الخاص بالنسبة للعالم العربى.

طرق الإنتاج والتصنيع :

طرق الإنتاج والتصنيع كانت دائما مسألة إشكالية فى المناقشات الخاصة بالتجارة والبيئة. ورغم قرارات الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة بأن "تشابه" المنتج (اختبار للحماية ضد التمييز) يجب الا يتم تحديده بناء على طريقة أو عمليات الإنتاج، فإن نشطاء البيئة قاوموا دائما هذا التوجه، مشيرين إلى أن طرق الإنتاج والتصنيع هى أبعاد أساسية لتقليل التأثير البيئى لأى منتج خلال فترة حياته إلى الحد الأدنى. فى وضعها الراهن، تسمح قواعد التجارة بالتفريق بين المنتجات فقط بناء على الاستخدامات النهائية وخصائص المنتجات بحد ذاتها. إن إدخال طرق الإنتاج والتصنيع فى تعريف السلع البيئية، بهدف التخفيف من تغير المناخ، سوف يعكس هذه المعادلة، ويسمح للمنتجات المتشابهة فى استخداماتها النهائية وخصائصها بأن تخضع لمعاملة متفاوتة. هذا سيفرض تحديا كبيرا على العالم العربى الذى لا تزال النشاطات الكثيفة الكربون تهيمن على أنماط الإنتاج فيه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إدخال طرق الإنتاج والتصنيع هنا سوف يفتح بكل تأكيد بابا خلفيا للدول الأعضاء، كى تتحدى قواعد "التشابه" فى قضايا أخرى، خاصة إقامة عوائق ضد التجارة، بناء على عوامل إنتاجية ذات علاقة ارتباطية قليلة بالمعايير البيئية.

بالنسبة للاقتصادات العربية فإنها، بالإضافة إلى كونها معتمدة على النشاطات الكثيفة الكربون وإنتاج الطاقة التقليدية، تعتبر جميعا مستوردة للتكنولوجيا النظيفة وما يرتبط بها من سلع. ومن حيث المبدأ، تعتبر الإجراءات التجارية مسارا مهما لنقل السلع المؤدية إلى التخفيف من تغير المناخ. ولكن فى واقع الأمر، سيؤدى إقرار إجراءات مقتصرة على التجارة، وتستهدف تخفيض انبعاثات الكربون، إلى تأثيرات سلبية كبيرة على منتجى الطاقة التقليدية ومصدرى الوقود الأحفورى، خاصة فى غياب الإجراءات الإيجابية الهادفة إلى تحفيز التنويع والتطوير والنمو والتحول نحو أنماط إنتاجية قليلة الكربون، بما يمكن الاقتصادات المعرضة للتأثير من أن تفاوض من أجلها فى إطار ما بعد كيوتو. لكن المطالبة بالفصل بين الإجراءات السلبية والإيجابية بالنسبة للتخفيف من تغير المناخ لا تستند إلى أساس، لأن ذلك سوف يخل بالتوازن الكلى للمنهج الشمولى الذى يعتبر حيويا للقضايا ذات الأولوية.

يمتلك العالم العربى أكبر موارد الطاقة المتجددة فى العالم. إذا استخدمت الدول العربية نسبة ٥٪ فقط من صحاريها لتشييد محطات الطاقة الشمسية المركزة، فسيمكن لها تلبية احتياجات العالم كافة من الطاقة. وفى وسع العرب تصدير الطاقة النظيفة وغير المعرضة للنضوب إلى العالم كبديل عن النفط، وكحل مستدام لتغير المناخ. ولكن هنالك حواجز تكنولوجية ومالية كبيرة، منها نقل الطاقة من الصحراء، والتكلفة العالية لبناء المرافق التى تنتج كل هذه الطاقة، وهى تشكل تحديات هائلة. إن فرص الاستثمار فى التعاون مع أسواق الدول المتقدمة النمو تبدو واضحة فى الأفق حاليا. ومن المهم للعالم العربى الاستفادة من هذه السوق الجديدة، ولكن تحقيق ذلك سوف يتطلب الوقت والمزيج الصحيح من الحوافز التى تحتاج بدورها إلى النظام الصحيح.

استنتاجات وتوصيات :

حتى الآن، بقيت المفاوضات فى منظمة التجارة العالمية مستقرة فى إطار الإجماع لتسهيل تحرير التجارة العالمية بطريقة منصفة. وقد ثبت أن الوصول إلى إجماع حول دور البيئة بشكل عام، والتخفيف من تغير المناخ بشكل خاص، من خلال نظام منظمة التجارة العالمية، هو مهمة فى غاية التعقيد. وكما رأينا، فإن التفاوض حول السلع والخدمات البيئية محفوف بالمخاطر، وقد يسبب فى نهاية الأمر من الأضرار ما يزيد على المكاسب.

من الصعب تخيل وجود اتفاق على لائحة أساسية من السلع للتكنولوجيا، ومصادر الطاقة الأنظف، بينما تقف طرق الإنتاج والتصنيع فى الطريق، وتهدد مصالح العالم العربى ومعظم الدول النامية بشكل مباشر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن غياب بنود فى منظمة التجارة العالمية، تمكنها من تقديم الدعم للدول النامية والأقل نموا لتحقيق الانتقال من التكنولوجيا غير المستدامة نحو التكنولوجيا وأدوات الإنتاج الرفيقة بالبيئة، يهدد الإجراءات الفعالة للتخفيف من تغير المناخ، وذلك بسبب منح الأفضلية للدول التى تملك أساسا هذه التكنولوجيا.

بالنسبة للدول العربية اليوم، يعتبر الوقت عاملا جوهريا. فالأخطار الداهمة والطارئة لتغير المناخ لا تمنح المجال للتراخى. إن المساهمة المحدودة للعالم العربى فى انبعاثات غازات الدفيئة تطغى عليها قابليته الكبيرة للتعرض لآثار تغير المناخ فى المنطقة، من خلال زيادة درجات الحرارة، وشح المياه، والتصحر، وارتفاع مستويات سطح البحر، وحتى النزاعات. وكما العديد من الدول الأخرى، فإن للدول العربية مصالح خاصة فى المضى قدما بقوة من أجل تطوير نظام بيئى مستقل، يحتوى على كم متنوع من سياسات وجهود التخفيف من تغير المناخ، ويقدم مزيجا من الإجراءات الايجابية والسلبية لتحقيق غاياته.

التوصيات التالية موجهة إلى الدول العربية لأخذها فى الاعتبار خلال تعاونها مع الدول الأخرى فى تطوير إطار جديد للتخفيف من تغير المناخ

* بالإضافة إلى أدوات التجارة المعروفة جيدا، فإن إجراءات، مثل الوصول إلى التكنولوجيا، والتمويل، وبناء قدرات البنية التحتية، تعتبر أساسية من أجل نتائج منصفة وعادلة. هذه الإجراءات يجب أن يتم التفاوض بشأنها ضمن إطار معاهدة بيئية متعددة الأطراف فى مرحلة ما بعد كيوتو، وأن تكون خارج نطاق منظمة التجارة العالمية.

* يجب أن يتم التفاوض بشأن الوصول إلى التكنولوجيا النظيفة المتاحة لتخفيض الانبعاثات ضمن مسارات آلية التنمية النظيفة فى بروتوكول كيوتو. مثلا، يمكن أن تقوم الدول المتقدمة النمو بتوفير التمويل لتنفيذ إجراءات التخفيف والتكيف للدول النامية.

* تطوير تكنولوجيا الطاقة النظيفة يجب أن يكون أولوية عظمى، لأن غنى مصادر الطاقة البديلة فى العالم العربى يجب أن يتم استثماره لتسهيل إجراءات التخفيف من تغير المناخ، بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية.

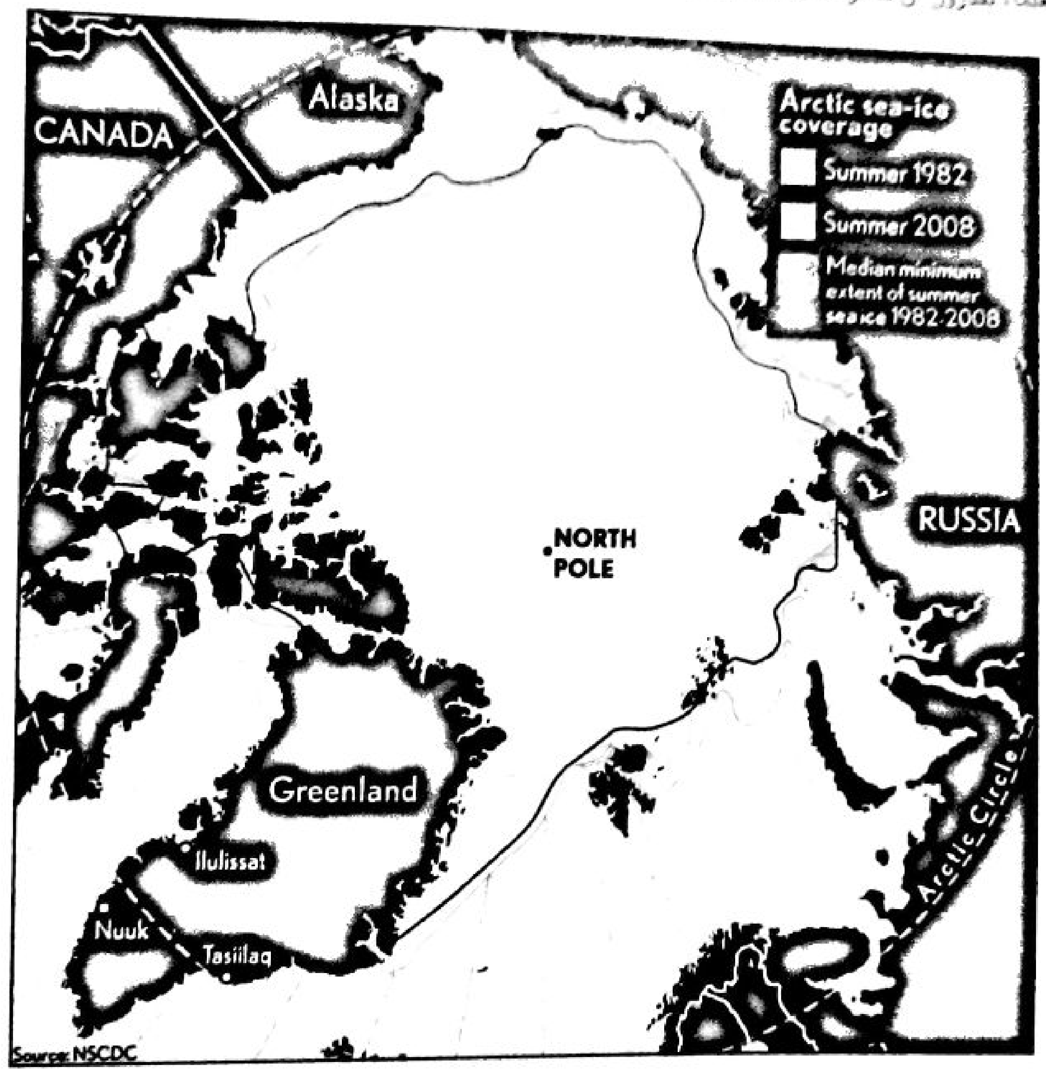
* يجب أن تكون الدول العربية حذرة جدا لتضمن أن تكون أية إجراءات تجارية ضمن اتفاقية ما بعد كيوتو متلائمة مع قواعد وضوابط النظام التجارى العالمى، أى أن تحقق المواصفات ذات العلاقة فى منظمة التجارة العالمية.

* من الضرورى للدول العربية التوصل إلى إجماع فيما بينها على موقف موحد يتعلق بالمفاوضات الجارية حاليا فى منظمة التجارة العالمية حول السلع والخدمات البيئية، إضافة إلى طرق الإنتاج والتصنيع.

* فى نهاية الأمر، يجب أن يعمل العالم العربى على رسم الحدود الواضحة بين الاتفاقية الدولية البيئية المتعددة الأطراف لما بعد كيوتو ومنظمة التجارة العالمية.

ذوبان الجليد فى القطب الشمالى .. آثار الاحتباس الحرارى

رغم استمرار الجدل حول حجم وسرعة تداعيات الاحتباس الحرارى، فإن ذوبان الجليد فى القطب الشمالى يعد من أهم وأوضح مؤشرات التغير فى المناخ. كما أن اختفاء الثلوج فى هذه المنطقة يؤدى بدوره إلى تسارع وتيرة ارتفاع درجة حرارة الأرض. هذا، وتقدر الأراضى المتجمدة طوال العام (ما يطلق عليه Perma Frost) بنحو ٢٠٪ من حجم اليابسة، وهى الخازن الرئيسى لغاز الميثان على سطح الكرة الأرضية، ويشكل انبعاث هذا الغاز إلى الغلاف الجوى خطورة كبيرة، حيث إن قدرته على رفع درجة الغلاف الجوى تبلغ ٢٥ ضعفا قدرة غاز الكربون. وتشير الدراسات إلى أن ارتفاع درجة حرارة الأرض بدرجة إلى درجة ونصف درجة مئوية قد يتسبب فى ذوبان ما بين ثلث ونصف هذه المناطق المتجمدة، مما قد يسبب ارتفاعا مذهلا فى درجة حرارة الأرض، وعواقب كارثية على المناخ العالمى. والجدير بالذكر أن بعض العلماء يقدرون أن ظاهرة مماثلة قد وقعت منذ ٢٥٠ مليون عام، وتسببت فى كارثة انقراضية (Permian Extinction)(١).



المصدر : انظر الهامش رقم ٢

وقد تلاشى ٤٠٪ من الطبقة الجليدية التى تغطى الماء حول القطب الشمالى ما بين أعوام ١٩٧٩ و٢٠٠٩. ويتكهن العلماء أنه فى المستقبل - تتراوح تقديراتهم ما بين أعوام ٢٠١٥ و٢٠٣٠ أو ٢٠٧٠ - سوف تختفى طبقة الجليد فى القطب الشمالى فى أثناء الصيف تماما، ولن يكون هناك إلا مساحات واسعة من الماء. وسوف يكون القطب الشمالى مجرد نقطة فى بحر واسع، يمكن الوصول إليها بالسفن.

وتحتوى كتلة جرينلاند الجليدية وحدها على ما يقرب من ١٠٪ من مخزون العالم من المياه العذبة، ويبلغ عرض هذه الكتلة ١٥٧٠ ميلا، وعرضها ٦٨٠ ميلا وسمكها ميلين. ويتوقع العلماء أنه فى حالة ذوبان هذه الكتلة، فسوف ترتفع أسطح البحار فى جميع أنحاء العالم بمقدار سبعة أمتار، مما ستكون له تداعيات كارثية تؤثر على مناطق ساحلية مكتظة بالسكان، مثل لندن، وبنجلاديش، ونيويورك.

وقد لعبت الطبقات الجليدية فى القطب الشمالى دورا أساسيا فى الحفاظ على درجة حرارة الأرض، حيث إن سطحها الأبيض يعكس أشعة الشمس الساقطة عليها مرة أخرى إلى الفضاء. ولكن مع ارتفاع درجة حرارة الأرض، ذابت مناطق شاسعة من هذا الجليد، وتحولت إلى مياه المحيط، التى تمتص أشعة الشمس بدلا من عكسها، وبذلك، ترتفع درجة حرارة المياه، وتزداد سرعة ذوبان الجليد القطبى(٢).

التداعيات السياسية والاقتصادية والبيئية لذوبان الجليد فى القطب الشمالى :

يمثل ذوبان الثلوج فى المنطقة الشمالية تهديدا لحضارة سكان القطب الأصليين الأنويت (Inuit)، والتى تقوم على صيد الحيوانات البحرية، مصدرهم الرئيسى للغذاء والدخل. ومع انحسار الجليد، بدأت هذه الحيوانات فى الاختفاء، مما يهدد استقلالهم الاقتصادى، واستمرارية نمط الحياة الذى مارسوه لقرون. كما أصبح الدب القطبى أيضا مهددا بالانقراض. ولكن تراجع الجليد كانت له آثار اقتصادية إيجابية بالنسبة لدول أخرى، حيث إنه يسهل الوصول إلى مخزونات الوقود الأحفورى الموجودة بالمنطقة، والتى تقدرها بعض الدراسات بنحو ربع حجم المخزون العالمى.

يتركز جزء كبير من هذه الثروات على سواحل روسيا، حيث يقدر ما فيها من مخزون بـ ١٢ تريليون قدم مكعبة من الغاز، و٥٨٦ مليار برميل من النفط، وهو ما يفوق ضعف الاحتياطى السعودى.

وقد بدأت الولايات المتحدة أيضا إجراء دراسات لاستكشاف الموارد الموجودة فى ألاسكا، حيث قدرت بسبعة وعشرين مليار برميل من النفط. وبدأت شركات النفط الأمريكية الاستكشاف فعلا فى هذه المنطقة.

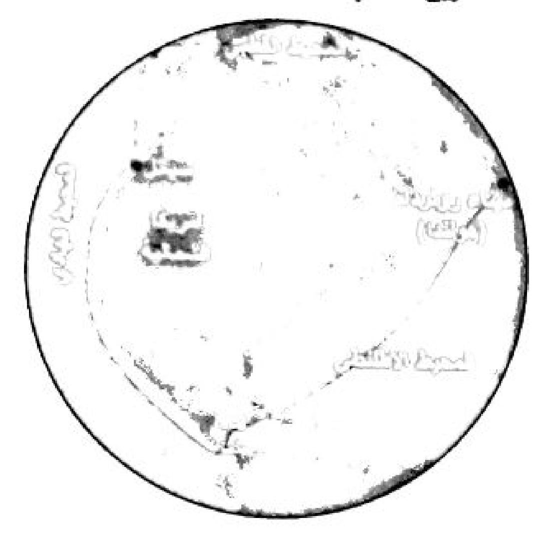
ولهذا السبب، أصبحت منطقة القطب الشمالى محورا للصراع بين الدول المشاطئة للمحيط القطبى، حيث تحاول كل منها بسط سيادتها على أكبر مساحة ممكنة منه. وكانت روسيا البادئة بذلك، حيث طالبت الأمم المتحدة فى عام ٢٠٠١ بالاعتراف بسيادتها على منطقة فى المحيط القطبى الشمالى تعادل مساحتها ٤٦٠ ألف ميل مربع. وبالرغم من رفض هذا الطلب، فقد بادرت روسيا برفع علمها على المنطقة، وتنفيذ تدريبات عسكرية فيها، مما أدى إلى توسع كندا أيضا فى إجراء مناوراتها العسكرية فى المحيط، وإبداء الدنمارك والنرويج أيضا اهتمامهما بتحديد المساحات الواقعة تحت سيادتهما فى مياهه.

طرق ملاحية جديدة فى المحيط القطبى :

يترتب على ذوبان الجليد فى المحيط القطبى إمكانية استخدامه للملاحة طوال العام، مما يخلق طرقا ملاحية جديدة، بديلة عن المسارات المتاحة. وعلى سبيل المثال، فإن المسافة من ميناء سياتل، على الساحل الغربى للولايات المتحدة، إلى ميناء روتردام بهولندا، عن طريق المرور شمالا عبر المحيط القطبى، تبلغ ٧ آلاف ميل بحرى، بينما تبلغ المسافة بين نفس الميناءين، بالاتجاه جنوبا والمرور من خلال قناة بنما، ٩ آلاف ميل بحرى. وتبلغ المسافة بين ميناءى روتردام ويوكوهاما فى اليابان ٦٥٠٠ ميل بحرى عبر المحيط القطبى، بينما تبلغ المسافة عبر البحر المتوسط ثم قناة السويس والمحيط الهندى، ١١,٢٠٠ ميل بحرى.

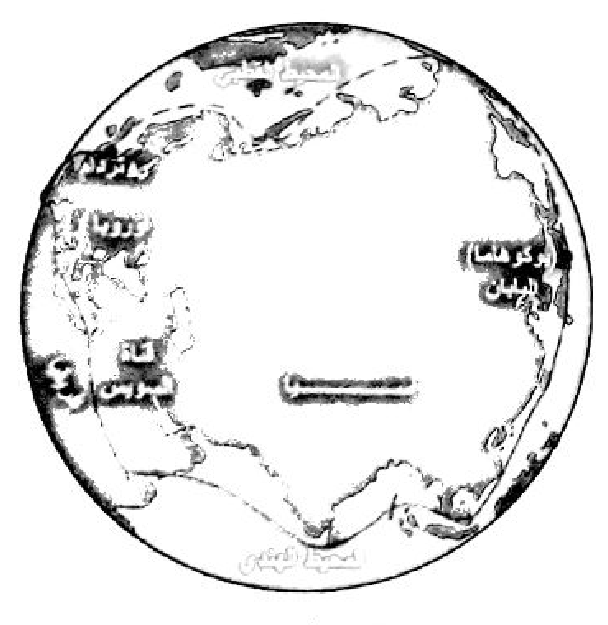
وسوف تشكل هذه المسارات منافسة قوية للمسارات الحالية، ليس فقط لأنها أقصر، ولكن أيضا لأنها بعيدة عن مناطق التوتر والاختناق، مثل مضيقى عدن وملقا. وسوف تؤثر هذه المسارات سلبيا على رسوم المرور فى قناتى بنما والسويس. ولاستثمار كل هذه المزايا، من المتوقع أن يستثمر القطاع الخاص المليارات لبناء سفن مجهزة للعبور فى البحار القطبية(٣).

الطريق الشمالي - الغربي: ٧ آلاف ميل بحري



الطريق الحالي: ٩ آلاف ميل بحري

الطريق الشمالي: ٦ آلاف و ٥٠٠ ميل بحري



الطريق الحالي: ١١ ألفا و ٢٠٠ ميل بحري

طرق ملاحية محتملة في المحيط القطبي

المصدر : فورين أفيرز ، مارس/ أبريل ٢٠٠٨ .

الهوامش :

1- Katey Walter Anthony, Methane: A Menace Surfaces. Scientific American, December 2009. pp.45-51.

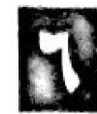
2- Johann Hari, On Thin Ice, Intelligent Life, Winter 2009, pp.61-70.

3- Scott G. Borgerson, Arctic Meltdown, Foreign Affaris, March/April 2008, pp.63-77

إعداد: شريف رشدى

باحث فى العلوم السياسية





د. محمد الراعي (**)

إن المتاح من الدراسات حول تأثيرات التغير المناخي الشاملة على السواحل العربية قليل جدا، منها دراسات متناثرة حول بعض المدن، بالإضافة إلى ما قام به جانب كبير من الدول العربية من اتصالات تمهيدية باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي UNFCCC، حيث تتضمن نظرة عامة على درجات تعرض كل منها لعواقب تغير المناخ. من ناحية أخرى، أجرى البنك الدولي دراسة حديثة عن الدول النامية، لفتت الانتباه إلى حساسية المنطقة العربية، وورد بها تقدير للنسبة المئوية للعواقب المنتظرة لارتفاع مستوى سطح البحر في دول من المنطقة.

وبرغم أن ارتفاعا في مستوى سطح البحر لأكثر من متر واحد هو سيناريو بعيد الاحتمال (وذلك من وجهة نظر واضع هذه الورقة)، إلا أنه من المفيد جدا أن تؤخذ بعين الاعتبار مقارنة النسب المئوية لعواقب ارتفاع سطح البحر عدة أمتار في دول محددة، وعبر قطاعات التنمية، عند وضع المخططات.

وتظهر دراسة البنك الدولي بجلاء أن قطر ستكون الدولة الأكثر تأثرا بارتفاع مستوى سطح البحر، من حيث النسبة المئوية لمساحة الأرض المعرضة للغرق، والأراضي الرطبة المتأثرة بارتفاع مستوى سطح البحر. أما مصر، فستكون الأكثر تأثرا من حيث النسب المئوية للضرر الواقع بالناتج المحلي الإجمالي، والإنتاج الزراعي.

ونورد فيما يلي معلومات مفصلة عن مناطق فرعية محددة:

دول البحر المتوسط:

لا شك في أن دلتا نهر النيل، ومدن الإسكندرية ورشيد وبور سعيد، وما في محيطها، هي الأكثر تعرضا للغرق في منطقة شمال إفريقيا. فالدلتا المصرية معرضة بصورة مباشرة لغرق مساحات من الأراضي المنخفضة، والمناطق الساحلية الواقعة أصلا تحت مستوى سطح البحر، كما أنها معرضة لأن يتغلغل الماء المالح في الأراضي الزراعية فترتفع درجة ملوحتها. ويقدر عدد سكان هذه المنطقة بما يزيد على ٦ ملايين نسمة، قد يضطرون إلى مبارحتها والهجرة منها. فإذا أخذنا في الاعتبار أن منطقة دلتا نهر النيل تنتج ٦٠٪ من الإنتاج الزراعي المصري، وأن أكثر من ٥٠٪ من الأنشطة الصناعية والاقتصادية في مصر مركزة في المدن السابق ذكرها، فالمتوقع أن تكون الخسائر المصرية فادحة، إن لم تتخذ إجراءات بشأنها.

على جانب آخر، يبرز النحر الساحلي كإحدى المشاكل الساحلية العالية الأهمية، والمتوقع له أن يتغير، بناء على التبدلات الطارئة على نظام سريان التيارات الساحلية في المنطقة، بسبب التغيرات المناخية. وتعد مدينة رشيد وما حولها المنطقة الأكثر تعرضا لهذه الأحوال. على سبيل المثال، تتجاوز معدلات النحر الساحلي في موقع النتوء الخليجي لرشيد ٥٠ مترا في السنة، وذلك لغياب الطمي بعد بناء السد العالي في أسوان. والمنتظر لهذه المعدلات أن ترتفع بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر. يضاف إلى ذلك عواقب سلبية تمس مختلف نواحي حركة التجارة في المنطقة، مثل التصدير، وإيرادات قناة السويس، وتهجير التجمعات السكانية الفقيرة، وتعقيدات اجتماعية اقتصادية أخرى متوقعة.

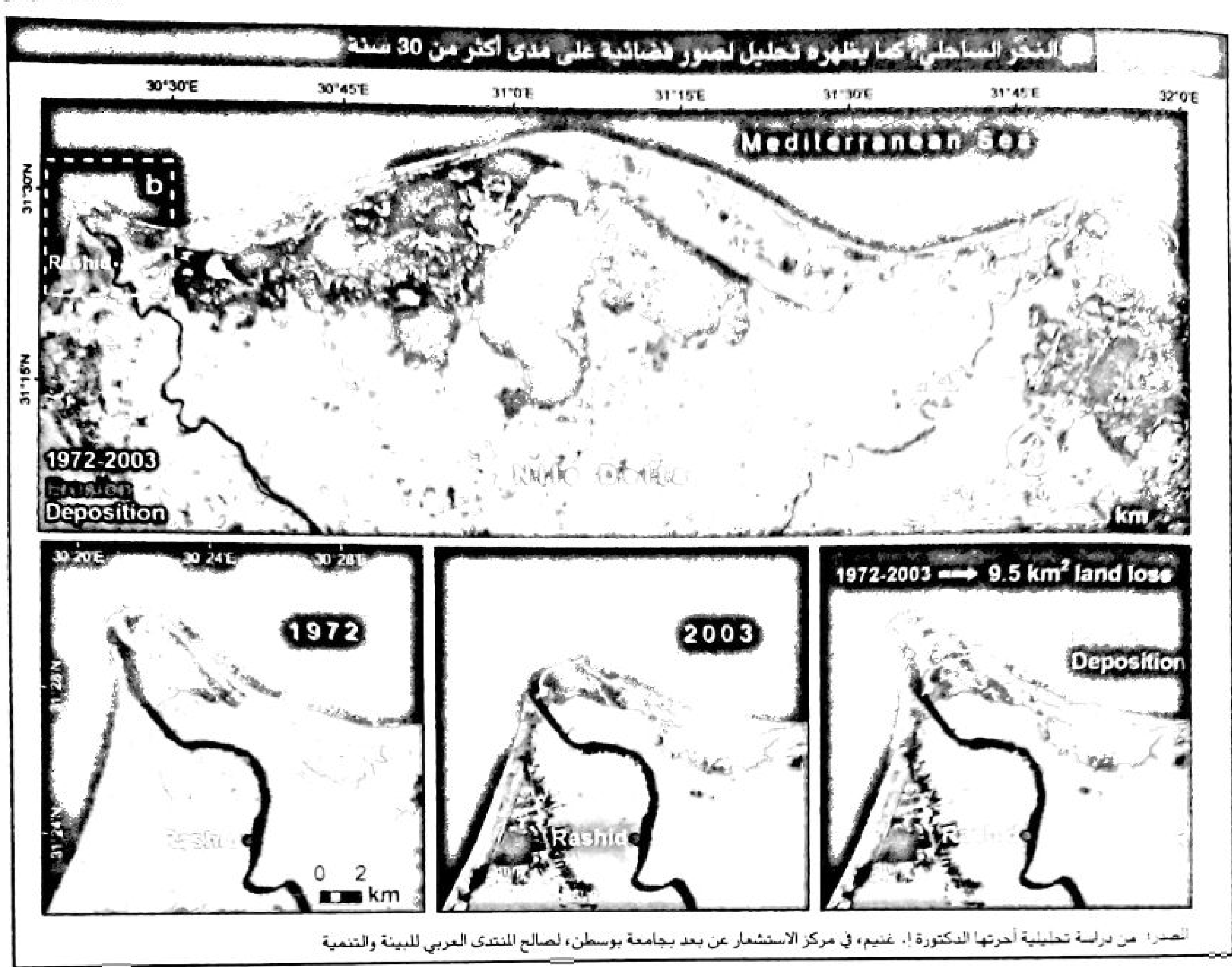
ومن الأمثلة الأخرى للمناطق المعرضة لارتفاع مستوى سطح البحر، سهل دلتا نهر "مجردة" في تونس، ومواقع أخرى متعددة قرب مدن بنغازي الليبية، والدار البيضاء المغربية، ونواكشوط في موريتانيا، وجيبوتي.

دول المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية في الخليج:

إن الطرف الشمالي للخليج إلى الشمال من الكويت وجنوب العراق (شط العرب) هو الأعلى في منطقة الخليج، من حيث التعرض لعواقب التغير المناخي. وحسب النتائج، التي تحصل عليها "مستكشف ارتفاع مستوى سطح البحر" عام ٢٠٠٩، نتبين أنه بالرغم من ضيق ساحل العراق في نطاق منطقة المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، فإن المساحات المنخفضة المعرضة للغرق بارتفاع سطح البحر تمتد داخل العراق إلى مشارف بغداد. كما أن سواحل كل الدول العربية في الخليج معرضة بشدة لعواقب ارتفاع مستوى سطح البحر. والمقلق بهذا الخصوص هو ضآلة المعلومات المتاحة عن هبوط الأرض، نتيجة لعمليات استخراج النفط والغاز في المنطقة. ثم إن كثيرا من الجزر الخليجية، صغيرها وكبيرها، معرض بشدة لعواقب ارتفاع

(*) جزء من الفصل الرابع، تغير المناخ ..التأثر والتكيف، المناطق الساحلية، من تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية ٢٠٠٩، المياه العربية . تغير المناخ، تحرير د. مصطفى كمال طلبة و نجيب صعب، ينشر بإذن من المنتدى.

(**) أستاذ الفيزياء، عميد معهد الدراسات العليا والبحوث، جامعة الإسكندرية .



المصدر: من دراسة تحليلية أجرتها الدكتورة إ. غنيم، في مركز الاستشعار عن بعد بجامعة بوسطن، لصالح المنتدى العربي للبيئة والتنمية

المصدر : تقرير المنتدى العربى للتنمية والبيئة ٢٠٠٩

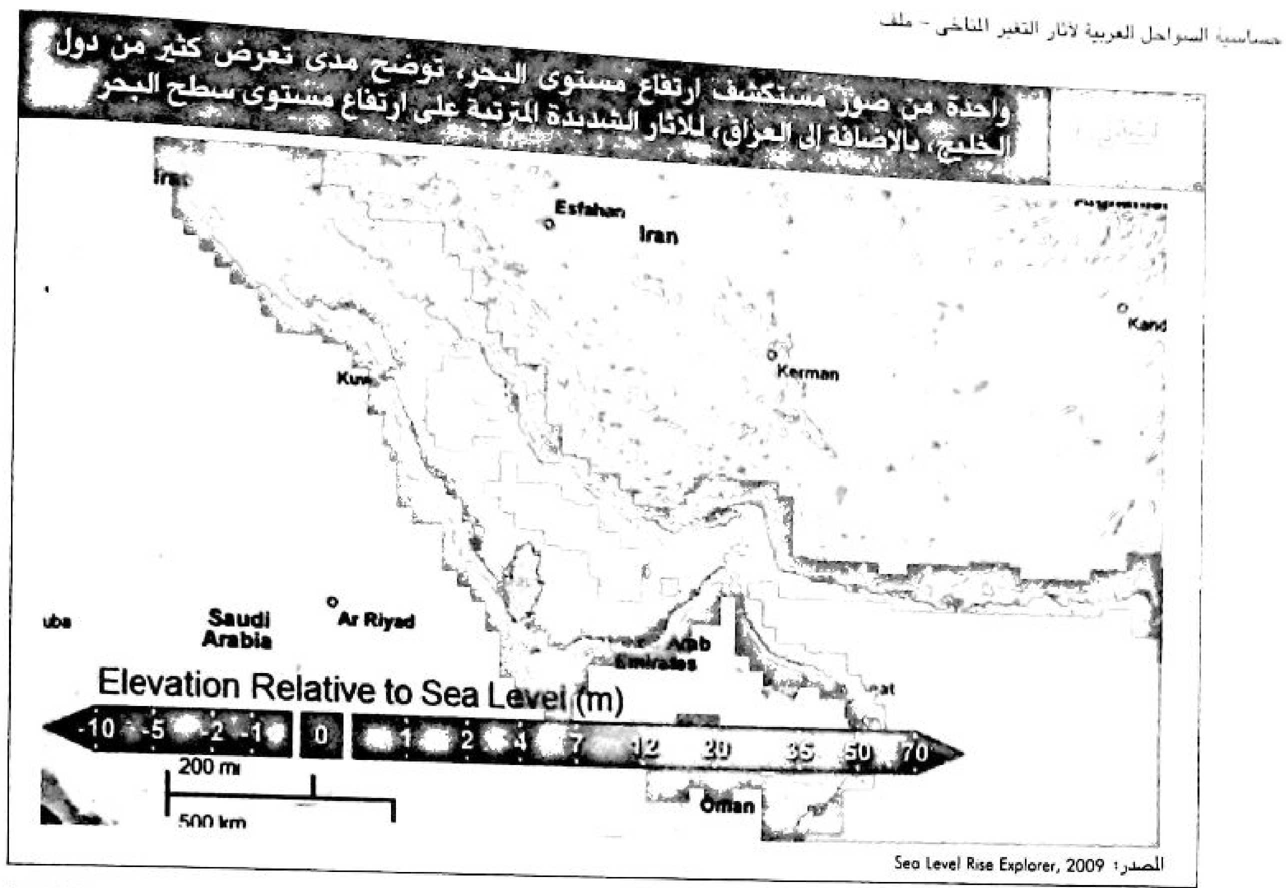
مستوى سطح البحر، ومن بينها مملكة البحرين. واستنادا إلى تحليل صور الأقمار الاصطناعية، فإن ١١ ٪ تقريبا من مساحة أراضيها سيضيع، بسبب ارتفاع فى مستوى سطح البحر مقداره ٥٠ سنتيمترا، إن لم تبدأ أعمال الحماية فورا.

دول البحر الأحمر :

نشأت على سواحل البحر الأحمر صناعات نفطية وسياحية كبرى، بتشجيع من وجود موارد النفط، وجاذبية الحياة البحرية. وتقوم السياحة، بالأساس، على تجمعات الشعاب المرجانية، وحشائش البحر، وأشجار المانجروف، وما يرتبط بها من غنى فى الحياة البحرية. وقد حولت الإدارات المصرية المسئولة عدة مناطق فى شبه جزيرة سيناء، بامتداد خليج العقبة، إلى محميات طبيعية، كما أنشأ كثير من دول المنطقة بنى تحتية هائلة الحجم. وشهدت صناعة السياحة على الساحل المصرى للبحر الأحمر ازدهارا، وتحولت امتدادات كبيرة من هذا الساحل إلى منتجعات شاطئية. وتأتى مدينتا شرم الشيخ والغردقة فى مقدمة المناطق الأكثر كثافة وتقدما فى النشاط السياحى على البحر الأحمر. وقد لحق بهذا النشاط مدن أصغر، على ساحل خليج العقبة، بالإضافة إلى مدينتى سفاجا والقصير على ساحل البحر الأحمر المصرى، والجزء الشمالى من خليج السويس. وربما يكون ذلك قد تجاوز القدرات الاستيعابية للمنطقة، إلى حد ما، فثمة مؤشرات إلى أن الشعاب المرجانية، حتى داخل نطاق الحديقة القومية فى رأس محمد، قد طالها الأذى بسبب السياحة المكثفة وغيرها من الأنشطة.

والجدير بالذكر أن مدنا ومراكز ترويحية ضخمة قد أنشئت أيضا على طول ساحل جدة بالمملكة العربية السعودية، التى تقع فى مفترق طرق ثلاث قارات، هى أوروبا وآسيا وإفريقيا، وتمتد من البحر الأحمر غربا، بطول ساحل يبلغ ١٧٦٠ كيلو مترا، إلى الخليج فى الشرق، بطول ساحل يبلغ ٦٥٠ كيلومترا. ويعيش أكثر من ٥٠٪ من السعوديين فى مدى مائة كيلو متر من سواحل المملكة، التى تضم مدنا وعددا كبيرا من المصانع والمعامل التحويلية. والحد الفاصل بين الأرض والبحر هو الموضع الرئيسى لعمليات استيراد السلع والخدمات الضرورية لرفاهية البلد وازدهاره الاقتصادى. وعلى خط الساحل، تتواجد منشآت تحلية المياه التى تمد الدولة بالجانب الأكبر من مياه الشرب، ومصافى النفط، ومصانع البتروكيماويات، وعدد من مصانع الأسمنت، بالإضافة إلى صناعات ترويحية وسياحية نامية (تقرير الإبلاغ الوطنى السعودى التمهيدى مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخى). ونظرا لعظم طول خط الساحل السعودى، لم تذكر سوى مدن ساحلية صناعية وكثيفة السكان، معرضة للتأثر بارتفاع مستوى سطح البحر. وقد اختيرت مدن الدمام، ورأس تنورة، والجبيل، والخفجى، على الساحل السعودى الشرقى المطل على الخليج، ومدن جدة، ورابغ، وينبع، وجيزان، على الساحل الغربى المطل على البحر الأحمر، كأكثر المواقع الساحلية تعرضا للتأثر بارتفاع مستوى سطح البحر.

واحدة من صور مستكشف ارتفاع مستوى البحر، توضح مدى تعرض كثير من دول الخليج، بالإضافة إلى العراق، للآثار الشديدة المترتبة على ارتفاع مستوى سطح البحر



المصدر: Sea Level Rise Explorer, 2009

الشكل 9

درجة تعرّض سواحل دولة الإمارات العربية المتحدة للآثار المترتبة على ارتفاع مستوى سطح البحر

Sea Level Rise (Meter)
1 2 3 4 5 6 7 8 9 10

Ras Al Khaimah

Umm Al Quwain

Arabian Gulf

Ajman

Sharjah

Dubai

CRS-BU, E. Ghoneim - AFED 2009 Report

المصدر: من دراسة تحليلية أجرتها الدكتورة إ. غنيم، في مركز الاستشعار عن بعد بجامعة بوسطن، لصالح المنتدى العربي للبيئة والتنمية

ويعانى ساحل البحر الأحمر وخليج عدن فى كثير من المواقع حاليا من مشاكل حرجة. وسوف تكون العواقب شديدة لما هو متوقع من تغيرات متنوعة وذات أهمية للتجمعات السكانية. وسوف تتوالى هذه العواقب بواحد أو أكثر من التغيرات الآتية: تراجع خط الشاطئ، أخطار الفيضان وموجات المد، التعرية المباشرة للبيئة الساحلية، نسب الملوحة وتغلغلها.

وفى غياب أنظمة الرصد المؤسساتية الراسخة، ومع القصور فى الوعى، وقدرات تفعيل القانون غير المناسبة، فإن المتوقع لموارد البحر الأحمر الساحلية أن تستمر عرضة للتدهور، وأن تكون الخسائر الناجمة عن تغيرات المناخ فى المنطقة أقل بكثير من تلك التى تعزى إلى أنشطة البشر.

حالات مناخية بالغة التطرف :

يعرف عن المنطقة العربية مكابدتها لحالات قاسية متعددة الأنواع من زلازل إلى موجات جفاف إلى سيول دافقة، وهى تيارات مائية تتكون سريعا وتزول سريعا، وتسببها العواصف الممطرة، والعواصف الترابية، وأمواج الأنواء العارمة، وموجات الحرارة. ولا يوجد تقدير كمى جيد للضرر الناجم عن كثير من هذه الحالات المتطرفة. وقد تعرضت بعض المناطق مؤخرا لأنشطة بركانية (المملكة العربية السعودية)، وهطلت الثلوج فى وسط بعض المناطق الصحراوية فى الجزائر. والثابت أيضا أن كثيرا من هذه الشدائد يتأثر بظاهرة "النينيو"، وظاهرة الذبذبة الجنوبية. والنينيو عبارة عن تيار مائى دافئ يتحرك شرقا فى المحيط الهادى المدارى، تصاحبه عملية تسخين غير طبيعية لطبقة المياه السطحية شرق الهادى. وفيما يلى مثالان لحالتين من الفيضانات غير العادية، تسببتا فى أضرار مادية وبشرية كبيرة:

كارثة مناخية المنشأ - الجزائر- ٢٠٠١ :

سُجلت فى الجزائر درجة غير عادية من هطول الأمطار، تكافئ أمطار شَهر كامل فى الأحوال الاعتيادية، سقطت فى عدة ساعات، وصاحبتها رياح بلغت سرعتها ١٢٠ كيلو مترا فى الساعة. وقد تركزت الأضرار الناجمة عن ذلك فى مدينة الجزائر العاصمة، واشتملت على ٧٥٠ ضحية بشرية، وأضرار مادية قدرت بثلاثمائة مليون دولار أمريكى، وبلغ عدد النازحين ٢٤ ألف فرد، مع إعطاب شديد لحق بأكثر من ٧٥٠٠ منزل. وقد فقد ما بين ٤٠ و٥٠ ألفا من السكان بيوتهم، ودمرت ١٠٩ طرقات. وبالرغم من أن الأرصاد الجوية الجزائرية والأجنبية تكهنت بمؤشرات هذه الكارثة، فقد كان حجم الأضرار البشرية والمادية هائلا، حتى إنها صنفت بين أشد الكوارث وقعا فى السنوات الأربعين الماضية.

كارثة مناخية فى المغرب - نوفمبر ٢٠٠٢ :

تعرض المغرب لعدد من أسوأ الفيضانات التى خلفت وراءها أضرارا بشرية ومادية بالغة، تم تقديرها، مبدئيا، بـ ٦٣ حالة وفاة، و٢٦ مفقودا، وعشرات الجرحى، وانهيار ٢٤ منزلا، بينما غمرت المياه ٣٧٣ منزلا آخر، وتضررت مئات الهكتارات من الأراضى الزراعية، واكتسحت المياه المئات من رءوس الماشية، وتكبدت المشروعات الصناعية أضرارا فادحة. وقد اندلعت النيران فى أهم معمل لتكرير النفط بالمملكة (SAMIR)، ملحقة به خسائر تجاوزت ٣٠٠ مليون دولار. وكان ذلك العام المطير قد سبقته أعوام عديدة من الجفاف، كليا أو جزئيا.

العواصف الترابية :

وقد عرفت المنطقة العربية العواصف الترابية منذ زمن بعيد، والملاحظ بشأنها هو تزايد تأثيرها التدميرى، وتواترها، أو تكرار وقوعها.

والمتوقع أن يعمل تغير المناخ على تفاقم كثير من هذه الشدائد البالغة الوقع، ويزيدها خطورة وحدة وتكرارا. وثمة مؤشرات حديثة تفيد باحتمال أن تفضى تغيرات المناخ إلى تبدل فى طبيعة كثير من أنواع المخاطر، ليس فقط الحوادث الهيدروميتيورولوجية، كالفيضانات، والرياح العاصفة، وموجات القحط، ولكن أيضا حوادث مثل الانهيارات الأرضية، وموجات الحرارة، وتفشى الأمراض. ولن ينحصر الأثر فقط فى حدة هذه الحوادث، ولكن يتعداها إلى أمدها وحجمها.

إن معظم هذه الشدائد الحادة التطرف يتعدى حدود السواحل، فالمعروف أنها إقليمية بطبيعتها. وتشير خلاصة ما أجرى من أبحاث إلى أن ثمة ما يستدعى القلق حول دينامية العلاقة غير المؤكدة بين تقلب أحوال المناخ وتغيره، والأحداث الشديدة التطرف وما تفرضه على أمن البشر من تعقيدات. كما أن المنطقة العربية ليست منيعة ضد التقلبات الجوية الشديدة التطرف، كالزوابع الحلزونية، والأعاصير الاستوائية، وأمواج تسونامى. فقد كانت آخر الشدائد الزوبعة الحلزونية (غونو) التى مرت بعمان، وفيضان اليمن. وقد كشفت عن أهمية العمل على إنشاء نظام إنذار مبكر، مما يوجب تبنى سياسات واتخاذ إجراءات للتأهب وتقليل الخطر.

وقد اهتمت دراسة تحليلية، أجراها البنك الدولى عام ٢٠٠٩، بعواقب تزايد تواتر ودرجات حدة أمواج الأنواء. واعتمدت هذه الدراسة على أفضل المتوافر من بيانات عن التجمعات البشرية، والأحوال الاجتماعية والاقتصادية، ونظام استخدام الأراضى، بالإضافة إلى بيانات عن الارتفاع الساحلى التى يسرها برنامج الرادار الطوبوغرافى المكوكى (SRTM). وتشير نتائج دراسة البنك الدولى إلى أن استشراء أمواج الأنواء يوقع خسائر إضافية بالناتج المحلى الإجمالى (فوق المعيار المرجعى الراهى: واحد فى ١٠٠ سنة) قدرها ١٩,٧ مليار دولار، فى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما أن الزيادة فى التأثير على المناطق الزراعية فى هذه الدول كبيرة. ويعزى ذلك بصفة أساسية إلى أن الأرض المزروعة فى مصر والجزائر، والواقعة فى نطاق تأثير هذه الأمواج، سوف تزيد من المساحة المقدرة حاليا بـ ٢١٢ كيلو مترا مربعا إلى ٩٠٠ كيلو متر مربع، تقريبا، مع ارتفاع مستوى سطح البحر، وتزايد حدة أمواج الأنواء.

خلاصات وتوصيات :

أوضح هذا الفصل أن سواحل المنطقة العربية معرضة، إلى حد كبير، لعواقب شديدة لتغير المناخ. من هنا، تظهر الحاجة إلى اتخاذ إجراءات احترازية على صعيدى التوسع الجارى فى المعرفة والتعاون، وتنفيذ سياسات للتخفيف من الأضرار المترتبة على تغيير المناخ والتكيف معها. ونورد فيما يلى أهم النتائج لهذه الدراسة، وتوصياتها:

* لا تزيد مساهمة الدول العربية من إجمالى الانبعاثات من الغازات الدفيئة على ٤,٥٪، ومع ذلك فإن سواحل معظم هذه الدول معرض، إلى حد بعيد، لعواقب شديدة لارتفاع مستوى سطح البحر، ولتزايد منتظر فى حدة وتواتر الحالات المناخية الشديدة التطرف.

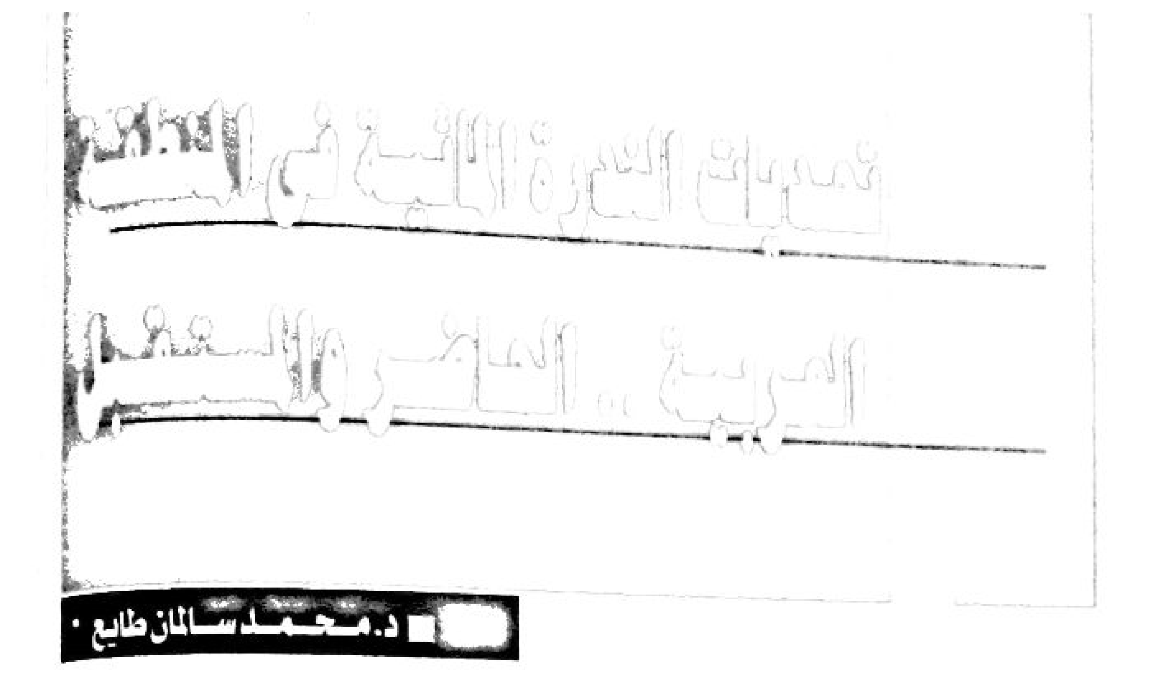
* لم تبن الدول العربية أنظمة مؤسسية تعنى بالتكيف مع أخطار التغيرات المناخية والحماية الذاتية منها، فى حين تحقق لبعض منها قدرات مؤسسية لتخفيض انبعاثاتها من غازات الدفيئة.

* ليس لدى الدول العربية المعرضة لأخطار المناخ خطط تنفيذية وطنية متكاملة لمواجهة هذه الأخطار، باستثناء تونس والمغرب.

* ينبغى إعداد تقييم استراتيجى للتقليل من أخطار عواقب تغير المناخ، بالجهود المشتركة للدول العربية، فى إطار جامعة الدول العربية.

* الحاجة ملحة لإنشاء نظام فضائى للإنذار المبكر من أمواج تسونامى، فى منطقتى البحر المتوسط والخليج.

* يجب البدء فى اتباع سياسات واتخاذ إجراءات للتخطيط الاستباقى، وحماية قطاعات التنمية المعرضة لأخطار التغير المناخى، مع التركيز على السواحل العربية.





د. محمد سالمان طايع *

لقد أخذ متغير "المياه" يكتسب أهمية استثنائية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وتحديدا منذ سبعينيات القرن المنصرم، حينما لفت مؤتمر الأمم المتحدة للمياه -الذى عقد فى ماردل بلاتا بالأرجنتين فى مارس ١٩٧٧- أنظار المسئولين والخبراء فى الشأن المائى إلى أهمية النظر إلى المياه بوصفها موردا استراتيجيا لا يقل أهمية عن النفط والغاز الطبيعى، بل وربما يزيد.

فالحديث عن أهمية "المياه" أمر لا يحتاج إلى تدليل أو توكيد. فبالإضافة إلى كونها عنصرا أساسيا لازما لحياة جميع الكائنات الحية على سطح هذا الكوكب، فإنه يعتبر أيضا واحدا من أهم المدخلات الرئيسية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ لا يمكن الحديث عن تنمية زراعية أو صناعية دونما توافر الكميات اللازمة من المياه، وبنوعية محددة. ولاسيما أن قضايا تأمين الإمدادات الغذائية للأمم والشعوب -والتى يصطلح على تسميتها "بالأمن الغذائى"- ترتبط ارتباطا وثيقا بالقدرة على توفير الإمدادات المناسبة من المياه النقية كما وكيفا، الأمر الذى يقود الكتابات الحديثة إلى الزعم بأن الأمن الغذائى دالة فى الأمن المائى، انطلاقا من المقولة التى ترى أنه: "لا أمن عسكرى لأمة من الأمم خارج أمنها الاقتصادى، وذروة الأمن الاقتصادى هو الغذاء، وجوهر الأمن الغذائى ومنتجه هو الماء". ومن ثم، أصبح "الماء" عنصرا من عناصر قوة الدولة. ولذلك، أخذت أدبيات التنمية -خلال العقود الثلاثة الأخيرة- تربط عضويا بين "المياه المتاحة" -كما وكيفا- من ناحية، وبين التنمية المستدامة من ناحية أخرى.

وفضلا عن أهمية متغير "المياه" تنمويا، فقد تزايد دوره فى السياسة الدولية المعاصرة، حيث صار ينظر إليه باعتباره أحد المتغيرات المهمة والمؤثرة على نمط التفاعلات السياسية بين الدول، بوصفه أحد العوامل الرئيسية التى باتت تهدد علاقات حسن الجوار والتعاون الإقليمى فيما بين الدول المشاطئة لأحواض الأنهار الدولية.

واليوم، يعيش نحو ٧٠٠ مليون شخص فى ٤٣ بلدا على مستوى العالم تحت حد الإجهاد المائى. ويعد الشرق الأوسط، الذى يتدنى المتوسط السنوى لنصيب الفرد من المياه فيه إلى نحو ١٢٠٠ متر مكعب، أكثر مناطق العالم إجهادا، باستثناء كل من العراق وإيران ولبنان وتركيا، وهى البلدان التى تأتى فوق هذا الحد. ويعانى الفلسطينيون، خاصة قاطنى غزة، من واحدة من أشد حالات ندرة المياه فى العالم، حيث يتدنى نصيب الفرد السنوى إلى نحو ٣٢٠ مترا مكعبا. ويتناول هذا التقرير إشكالية ندرة المياه فى العالم العربى من خلال ثلاثة محاور، هى: الوضع المائى فى المنطقة العربية، والموارد المائية العربية، وأخيرا النمو السكانى وتزايد الطلب على المياه عربيا.

أولا- الوضع المائى فى المنطقة العربية :

تبرز خصوصية الحالة المائية للمنطقة العربية، حيث تعانى أغلب مناطق الوطن العربى من ندرة المياه، ويرجع ذلك إلى وقوعها فى المنطقة الجافة وشبه الجافة من الكرة الأرضية. ومع نمو السكان فى الوطن العربى، فإن مشكلة الندرة تتفاقم كنتيجة منطقية لتزايد الطلب على المياه لتلبية الاحتياجات الزراعية والصناعية والمنزلية.

على الرغم من أن الوطن العربى يضم عشر مساحة اليابسة، فإنه يصنف على أنه من المناطق الفقيرة فى مصادر المياه العذبة، إذ لا يحتوى إلا على أقل من ١٪ فقط من كل الجريان السطحى للمياه، ونحو ٢٪ من إجمالى الأمطار فى العالم.

وقد انعكس فقر الوطن العربى فيما يتعلق بمصادر المياه على التأمين المائى للفرد، الذى يجب ألا يقل عن ألف متر مكعب سنويا

(*) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، عضو المجلس المصرى للشئون الخارجية.

وفقا للمعدل العالمى، فوصل متوسط حصة الإنسان العربى فى جل البلاد العربية إلى ما يقارب خمسمائة متر مكعب فى العام. وقد بلغت أعداد الدول العربية الواقعة تحت خط الفقر المائى (أقل من ١٠٠٠م٣ للفرد سنويا) ١٩ دولة، منها ١٤ دولة تعانى شحا حقيقيا فى المياه، إذ لا تكفى المياه سد الاحتياجات الأساسية لمواطنيها. ولأن المنطقة العربية تقع جغرافيا ضمن المناطق الجافة وشبه الجافة، فإن ٣٠٪ من أراضيها الصالحة للزراعة معرضة للتصحر بسبب نقص المياه.

يأتى هذا فى وقت لا يستغل فيه العالم العربى من موارده المائية البالغة نحو ٣٤٠ مليار متر مكعب سوى ٥٠٪ فقط، والباقى معرض للهدر والضياع. من هنا، تنبع أهمية الالتفات إلى قضية المياه، ووضع السياسات المتعلقة باستخدامها وترشيدها وزيادة كمياتها(١).

فى هذا الصدد، قامت منظمة الأغذية العالمية (FAO) فى عام ١٩٩٥ بعمل دراسة مسحية للموارد المائية فى عدد من الأقطار العربية، بهدف التعرف على تلك المصادر، ورصدها، ومتابعة إيراداتها المائية، وتقييم عمليات إدارتها، وصولا إلى بحث أفضل الوسائل والسبل لتطويرها وتنميتها مستقبلا، بما يتسق والمتغيرات التنموية التى تفرض زيادة الطلب المائى فى المنطقة العربية، التى تصنف مائيا على المستوى العالمى بأنها من أكثر المناطق جفافا.

وانتهت هذه الدراسات المسحية إلى نتيجة مفادها أن جميع الدول العربية تعانى بدرجات متفاوتة فى الشدة من محدودية فى مواردها المائية الحالية.

حيث يوضح تقرير البنك الدولى لسنة ١٩٩٣ أن متوسط نصيب الفرد السنوى من الموارد المائية المتجددة والقابلة للتجدد فى الوطن العربى (مع استبعاد مخزون المياه الكامنة فى باطن الأرض) سيصل إلى ٦٦٧ مترا مكعبا فى سنة ٢٠٢٥، بعدما كان ٣٤٣٠ مترا مكعبا فى سنة ١٩٦٠، أى انخفاض بنسبة ٨٠٪(٢).

ولقد توقعت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والمركز العربى لدراسات المناطق الجافة والأراضى القاحلة، فى دراسة عن مستقبل المياه فى المنطقة العربية، ظهور عجز مائى فى المنطقة يقدر بنحو ٢٦١ مليار م٣ عام ٢٠٣٠. فقد قدرت الدراسة كميات الأمطار التى هطلت فى الدول العربية بنحو ٢٢٣٨ مليار م٣، يهطل منها ١٤٨٨ مليار م٣، بمعدل ٣٠٠ ملم على مناطق تشكل ٢٠٪ من مساحة الوطن العربى، ونحو ٤٠٦ مليارات م٣ تهطل على مناطق أكثر جفافا يتراوح معدل أمطارها بين ١٠٠ و٣٠٠ ملم، بينما لا يتجاوز هذا المعدل ١٠٠ ملم فى المناطق الأخرى. وأوضحت الدراسة، التى ناقشها وزراء الزراعة والمياه العرب، أن الوطن العربى يملك مخزونا ضخما من الموارد المائية غير المتجددة، يعتبر احتياطيا استراتيجيا ويستثمر منه حاليا نحو ٥٪. وتقدر كمية المياه المعالجة والمحلاة بنحو ١٠,٩ مليار م٣ سنويا، منها ٤,٥ مليار م٣ مياها محلاة، و٦,٤ مليار م٣ مياه صرف صحى وزراعى وصناعى. أما بالنسبة للحاجات المائية المستقبلية، فهى مرتبطة بمعدلات الزيادة السكانية فى العالم العربى التى أصبحت بين الأعلى فى العالم. فمن المتوقع أن تصل إلى ٧٣٥ مليون نسمة عام ٢٠٣٠ مقابل ٢٢١ مليون نسمة عام ١٩٩١. ولتضييق الفجوة القائمة بين الموارد المائية المتاحة والحاجات المستقبلية، اقترحت الدراسة محورين للحل، يتمثل الأول فى تنمية مصادر مائية جديدة واستثمار مصادر مائية جوفية ممثلة فى أحواض دول عدة. أما الحل الثانى، فيتمثل فى ترشيد استخدامات المياه وحمايتها(٣).

وتجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من الدراسات العربية والأجنبية التى لامست موضوع "ندرة المياه" فى المنطقة العربية، وذهب بعض تلك الكتابات إلى تأكيد ضعف الأمن المائى العربى(٤)، وذهب بعضها الآخر إلى تراجع مستوى الأمن المائى فى تلك المنطقة إلى الحد الذى يمكن تصويره بالأزمة المائية(٥). فى حين أكد الفريق الثالث من تلك الدراسات أن حالة الأمن المائى لتلك المنطقة قاربت على الأزمة المائية، وأنها يمكن أن تنذر بوقوع صراعات دولية حولها(٦).

أكدت إحدى الدراسات أن استهلاك العالم العرى للمياه قد تضاعف خمس مرات خلال الخمسين عاما الماضية، وينحصر الاستهلاك الحالى فى مجالات الزراعة والصناعة والشرب. وطبقا لهذه الدراسة، يقدر الاستهلاك السنوى بنحو ٢٣٠ مليار متر مكعب، منها ٤٣ مليار متر مكعب تستهلك فى الشرب والصناعة، و١٨٧ مليار متر مكعب فى الزراعة(٧).

وحذرت دراسة أخرى من مخاطر تواجه الأمن المائى العربى، وذلك للأسباب التالية(٨):

- وجود منابع أو مرور أهم مصادر المياه العربية المتمثلة فى الأنهار الكبيرة فى دول غير عربية، كما هو الحال فى نهر النيل بمنابعه الإثيوبية والأوغندية، وفى نهر دجلة بمنابعه التركية والإيرانية، وفى الفرات بمنابعه التركية، وأخيرا كما هو الحال فى نهر الأردن بمنابعه الخاضعة لسيطرة إسرائيل. وهو ما يجعل خطط التنمية الاقتصادية مقيدة بتصرفات الدول التى تنبع منها المياه، كما يمكن أنّ يؤدى ذلك إلى جعل المياه وسيلة ضغط تستخدم ضد الدول العربية فى ظل الخلافات السياسية بين تلك الدول أو عند تعارض المصالح فيما بينها.

- احتمال نشوء نزاعات إقليمية بين دول عربية تمر بها نفس الأنهار، حيث يمر نهر النيل بمصر والسودان، وتشترك الأردن وسوريا ولبنان فى نهر الأردن، كما تشارك سوريا العراق فى نهر الفرات.

- الزيادة السكانية المطردة التى يقابلها تناقص فى نصيب الفرد من المياه بسبب محدودية مواردها، حيث يشير إحصاء تقديرى لتعداد السكان فى العالم العربى عام ٢٠٣٠ إلى زيادة تقدر بثلاثة أمثال ما كان عليه عام ١٩٩٠.

- العجز المستمر فى الطاقات الإنتاجية واللجوء المستمر للعالم الخارجى لسد النقص الغذائى المحلى. وفى ظل ارتفاع أسعار المواد الغذائية على مستوى العالم، ولجوء بعض الدول إلى استغلال الحبوب فى إنتاج الوقود، فإن الأمور سوف تزداد تعقيدا فى العالم العربى، ويصبح التوسع الزراعى هو المخرج الوحيد، وهذا لن يتم إلا بحل مشكلة المياه.

- ضعف القدرة المالية لدى بعض الدول العربية للبحث عن حلول بديلة فى مواجهة نقص المياه.

ولذلك، فقد أوصت تلك الدراسة بضرورة إيلاء مسألة الإدارة الرشيدة والمتكاملة للموارد المائية أهمية أكبر فى الدول العربية

وللدلالة على خطورة الوضع المائى العربى، فقد أكد التقرير الاقتصادى العربى الموحد، الصادر عام ١٩٩٧، أنه على الرغم من وفرة الدراسات التى تجريها العديد من المنظمات العربية المتخصصة فى موضوع تقييم الموارد المائية وترشيد استخداماتها فى الزراعة، فإن نتائجها تبدو متباينة، وتتفاوت من دراسة لأخرى. كما أشار التقرير إلى أن نصيب الفرد العربى من المياه فى تناقص مستمر، حيث بلغ عام ١٩٩٦، ١٠٢٧م٣ من المياه سنويا، ومن المتوقع أن يتناقص إلى نحو ٤٦٤م٣ سنويا عام ٢٠٢٥(٩)

وكشفت دراسة أخرى عن انخفاض متوسط نصيب الفرد من المياه فى الوطن العربى إلى ٩٩٠ مترا مكعبا فى عام ١٩٩٥ مقابل ١٠٩٠ مترا مكعبا سنويا عام ١٩٩٠، وهو ما يشير إلى دخول العالم العربى حزام الفقر المائى فى خمسة أعوام فقط، مما يضيف عبئا إضافيا على الأمة العربية. ورغم أن كلا من العراق ومصر والمغرب وعمان ولبنان تمكنت من أن تبقى مواردها المائية خارج حزام الفقر المائى حتى عام ١٩٩٥م، إلا أنها فى الوقت الحاضر أصبحت على حافة خط الفقر باستثناء العراق، كما أن لبنان تتعرض مياهها للاستيلاء من إسرائيل(١٠).

وتشير كثير من الدراسات إلى أن أزمة المياه فى دول الخليج العربى تبدو أكثر حدة، ولاسيما فى ظل وقوع تلك الدول فى منطقة صحراوية جافة وفقيرة بمواردها المائية. فعلى الرغم من أن مساحة دول الخليج العربى (فيما عدا اليمن) تشكل ١٨٪ من مساحة الوطن العربى، فإن الأرض المزروعة بها لا تزيد على ٢.٤٪ من جملتها فى الوطن العربى، ولا تزيد نسبة الأمطار الواقعة عليها على ٩.٦٪ من جملتها فى الوطن العربى. وقد ساهمت عوامل الموقع والمناخ فى أن تكون شبه الجزيرة العربية قاحلة، باستثناء السلاسل الجبلية الساحلية. وبصفة عامة، لا يوجد فى الجزيرة العربية كلها نهر جار، وإنما يقتصر الأمر على السيول التى تسببها الأمطار الساقطة على السلاسل الجبلية، والتى تتسرب بدورها إلى الأرض لتشكل المياه السطحية والجوفية(١١).

ثانيا- الموارد المائية العربية :

وتنقسم الموارد المائية العربية إلى مصادر تقليدية، وأخرى غير تقليدية. تتمثل مصادر المياه التقليدية فى الوطن العربى فى:

١- مياه الأمطار :

الأمطار هى أول مصادر المياه فى العالم العربى. ومن الدول التى تعتمد عليها فى بناء اقتصادها الزراعى والصناعى بصورة أساسية: المغرب، والجزائر، وتونس، وسوريا، ولبنان، والعراق، والصومال، والسودان، والأردن. ويقدر الوارد السنوى من الأمطار ما بين ٢١٠٠ و٢٣٠٠ مليار متر مكعب. وتتراوح المعدلات السنوية لهطول الأمطار ما بين ٢٥٠ و٤٠٠ ملم، وقد تتجاوز الف ملم فى بعض المناطق، كجبال لبنان، والساحل السورى، ومرتفعات اليمن، وجنوب السودان.

وتتوزع الأمطار فى الوطن العربى على الوجه التالى:

- ٦٠٪ من مياه الأمطار تتساقط فى فصل الصيف، معظمها فى حوض السودان والقرن الإفريقى واليمن وموريتانيا.

- ٤٠٪ من مياه الأمطار تهطل فى فصل الشتاء فى بلاد المغرب العربى والشمال الإفريقى وبقية الدول العربية المطلة على ساحل البحر المتوسط(١٢)

٢- مياه الأنهار :

يقدر معدل موارد المياه المتجددة سنويا فى العالم العربى بنحو ٣٥٠ مليار متر مكعب، منها نحو ١٢٥ مليار متر مكعب، أى ٣٥٪ منها تأتى عن طريق الأنهار من خارج المنطقة، حيث يأتى عن طريق نهر النيل ٨٤ مليار متر مكعب، و٢٨ مليار متر مكعب من نهر الفرات، و٣٨ مليار متر مكعب من نهر دجلة وفروعه وفيما يلى أهم أنهار العالم العربى:

أ- نهر النيل: هو أطول أنهار العالم، يمتد من الجنوب إلى الشمال بطول ٦٦٩٥ كلم وينبع من بحيرة فيكتوريا، وتشترك فيه عشر دول هى: إثيوبيا، والكونغو الديمقراطية، وكينيا، وإريتريا، وتنزانيا، ورواندا، وبوروندى، وأوغندا، والسودان، ومصر. وإذا كان السودان يشكل مجرى النيل، فإن مصر تمثل مجراه ومصبه بينما الدول الأخرى تكون منبعه وحوضه. وتعتبر مصر أكثر الدول احتياجا إلى نهر النيل لموقعها الصحراوى وندرة الأمطار فيها.

ب- نهرا دجلة والفرات: ينبع نهرا دجلة والفرات من حوض الأناضول فى تركيا، ويعبران تركيا وسوريا والعراق. وعندما يلتقى الفرات بنهر دجلة فى القرنة شمالى البصرة يشكلان معا شط العرب. ونهر الفرات يمتد على طول ٢٧٨٠ كلم من منبعه بجبال أرمينيا حتى التقائه مع دجلة، منها ٧٦١ كلم فى تركيا، و٦٥٠ كلم فى سوريا، و١٢٠٠ كلم فى العراق. وتعتمد سوريا على نهر الفرات بنسبة ٩٠٪، بينما تعتمد العراق عليه كليا. وعليه سدود عديدة، منها سد طبقة فى سوريا، وسدود الرمادى والحبانية والهندية فى العراق.

أما نهر دجلة، فطوله ١٩٥٠ كلم، منها ٣٤٢ كلم فى تركيا، و٣٧ كلم بمثابة حدود بين سوريا وتركيا، و١٣ كلم بمثابة حدود بين سوريا والعراق، و١٤٠٨ كلم فى العراق. وينبع هذا النهر من جبال طوروس فى تركيا. ومن السدود التى أقيمت عليه فى العراق سد الموصل والثرثار والكوت والعمارة.

ج- نهر الأردن: نهر صغير يشكل الحدود بين فلسطين والأردن، ويمتد على طول ٣٦٠ كلم، ينبع من الحاصبانى فى لبنان، واللدان وبانياس فى سوريا. يخترق سهل الحولة ليصب فى بحيرة طبرية، ثم يجتاز الغور، وتنضم إليه روافد اليرموك والزرقاء، وجالود، ويصب فى البحر الميت. ويحتاج لمياه هذا النهر كثير من الدول المشاركة فيه كالأردن، وسوريا، وفلسطين، ولبنان، وإسرائيل(١٣).

٣- المياه الجوفية :

يقدر مخزون المياه الجوفية فى العالم العربى بنحو ٧٧٣٤ مليار متر مكعب، يتجدد منها سنويا ٤٢ مليارا، ويتاح للاستعمال ٣٥ مليار متر مكعب. وهناك موارد مياه جوفية كبيرة غير

استهلاك المياه العذبة في البلدان العربية حسب القطاعات

البلد	الزراعة (٪)	الصناعة (٪)	المنزلي (٪)
الأردن (1993)	75	3	22
الإمارات العربية المتحدة (1995)	67	9	24
البحرين (1991)	56	4	39
تونس (1990)	89	3	9
الجزائر (1990)	60	15	25
جزر القمر (1987)	47	5	48
الجمهورية العربية السورية (1993)	94	2	4
جيبوتي (1985)	87	0	13
السودان (1995)	94	1	4
الصومال (1987)	97	0	3
العراق (1990)	92	5	3
عمان (1991)	94	2	5
فلسطين	00	000	000
قطر (1994)	74	3	23
الكويت (1994)	60	2	37
لبنان(1994)	68	4	28
ليبيا(1994)	87	2	11
مصر(1993)	86	8	6
المغرب(1991)	92	3	5
المملكة العربية السعودية (1992)	90	1	9
موريتانيا (1985)	92	2	6
اليمن (1990)	92	1	7
المجموع	89	5	6

المصدر: Peter H. Gleick, *The World's Water 2002-2003: The Biennial Report on Freshwater Resources* (2002): table 2.

متجددة. ومصادر المياه الجوفية هى مياه الأمطار، وهى المصدر الرئيسى لتلك المياه، وماء الصهير وهو الماء الذى يصعد إلى أعلى بعد مراحل تبلور الصهير المختلفة، والماء المقرون وهو الماء الذى يصاحب عملية تكوين الرسوبيات فى المراحل المبكرة ويحبس بين أجزائها ومسامها.

وتتوزع المياه الجوفية على ثلاثة أحواض كبيرة هى:

أ- حوض النوبة بين مصر وليبيا والسودان، ويمتد إلى شمال تشاد وتصل مساحته إلى نحو ١,٨ مليون كلم مربع. ويقدر حجم مخزون هذا الحوض بنحو عشرين ضعفا من الإمدادات السنوية المتجددة فى العالم العربى. ويرتفع منسوب مياهه فى أطرافه الشرقية لتشكل الواحات الداخلة والخارجة والفرافرة فى مصر. أما فى ليبيا، فيوجد النهر الكبير، وهو نهر اصطناعى ينقل مليونى مترمكعب يوميا من مياه هذا الحوض إلى الساحل الليبى. ويقدر له أن يروى نحو ١٨٠ ألف هكتار من الأراضى الزراعية، كما يأمل القائمون على المشروع.

ب- حوض العرق الشرقى الواقع جنوب جبال الأطلس فى الجزائر، ويمتد إلى تونس بمساحة أربعمائة ألف كلم مربع وهو حوض ارتوازى. ويقدر مخزونه بنحو أربعة أضعاف الإمدادات المتجددة من المياه فى المنطقة العربية.

ج- حوض الديسى، ويقع بين الأردن والسعودية، وتبلغ مساحته نحو ١٠٦ الاف كلم مربع، وتستفيد منه السعودية استفادة عملية(١٤).

٤- مياه الأودية الموسمية والبحيرات الطبيعية :

تنتشر فى الوطن العربى شبكات من الأودية الموسمية المتباينة

فى كثافتها، تبعا لطبوغرافية ونوع التربة والبيئة السائدة، وكمية هطول الأمطار السنوى، ويتجاوز عدد هذه الأودية مئات الآلاف وتجرى هذه الأودية لفترات محدودة فى السنة، بعضها يجرى لعدة ساعات، والبعض الآخر لعدة أيام أو شهور. ولا توجد دراسات موثقة تقيس كميات المياه التى توفرها هذه الأودية. إلا أن مظاهر السيول التى شهدتها تلك الأودية تشير إلى أن لها إمكانيات مائية لا يستهان بها، تتجاوز فى مجموعها عشرات المليارات من الأمتار المكعبة(١٥).

أما مصادر المياه غير التقليدية فى الوطن العربى، فتتمثل فى:

- تحلية مياه البحر، حيث تقوم ليبيا ودول الخليج العربى بتحلية مياه البحر. وتمثل مياه البحر المحلاة أكثر من ٧٥٪ من المياه المستخدمة فى دول الخليج العربى بكمية تصل إلى ١.٨٥ مليار متر مكعب، أى نحو ٩٠٪ من إجمالى إنتاج المنطقة العربية من المياه المحلاة. وتشير بعض المصادر الأمريكية إلى أن ٣٥٪ من إجمالى محطات إزالة الملوحة من مياه البحار فى العالم و٦٥٪ من إجمالى الطاقات المتاحة لها عالميا موجودة فى العالم العربى، خاصة فى الجزيرة العربية.

- إعادة المعالجة، كإعادة مياه الصرف الزراعى والصناعى والصرف الصحى واستخدامها فى الزراعة والصناعة. وتقدر كميات الصرف الزراعى والصحى المستخدمة فى العالم العربى بين ٦.٥ و٧.٦ مليار متر مكعب.

- تجمع مياه الأمطار.

- تلقيح السحب لإنزال المطر الصناعى.

ثالثا- النمو السكانى وتزايد الطلب على المياه عربيا:

تلعب الاتجاهات السكانية دورا أساسيا فى زيادة الطلب على المياه. ولذلك، من المهم فهم وبحث هذه الاتجاهات عند النظر فى العوامل التى تدفع الطلب على المياه العذبة. ففى المنطقة العربية، كما فى معظم أجزاء العالم النامى، أدى انخفاض الوفيات - خصوصا فى النصف الثانى من القرن العشرين- إلى نمو سكانى سريع. وتسبب إدخال الخدمات الطبية الحديثة والتدخلات الحديثة فى الصحة العامة، مثل المضادات الحيوية، والتحصينات، وتحسين المرافق الصحية، فى انخفاض سريع فى معدلات الوفاة فى العالم النامى بعد عام ١٩٥٠، بينما تأخر انخفاض معدل الولادة، مما أدى إلى معدلات عالية للزيادة الطبيعية (فائض الولادات على الوفيات). وكانت الانخفاضات التى حدثت فى العالم النامى بعد عام ١٩٥٠ لصالح الرضع والأطفال الصغار. فقد انخفضت وفيات الرضع (الذين يموتون قبل عامهم الأول) فى المنطقة العربية من ٢٠٠ وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة حية فى أوائل الخمسينيات إلى أقل من ٧٠ لكل ١٠٠٠ ولادة حية سنة ٢٠٠٠.

ومع انخفاض معدلات الوفاة وبقاء الخصوبة مرتفعة نسبيا، ازداد عدد سكان البلدان العربية من ١٢٥ مليون نسمة فى عام ١٩٧٠ إلى أكثر من ٢٨٠ مليون نسمة فى عام ٢٠٠٠، أى بلغ أكثر من الضعف خلال ٣٠ عاما فقط. ومن المتوقع أن ينمو سكان البلدان العربية بأكثر من ٢٠٠ مليون نسمة فى السنوات الثلاثين المقبلة، ليبلغ عددهم قرابة ٥٠٠ مليون نسمة فى عام ٢٠٣٠.

وينمو سكان المنطقة العربية حاليا بنسبة ٢.٧٪ سنويا. وتوجد أعلى معدلات النمو السكانى فى المنطقة العربية فى الأراضى الفلسطينية وجزر القمر (٣.٥٪) لكل منهما، ثم فى اليمن (٣.٢٪)، يليها كل من موريتانيا، والصومال، والمملكة العربية السعودية (٢.٩٪). وإذا استمرت معدلات النمو هذه، فإن حجم سكان هذه البلدان سيتضاعف فى ٢٦ سنة تقريبا(١٦).

ومع توسع المناطق الحضرية، واستمرار الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، شهدت المدن عموما نموا أسرع من نمو سكان البلدان ككل. فقد ازداد عدد السكان المقيمين فى المدن فى المنطقة العربية من ٥٠ مليون نسمة تقريبا فى عام ١٩٧٠ إلى ١٥٠ مليون نسمة فى عام ٢٠٠٠. ويتوقع أن يتجاوز هذا النمو ٣٠٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٠. ويشعر العاملون فى التنمية الحضرية بقلق متزايد إزاء سرعة نمو المدن، حيث يعمل المسئولون الإداريون بصعوبة كبيرة على توفير ما يكفى من الخدمات، بما فى ذلك المياه المأمونة، والمرافق الصحية، لعدد متزايد من سكان الحضر(١٧).

ويعيش أكثر من نصف سكان المنطقة العربية حاليا فى المدن، وأكثر من ثلاثة أرباع السكان فى الأردن والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وجيبوتى، وعمان، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، والمملكة العربية السعودية، يعيشون فى المدن. ويتوقع أن يعيش ٦٥ فى المائة من سكان المنطقة فى المدن بحلول عام ٢٠٣٠(١٨).

وفى الوقت نفسه، سيستمر نمو السكان الريفيين فى معظم البلدان العربية بسبب وجود معدلات خصوبة أعلى فى المناطق الريفية. وهذا النمو السكانى الريفى محتمل بشكل خاص فى البلدان التى لا تزال أغلبية سكانها تعيش فى المناطق الريفية. ففى الصومال واليمن، حيث يعيش نحو ثلاثة أرباع السكان خارج المدن، من المتوقع أن يزداد عدد السكان بأكثر من الضعف بين عامى ٢٠٠٠ و٢٠٣٠. وخلال الفترة نفسها، يتوقع أن يزداد السكان الحضر فى البلدين بأربعة أضعاف(١٩).

لقد وصل النقص فى الموارد المائية إلى درجة أن شمال إفريقيا والشرق الأوسط، اللذين يعيش بهما ٥٪ من سكان العالم، أصبحا لا يملكان إلا ١٪ من موارد الكوكب المائية. إلا أن هذا النقص يمكن أن يتفاقم على المدى القصير، خاصة مع الزيادة الديموغرافية المرتفعة جدا (٢.١٪ فى لبنان، ٢.٥٪ فى الأردن، ٣.٥٪ فى الضفة الغربية، ٢.٨٪ فى سوريا، ٤.٣٪ فى غزة، و١.٨٩٪ فى إسرائيل).

يرتبط بما سبق تطور خطير نحو التركز بالحضر، ٨٠٪ فى لبنان، ٦٤.٥٪ فى الأردن، و٥٠٪ فى سوريا)(٢٠).

فى هذا السياق، تنبأ الخبراء الذين شاركوا فى الدورة الحادية والعشرين للمركز العربى لأبحاث المناطق الجافة والصحراوية، التى عقدت فى دمشق بسوريا فى شهر يوليو من عام ١٩٩٢، بأن يبلغ نقص الماء فى العالم العربى ما بين ١٦٠ مليار، و٢٦٠ مليار م٣ فى غضون العقد الثالث من القرن الحادى والعشرين. وقد أكد الخبراء الحاجة الملحة إلى ترشيد وتنمية الموارد المائية الخاصة بالدول المشرقية، وزيادة المخزون، والتوسع

فى تحلية المياه، وإعادة استعمال المياه، بالإضافة إلى الحفاظ على الموارد المتاحة(٢١).

وتقدر المياه العذبة المتجددة المتاحة فى المنطقة بنحو ٤٧٤ كيلومترا مكعبا فى السنة. ومن المهم ملاحظة أن نصف الموارد المتجددة من المياه العذبة توجد فى السودان والعراق.

وقد زاد النمو السكانى السريع من حدة ندرة المياه التى تواجهها البلدان العربية. فمع أن العوامل الطبيعية، كفترات الجفاف المتقطعة، والاحتياطيات المحدودة من المياه العذبة، التى يمكن أن تسبب شح المياه، فإن ارتفاع النمو السكانى يفرض ضغوطا إضافية. ويقيس الخبراء توافر المياه على أساس المقدار السنوى من المياه العذبة المتجددة للفرد الواحد. ويعتبر أن بلدا ما يعانى من "مشكلة مياه" عندما يكون مجموع موارده من المياه العذبة بين ١٠٠٠ م٣ و١٧٠٠٠ م٣ للفرد الواحد فى السنة. وتعرف البلدان التى تعانى من "ندرة المياه" بأنها البلدان التى يقل متوسطها عن ١٠٠٠ متر مكعب من المياه العذبة للفرد الواحد فى السنة. وكما هو مبين فى الجدول رقم (٢)، يبلغ معدل المياه المتاحة فى المنطقة ككل فى عام ٢٠٠٠ نحو ١٧٠٠ م٣ للفرد الواحد فى السنة. ومن المتوقع أن ينخفض ذلك المتوسط إلى ما دون ١٠٠٠ متر مكعب للفرد الواحد فى السنة، بحلول عام ٢٠٣٠، أى بداية حافة المعاناة من ندرة المياه.

ومن المتوقع، بحلول عام ٢٠٣٠، أن يكون السودان والعراق البلدين الوحيدين غير المصنفين ضمن البلدان التى تعانى من ندرة المياه أو من مشكلة مياه. ونتيجة لاستمرار معدلات النمو السكانى، فإن المياه العذبة المتجددة فى الجمهورية العربية السورية من المتوقع أن تنخفض إلى أقل من ١٧٠٠ م٣ للفرد الواحد فى السنة بحلول عام ٢٠٣٠. وإمدادات المياه العذبة المتجددة هى الآن دون ٥٠٠ م٣ للفرد الواحد فى السنة فى كل من الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، وجيبوتى، وعمان، وقطر، والكويت، وليبيا، والمملكة العربية السعودية. وتعتمد الكويت -التى يكاد لا يوجد لديها أى مياه عذبة متجددة- اعتمادا كاملا تقريبا على المصادر غير التقليدية، مثل تحلية المياه، لتلبية طلب سكانها على المياه(٢٢).

ويقدر أن سحب المياه فى المنطقة يقارب ٢٠٠ كم٣ فى السنة، أى ٧٠٠ م٣ لفرد الواحد فى السنة. وإذا استمر معدل سحب المياه للفرد الواحد على هذا المستوى، فستكون المنطقة بحلول عام ٢٠٣٠ بصدد استغلال ٧٠٪ من مواردها من المياه العذبة المتجددة. علاوة على ذلك، فإن كميات كبيرة من المياه العذبة المتجددة فى المنطقة العربية تضيع بسبب التبخر وغيره من العوامل الإيكولوجية، قبل أن يمكن جمعها للاستخدام البشرى.

وقد حدد الخبراء معيار حاجة الفرد الأساسية من المياه للاستخدامات المنزلية، من شرب وطبخ وخدمات إصحاحية واستحمام، عند ٥٠ لترا للفرد الواحد فى اليوم، وحثوا المجتمع الدولى على الاعتراف بـ "الحاجة الأساسية من المياه" كمعيار يقاس على أساسه الحصول على المياه المأمونة. وحسب تقرير مياه العالم فى الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٣، تقرير السنتين عن موارد المياه العذبة، فإن متوسط الاستخدام المنزلى للمياه للفرد الواحد فى الصومال وجيبوتى وعمان هو أقل من ٥٠ لترا للفرد الواحد فى اليوم. ومن المهم ملاحظة أنه قد تكون هناك مجموعات فى بلدان أخرى يقل استخدامها المنزلى للمياه عن هذا المستوى، فى الوقت الذى تتجاوز فيه المتوسطات الوطنية ٥٠ لترا للفرد الواحد فى اليوم(٢٣).

نمط الطلب على المياه العذبة فى المنطقة العربية :

من الضرورى فهم الاتجاهات الديموغرافية للمنطقة العربية لتخطيط وإدارة المياه لتلبية الطلب على المياه العذبة. فالنمو السكانى يزيد عادة الطلب على المياه فى جميع القطاعات الاقتصادية: الزراعية، والصناعية، والمنزلية. وتستهلك الزراعة الأغلبية العظمى من المياه المستخدمة فى المنطقة العربية. فزهاء ٩٠٪ فى المتوسط من المياه المستخدمة فى المنطقة هى للاستخدام الزراعى، والـ ١٠٪ المتبقية موزعة بالتساوى بين القطاعين الصناعى والمنزلى (الجدول ٢). وفى الفترة بين ١٩٦٥ و١٩٩٧، تضاعفت تقريبا المساحة الإجمالية المروية فى المنطقة، ويعود ذلك جزئيا إلى أن النمو السكانى زاد من الطلب على الغذاء(٢٤).

ويزداد الطلب على المياه فى قطاعى الصناعة والخدمات مع توسعهما لتلبية طلب أعداد متزايدة من السكان. فالصناعة تحتاج للمياه للصناعات التحويلية والتبريد، وكذلك لإزالة النفايات التى تخلفها هذه العمليات. وفى حين أن الطلب على المياه ازداد بسرعة فى جميع القطاعات فى المنطقة، فإنه ازداد بأكبر سرعة فى الاستخدامات المنزلية. فحصة القطاع المنزلى من المياه هى الآن أعلى بكثير من حصة قطاع الصناعة فى بعض البلدان العربية. ويمثل الاستخدام المنزلى ٢٥٪ أو أكثر من مجموع استخدام المياه فى البحرين، والجزائر، وجزر القمر، والكويت، ولبنان.

كما أن ارتفاع مستويات المعيشة والنزعة الاستهلاكية يؤديان إلى ارتفاع الطلب على المياه فى قطاعات أخرى. فارتفاع الدخل، مثلا، يؤدى عادة إلى زيادة استهلاك اللحوم. ويحتاج إنتاج اللحوم إلى مدخلات إضافية كبيرة من المياه والحبوب التى هى محاصيل تتطلب كميات كبيرة من المياه. وتعتمد الحكومات العربية -بشكل متزايد- على الأغذية المستوردة لتغذية عدد من السكان ينمو بوتيرة أسرع من وتيرة إنتاج الأغذية(٢٥).

وفى هذا السياق، أكد تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٩، الصادر عن البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، أن ندرة المياه كانت -ولا تزال- تمثل أحد تحديات الأمن الإنسانى فى البلدان العربية. بل صنفها التقرير ضمن التهديدات البيئية الأكثر خطورة وأهمية فى المنطقة العربية. لذلك، يقترح التقرير إمكانية معالجة التحديات الخاصة بندرة المياه من خلال تبنى سياسات الإدارة المتكاملة للموارد المائية (IWRM) (Integrated Water Resources Management) عبر آليات إدارة العرض والطلب على المياه(٢٦).

Scanned with CamScanner

الهوامش :

(١) شح المياه في الوطن العربي .. الخطر القادم، المعرفة، ٢٠ مارس ٢٠٠٨، في:
Http://www.aljazeera.net\NR\exeres\D5958DC-BA15-4C13-B945 on: 14-4-2008

(٢) الأمن المائي والوطن العربي، في:
http://www.khayma.com/madina/watersave.htmon: 2007/06/21

(٣) المرجع السابق.

(٤) انظر على سبيل المثال:

- د. منذر خدام، الأمن المائي العربي .. الواقع والتحديات، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.
- حسن العبد الله، الأمن المائي العربي، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط١، ١٩٩٢.
- د. محمود زنبوعة، الأمن المائي في الوطن العربي، في: د. محمد إبراهيم منصور (محرر)، المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، أسيوط، مركز دراسات المستقبل، ص ص٦٠١-٦٢١.
- أمل حمد على العليان، الأمن المائي العربي .. مطلب اقتصادي أم سياسي؟، بدون مكان نشر، دار العلوم للنشر، ١٩٩٦.

(٥) انظر على سبيل المثال:

- لواء.أ.ح د.محمود محمد محمود خليل، أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومي العربي والمصري، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٨.
- د. رشدي سعيد وآخرون، أزمة المياه في الوطن العربي، القاهرة، دار الأمين للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٤.
- Asit A. Biswas (ed.), International Waters of the Middle East from Euphrates Tigris to Nile, Oxford, Oxford University Press, 1994.
- Peter H. Gleick, Water in Crisis: A Guide to the World's Fresh Water Resources, Oxford, Oxford University Press, 1993.

(٦) انظر على سبيل المثال:

- Marq De Vllers, Water Wars: Is The World's Water Running Out?, London, Weindenfeld & Nicolson, 1999.
- Nurit Kliot, Water Resources and Conflict in the Middle East, London, Routledge, 1994.

(٧) الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ما هو أبعد من الندرة .. القوة والفقر والأزمة المائية، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٦، ص١٣٣.

وانظر ايضا:

- شح المياه في الوطن العربي .. الخطر القادم، مرجع سبق ذكره.

(٨) الأمن المائي والوطن العربي، في:

- http://www.khayma.com/madina/watersave.htm on: 2007/06/21

(٩) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٧، ص ص١٥٨-١٦٠.

(١٠) د. جميل حمداوي، المياه في الوطن العربي في:
http://www.almyah.com/modules.php/name=News&file=articale&sid=.91on 06/21/2007.

(١١) محمد شعبان، ندرة المياه تؤرق الخليج، في:

http://www.islamonline.net/arabic/economics/03/2001/article.18shtml on: 06/21/.2007

(١٢) د. محمود أبو زيد، المياه مصدر للتوتر فى القرن ٢١، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١، ١٩٩٨، ص ص١٣-١٦.

(١٣) المرجع السابق، ص ص١٦-٢٤.

وانظر أيضا:

- لواء أ.ح. د. محمود محمد محمود خليل، أزمة المياه فى الشرق الأوسط والأمن القومى العربى والمصرى، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٨، ص ص١٧-٤٧.

(١٤) د. مغاورى شحاتة دياب، مستقبل المياه فى العالم العربى، القاهرة، الدار العربية للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٨، ص ص ٢٣-٥٥.

(١٥) د. محمود أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص ص١٣-٥٣.

(١٦) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى اسيا- الإسكوا، ندرة المياه فى العالم العربى، تقرير السكان والتنمية، العدد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٣، ص ص٢-٣.

(١٧) المرجع السابق، ص ص٥-٦.

(١٨) المرجع السابق، ص ص ٥-٦.

(19) Alain Marcoux, Water Resources Issues in the Arab States Region, Population Programme Service (SDWP) FAO Women and Population Division, June 1996, p9.

(٢٠) عبدالله مرسى العقالى، المياه العربية بين بوادر العجز ومخاطر التبعية، القاهرة، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، ١٩٩٦، ص ص٢٥-٣٥.

(٢١) عبد المالك خلف التميمى، المياه العربية .. التحدى والاستجابة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩، ص ص٦٧-٧٨.

(٢٢) الأمم المتحدة، ندرة المياه فى العالم العربى، مرجع سبق ذكره، ص ص٨-٩.

(23) Peter H. Gleick, The World's Water 2002-2003: The Biennial Report of Freshwater Resources, Washington, D.C.: Island Press, 2002, table .4.3

(24) Peter H. Gleick, The World's Water 2000-2001: Biennial Report on Freshwater Resources, Washington, D.C.: Island Press, 2000.

(25) Doris Koehn, 'Water and Environment in the Middle East and North Africa', Presentation at the sixth joint Middle East Institute and World Bank Annual Conference, Washington, D.C., May 15, 2001.

(٢٦) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تحديات الأمن الإنسانى فى البلدان العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٩، الأمم المتحدة، المكتب الإقليمى للدول العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص ص٣١-٤٦.

تغير المناخ وأثره على الموارد المائية العربية

الوضع فى منطقة المتوسط شديد التعقيد بفعل اختلافات واسعة بين المناطق المختلفة. ففى الوقت الذى توقف فيه نمو السكان تقريبا على ساحلها الشمالي الغربي، يتوقع أن تشهد بلدان شمال إفريقيا ارتفاعا فى النمو السكاني إلى الضعفين خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن الحادى والعشرين، مع نمو أوسع يحصل فى سوريا وفلسطين، مما يزيد من الضغط على الموارد المائية التى تعانى ندرة أصلا. وتفيد التوقعات العالمية باتفاق على الوضع فى المنطقة المتوسطية، حيث يتوقع أن يكون الاحترار أكبر من المعدل العالمى مع نسبة مئوية عالية من انخفاض التساقطات، وزيادة فى التقلبية بين السنوات.

– المغرب مثل آخر لبلد عربى متوسطى يشهد تقدما فى الأبحاث الخاصة بالتغير المناخى. فقد وضعت خريطة للمؤشرات المركبة تشير إلى تأثر كل من الزراعة واستخدامات المياه المنزلية بالإجهاد المناخى بشكل موجات حارة وجافة طويلة، وذلك لتحديد المناطق التى تعانى درجة عالية من التأثر. وأشارت النتائج إلى أن النظام البيئى لحوض نهر تانسيفت شديد التأثر بدرجات متنوعة فى أجزاء مختلفة من المنطقة.

– تتسم ليبيا بمناخ متوسطى سائد وبجغرافيا تتميز بالوديان الساحلية والمرتفعات، وفصول شتاء باردة ومطيرة، وفصول صيف حارة وجافة، وفصلى ربيع وخريف تهب فيهما الرياح الخمسينية -المسماة محليا برياح قبلية. وتعامل كأحد البلدان الأقل نموا فيما يتعلق بإجراءاتها الخاصة بالتخفيف من التغير المناخى والتكيف معه. والموارد المائية فى ليبيا مقتصرة على تساقطات الأمطار فى الشمال، وعلى كميات متواضعة من المياه الجوفية فى الجنوب. كما أن استخراج المياه الجوفية المستمر سوف يؤدى بالأحواض الجوفية فى البلاد إلى حالة جدوى متدنية مع حلول سنة ٢٠٥٠. وإذا انخفضت حدة تساقطات الأمطار، كما تتوقع مصادر كثيرة، فلن يكون للبلد أى خيار سوى الاعتماد بشدة على تحلية المياه أو استيراد مياه سطحية من البلدان المجاورة. والخياران مكلفان فعلا، خصوصا أن البلد يواجه معدل نمو سكانيا، يتراوح بين ٢,٥ و٣٪.

تتأثر سوريا بالتغير المناخى للأسباب التالية: أكثر من ٧٥٪ من المنطقة المزروعة تعتمد على التساقطات المطرية كمصدر المياه الأساسى. بالتالى، يؤثر تقلب تساقط الأمطار على الزراعة البعلية، كما يؤثر تقلب الحرارة على المحاصيل الزراعية، أيضا يؤثر ازدياد وتيرة موجات الجفاف ومدتها على الإنتاج الزراعى وتوافر الغذاء.

– فى مصر، تقتصر الزراعة البعلية على الساحل الشمالى، وتمتد على مسافة ١٢٠٠كم، حيث تتساقط الأمطار بكمية متواضعة كل سنة فتبلغ ١٠٠-٢٠٠ملم، خاصة خلال أشهر الشتاء (ديسمبر – فبراير). وإذا انخفضت كمية الأمطار المحدودة هذه، فسوف تصبح الحياة فى تلك المناطق حياة لا يمكن تحملها، إلا إذا حولت مياه النيل من الفرعين الشرقى والغربى لدمياط وفروع رشيد (روزيتا) لنهر النيل. وإذا تبين أن هذا الحل مكلف للغاية، فإن الخيار الوحيد المتبقى يكون هو تحلية مياه البحر والمياه الجوفية المولحة، التى قد تصبح أقل تكلفة لو استعملت الطاقة المتجددة (طاقة الشمس والرياح والأمواج). وإلا، فإن الطاقة النووية -التى هى موضوع جدل فى الوقت الحاضر- قد تشكل الملاذ الأخير.

– سوف تتأثر البلدان العربية الواقعة على المتوسط كلها تقريبا بالتغير المناخى بمستويات مختلفة. والبلدان التى تعتمد على تساقطات المطر، فسوف تشهد التأثر الأكبر. أما البلدان الأقل اعتمادا على تساقطات المطر فسوف تتأثر بصورة أقل. ولكن يجب أن تتوافر المياه لمناطق سوف تتأثر بطريقة غير مباشرة، بفعل اعتمادها على موارد مائية أخرى داخل البلد أو خارجه.

– تتأثر مصر والسودان إلى حد كبير بالارتفاع أو الانخفاض فى تساقطات المطر فى حوض النيل ومستويات ارتفاع الحرارة، كما أن التدفقات الزائدة أو المتراجعة آثارا سلبية على البلدين. فإذا ارتفع الدفق الطبيعى إلى حد كبير، فإن الطاقة التخزينية للنظامين المائيين قد لا تكفى للتكيف مع تلك التدفقات العالية التى قد تتسبب بفيضانات مدمرة. أما إذا حصل العكس، أى انخفضت التدفقات الطبيعية إلى حد كبير، فإن البلدين سيواجهان موجات جفاف قد لا يتمكنان من احتمالها.

– تأثر شبه الجزيرة العربية بالتغير المناخى، حيث تتسم بدرجات حرارة شديدة الارتفاع فى الصيف، وكثافة قليلة لتساقطات الأمطار، وتراجع فى مستويات منسوب المياه الجوفية بفعل الضخ المفرط، ومعدلات عالية بالطبع للاستهلاك المائى للنبات. وتحتوى المنطقة على أكثر من نصف المخزون العالمى للنفط والغاز الطبيعى، مما يمكن معظم بلدانها من اعتماد تكنولوجيات دولية عالية وحديثة فى مجال تحلية مياه البحر.

إلا أن مخزون النفط والغاز الطبيعى لن يستمر إلى ما لا نهاية. وتتعرض المنطقة لخطر ارتفاع درجات الحرارة العالية أصلا، وانخفاض التساقطات المطرية المنخفضة أيضا، وذلك بفعل التغير المناخى. كما أن المياه الجوفية فى القسم الأكبر من المنطقة ليست متجددة، بحسب مصادر كثيرة، وبالتالى فإن عمليات سحب المياه المستمرة تزيد من عمق منسوب المياه، وفى بعض الحالات تزيد من رداءة نوعية المياه بفعل تغلغل مياه البحر.

يعتبر مؤشر استغلال المياه Water Exploitation Index فى معظم البلدان العربية على الخط الأحمر أو قريبا منه: ٨٣٪ لتونس، ٩٢٪ لمصر، ١٧٠٪ لفلسطين، ٦٠٠٪ لليبيا، ٥٠٪ لسوريا، ٢٥٪ للبنان، ٢٠٪ للجزائر، و٤٠٪ للمغرب (Acreman, 2000). وتفيد النتائج المستخلصة بأن تساقطات الأمطار يتوقع أن تنخفض فى شمال إفريقيا، وبعض أنحاء مصر، والمملكة العربية السعودية، وسوريا، والأردن بنسبة ٢٠ إلى ٢٥٪ سنويا. كما أن درجات الحرارة يتوقع أن ترتفع ٢ – ٢,٧٥ درجة مئوية. فقرب الشاطئ، سيكون ارتفاع الحرارة المتوقع أدنى (١,٥ درجة مئوية). وأمطار الشتاء (أكتوبر – مارس) قد تنخفض بنسبة ١٠-١٥٪، لكنها تزداد فوق الصحراء الغربية بنسبة ٢٥٪.

المصدر :

– ضياء الدين القوصى، "تغير المناخ: التأثر والتكيف .. المياه العذبة، الفصل السادس من تقرير المنتدى العربى للبيئة والتنمية، ٢٠٠٩

قضايا السياسة الدولية

- الولايات المتحدة .. القيادة فى عالم متغير
- الاتحاد الأوروبى
- الشرق الأوسط
- فى الشأن السودانى

الولايات المتحدة والصين .. قطبية ثنائية جديدة؟

د. مغاوري شلبي علي (*)

لقد أصبحت الأزمة المالية العالمية، التى ضربت الاقتصاد العالى فى خريف ٢٠٠٧، مرحلة مفصلية فى تاريخ النظام الاقتصادى العالمى، حيث أثرت على كثير من مفردات وثوابت هذا النظام خلال العامين الماضيين. ومع مطلع عام ٢٠١٠، أصبحت عبارة "قبل الأزمة المالية العالمية"، وعبارة "بعد الأزمة المالية العالمية" عبارتين كثيرتى الاستخدام فى تحليل جوانب النظام الاقتصادى العالمى، وفى تحليل التغيرات التى طرأت على طبيعة العلاقات بين القوى الرئيسية فى هذا النظام، وفى مقدمتها العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

فقد كشفت هذه الأزمة عن الكثير من جوانب القصور فى النظام الرأسمالى العالمى الذى تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، وكشفت عن عجز ما يعرف بآليات السوق عن تصحيح نفسها. كما كشفت عن عجز الولايات المتحدة الأمريكية عن قيادة العالم بمفردها، والحاجة إلى نظام متعدد القطبية، بل، وفى بعض الرؤى نظام ثنائى القطبية، يمكن أن تقوم فيه الصين بدور القطب الثانى بجانب الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما جعل كثيرا من التحليلات والكتابات تطرح أن البلدين معا يمثلان "مجموعة الاثنين" (G2)(١)

ورغم التغيرات فى الخطاب العام الأمريكى تجاه العالم والقوى الاقتصادية الرئيسية، خاصة الصين بعد الأزمة المالية العالمية، ووجود مؤشرات على بداية التقبل الأمريكى لفكرة "مجموعة الاثنين"، فإن الولايات المتحدة لا تزال تتلمس صياغة لخططها وسياساتها فى هذا الصدد، وذلك لعدم اتفاق الرؤى داخلها حول قدرة الصين على لعب هذا الدور(٢). فهناك العديد من العقبات التى قد تحول دون قيام الصين بهذا الدور، مثل عدم الترحيب الروسى والأوروبى بهذا الأمر، ناهيك عن حجم التناقضات التى يعانيها الاقتصاد والمجتمع الصينى. ورغم تغير الخطاب العام الصينى تجاه الولايات المتحدة الأمريكية بعد الأزمة المالية العالمية، والتعامل معها بشكل أكثر ندية، فلا يوجد ما يشير إلى أن الصين على استعداد لتحمل تبعات الصعود إلى منزلة القوى الكبرى.

(*) باحث فى شئون الاقتصاد السياسى.

ويقوم هذا الموضوع برصد وتحليل التغييرات التى طرأت على طبيعة العلاقات الأمريكية - الصينية بعد الأزمة المالية العالمية، والعوامل التى ستحكم هذه العلاقات فى المستقبل، خاصة بعد زيارة الرئيس أوباما للصين فى نوفمبر ٢٠٠٩.

أثر الأزمة المالية العالمية على المركز الاقتصادى لكل من الصين والولايات المتحدة :

وضعت الأزمة المالية العالمية، وتداعياتها على الاقتصاد العالمى، الولايات المتحدة الأمريكية فى مركز الدولة العظمى التى أصابتها الشيخوخة، والتى أصبحت غير قادرة على قيادة العالم اقتصاديا وسياسيا بمفردها. وتجسدت شيخوخة القوة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية فى الضعف غير المسبوق للدولار، كأكبر رمز للقوة والمركز الاقتصادى للدولة، وظهور عيوب النظام المالى والمصرفى فى الولايات المتحدة بشكل لم يسبق له مثيل. ترتب على ذلك أن بدأت الدول والمؤسسات الاقتصادية الدولية تتحدث عن ضرورة إيجاد بديل للدولار الضعيف ووضع قواعد وضوابط جديدة للنظام المالى والمصرفى العالمى، بل والمطالبة بتقليص حجم الأصوات الممنوحة للولايات المتحدة فى المؤسسات الاقتصادية الدولية لصالح قوى اقتصادية ناشئة، كشرط لقيام هذه القوى بضخ مزيد من الأموال فى هذه المؤسسات للمساهمة فى إصلاح النظام المالى الدولى، وإخراج العالم من الأزمة الاقتصادية(٣).

ومن ثم، فإن الأزمة المالية العالمية كشفت عن اهتزاز وتراجع المركز الاقتصادى للولايات المتحدة الأمريكية، وتراجع تأييد النظم والسياسات الاقتصادية التى تتبناها محليا ودوليا، بل وحاجتها إلى مساعدة قوى اقتصادية أخرى، وعلى رأسها الصين(٤).

فى المقابل، عززت الأزمة المالية العالمية من مكانة الصين كقوة اقتصادية صاعدة تمكنت من تحقيق انجازات اقتصادية هائلة باتباع نظم وسياسات لا تتطابق فى كثير من الأحيان، بل وتتناقض أحيانا مع، النظم والسياسات الاقتصادية التى تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية، وتروج لها عالميا. ففى ظل أسوأ أزمة اقتصادية عالمية فى الثمانين عاما الأخيرة، حقق الاقتصاد الصينى معدل نمو بلغ ٨٪ فى عام ٢٠٠٩، بينما عانت كثير من الاقتصادات الكبيرة، مثل الولايات المتحدة وانجلترا وألمانيا، من الانكماش. كما أوضحت الأزمة المالية العالمية إلى أى مدى تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على الدائنين الأجانب الذين تتزعمهم الصين، وأن الصين أجبرت الولايات المتحدة على أن تتحدث إليها بلسان حال المدين المثقل الذى يزور مدير البنك لطلب قرض آخر ليتمكن من الخروج من أزمته الاقتصادية الطاحنة(٥).

وتعكس الأرقام القوة الاقتصادية للصين، حيث بلغت احتياطياتها من النقد الأجنبى ٢,٢٧٠ مليار دولار عام ٢٠٠٩، حيث زادت خلال ستة أشهر فقط فى العام نفسه بمقدار ٣١٨ مليار دولار. وقد استخدمت الصين ٥٨٦ مليار دولار لتنفيذ خطة ناجحة للإنعاش الاقتصادى. لذلك، تجمع الآراء على أن الصين هى الرابح الأكبر فى ظل الأزمة المالية العالمية، وأن ذلك يؤهلها لأن تصبح متحديا خطيرا للهيمنة الأمريكية. وأصبح صعود الأسواق فى الدول الناشئة، وفى مقدمتها الصين، دلالة على تراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية النسبية، حيث أصبحت أقل هيمنة، ليس على صعيد الاقتصاد فحسب، بل وعلى صعيد الزعامة والإبداع الفكرى وغير ذلك(٦).

وقد انعكس تعافى الاقتصاد الصينى على آسيا، مما عزز من أهميتها السياسية بجانب ريادتها الاقتصادية. وأصبح واضحا أن الصين وآسيا والولايات المتحدة الأمريكية هى التى ستقود العالم للخروج من هذه الأزمة بشكل نهائى خلال الشهور القادمة، وهو ما أكدته منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى تقاريرها، حيث أشارت إلى أن عودة انتعاش اقتصادات بعض الدول، خاصة الصين، يعتبر قاعدة لقوة أكبر بالنسبة لانتعاش اقتصادات دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية(٧).

ولا شك فى أن هذه التغييرات التى طرأت على المراكز الاقتصادية لكل من الصين والولايات المتحدة بسبب الأزمة المالية العالمية قد أدت إلى تغييرات وتحولات جوهرية فى الخطاب العام لكل منهما تجاه الآخر، حيث يمكن رصد نوع من الدبلوماسية أو التراخى فى الخطاب الأمريكى تجاه الصين، والعكس يمكن رصد نوع من الجرأة والصراحة فى الخطاب الصينى تجاه الولايات المتحدة الأمريكية(٨).

الجديد فى الخطاب الأمريكى تجاه الصين بعد الأزمة المالية العالمية :

من الواضح أن الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد الأمريكى، وما كشفت عنه من أهمية دور الصين فى تحقيق النمو الاقتصادى العالمى، قد أدت إلى تغيير جوهرى فى مفردات ومضمون الخطاب الأمريكى تجاه الصين. وقد ظهر ذلك بوضوح فى الزيارة التى قام بها الرئيس الأمريكى أوباما للصين خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٩. وبحسب جريدة الفاينانشيال تايمز، ١٩ نوفمبر ٢٠٠٩، فإن مسئولين أمريكيين قد عبروا صراحة عن أن "هناك فى العالم دولتين فقط يمكنهما حل قضايا معينة"، ولذلك فإن اجتماعات هذه الزيارة سعت للتنسيق بين البلدين فيما يتعلق بالقضايا العالمية الرئيسية، بشكل غير مسبوق. ويمكن من خلال قراءة سريعة فى خطابى أوباما، اللذين ألقاهما فى كل من اليابان والصين خلال جولته الآسيوية، الاقتراب من

الملامح الجديدة للخطاب الأمريكي تجاه الصين وهي(٩)

تجلى الاختلاف الأول في عدم قيام الرئيس أوباما - كما تعود سلفه - بإلقاء المحاضرات على الصينيين، وتوجيه الانتقاد العلني لهم بشأن القضايا الخلافية، مثل حقوق الإنسان، وتقويم العملة بأقل من قيمتها، وتلويث البيئة وغيرها، حيث كانت هذه الانتقادات في السابق توجه إلى الصينيين في الخطاب العام الأمريكي بصوت عال وبنبرة حادة.

وقد تفادى الرئيس الأمريكي في الصين واليابان استخدام أي عبارات تشير إلى التبت أو إلى تايوان وإقليم إيكسنجيانج، بل رفض أوباما مقابلة الدلاي لاما قبل بدء رحلته الآسيوية بأسبوع، حتى لا يثير غضب الصينيين، وهو ما يشير إلى حرص الولايات المتحدة الأمريكية في خطابها تجاه الصين على ألا تسيء مخاطبة دائنها الرئيسي الذي يرتبط اقتصادها معه بحبل سري قوي.

كما أكد الرئيس أوباما أن الولايات المتحدة لا تسعى إلى احتواء الصين، وأن النهوض الصيني ليس مصدر تهديد للولايات المتحدة، بل إنها ترحب بأن تلعب الصين دورا أكبر على الساحة العالمية، كما قال أوباما "نحن نعرف أن هناك فائدة أكبر من تعاون القوى الكبرى معا بدلا من تصادمها"، في تأكيد على أن الصين كقوة صاعدة ومزدهرة هي مصدر قوة للمجتمع الدولي، وسند في وجه التحديات الدولية المستجدة.

وقد حرصت الولايات المتحدة على تخفيف حدة الصراع التجاري مع الصين بعد تبادل فرض الرسوم الحمائية ضد الواردات من الطرف الثاني تحت ذريعة محاربة الإغراق، والتأكيد في البيان الختامي للزيارة على رفض السياسات الحمائية، والعمل معا على إنعاش الاقتصاد العالمي.

ولكن هذا التغير في الخطاب العام الأمريكي تجاه الصين لا يؤكد قبول الولايات المتحدة بفكرة مجموعة الاثنين (G2)، أو استمرار هذه اللغة في الخطاب العام الأمريكي تجاه الصين في المستقبل. وقد كان الرئيس الأمريكي حريصا على أن يؤكد أن الولايات المتحدة لم تتخل عن شركاء آخرين لها مثل اليابان، حيث ذكر في خطابه في اليابان "أن أحد أهم الدروس التي علمتنا إياها الأزمة العالمية هو حدود الاعتماد بشكل أساسي على المستهلكين الأمريكيين، والصادرات الصينية لتحريك النمو". من ناحية أخرى، فإن السياسات التجارية التي تبناها الرئيس أوباما تجاه الصادرات الصينية، خلال عام ٢٠٠٩، توضح بقوة تخبط أمريكا بشأن السياسات الحمائية تجاه الصين، خاصة ما يتعلق بفرض رسوم على صادرات الصين من إطارات السيارات وغيرها من المنتجات من أجل حماية الأسواق الأمريكية(١٠).

ومن ثم، يمكن القول إنه ليس من الواضح ما إذا كان التغيير في الخطاب العام الأمريكي تجاه الصين تغييرا استراتيجيا سيستمر في المستقبل، أم أنه تغيير تكتيكي للمناورة، ومرتبط بالظروف التي يمر بها الاقتصاد الأمريكي في الوقت الراهن، وأن الأمور ستعود إلى ما كانت عليه قبل الأزمة المالية العالمية، عندما تتحسن الأوضاع الاقتصادية في الولايات المتحدة والعالم ويتأكد الخروج من نفق هذه الأزمة أم لا.

الجديد في الخطاب الصيني تجاه الولايات المتحدة بعد الأزمة المالية العالمية :

إذا كانت الأزمة المالية قد أحدثت تغييرا في الخطاب العام الأمريكي تجاه الصين، فإن هناك تغييرا أيضا في خطاب الصين تجاه الولايات المتحدة الأمريكية نتج عن هذه الأزمة وتداعياتها. وقد ظهر ذلك قبل وخلال زيارة أوباما الأخيرة للصين(١١).

فقد بدأت الصين تعلن تشككها بشأن الأوضاع المالية الراهنة والمستقبلية في الولايات المتحدة الأمريكية. بل حذر الصينيون علانية من خطورة السياسات والإجراءات الطارئة التي اتخذها أوباما لتحفيز الاقتصاد، ومحاولاته إقناع الأمريكيين بالإنفاق للخروج من الأزمة، حيث يرى الصينيون أن هذه السياسات يمكن أن تدخل العالم في أزمة أخرى.

كما انتقدت الصين الإدارة الأمريكية بسبب ضعف الدولار، الذي استثمر فيه الآسيويون، خاصة من الصين، جانبا كبيرا من ثرواتهم وثروات أبنائهم، واتهمت الرئيس أوباما بأنه لا يقوم بما يكفي للحفاظ على قوة الدولار في الأجل الطويل. ومن جانبه، واجه الرئيس أوباما منتقديه بابتسامة عريضة، مؤكدا لهم أنه لا يملك بمفرده الوسيلة الناجعة لإنقاذ الدولار، وأن الدولار مرتبط بقوة النمو في الاقتصاد. ولا تخفي الصين تخطيطها أن تستبدل بالدولار الضعيف عملة دولية أخرى أو وحدات حقوق السحب الخاصة، وأنها تسعى لتعبئة العالم والمؤسسات الدولية لمساندتها. كما أعلنت انتقادها بقوة للسياسات التجارية الأمريكية، وترى أنها تناقض نفسها بشأن مطالبة دول العالم بالابتعاد عن السياسات الحمائية، في حين أنها تمارس الحمائية بقوة ضد الدول الأخرى. وقد انضمت دول كثيرة إلى الصين في هذا التوجه.

هل تتقبل الولايات المتحدة فكرة "مجموعة الاثنين"؟

سعت الولايات المتحدة بكل السبل، خلال فترة الحرب الباردة، لإزاحة الاتحاد السوفيتي، والانفراد بالعالم، ونجحت في ذلك بجدارة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١. وقد يبدو من الغريب أن تظهر في عام ٢٠٠٩ أفكار تروج لعودة النظام العالمي ثنائي القطبية، تحل فيه الصين محل الاتحاد

السوفيتي، وأن يكون هناك من الأمريكيين من يقبل بهذه الفكرة. والأمر الجدير بالتحليل هنا هو تحديد العوامل التي تدفع الولايات المتحدة للقبول بهذه الفكرة، والعوامل الأخرى التي تبعدها عن القبول بتلك الفكرة.

يرتبط تقبل الولايات المتحدة لفكرة "مجموعة الاثنين" بإدراكها القوة الاقتصادية للصين، ودور هذه القوة في تحقيق النمو والانتعاش في الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي ككل، وكونها أكبر دائن للولايات المتحدة الأمريكية، وأنها أصبحت تؤثر في حياة الأمريكيين، وتعيد صياغة تجاربهم وأنشطتهم ونمط معيشتهم(١٢).

كما أن الصين نجحت في منافسة الولايات المتحدة في مناطق كثيرة في العالم، وقاربت من احتلال مكانها كشريك تجاري رئيسي لدول مؤثرة في العالم.

وقد تعاظم نفوذ الصين في أسواق النفط، بصفة خاصة، حيث أبرمت علاقات شراكة شاملة في مناطق النفط الرئيسية في العالم، مما وضعها في مركز مميز في سباق الطاقة العالمي، وزاد من احتمالات حدوث صدام بينها وبين الغرب لهذا السبب(١٣).

وقد ثبت للولايات المتحدة أنها بمفردها، أو بالتعاون مع مجموعة الدول السبع الصناعية (G7)، أو مجموعة الثماني (G8)، أو مجموعة (G20)، عاجزة عن تحقيق أهدافها على المستوى الدولي، رغم ما توفره هذه المجموعات من غطاء سياسي لاستراتيجياتها.

من ناحية أخرى، فهناك على المستوى المحلي قوى أمريكية، في الحزبين الجمهوري والديمقراطي، تؤمن بالأحادية الأمريكية، وبتكريس دور الولايات المتحدة في النظام الدولي، وترفض تقبل فكرة الثنائية القطبية(١٤).

وهناك دوائر متعددة في الولايات المتحدة ترى أن الصين تعمل بكل ما لديها من قوة لإزاحة الولايات المتحدة، واحتلال مكانتها كشريك تجاري واستراتيجي لكثير من دول العالم، وأن سلوكها يشير إلى ميلها للصراع أكثر من التعاون مع الولايات المتحدة.

وعلى المستوى الدولي، يتخوف بعض حلفاء الولايات المتحدة في آسيا، خاصة الهند وتايوان واليابان وكوريا الجنوبية، من الصعود الصيني، بل وتشبهه بصعود ألمانيا قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية، من حيث إنه قد يقود العالم إلى حرب عالمية أخرى.

كما أن هناك اعتقادا أمريكيا بأن فكرة الثنائية القطبية بين الولايات المتحدة والصين لن تلقى قبولا من روسيا أو الاتحاد الأوروبي، حيث تسعى الأولى لاستعادة دورها كقطب دولي، ويبذل الاتحاد الأوروبي جهودا كبيرة لتوحيد سياساته ومواقفه للقيام بهذا الدور.

ويساور الكثير من الأمريكيين الشكوك في حقيقة قوة الصين، حيث إن امتلاك الصين لكميات هائلة من سندات الخزانة الأمريكية ليس دليلا على قوة الصين بقدر ما هو دليل على اعتماد النمو الصيني على المستهلكين الأمريكيين. أيضا، فإن اقتصاد الصين لا يمثل سوى أقل من ثلث الاقتصاد الأمريكي، ونصيب الفرد الصيني من الناتج المحلي الإجمالي يعادل نصيب الفرد منه في أنجولا. ومن ثم، فإن دولة اقتصادها بهذه المواصفات غير قادرة على أن تكون قطبا ثانيا تشكل القطب الثاني على المستوى الدولي.

إطلالة على المستقبل :

يمكن القول إن الظروف والوقائع الدولية هي التي ستحدد ما إذا كان هذا النظام الثنائي الأمريكي - الصيني سوف يرى النور أم لا، وذلك لأن ظهور مثل هذا النظام لا يأتي بموافقة أو مباركة الآخرين له، وإنما يتم انتزاعه بقوة الأمر الواقع الذي ستفرضه قوة الصين الاقتصادية والسياسية والعسكرية، ويعززه نفوذها المتعاظم في جميع مناطق العالم.

وسيعزز من فرص ظهور هذا النظام ثنائي القطبية المصالح والتخوفات المشتركة لدى كل من الولايات المتحدة والصين، وهي مصالح تجعل هناك ضرورة لتعاون البلدين لإخراج الاقتصاد العالمي من أزمته. وتدفع هذه المصالح الولايات المتحدة إلى تقبل قيام الصين بدور دولي أكبر، وإلى القيام بتبني سياسات اقتصادية تساعد الولايات المتحدة على تجاوز الاختلالات الهيكلية في اقتصادها، خاصة ما يتعلق بتفاقم الدين العام الأمريكي، وتفاقم عجز الموازنة العامة، واختلال الميزان التجاري بسبب العجز التجاري مع الصين.

وكما تدرك الولايات المتحدة أهمية الصين بالنسبة لها كأكبر مدين لها في العالم، يدرك الصينيون أيضا خطورة انهيار الدولار على اقتصاد بلادهم، وصعوبة الاستبدال بالدولار عملة أخرى أو وحدات السحب الخاصة، دون تحملهم خسارة فادحة، لأن لديهم أكبر احتياطي نقدي بالدولار في العالم (٢٣٠٠ مليار دولار).

كما تدرك الصين أهمية الولايات المتحدة، باعتبارها مقترض ومنفق الملاذ الأخير في الاقتصاد العالمي، وأنها أهم أسواق الصادرات الصينية التي تمثل ثلثي الناتج المحلي الإجمالي للصين.

ومن ثم، يمكن أن ننتهي إلى القول إن الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الصيني أصبحا عالقين في اعتمادهما المتبادل على

بعضهما بعضا، حيث إن الاقتصاد الأمريكي اقتصاد استهلاكي للمنتجات الصينية. فقد بلغت الصادرات الصينية للولايات المتحدة نحو ٣٣٨ مليار دولار، في حين لا تزيد صادرات الولايات المتحدة للصين على ٧٠ مليار دولار عام ٢٠٠٨ ويقوم الاقتصاد الصيني بدور الممول للولايات المتحدة والمستثمر الرئيسي في اقتصادها.

ولذلك، ليس بإمكان أي منهما أن ينفك بسهولة عن الآخر. ومن ثم، لابد من اتفاق البلدين على اتخاذ إجراءات فعالة تحد من التوترات التجارية والاقتصادية بينهما، وأن يعملا معا لتحقيق نمو اقتصادي عالمي أكثر استدامة واتزانا، كما أكد ذلك البيان الختامي للبلدين بعد زيارة الرئيس الأمريكي للصين. وقد تكون صيغة مجموعة الاثنين (G2) أفضل صيغ التعاون بين البلدين في المستقبل.

الهوامش :

(١) د. رغيد الصلح، عالم تقوده ثنائية أمريكية - صينية، جريدة الخليج العربية، عدد ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٩، ومنشور بموقع العربية بتاريخ ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٩.

http://www.alkhaleej.ae/portal/1a0bdf8a-b4d2-42e3-82ce-b4a03fa0c.499aspx

http://www.alarabiya.net/views/20/11/2009/.91855html

(٢) الولايات المتحدة تتلمس نغمة صينية جديدة، افتتاحية صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، ١٩ نوفمبر ٢٠٠٩.

http://www.aleqt.com/19/11/2009/article_.303835html

(٣) انظر في ذلك:

- جون بلندر، صعود الأسواق الناشئة يهدد الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي، جريدة الاقتصادية الإلكترونية، ٢١ نوفمبر ٢٠٠٩.

http://www.aleqt.com/21/11/2009/article_.304606html

(4) John Plender,Decline but no fall,FT,November 11/2009.

(٥) أوباما يزور دانئيه، مصير العملة ليس بيد الرئيس، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، ١٧ نوفمبر ٢٠٠٩.

http://www.aleqt.com/17/11/2009/article_.302810html

(٦) انظر في ذلك كلا من:

- جون بلندر، صعود الأسواق الناشئة يهدد الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي، مرجع سابق.

- الطيب بو عزة، كيف استفادت الصين من الأزمة المالية العالمية؟، موقع الجزيرة، ١٦ مايو ٢٠٠٩.

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/803E9676-2CAD-45D7-8C0F-D798FB960CD.0htm

- جيوف داير، كيف غيرت الأزمة المالية الصين؟، جريدة الاقتصادية الإلكترونية، نقلا عن الفاينانشيال تايمز، الأحد، ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٨.

(٧) آسيا وأمريكا تقودان الانتعاش الاقتصادي، وكالات الانباء، ١٩ نوفمبر ٢٠٠٩.

(٨) أوباما يغازل الصين من اليابان، موقع الجزيرة، ١٤ نوفمبر ٢٠٠٩.

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D49B7CEF-839F-4788-AFDB-4A6A1C8EA.251htm

(٩) يمكن الرجوع إلى نص خطابي الرئيس أوباما في اليابان والصين في:

http://www.ft.com/cms/s/9/0e985a46-d0c2-11dc-af9c-00144feabdc.0html

(١٠) أدموند سيم، الإطارات .. نقطة وميض الرئيس أوباما التي أثارت توترا في العلاقات الصينية - الأمريكية، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، ١٩ سبتمبر ٢٠٠٩.

http://www.aleqt.com/19/09/2009/article_.276713html

(١١) انظر في ذلك:

- د. رغيد الصلح، عالم تقوده ثنائية أمريكية - صينية، جريدة الخليج العربية، مرجع سابق.

- بكين: واشنطن تهدد التجارة الحرة، موقع الجزيرة، ١٣ نوفمبر ٢٠٠٩.

- الحمائية تهدد انتعاش الاقتصاد العالمي، السياسات الأمريكية تناقض حرية التجارة، موقع الجزيرة، ١٤نوفمبر ٢٠٠٩.

(١٢) الصين تؤثر بحياة الأمريكيين، موقع الجزيرة، ١٤نوفمبر ٢٠٠٩.

(١٣) كارولا هويوس، مخاوف من حدوث صدام مع الغرب .. طموح صيني متوهج يقود سباق الطاقة العالمي، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، ١٨ نوفمبر ٢٠٠٩.

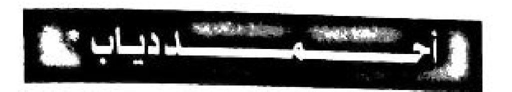
http://www.aleqt.com/18/11/2009/article_.303291html

(١٤) انظر في ذلك:

- د. رغيد الصلح، عالم تقوده ثنائية أمريكية - صينية، جريدة الخليج العربية، مرجع سابق.

- الولايات المتحدة تتلمس نغمة صينية جديدة، افتتاحية صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، مرجع سابق.

أوباما واستراتيجية جديدة فى أفغانستان



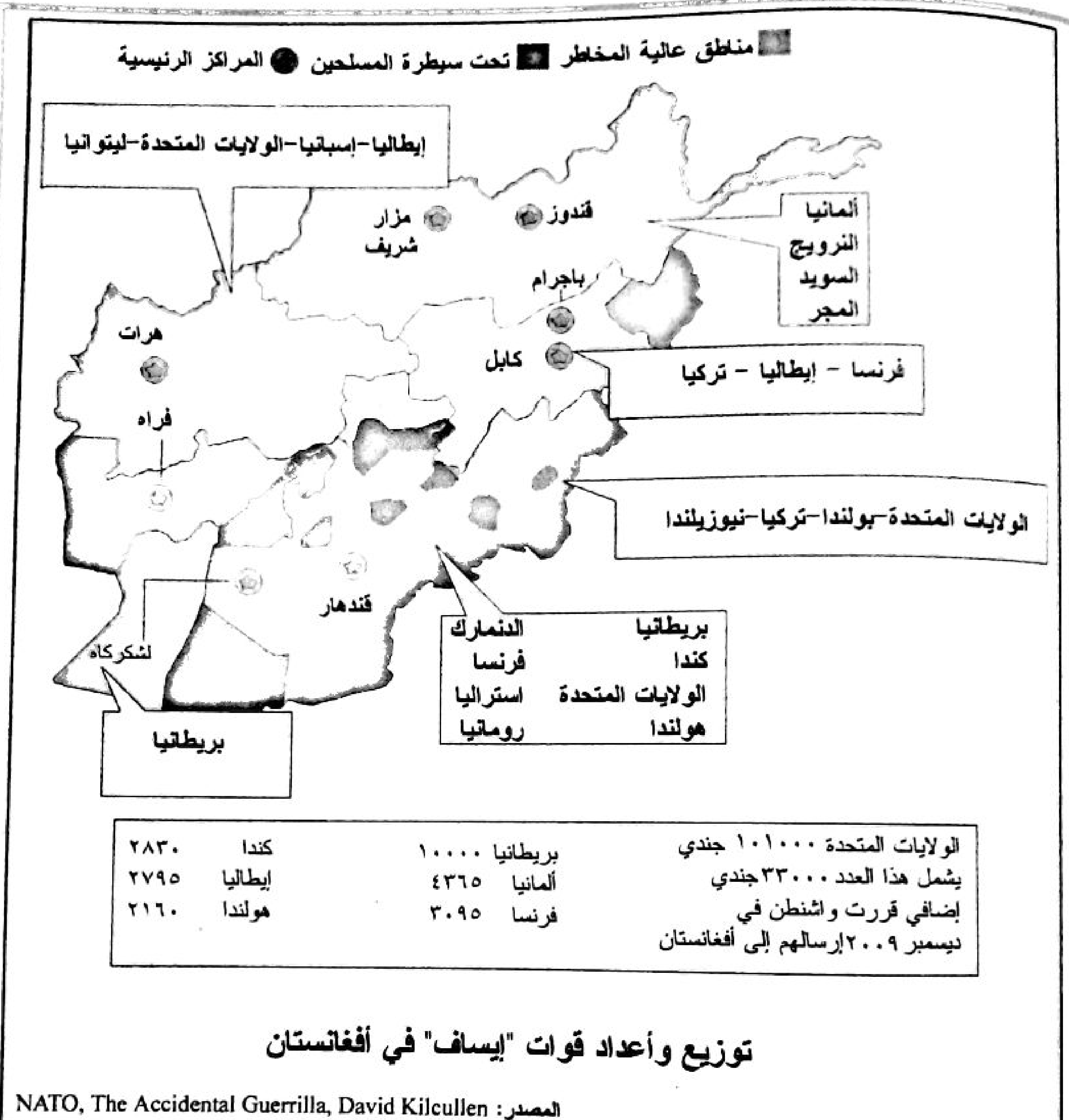
بعد ثلاثة أشهر من الجدل والنقاش بين أركان الإدارة الأمريكية فى البيت الأبيض والقيادة العسكرية فى البنتاجون، أعلن الرئيس باراك أوباما، فى الثانى من ديسمبر ٢٠٠٩، عن استراتيجية جديدة فى أفغانستان. وبمقتضى هذه الاستراتيجية، سوف تزيد القوات الأمريكية هناك بنحو ٣٠ ألف جندى خلال الأشهر الستة المقبلة - بدءا من مطلع عام ٢٠١٠ - ليرتفع بذلك عدد القوات الأمريكية فى أفغانستان إلى نحو ١٠٠ ألف جندى، من المقرر أن يبدأ انسحابهم بعد ١٨ شهرا، أى فى يوليو عام ٢٠١١. غير أن التساؤلات لا تزال تدور حول نجاح فرص هذه الاستراتيجية، فى ضوء العديد من التحديات والمخاطر التى تواجهها، سواء على مسرح العمليات فى أفغانستان، أو داخل الولايات المتحدة ذاتها.

أولا- جدل الحل والحرب فى واشنطن :

خاض الرئيس أوباما الانتخابات الرئاسية فى نوفمبر ٢٠٠٨، وهو يدعم ما سمى بـ "الحرب الجيدة" فى أفغانستان، فى إطار مهاجمته للجمهوريين بسبب تحول اهتمام إدارتهم إلى حرب العراق، التى اعتبرها حربا "اختيارية". وبعد توليه مهام منصبه فى ٢٠ يناير ٢٠٠٩، بدأ أوباما عملية التقويم للموقف فى أفغانستان، مستهلا ذلك بإرسال ٢١ ألف جندى إضافى إلى أفغانستان (فى مارس ٢٠٠٩)، ليرتفع عدد القوات الأمريكية هناك إلى ٦٨ ألفا. ومع اقتراب الانتخابات الرئاسية الأفغانية فى ٢٠ أغسطس ٢٠٠٩، حذر مبعوثا أوباما الجديدان، المبعوث الرئيسى للمنطقة ريتشارد هولبروك، والسفير كارل ايكينبيرى الذى كان يعمل فى السابق قائدا للقوات فى أفغانستان، من احتمال قيام الأفغان الغاضبين بمسيرة نحو السفارة الأمريكية فى كابل أو حدوث حرب أهلية شاملة.

وقد ضاعف من التوتر عمليات التزوير الواسعة التى شابت الانتخابات، وأدرك الغرب أن شريكهم الرئيس حامد كرزاى فى موقف ميئوس منه فيما يتعلق بثقة الشعب الأفغانى، بينما واصلت حركة طالبان تحقيق مكاسب على الأرض بالاستيلاء على مناطق جديدة، كما أوضحت خرائط وضعتها الاستخبارات الأمريكية. وقدم الجنرال ستانلى ماكريستال، قائد القوات الأمريكية فى أفغانستان، تقييمه الخاص للوضع هناك، وحذر من "فشل المهمة" فى حال عدم وصول قوات إضافية. وفى إطار عملية إعادة التقييم للموقف الأمريكى فى أفغانستان، فقد طرح أوباما سلسلة من التساؤلات: هل تحتاج الولايات المتحدة لهزيمة طالبان كى تهزم تنظيم "القاعدة"؟ هل يمكن أن تنجح استراتيجية مكافحة التمرد بأفغانستان فى ظل المشكلات التى تعانيها الحكومة هناك؟ هل سيأتى الدور على باكستان التى لديها أسلحة نووية؟ ومن ناحيته، فقد عارض نائب الرئيس،

(*) صحفى بالأهرام.



توزيع وأعداد قوات "إيساف" في أفغانستان

المصدر: NATO, The Accidental Guerrilla, David Kilcullen

جوزيف بايدن، زيادة عدد القوات، واقترح التركيز على بناء الدولة وحماية الشعب عن طريق إرباك حركة طالبان، وتحسين مستوى تدريب القوات الأفغانية، وتوسيع جهود المصالحة لجذب بعض مقاتلي حركة طالبان. وكانت وجهة نظر بايدن تتركز حول أن الخطر الأكبر يأتي من باكستان، لأنها المقر الجديد لتنظيم القاعدة.

وتحولت عملية المراجعة الهادئة داخل أروقة البيت الأبيض إلى الرأي العام، مع تسريب تقرير سري للجنرال ماكريستال إلى صحيفة "واشنطن بوست"، حيث تسبب تقييمه المروع للوضع في حالة من الارتباك داخل واشنطن، وأضفى مزيدا من الإلحاح على ماهية ما يجب القيام به من أجل تجنب وقوع هزيمة في أفغانستان. وقام الأدميرال مايكل مولن، رئيس هيئة الأركان المشتركة، والجنرال ديفيد بترايوس، القائد العام للمنطقة، بالسفر سرا إلى قاعدة أمريكية في ألمانيا لعقد اجتماع مدته ٤ ساعات مع الجنرال ماكريستال في ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٩، حيث قام بتسليمهما طلبه لزيادة القوات خطيا. وحدد الطلب

ثلاثة خيارات: إرسال ٨٠ ألف جندى إضافى للقيام بحملة للقضاء على التمرد فى مختلف أنحاء أفغانستان، أو ٤٠ ألف جندى لتعزيز المناطق الشرقية والجنوبية، حيث تتواجد حركة طالبان بقوة، أو ١٠ آلاف إلى ١٥ ألفا لتدريب القوات الأفغانية.

وفى الوقت نفسه، جرت مناقشات مكثفة فى البيت الأبيض حول باكستان، والروابط بين "طالبان أفغانستان" و"طالبان باكستان" و"القاعدة". وأخبر أوباما مساعديه بأن زيادة القوات فى أفغانستان لن تعنى شيئا إذا ظلت باكستان ملاذا آمنا بالنسبة لهؤلاء. وتناولت التقارير الاستخبارية التى طلبها البيت الأبيض الاستقرار فى باكستان، وما إذا كانت القوات والاستخبارات العسكرية الباكستانية ملتزمة بالقتال أم أنها لا تزال تدعم فصائل طالبان سرا. وأشار مسئولون إلى أن دراسة مفصلة أعدت حول إمكانية سقوط الأسلحة النووية فى أيدى طالبان. وطرحت تساؤلات حول التهديدات الداخلية وإمكانية السيطرة على الرءوس الحربية إذا ما فشلت الحكومة الباكستانية فى التعامل مع الموقف. كما درس الرئيس أوباما ومستشاروه خيارات تسريع ملاحقة المتطرفين فى المناطق الحدودية الوعرة. وفى النهاية، وافق الرئيس أوباما على طلب وكالة الاستخبارات المركزية بتوسيع المناطق التى تشن فيها الطائرات بدون طيار هجماتها والعمليات السرية الأخرى.

وفى ٩ أكتوبر ٢٠٠٩، استعرض أوباما وفريقه مقترحات الجنرال ماكريستال للمرة الأولى. وتحدث وزير الدفاع، روبرت جيتس، والقادة العسكريون الآخرون بشأن حدود القدرة الأمريكية على هزيمة طالبان. ورأى القادة أن الهزيمة الكاملة لطالبان مستحيلة، حيث إنها تعتبر أحد مكونات الشعب الأفغانى وجزءا من نسيجه السياسى، ولكن الطريقة المثلى هى محاولة بث الفرقة بين المجموعات التى يمكن أن تتصالح مع الحكومة الأفغانية والرافضين لذلك. ومع قيادة بايدن لفريق المتشككين، ساندت هيلارى كلينتون وجيتس الأدميرال مايكل مولين زيادة عدد القوات الأمريكية فى أفغانستان، رغم تخوف جيتس من زيادة القوات التى ستصل بحالة الامتعاض لدى الأفغان إلى الدرجة الكارثية التى سادت أثناء الاحتلال السوفيتى لأفغانستان فى ثمانينيات القرن الماضى. وفى ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٩، أصدر مجلس الأمن القومى "مذكرة اتفاق"، خلصت إلى أنه يجب على الولايات المتحدة أن تركز على تقويض تمرد حركة طالبان بدون تدميرها، مع بناء وزارات مهمة محددة، ونقل السلطة إلى القوات الأمنية الأفغانية. لكن حتى ذلك الحين، لم يكن هناك اتفاق على عدد القوات. وقد أعدت هيئة الإدارة والموازنة تقريرا للرئيس أوباما، تقدر فيه أن إرسال ٤٠ ألف جندى، بالإضافة إلى الجنود الموجودين، وجهود إعادة الإعمار، سوف يتكلف تريليون دولار فى الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٠، وهو تقريبا المبلغ نفسه الذى يتوقع أن تتكلفه خطته للرعاية الصحية. وبعد المزيد من المشاورات، أعرب أوباما عن استعداده لإرسال المزيد من القوات، إذا تم التوصل إلى استراتيجية لضمان ألا تكون هذه حربا ممتدة أو التزاما مفتوحا، مشيرا إلى ضرورة هزيمة حركة طالبان. على هذا الأساس، صاغ وزير الدفاع، روبرت جيتس خيارا يدعو إلى إرسال ٣٠ ألف جندى وهو ما يوفر للجنرال ماكريستال معظم ما طلب، مبررا ذلك بأن "الناتو" يمكنه أن يعوض الفارق(١) وتشكل موافقة أوباما على هذا الطرح تغيرا جذريا عن مطالبته بالانسحاب العاجل للقوات الأمريكية من العراق إبان إدارة الرئيس السابق بوش.

ثانيا- الفرص والمحددات :

لقد احتاج أوباما لثلاثة أشهر من المداولات السياسية والعسكرية المكثفة من أجل اتخاذ قراره، وهو ما يكشف عن أن هذا القرار كان من أصعب القرارات التى كان عليه أن يتخذها. وكان عليه أن يختار ما بين الخضوع لضغط القادة العسكريين الذين تمرسوا فى المطالبة بزيادة القوات المحاربة بأعداد كبيرة لتغطية فشلهم العسكرى وهزيمتهم الواقعية فى الميدان، أو أن يثبت - كما هو الحال فى أى نظام ديمقراطى حقيقى - أن القادة السياسيين المنتخبين لهم اليد العليا على القادة العسكريين. وأبدى أوباما شجاعة سياسية فائقة، حين اعترف بروح التشاؤم السائدة وباليأس من الموقف فى أفغانستان. ولكنه قرر أن الولايات المتحدة لا تستطيع الانسحاب من أفغانستان فى الوقت الراهن، لأن ذلك يمثل مخاطر استراتيجية عظمى، لاحتمال سيطرة حركة طالبان على باكستان، وهى دولة نووية، وهو ما يشكل موقفا بالغ الخطورة على الأمن القومى الأمريكى. وعلى عكس سياسة إخفاء المعلومات التى اتبعتها إدارة الرئيس السابق جورج بوش فيما يتعلق بتكاليف الحرب فى أفغانستان، فإن أوباما صرح فى خطابه بأنها ستتكلف فى العام المقبل نحو ٣٠ مليار دولار، ووعد بأن يجعل الكونجرس يوافق على هذا المبلغ(٢).

من ناحية ثانية، شكل موقف الرأى العام الأمريكى تجاه الحرب فى أفغانستان وضعا سياسيا صعبا لأوباما، فالآراء بشأنها غير متماثلة. فحسب استطلاع للرأى - أجرته صحيفة "واشنطن بوست" و"إى بى سى نيوز" فى أواخر نوفمبر ٢٠٠٩- فإن ٤٥٪ من الأمريكيين راضون عن إدارة أوباما للحرب فى أفغانستان، بينما يرى ٤٥٪ أن الحرب لم تكن تستحق أن تخاض. ويتطابق هذا الاختلاف مع انقسام فى التوجه السياسى، حيث إن أغلب من رأوا عدم فائدة الدخول فى حرب أصلا كانوا من الديمقراطيين، بينما هؤلاء الذين ساندوا إرسال مزيد من القوات كان معظمهم من الجمهوريين. ولكن من اللافت أن هناك إجماعا على أن حكومة الرئيس حامد كرزاى ليست شريكا يمكن التعويل عليه. وقد تراجع تأييد الرأى العام لأوباما خلال شهور الجدل الدائر حول أفغانستان، حيث انخفض تأييد الديمقراطيين بنحو ١٠٪، بينما عبر ٢١٪ من الجمهوريين و٣٩٪ من المستقلين عن رضاهم عن طريقة إدارته للحرب. يمثل ذلك تراجعا بنحو ٢٠٪ بالنسبة للفريقين منذ يوليو ٢٠٠٩. واللافت

أيضا أن الآرا، تغيرت بشكل دراماتيكي خلال هذه الفترة. ففي يوليو ٢٠٠٩، قال ٥١٪ من الامريكيين إنهم يعتقدون أن الحرب جديرة بأن تخاض. وتظهر الاستطلاعات أيضا أن ٤٩٪ من المستقلين لديهم ثقة أكبر في قدرة الجمهوريين في الكونجرس على التعاطي مع حرب افغانستان، الأمر الذي له دلالة مقلقة بخصوص تداعيات ما بات يمثل قرارا مفصليا بخصوص السياسة الخارجية على رئاسة أوباما. فمن ناحية أولى، يمكن أن يؤدى التزامه برفع عدد القوات في أفغانستان إلى تراجع دعم الديمقراطيين له. ولكن من ناحية أخرى، فإن عدم الاستجابة لطلب القادة العسكريين سيثير انتقادات الجمهوريين له، وسيتهمونه بالافتقار للشجاعة التي يجب أن يتحلى بها القائد الأعلى للقوات المسلحة(٣).

وبسبب افتقار أوباما التام لأى خبرة عسكرية سابقة، وانشغاله بالأزمة الاقتصادية العالمية، وبخطته الخاصة بإصلاح نظام الرعاية الصحية في الولايات المتحدة، فإن أوباما وجد نفسه في الموقع الذي أراده له تماما التيار الغالب في وزارة الدفاع، مع العلم بأنه تيار يحظى بتأييد حركة المحافظين الجدد الصاعدة داخل أروقة الوزارة. وبالنسبة لممثلى هذه الحركة اليمينية المحافظة، فإن الحرب الأفغانية ليست فرصة متاحة لخوضها ميدانيا في ظرفها الزمانى فحسب، وإنما هي أيضا فرصة للثأر لبلادهم بأثر رجعي من حرب فيتنام. وكانت الصيغة التقليدية للتكتيك الحربي الذي يتبناه دعاة هذا التيار هي "الصدمة والرعب". وتقوم هذه الصيغة على تكتيك زيادة القوات، وتنظيف المناطق، الواحدة تلو الأخرى، من عصابات وميليشيات التمرد، ثم فرض السيطرة عليها بالاستعانة بالقوات المحلية، بقصد منع عودة المتمردين إليها مرة أخرى. ويمثل الجنرالان بترايوس وماكريستال، إلى جانب المنظر الحربي الأسترالي ديفيد كيلكولين، أهم عناصر هذا التيار اليميني المؤيد للاستراتيجية الجديدة في أفغانستان، قياسا على نجاح الاستراتيجية المماثلة التي تم تطبيقها في العراق عام ٢٠٠٧(٤).

ثالثا- المخاطر والقيود :

لم يعط أوباما، خلال الـ ٣٤ دقيقة التي ألقى فيها خطابه في قاعدة "ويست بوينت" العسكرية، اهتماما يذكر لتوضيح الكيفية التي سينفذ بها التزامه الخاص بزيادة عدد القوات في أفغانستان، ولم يشرح الآليات التي من خلالها ستنجح الاستراتيجية الجديدة في تحقيق أهدافه المتوقعة. ويبدو أن أوباما كان مدركا لما يدور لدى الرأى العام الأمريكي من التساؤلات حول القوات الأمريكية الموجودة منذ أكثر من ٨ سنوات في أفغانستان دون أن تحرز نتائج واضحة أو تقدما ملموسا، ولعودة ما يطلق عليه "أعراض حرب فيتنام" التي بدأت تلوح في الأفق. ورغبة منه في عدم رفع سقف التوقعات بشأن استراتيجيته الجديدة، تجنب أوباما تماما الإشارة إلى إمكانية "كسب الحرب"، إذ تحدث عن رغبته في كسر زخم طالبان (بدلا من هزيمتها تماما)، كما تحدث عن أنه يريد إنهاء تلك الحرب "بنجاح"، ولكنه لم يتطرق أبدا إلى "كسب الحرب". وتخلى أوباما في خطابه عن تلك اللغة التي تبناها في ٢٧ مارس ٢٠٠٩ من الإصرار على ضرورة هزيمة طالبان، ليعد فقط بالعمل على وقف ذلك التقدم الذي أحرزته طالبان وحرمانها من القدرة على الإطاحة بالحكومة. كما تعهد بدعم جهود الحكومة الأفغانية في فتح الباب أمام العناصر المعتدلة في طالبان للمشاركة في العملية السياسية(٥). ورفض أوباما مقارنة الحرب في أفغانستان بحرب فيتنام، إذ أشار إلى الاختلافات فيما بينهما، والتي تتضمن: الالتزام الدولي في هذه الحرب (٤٣ حليفا) والتهديد الذي يمثله تنظيم "القاعدة"، وأن حركة التمرد بزعامة طالبان (البشتونية) ليست مدعومة شعبيا بالقدر الذي كانت عليه في فيتنام في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي. وبشأن المخاوف المتعلقة بموعد الانسحاب الذي حدده، وهو منتصف عام ٢٠١١، والذي رأى البعض أن القوات الأمريكية هناك لن تكون قد استكملت المطلوب منها في ذلك الموعد، وأنه يشير إلى افتقار للعزم قد يؤدى إلى تقوية عزيمة مقاتلي طالبان. ويثبط عزيمة الجنود الأمريكيين، لمح أوباما إلى أن موعد يوليو ٢٠١١ ليس مؤكدا تماما. والسؤال هنا هو: مادام هذا الموعد ليس حقيقيا، فما الذي دعا أوباما إلى تحديده أصلا؟(٦). الإجابة على هذا السؤال ترجح أن يكون تحديد قرار الانسحاب سياسيا بالدرجة الأولى، ويستهدف عودة القوات الأمريكية التي دفعت بها الإدارة الجمهورية السابقة في تلك المناطق إلى الوطن مع بداية الحملة الانتخابية الرئاسية، خاصة أن انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان يتوافق تقريبا مع توقيت انسحاب القوات الأمريكية من العراق، وهو الأمر الذي يمكن أن يزيد من فرص إعادة انتخاب أوباما لفترة ثانية(٧).

وعلى الصعيد العسكري، فإن استجابة أوباما لمطالب القادة العسكريين بزيادة القوات في أفغانستان تضع أمام هؤلاء خيارا واحدا لا ثانى له أمام الرئيس، هو: تحقيق النصر، وهو أمر مشكوك فيه بقوة على ضوء خبرة السنوات الثماني الماضية. فبعد أربعة أيام من خطاب أوباما بشأن استراتيجية زيادة القوات، أقر وزير الدفاع الأمريكي، روبرت جيتس، بأن إرسال بلاده ٣٠ ألف جندي إضافي إلى أفغانستان "يمثل تحديا أكبر منه في العراق"، موضحا أن الجنود الـ ٣٠ ألفا الذين أمر الرئيس السابق جورج بوش بإرسالهم إلى العراق عام ٢٠٠٧ انتشروا في هذا البلد خلال ٦ أشهر، مضيفا أن "الوضع يختلف في أفغانستان بسبب عدم امتلاكنا نفس البنية التحتية الموجودة في العراق، ويجب إرسال التعزيزات جوا". وكان رئيس أركان الجيش الأمريكي الأدميرال مايكل مولين قد استبق قرار أوباما بإعلانه أن البنتاجون "لن يستطيع إرسال كتيبة واحدة شهريا بسبب وجود مشاكل في البنية التحتية"، مع العلم بأن العراق امتلك ميناء وشبكة طرقات جيدة، فيما احتضنت الكويت قاعدة عسكرية أمريكية ضخمة، في حين لا تطل أفغانستان على أى بحر، وشبكة طرقاتها البرية في حال يرثى لها، كما تزيد

الجبال فى شرق البلاد صعوبة المواصلات، مما يحتم استخدام مروحيات. يؤكد القادة العسكريون الأمريكيون أنهم يعانون نقصا كبيرا فى أعدادها. وفى الميدان، تعانى طرق الإمدادات البرية من باكستان المجاورة مشكلة الخطورة المتزايدة، إذ تتعرض قوافل إمدادات حلف الأطلسى دائما إلى هجمات فى ممر خيبر الذى تمر عبره غالبية العتاد والإمدادات المرسلة إلى كل من قوات الأطلسى والقوة الدولية التى تقودها الولايات المتحدة فى أفغانستان. ويتمثل التحدى الآخر فى بناء بنية تحتية مناسبة لاستضافة الآف من الجنود الإضافيين المتوقع وصولهم. مع العلم بأن كتيبة قوات البر الأمريكية "سترايكر" لم تبن مقارها فى مدينة "قندهار" بالجنوب الأفغانى حتى الآن، وتعانى نقصا فى عربات النقل داخل القاعدة، بعد مرور أكثر من ثلاثة أشهر على وصول جنودها البالغ عددهم ٥ آلاف.

وبرغم تعهد دول حلف الناتو بإرسال ٧ آلاف من جنودها إلى أفغانستان، فإن فرنسا استبعدت إرسال تعزيزات إضافية إلى قواتها العاملة هناك (٣٣٠٠ جندى). وصرح وزير الخارجية الفرنسية، برنار كوشنير، على هامش اجتماع وزراء خارجية دول الحلف فى ٤ ديسمبر ٢٠٠٩، بأنه حتى الآن لا تعزيز للقوات الفرنسية قبل مؤتمر لندن حول أفغانستان المقرر عقده فى ٢٨ يناير ٢٠١٠. وأظهر استطلاع للرأى - أجراه معهد "ايفوب" - معارضة ٨٢٪ من الفرنسيين "التزاما عسكريا إضافيا" لبلادهم فى أفغانستان، مقابل تأييد ١٧٪ له. وكان ٥٥٪ من الفرنسيين قد عارضوا فى أبريل ٢٠٠٨ قرار الرئيس نيكولا ساركوزى إرسال ٧٠٠ جندى إضافى إلى أفغانستان(٨). هذا الموقف ينطبق على معظم دول الناتو (باستثناء بريطانيا وبعض دول شرق أوروبا) لتعرضها لضغوط سياسية داخلية قوية، حيث لا يرى الرأى العام فيها نتائج ملموسة لمشاركتها العسكرية فى افغانستان، وبدأ يضيق ذرعا، ويطرح التساؤلات بشأن جدوى الحرب وحجم الخسائر البشرية والاقتصادية فيها. لقد أقر الرئيس أوباما فى خطابه بوجوب "أن تكون هناك استراتيجية خروج من أفغانستان". لذلك، فهو لا يأمل فى كسب الحرب، بل فى تأمين خروج آمن. وإذا كان الانتصار فى الحرب ضروريا للمصالح الأمريكية، فإن ٣٠ الف جندى إضافى لا يفون بالغرض، بل يجب إرسال ٣٠٠ الف جندى، بحسب تقارير الاستخبارات المركزية الأمريكية(٩). وهناك العديد من الاحتمالات التى يؤدى وقوعها إلى تدهور الموقف بشكل حاد، مثل الا تسير الحرب على ما يرام، او الا تبدأ عودة الجنود الامريكيين إلى بلادهم من افغانستان فى عام ٢٠١١ كما هو مقرر، او أن يواجه الجنرال ماكريستال ضرورة المطالبة بزيادة اخرى لعدد جنوده. وهناك افتراض اشد سوءا، هو أن تتمخض الحرب فى افغانستان عن ازمة أو انهيار سياسى فى باكستان. وضمن ذلك، يمكن افتراض أن الهند دخلت طرفا فى هذه التطورات - وهو احتمال وارد بدرجة كبيرة جدا - الأمر الذى قد يتسبب فى حدوث أزمة أو حرب إقليمية أوسع نطاقا؟(١٠).

أما على الصعيد الاقتصادى، فإن الاقتصاد الأمريكى يعانى بقوة جراء الأزمة الاقتصادية العالمية التى انفجرت فى الولايات المتحدة نفسها فى خريف عام ٢٠٠٨، إذ بلغت نسبة البطالة فى الولايات المتحدة أواخر نوفمبر ٢٠٠٩، نحو ١٠,٢٪، وهى نسبة قياسية منذ أكثر من ربع قرن. وتكلف الحرب فى أفغانستان والعراق الميزانية الأمريكية نحو ١٠ مليارات دولار شهريا. لقد أعلن البيت الأبيض أن كل زيادة تعدادها ألف جندى سوف تكلف مليار دولار إضافى على نفقات الحرب. فى حين أن إجمالى الدين الامريكى الخارجى يبلغ ١٢ تريليون دولار، وهناك من يتنبأ بأنه سيصل إلى ٢١ تريليون دولار فى غضون ١٠ سنوات(١١). علما بأن إجمالى الناتج القومى الأمريكى بلغ نحو ١٤ تريليون دولار عام ٢٠٠٨. لقد أعلن قادة كبار من أعضاء الكونجرس الديمقراطيين، أمثال: ديفيد أوبى، وجون مورثا، وتشارلز رانجيل، عزمهم تقديم مشروع قانون يطالب بزيادة ضريبية إضافية لتمويل الحرب. يضع ذلك أوباما أمام خيارين كلاهما صعب: فإما أن يختار بين أولوية الأمن القومى الذى كثيرا ما اتهم الديمقراطيون بالضعف والعجز عن حمايته، أو أن ينحاز لتخصيص الجزء الأكبر من ميزانية بلاده للدفع بأجندة الإصلاح الداخلى والبرامج الاجتماعية الصحية والتعليمية(١٢). وذكرت صحيفة "النيويورك تايمز" فى افتتاحيتها، فى اليوم التالى لخطاب أوباما، أن الأمريكيين لديهم الحق فى أن يكونوا متشائمين أو حتى يائسين فيما يتعلق بالحرب فى أفغانستان، إذ استمرت الحرب لمدة ٨ سنوات، وكلفت الولايات المتحدة خسائر بشرية بلغت نحو ٨٠٠ قتيل، وخسائر اقتصادية تقدر بأكثر من ٢٠٠ مليار دولار(١٣).

أما على الصعيد الأفغانى، فإن نجاح استراتيجية أوباما الجديدة فى أفغانستان يتوقف، إلى حد كبير، على مصداقية القوات الأفغانية، عبر رفع كفاءتها وزيادة عددها من ٩٢ الف عنصر حاليا إلى ٢٦٠ ألفا قبل منتصف عام ٢٠١١، وهى مهمة لا تكاد تتحملها حكومة كرزاى الضعيفة والفقيرة. والرئيس كرزاى الذى أعيد انتخابه لولاية ثانية لا يؤخذ على محمل الجد من قبل أوباما الذى لا يتوانى عن انتقاد فساد إدارته وانعدام فعاليتها سرا وجهرا. ولم يعد الهدف من الاستراتيجية الجديدة يتمثل فى بناء مؤسسات وديمقراطية فاعلة فى أفغانستان، بل بكل بساطة فى مساعدة الحكومة الأفغانية على تحسين أسلوب الحكم ومحاربة الفساد، الذى يمثل عقبة رئيسية أمام نجاح استراتيجية أوباما الجديدة، ويعد أحد الدوافع الرئيسية للتمرد على سلطة كرزاى. والجديد فى ظاهرة الفساد الحالى أنها تتجاوز ممارسات الفساد التقليدى التى عرفت بها الحكومات الأفغانية السابقة من محسوبية وتلقى رشاوى وغيرها. فالجديد هنا هو بيع الأصول المملوكة للدولة ونهب المال العام، بما فيه الأموال الضخمة المخصصة من قبل المجتمع الدولى لإعادة إعمار افغانستان، وتحويل تلك الموارد إلى الحسابات الخاصة المملوكة للأفراد فى بنوك الخارج. وتعمل عصابات "أمراء الحرب" على تقويض ثقة الأفغان فى حكومتهم(١٤).

الهوامش :

١- انظر التقرير الموسع لبيتر بيكر، تحت عنوان "التصعيد ثم الخروج" نموذج لطريقة أوباما فى اتخاذ القرار، الشرق الأوسط، ٧ ديسمبر ٢٠٠٩، نقلا عن النيويورك تايمز.

٢- السيد يسين، سقوط الإمبراطورية الأمريكية، الحياة، ٦ ديسمبر ٢٠٠٩.

٣- دان بلز، السياسة الأمريكية فى أفغانستان .. "متى تنتهى اللعبة"؟، الاتحاد الإماراتية، ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٩.

٤- ويليام فاف، خطأ توسيع الحرب الأفغانية، الاتحاد الإماراتية، ٨ ديسمبر ٢٠٠٩.

٥- ديفيد أجناتيوس، اللغة الأنسب لرئيس الحرب، الشرق الأوسط، ١٣ ديسمبر ٢٠٠٩.

٦- ماكس بوت، استراتيجية أوباما .. صائبة ولكن!، الاتحاد الإماراتية، ٩ ديسمبر ٢٠٠٩.

٧- محمد مجاهد الزيات، قراءة فى استراتيجية أوباما الجديدة فى أفغانستان، الشروق، ١٢ ديسمبر ٢٠٠٩.

٨- الحياة، ٦ ديسمبر ٢٠٠٩.

٩- ميرزا أسلم بيج، رئيس أركان الجيش الباكستانى السابق، نهاية لعبة واشنطن الأفغانية، الحياة، ٩ ديسمبر ٢٠٠٩، نقلا عن صحيفة "نايشين" الباكستانية.

١٠- ويليام فاف، مصدر سابق.

١١- كولبرت كنج، أوباما .. التحدى الأفغانى والضغوط الداخلية، الاتحاد الإماراتية، ٢ ديسمبر ٢٠٠٩.

١٢- تيم روتن، حقيقة الحرب الأفغانية، الاتحاد الإماراتية، ٤ ديسمبر ٢٠٠٩.

١٣- السيد يسين، مصدر سابق.

١٤- مايكل جيرسون، أوباما وجراة الخطاب الأفغانى، الاتحاد الإماراتية، ٦ ديسمبر ٢٠٠٩.

القيادة الأمريكية فى إفريقيا .. الأبعاد والتداعيات



سفير/ عبدالمنعم طلعت

بعد عام واحد فقط من إنشائها فى سبتمبر ٢٠٠٨، أصبحت العلاقة بين القيادة التكتيكية العسكرية الأمريكية فى إفريقيا AFRICOM وبيئة عملها فى القارة السوداء تتسم بالحساسية والغموض. فقد جاء إنشاء القيادة الجديدة نتيجة تزايد أهمية إفريقيا فى قائمة أولويات الولايات المتحدة، ولتحقيق مصالحها الحيوية فى القارة، وانسجاما مع متطلبات استراتيجيتها الدفاعية المطورة. لكن ذلك التطور المهم ولد ردود أفعال وتفاعلات إفريقية غير مواتية.

ولذا، فمن المهم التعرف على طبيعة المناخ الاستراتيجى الذى ظهرت فيه فكرة إنشاء القيادة الجديدة، ثم تفحص خلفية المبادرة وطبيعة مهمتها وأهدافها، وأخيرا تداعياتها ومستقبلها، خاصة فى ضوء ردود الأفعال الإفريقية بشأنها.

أولا- تحديث الاستراتيجية الدفاعية الأمريكية(١):

اختلفت الأوضاع الاستراتيجية العالمية جذريا بعد نهاية الحرب الباردة، واختلفت بالتالى العدائيات ونوعية التهديدات للأمن القومى الأمريكى، مما دفع البنتاجون مطلع ٢٠٠١ إلى إجراء مراجعة شاملة للاستراتيجية الدفاعية، حتى تتواءم مع المستجدات العالمية. وجاءت أحداث سبتمبر بعد شهور قليلة لتضخم خطورة التهديدات الغامضة التى تفرضها العدائيات الجديدة.

لما كان الخصم واضحا فى حقبة الحرب الباردة وتهديداته قابلة للتوقع إلى حد بعيد، بل وكانت ميادين القتال معروفة مسبقا، فقد ركزت الاستراتيجية الدفاعية الأمريكية على التهديدات التى تواجه بعض الأقاليم، وصاغت الوجود العسكرى فيها على أساس تمركز الأحجام الضخمة من التشكيلات الثقيلة فى القواعد العسكرية الثابتة.

اختلفت الأوضاع كلية بعد نهاية تلك الحقبة، فظهرت العدائيات الجديدة متمثلة فى الدول "المارقة" بسياساتها المعادية للمصالح الأمريكية، وفى ظاهرة الإرهاب العالمى، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، فتركت التهديدات المعروفة مكانها لنوع جديد من التحديات، اتسمت تهديداتها بالغموض وبصعوبة توقعها.

خلصت المراجعة إلى أن الاستراتيجية الدفاعية لم تعد الأفضل لمواجهة التحديات المعاصرة للأمن القومى، ولضرورة التحول لترتيبات أكثر فعالية تجاه التهديدات فى الألفية الثالثة. وركزت فى صياغة الاستراتيجية البديلة على مصادر التميز الأمريكية، متمثلة فى الانتقال من الثورة الصناعية لثورة المعلومات، وتراكمات التقدم التكنولوجى.

قدرت المراجعة أن حجم القوات وكثافة التسليح لم يعد المعيار الحاكم للقدرة القتالية، بعد تسلل التكنولوجيا العالية لمختلف المجالات اللوجيستية والنيرانية والقيادية والتكتيكية، لتحدث ثورة فى تنظيم واستخدام القوات العسكرية. فبفضلها، أمكن إنشاء التشكيلات صغيرة الحجم، ولكنها عالية التدريب، وتمتلك نوعيات متفوقة من التسليح تكسبها القدرة القتالية الهائلة، التى تعادل ما كان متيسرا لتشكيلات تفوقها فى الحجم، علاوة على الاستفادة منها فى تحسين مستوى التعاون مع والقدرة على الدفاع عن الحلفاء.

أصبحت عملية المراجعة أساسا للتحولات الدفاعية، التى

(*) دبلوماسى مصرى سابق.

توجت عندما تبنت إدارة بوش -فى ١٦ أغسطس ٢٠٠٤- استراتيجية دفاعية جديدة. فجاءت المبادرة تراعى الطبيعة المتغيرة لأعمال الحرب والقتال، وتبع ذلك إجراء التعديلات الجوهرية على هياكل البنتاجون وأساليبه فى الاضطلاع بواجباته داخل وخارج الحدود(٢).

بدأت العملية الأكثر شمولا لإعادة هيكلة القوات المسلحة خارج الأراضى الأمريكية منذ انتهاء الحرب الكورية، وتضمنت التخلى عن الكثير من القواعد العسكرية التى انتفت الحاجة إليها، مع نشر النوعية الجديدة من القوات المرنة وذات القدرة الأعلى، القادرة على الانتشار السريع فى المواقع الاستراتيجية المختلفة حول العالم.

الإطار العام للاستراتيجية الجديدة :

صاغ البنتاجون الإطار العام للاستراتيجية الدفاعية على ضوء الاحتياجات الدفاعية الحالية، ولخدمة المصالح القومية العليا بعد الحرب الباردة، وانفراد الولايات المتحدة بالقطبية العالمية، واشتمل على:

١- توسيع نطاق العلاقات الدفاعية مع الحلفاء، وبناء روابط الشراكة الجديدة، بغرض تعظيم القدرات المتاحة لتنفيذ الالتزامات الدفاعية بصورة أكثر فعالية، مع مراعاة الاعتبارات الإقليمية والمحلية، وتأثير الوجود الأمريكى على الدول المضيفة الحليفة.

٢- تطوير القدرات الدفاعية الذاتية للوفاء بمتطلبات الدور الجديد فى المستقبل، من خلال ثلاثة محاور:

أ- تطوير عنصر المرونة للتخطيط العملياتى وخفة الحركة للعناصر المقاتلة. فالمصالح الأمريكية تتعرض للعدائيات المفاجئة التى تتصف بالغموض فى المراحل المبكرة، مما يستلزم التحضير لرد الفعل القوى والسريع.

ب- إعادة نشر القوات خارج الحدود بصورة أكثر اتساعا، لتحقيق الوجود الدائم الرادع، ورفع كفاءة المنظومة اللوجيستية لمسارح العمليات فى كل مكان، باستبعاد أن تقاتل القوات حيث تتمركز، بجانب تطوير مراكز إدارة العمليات لتصبح أقل حجما وأكثر سرعة وكفاءة.

ج- انتهاج نوعية فكرية جديدة لتكتيك للعمليات، تحقق الاستفادة القصوى من التفوق التكنولوجى، التى تحقق سرعة رد الفعل لأسلحة القتال، والدقة الفائقة لوسائل إنتاج النيران، والكم الوافى من المعلومات الدقيقة بغرض تعظيم مصداقية وسرعة اتخاذ القرار، فى دلالة على زيادة الاعتماد على العنصر التكنولوجى على حساب نظيره البشرى، وإعلاء قيمة الكيف على الكم، الذى صار الوسيلة المثلى للارتقاء بمكونات القدرة القتالية.

وفى إطار بناء فعاليات الآلة العسكرية الأمريكية فى الاستراتيجية الجديدة، تبنى وزير الدفاع الأسبق دونالد رامسفيلد عقيدة "القوة المرنة"، وتستند على بناء التشكيلات القتالية التكتيكية محدودة الحجم وعالية المرونة، وذات القدرة النيرانية العالية والدقيقة، والمقومات الميسرة على التكيف مع ظروف مسارح العمليات القتالية المختلفة. وتعتمد فى إدارة عملياتها على القوات المحمولة بحرا وجوا، وتعمل فى منظومة ذات طبيعة انتشار عنقودية.

ومن شأن تلك الخطة تحقيق قدر عال من الاتزان الاستراتيجى والتكتيكى فى كافة مسارح العمليات الدولية من خلال:

١- الاختيار الاستراتيجى لنقاط الوثوب بالقرب من مراكز الصراع ومسارح عملياتها المحتملة، فتغطى كل الأقاليم التى تهتم الإدارة بتحقيق استقرارها السياسى أو بمكافحة الإرهاب فيها أو حماية مواردها النفطية(٣)، خاصة فى إفريقيا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

٢- الانتشار المتزن فى عمق مسارح العمليات بصورة تحقق متطلبات التأمين المتبادل، على أساس وجود التشكيلات التكتيكية الدائمة، المحدودة حجما، ولكنها مزودة بالبنية الأساسية المساعدة على سرعة انطلاق العمليات الإقليمية الواسعة.

ثانيا - خلفية إنشاء القيادة الإفريقية :

لم يكن لإفريقيا تاريخ معروف أو مكان محدد فى هيكل القيادات العسكرية الأمريكية فى العالم(٤)، حتى عام ١٩٥٢، حين أضيفت شمال إفريقيا لمسئوليات القيادة الأوروبية EU-COM بسبب العلاقة التاريخية بين المنطقتين، وظلت بقية القارة خارج مسئولية كل القيادات التكتيكية حتى عام ١٩٦٠، عندما قاد القلق من امتداد النفوذ السوفيتى للدول الإفريقية المستقلة حديثا لتضمين المنطقة جنوب الصحراء فى مسئولية القيادة الأطلنطية. غير أن تلك المسئولية نقلت مرة أخرى -مع عملية المراجعة التى أجراها جون كيندى عام ١٩٦٢- للقيادة الضاربة STRICOM التى كانت مسئولة كذلك عن العمليات فى الشرق الأوسط وجنوب آسيا، وخرجت إفريقيا عن الهيكل القتالى الأمريكى للمرة الثالثة لما أعيد تخطيط مسئوليات تلك القيادة عام ١٩٧١ . واستمر ذلك الترتيب ساريا حتى عام ١٩٨٣، حين تبنى رونالد ريجان سياسة الاحتواء التى قادت البنتاجون لتقسيم المسئولية عن القارة بين القيادات الأوروبية والمركزية CENTCOM والباسيفيكية PACOM.

ظل ذلك الوضع قائما، حتى تقدمت قضايا تأمين الطاقة ومواجهة الإرهاب فى المرحلة الجارية لمقدمة اهتمامات البنتاجون، فلم تعد القيادة الأوروبية تمثل أفضل الترتيبات لحماية المصالح الاستراتيجية الأمريكية فى إفريقيا، لأن تنظيمها قام على أساس الأوضاع الاستعمارية والحسابات المرتبطة بالحرب الباردة. ومع تقادم الظروف، ظهرت الحاجة لإعادة تشكيل السياسة العسكرية وتنظيم بنيان قياداتها، ومعها فكرة إقامة القيادة الموحدة لإفريقيا التى روج لها المحافظون الجدد، باعتبار أن من شأنها إحكام السيطرة على إفريقيا، تأهبا للحرب الطويلة ضد الإرهاب(٥).

بدأ التفكير فى إنشاء القيادة الإفريقية قبل أحداث سبتمبر ٢٠٠١ ولكنه اكتسب دفعة قوية عقبها، واتجهت الإرهاصات الأولية لإقامة القيادة العسكرية لجنوب الأطلنطى، وتبناها معهد

الدراسات الاستراتيجية والسياسية المتقدمة IASPS الإسرائيلى، باعتبار أنها تسمح للبحرية الأمريكية باستعراض القوة لأغراض حماية مصالح الولايات المتحدة وحلفائها فى غرب إفريقيا الغنية بالموارد النفطية(٦).

روجت مؤسسة هريتيدج Heritage(٧) لإنشاء القيادة الإفريقية، فنشرت فى عام ٢٠٠٣ دراسة بعنوان "المعونة العسكرية الأمريكية لإفريقيا.. الحل الأفضل"، ذهبت فيها إلى أن إنشاء قيادة لإفريقيا يخدم أهداف الإدارة، ويعجل بتحويل الأولوية الاستراتيجية لإفريقيا إلى حقيقة واقعة. وهونت الدراسة من فعالية الاكتفاء بالأداة الدبلوماسية، وشجعت واشنطن على التوظيف الحاسم لقواتها، عندما تتعرض مصالحها الوطنية للخطر(٨).

وعلق على تلك الدعوة نائب مساعد وزير الدفاع للشئون الإفريقية السابق، قائلا إنه تجرى بالفعل دراسة إنشاء قيادة مستقلة لإفريقيا(٩). غير أن المناقشات احتدمت حول الفكرة منذ عام ٢٠٠٤، ارتباطا بتدهور الحالة الأمنية فى إقليم دلتا النيجر فى نيجيريا، المسئول عن توريد القسط الأعظم من بترول المنطقة للولايات المتحدة(١٠). وهنا، شكل رامسفيلد فريقا للتخطيط الاستراتيجى لتقديم المشورة حول جدوى القيادة المقترحة، وإعداد تصور متكامل لتركيبها التنظيمى، وطبيعة مهامها بما يضمن كفاءة الاضطلاع بواجباتها، ولتلافى القصور بسبب توزيع المسئولية عن إفريقيا بين ثلاث قيادات مختلفة.

دواعى تشكيل القيادة الجديدة :

يعتبر التفكير فى إنشاء القيادة الإفريقية المستقلة استجابة للمستجدات الاستراتيجية العالمية، فى تماثل تام مع الموقف عام ١٩٨٠ عقب الثورة الإيرانية، عندما تقرر إنشاء القيادة المركزية لمواجهة القلق المتزايد حول بترول منطقة الخليج العربى. وتحددت الدواعى الفنية لإنشاء هذه القيادة الجديدة فى مواجهة مشكلتين :

١- القصور فى إجراءات تنظيم مهام القيادة والتعاون وضعف التنسيق بين القيادات التكتيكية فى حالات الأزمات فى نطاق مسئولية أكثر من قيادة، نتيجة لتقاطع الاختصاصات فى الأزمات الإقليمية. وتبدى ذلك التقاطع فى حالة التوتر بين السودان -التابعة لاختصاص القيادة المركزية- وتشاد وإفريقيا الوسطى- التابعتين لاختصاص القيادة الأوروبية - حين كان على البنتاجون تدبير عمليات النقل الجوى والتدريب لقوات الاتحاد الإفريقى لحفظ السلام فى "دارفور". وقد تقرر إسناد العمليات للقيادة الأوروبية حلا لمشكلة تقاطع الاختصاص بين القيادتين.

٢- تجاوز السعات التكتيكية للقدرات الفعلية للعناصر القيادية والتنفيذية بمحاور العمليات. فقد حمل اتساع منطقة المسئولية القيادات التكتيكية بأعباء أضعفت كفاءة أدائها ومستوى تركيزها، خاصة مع الضغوط التى سببتها الحروب فى العراق وأفغانستان. فالقيادة الأوروبية كانت مسئولة عن العمليات فى ٩٣ دولة فى أوروبا وإفريقيا، وكانت القيادة المركزية مسئولة عن العمليات فى قطاع جغرافى بالغ الاتساع، يمتد من أفغانستان وباكستان فى الشرق، إلى مصر والسودان والقرن الإفريقى فى الغرب. أما قيادة الباسيفيك، فكانت المسئولة عن العمليات فى المحيطين الهادى والهندى.

أدت تلك الأوضاع إلى ضعف قدرة القيادات التكتيكية على تخصيص الحجم المناسب من القوات للعمل فى محاور العمليات فى إفريقيا حال نشوب الأزمات، دون الإخلال الجسيم بالقدرة على تنفيذ المهام بباقى محاور نطاق المسئولية. وقد تشكلت هذه الأوضاع فى وقت لم تكن فيه إفريقيا فى بؤرة اهتمام البنتاجون. ويستدل على مكانتها الثانوية من أن القيادة الأوروبية -المسئولة عن معظم دول القارة- أقامت مجموعة من برامج الشراكة الناجحة لأغراض التدريب والتبادل العسكرى مع كثير من الدول النامية فى نطاق مسئوليتها، غير أنها لم تؤسس أية شراكات مماثلة فى إفريقيا(١١).

استمر إنشاء القيادة الجديدة موضوعا للنقاش بسبب المعارضة البيروقراطية من القيادات الإقليمية العسكرية، التى تمسكت باتساع اختصاصاتها من قبيل اعتبارات الهيبة المهنية، وبالنظر لندرة الاعتمادات التمويلية، مع انشغال البنتاجون بالتطورات فى المناطق الساخنة فى الشرق الأوسط، وكوريا، ووسط آسيا، والفلبين، وكولومبيا، وفنزويلا.

وهنا، ثارت فكرة تغيير مسمى القيادة الأوروبية كحل وسط يرضى الاعتراضات البيروقراطية، ويعكس التحول فى الاهتمامات الاستراتيجية فى إفريقيا، لتسمى "يوروأفريكا" EUROAFRICA بما يشير لأن نصف الأقاليم المعنية بها يقع فى إفريقيا(١٢)، مع إعادة التنظيم الداخلى للقيادة، ولكن الاقتراح لم يلق قبولا، لأنه لم يقدم حلا حقيقيا للمشكلة الأصلية.

ثم طرحت فكرة توسيع نطاق اختصاص القيادة المركزية لتضم إفريقيا بالكامل، وتشكيل القوة العسكرية الإفريقية لتكلف بمهام التدخل، بما يخفض الحاجة للتورط الأمريكى المباشر، ولكن الاقتراح اصطدم باعتبارات الاتساع الفعلى لنطاق مسئولية القيادة، بما يكرر أوجه القصور التى واجهت نظيرتها الأوروبية.

كما دفعت بعض الآراء لأن تكون القيادة الجديدة مسئولة عن إفريقيا والشرق الأوسط، بحيث تكون لكل منهما قيادة فرعية خاصة(١٣)، من واقع تشابههما من منظور المصالح الأمريكية، وتماشيا مع الحقائق الراهنة. فإفريقيا والشرق الأوسط يشتركان من حيث احتمالات تهديد مصالح الطاقة الأمريكية، وضخامة حجم السكان المسلمين، مع احتمال اندلاع الصراع فى إفريقيا حول الخط الفاصل بين الشمال المسلم والجنوب المسيحى، وتفضيل أن تضطلع قوة أمريكية واحدة بمهمة التدخل.

وانفردت مجلة تايم بالإشارة إلى أن رامسفيلد صار قريبا من إعلان تشكيل القيادة الإفريقية(١٤)، وأنه من المقرر أن يقودها الجنرال وورد(١٥). وبينما أكد الوزير أهمية إنشاء القيادة، كتعبير عن الاهتمام الذى توليه الإدارة لإفريقيا(١٦).

أكد الجنرال مصلحة الولايات المتحدة في حماية إمداداتها البترولية من القارة(١٧).

وتم حسم الأمر حين أصدر بوش، في فبراير ٢٠٠٧، مرسوما بإنشاء القيادة التكتيكية الإفريقية، بعد شهرين فقط من القصف الجوي الأمريكي للصومال، وعين الأدميرال "مولر" مديرا تنفيذيا للقيادة الجديدة ورئيسا لفريقها الانتقالي المكلف بهيكلتها وإنشاء كوادرها. ثم أعلن وزير الدفاع "جيتس" -في يوليو ٢٠٠٧- رسميا عن اختيار الجنرال "وورد" قائدا للقيادة الجديدة(١٨)، المخطط أن يبلغ قوامها ألف عنصر بين عسكري ومدني، ورصد لها البنتاجون ميزانية سنوية قدرها ٢٥٠ مليون دولار، تمثل نحو ٣ بالمائة من إجمالي النفقات الأمريكية الموجهة لتلك النوعية من الأنشطة العسكرية.

الأهداف وطبيعة المهمة :

حدد البنتاجون أهداف القيادة في تحقيق المصالح الاستراتيجية الأمريكية الثلاث في إفريقيا والمحيطات حولها، وهي: مكافحة الإرهاب واستئصال البؤر القائمة والمحتملة، واحتواء النفوذ الصيني المتمدد اقتصاديا والمتنامي سياسيا في القارة، وأخيرا تأمين موارد الطاقة، وهو محور الاهتمام الحقيقي الآخذ في التصاعد في المستقبل.

قصر البنتاجون لجوء القيادة لخيار العمل العسكري على ردع العدوان والتعامل مع الأزمات(١٩)، وكلفها بمهمة التطوير الدائم للمنظور الاستراتيجي الأمريكي تجاه إفريقيا، وتحديث اتجاهات الفكر الاستراتيجي في ضوء المتغيرات الجارية والمحتملة، في إطار من التعاون مع الأمم الإفريقية والمنظمات القارية والإقليمية، ومعاونتها على بناء الاستقرار والأمن الإقليميين، من خلال تحسين مستويات القدرات الأمنية والحرفية العسكرية، ودفع مفهوم اقتران الحكم بالمسئولية.

تحمل القيادة -نتيجة لتلك الطبيعة الخاصة من الأهداف والمهام- خليطا من المسئوليات المتعددة بخلاف العسكرية، فتغلب عليها المهام الاستخباراتية والدبلوماسية وموضوعات المعونة الإنسانية الهادفة لمنع الصراع، مما يعني الحاجة لتكوين المزيج الملائم من العمل السياسي والعسكري. ولهذا السبب، تقرر أن يشغل منصب نائب القائد بها أحد خبراء وزارة الخارجية، وليس من العناصر العسكرية كالعرف المتبع في القيادات المماثلة، وتم اختيار السفير "لوفنتيس" لهذه المهمة(٢٠).

تختلف القيادة كذلك فيما يتعلق بشكل العدائيات الموجهة للمصالح الأمريكية، احتاجت معه لنمط جديد لإدارة العمليات الاستراتيجية، حيث يستبعد صدور التهديد المباشر عن أية دولة إفريقية لا حاليا ولا مستقبلا. فالتهديدات التي يواجهها البنتاجون ترتبط بمكافحة الإرهاب، واحتياجات العمليات الإنسانية والبحرية، وتأمين تدفقات الطاقة، والتهديدات الناتجة عن الاحتقانات العرقية والقبلية في الصراعات المحلية، وتعدد ملفات النزاعات الحدودية. فالدور المنوط بالقيادة يتجه للحيلولة دون تحول مناطق خواء السلطة في إفريقيا لحضانات لتفريخ الأنشطة الإرهابية، وتكرار المأزق في أفغانستان والعراق، وهي تحديات تصب في بوتقة تحقيق الهدف الاستراتيجي الأمريكي، ولكنها تفرض نوعية متداخلة من الأولويات.

ولذلك، لا تركز القيادة الإفريقية على إعداد القوات الأمريكية للعمليات في دائرة اختصاصها، وإنما "توجه طاقاتها ومواردها للتعاون الأمني ولبناء قدرات الشراكة"(٢١)، من خلال تدريب وتأهيل ومعاونة الجيوش النظامية المحلية، حتى يتسنى لها تأمين مستوى أفضل من الاستقرار والأمن في القارة.

وفي هذا أيضا يبدو اختلاف طبيعة مهمة القيادة عن المهام التقليدية لمثيلاتها، التي تحدد بؤرة اهتماماتها العملياتية في خوض الحروب والانتصار فيها، بمفهوم الانتقال من مراحل الردع والاشتباك ثم امتلاك زمام المبادرة، والقيام بالعمليات الحاسمة. أما في إفريقيا، فقد جرى تبني المنهج الوقائي أو "المرحلة صفر"، حيث تتجه الجهود إلى منع اندلاع الصراع أصلا، ووأد التهديدات في مهدها، وذلك تطبيقا لمفهوم مسرح التعاون الأمني وبناء قدرات الحلفاء.

كما تفرض تلك المهمة المختلطة على القيادة تحقيق قدر واسع من التنسيق مع أفق عريض من أجهزة ووكالات الإدارة الأمريكية، مما يعني أن تضم عددا أكبر من العناصر المدنية، بالمقارنة بالتشكيل التقليدي للقيادات التكتيكية.

أما عن احتمالات التدخل العسكري المباشر من القواعد في إفريقيا، فيحصره البنتاجون في أضيق الحدود، فقد نفى مسئولون عسكريون كبار في البنتاجون أن يكون الغرض من القيادة شن الحرب، وإنما هو فقط العمل المنسق مع الشركاء الأفارقة لتطوير البيئة الأكثر استقرارا، التي تتلاءم مع شروط النمو السياسي والاقتصادي(٢٢). ونفى البنتاجون أيضا أن تكون القيادة معنية بفرض الحلول العسكرية للمشاكل الإفريقية(٢٣)، وقرر أن الأصل في الترتيبات أن تتم في صورة الشراكة مع الأطراف الإقليمية، وأنه لن يتم اللجوء للتدخل المباشر إلا في الظروف الاستثنائية، وبعد استنفاد البدائل المتاحة الأخرى. ومفاد ذلك أن مبدأ التدخل العسكري الأمريكي المباشر غير مستبعد، ولكنه فقط يمثل الملاذ الأخير.

نطاق المسئوليات والاختصاص :

يتكون المجال الحيوي لاختصاص القيادة الإفريقية من القارة والجزر الملحقة بها، بينما بقيت مصر وحدها خارج نطاقها(٢٤). وبمقتضى ذلك، تحولت للقيادة الإفريقية المسئولية عن الدول الإفريقية من القيادة الأوروبية، كما تسلمت المسئولية عن إقليم شرق إفريقيا من القيادة المركزية، والمسئولية عن جزر المحيط الهندي من قيادة الباسيفيك، وانتقلت لها المسئولية عن القواعد الموجودة في إفريقيا.

جاء تخطيط القيادة الجديدة مخالفا للنموذج التقليدي لحقبة الحرب الباردة، فطبقت مفهوم نموذج "الزهور الطافية" بإنشاء قيادة عبارة عن شبكة من مناطق تمركز منتشرة في دول القارة، وتقتصر عناصرها على مجموعات الخدمة والتأمين وإدارة العمليات والاتصالات.

اختيار المقر :

حددت دراسات الفريق الانتقالي المعايير الواجب توافرها

فى مقر القيادة، التى شرعت تعمل مؤقتا من قاعدة "كيلى" بالقيادة الأوروبية فى شتوتجارت، وكان مقررا أن تبدأ ممارسة مهامها العملياتية بنهاية شهر سبتمبر ٢٠٠٨. من مقرها الذى كان مرجحا أن يكون فى ليبيريا، فهى الوحيدة التى عرضت استضافته(٢٥). وكان من المخطط أن تقام فى تونس أو المغرب الترتيبات اللوجيستية التكميلية(٢٦). لاستخدامها كقواعد إدارية إقليمية للإسناد اللوجيستى للقوات العاملة فى القارة، ولتيسير دفع القوات الأمريكية بفعالية إلى حيث تظهر الحاجة، أو لدعم العناصر الموجودة بالفعل فى مسارح العمليات الإفريقية.

جرت المشاورات لاختيار المقر مع الدول الإفريقية ذات العلاقات الأمنية الوثيقة بالولايات المتحدة، بتوقع أن تتنافس عليه القارة لما يرتبط به من تدفق الأموال وإتاحة لفرص العمل(٢٧). ولكن ردود الأفعال عادت مخيبة للآمال، وحملت رفض الحكومات الإفريقية استضافة المقر، مقرونا بالتعبير عن العبء السياسى الذى يلقيه الوجود العسكرى الأمريكى على الحكومات المضيفة(٢٨)، واقتصر رد الفعل الإيجابى على ليبيريا(٢٩).

أسرعت واشنطن لحل المأزق وإقناع إحدى الدول الإفريقية باستضافة المقر، فقام وفد مشترك من كبار مسئولى الخارجية والبنتاجون بجولتين فى أبريل ويونيو ٢٠٠٧ فى بعض الدول الإفريقية لشرح الموضوعات المرتبطة بالقيادة(٣٠)، وأن من شأنها تحقيق المصالح المتبادلة وتدعيم التحالف الوثيق بين الجانبين. ونفى أن ينطوى الأمر على إملاء السياسة الأمريكية على الحكومات الإفريقية، أو فرض الحلول الأمريكية للمشاكل الإفريقية، وإنما مساعدة الشركاء لإيجاد الحلول المناسبة، مع تأكيد أن وجود القوات الأمريكية لن يكون مستديما فى إفريقيا. وقد قيم الفريق جولتيه بأنهما أسفرتا عن نوع من التقدير من الأفارقة للمنهج المتكامل للقيادة(٣١)، بعد إزالة الغموض وتوضيح المفاهيم، رغم طلب دراسة الأسلوب المناسب لتحقيق التكامل مع الهيكل الأمنى للاتحاد الإفريقى(٣٢).

أوضحت المشاورات مع الحكومات الإفريقية أبعاد مشكلة اختيار المقر الدائم للقيادة، بعد تعذر قبول العرض من ليبيريا، لعدم ملاءمته الفنية، لأن ظروفها الداخلية لا ترشحها كبيئة سياسية وعسكرية مستقرة للمهمة المقترحة، وبسبب التحفظات القارية. وهنا، توقفت القيادة عن البحث عن مقرها بالقارة، وفضلت التركيز حاليا على استكمال بنيتها وصياغة البرامج، وبناء أواصر الشراكة. وقد أعلن المتحدث باسمها أنه تقرر استمرارها فى شتوتجارت فى المستقبل المنظور(٣٣)، على أن تستمر قيادة العنصر البحرى فى العمل من مقر القيادة الجنوبية لأوروبا فى ايطاليا(٣٤)، وإن لم ينف المسئولون فى البنتاجون احتمالات العدول عن ذلك القرار لاحقا(٣٥).

ثالثا- التفاعلات الإفريقية مع القيادة الجديدة :

أثار إنشاء القيادة التكتيكية الإفريقية ردود أفعال كثيرة داخل إفريقيا، وهى قارة لديها حساسية خاصة تجاه كل ما يمس الاستقلال السياسى لدولها.

أ - القواعد العسكرية الأمريكية فى إفريقيا :

على خلاف القوى الاستعمارية الأخرى، فلم يكن للولايات المتحدة سوى قاعدة جوية فى ليبيا احتفظت بها منذ الأربعينيات حتى وقوع الثورة الليبية، وكلفت بخدمة مهام الأسراب الجوية القاذفة فى أوروبا وعمليات التدريب الجوى.

وتجنبا لإثارة الحساسيات أو استنفار الرفض الشعبى لأى وجود أو نشاط يوحى بوجود عسكرى دائم، شرع البنتاجون - لتأمين القدرة على الدفع السريع للقوات والمعدات فى حالات الطوارئ والأزمات- فى إقامة بنية أساسية تستخدمها القوات كمحطات مؤقتة (وفق نموذج الزهور الطافية) مكتفيا باشتمالها على الحد الأدنى من التسهيلات الضرورية، مثل مهبط للطائرات الخفيفة والمتوسطة، وخطوط وأنظمة الاتصالات الأساسية، ومخازن للمعدات لحين حاجة القوات لها فى حالات الحرب ضد الإرهاب، أو لحماية التدفقات البترولية(٣٦).

وراح البنتاجون يبحث عن نوعين من القواعد(٣٧)، أولهما القواعد المرنة أو مواقع عناصر الأسلحة المشتركة للقوات الخاصة ومشاة البحرية التى يمكن تحريكها بسرعة فى حالات الطوارىء، وثانيهما: التسهيلات طويلة الأجل فى المواقع المتقدمة التى تقترب من الوجود العسكرى الدائم، بتشكيل لواء قوامه ٣-٥ آلاف جندى، بعد موافقة الحكومات الإفريقية على استخدام قواعدها وتسهيلاتها الأخرى عند الحاجة.

١- القواعد المرنة :

يحافظ البنتاجون على وجود محدود من قوات العمليات الخاصة فى إفريقيا، فى نحو ١٧٥ من المراكز العسكرية الصغيرة التى استمر فيها وجود فرق التدريب بعد إتمام مهمتها مع القوات المحلية(٣٨)، كالحال فى إثيوبيا، حيث جرى الاعتماد على ذلك الوجود فى غزو الصومال فى ديسمبر ٢٠٠٦(٣٩).

وتشير المؤسسة البريطانية Oxford Analytica إلى أن بعض الحكومات الإفريقية وقعت بالفعل اتفاقيات مع واشنطن، تسمح للقوات الأمريكية باستخدام مطاراتها(٤٠)، ولذلك شرع البنتاجون يجرى التحسينات الرئيسية ببعض المطارات والتسهيلات العسكرية المحلية فى نطاق الإعداد للعمليات المستقبلية.

وبخلاف ذلك النظام، عبرت واشنطن للدول المستفيدة من برنامج "أمن الساحل الإفريقى" عن تطلعها لأن تحصل بالمقابل على قواعد للتدريب العسكرى وللعمليات فى حالة الأزمات(٤١)، بعد أن حققت شراكات مهمة ورئيسية مع عدد كبير منها، لتحل بذلك محل القوى الاستعمارية السابقة.

٢- القواعد المتقدمة :

يعنى البنتاجون بامتلاك مواقع العمليات المتقدمة فى إفريقيا، باعتبارها أكثر البدائل مرونة، لأن من شأنها توسيع مجال حرية الحركة فى التعامل مع التطورات فى منطقة المسئوليات، وتمكن من زيادة حشد القوات إلى ٥-٦ آلاف جندى فى نحو عشرة من المواقع العسكرية، يجرى توزيعها على أقاليم القارة الخمسة، وأهمها الموجودة فى كينيا وجيبوتى، والجارى الترتيب لها فى ساوتومى.

أ- تعتبر كينيا أول دولة تبرم اتفاقية رسمية لهذا الغرض مع الولايات المتحدة منذ فبراير ١٩٨٠، وتسمح باستخدام ميناء ممباسا وقاعدتين جويتين، وتقضى بالسماح الفورى باستخدام التسهيلات فى المطارات، وقصد منها دعم الأنشطة الأمريكية فى الشرق الأوسط.

وبعد نحو ثلاثين عاما من عمر الاتفاقية، تطور الوجود الأمريكى لما يشبه القاعدة المتقدمة، حيث جرت الاستفادة من التسهيلات الكينية لتحقيق سرعة التعامل مع الاحتياجات المختلفة فى المنطقة، التى تراوحت من التدخل العسكرى فى الصومال فى الفترة ٩٢-١٩٩٤ لعمليات الإغاثة عقب الحرب الرواندية عام ١٩٩٤، كما يجرى استخدامها لدعم القوات الأمريكية والحليفة فى العمليات ضد الإرهاب.

ب- تقتضى المصلحة الأمريكية فى شرق إفريقيا ومنطقة القرن التمركز بالقرب من البترول العربى، ومن اليمن الذى جند منه تنظيم "القاعدة" الأنصار، فكان منبع الهجمات ضد المصالح الأمريكية والغربية(٤٢). من ناحية أخرى، كان هناك قلق أمريكى من تسلل عناصر التنظيم لمنطقة القرن، خاصة الصومال، بعد الحملة فى أفغانستان(٤٣)، ولذلك أقامت وجودا عسكريا تمثل فى القوات المشتركة للقرن الإفريقى CJTF-HOA(٤٤)، على متن المدمرة "ويتنى" فى أعالى البحار.

وكان منطقيا بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ أن يصبح لذلك الوجود قاعدة برية، فقرر البنتاجون إقامة القاعدة المتقدمة الدائمة فى جيبوتى منذ عام ٢٠٠٢، للاستفادة من موقعها الاستراتيجى عند مضيق باب المندب، الذى يعد من أغزر الممرات الملاحية الدولية كثافة بحركة التجارة والنقل، ويمر به نحو ربع الإنتاج العالمى من خام البترول(٤٥).

وافقت جيبوتى على استضافة مركز مكافحة الإرهاب، التابع لقيادة القوة المشتركة، بالمقر السابق للفيلق الفرنسى بقاعدة كامب ليمونييه(٤٦)، وتتمركز بها وحدة من تلك القوة قوامها ١٨٠٠ جندى، كما ترسو إحدى المدمرات الهجومية بالمياه الإقليمية. كما سمحت جيبوتى للقوات الأمريكية بإجراء المناورات العسكرية وقت التحضير للحرب على العراق، وبالوجود الدائم لعناصر وكالة الاستخبارات المركزية التى تعاملت مع فلول تنظيم "القاعدة" فى اليمن.

ج- صارت ساوتومى مرشحة مقرا للقاعدة العسكرية الأمريكية فى غرب إفريقيا، وهناك اتجاه للاعتماد عليها عند تخطيط الوجود البحرى فى خليج غينيا، لأنها تحقق الشروط الفنية للدفاع الفعال والنشيط، وتوفر شروط الأمن للسياسة الدفاعية فى الخليج. فقد وجد البنتاجون فى موقعها الجغرافى المواصفات النموذجية للقاعدة العسكرية، حتى لو كانت غير دائمة، ومسرحا مثاليا للمواقع المتقدمة للعمليات، يمكن الاعتماد عليه فى الاستخدامات المؤقتة فى حالة نشوب الأزمات، ومراقبة حركات ناقلات البترول، وحماية منصات الاستخراج والإنتاج. وقد توالت زيارات القطع البحرية الأمريكية للأرخبيل عقب الزيارة الأولى فى نوفمبر ٢٠٠٣.

ويقدر البنتاجون أنه يمكن للقاعدة الأمريكية هناك أن تقوم بالدور الاستراتيجى ذاته لمثيلاتها على جزيرة دييجو جارسيا فى المحيط الهندى، التى اضطلعت قوتها البحرية بالمهمة الرئيسية فى العمليات العسكرية فى أفغانستان والعراق، أو فى جوام بالمحيط الهادى أو فى كوريا الجنوبية.

اعتمد البنتاجون على المزج بين القواعد المرنة والمتقدمة، والذى يمكنه من استخدام التسهيلات العسكرية الإفريقية فى حالات الطوارئ والأزمات، لتجنب إقامة القواعد الثابتة الدائمة، خشية بعث الشكوك الوطنية، وإثارة الحساسيات الإفريقية عن الاستقلال الحقيقى. ودأبت واشنطن تنكر سعيها للحصول على القواعد الدائمة فى إفريقيا. ولكن التغطية الإعلامية الدولية للموضوع، وغزارة المناورات المشتركة مع الدول الإفريقية، وتكرار الاجتماعات وتعدد المؤتمرات المخصصة للتعاون الأمنى، توحى بالعكس تماما.

ب- الاشتباك بين القيادة الجديدة والاتحاد الإفريقى :

تبنى الاتحاد الإفريقى موقفا يدعو لعدم تشجيع الدول الإفريقية على الاستجابة للخطة الأمريكية، كما أخذت كثير من الدول والمنظمات الإقليمية الإفريقية مواقف حادة ضد القيادة الجديدة، وأظهرت القلق من توسع النفوذ الأمريكى فى القارة، بما يؤدى لعسكرتها أو جرجرتها إلى الحرب ضد الإرهاب. فلم تبد إفريقيا اقتناعا بفوائد تمركز القوات الأمريكية على أراضيها، وإنما قدرت أن القيادة بصدد انتهاك قواعد السيادة، بل ولديها المخططات لتحل محل الاتحاد الإفريقى.

وهناك أسباب متعددة لتفسير المواقف الإفريقية. فربما تكون هذه المواقف مرتبطة بالصورة الأمريكية السلبية لدى شعوبها(٤٧)، أو جاءت استجابة للرغبة الشعبية الرافضة لتوجهات السياسة الأمريكية عند معالجة القضايا الإقليمية، أو للخشية من أن يمثل الوجود العسكرى الأجنبى الدائم على أراضيها نوعا من الاستعمار الجديد، خاصة مع ذكريات القصف الأمريكى للصومال فى مطلع عام ٢٠٠٧ والتدخل الإثيوبى العسكرى الذى لحقه.

ويمكن تقديم ثلاثة مبررات جوهرية(٤٨) للرفض الإفريقى، تشير إلى أن مأزق القيادة الإفريقية تكمن أسبابه فى واشنطن وليس فى إفريقيا:

١- قصور الإدارة الأمريكية فى شرح المغزى من القيادة الجديدة، وتفسير أهدافها، والتعريف بمهمتها، وتقديم صورة واضحة لإسهامها المتوقع فى دعم الأمن الإفريقى.

أدى ذلك القصور لتغذية التكهنات حول حقيقة التحركات الأمريكية، خاصة بعد أن صار للاتحاد الإفريقى مؤسساته الأمنية، خاصة مجلس الأمن والسلم المكلف بمراقبة الصراعات حول القارة، والعمل على الحيلولة دون اندلاعها، وتبنيه "السياسة المشتركة للدفاع والأمن" منذ عام ٢٠٠٤، بغرض تدعيم التعاون الدفاعى، وتأمين التصدى المشترك للتهديدات التى تواجه القارة. فإذا كان للقيادة الأمريكية إسهامها فى معاونة إفريقيا على تحقيق هذه الأهداف، فإن الإدارة لم تقم بتوضيحه.

على العكس، طرحت الإدارة رؤية مشوشة، خلطت فيها الأنشطة العسكرية بموضوعات التنمية الاقتصادية وتطوير رشادة الحكم، وهى بطبيعتها من مسئوليات الوكالات المدنية، بل ويتعامل البنتاجون مع إدماج خبراء "الوكالة الأمريكية للتنمية" فى هيكل القيادة الجديدة باعتباره من الإيجابيات. ولما كان لإفريقيا تاريخ طويل ومرير مع الانقلابات العسكرية التى طحنتها، فإنها تتعامل مع عسكرة الميدان المدنى بكثير من هواجس الريبة.

ويدل التاريخ الإفريقى على أن عسكرة الميدان السياسى والاقتصادى كانت أحد العوامل الرئيسية التى عادت بالقارة للوراء. وبينما تحاول الدول الإفريقية أن تضع ثقافة الحكم العسكرى خلفها، فإن الإدارة الأمريكية تبدو مصممة على اضطلاع القوات المسلحة بالأنشطة المدنية، الأمر الذى يشير إلى أن واشنطن تفتقر تماما لفهم تطلعات الأفارقة وللتعاطف معها، خاصة بشأن التحول الديمقراطى الذى تبقى فيه القوات المسلحة فى ثكناتها.

لو كانت الإدارة قصرت أجندة القيادة الجديدة على موضوعات مكافحة الإرهاب، وتدريب القوات المسلحة الإفريقية، والتدخل العسكرى للأغراض الإنسانية، وحماية البترول ومصادر الطاقة الأخرى، والقضايا الاستراتيجية المرتبطة بها، لكان ممكنا للأفارقة التعامل مع تلك المبررات بطريقة أفضل.

٢- افتقار المناقشات حول القيادة -والعلاقات العسكرية الأمريكية - الإفريقية عموما- للشفافية.

لقد جرت مناقشة موضوع القيادة الجديدة بعمق فى الكونجرس، غير أنه لم تجر مناقشات مناظرة -حرة ومفتوحة- حوله فى البرلمانات الإفريقية، حتى من أبدى استعدادا لاستضافة مقرها، الأمر الذى يستدعى التساؤل عن نوعية مبادئ الحكم التى سوف تدعمها القيادة فى المستقبل، إذا كانت علاقتها الحالية بالحكومات الإفريقية تجرى فى جو التعتيم.

لقد اتضح التناقض بين الادعاءات عن دور القيادة فى ترسيخ مبادئ رشادة الحكم، وعلاقاتها الفعلية بإفريقيا، بعد زيارة قائدها للاتحاد الإفريقى فى نوفمبر ٢٠٠٧(٤٩)، حين جرى الحديث عن التأييد المتحمس الذى أبداه سفراء ٢٣ دولة إفريقية للقيادة، لأنه لم يتم الإفصاح عن تلك الدول، ولم تعرف إفريقيا منها سوى ليبيريا، عندما عبرت وحدها عن عدم الشك فى مردوداتها الإيجابية.

٣- جهل التخطيط للقيادة الجديدة بمدى التقدم الذى حققته إفريقيا بشأن موضوع الأمن تحت مظلة الاتحاد الإفريقى. وقد تجاهلت الإدارة التشاور مع "مجلس الأمن والسلام" الإفريقى قبل الإعلان عن تشكيل القيادة، بل ولا تبدو لديها خطط للتعاون معه. ويبدو أن هناك ميلا أمريكيا لتخطيه، وتجاوز "السياسة المشتركة للدفاع والأمن" التى تحظر إقامة القواعد العسكرية الأجنبية على أراضى القارة.

فإذا لم تكن لدى القيادة الجديدة آلياتها للتعامل مع الاتحاد الإفريقى ومؤسساته الأمنية، فإن ذلك يعنى عدم اعتمادها على المنظمات الإقليمية، وكلها لعبت أدوارا مهمة فى منع الصراعات القارية وإدارتها.

وفى التقدير أن حل المأزق الأمريكى يكمن فى إقامة الشراكة الكاملة مع الاتحاد الإفريقى(٥٠)، فلا ينبغى أن تبدو المبادرة كأنها عملية أمريكية صرف تديرها واشنطن، وإنما بنيان للقيادة العملياتية التى تضم القادة من الجانبين، بما يعين على القضاء على مخاوف القارة، والتحايل على وجود القوة الأجنبية على الأرض الإفريقية من خلال تشكيل القوات الإفريقية -الأمريكية المشتركة فى نطاق من الشراكة العسكرية الحقيقية. وبذلك تتحقق عملية بناء القدرات لقوات حفظ السلام التابعة للاتحاد، وتنتفع بها إفريقيا كلها. فوفقا لهذا السيناريو، يتوافر التأييد المطلوب من إفريقيا لشراكة لا تهدد أحدا، وهنا فقط يمكن لليبيريا أن تستضيف المقر بلا حرج.

رابعا- أبعاد وتداعيات وآثار القيادة الجديدة :

إلى جانب مهام القيادة فى حماية تدفقات البترول الإفريقية، فإن لها دورا فى الترتيبات الاستراتيجية الأمريكية للمواجهة مع الصين. ويتضح ذلك من تواكب الإعلان عن إنشائها مع جولة قام بها الرئيس الصينى فى ثمانى دول إفريقية للتباحث حول تأمين المزيد من المنافذ للبترول، حيث حمل توقيت الإعلان رسالة تحذير للقوى المنافسة الساعية للتأثير على تدفقاته للولايات المتحدة.

كما يعتبر إنشاء القيادة الجديدة نوعا من المركزية فى إدارة عمليات الانتشار العسكرى وتوسيع نطاق السيطرة على إفريقيا. فالأسطول الأمريكى ينتشر بطول سواحلها كجزء من الخطة الجديدة لاستعراض القوة، لا لخدمة أغراض حماية الممرات المائية ذات الأهمية الاستراتيجية الأمنية والاقتصادية فقط، وإنما أيضا فى نطاق الصراع على السيطرة عليها، وردع الصين التى تبنى قوتها البحرية المتقدمة. ومفاد ذلك أن القيادة الإفريقية ورثت مسئوليات إضافية فى القارة، التى تتجه لتصبح ساحة للمواجهة مع الصين وللحرب الباردة المنتظرة، مما يقترب بالقيادة من موقف مثيلتها الأوروبية فى مواجهة المعسكر الشرقى بعد الحرب العالمية الثانية.

ومن المنظور الإفريقى، يمثل إنشاء القيادة الجديدة خطوة رئيسية من البنتاجون لتعزيز سياساته، ولضمان الحصول على الدعم الإفريقى للحرب على الإرهاب، تعتبر غطاء مناسبا لخطط السيطرة على مصادر إنتاج النفط فى العالم، من خلال تعزيز التعاون الأمنى مع الدول الإفريقية، وتحين الفرص لمزيد من الالتصاق بالشركاء الجدد. فأهداف القيادة ليست سوى إحدى حلقات السيطرة الأمريكية على العالم، وتلبية احتياجات شهيتها النهمة للبترول.

كما يترتب على إنشاء القيادة الجديدة زيادة حجم الوجود العسكرى الأمريكى بالقارة، ويتجه ذلك فورا للقاعدة فى جيبوتى المخطط لها أن تتوسع لمستوى القاعدة المتقدمة الدائمة، ولتستوعب القوة الإضافية من القوات المسلحة والوكالة المركزية، ولمكاتب الاتصال بالاتحاد الإفريقى والمنظمات الإقليمية.

ويواجه التوسع فى حجم القوات العسكرية العديد من الآثار،

سواء فى دلتا النيجر ودول خليج غينيا، أو فى القرن الإفريقى، ويتضمن ذلك غالبا مزيدا من الرعاية الأمريكية للحكومات الصديقة، بغض النظر عن شعبيتها، وتكثيفا لبرامج التدريب والتسليح، علاوة على احتمالات التدخل النشيط فى مواجهة الأطراف المارقة وفق التصور الأمريكى.

ويتفرع عن ذلك تزايد احتمالات التدخل العسكرى الأمريكى فى الشئون الداخلية لبعض الدول الإفريقية أو لدعم نظم الحكم الموالية، مما يرتب المزيد من عدم الاستقرار بالقارة المهتزة أمنيا بالفعل، التى لن يكون لديها الخيار، وإنما تنخرط فى خدمة الشروط العسكرية للمصالح الأمريكية والانصياع لها.

لذلك، رأت قطاعات عريضة فى إفريقيا أن القيادة الجديدة تعكس اعتماد الإدارة الأمريكية السابقة (إدارة بوش) على الأداة العسكرية واستخدام القوة لتحقيق المصالح الاستراتيجية(٥١)، وأنها ليست سوى رأس جسر عسكرى للصناعة الأمريكية، يستغل هشاشة الحكومات المحلية- أمام الصراعات العرقية والحدودية المنتشرة فى القارة -لاجتذاب التدفقات والأرباح النفطية، بدعوى تمكينها من التصدى للتهديدات، ثم استعادة عوائدها وتدويرها فى صفقات السلاح، مما يضاعف الأثر الإيجابى على الصناعة الأمريكية، على نفس النمط الذى عرفه الشرق الأوسط.

إن الاهتمام بإفريقيا فى الترتيبات الاستراتيجية العسكرية الأمريكية، وتخصيص قيادة تكتيكية لها، يجسد التوجهات الفكرية لتيار الليبرالية الجديدة، وللجهود المكثفة لمراكز وجماعات الضغط الموالية له، وهو ما يعكس الأهمية الاستراتيجية المتصاعدة للقارة، سواء إقليمها الغربى، بشأن تأمين انسياب التدفقات النفطية، وفى ميدان مواجهة الإرهاب الدولى، وعلى ساحة المواجهة العالمية مع الصين، أو تهديدات القرصنة فى القرن الإفريقى.

ورغم التأكيدات الأمريكية بشأن أهداف ومهمة القيادة الجديدة فى مساعدة الدول الإفريقية على تدعيم الاستقرار والأمن فى القارة، وتراجع أولوية التدخل المباشر العسكرى فيها، الذى استتبع اختلافا جوهريا فى هيكل التنظيم وطبيعة المهام عن تلك التقليدية التى تكلف بها القيادات المشابهة، فإن من شأن ذلك التطور رفع مستوى الوجود العسكرى الأمريكى، بما يحمله من تداعيات قد تبعد عن المضمون البرئ للتصريحات العلنية.

الهوامش :

١- عبد المنعم طلعت، الهجوم الهادئ .. المصالح الاستراتيجية الأمريكية والتهديدات الأمنية فى خليج غينيا، (القاهرة: الأهرام، ٢٠٠٨)، ص ٢٠٥-٢١٠.

1- Paul Lubeck, Michael J. Watts and Ronnie Lipschutz, "Convergent Interests: U.S. Energy Security and the Search for Nigerian Democracy", Center for International Policy, 2001, p.10.

3- "US Expands Military Presence in Africa", Afrol News, 11 September, 2007.

4- Lauren Ploch, "Africa Command: U.S. Strategic Interests and the Role of the U.S. Military in Africa", African Affairs, July 6, 2007, p. 11.

5- Christopher Thompson, "The Scramble for Africa's Oil", Algeria Watch, June 14, 2007.

6- Chris Fagan, "Bush's Search for Black Gold: West Africa", International Socialist Review, November-December, .2002, P.1.

٧- المعروفة بانتمائها العقائدى لتيار اليمين المتطرف الأمريكى.

8- Vijay Prashad, "A New Cold War Over Oil", Global Policy Forum, 11 August, 2007.

9- "News Briefing, Deputy Assistant Secretary of Defense for African Affairs, Michael A Westphale", US Department of Defense, 2 April 2002, p. 7.

١٠- عبدالمنعم طلعت، التمرد فى إقليم دلتا النيجر بين الأزمة والإرهاب، النهضة، المجلد ١٠، العدد ٣، يوليو ٢٠٠٩، ص ٢٣-٥٦.

11- James Jay Carafano and Nile Gardiner, "U.S. Military Assistance for Africa: A Better Solution", The Heritage Foundation, Backgrounder 1697, October 15, 2003.

12- Charles Cobb Jr., "Africa Command Not European Command", All Africa, May 4, 2004.

13- Carafano and other, Ibid.

14- Sally Donnelly, "The Pentagon Plans for an African Command", Time, August 24, 2006.

١٥- نائب قائد القيادة الأوروبية فى حينه، وأقدم شخصية عسكرية أمريكية من أصل إفريقى فى الخدمة الرسمية، وله خبرة بالشئون الافريقية، حيث كان قائدا لحملة "كلينتون" فى الصومال عام ١٩٩٢، وعمل ملحقا عسكريا فى مصر عام ١٩٩٨.

16- "Pentagon Confirms Africa Command", UPI, December 14, 2006.

17- Mark Trevelyn, "Interview U.S. Military Sharpens Focus on Africa", Reuters, October 15, 2005.

18- "First Africa Command Commander Nominated", U.S Department of Defense, July 10, 2007

19- John C. K. Daly, "Questioning AFRICOM's Intentions", ISN Security Watch, February 7, 2007.

20- Ploch , Ibid., p. 7.

21- "News Briefing with Principal Deputy Under Secretary Henry From the Pentagon", Department of Defense, April 23, 2007.

22- Daly, Ibid.

23- Vijay Prashad, "A New Cold War Over Oil", Global Policy Forum, 11 August, 2007.

٢٤- تظل مصر تحت مسئولية القيادة المركزية لارتباطها الوثيق بالموقف فى الشرق الأوسط، ولكن استبعادها من قائمة الدول الإفريقية يستدعى التوقف والتساؤل. فبخلاف حقائق الجغرافيا والتاريخ، فإن مصر دولة مؤسسة للاتحاد الإفريقى، ولمنظمة الوحدة الإفريقية من قبله، ولديها النفوذ القوى المحتمل على أية نتائج استراتيجية فى إفريقيا، التى حددها الرئيس "جمال عبد الناصر" كإحدى دوائر الانتماء الثلاث لمصر، مع العربية والإسلامية، بالإضافة إلى أن عضوية مصر فى الأمم المتحدة تستند لعضويتها بالمجموعة الإفريقية، ولم يكن سعيها لمقعد دائم بمجلس الأمن إلا بناء على تلك الحقيقة.

٢٥- خدمت ليبيريا بصورة تقليدية المصالح الأمريكية فى إفريقيا، وكانت مونروفيا مقرا لنظام الاستطلاع Omega فى الفترة ٦٧-١٩٩٧ . وتبشر المعلومات المتاحة بقرب إعلان اكتشاف البترول فيها.

26- Carafano and other, Ibid.

27- "Policing the Ungoverned Spaces", The Economist, June 16-22, 2007, p. 46.

28- Ploch, Ibid., p. 9.

٢٩- قد يكون موقف ليبيريا مبررا من منظور وضعيتها الخاصة فى إفريقيا، فقد أسستها الولايات المتحدة فى مطلع القرن التاسع عشر، وأعادت إليها الزنوج بعد تحرير العبيد، ولذلك فهى الدولة الإفريقية الوحيدة التى لم تعرف ظاهرة الاستعمار والاحتلال الأجنبى ولم تعانى من ويلاته. وإذا كانت تدين للولايات المتحدة بنشأتها، فقد تضاعف الدين، لأن الأخيرة تتولى جمع أشلائها، وإعادة هيكلة وبناء قواتها المسلحة، بعد أن خرجت لتوها من حرب أهلية طويلة مزقت أنسجتها.

٣٠- برئاسة نائب وزير الدفاع السابق لشئون السياسة، شملت الأولى إثيوبيا، وغانا، وكينيا، ونيجيريا، والسنغال، وجنوب إفريقيا، وشملت الثانية الجزائر، والمغرب، وليبيا، ومصر، وجيبوتى. كما عقد الوفد لقاءات مع المسئولين بالاتحاد الإفريقى، ثم اجتمع بالملحقين العسكريين الأفارقة فى باريس.

31- "News Briefing with Principal Deputy Under Secretary Henry from the Pentagon", Department of Defense, April 23, 2007.

32- "DoD Special Briefing on Africa Command with Mr. Ryan Henry from the Pentagon", Department of Defense, June 21, 2007.

33- US AFRICOM Headquarters to Remain in Germany for "Foreseeable Future", International Herald Tribune, February 19, 2008.

34- "Italy to Host AFRICOM Headquarters", Stars and Stripes, December 5, 2008.

35- "Africa: Africom Headquarters Remains in Stuttgart", This Day, April 22, 2009.

36- Daniel Volman, "Africa: The Scramble for African Oil", All Africa, 25 May, 2006.

37- Daniel Volman, "The Bush Administration & African Oil: The Security Implications of US Energy Policy", Review of African Political Economy, No. 98: 2003, p. 580.

38- Kofi Akosa-Sarpong, "The Rumor of a US Militay Base in Ghana", AFP, 5 May 2007.

٣٩- رافقت القوات الأمريكية الخاصة الوحدات الإثيوبية عند عبورها الحدود الصومالية، وأتاحت لها المعلومات الاستخبارية عن المواقع العسكرية للثوار.

40- Johannes Dieterich, "The Gulf of Guinea and the Global Oil Market : Supply and Demand", in Rudolf Traub-Merz and Douglas Yates, (eds.), Oil Policy in the Gulf of Guinea: Security & Conflict, Economic Growth, Social Development, (Berlin : Friedric h-Ebert-Stiftung, 2004), Chapter 1, p. 28.

41- W. Hartung ad F. Berrigan, "Militarization of US Africa Policy, 2000 to 2005, A Fact Sheet, World Policy Institute, Arms Resources Center, March 2003.

٤٢- منها ما وقع ضد المدمرة "كول" Cole في أكتوبر عام ٢٠٠٠.

43- Jim Lobe, "U.S. Military Footprint Extends to. Africa", One World Net, May 9, 2003

٤٤- وحدة بحرية متعددة الجنسيات تقودها الولايات المتحدة، تراقب طرق الملاحة، وتعترض الإرهاب المحتمل في البحر، وتتابع الأنشطة الإرهابية في الدول المجاورة، خاصة الصومال.

45- Pierre Abramovici, "United States: The New Scramble for Africa", Le Monde Diplomatique, July 2004.

46- Philippe Leymarie, "Djibouti: A New Army Behind the Wire", Le Monde Diplomatique, February 2003.

47- Martin Tisdal, "Africa United in Rejecting US Request for Military HQ", The Guardian, London, June 26, 2007.

48- Samuel Makinda, "Why AFRICOM Has Not Won Over Africans?", CSIS African Policy Forum, November 26, 2007.

٤٩- تعتبر الأولى للجنرال، بعد أن تولى رسميا قيادة القيادة الإفريقية، وكانت بمهمة بعث الطمأنينة من أن البنيان الجديد لن يؤدي إلى عسكرة القارة.

٥٠- ربما على غرار ما جرى عند إنشاء "الناتو"، على أسس من التضامن والحرية والأمن والروابط عبر الأطلنطي.

51- Christopher Moraff, "AFRICOM: Round One in a New Cold War?", Global Policy Forum, 19 September, 2007.

الولايات المتحدة وسباق التسلح فى أمريكا الجنوبية

■ محسن منجيد (*)

يتحكم فى التغيرات الجيو- سياسية لأمريكا الجنوبية مؤثر حيوى ومستمر، لا يمكن أن يتغير بمرور الزمان، لأنه محسوم بعامل الحتمية الجغرافية، فقد سبق للمفكر الألمانى RATZEL أن قال "إن تاريخ دولة ما هو فى الوقت نفسه إلا جزء من تاريخ الدولة المجاورة"(1). ولذلك، فإن الجوار مع الولايات المتحدة الأمريكية كان، ولا يزال، يؤثر فى مختلف المحطات التاريخية التى تمر منها القارة الأمريكية.

ولن نعود هنا للحديث عن التاريخ العسكرى المتداخل فى سلسلة الانقلابات وحالات انعدام الأمن والاستقرار التى تسببت فيها واشنطن لمختلف عواصم أمريكا اللاتينية خلال القرن الماضى، بل سنخوض فى حيثيات عودة التحديات الأمنية وهواجس التسلح إلى تلك المنطقة، وفى أسباب إيقاظ الإحساس الجماعى فى أمريكا الجنوبية بالتهديد الخارجى القادم من الولايات المتحدة الأمريكية.

لا نختلف فى القول إن أمريكا الجنوبية ومنطقة أمريكا اللاتينية بصفة عامة تعد الأقل تعرضا للنزاعات الدولية للقرن الحادى والعشرين، مثل قضية صراع الحضارات، وهجمات الجماعات الإرهابية المتطرفة، لكن المنطقة دخلت خلال السنوات الأخيرة فى سباق حقيقى وغير مسبوق نحو التسلح.

وقد كشفت الإحصاءات الأخيرة لمراقبى الوضع العسكرى فى العالم عن هذه النزعة الجديدة نحو التسلح فى أمريكا اللاتينية، حيث أعلن المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية (IISS)، أن ميزانية الدفاع فى أمريكا اللاتينية ودول الكاريبى قد انتقلت من ٢٤,٧ مليار دولار سنة ٢٠٠٣ إلى ٤٧,٢ مليار دولار سنة ٢٠٠٨ (٢).

وقد أكد ذلك تقرير المعهد الدولى لأبحاث السلام(SIPRI) باستوكهولم، الذى قدر أن أمريكا الجنوبية قد انفقت خلال سنة ٢٠٠٨ نحو ٤٨ مليار دولار من أجل رفع قدرتها العسكرية، وهو ما يساوى زيادة تصل إلى ٥٠٪ مقارنة بالسنوات العشر الأخيرة(٣).

ومن خلال قراءة جيو- سياسية للتطورات الأخيرة التى عرفتها المنطقة، ندرك أن سبب هذه النزعة غير المسبوقة نحو التسلح يرجع إلى تنشيط الأسطول العسكرى الأمريكى الرابع الموجه لأمريكا الجنوبية، وإلى إعلان كولومبيا عن سماحها للولايات المتحدة باستغلال مجموعة من القواعد العسكرية فوق أراضيها.

تداعيات تنشيط الأسطول العسكرى الأمريكى :

أعلنت واشنطن فى أبريل ٢٠٠٨ عن تنشيط الأسطول العسكرى الرابع العامل فى المحيط الأطلسى والموجه نحو أمريكا الجنوبية بهدف محاربة الإرهاب والأنشطة غير القانونية، كالاتجار فى المخدرات، وذلك حسبما عبرت عنه الإدارة الأمريكية على عهد الرئيس جورج بوش. وقد أنشئ هذا الأسطول سنة ١٩٤٣ إبان الحرب العالمية الثانية، وتم تجميده سنة ١٩٥٠ . وكان للإعلان عن إعادة تنشيطه تداعيات على عقيدة التسلح فى المنطقة، حيث اتجهت عدة دول نحو تقوية قدراتها وترساناتها العسكرية بإبرام مجموعة من الصفقات الضخمة لشراء الأسلحة الثقيلة والحديثة من أوروبا والصين وبشكل أساسى من روسيا(٤).

(*) باحث فى شئون أمريكا الجنوبية، كلية الحقوق، جامعة محمد الخامس، أكدال، الرباط.

وأجمعت عدة دول في المنطقة على أن تنشيط الأسطول الرابع يعتبر عملا عدائيا أحادي الجانب من واشنطن، وسيدفع أمريكا الجنوبية إلى جو من التوتر وانعدام الأمن والاستقرار. وقد تميزت كل من البرازيل وفنزويلا في تحليلاتهما الاستراتيجية لهذا القرار الأمريكي، بحيث ترى البرازيل أنه قد يشكل تهديدا بعد اكتشاف احتياطي مهم من البترول قبالة شواطئها الأطلسية. أما الرئيس الفنزويلي هوجو شافيز، فيرى أن الرسالة موجهة إليه شخصيا بعد تسجيل ١٢ محاولة انقلابية ضده بسبب تزعمه الشعبوي لتيار اليسار المعادي للإمبريالية الأمريكية، وغنى موارد بلاده الطبيعية من الطاقة التي تحتاج إليها واشنطن(٥).

وفي هذا الإطار، فقد أنفقت البرازيل نحو ١٥,٥ مليار دولار على نظامها الدفاعي سنة ٢٠٠٨، مبررة ذلك برغبتها وخطتها الاستراتيجية في تأمين الحدود الشاسعة لغابة الأمازون، التي تمثل أكبر احتياطي من الماء العذب وأكبر محمية طبيعية في العالم. وتضمن ذلك اقتناء ١٢ مروحية مقاتلة من نوع MI-35 من روسيا، وتوسيع التعاون الفضائي من خلال تطوير برنامج تقني مشترك روسي- برازيلي للتتبع عبر الأقمار الاصطناعية (GPS).

أما فنزويلا - وفي عملية لا تخلو من أبعاد استراتيجية وجيو- سياسية - فقد ترأس بشكل رمزي رئيسها هوجو شافيز ونظيره الروسي الرئيس ديمتري ميدفيديف مناورات بحرية مشتركة بين بوارج من كلا البلدين بسواحل فنزويلا. تلت ذلك مراسيم إبرام سبع اتفاقيات للتعاون في ميدان الطاقة النووية، مما يفتح الباب أمام فنزويلا لعدة فرص لاستخراج واستغلال وتطوير كل المراحل المرتبطة بالطاقة النووية السلمية(٦).

وقد أنفقت فنزويلا عام ٢٠٠٨ نحو ٣,٣ مليار دولار على ميزانية الدفاع، أي ما يعادل ٢٤,٥٪ من ميزانية الدولة. لكن أغلب المحللين يعتبرون أن الإحصاءات المتوافرة حول فنزويلا قد لا تعكس الإنفاق الحقيقي لهوجو شافيز على تطوير قوات بلاده العسكرية(٧).

هذه الرغبة في الرفع من ميزانية الدفاع العسكري لم تنسحب فقط على البرازيل وفنزويلا، بل شملت المنطقة بأكملها، بحيث سجل ارتفاع في التسلح الجماعي خلال سنة ٢٠٠٨ تجاوز ٦٪ مقارنة بسنة ٢٠٠٧.

وهكذا، نجد أن كولومبيا- التي تعتبر ثاني أكبر منفق على القوة العسكرية في أمريكا الجنوبية بعد البرازيل - قد أبرمت صفقات وصلت إلى ٥,٥ مليار دولار. وتؤكد الإدارة الكولومبية أن تسلحها يوجه بشكل مباشر إلى استتباب الأمن الداخلي، ومواجهة جماعات مهربي المخدرات والجماعة المسلحة الثورية الكولومبية المعروفة بالفارك (FARC).

وتشير الإحصاءات إلى أن شيلي تأتي في المترتبة الثالثة من حيث النفقات العسكرية بما يناهز ٤,٧ مليار دولار سنة ٢٠٠٨، في حين أنفقت الأرجنتين نحو مليارين، وبيرو ١,٣ مليار دولار.

ولا يفوتنا هنا الوقوف عند ملاحظة مهمة، هي أن روسيا الفيدرالية أصبحت تشكل خلال السنوات الأخيرة شريكا تجاريا مهما لدول أمريكا الجنوبية، وبشكل بارز في تجارة الأسلحة. وتجدر الإشارة هنا إلى الزيارة التي قام بها الرئيس الروسي ميدفيديف لأمريكا الجنوبية في نوفمبر ٢٠٠٨، والتي مكنت روسيا من إبرام صفقات مهمة للأسلحة مع بيرو وفنزويلا والبرازيل. وكان من بين هذه الصفقات اتفاق الرئيس ميدفيديف ونظيره البيروفي الان جارسيا على إنشاء أول مركز في أمريكا اللاتينية لصيانة وإصلاح المروحيات ذات الصنع الروسي، مما سيمكن ليما من بيع خدمات هذا المركز لدول المنطقة، وسيساعد موسكو على تقوية وتطوير تجارتها الحربية مع دول المنطقة التي تعتمد بشكل كبير على العتاد الروسي.

كما تجدر الإشارة هنا إلى أن البرازيل، البلد الذي يتاخم حدود مشتركة مع ٩ دول، هي الدولة الوحيدة في أمريكا الجنوبية واللاتينية التي تطور استراتيجية مستقلة للدفاع العسكري، سواء البحري أو الجوي أو البري، مما يؤكد توجهها المستمر نحو الحفاظ على مكانتها كقوة جهوية وشبه قارية متقدمة، خاصة أنها تطمح للحصول على مقعد دائم بمجلس الأمن الدولي.

وقد تبنى الرئيس لولا داسيلفا مؤخرا مرسوما يعرف حالة الاعتداء الخارجي على البرازيل بأنه "كل تهديد أو كل عمل يمس السيادة الوطنية والوحدة الترابية للشعب البرازيلي أو مؤسسات الدولة، وذلك حتى وإن لم يقم هجوم على التراب الوطني". والملاحظ أنه بموجب هذا المرسوم، يمكن للبرازيل أن تتدخل لحماية مصالحها الوطنية أسوة بباقي الدول العظمى(٨).

تعزيز الوجود العسكري للبنتاجون في أمريكا الجنوبية :

لقد كان لقرار كولومبيا خلال عام ٢٠٠٩، السماح لواشنطن باستعمال سبع قواعد عسكرية جوية وبحرية وبرية فوق أراضيها، عدة تبعات على استقرار المنطقة. فقد أعلنت مجموعة من الدول في أمريكا الجنوبية عن رفضها لهذه القواعد لما يمكن أن يثيره هذا الوجود العسكري الخارجي من تهديد لاستقرارها وأمنها. وقد ظهر الرئيس الفنزويلي هوجو شافيز -الذي يتقاسم حدودا مهمة مع كولومبيا- كأبرز المعارضين لهذا القرار، حيث قام بتجميد علاقاته الدبلوماسية مع بوجوتا، واعتبر أن رياح الحرب بدأت تهب في المنطقة، وأعلن عن استعداده الاستباقي لأي مواجهة محتملة.

كما عبر وزير الخارجية البرازيلي بشكل صريح عن قلق دول المنطقة من وجود عسكري قوي يفوق من حيث إمكانياته الأهداف والحاجيات الداخلية لكولومبيا. ورغم أن بوجوتا، التي توجد بها أكبر سفارة للولايات المتحدة في العالم، أعلنت أن استغلال واشنطن لقواعدها العسكرية سينحصر في مواجهة الإرهاب ومكافحة تهريب المخدرات، إلا أن دول المنطقة تعتبر هذا مجرد ذريعة لزيادة الوجود العسكري الاستراتيجي والمخابراتي للبنتاجون في أمريكا الجنوبية، ولتعزيز القدرات الدفاعية والهجومية للقيادة الجنوبية Southcom بقصد تغطية منطقة أمريكا الجنوبية، والتحرك انطلاقا من القاعدة

الجديدة "Planquero" بكولومبيا، بدل الاعتماد على قاعدة ميامى التى أصبح البنتاجون يعتبرها بعيدة عن المنطقة.

يرتبط ذلك بأن الوجود العسكرى للبنتاجون قد تقلص فى أمريكا الجنوبية بعد إعلان الرئيس الإكوادورى، رفاييل كوريا، عن إغلاق القاعدة الجوية الأمريكية Manta فى بلاده، والتى كانت لها قدرة مراقبة جوية تبلغ ٤٠٠ كيلومتر مربع تغطى منطقة الأمازون وقناة بنما. كما أعلن مانويل زيلايا، رئيس الهندوراس -قبل تعرضه لانقلاب عسكرى فى يونيو ٢٠٠٩- عن تغيير نشاط القاعدة الجوية الأمريكية Soto Cano لاستقبال طائرات تجارية.

وفى محاولة لتجاوز جو التوتر والتأزم الذى سببه قرار كولومبيا، خاصة عند جيرانها المباشرين، فنزويلا والإكوادور، فقد لجأت دول المنطقة إلى منظمة اتحاد أمم أمريكا الجنوبية المعروفة اختصارا بـ UNASUR، التى أنشئت فى مايو ٢٠٠٨ ببرازيليا بهدف دعم مسلسل الاندماج والحوار بين الدول الأعضاء. وقد عقدت قمة بين رؤساء دول أمريكا الجنوبية، التى تضم ١٢ بلدا، بالإكوادور فى ١٠ أغسطس ٢٠٠٩ لدراسة الوضع الأمنى الجديد. لكن تغيب الرئيس الكولومبى عن القمة، بسبب تدهور العلاقات الثنائية مع الدولة المستضيفة، أدى إلى عقد قمة ثانية طارئة، وتغيير مكان القمة إلى مدينة Bariloche الأرجنتينية فى ٢٨ أغسطس.

ولقد مر اجتماع القمة الطارئة، الذى بث مباشرة على القنوات التليفزيونية المحلية، فى جو مشحون بالتوتر بين شافيز والرئيس الكولومبى كارلوس أوريبى. ورغم أن البيان الختامى لقمة رؤساء أمريكا الجنوبية قد جاء يحترم سيادة كولومبيا فى السماح للولايات المتحدة باستغلال قواعد عسكرية على أرضها لمكافحة تجارة وتهريب المخدرات، إلا أنه نبه فى الوقت نفسه إلى أن مثل هذه الأعمال قد تؤثر على أمن المنطقة برمتها، وأن وجود قواعد عسكرية أجنبية يجب ألا يهدد سيادة أية دولة من أمريكا الجنوبية. وقد شكلت هذه القمة فرصة تدارس فيها الرؤساء لأول مرة فى التاريخ قضية مثيرة للجدل ترتبط بوجود عسكرى خارجى فى المنطقة(٩).

كما اتفق الرؤساء كذلك على عقد اجتماع بين وزراء الخارجية والدفاع فى إطار اهم جهاز تابع لـ UNASUR يهتم بالتحديات الأمنية فى المنطقة، وهو مجلس أمريكا الجنوبية للدفاع (CSD). وقد طالب هذا الأخير- خلال اجتماعه فى ١٥ سبتمبر ٢٠٠٩- باتخاذ تدابير تهدف إلى تحقيق الشفافية فيما يتعلق بالإنفاق العسكرى وشراء الموارد والتكنولوجيات، وإبرام اتفاق يسمح بإجراء دراسات على كل دولة، والإعلان عن نفقاتها العسكرية بشكل مستمر، وذلك من أجل توفير جو من الثقة المتبادلة بين الجيران فى المنطقة، بدلا من اتباع أسلوب السرية الذى يوحى بهبوب رياح الحرب فى أمريكا الجنوبية.

وعلى مستوى آخر، طلب الرئيس البرازيلى من نظيره الأمريكى باراك أوباما إجراء لقاء مباشر لمناقشة الموضوع، وتقديم ضمانات قانونية بأن القواعد العسكرية لن تستعمل سوى فى مكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات داخل الحدود الكولومبية. لكن الناطق الرسمى لوزارة الخارجية الأمريكية استبعد حدوث أى حوار حول الموضوع، لأنه يرتبط باتفاق ثنائى مع كولومبيا، ولا يدخل فى اختصاص باقى دول المنطقة(١٠).

وارتباطا بالموضوع نفسه، وجهت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون رسائل إلى وزراء خارجية دول الأعضاء فى UNASUR عبرت من خلالها عن استعدادها للحوار مع هذه المنظمة لوضع آليات منح الثقة بين دول المنطقة.

ومن جهة أخرى، أعلن الرئيس شافيز - فى ختام زيارته لروسيا منتصف شهر سبتمبر ٢٠٠٩- عن اقتناء أسلحة عسكرية تضم ٩٢ دبابة من نوع T-72، وأنظمة صواريخ دفاعية أرض- جو روسية بقيمة مليارين و٢٠٠ مليون دولار بفضل قرض من موسكو(١١). واعتبر شافيز أن هذه الصفقة تأتى كرد فعل مباشر على إعلان بوجوتا منح القواعد العسكرية للبنتاجون. وقد سارعت هيلارى كلينتون إلى التعبير عن قلقها إزاء تسلح شافيز، مشيرة إلى أن فنزويلا أصبحت تحتل مركزا متقدما على باقى جيرانها من حيث العتاد العسكرى، مما سيدفع إلى رفع وتيرة التسلح فى المنطقة(١٢).

دور المشاكل الحدودية فى رفع مستوى التسلح :

إلى جانب التحديات المرتبطة بالولايات المتحدة فى أمريكا الجنوبية، نجد مشاكل أخرى ومن نوع آخر تتسبب فى توتر العلاقات بين الجيران، كما هو الشأن بالنسبة لشيلى فى علاقاتها مع بوليفيا حول مشكلة حدودية تعود إلى سنة ١٨٧٩، عندما خسرت بوليفيا منفذا على البحر خلال حربها مع شيلى.

فقد أدى تدخل الرئيس الفنزويلى أخيرا فى هذا الموضوع إلى إعادة جو التوتر بين الجارين: بوليفيا وشيلى. فقد أعلن هوجو شافيز عن رغبته فى السباحة فى شاطئ بوليفى على المحيط الهادى، وهى إشارة إلى تحقيق المطالب البوليفية فى الانفتاح على البحر على حساب شيلى، ومن جهة أخرى، قدم الرئيس الفنزويلى لحليفه البوليفى، إيفو موراليس، دعما يقدر بـ ١٠ ملايين دولار يوجه للمدرسة البحرية البوليفية التى لا تشرف على بحر للقيام بالتدريبات.

ويعتبر المحللون أن هذه المشكلة لا يمكنها أن تقدم تبريرا للتسلح والعتاد العسكرى الحديث الذى تحوزه شيلى، والمتمثلة أساسا فى الحشد الهائل من الدبابات العصرية التى لا يوجد مثيلها فى المنطقة بأسرها، إذ تستفيد شيلى من مركزها الدولى كأول مصدر للنحاس فى العالم لتخصيص ١٠٪ من عائداته لتجديد وتحديث ترسانتها الحربية.

أمريكا الجنوبية ساحة تنافس بين القوى العظمى :

يكشف لنا هذا التحليل حول مسلسل السباق المحموم نحو التسلح فى أمريكا الجنوبية عن أن المنطقة تتحول إلى مسرح للتنافس بين ثلاث قوى عظمى حول تسليح المنطقة، وهى الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا.

إذ أصبحت روسيا أهم سوق مفتوحة أمام فنزويلا لشراء المعدات العسكرية، بعد أن فرضت الولايات المتحدة على كاراكاس حصارا حول إصلاح وتغيير قطع الغيار الأمريكية كما تساهم موسكو فى تطوير القدرات الدفاعية والهجومية

لكاراكاس، وتمكن جيشها من اكتساب الخبرات والتجربة من خلال إجراء مناورات بحرية وجوية مشتركة تستعمل فيها أسلحة ثقيلة قادرة على حمل الرؤوس النووية. أضف إلى ذلك أن الكرملين قد قدم قرضا بقيمة ٢.٢ مليار دولار لكاراكاس من أجل تزويدها بأسلحة دفاعية وهجومية قوية من الصنع الروسي.

وقد أشارت فنزويلا، عقب إعلان كولومبيا منح قواعد عسكرية للبنتاجون، إلى إمكانية إقامة قواعد عسكرية روسية على أرضها، لكن موسكو رفضت رسميا هذا الاقتراح، وأشارت إلى عدم وجود أي مصالح لها في إقامة قواعد بأمريكا الجنوبية(١٣).

ولعل اقتراح استغلال هذه القواعد بفنزويلا قد يشكل فرصة يمكن استثمارها في صنع الأسلحة الروسية التي تعتبر كاراكاس أهم مستورد لها في المنطقة، لتضاف هذه القواعد إلى مركز صيانة المروحيات الروسية الذي اتفق على بنائه فوق الأراضي البيروفية، وهو ما سيقوي حضور روسيا في المنطقة وسينعكس إيجابيا على بيعها للأسلحة.

أما فرنسا، التي توجد لها قواعد عسكرية في جويانا الفرنسية بأمريكا الجنوبية، فقد أصبح من المحتمل أن تتحول إلى الممون الوحيد في مجال الأسلحة لأكبر دولة في المنطقة، وهي البرازيل، بعد اتفاق الرئيس الفرنسي، نيكولا ساركوزي، ونظيره البرازيلي، لولا داسيلفا، على الدخول في تحالف عسكري بحري وجوي يمتد على عدة مراحل إلى عام ٢٠٢١ بميزانية تصل إلى ١٢ مليار دولار، توجه ٩ مليارات منها نحو تقوية العتاد البرازيلي باقتناء ٣٦ طائرة حربية من نوع Rafale و٤ غواصات بحرية متطورة، إلى جانب اتفاق يقضي بإنشاء أول غواصة نووية في المنطقة بدعم تقني من فرنسا فوق الأراضي البرازيلية.

وفي ظل حصول واشنطن على القواعد التي تم الإعلان عن إنشائها بكولومبيا، وإمكانية إقامة قواعد روسية في فنزويلا، مع وجود عسكري فرنسي في جويانا الفرنسية وتحالف عسكري قوي مع البرازيل، أصبحت أمريكا الجنوبية تشكل مسرحا يقحم المنافسة بين هذه القوى العظمى في المنطقة في مرحلة حرجة تعيد إلى الأذهان تاريخ الانقلابات العسكرية، خاصة بعد طرد رئيس الهندوراس المنتخب، مانويل زيلايا، إلى كوستاريكا في ٢٨ يونيو ٢٠٠٩ من قبل قوات الجيش.

وخلاصة القول إن قيام أي دولة باقتناء الأسلحة وتقوية إنفاقها على أنظمتها الدفاعية يعتبر حقا سياديا مشروعا. لكن المثير هو أن تجد منطقة يعيش نحو ٥٠٪ من سكانها تحت عتبة الفقر تتبنى سياسة دفاعية متطورة وبتكنولوجية عالية منذ أكثر من خمس سنوات، قدرت نفقاتها بنحو ٤٨ مليار دولار سنة ٢٠٠٨.

ورغم أن هذا المبلغ قد يبدو ضخما على المستوى الإقليمي، إلا أنه لا يمثل سوى ٣٪ من الإنفاق العسكري العالمي، بحيث لا تعتبر أمريكا اللاتينية طرفا قويا في التجارة الدولية للسلاح، مقارنة بدول الشرق الأوسط التي أنفقت ٧٥.٦ مليار دولار، أو منطقة شرق آسيا التي أنفقت ٩٣ مليار دولار سنة ٢٠٠٨.

إن رغبة دول أمريكا الجنوبية في التسلح العاجل والكبير، رغم تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، تبدو مرتبطة بالتحديات الجيو-سياسية التي تفرضها العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية والقرب الجغرافي منها. وهو ما يظهر أنه بعد مرور قرنين من الزمان على استقلال دول أمريكا اللاتينية، لا تزال لم تنعم بعد بطعم الاستقرار.

الهوامش :

١- بيير رينوفان وجان باتيست دوروزيل، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، الطبعة الثانية، ١٩٧٢، منشورات عويدات، بيروت، ص٣٨.

2- Suramrica refuerza sus arsenales, 28 de Augusto, .2009. el pais.com

3- America Latina, Hacia una paz armada hasta los dientes? Mexico, 11 de Setiembre, .2009. Inter Press Service.Ips.org.

4- Ibid.

٥- محسن منجيد، رؤية في مستقبل تفاعلات أمريكا اللاتينية مع المحيط الجهوي والدولي، دورية التواصل للنادي الدبلوماسي المغربي، عدد ٩، مايو ٢٠٠٨، ص٦٦.

6- Bruno Muxagato: Un parfum de guerre froide en Amrique Latine: l'arrive de la Russie dans le precarre des Etats-Unis, La Chronique des Amriques de l'Observatoire des Amriques, N04 Avril, 2009.

7- Presupuesto de defensa 2008, Red de Seguridad y Defensa en America Latina. Resdal.org

8- Le Bresil est-il entrain de construire son precarre? 4 Mai, 2009. risal.info

9- Unasur:m?nimo necesario. Editorial, 30 de Augusto .2009 elpais.com

10- Maurice Lemoine: Ces relents de guerre froide venus du Honduras, Le Monde Diplomatique No 666 Septembre 2009, p.16.

11- The voice of Russia, .15.09.09 ruvr.org

12- Washington critica el rearme de Venezuela, 17 de Setiembre, 2008 elpais.com

13- Thiago DE ARAGO: Course aux armements en Amrique Latine, 28 Aout, 2009. iris.fr

الأتحاد الأوروبى

أوروبا وإسرائيل .. علاقات متوترة؟

خالد سعد زغلول (*)

تمثل الدبلوماسية الفرنسية منذ زمن شارل ديجول جوهر الدبلوماسية الأوروبية، وقاطرة سياساتها فى الشرق الأوسط. وقد انتزعت هذا الموقع بفضل الاستراتيجية الجديدة التى انتهجها هذا الزعيم الفرنسى لتأكيد استقلالية المواقف الأوروبية وفك تبعيتها للمواقف الأمريكية، مما ساهم فى تشكيل التوجهات الأوروبية فى العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضى. وبينما أعاقت هذه المواقف بعض السياسات الأمريكية والإسرائيلية، فإن ذلك لم ينعكس بشكل ملموس فى ميزان جهود التسوية، لأن المواقف الأوروبية ظلت ينقصها التحرك العملى، وبقيت متهيبة من الصدام مع السياسات الأمريكية.

ومن ناحية أخرى، فلم تكن هناك سياسة خارجية أوروبية موحدة، بل كان هناك نوع من التنافسية عكس اليوم، فأوروبا المكونة من ٢٧ دولة تتكلم الآن بصوت واحد، وتتحرك بمصالح متفقة أو متوافقة أحيانا، رغم التباينات الكثيرة.

انطلاقا من ذلك، فإن تفعيل الدورين الفرنسى والأوروبى فى جهود تسوية الصراع فى الشرق الأوسط قد يشكل مفتاح السلام للمنطقة برمتها، بما يتضمن إنهاء الخلاف على الملف النووى الإيرانى، وتفعيل التعاون بين دول حوض البحر المتوسط فى مجال قضايا الأمن ومكافحة التطرف وغيرها. وقد سبح الرئيس الفرنسى نيكولا ساركوزى عكس التيار الأوروبى نحو التقارب مع سوريا، لكى يدمجها فى اللعبة الدولية لتقوم بدور محورى فى التقريب بين وجهات النظر الأوروبية والإيرانية من جهة، وللسيطرة على حزب الله الذى يشكل صداعا حادا فى رأس إسرائيل من جهة أخرى، وذلك لضمان أمن إسرائيل.

ورغم ما أعلنه ديجول للملك فيصل يوم ٢ يونيو ١٩٦٧ بأن "فرنسا غير مسئولة عن زرع إسرائيل فى المنطقة العربية وإنما بريطانيا والولايات المتحدة"، إلا أن العلاقات الفرنسية - الإسرائيلية قوية وغير قابلة للاهتزاز، رغم عنف الزلازل السياسية والكوارث العسكرية الإسرائيلية، وما تسببه من حرج لفرنسا على الصعيدين الدولى والشعبى.

وكما صرح عدد من وزراء الدفاع والخارجية الفرنسيين، فإن "روح فرنسا متشربة بالإرث المسيحى اليهودى، وبالتالى ستعمل بكل ما تملك من طاقة للحفاظ على أمن إسرائيل".

وهذا يفسر ما ساهمت به فرنسا من جهود عظيمة فى قيام دولة إسرائيل فى الأمم المتحدة عام ١٩٤٧، بل وكانت الدولة التى عملت على الحفاظ على كيانها عن طريق ضمان تفوقها العسكرى، ببنائها مفاعلات إسرائيل النووية عام ١٩٥٦، وتسليحها بكافة أنواع العتاد والتكنولوجيا والأقمار العسكرية للتجسس.

(*) باحث بجامعة السوربون، مندوب الأهرام فى باريس.

قرار قضائى بريطانى بتوقيف وزيرة خارجية إسرائيل السابقة

أصدرت محكمة وستمنستر البريطانية فى ١٢ ديسمبر ٢٠٠٩ قرارا بملاحقة وتوقيف "تسيبى ليفنى" وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة، وزعيمة حزب كاديما - أكبر أحزاب المعارضة الإسرائيلية - بدعوى مسئوليتها عن ارتكاب جرائم حرب، جراء العدوان الذى شنته إسرائيل ضد قطاع غزة فى ديسمبر ٢٠٠٨ / يناير ٢٠٠٩ . وقد صدر قرار الملاحقة بعد أن تقدمت مجموعة من المحامين، يمثلون أهالى ضحايا العدوان الإسرائيلى على غزة، بدعوى توقيف ومحاكمة "ليفنى" على جرائمها.

يُذكر أن العديد من الأنظمة القانونية فى الدول الأوروبية تسمح قوانينها باعتقال القادة الأجانب المتورطين فى جرائم حرب، منها النظام البريطانى، حيث أكد وزير الخارجية البريطانى، "ديفيد ميليباند"، أن الإجراء الذى يُمكن بوجوب المطالبة بمذكرات توقيف وإصدارها من دون إبلاغ النيابة يعد خاصية نادرة فى النظام القانونى فى إنجلترا وويلز.

وبذلك، ووفقا للمستشار القانونى السابق لوزارة الخارجية الإسرائيلية "الان بيكر"، فإن اثنين من كل ثلاثة وزراء فى الحكومة الحالية معرضان للاعتقال والسجن فى بريطانيا، إذا قاما بزيارتها خلال سريان التشريع الحالى.

وقد أدى هذا القرار القضائى بتوقيف "ليفنى" إلى حدوث بوادر أزمة دبلوماسية بين إسرائيل وبريطانيا، حيث أدى القرار إلى إلغاء ليفنى رحلتها إلى "لندن"، أو اضطرارها للهروب من لندن قبل أن تتمكن الشرطة البريطانية من اعتقالها، وفقا لتقارير إعلامية.

ومع أن هذا القرار قد بطل مفعوله وتم سحبه بالفعل فى ١٤ ديسمبر ٢٠٠٩ لعدم وجود الوزيرة الإسرائيلية السابقة فى لندن، إلا أنه أحدث قلقا كبيرا داخل الحكومة الإسرائيلية، حيث أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلى "نيتانياهو" أنه ينظر بخطورة إلى المحاولات البريطانية لإصدار أوامر اعتقال بحق أى مسئول إسرائيلى، من بينهم وزيرة الخارجية السابقة، وإيهود باراك، وزير الدفاع، رافضا اعتبار جنود الجيش الإسرائيلى وكبار قادته مجرمى حرب!!

كما نقل رئيس مجلس الأمن القومى الإسرائيلى "عوزى عراد" رسالة إلى الحكومة البريطانية، أكد فيها أن إسرائيل تتوقع منها أن تمنع هذه المحاولات غير الأخلاقية، والهادفة إلى المساس بقدرة إسرائيل على حماية نفسها على حد قوله.

ولقد طالبت إسرائيل حكومة بريطانيا بتغيير التشريع القانونى الذى يسمح بتقديم لائحة اتهام ضد كبار المسئولين الإسرائيليين فى بريطانيا. ولا يعد قرار توقيف ليفنى الأول من نوعه، فقد سبق أن صدرت قرارات توقيف واعتقال لمسئولين إسرائيليين، منهم إيهود باراك، وزير الدفاع الإسرائيلى، فى سبتمبر ٢٠٠٩، لكن المحكمة رفضت تناول القضية بسبب حصانته الدبلوماسية. غير أن الحادث قد جعل وزارة الخارجية الإسرائيلية تتحسب من احتمال اندلاع موجة جديدة من الدعاوى بحق المسئولين الإسرائيليين، الأمر الذى جعلها تدرس إمكانية إصدار توصية إلى كبار المسئولين بعدم السفر إلى بريطانيا.

وفى محاولة من الحكومة البريطانية لاحتواء الموقف، أعلن وزير خارجية بريطانيا أن بلاده تدرس إمكانية تغيير نظامها القضائى، معتبرا أن إسرائيل شريك استراتيجى، وصديق قريب من بريطانيا، معتبرا كذلك مذكرة الاعتقال أمرا غير مقبول، ووعد بالعمل الفورى لضمان عدم حدوث مثل هذا الأمر مجددا، لأن بريطانيا شريك رئيسى فى عملية السلام فى الشرق الأوسط، وأنه لا يمكنها القيام بدورها بدون زيارة المسئولين الإسرائيليين إلى بريطانيا.

ولقد جاء التحرك البريطانى بعد تحذير إسرائيل لبريطانيا من أنها لا يمكن أن تلعب دورا فاعلا فى عملية السلام فى الشرق الأوسط، إذا لم تنفذ إجراءات لمنع ملاحقة مسئولين إسرائيليين من قبل القضاء البريطانى.

باريس وتل أبيب .. علاقات تاريخية :

كثر حاليا الحديث فى الأوساط السياسية والإعلامية الفرنسية والعبرية عن تصاعد التوترات بين إسرائيل وفرنسا بسبب تمسك باريس بمبادىء السلام، ورفضها مشاريع الاستيطان. يأتى ذلك رغم تجاوز فرنسا عن كثير من الملفات الساخنة التى تتعارض مع مبادئ ثورتها وتقاليدها، كحقوق الإنسان، وعودة اللاجئين، والحائط الأمنى العنصرى الفاصل، والوحشية التى يتعامل بها الجيش الإسرائيلى مع الشعب الفلسطينى الأعزل، بل وحتى المنتجات الزراعية الفلسطينية التى تسوق لصالح إسرائيل.

ورغم مرور العلاقات بين البلدين بفترات من الهبوط والتصاعد، إلا أن الخلافات تظل بمثابة خلافات "عائلية" بين "زوجين".

لقد بدأت العلاقة بين البلدين حتى قبل قيام إسرائيل، حيث دعمت فرنسا اليهود ضد السلطات البريطانية، وصوتت لصالح قرار التقسيم، لكنها تأخرت أشهرا معدودة عن الاعتراف بدولة إسرائيل.

ومنذ قيام دولة اسرائيل فى ١٩٤٨، ظهرت باريس كأحد الداعمين الرئيسيين للدولة العبرية، موفرة لها كميات كبيرة من السلاح قبل أن تساعدها فى المجال العسكرى النووى. ظهرت هذه العلاقة الاستراتيجية الوثيقة بوضوح فى حرب السويس ١٩٥٦، عندما تدخلت فرنسا وبريطانيا إلى جانب الجيش

الإسرائيلي ضد مصر. ويعد شمعون بيريز، الذي تفاوض مع فرنسا للتخطيط للعدوان الثلاثي على مصر، أبا البرنامج النووي الإسرائيلي، لكونه نجح في إقناع فرنسا سنة ١٩٥٦ بتسليح بلاده بقدرات نووية.

ورغم أن جهود فرنسا في دعم إسرائيل معروفة لكل يهود العالم، إلا أن باريس اعتادت إمساك العصا من المنتصف بين طرفي المعادلة العرب وإسرائيل، وكلما تميل إلى جهة يكون ذلك على حساب الأخرى. تنزعج إسرائيل كلما حاولت فرنسا المساواة بين الطرفين في الميزان السياسي. وقد بلغ التوتر أقصاه في إسرائيل حينما هاجم ديجول الشعب اليهودي، متهما إياه بالعجرفة، وعند فرضه حصارا عسكريا ضد إسرائيل بعد اعتدائها على مصر في ٥ يونيو ١٩٦٧. وبدأت إسرائيل في سياسة التحول الجذري نحو واشنطن، بعد أن كان دعمها العسكري والفني والتكنولوجي يأتي من باريس، حتى عادت المياه إلى مجاريها مع مقدم الرئيس جورج بومبيدو إلى السلطة، ثم رفعه الحصار. توترت العلاقات من جديد بعد موافقة الرئيس بومبيدو على أكبر صفقة من طائرات الميراج في تاريخ فرنسا (١٧٢ طائرة) مع القائد الليبي معمر القذافي، الذي سخرها للمجهود الحربي المصري. عادت العلاقات بين البلدين إلى صورتها الطبيعية بعد تولي جيسكار ديستان رئاسة فرنسا، واستمرت الأجواء مريحة، حتى أقامت فرنسا مفاعلات نووية في كل من إيران الشاه، ثم عراق صدام، فعاد التوتر. ولكن رئيس فرنسا الاشتراكي، فرانسوا ميتران، ساعد إسرائيل على تدمير مفاعلات العراق النووية عبر إمدادها بخطط وتصميمات المفاعلات النووية العراقية. كما أمر بإيقاف إمداد طهران بالوقود والتكنولوجيا الفنية الذرية بعد قيام الجمهورية الإسلامية. لكن يحسب لميتران، من وجهة نظر العرب، سماحه بإقامة مقر لمنظمة التحرير الفلسطينية واستقباله الزعيم ياسر عرفات لأول مرة كرئيس دولة. عادت المشاحنات بين الدولتين واستمرت لنحو ١٢ عاما بمقدم "صديق العرب"، جاك شيراك، وتبنيه الصريح للقضية الفلسطينية إلى درجة حدوث صدام بين شيراك وأجهزة الأمن الإسرائيلية، حينما حاولت منعه من لقاء الفلسطينيين، والاستماع إلى شكاواهم مباشرة في أكتوبر ١٩٩٦.

ساركوزي وإسرائيل :

منذ عامين، عادت العلاقات إلى طبيعتها بعد انتخاب نيكولا ساركوزي رئيسا لفرنسا، حيث أقيمت في إسرائيل احتفالات كبيرة لكونه من أخلص أصدقائها. وقد علق نيتانياهو على فوز ساركوزي بأنه نصر خاص لإسرائيل، ظنا منه بأن حليفه سيقضي على سياسة فرنسا العربية كما قضى على الديجولية. ويعتبر ساركوزي من أكبر أصدقاء نيتانياهو، حتى إنه كان يستقبله في الزيارات الخاصة في قصر الإليزيه، حتى عندما لم يكن متوليا منصبا حكوميا ولا حتى حزبيا. وعندما تولى ساركوزي رئاسة الحزب الديجولي، جعل أولى زياراته الدولية لإسرائيل، وحاول تكرار ذلك حينما اعتلى عرش الإليزيه، لكن مستشاريه نصحوه بعدم الخلط بين أصدقائه ومصالح فرنسا مع العالم العربي. لذلك، اكتفى ساركوزي بأن يجعل أول زيارة رسمية لرئيس أجنبي لفرنسا من نصيب شمعون بيريز الذي صرح بأنه جاء ليقول لفرنسا شكرا، "فلدى قيام إسرائيل، لعبت فرنسا دورا رياديا. بفضلها، تمكنا من حيازة أسلحة للدفاع عن أنفسنا، ولا أعرف أي بلد آخر ساعد إسرائيل كما ساعدتها فرنسا".

ويبدو أن هناك علاقة بين طبيعة العلاقات الفرنسية - الأمريكية، والعلاقات الفرنسية - الإسرائيلية. إذ كلما تبنت فرنسا توجها استقلاليا عن الولايات المتحدة، زادت المسافة الاستراتيجية بينها وبين إسرائيل. وكلما قل تمردها على الولايات المتحدة، تقلصت تلك المسافة. وقد اعتبرت إسرائيل الموقف الفرنسي المعارض لغزو العراق خيانة.

وقد تميزت المرحلة في فترتها الأخيرة باضطرابات بسبب ظهور ممارسات ترتبط بمعاداة السامية في فرنسا، واعتراض فرنسا على سياسة إسرائيل حيال عملية السلام، وانتقاد المجتمع المدني الفرنسي لإسرائيل بعنف لحصارها المذل لعرفات، ولمجازر جنين ولبنان، والوحشية التي تتعامل بها سلطات الاحتلال مع المواطنين الفلسطينيين. وقد بلغ الخلاف أوجه في ٢٠٠٢ لدى زيارة شارون لفرنسا، ولم تتحسن إلا بعد انسحاب إسرائيل من غزة، الذي سهل زيارة شارون لفرنسا في يوليو ٢٠٠٥، والتي أسست لفصل جديد في العلاقات الثنائية.

وتشهد حاليا العلاقات الفرنسية - الاسرائيلية أجواء مشحونة على غير انتظار، منذ أن نصح ساركوزي نيتانياهو بالتخلص من ليبرمان وحزبه (إسرائيل بيتنا) في حكومته، وضم حزب كاديما بدلا منه، وتعيين تسيبي ليفني وزيرة خارجية. حيث وصف ليبرمان بقوله "هذا الشخص، أعوذ بالله. لا أطيقه، وأكاد أصاب بالصلع كلما أستمع له من كثرة شد الشعر".

وقد اعتبرت الخارجية الإسرائيلية ما قاله تدخلا فظا في الشئون الداخلية الإسرائيلية. وبدوره، نصح نيتانياهو ساركوزي بالتخلص من وزير خارجيته، برنار كوشنير، الذي "لا يستلطفه"، رغم أنه من أصدقاء إسرائيل. وقد فوجئ كوشنير بأنه خارج الوفد الرسمي الملتقي رئيس الحكومة الإسرائيلية في الإليزيه، بناء على رغبة نيتانياهو، عقابا له على تصريحاته اللاذعة تجاه الحكومة الإسرائيلية، كما فوجئ الوزير برفض نيتانياهو طلبه لزيارة الأراضي الفلسطينية وقطاع غزة، بحجة أن زيارته ستكسب حركة حماس شرعية ومصداقية، واعترافا أدبيا دوليا، مما دفع الوزير إلى إلغاء الزيارة المعلنة لإسرائيل. لكن ساركوزي نصحه بإتمامها بلقاء المسئولين الفلسطينيين في عمان، حيث التقى بالرئيس "أبو مازن" وبنظيره الفلسطيني، ووقع بروتوكول تعاون مع الصليب الأحمر الفلسطيني بمساهمة فرنسية قدرها مليونا يورو لإعادة ترميم مستشفى القدس بغزة الذي دمره الجيش الإسرائيلي في الحرب الأخيرة.

وقد أثار ساركوزي غضب إسرائيل، حينما استضاف مؤتمر باريس لدعم الدولة الفلسطينية في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٧، عقب أنابوليس، وأكد مواقف فرنسا الثابتة والتزامها بكل المرجعيات الدولية، بما فيها مرجعيات مدريد، والأرض مقابل السلام، والقدس عاصمة للدولتين. كما أعلن ذلك أيضا في الكنيست في زيارته لإسرائيل عام ٢٠٠٨، والتي أكد فيها أنه لا

Scanned with CamScanner

يمكن أن يكون هناك سلام دون الاعتراف بالقدس كعاصمة لدولتين، ودون ضمان لحرية الدخول إلى الأماكن المقدسة لكل الأديان.

التباين بين المواقف الأوروبية من إسرائيل وقضية القدس

تشكل مسودة القرار الذى طرحته السويد، بشأن الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، انعطافة كبيرة فى خط الدبلوماسية الأوروبية. فمنذ مؤتمر مدريد فى عام (١٩٩١)، لم تبرز مواقف تتميز بنزعة استقلالية عن السياسات الأمريكية الشرق أوسطية بهذه الصراحة. دارت المواقف الأوروبية غالبا فى الفلك الأمريكى الذى حصر دورها فى خلق مقومات وحوافز اقتصادية تشجع أطراف الصراع على المضى قدما فى التسوية، ولكنها تفتقد بعدا سياسيا عمليا. لكن التحسن فى الموقف الأوروبى لم يرتق بعد إلى الحد الذى يتيح تصور خروج الأوروبيين عن دور "المحفظة المالية"، أو "مانعة الصواعق" فى أحسن الظروف. فحاجة واشنطن إلى تفعيل الدور الأوروبى فى مناطق الأزمات لا تعنى بالضرورة قبولها بالأوروبيين شركاء كاملى الأهلية فى إدارة بؤر التوتر.

أشارت مسودة مشروع القرار، الذى طرحته الرئاسة السويدية للاتحاد الأوروبى، بوضوح إلى أن الدولة الفلسطينية المقبلة يجب أن تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة، والقدس الشرقية، بما يعد إنجازا أوروبيا رفع به سقف خريطة الطريق المحدودة. ولكن وزراء خارجية الاتحاد الأوروبى طرحوا صيغة معدلة لهذا الاقتراح. فبدل صيغة القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، نص بيان الوزراء الأوروبيين على صيغة تدعو الطرفين الإسرائيلى والفلسطينى إلى التفاوض من أجل التوصل إلى اتفاق حول الوضع النهائى للقدس كعاصمة مستقبلية لدولتين.

وفى إعلان مشترك للدول الـ ٢٧ أعضاء الاتحاد الأوروبى، أعرب وزراء الخارجية الأوروبيون فى بروكسل عن قلقهم العميق من تعطيل عملية السلام. وأكدوا أنهم لم يعترفوا يوما بضم إسرائيل للقدس الشرقية فى ١٩٦٧، وأنهم يرفضون قبول التغييرات التى طرأت على الحدود بعد هذا التاريخ، باستثناء تلك التى وافق عليها الجانبان.

جاء البيان أقل حدة من المسودة السويدية، وخلافا لما أرادته ستوكهولم، حيث رفض الوزراء الأوروبيون أن يكونوا أكثر وضوحا حول حدود الدولة الفلسطينية المقبلة.

وقد نجحت فرنسا فى محو فقرة فى النص الأصلى لمشروع القرار تؤكد تأييد جعل القدس الشرقية المحتلة عاصمة للدولة الفلسطينية. كما أبدت ألمانيا سعادتها بتخفيف لهجة البيان، وقال وزير خارجيتها، جيدو فيسترفيله: "لا يمكننا أن نفرض الشكل الذى ستكون عليه أراضى الدولة الفلسطينية فى المستقبل". وقد تحججت فرنسا بأنها لا ترغب فى القفز على خريطة الطريق التى لم تنص على وضع القدس.

غير أن القرار الأوروبى فى مجمله أمر إيجابى للغاية فى هذا التوقيت الذى يشهد محاولات مكثفة لمحو الهوية العربية والإسلامية للمدينة المقدسة، تمهيدا للاعتراف بإسرائيل دولة يهودية.

كما أشار البيان إلى أن الاتحاد لن يقبل بأى تغيير فى حدود ١٩٦٧. ولم يغير وزراء خارجية الاتحاد الأوروبى الشىء الكثير فى نصهم فيما يتعلق بضرورة العودة إلى المفاوضات للتوصل إلى حل يؤدى إلى قيام دولتى فلسطين وإسرائيل بموجب حدود ١٩٦٧، وبحسب قرارات مجلس الأمن الدولى، ومقررات مؤتمر مدريد، ومبادرة السلام العربية.

وقد تباينت ردود فعل الدول الأوروبية لمشروع القرار، حيث أعربت دول عدة، منها جمهورية التشيك، وألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا، عن رفضها لفرض حلول على إسرائيل والفلسطينيين، بينما أعرب وزراء خارجية دول أوروبية أخرى، ضمنها لكسمبورج، عن رغبتهم فى أن يكون الاتحاد الأوروبى أكثر وضوحا وصراحة بشأن هذا الملف الدقيق. وذكر دبلوماسيون أوروبيون فى بروكسل أن وزراء خارجية الاتحاد الأوروبى أعربوا فى بيانهم عن "قلقهم البالغ" إزاء ضعف التقدم فى عملية السلام بالشرق الأوسط. ويبدو أن العدوان الذى شنته إسرائيل على غزة، وما أثاره من سخط فى الساحة الدولية، كان وراء البيان الذى دفع السويد إلى وضع تصوراتها لإبرام سلام حقيقى وغير منقوص ودائم.

من ناحية أخرى، فقد ظهر التباين فى المواقف الأوروبية، فى أثناء عملية التصويت على تقرير جولد ستون بشأن الممارسات الإسرائيلية فى الحرب على غزة فى مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. فقد امتنعت البوسنة، والنرويج، وبلجيكا، وسلوفينيا عن التصويت، بينما بقى ممثلا فرنسا وبريطانيا خارج القاعة، وحاولا حتى اللحظة الأخيرة تأجيل التصويت، دون الالتزام بتأييد المشروع فى حالة التأجيل. وفى النهاية، لم تؤيد أى دولة أوروبية المشروع.

وقد أثار حفيظة إسرائيل رفض فرنسا مساندتها بوضوح فى هذا الموقف. كما عبر نيتانياهو عن استيائه من نشر رسالة مشتركة وجهها إليه ساركوزى، وجوردن براون، رئيس وزراء بريطانيا، يطالبان فيها إسرائيل بفتح تحقيق شفاف ومستقل حول حرب غزة.

وهناك تقارير أعدها قناصلة دول الاتحاد الأوروبى تدين السياسة الإسرائيلية فى القدس الشرقية، والإجراءات التعسفية والتمييزية التى تتخذ ضد الفلسطينيين، ومنها سحب تصاريح إقامتهم.

كما انتقد الاتحاد الأوروبى بشدة فى تقاريره سياسة إسرائيل فى القدس الشرقية، متهما إياها بمواصلة "الاستيطان" فى القطاع الشرقى من المدينة المقدسة الذى ضمته إسرائيل فى ١٩٦٧، وتقطن فيه غالبية من العرب، على حساب الفلسطينيين. وكشف تقرير للاتحاد الأوروبى عن أن إسرائيل تعمل على تغيير التركيبة الديموغرافية فى القدس الشرقية، وتنفذ بوتيرة متسارعة تغيرات على الأرض.

ويبدو أنها بداية ولادة قطب أوروبى، كثيرا ما انتظرناه فى عالم غير متوازن.

حرب الحوثيين .. فرص الحسم العسكرى

■ د. محمد عبد السلام (*)

لا توجد إجابات بسيطة فيما يتعلق بحرب صعدة التى تدور ضد الحوثيين فى شمال اليمن. فمن الصعب أن يتم الحديث عن حسم لحرب غير نظامية ممتدة منذ عام ٢٠٠٤، عبر ما لا يقل عن ست جولات شهدت كل منها حملة عسكرية، اعتبرت التحليلات كلا منها "حربا خاصة". فلو كان الحسم العسكرى ممكنا، لتم ذلك عبر خمس سنوات تقريبا. لكن هناك أيضا تجارب قريبة تشير إلى أن ذلك قد يكون ممكنا، بشروط لا ترتبط فقط بالوضع الميدانى فى منطقة القتال، مع استدراكات تؤكد أن ذيول المشكلة ستظل قائمة بعد ذلك، وربما مقلقة. إلا أنه على الأقل -وفقا لسيناريو الحسم العسكرى- ستكون الدولة قد استعادت سيطرتها على أراضيها بثمن، سيظل ثمة نقاشا حوله طويلا داخل اليمن.

وبداية، فإنه من الناحية النظرية، توجد مشكلة حقيقية فى تصور إمكانية حدوث حسم عسكرى فى مثل تلك النوعية من الحروب، التى اصطلح على تسميتها "لامتماثلة"

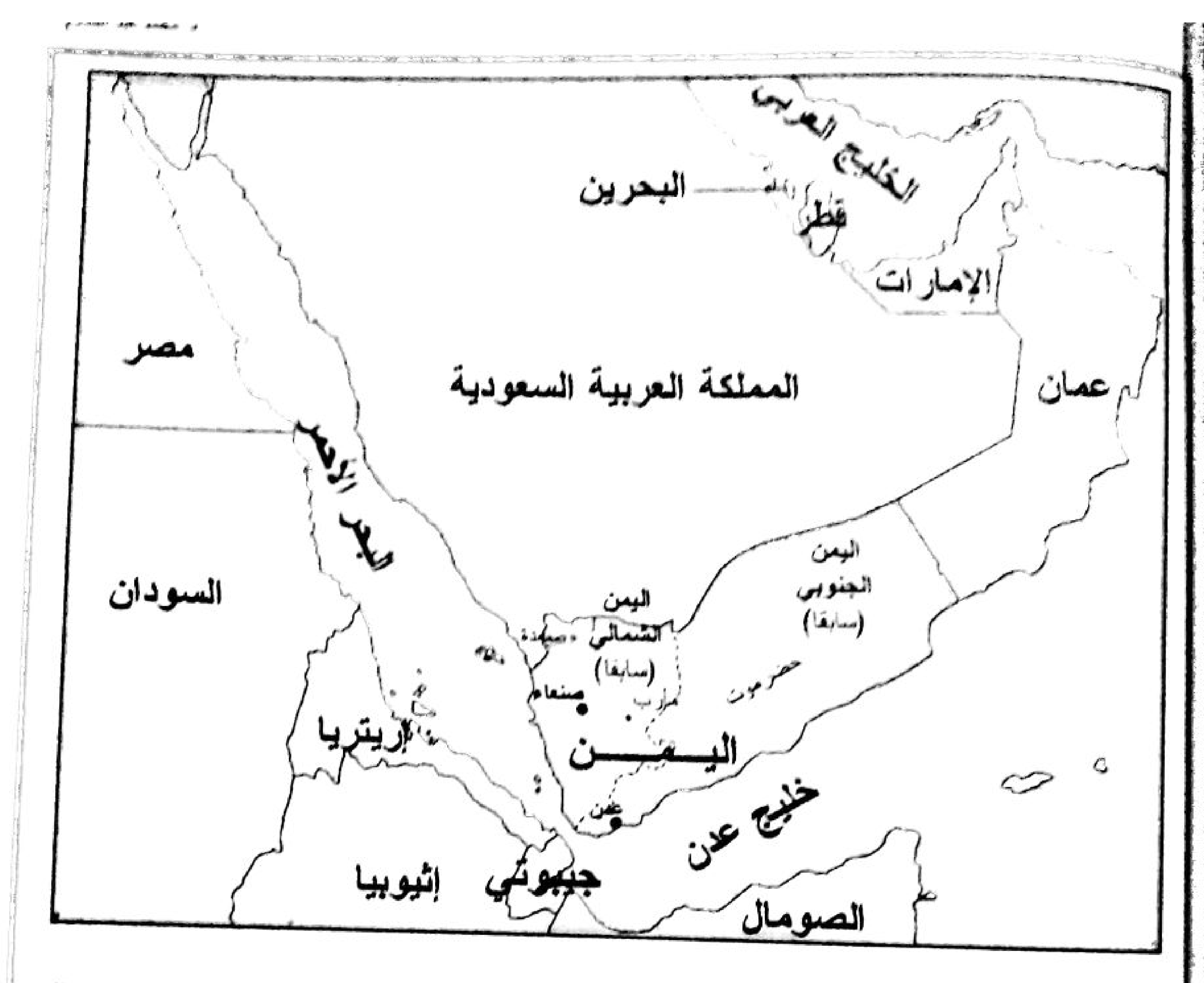
Asymmetrical War. فتلك الحروب تتم بين قوتين غير متشابهتين، إحداهما نظامية والأخرى غير نظامية، لعدة أسباب:

١- إنه أيا كانت المعلومات المتوافرة حول عدد العناصر المقاتلة، ونوعية الأسلحة المستخدمة، فإن المقارنات التقليدية لموازين القوى، التى يمكن أن تقدم مؤشرا للنتيجة المحتملة للحرب، لن تكون مجدية، ولن تكون ذات دلالة. ومن الصحيح أن هناك من يقرر أن عناصر القوات المسلحة اليمنية تتسم أحيانا بسمات تجعلها "متماثلة"، إلا أن الحوثيين لا يمتلكون أنظمة تسليح رئيسية من مقاتلات أو دبابات أو مدرعات على الأقل.

٢- إن الأساليب المستخدمة فى القتال تكون مختلفة بدرجة يصعب معها توقع النتائج المحتملة للعمليات، أو المدى المتصور لاستمرارها، أو حتى حجم تأثر قوة طرف ما بعمليات الطرف الآخر. ووفقا لكثير من منظرى تلك النوعية من الحروب، فإن من الصعب توقع نتيجة اشتباك عنيف بين لاعب مصارعة ولاعب ملاكمة، خاصة إذا كان كل منهما يدرك عناصر قوة الطرف الآخر، وعناصر ضعفه الشخصية، وبالتالى قد تستمر الاشتباكات طويلا، وقد تنتهى بضربة مفاجئة، والاحتمالات متساوية.

٣- إن مفهوم النصر والهزيمة غير قائم أصلا فى مثل تلك النوعية من الصراعات التى عادة ما لا تشهد انتصارات حاسمة أو هزائم مروعة، وإنما مستويات مختلفة من الهزائم أو الانتصارات. فهى من نفس نوعية الصراعات التى أفرزت قديما

(*) مدير برنامج الأمن الإقليمى، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.



تعبير "الانتصار السياسي والهزيمة العسكرية"، وأفرزت حديثا تعبيرات معقدة على غرار "أن طرفا ما لم ينتصر والطرف الآخر لم يهزم". فتعريف الانتصار أو الهزيمة شديد الصعوبة.

لكن الأهم من كل ماسبق أن طبيعة الحرب نفسها تستند على أرضية "مشاكل داخلية"، فهي صراع طويل المدى، وليس حربا عسكرية كحروب الصحراء، التي تتم على حدود الدول، إضافة إلى أنها ذات أبعاد داخلية بمستوى يجعلها "حربا أهلية" محدودة جغرافيا وعسكريا. كما أنها تستند على خلفية قبلية، ومشاكل مناطقية، وتوجهات مذهبية، ولا يمكن دحر كل ذلك، بدرجة يتم الحديث بعدها عن انتصار أو هزيمة، حتى لو تم تشتيت القوات، التي تمثل في الواقع "جناحا عسكريا" لجماعة لا توجد معلومات يقينية حولها. فهناك من يقدم حججا مضادة بشأن التوجه الشيعي والدعم الإيراني لها، حتى مع وجود معلومات بهذا الشأن.

لكن رغم كل ذلك، فإن هناك تيارا من التحليلات يقرر أن هناك ما يوحي بأن إمكانية الحسم العسكري ممكنة، من زاويتين، تتعلق الأولى بحالات يمنية، وتتعلق الأخرى بنماذج مشابهة، على نحو يمكن الإشارة إلى نقطتين بشأنه.

الأولى- الخبرة اليمنية: وفقا لهذا التيار، فإن خبرة صراعات اليمن السابقة تشير إلى أن "الحسم" كان قائما بطريقة ما، أيا كانت الملابسات المحيطة بكل حالة صراعية. ففي الستينيات، تمكنت عناصر الثوار في النهاية من إنهاء النظام الملكي للإمام بدر. وعندما تفجرت "حرب الرفاق" في اليمن الجنوبي عام ١٩٨٦، انتهى الأمر بانتصار فريق على آخر. وفي حرب عام ١٩٩٤، انتهت العمليات العسكرية أيضا بحالة من الحسم العسكري، رغم وجود العوامل القبلية، والتدخلات الخارجية، والمشاكل الميدانية، وأحيانا توازنات الضعف.

وبالطبع، لم يتم كل ذلك ببساطة في كل الحالات. فقد كانت هناك توافقات في نهاية صراع الستينيات. كما أن حرب ١٩٨٦ في اليمن الجنوبي كانت أقرب إلى صراع سلطة داخلي، وكانت حرب الانفصال الجنوبي عام ١٩٩٤ متماثلة إلى حد كبير. لكن من يتابع التحليلات التي نشرت في تلك الأوقات عن

السيناريوهات المتصورة لكل منها، قبل أن تنتهى الصدامات، قد يكتشف أنها كانت تثير احتمالات أسوأ مما جرى فعليا ويمكن ببساطة استخلاص بعض الدروس من كل حالة.

الثانية- نموذج سيريلانكا. ووفقا لذلك، فإن هناك حالات ذات أهمية خاصة توضح كيف يمكن أن تنتهى صراعات ممتدة. لا تشير كل الكتب إلى أنها قابلة للحسم بالصورة التى جرت بها، كحالة سيريلانكا على سبيل المثال. فقد كان ثوار التاميل قد سيطروا على شمال البلاد، وتمكنوا من تشكيل مايشبه دويلة لديها حكومة، وجيش صغير، ومطار جوى، وميناء بحرى، وقوات بحرية، وكانت لديهم تحالفات خارجية. وكانت كل التحليلات المستقرة تقرر أن الحسم العسكرى لحروب الغابات لا يقل صعوبة عن مثيلاتها الخاصة بحروب الجبال، لكن ذلك قد جرى، وفى وقت قياسى، وبسرعة مذهلة، رغم أن التمرد كان قد استمر لفترة طويلة. ولم يكن سيناريو الحسم العسكرى مطروحا بجدية كحل له، على الأقل لأنه يستند على أرضية ديموجرافية أيضا.

إلا أن مايلاحظ فى حالة سيريلانكا هو أن كل من زار العاصمة كولومبو فى نهاية عام ٢٠٠٨، بينما كان الإعداد للحملة الأخيرة يجرى بوضوح، كان يمكنه أن يلاحظ إجماعا قوميا يصل إلى حد العصبية بين النخبة السياسية على أن تلك المسألة يجب أن تنتهى، وهى مسألة تخضع للنقاش فى حالة اليمن، التى تواجه عدة مشكلات من كل اتجاه، تتعلق واحدة منها بالاضطرابات فى جنوب اليمن، أو الاختراقات من جانب العناصر المتطرفة، خاصة القاعدة، إضافة إلى أن نفس الإصرار القومى قائم فى نموذج آخر هو "حالة قبرص". ومع ذلك، لا تتيح موازين القوى القائمة للقبارصة (اليونانيين) مجرد التفكير فى حسم الموقف القائم فى الشمال عسكريا، دون أن يؤدى ذلك إلى احتمالات حدوث كارثة.

الفكرة هنا واضحة نسبيا، فالمقولات النظرية تقرر أن الحسم غير ممكن، والخبرات العملية تشير إلى أنه يحدث، لكن فى ظل ظروف غير متماثلة، بدرجة لا تتيح تقديم حكم تحليلى من نوع ما، لما قد يجرى فى حالة شمال اليمن. وهو الإطار نفسه الذى يحكم أية إجابة متصورة على السؤال الخاص بالحسم العسكرى. فهناك عوامل تدفع فى اتجاه سيناريو الحسم، وأخرى تعمل فى الاتجاه المعاكس، وذلك كالتالى:

اولا- عوامل الحسم العسكرى ضد الحوثيين :

إن أحد الأحكام التى يتم التعليق عليها كثيرا هو ما إذا كانت هناك جوانب قيمية لما يجرى فى شمال اليمن أم لا، من منظور فكرة الحرب العادلة والحرب غير المشروعة. فما يحدث فى شمال اليمن هو تمرد مسلح من جانب جماعة خرجت عن معايير الدولة، وبالتالى يوجد حق مشروع من جانب الدولة للتعامل معها بعنف، وإنهاء التمرد بالقوة المسلحة. ولم يبد أن معظم دول المنطقة -باستثناء إيران، وربما قطر- تعارض ذلك، فلا تريد أى دولة أن تشهد أية حالة انفصالية فى دولة مجاورة. وعندما قامت السعودية باستخدام قواتها المسلحة ضد الحوثيين، أيدت معظم دول المنطقة ذلك، بما فيها سلطنة عمان "المتحفظة عادة"، وسوريا الحليفة لإيران، خاصة أن دوافع التمرد تبدو مذهبية.

إن الأهمية العسكرية لفكرة "الحرب العادلة" تأتى من أنها تتيح للقوات الحكومية والأطراف الثالثة أن تستخدم قوتها المسلحة بدون تحفظات، وبأقصى قدر تتيحه لها إمكانياتها، على مدى زمنى طويل نسبيا، لإنهاء التمرد، دون احتجاجات مقيدة لها، كما لو كانوا قراصنة بحريين، إلا إذا استخدمت أساليب عشوائية الأثر أو مفرطة الضرر، وبالتالى توجد حرية واسعة للقوات اليمنية والقوات السعودية فى العمل ضد الحوثيين. لكن هناك أيضا حدودا لحرية الحركة فى هذا الإطار، فهناك داخل اليمن من يتفهم نسبيا ماقام به الحوثيون، أو من يجرى اتصالات معهم من الجنوبيين، أو من يتهم الحكومة بـ "اللعب" معهم، فحرية الحركة قائمة، لكنها ليست "لا محدودة".

إن عوامل الحسم المتصورة الأخرى عسكرية الطابع، إلى حد كبير. وتوجد خبرات كافية لقياس كثير من التأثيرات المحتملة لها، وأهمها مايلى:

١- إن القوات اليمنية تتمتع بميزة استخدام الأسلحة الثقيلة، والدعم العسكرى، بعكس عناصر الحوثيين الذين قد لا يحتاجون إلى ذلك، فى ظل اتباعهم لأساليب قتال مختلفة، لكنهم يفتقدون تلك الميزات أيضا، أو يتعرضون لتأثيراتها.

٢- إن القوات السعودية قد دخلت كطرف ثالث فى أعمال القتال، ولديها قوات جوية متطورة، وإمكانيات تمويل واسعة، ودوافع قوية، سواء كان الأمر يتعلق بأمن الحدود، أو "العلاقة الإيرانية" للحوثيين، ولن تنهى المعارك ببساطة دون نتيجة ملموسة.

٣- إنه تم تقريبا قطع طرق إمدادات الحوثيين فيما يتعلق بالتمويل والتسليح، ولم يتمكن هؤلاء من الوصول إلى البحر الأحمر، وبالتالى يمكن حصارهم بشكل محكم نسبيا، رغم استمرار وجود إمدادات لهم من داخل اليمن، أو بما يستولون عليه ليلا من أسلحة، متواجدة فى اليمن بكثافة على أى حال.

إن الوقت ليس فى صالح الحوثيين، إذا استمر نمط القتال والتحالف الحالى على ما هو عليه. ومن الصحيح أن الخسائر التى يتم إيقاعها بصفوفه غير محددة، لكن المؤكد أنهم يتلقون ضربات قوية، وأن كل ذلك قد يؤدى فى النهاية إلى توقف القتال، فى ظل صيغة ما.

ثانيا- العوامل المضادة للحسم فى شمال اليمن :

إن العوامل المضادة للحسم العسكرى لا تأتى من الميدان، لكن تأتى من العاصمة اليمنية صنعاء. فبعيدا عن أن صنعاء تواجه تهديدات متعددة الاتجاهات لا تتيح لها التركيز ببساطة فى قتال الحوثيين، فإن هناك روايات لا نهاية لها حول معادلات داخلية أدت إلى ظهور الحوثيين، وأدت إلى عدم القدرة على التعامل معهم مرارا، خلال خمس جولات حربية سابقة. فهناك تقارير من داخل اليمن حول "علاقة رسمية" تمت معهم لفترة طويلة، أو قناعات من قيادات عسكرية بأنه يتم الزج بهم فى صعدة، ربما للتخلص منهم. وبالطبع، لا يمكن التأكد من كل ذلك. لكن يبدو أن قرار الحسم يواجه مشكلة فى العاصمة، بخلاف حالة سيريلانكا.

يضاف إلى ذلك كل العوامل التقليدية الخاصة بطبيعة الحرب الجارية فى تلك المنطقة، والتى تجعل حسمها تقليديا صعبا إلى حد ما، وأهمها :

١- إنها حرب جبال، وهى من أصعب أشكال الحروب. وهناك أمثلة لا نهاية لها حول مشكلات التعامل معها، من جانب قوات مسلحة عاتية، كما جرى من جانب المجاهدين الأفغان خلال الثمانينيات فى مواجهة القوات السوفيتية، ويجرى حاليا من جانب عناصر طالبان فى مواجهة القوات الأمريكية المدعومة بالناتو. كما يستمر مثل هذا الوضع فى الجزائر منذ ١٧ سنة دون حسم نهائى.

٢- إنها حرب عصابات، يتم شنها من جانب عناصر مسلحة تسليحا خفيفا، تتمركز داخل الكهوف، ولا تخوض حروبا بالمواجهة، وتسيطر على المناطق المحيطة بها ليلا، وتشن إغارات مستمرة فى توقيتات غير متوقعة، وتحرز أحيانا إنجازات عسكرية تكتيكية ذات مردود معنوى، ويمكن أن تختلط بالسكان المحليين نهارا دون مشكلات مانعة.

٣- أنها تتمتع بدعم أطراف خارجية. فإضافة إلى إيران، يتحدث كثير من المسئولين اليمنيين حول دولتين عربيتين أخريين تقدمان الدعم للحوثيين، إضافة إلى الدعم الداخلى الذى تحصل عليه تلك العناصر. وهو دعم ليس كافيا بالطبع لتحقيق انتصار، لكنه ربما يكون كافيا لتجنب الهزيمة. وبالنسبة لجماعة، كالحوثيين، فإن عدم الاندحار يمثل انتصارا، وفقا لنظرية "الصمود" السائدة عربيا.

ووفقا لتحليلات شائعة فى اليمن، فإن الحالة العامة فى صنعاء، وتحديدا مناخ "عدم الثقة" السائد فيها، بين أطراف الحكم أنفسهم، يمثل واحدا من العوامل التى يمكن أن تمكنها من تجنب المفاجآت، أو ربما تحقيق اختراقات، أو إيجاد "طريق ثالث" سلمى يجنبها احتمالات التعرض للهزيمة.

وبعد، فإن النتيجة لم تتغير، ولا توجد -كما تمت الإشارة فى البداية- إجابة سهلة للسؤال المثار حول إمكانية أو احتمالات الحسم العسكرى لحرب الحوثيين. إذا ما كان مقدرا للعمليات العسكرية أن تستمر بدون توقف، وإذا لم يبدأ خيار ثالث فى الظهور، يتعلق بتوافقات سياسية تنهى الحرب، أخذا فى الاعتبار أن ذلك الخيار طرح مرارا، ولن يقدر له أن يعمل مرة أخرى، إلا إذا وصلت العمليات العسكرية إلى وضع يُرهق فيه الطرفان، بحيث تصبح تكلفة وقف الحرب أقل من ثمن الاستمرار فيها. وما لا يمكن تأكيده فقط هو أن تلك الحرب لن تستمر لفترة طويلة، رغم أنه يصعب الجزم تماما بأن الحرب السادسة هى الحرب الأخيرة.

النفط والحراك الجنوبى فى اليمن

■ محمد حافظ عبد المجيد*

شهدت المحافظات الجنوبية فى اليمن خلال السنوات الأخيرة حالة من الحراك السياسى، تمثلت فى الاعتصامات، والإضرابات، والمسيرات، والتى جاءت على خلفية أزمة العسكر المتقاعدين، واستيلاء عناصر شمالية على أراضى الدولة فى الجنوب، عقب انتهاء الحرب الأهلية عام ١٩٩٤، بانتصار الشماليين على الانفصاليين.

و لعدم استجابة السلطات الرسمية لمطالب الجنوبيين ومواجهتهم بالقمع، أخذت هذه الفاعليات منحنى جديدا، حيث ربط المحتجون بين المطالب المعيشية والمطالب السياسية، والمشاركة فى السلطة والتقاسم فى الثروة، وتحول الحراك من الطابع العفوى التلقائى إلى الطابع المنظم.

ويشمل هذا الحراك العديد من المكونات، بعضها له هيئات وفعاليات وحضور سياسى واسع على مستوى المحافظات الجنوبية فى الداخل والخارج، مثل حركة "نجاح"، وهو الاسم المختصر لحركة النضال السلمى الجنوبى، والمجلس الوطنى وغيرها. والبعض الآخر برز فى مرحلة معينة ثم توزع بين فعاليات أخرى، مثل جمعية المتقاعدين العسكريين، وجمعيات الشباب العاطلين عن العمل، وجمعيات ملاك الأراضى المستولى عليها وبعضها له حضور فى محافظة أو بعض المحافظات، وليس على مستوى كل المحافظات الجنوبية. ويلاحظ أن هذه الهيئات لا يوجد لها برنامج سياسى موحد يجمعها، ولا برنامج سياسى يجمع أعضاء الهيئة الواحدة، ولا حتى وثيقة سياسية للمكون الواحد أو لائحة داخلية تجمع أعضاءها، وأغلب هذه الهيئات لم تعقد حتى مؤتمرا أو اجتماعا تأسيسيا للإشهار.

أسباب الحراك :

بشكل غير مباشر، ساهمت إجراءات وسياسات مثل مصادرة الأراضى والثروات، والإقصاء من الوظائف العليا، وانتهاك حقوق المواطنين الجنوبيين، فى تفجر الأزمة الجنوبية.

بينما تمثلت الأسباب المباشرة لبروز الحراك الجنوبى فى عدد من العوامل تتمثل فى الآتى:

الأول- عدم استجابة السلطات الحكومية لمطالب الجنوبيين، التى تبلورت فى شكل مجموعة من المراسلات مع مكتب رئاسة الجمهورية لجمعية المتقاعدين العسكريين التى تضم فى عضويتها عددا من العسكريين المبعدين عن أعمالهم. وقد تضمنت تلك المراسلات مجموعة من المطالب الحقوقية، أهمها:

١- مطالب تتعلق بالعودة إلى العمل، والحصول على الترقية، والتعويض عن سنوات الإبعاد الإجبارى عن العمل.

٢- مطالب تتصل بالحقوق المادية التى يحصل عليها ضباط الجيش والأمن من إعاشة ووسائل نقل ووقود وصيانة وأجرة سكن وسواها.

٣- مطالب تتصل بالحقوق المستولى عليها، وتخص الأراضى التى اشتراها الضباط والجنود قبل الحرب من خلال جمعياتهم السكنية وجرى نهبها بعد الحرب.

الثانى- تدهور الأوضاع المعيشية والاقتصادية التى أدت إلى تنامى حالة السخط الشعبى فى الجنوب اليمنى ضد النظام الحاكم، مما مهد الطريق لانطلاقة الحراك فى المحافظات الجنوبية فى الربع الأول من عام ٢٠٠٧.

(*) باحث فى العلوم السياسية.

الثالث- كانت الساحة اليمنية حبلى بحزمة من الإشكالات: التمرد الحوثى -القاعدة والإرهاب- أزمة السلطة مع أحزاب المعارضة - القرصنة النشيطة فى البحر الأحمر قبالة السواحل اليمنية -الأزمة المالية، وانخفاض أسعار النفط".

ساهمت تلك العوامل فى بروز الحراك الجنوبى وتجرئه على النظام الحاكم. وقد بدأ الحراك حقوقيا، فركز على مطالب المتقاعدين العسكريين والمدنيين ، ثم ساهمت بعض الأحداث التى شهدها اليمن فى خروج الحراك عن الإطار الحقوقى، من بينها سخونة الحملات الانتخابية خلال الانتخابات الرئاسية فى سبتمبر ٢٠٠٦، والمنافسة القوية التى أبدتها أحزاب اللقاء المشترك.

كذلك، أدى تمرد الحوثيين فى صعدة، واستمرار حربهم مع السلطات الحكومية منذ عام ٢٠٠٤ ، مع عدم قدرة الحكومة على حسم الحرب وسحق التمرد، إلى إضعاف النظام الحاكم والتقليل من هيبته.

تطور الحراك :

أدت السياسات الحكومية الخاطئة فى مواجهة الحراك الجنوبى إلى اتساع نطاق هذه الفعاليات، واتخاذها أبعادا محلية ودولية .

فقد تزايد أعداد الأفراد المنخرطين فى فعاليات الحراك الجنوبى، حيث ضمت بعض المظاهرات عشرات الآلاف من المحتجين .

وربطت هيئات الحراك بين المطالب المعيشية والمطالب السياسية.

كما تم استدعاء الرموز التاريخية فى الجنوب، مثل عبد الفتاح إسماعيل، وعلى سالم البيض، وعلى ناصر محمد، وحيدر العطاس، وبعض الأعضاء الجنوبيين فى مجلس النواب، وانضم كبراء المشايخ، وعلى رأسهم الشيخ ناصر الفضلى حليف النظام السابق وغيره، ليشكلوا واجهة سياسية وقيادية مقابل الوجهة الحاكمة فى الداخل اليمنى.

وتطورت المطالب والقضايا، فتحولت إلى نقد النظام الحاكم ورئيس الدولة والحكومة بأنهم جميعا إنما يمثلون محتكرين للسلطة والثروة، وفق مسار قبلى وطائفى وأسرى. ثم طالب الحراك الجنوبى بفك الارتباط بين الشمال والجنوب، والعودة إلى ما قبل الوحدة، وطالبوا بالاستقلال، معتبرين أنهم محتلون من قبل دولة الشمال.

وطور الحراك آلياته وأدواته فتم تأسيس المنابر الإعلامية من مواقع، ومنتديات، وصحف، وفضائيات تليفزيونية، بهدف تسخير كل الجهود من أجل الاستقلال.

إن الأساس فى الحراك الجنوبى أنه قام استنادا على مبدأ دستورى ينادى بالمواطنة المتساوية وتفعيل دولة القانون، ورفع الظلم الواقع على أبناء المحافظات الجنوبية، خاصة عدن. وفقا لذلك، يمكن القول إن الاحتجاجات فى المحافظات الجنوبية ذات منشأ داخلى لا ترتبط بالخارج، فهى تعبير عن أزمة النظام فى تعاملاته السيئة مع مواطنيه. ومع تعقد الأمور وتزايد الصدامات والمواجهات، برزت إلى العلن قيادات جنوبية تعيش فى الخارج تعبر إقليميا ودوليا عن مشروع سياسى، يهدف فى حده الأدنى إلى تحقيق المواطنة المتساوية، ودولة القانون، والمشاركة فى السلطة والثروة، وفى حده الأعلى فك الارتباط، وإعادة الجنوب إلى سابق عهده كدولة مستقلة.

النفط والاقتصاد والأزمات :

يمكن أن تنشأ النزاعات الأهلية والحركات الانفصالية لدواع عرقية وثقافية، ربما بنفس درجة نشوئها لأسباب اقتصادية. لكن فى الدول المنتجة للنفط، تزداد فرصة اندلاع تمرد داخلى عن فرصة اندلاعها بالدول غير النفطية.

حيث تشجع الثروة النفطية على الانفصال. فعادة، يتم إنتاج النفط والغاز فى جيوب من البلاد تدر الكثير من العوائد على الحكومة المركزية، مقابل قلة فرص العمل المتاحة لسكان تلك الجيوب، والذين غالبا ما يتحملون أعباء التطوير النفطى فى مناطقهم، مثل فقدانهم لملكية الأراضى، ومعاناتهم من الأضرار البيئية، لذا يلجأ سكان هذه المناطق إلى المطالبة بالحكم الذاتى أو الاستقلال عن الحكومة المركزية كما يحدث فى المناطق الغنية بالنفط. وهذا لا يعنى أن النفط يفضى حتما إلى العنف، حيث إن نصف الدول التى بدأت بإنتاج النفط منذ عام ١٩٧٠ لم تعان من النزاعات. فالنفط وحده لا يطلق النزاع، لكن النفط يفاقم التوترات الكامنة، ويعطى كلا من الحكومات ومعارضيها المسلحين الوسائل اللازمة لمحاربة بعضهم بعضا، فنادرا ما تواجه الحكومات التى تحد من الفساد، وتحسن استخدام ثرواتها النفطية، حالات عدم الاستقرار.

ويعتمد الاقتصاد اليمنى على قطاع النفط بشكل كبير، حيث يسهم بالنسبة الأوفر فى الناتج المحلى الإجمالى. ويمكن استعراض واقع الاقتصاد اليمنى خلال عامى ٢٠٠٦و٢٠٠٧ على النحو التالى: بلغ معدل النمو المحلى الإجمالى الحقيقى للاقتصاد اليمنى ٧,٧٪ عام ٢٠٠٧، بزيادة بـ ٣,٢٪ عن العام السابق ٢٠٠٦، وتعتبر هذه النسبة فى حالة مقارنتها بمعدل النمو السكانى السنوى متواضعة. إذ إن معدل النمو الحقيقى المحقق لا يتناسب مع الزيادة السكانية، الأمر الذى يعكس ضعف النمو الاقتصادى مقارنة بما يجب تحقيقه. كما انخفض معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية من ٢٣,٨٪ عام ٢٠٠٦ إلى ١٧,٣٪ لعام ٢٠٠٧، ويعود ذلك إلى تراجع معدل نمو الناتج المحلى لقطاع النفط.

كما حققت الإيرادات العامة للدولة نموا سالبا بمعدل ١,٦٪ عام ٢٠٠٧ مقابل معدل نمو٣٣,٧٪ عام ٢٠٠٦، وبلغ مقدار التغير فى النمو -٣٢,١ نقطة خلال عامى ٢٠٠٦و٢٠٠٧ . وبلغت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلى الإجمالى ٣٥,٦٪ عام ٢٠٠٧، بانخفاض ٥٪ عن عام ٢٠٠٦ .

ويعزى التراجع فى الإيرادات العامة للدولة إلى انخفاض الإيرادات النفطية من ١٠٦٠ مليار ريال، وبمعدل ٤٠,٨٪ عام ٢٠٠٦، إلى ٩٤٨ مليار ريال بانخفاض بلغ ١٠,٦٪ عام ٢٠٠٧ . وبلغ مقدار التغير -٥١,٤ نقطة خلال عامى ٢٠٠٦و٢٠٠٧ .

ويرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض قيمة الصادرات النفطية الناتجة عن انخفاض كمية إنتاج النفط.

يرجع اكتشاف النفط في اليمن إلى عام ١٩٣٨، إلا أن البداية الحقيقية لاكتشافه ترجع إلى عام ١٩٨٦. ويبلغ عدد القطاعات النفطية في الوقت الحالي (٨٧) قطاعا. (١٢) قطاعا إنتاجيا وتعمل فيها (١١) شركة نفطية، و(٢٦) قطاعا استكشافيا وتعمل فيها (١٦) شركة نفطية، و(٧) قطاعات قيد التصديق، و(٢٨) قطاعا مفتوحا، و(١٤) قطاعا قيد الترويج حاليا.

يعتبر النفط المصدر الرئيسي للطاقة في الجمهورية اليمنية. ونظرا لأهميته البالغة، فقد اعتبرته الدولة الركيزة الأساسية لبناء اقتصادها الوطني، حيث يمثل مصدر تمويل وإقامة مشروعات اقتصادية واجتماعية تنموية تقوم الدولة بتمويلها، باعتبارها تمثل البنية التحتية للاقتصاد الوطني، ومصدرا لاستخلاص المشتقات والمنتجات النفطية المختلفة التي ترتبط بها صناعات أساسية وتحويلية عديدة. ويقدر الاحتياطي العام من النفط في الجمهورية اليمنية بـ ٩,٧١٨ مليار برميل.

وفيما يخص الغاز الطبيعي، بدأ اليمن بتصدير الغاز الطبيعي المسال في مطلع نوفمبر ٢٠٠٩ من منشأة بلحاف، وهي من أكبر ٢٠ مشروعا للغاز على مستوى العالم، حيث بلغت تكلفة إنشائها نحو ٥,٤ مليار دولار.

ورغم أن قطاع النفط يؤمن نحو ٩٠٪ من عائدات الصادرات، و٧٥٪ من عائدات الحكومة، إلا أن الإنتاج النفطي في اليمن تجاوز الذروة، ومن المتوقع أن يتراجع الإنتاج في العام الجاري إلى ٢٦٨ ألف برميل يوميا عام ٢٠١٠.

ووفقا للإحصاءات الرسمية، فإن النفط يسهم بـ ٣٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و٧٠٪ من الموازنة العامة للدولة، و٩٠٪ من إجمالي الصادرات اليمنية، في حين لم تتجاوز مساهمات القطاعات الإنتاجية الأخرى، مثل الأسماك والسياحة والصناعات التحويلية، إلا ١٠٪ من الصادرات.

وتتعاظم أزمة الاقتصاد اليمني مع تدني حجم العائدات النفطية بسبب تراجع الإنتاج، علاوة على تراجع أسعار النفط عالميا. وتشير التوقعات الدولية إلى استمرار تراجع إنتاج النفط في اليمن بمتوسط سنوي ٦,٥٪، بما يهدد بالنضوب الكامل في عام ٢٠١٧. ويدعو خبراء الاقتصاد السلطات اليمنية إلى تخفيض الاعتماد على العائدات النفطية تدريجيا بنسبة تتراوح بين ١٠ و١٢٪، وفي الوقت ذاته العمل على تنويع مصادر الدخل القومي بتنشيط وتنمية القطاعات الأخرى بما لا يقل عن ١٠٪ سنويا، وإلا فإن السلطات اليمنية قد تعجز عن توفير أي موارد لإدارة البلاد.

العلاقة بين النفط والحراك:

في مقابل ما يقوم به الجنوبيون من فاعليات احتجاجية ومظاهرات، تطالب في حدها الأدنى بمستوى معيشي لائق وتوفير فرص العمل وتنمية الجنوب اليمني، والتقاسم الفعلي في الثروة والمشاركة في السلطة، لم تعر السلطات الرسمية أي اهتمام لهذه المطالب وتجاهلتها، مما دفع الحراك الجنوبي إلى الحديث عن نفط الجنوب وثرواته، واتهام النظام الحاكم بنهبها لقرابة العقدين الماضيين، عمر الوحدة اليمنية. وشكك الحراك في صحة الأرقام والإحصاءات الإنتاجية، التي يصرح بها مسئولون حكوميون. وقام اقتصاديون من الجنوب بإعداد دراسات حول النفط وأماكن تواجده، وكميات إنتاجه، والشركات القائمة على عملية الإنتاج والعاملين في هذه الشركات وكيفية توزيع عائداتها.

ويرى الجنوبيون أن أغلب مصادر النفط توجد في الجنوب الذي يستأثر بنحو ٩٠٪ من هذه الثروة، بينما هم لا يشعرون بها من حيث فرص العمل أو من خلال مشروعات التنمية.

لذا، يطالب النائب محسن باصرة، رئيس حزب الإصلاح المعارض في حضرموت، بتخصيص ٢٥٪ من عائدات النفط لصالح المحافظة، ١٥٪ منها لمشاريع التنمية، و١٠٪ كتعويض عن التلوث الذي تسببه صناعة النفط.

جدير بالذكر أن مطالبات البعض في جنوب اليمن بحصة لمحافظاتهم من عائدات النفط يأتي في إطار مطالبات مماثلة تشهدها دول عربية أخرى، مثل السودان والعراق، وذلك ضمن ما بات يعرف بـ "تقاسم الثروة والسلطة". حيث تضمن اتفاق السلام الموقع بين الحكومة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان شقا رئيسيا لتفاصيل تقاسم الثروة والسلطة بين الشمال والجنوب. كما تضمن الدستور العراقي الجديد إشارات تمنح الأقاليم جزءا من عائدات النفط المستخرجة من أراضيها.

ويفسر مراقبون تصاعد تلك المطالب في السنوات الأخيرة بأن الأخطاء المتراكمة التي وقعت فيها الحكومات المركزية في الدول العربية وإهمالها للمناطق البعيدة عن المركز أدت إلى نشوء حركات احتجاجية تطالب بحصة من الثروة والسلطة، كي لا تبقى تحت رحمة الحكومة المركزية، وهو ما لقي دعما وتجاوبا من بعض القوى الدولية.

وبالتالي، يمكن القول إن هناك علاقة، من نوع ما، تربط بين الاضطرابات السياسية في المحافظات الجنوبية اليمنية، وحقيقة وجود نسبة كبيرة من المخزون النفطي اليمني في الجنوب، حضرموت وشبوة خاصة. وتسهم هذه الحقيقة، إلى جانب عوامل أخرى كقضية العسكر المتقاعدين، والعاطلين عن العمل، والاستيلاء على الأراضي في الجنوب، في تحفيز قادة الحراك الجنوبي على تجييش الجنوبيين، من خلال البرهنة على أن الانفصال هو الطريقة المثلى للانتقال إلى النعيم، حيث ينتظر ٢٠٪ من سكان اليمن، من "المحافظات الست الجنوبية"، ما مقداره ٨٠٪ من الموارد الطبيعية، على ثلثي مساحة البلاد، "٣٣٣ ألف كم٢".

ولا يقلل مما سبق أن هيئات الحراك الجنوبي، المهووسة بعقيدة الانفصال، تبدو أكثر عنفوانا في المحافظات الخالية من الموارد الطبيعية "لحج، الضالع، أبين" من تلك المتشبعة بالنفط والغاز "شبوة، حضرموت".

ففي المحافظات الخالية من النفط، احتفظ السكان فيها بتنظيمهم الاجتماعي ذي الطابع العشائري، بالإضافة إلى ميلهم الغريزي للعنف، بالنظر إلى تاريخهم الحربي. إذ كانت لحج هي

المهد التاريخي لثورة ١٤ أكتوبر " ثورة ١٤ أكتوبر ضد الاحتلال البريطاني ١٩٦٩"، فضلا عن تدني مستوى دخل الفرد في تلك المحافظات عنه في شبوة وحضرموت، اللتين شهدتا موجات نزوح جماعي في أكثر من حقبة تاريخية، كما أن معظم أفراد الجيش الجنوبي، قبل الوحدة، كانوا ينحدرون من المحافظات الثلاث: لحج والضالع وأبين.

* منذ البدايات الأولى للقرن التاسع عشر، حاول اليمن أن يكون من الدول المنتجة للنفط، لما له من أهمية كبيرة كسلعة استراتيجية وحيوية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. وكان عام ١٩٨١ هو تاريخ الاستكشافات النفطية في اليمن، حينما وقعت الحكومة اليمنية اتفاقية المشاركة في الإنتاج مع شركة "هنت" الأمريكية للتنقيب عن النفط في منطقة مأرب- الجوف.

* ٤ مارس ١٩٨٤، تم الإعلان عن اكتشاف النفط بكميات تجارية في أول بئر استكشافية في موقع قرب صافر بمحافظة مأرب، وفي مناطق أخرى متفرقة.

* ٨ يوليو ١٩٨٤، تم تدشين الإنتاج من أول بئر نفطية في تاريخ اليمن، بقدرة إنتاجية بلغت نحو(٧٨٠٠) برميل يوميا.

* ١٢ أبريل ١٩٨٦، تم إنشاء مصفاة مأرب بطاقة إنتاجية قدرها(١٠,٠٠٠) برميل في اليوم.

* أكتوبر ١٩٨٧، تم تدشين خط أنبوب تصدير النفط الممتد من صافر إلى رأس عيسى على البحر الأحمر بطول ٤٤٠ كيلو مترا.

* أغسطس ١٩٩٠، اكتشف النفط بكميات تجارية في حوض المسيلة قطاع (١٤)، وبدأ الإنتاج من هذا القطاع في سبتمبر ١٩٩٣ بمعدل (١٢٠) ألف برميل يوميا، وتم إنشاء وحدة الإنتاج المركزية، ثم منشأة التصدير في الشحر لشحن النفط الخام.

* أكتوبر١٩٩٣، دشن الرئيس علي عبدالله صالح تصدير النفط الخام من قطاع المسيلة. وبدخول هذا القطاع مرحلة الإنتاج، زادت كمية إنتاج اليمن من النفط الخام لتصل في عام ١٩٩٣ إلى (٧٨,٩) مليون برميل.

* أكتوبر ١٩٩٦، بدأ الإنتاج من قطاع (٥) جنة بمعدل ١٥ ألف برميل في اليوم.

* ديسمبر١٩٩٧، بدأ الإنتاج من قطاع (١٠) شرق شبوة بمعدل (٢٠) ألف برميل في اليوم ليصل إنتاج اليمن من النفط الخام في ذلك العام إلى أكثر من (١٣٢,٣) مليون برميل.

* عام ٢٠٠٠، بدأ الإنتاج من قطاع (٣٢) حواريم بمعدل (٨) آلاف برميل يوميا ليصل إنتاج اليمن من النفط الخام في ذلك العام إلى (١٥٩) مليون برميل.

* عام ٢٠٠٢، تم تدشين حقل (شريوف) في قطاع رقم (٥٣) شرق سار في حضرموت بطاقة إنتاجية (١٥) ألف برميل يوميا من قبل شركة (دوف) البريطانية وشركائها. وبذلك، ارتفع إجمالي إنتاج اليمن من النفط إلى (٤٧٥) ألف برميل يوميا.

* تعتمد صناعة تكرير النفط في اليمن على مصفاتي عدن ومأرب، إذ تكرر مصفاة عدن ما نسبته (٩٠٪) من حاجة السوق المحلية من المشتقات النفطية، بينما تقوم مصفاة مأرب بتكرير (١٠) آلاف برميل في اليوم لتغطية جزء من احتياجات السوق المحلية. كما تقوم شركة "مصافي" بتجارة المشتقات النفطية خارجيا كشراء كميات مختلفة من المشتقات النفطية.

* الغاز.. ثروة مضافة:

* في عام ١٩٩٦، تم تشييد وتشغيل منشآت مصنع تسييل الغاز وخطوط الإنتاج والتخزين ومصب ورصيف السفن. ومن المتوقع أن يصدر اليمن نحو (٦,٧) مليون طن سنويا من الغاز الطبيعي المسال لمدة خمسة وعشرين عاما عبر ميناء التصدير والمعامل في منطقة بلحاف على البحر العربي.

* في نوفمبر ٢٠٠٩، تم استكمال مراحل مشروع إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي المسال في بلحاف البالغة تكلفته (٥) مليارات دولار، وبدء التصدير بحلول ١٤ نوفمبر ٢٠٠٩.

المصدر :

http://www.yemen.gov.ye/portaltabid/275/Default.aspx?PageContentID=294

استقرار العراق .. علاقة إشكالية بين الأمن والسياسة

■ إيمان أحمد رجب (*)

تشير تطورات الأوضاع داخل العراق إلى تأزم وضعه الأمني والسياسي، في فترة مهمة تُجرى فيها انتخابات مصيرية، ستحدد مستقبل خريطة القوى السياسية فيه، وشبكة علاقاته مع دول الجوار طوال السنوات الأربع التالية. من ناحية، يشهد العراق عودة النشاط المسلح لتنظيم "دولة العراق الإسلامية" التابع لتنظيم القاعدة، الذى أعلن تبنيه لعمليات تفجيرية استهدفت عدة مبان حكومية، كتفجير ١٩ أغسطس ٢٠٠٩ الذى استهدف وزارتي الخارجية والمالية، وتفجيرات أكتوبر ٢٠٠٩ التى استهدفت الجسر الدولى الذى يربط العراق بكل من سوريا والأردن، ومبنى محافظة بغداد(١).

كما تشهد بعض المدن العراقية ارتفاعا في منحنى العنف، ومن ذلك مدينة بغداد التى نفذت فيها عدة تفجيرات متزامنة فى ٨ ديسمبر ٢٠٠٩، ونفذت فى نطاق وزارتى العمل والشئون الاجتماعية والمالية، وقرب مكتب تابع لوزارة الداخلية، كما نفذت فيها ثلاثة تفجيرات أخرى قرب وزارتى الخارجية والهجرة، وقرب مبنى السفارة الإيرانية فى ١٥ ديسمبر ٢٠٠٩.

وقد كانت هذه التفجيرات سببا فى تجدد السجال الداخلى حول مدى كفاءة خطة فرض القانون التى تنفذها الحكومة العراقية، حيث قام البرلمان العراقى باستجواب لرئيس الوزراء نورى المالكى، ووزراء الدفاع والداخلية والاستخبارات(٢).

ومن ناحية أخرى، يشهد العراق، بالتزامن مع ارتفاع منحنى العنف، تنفيذا مرحليا لعملية انسحاب القوات الأمريكية من المدن العراقية، وجدلا داخليا حول طرح الاتفاقية المنظمة لذلك، والتى تم التوصل إليها بين حكومة المالكى والقوات الأمريكية فى نوفمبر ٢٠٠٨ للاستفتاء الشعبى، وهو أمر لم يحسم بعد، مما يثير تساؤلا حول مدى استعداد القوات العراقية للتخلى عن دعم القوات الأمريكية فى هذه المرحلة الحرجة.

كما يستعد العراق فى هذه المرحلة أيضا لخوض انتخابات برلمانية أرجئ موعدها إلى ٧ مارس ٢٠١٠، بعد خلاف طويل حول قانون الانتخابات، وما إذا كان سيعتمد القائمة المغلقة أم المفتوحة، وحول ما يمنحه من مقاعد للعراقيين فى الخارج وللأقليات العراقية. وقد يترتب على هذه الانتخابات إعادة تشكيل الخريطة السياسية فى العراق، والتى سيكون لها دور فى تغيير شبكة تفاعلات العراق الإقليمية، مما سيؤثر بدوره على درجة استقرر المنطقة.

أولا- وضع أمنى هش :

تشير تطورات الوضع الأمنى فى العراق إلى هشاشة الوضع الأمنى فى المدن العراقية، بما يؤكد أن ما حققته حكومة نورى المالكى من إنجاز أمنى، طوال فترة توليها الحكم، كان

(*) باحثة فى الشئون العربية.

مجالس الصحوة

قامت القوات الأمريكية العاملة فى العراق بتسليح العشائر السنية، من خلال كيان تنظيمى عرف باسم مجالس الإنقاذ والإسناد، أو مجالس الصحوة لتحقيق هدفين: تحقيق نوع من التوازن الطائفى لصالح السنة العرب فى الأجهزة الأمنية الجديدة، وإحباط أى جهود لتنظيم القاعدة فى بلاد الرافدين لتجنيد السنة.

وقد نفذت ذلك ابتداء فى محافظة الأنبار، منذ سبتمبر ٢٠٠٦، بموجب اتفاق بين مجلس إنقاذ الأنبار والقوات الأمريكية، مدته ثلاثة أشهر قابلة للتجديد، يتقاضى بموجبه المتطوعون ٣٠٠ دولار شهريا مقابل التعاون مع القوات الأمريكية فى محاربة تنظيم القاعدة والجماعات الموالية لها فى المحافظة. ثم توالى تشكيل هذه المجالس فى المدن السنية والمدن المختلطة التى تتألف من الشيعة والسنة، بعدما تمت هزيمة القاعدة هناك، حيث بلغ عددها حتى مطلع ٢٠٠٨ مائة وثلاثين مجلسا تتألف من ٩٢ ألف متطوع، ويشكل العرب السنة منهم ما نسبته ٨٠٪ من إجمالى المتطوعين.

وتتولى هذه القوات بصفة أساسية إدارة نقاط التفتيش فى مناطق عملها، تحسبا لعودة تنظيم القاعدة إليها، ولا يتم تدريبهم على تنفيذ أى عمليات عسكرية.

إنجازا شكليا. فلا تزال الأسباب الحقيقية للعنف قائمة، وهو ما يفسر ارتفاع منحنى العنف مجددا مطلع عام ٢٠٠٩، حيث لا يكاد يمر يوم على المدن العراقية دون أن يقع تفجير ما يودى بحياة العديد من المدنيين العراقيين.

والمتابعة الدقيقة للوضع الأمنى فى العراق، منذ أبريل ٢٠٠٣، تفيد بأن موجة العنف تبلغ أقصى مدى لها فى مناسبتين. الأولى تتمثل فى قرب انعقاد الانتخابات وخلال فترة نقل السلطات إلى الحكومات المنتخبة الجديدة، حيث تنشط الجماعات المسلحة فى استهداف الشخصيات السياسية والأهداف الحكومية. وهذا يفسر ما شهدته مرحلة نقل السلطات إلى الحكومات المحلية الجديدة المشكلة بموجب انتخابات المجالس المحلية (أجريت فى يناير ٢٠٠٩) من ارتفاع عدد ضحايا العنف من المدنيين مقارنة بعددهم فى الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، حيث بلغ إجمالى عدد القتلى من المدنيين ٤١٦ فى مارس ٢٠٠٩، و٤٨٤ مدنيا خلال ابريل من العام ذاته.

ويرتبط بذلك، أيضا، التفجيرات الخمس المتزامنة التى نفذت فى مناطق متفرقة من العراق فى ٨ ديسمبر ٢٠٠٩، والتى تلت مباشرة إقرار قانون الانتخابات العراقى، وقد وصفها رئيس الوزراء العراقى، نورى المالكى، بأنها "محاولة من طرف الأعداء لزعزعة استقرار العراق".

أما المناسبة الثانية، فتتمثل فى فترات تراخى السيطرة الأمنية على مداخل ومخارج المدن العراقية، ويمر العراق حاليا بإحدى هذه الفترات، حيث يشهد تنفيذ المرحلة الثانية من الاتفاق الأمنى، والتى تقضى بانسحاب القوات الأمريكية المقاتلة إلى خارج المدن العراقية لتتحمل المسئولية الأمنية فيها القوات العراقية. وهذا يفسر استمرار معدلات العنف فى الارتفاع مع بدء انسحاب القوات الأمريكية إلى خارج المدن العراقية منذ يونيو ٢٠٠٩، حيث بلغ إجمالى القتلى خلال يونيو ٥١٧ مدنيا وخلال يوليو ٤١٨ مدنيا، و ٥٣٧ مدنيا خلال اغسطس ٢٠٠٩(٣). وارتفعت معدلات العنف مجددا فى كركوك، وبغداد وديالى، وبابل، ونينوى، والموصل، خلال الشهرين الماضيين، بعد ما شهدته من استقرار نسبى، وبلغ إجمالى عدد ضحايا العنف من المدنيين ٤٣٨ مدنيا خلال أكتوبر ٢٠٠٩. وخلال نوفمبر ٢١٢ مدنيا(٤).

ويمكن تفسير هشاشة الوضع الأمنى فى العراق بعاملين. يتمثل العامل الأول منهما فى ضعف قوات الأمن العراقية. فنجاح الجماعات المسلحة فى تنفيذ عملياتها وعدم قدرة قوات الأمن العراقية على التصدى لها أو إحباطها، خاصة فى المدن التى باتت تتبعها أمنيا بعد خروجها من نطاق ولاية القوات الأمريكية، يعنى عمليا استمرار ضعف قوات الأمن العراقية وتدنى كفاءتها. وهذا ما يؤكده تصريح وزير الداخلية العراقى، جواد البولانى، إثر تفجيرات بغداد التى استهدفت وزارتى المالية والخارجية ١٩ أغسطس ٢٠٠٩، والذى أكد فيه أن "البنى التحتية لأجهزة الاستخبارات العراقية لا تزال فى طور التهيئة، وأن الحاجة قائمة إلى الاستعانة بالجهد الاستخباراتى للقوات الأمريكية"(٥).

ويعزى ضعف هذه الأجهزة باستمرار كونها مجالا آخر لإعمال منطق الإقصاء الطائفى فى مواجهة السنة من ناحية، والإقصاء العرقى فى مواجهة العرب من ناحية أخرى، حيث يغلب على تشكيل الجيش الاتحادى المكونان الشيعى والكردى، ويغيب المكون العربى عن جيش إقليم كردستان. وقد يرجع ذلك إلى أن بناء تلك الأجهزة تم قبل أن يتم التوصل لصيغة مرضية لتسوية الصراع الدائر فى العراق، والذى تفجر مع الاحتلال. فقد كان من الممكن أن تكون هذه الأجهزة إحدى أدوات استقرار

الوضع في العراق. لو تأخر تشكيلها لحين التوصل لتلك الصيغة. ففي المجتمعات المنقسمة، تزداد فاعلية هذه الأجهزة، كلما غاب عن تشكيلها المنطق الحاكم للصراع بين الجماعات(٦).

كما يرجع ضعف تلك الأجهزة إلى اختراقها من قبل الميليشيات المسلحة، التي يتبع بعضها الأحزاب والقوى السياسية الفاعلة في العراق، خاصة منظمة بدر وجيش المهدي. وهذا ما يؤكده تخلف العديد من عناصر الشرطة والجيش عن تأدية واجبهم في المواجهات المسلحة التي دارت بين جيش المهدي والقوات الحكومية، بدعم جوي من القوات الأمريكية في مدينة البصرة في ٢٥ مارس ٢٠٠٨، والتي تلاها قرار وزير الداخلية العراقية بطرد ١٣٠٠ عسكري من الشرطة والجيش(٧). كما يؤكده تنفيذ عناصر من أجهزة الأمن العراقية عددا من التفجيرات في المنطقة الممتدة بين الموصل والحبانية خلال مارس وأبريل ٢٠٠٩.

وإذا ما استمر ضعف هذه الأجهزة، فهي لن تكون قادرة على ضبط الأوضاع في المدن العراقية بعد انسحاب القوات الأمريكية المقاتلة منها بنهاية أغسطس ٢٠١٠، وفق خطة الرئيس الأمريكي باراك أوباما، مما سيسمح لتنظيم القاعدة والجماعات المسلحة بالاحتفاظ بمعاقلها. ومن المتوقع أن تكون فترة تنفيذ المرحلة الثالثة من الاتفاق الأمني مرحلة ملائمة لها لمعاودة نشاطها في العراق.

أما العامل الثاني، فيتعلق بحقيقة حساسية الوضع الأمني العراقي لعلاقات العراق مع كل من سوريا وإيران. فما يتحقق من أمن داخل العراق يتوقف بدرجة كبيرة على مدى ضبط كل من هاتين الدولتين لحدودهما مع العراق، حيث تعتمد العديد من الجماعات المسلحة على عناصر داخل هاتين الدولتين للحصول على دعم لوجيستي اثناء تنفيذ عملياتها داخل المدن العراقية، وبالتالي فإن توتر علاقة العراق بأي منهما سيكون له أثره الواضح على أمن العراق. فعلى سبيل المثال، ترتب على أزمة العراق مع سوريا، على خلفية هجومي ١٩ أغسطس ٢٠٠٩ اللذين استهدفا وزارتي المالية والخارجية، عدم انضباط الحدود معها. ورغم أنه من غير الواضح ما ستنتهي إليه هذه الأزمة، إلا أن ما يمكن توقعه هو انعكاسها على الوضع الأمني، خاصة في المناطق الحدودية، وهذا ما تشير إليه عودة أعمال العنف في محافظة الأنبار القريبة من الحدود مع سوريا.

كما أن توتر العلاقات العراقية -الإيرانية من شأنه أن يزيد من احتمال عدم انضباط الحدود معها، والذي سينعكس في حرية الحركة التي ستتمتع بها الجماعات الشيعية المسلحة الموالية لها، مثل منظمة بدر، وتنظيم عصائب أهل الحق، والتي قد تعمل على تغيير نتائج الانتخابات العراقية بشكل أو بآخر، إذا سارت بما لا يتفق ومصالحها. وتشهد علاقات العراق مع إيران في الآونة الأخيرة درجة من درجات التوتر، والتي يمكن تتبع بداياتها إلى منتصف عام ٢٠٠٩، حين تسببت سيطرة إيران على المراقد الشيعية في النجف وكربلاء، والتي سماها بعض العراقيين بـ "هيمنة منظمة الحج والزيارة الإيرانية"، في تدني عوائد الزيارة لهذه الأماكن، مما أضر بالاقتصاد العراقي. كما ثارت خلال اكتوبر الماضي (٢٠٠٩) خلافات بين إيران والحكومة العراقية حول نصيب العراق من الأنهار المشتركة معها، خاصة نهري الكارون والكرخة، وتحديدا مع تزايد مشاكل الجفاف وتملح الأرض، مما أثر على القطاع الزراعي في العراق.

كما أن استمرار سيطرة إيران والجماعات الشيعية الموالية لها على البصرة وميسان وكربلاء بصفة رئيسية، واحتفاظها بعلاقات من نوع خاص مع الاكراد، وتأييدها مطالبهم بضم كركوك، كل ذلك تسبب في حدوث توتر مع بعض أعضاء الحكومة العراقية.

ومن المستجدات المهمة ذات الدلالة في اتجاه استمرار النفوذ الإيراني في العراق، سيطرة إيران على حقل الفكة النفطي في محافظة ميسان في ١٨ ديسمبر ٢٠٠٩، والذي اعتبرته قيادة القوات المسلحة الإيرانية، في بيان نقلته عنها قناة العالم، ملكا لإيران(٨). فنجاح القوات الإيرانية في اختراق الحدود مع محافظة ميسان، ووجود عناصر داخل البرلمان العراقي تنكر سيطرة القوات الإيرانية، رغم إصدار القوات الإيرانية بيانا رسميا بذلك، يؤكد ما تشير إليه العديد من التقارير من اختراق القوات العراقية من قبل قوى موالية لإيران، لا سيما في المناطق الحدودية معها. كما يؤكد استمرار وجود قوى سياسية عراقية تدين بولائها لإيران، حتى وإن تعارض ذلك مع مصالح العراق. وكان لافتا الموقف العراقي الرسمي إزاء الخطوة الإيرانية، حيث اتسم بهدوء شديد، حتى إن كثيرا من المراقبين والساسة العراقيين وصفوا هذا الموقف بالتراخي والخذلان.

ثانيا- تحالفات متغيرة وقوى مستبعدة :

يمر العراق حاليا بمرحلة تشكيل تحالفات بين القوى السياسية المختلفة لخوض الانتخابات التشريعية، التي ستنظم في ٧ مارس ٢٠١٠، والتي من المتوقع - في حال عقدها في موعدها - أن تعيد توزيع موازين القوة بين القوى السياسية العراقية.

ويلاحظ وجود تغير نوعي في تحالفات القوى السياسية الشيعية المدعومة من إيران بصفة خاصة، بل وتغير في طبيعة علاقاتها مع بعضها. حيث شكل المجلس الأعلى الإسلامي الائتلاف العراقي الموحد في ٢٤ أغسطس ٢٠٠٨، دون أن يضم حزب الدعوة الإسلامي الذي يرأسه المالكي، واستقطب بعض المكونات الأساسية في الائتلاف الموحد الذي خاض انتخابات عام ٢٠٠٥، كالتيار الصدري، وحزب الفضيلة، وتيار الإصلاح الوطني، الذي يتزعمه رئيس حزب الدعوة ورئيس الوزراء السابق إبراهيم الجعفري، إلى جانب بعض ممثلي السنة

كمجلس إنقاذ الأنبار برئاسة حميد الهايس، وجماعة علماء العراق برئاسة الشيخ خالد الملا.

وفى المقابل، اتجه المالكي للحوار مع بعض قادة عناصر الصحوة، أثناء الانتخابات المحلية، تمهيدا للتحالف معها فى الانتخابات التشريعية المقبلة. وأعلن فى ٢ أكتوبر ٢٠٠٩ عن تشكيل ائتلاف دولة القانون، الذى ضم ٤٠ حزبا وحركة سياسية، منها حزب الدعوة الإسلامية - جناح المالكى، وحزب الدعوة الإسلامية تنظيم العراق - جناح هاشم الموسوى، وكتلة مستقلون، والاتحاد الإسلامى لتركمان العراق، وكتلة الانتفاضة الشعبانية، والتيار العربى المستقل، والحركة الدستورية، والحزب الوطنى الديمقراطى الأول.

ويرى بعض المتابعين أن ائتلاف المالكى يظل مقتصرا على حزب الدعوة، بل وعلى شخصه، مستثمرا ما حققه من نجاح نسبى فى الانتخابات المحلية السابقة، خاصة أن بعض القوى المكونة للائتلاف هى مجرد كيانات تابعة لحزب الدعوة، كالاتحاد الإسلامى لتركمان العراق، وحزب الدعوة - تنظيم العراق. ويلاحظ أن المالكى لم ينجح فى استقطاب بعض القوى الأساسية فى البرلمان الحالى كالقائمة العراقية، رغم أنه استقطب بعض نوابها كأفراد، أو فى استقطاب جبهة التوافق العراقى، مما يجعل نسبة تمثيل السنة فى ائتلاف المالكى متدنية(٩). كما لا يزال حزب الدعوة يعانى انقساما على نفسه ما بين مطالب بالانضمام إلى الائتلاف العراقى ورافض لذلك.

ومن غير الواضح ما إذا كان التحالف الوطنى بعد وفاة عبد العزيز الحكيم، رئيس المجلس الأعلى الإسلامى السابق، سيستمر كما هو أم لا. فنجاح الحكيم فى تشكيل هذا التحالف قبل أيام من وفاته، ثم خلافة ابنه عمار الحكيم له، يثير تساؤلات حول مستقبله وما إذا كان سيؤدى استمراره إلى توتر العلاقات بين المجلس الأعلى وحزب الدعوة أم لا، مما يثير تساؤلا حول موقف إيران من كل من هاتين القوتين المعروفتين بولائهما لها.

ويلاحظ أن هذه التحالفات، كغيرها من التحالفات التى عقدت أثناء انتخابات ٢٠٠٥، هى تحالفات آنية، لا تؤسس لشراكة حقيقية بين القوى السياسية العراقية على اختلاف توجهاتها، ويرجع ذلك إلى وجود خلافات جوهرية بين تلك القوى، وفشلها فى التوصل لحلول وسط لها من خلال علمية المصالحة الوطنية التى أفرغت من مضمونها. ومن أهم هذه القضايا الخلافية الموقف من البعثيين، ومن موقع السنة، وتحديدا جماعات الصحوة من دولة "العراق الجديد" بمؤسساتها الأمنية والسياسية.

الموقف من عناصر الصحوة :

يلاحظ استمرار إقصاء عناصر الصحوة ورفض دمجها فى الأجهزة الأمنية منذ تشكيلها فى سبتمبر ٢٠٠٦ . فمنذ مطلع عام ٢٠٠٩، اتخذت حكومة المالكى عددا من الخطوات الإقصائية فى مواجهة هذه العناصر. فرغم انتقال مسئولية ٨٢ ألفا من عناصر الصحوة فى ٨ محافظات إلى الحكومة العراقية، خلال الفترة من أكتوبر ٢٠٠٨ وحتى ١٢ مارس ٢٠٠٩، إلا أنه لم يتم دمج عدد كاف منها فى الأجهزة الأمنية، استنادا للقرار ١١٨ الصادر فى ٨ سبتمبر ٢٠٠٨، والذى نص على دمج عناصر الصحوة التى ليس لها سجل إجرامى فى الأجهزة الأمنية، والنظر فى مدى صلاحية من تبقى من العناصر للانضمام للأجهزة الإدارية للدولة(١٠).

كما تأخرت الحكومة فى دفع رواتب عناصر الصحوة، فشهدت بعض المناطق توقف تلك العناصر عن القيام بعملها، وقامت بمحاكمة عدد من عناصر الصحوة على ما ارتكبوه من جرائم قبل الانضمام إلى مجالس الصحوة، ومن ذلك القبض على ناظم الجبورى، زعيم الصحوة فى مدينة الضلوعية، بتهمة المشاركة فى قتل شيعة الدجيل خلال عام ٢٠٠٦، والمشاركة فى استهداف نقطة للشرطة هناك(١١)، واعتقال عادل المشهدانى، رئيس مجلس الصحوة فى منطقة الفضل، فى مارس ٢٠٠٩ بتهمة الارتباط بالقاعدة، وتنفيذ عمليات تفجير، واعتقالها عناصر فى الإسكندرية شمال بابل بتهمة الإرهاب(١٢).

فالحكومة العراقية ترفض دمج هذه العناصر فى الأجهزة الأمنية، رغم أنه قد تم تدريبها من قبل القوات الأمريكية والعراقية على كيفية ضبط مداخل المدن العراقية، وما صاحب ذلك من فهم، ولو جزئى، لاستراتيجية الحكومة فى محاربة تنظيم القاعدة. وهذا يطرح احتمال تحول سلاح هذه العناصر ضد الحكومة العراقية ذاتها وأجهزتها الأمنية، خاصة أن تنظيم القاعدة لا يزال قادرا على إعادة تنظيم صفوفه داخل العراق، حيث لم تتم بعد تصفيته كلية، وهذا يعنى تحولها إلى هدف سهل من قبل التنظيم. ومن ثم، من المحتمل أن تعود دائرة العنف للاتساع مجددا داخل العراق، خاصة إذا لم تر عناصر الصحوة فى محاولات المالكى التقرب من قادتها للتحالف معها فى الانتخابات المقبلة، مما يعوضها عن استبعادها من الأجهزة الأمنية.

وبالتالى، تظل عناصر الصحوة تشكل خطرا على أمن العراق، إذا لم يتم التعامل معها بما يضمن لها تمثيلا فى الأجهزة الأمنية. وهذا الخطر تشير إليه المواجهات التى وقعت بين اللجان الشعبية التابعة لمجلس الصحوة فى بعقوبة بمحافظة ديالى والشرطة العراقية، والتى كانت بسبب رفض قائد شرطة المحافظة واللجنة السياسية فى مجلس المحافظة مطالبها بالالتحاق بالأجهزة الأمنية الخاصة بالمحافظة، وبرروا ذلك بمشاركتها فى قتل وخطف مواطنين خلال الأعوام الثلاثة الماضية. وقد هيأ هذا الوضع مناخا سمح لتنظيم القاعدة بتنفيذ هجمات جديدة أثناء ذلك فى المدينة(١٣).

الموقف من البعثيين :

يلاحظ وجود انقسام بين القوى السنية وغيرها من القوى العراقية حول كيفية التعامل مع البعثيين. وإذا ما حدث نوع من

التقارب بين مواقف السنة وغيرها من القوى، فإنه مرتبط بتحقيق غايات معينة، أى أنه تقارب آنى لا يستند إلى قناعة حقيقية لدى تلك القوى بدمج البعثيين فى العملية السياسية.

ويعتبر موقف حكومة المالكى من البعثيين، خاصة بعد إعلان نتائج الانتخابات المحلية، هو الأكثر مرونة مقارنة بمواقف القوى العراقية الأخرى، حيث حاولت استمالة القوى السنية للتحالف معها، خاصة تلك المؤيدة لعودة البعثيين كصالح المطلك(١٤). فالقوى السياسية السنية تسعى للضغط على حكومة المالكى لإحياء عملية المصالحة الوطنية وتوسيعها لتشمل البعثيين، بمن فى ذلك أولئك الموجودون فى سوريا، حتى وإن تطلب ذلك منها تقديم بعض التنازلات. وهذا ما قامت به عند عرض الاتفاق الأمنى على مجلس النواب العراقى، حيث قايضت جبهة التوافق السنية، التى انسحبت من حكومة المالكى إثر خلافات معها فى أغسطس ٢٠٠٧، الموافقة على الاتفاق الأمنى مقابل تمرير وثيقة الإصلاح السياسى، وقد مررها المجلس بقرار تشريعى. وشملت الوثيقة عددا من القضايا، من أهمها إعادة بناء القوات المسلحة العراقية على أسس مهنية ووطنية، واستيعاب مجالس الصحوة، والتوقف عن ملاحقة عناصرها باستثناء من ارتكب جرائم فى حق الشعب العراقى(١٥).

وفى هذا الإطار، يمكن فهم دعوة المالكى، التى وجهها مطلع مارس ٢٠٠٩، للقوى العراقية المعارضة بالعودة إلى العراق، بما فى ذلك القوى البعثية. ويلاحظ فى الآونة الأخيرة عدم ثبات موقف حكومة المالكى من البعثيين. فرغم الدعوة التى وجهها المالكى لهم، إلا أنه اتهم التنظيمات البعثية بالتحالف مع تنظيم القاعدة لتنفيذ التفجيرات التى استهدفت المدن الشيعية، مثل مدينتى الصدر والحرية خلال أبريل ٢٠٠٩، فى "محاولة لإثارة الفتنة الطائفية" وفق تصريحه(١٦)، كما اتهم تنظيم محمد يونس الأحمد الذى ينشط انطلاقا من سوريا بمسئوليته عن تفجيرات بغداد التى استهدفت وزارتى المالية والخارجية(١٧)، وبمسئوليته عن تفجيرات أكتوبر وديسمبر الماضيين، قبل أن تعلن القاعدة مسئوليتها عن هذه التفجيرات. ورغم ذلك، ترسل حكومة المالكى بين حين وآخر بعض الإشارات التى تفيد قبولها بانفتاح محدود على البعثيين، وامتلاكها بعض القدرة على التعايش معهم، فى حال قبولهم العمل فى إطار مؤسسات الدولة الجديدة، على خلاف مواقف بعض القوى السياسية.

وفى المقابل، تقف القوى السياسية العراقية، كالتيار الصدرى والمجلس الأعلى الإسلامى، موقفا أكثر تشددا من موقف الحكومة، على الأقل على مستوى التصريحات التى تفيد باستمرار عدم ثقتها فى إمكانية قبول أعضاء حزب البعث منطق التعايش مع التيارات الأخرى، حيث يرفض التيار الصدرى فى العديد من البيانات الصادرة عنه استمرار وجود عناصر النظام السابق فى الأجهزة الأمنية، وينادى بضرورة تطهيرها منها(١٨).

وفى رد على دعوة المالكى، اعتبرت كتلة التيار الصدرى فى مجلس النواب أن أى محاولة للحوار مع البعثيين هى "خيانة" للشعب العراقى. واعتبر عبد العزيز الحكيم البعث أنه "كان ولا يزال وسيبقى الخطر الأول على العراق والإسلام وكل القيم الإنسانية". كما اعتبر دخول الحكومة فى حوار مع البعثيين خطوة تمهد لعودة حزب البعث للحياة السياسية العراقية(١٩).

خاتمة :

يتطلب إقرار الوضع الأمنى فى العراق نوعا من الاستقرار السياسى فى التحالفات بين القوى السياسية العراقية، وهذا يعنى ضرورة تعامل القوى العراقية مع مسألتى دمج البعثيين وعناصر الصحوة كعملية مستمرة طويلة المدى، بدلا من التعامل معها كقضية انتخابية يمكن استغلالها لتشكيل تحالفات سياسية، وهذا الأمر لا يوجد ما يشير إلى تنبه القوى العراقية الرئيسية له أثناء تشكيلها تحالفاتها، استعدادا لانتخابات مارس ٢٠١٠، مما يعنى احتمال استمرار هاتين القضيتين كقضايا انتخابية يتم توظيفها للحصول على مزيد من الأصوات.

كما أن هشاشة الوضع الأمنى فى العراق توجد ضرورة للتعجيل فى تأسيس شراكة حقيقية بين كافة التيارات والقوى السياسية على اختلاف توجهاتها وانتماءاتها المذهبية، بحيث تستند إلى صيغة متفق عليها ومقبولة من جانب تلك القوى لتوزيع الثروة والسلطة داخل المدن العراقية. فمن شأن تلك الصيغة، فى حال التوصل إليها، أن تلعب دورا مهما فى تحسين الأوضاع الأمنية. فقد ارتبط تردى الوضع الأمنى فى العراق فى جزء كبير منه بغياب تلك الصيغة. فالعنف فى العراق ظاهرة أمنية ذات أسباب سياسية، أى أن ما يحرك العنف والصراع المسلح فى المدن العراقية عوامل سياسية مرتبطة بصورة رئيسية بتوزيع السلطة والثروة بين القوى العراقية، على اختلاف توجهاتها وانتماءاتها.

الهوامش :

١- تنظيم مرتبط بالقاعدة يعلن مسئوليته عن هجمات بغداد، ١٠ ديسمبر ٢٠٠٩، بى بى سى العربية:

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/091210/12/
2009_om_iraq_attacks_claim_tc.2shtml

٢- البرلمان العراقي يطالب باستجواب المالكي، ٩ ديسمبر ٢٠٠٩، بي بي سي العربية:

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/091207/12/2009_als_baghdad_blasts_tc.2shtml

3- Refer to the Recent Events section at Iraq Body count :

http://www.iraqbodycount.org/database/recent/6/

4- Ibid.

٥- إحالة ضباط للقضاء العسكري على خلفية تفجيرات بغداد، الشرق الأوسط، ٢٢ أغسطس ٢٠٠٩.

٦- انظر:

- Thomas E. Ricks, US Still Waiting for Iraq Forces to Stand Up, The Washington Post, Oct. 1, 2006.

- Stephen Biddle, Securing Baghdad, Thinking Saigon, Foreign Affairs April 3, 2006.

7- Stephen Farrell and James Glanz, More than 1000 in Iraq's Forces Quit Basra Fight, The New York Times, April 4, 2008.

٨- إيران تعترف بسيطرتها على بئر نفط على حدود العراق، ١٩ ديسمبر ٢٠٠٩، بي بي سي العربية:

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/091219/12/2009_ra_takeover_oil_well_tc.2shtml

٩- صفاء الصالح، ائتلاف دولة القانون والتحالفات السياسية العراقية الجديدة، ٢ أكتوبر ٢٠٠٩، بي بي سي العربية:

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/091002/10/2009_ss_iraq_elections_tc.2shtml

١٠- وبذلك، يتبقى ١٠ آلاف عنصر في محافظة صلاح الدين يتبعون القوات الأمريكية.

11- Iraqi Forces Arrest Us allied Militia Leader, The Washington Post, May 3, 2009.

12- Iraqi Sunni Fighters Detained for Past Attacks, The Washington Post, May 3, 2009.

١٣- اشتباكات بين اللجان الشعبية المسلحة والشرطة، الحياة، ١١ فبراير ٢٠٠٨.

١٤- تقلبات المالكي في إبرام التحالفات السياسية يثير الشكوك بين منافسيه، الشرق الأوسط، ١٥ ابريل ٢٠٠٩.

١٥- شمخي جبر، قراءة في وثيقة الإصلاح السياسي، الصباح، ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٨.

١٦- المالكي يخشى سعي فئات عراقية لإفشال حكومته، الحياة، ١ مايو ٢٠٠٩.

17- Marc Santora, Iraqis Step Up Criticism of Syria Over Bombings, New York Times, Aug 25, 2009.

١٨- تيار الصدر يتهم قوى أمنية بمهاجمة الأهالي بعد تفجيرات الأربعاء، الحياة، ١ مايو ٢٠٠٩.

١٩- الحكيم ينتقد الحوار مع حزب البعث، الحياة، ١٥ مارس ٢٠٠٩.

الملف النووى الإيرانى .. تفاعلات بلا تقدم



أضحى الملف النووى الإيرانى مفتوحا على كافة الاحتمالات، بعد أن شهد فى الربع الأخير من عام ٢٠٠٩ تطورات كان بعضها متوقعا، وبعضها الآخر على غير توقع، حتى بات من العسير على المراقب استشراف أو توقع ما ستئول إليه تلك التطورات، ليس فقط فى المدى البعيد أو المتوسط، وإنما أيضا فى الفترة القريبة القادمة. فقد طرأت مجموعة مستجدات على معطيات الملف النووى الإيرانى حملت معها دلالات متعارضة أو - على الأقل - لم تكن كلها تسير فى اتجاه واحد للتأثير. يشمل ذلك تغير مواقف أطراف محورية فى ذلك الملف مثل روسيا، وانكشاف حقيقة ما بدا قبل بضعة أشهر تغيرا إيجابيا فى مواقف إيران، ومزيدا من تبلور الرؤية والخطوات المترتبة عليها على الجانب الغربى من الملف.

ربما لم تكن تلك المستجدات تكتسب أهميتها لو لم تسبقها محطة مهمة كادت تصبح نقطة مفصلية فى تاريخ القدرة النووية الإيرانية، وربما فى تاريخ الشرق الأوسط نوويا، وهى تلك المباحثات التى جرت فى فيينا خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٩، وأفرزت ما يمكن وصفها، مجازا، بمسودة "اتفاق فيينا". وهو ما يستدعى بالضرورة إعادة قراءة تطورات الأحداث حسب تسلسلها، وتأمل المواقف والتكتيكات المتبعة، سواء من جانب إيران أو الأطراف الأخرى -خصوصا التى تبدلت مواقفها، مثل موسكو- حتى يمكن فهم وتحليل أبعاد المشهد النووى الإيرانى الراهن، واستقراء دلالاته، وربما فقط- ربما -يمكن أيضا استشراف احتمالاته المستقبلية.

اتفاق فيينا :

استمر الموقف بين إيران والغرب مجمدا ما يقرب من عشرة أشهر، منذ إجراء الانتخابات الرئاسية فى الولايات المتحدة الأمريكية فى ٥ نوفمبر ٢٠٠٨، واستمرت مع انشغال إيران أيضا بانتخابات الرئاسة ثم الأزمة الداخلية التى أعقبتها، وهكذا حتى نهاية أغسطس ٢٠٠٩، عندما بدأت إشارات تحريك الموقف تصدر من الجانبين. وحملت الإشارة الأولى من طهران مفاجأة كبيرة، حيث أعلن الرئيس أحمدى نجاد قبول بلاده إتمام عملية إثراء (تخصيب) اليورانيوم بنسب أعلى من ٥٪ خارج إيران. وعكست هذه الخطوة تحولا نوعيا فى طريقة إدارة إيران للملف النووى على مستويين:

الأول: مستوى الخطاب، حيث تغيرت لغة ومستوى الخطاب الإيرانى بشكل مفاجئ من خطاب تصعيدى متشدد إلى خطاب عقلانى تفاوضى، يتبنى اقتراحات عملية وليس شعارات ومبادئ عامة.

الثانى: مستوى المضمون، فقد كان سلوك طهران يترجم عمليا رفضها القاطع لفكرة التخلى عن إثراء اليورانيوم ذاتيا، والاستعانة بوقود نووى من الخارج. وكانت تسخر كل إمكاناتها وقدراتها لتحقيق أكبر تقدم ممكن فى مجال امتلاك كميات كبيرة من اليورانيوم المثرى، والسيطرة بالكامل على الحلقة الأهم فى أى برنامج نووى، وهى "دورة الوقود النووى".

(*) كاتب وباحث بمؤسسة الأهرام.

اتفاق فيينا

فى محاولة من المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، محمد البرادعى، لإيجاد مخرج سياسى للأزمة النووية الإيرانية، طرح على اجتماع فيينا، الذى عُقد من ١٩- ٢١ أكتوبر ٢٠٠٩، صيغة اتفاق يقضى بحصول إيران على متطلباتها من اليورانيوم المثرى بالنسبة المطلوبة للأغراض الطبية، وذلك بأن يبرم اتفاق رسمى بين إيران وروسيا وفرنسا، برعاية وإشراف الوكالة الدولية، تسلم إيران بموجبه ما لديها من كميات يورانيوم مثرى بنسبة منخفضة (٣,٥- ٥٪) إلى روسيا، لترفع نسبة إثرائه إلى نحو ١٨٪ قبل أن تسلمه بدورها إلى فرنسا لإدخال تعديلات عليه، وتحويله إلى قضبان بنسبة إثراء ١٩,٧٪، ثم ينقل إلى إيران لاستخدامه فى المجالات الطبية، على أن يعاد الوقود المستنفد بعد استخدامه إلى روسيا مرة أخرى.

ثم بدأت "المفاجآت النووية" فى التوالى مع مطلع سبتمبر ٢٠٠٩، عقب إعلان إيران من جانب والدول الست الكبرى من جانب آخر عن الاتجاه إلى عقد اجتماع بينهما مطلع أكتوبر التالى مباشرة، على أن يناقش الطرفان اقتراح نجاد فى تلك المباحثات اسم. ثم أعلنت إيران عن قيامها ببناء منشأة نووية لم تكن معروفة من قبل تحمل اسم "فوردو" قريبة من مدينة قم، ثم اتفقت إيران مع الوكالة الدولية على إيفاد مفتشين دوليين لتفقد المنشأة.

وفى أول أكتوبر ٢٠٠٩، عُقد فى جنيف الاجتماع المقرر بين إيران والدول الست الكبرى بحضور الولايات المتحدة الأمريكية، ومشاركة شخصية من ويليام بيرنز، مساعد وزير الخارجية، فى إشارة إلى حرص واشنطن على متابعة الموقف عن قرب، ودليل على تحول دفة العلاقة من التوتر المفتوح إلى التواصل غير المشروط. وهو ما تأكد لاحقا بالكشف عن مفاجأة أخرى، هى أن مباحثات رفيعة المستوى جرت فى سرية تامة بين طهران وواشنطن، وأن أوباما شخصيا شارك فى بعض تلك اللقاءات. الأمر الذى فسر إلى حد بعيد أسباب هذا التحول الإيجابى من جانب واشنطن بالمشاركة الرفيعة فى مباحثات جنيف، والانقلاب غير المتوقع فى موقف طهران بعرض إثراء اليورانيوم بواسطة أطراف أخرى خارج إيران. ولم تتبدد أجواء التفاؤل تلك، رغم انتهاء أعمال لقاء جنيف التشاورى مطلع أكتوبر بالاتفاق فقط على لقاء موسع وتفصيلى يجرى فى فيينا فى التاسع عشر من الشهر ذاته.

فى ضوء التطورات السابقة، ارتفع سقف التوقعات من اجتماع فيينا، الذى عُقد لمدة ثلاثة أيام بدءا من ١٩ أكتوبر ٢٠٠٩، خاصة بعد أن أعلن محمد البرادعى، مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (وقتئذ) نيته اقتراح صيغة اتفاق حول حصول إيران على اليورانيوم المطلوب من الخارج.

بيد أن مفاجأة جديدة كانت فى انتظار المتفائلين، فقد تحولت المباحثات من فعالية حدث يفترض أن تمهد للإعلان عن حل قريب لأزمة "النووى الإيرانى"، إلى حدث غلب عليه الارتباك بسبب خطوة إيرانية مفاجئة، إذ رفضت مشاركة فرنسا فى الاتفاق بل ومشاركتها فى مباحثات فيينا ذاتها، وذلك - وفقا لما أعلنته طهران -بسبب تقاعس باريس عن الوفاء بالتزامات نووية سابقة عليها تجاه إيران، فى إشارة إلى اتفاق أبرم بين الجانبين منتصف السبعينيات، كان يقضى بتولى فرنسا تزويد إيران بوقود نووى للأغراض السلمية. وأدى قيام الثورة الإسلامية فى إيران عام ١٩٧٩ وتوتر العلاقة بين إيران والغرب إلى توجس فرنسا من السياسات الإيرانية الجديدة، خصوصا لجهة استخدام كميات اليورانيوم المثرى التى ستحصل عليها إيران.

ومن اللافت أن الضجة، التى أثارتها إيران حول مشاركة فرنسا فى المباحثات، تمخضت فى النهاية عن قبول طهران مشاركة باريس بناء على توافق واتصالات مكثفة جرت مع نهاية اليوم الأول لمباحثات فيينا، واستهلكت جهود المشاركين طوال اليوم الثانى. وانتهى اليوم الثالث من المباحثات بعرض صيغة الاتفاق التى أعدها البرادعى على الأطراف كلها. وجدير بالتنويه هنا أن إيران كانت تعلم مسبقا بمشاركة فرنسا، وقبلت وحضرت لقاء جنيف بمشاركة فرنسية، وقبلت الدعوة إلى مباحثات فيينا دون أى إشارة أو اعتراض على مشاركة باريس، أو إبداء رفض مسبق لدور فرنسى فى أى اتفاق أو ترتيب مزمع لتسوية الملف النووى الإيرانى.

وبذلك، يمكن استقراء إحدى أهم الدلالات الكامنة فى تلك التطورات والإشارات المتباينة، وهى أن إيران لم تغير سياستها النووية التى تجمع بين تمديد الوقت وتمرير برنامجها. إذ يصعب فهم وتفسير التعثر الذى فرضته إيران على مباحثات فيينا بمعزل عن تلك السياسة التسويفية بالتوقف عن كل نقطة أو تطور، أيا كانت بساطته أو أهميته، لتحقيق مكاسب من ورائه، أو لمجرد إطالة أمد تعليق الموقف إلى أقصى مدى ممكن.

وانكشفت نيات طهران تدريجيا مع اضطرارها إلى التهرب من استحقاقات اجتماع فيينا، ومماطلتها فى الرد على الاقتراحات التى عرضها محمد البرادعى مع نهاية الاجتماع، طالبا الرد عليها من كل الأطراف خلال أسبوع.

وكان البرادعى ينتظر ردا من الأطراف المعنية يفيد بموقفها من الاتفاق بعد مهلة أسبوع، طلبت إيران مدها لاحقا، ثم تأخرت أيضا بعدها. ثم فاجأت البرادعى والغرب والعالم بأنها ترغب فى إدخال تعديلات على مسودة الاتفاق، وأن الاتفاق لا يلبى طموحات إيران. وتزامن ذلك الموقف الرسمى مع صعود أصوات أخرى رسمية أيضا تكرر الخطاب المتشدد الخاص "بعدم

التنازل عن الحقوق النووية، وأن إيران لن توقف عمليات الإثراء تحت أى ظرف فى منظومة متناغمة مع ذاتها ومع المواقف الإيرانية السابقة، لكن غير متسقة بالمرة مع التطورات التى سبقت اجتماع فيينا، ولا كذلك مع موقف إيران ذاتها التى ينبغى التذكير هنا بأنها كانت صاحبة اقتراح إثراء اليورانيوم خارج أراضيها.

رغم افتقار التحول المفاجئ فى موقف إيران إلى المنطقية، إلا أن طهران لم تعدم وسيلة لتبرر موقفها وتغلف تراجعها عن اقتراحها هى بمبررات، بعضها تقنى، وبعضها الآخر سياسى. واستبقت ردها على الوكالة الدولية للطاقة الذرية برسائل سياسية متضاربة توحى بأن ثمة انقسامات وخلافات داخلية حادة حول الموقف من الاتفاق المقترح، وأن قوى وشخصيات إيرانية بارزة ترفض الاتفاق برمته، بينما ترى أخرى إمكانية مناقشته والتفكير فى قبوله بعد تعديله، ليصبح متوازنا وغير مجحف بإيران. وكانت هذه الأجواء أقرب إلى حملة دعائية منظمة منها إلى اختلافات أو تباينات حقيقية فى مواقف أصحابها، ذلك أن تلك الأجواء تركزت فى البرلمان الإيرانى وبعض المسئولين من خارج دائرة الحكومة ومؤسسة الرئاسة. ومعروف أن القرار النووى لا يتخذ فى البرلمان، بل ولا فى الحكومة أو الرئاسة، فمجلس الأمن القومى هو المخول بالقرارات العليا، من بينها الملف النووى.

على رأس الحجج التقنية التى ساقتها طهران لتفسير طلبها تعديل الاتفاق، تأتى مسألة كمية اليورانيوم الذى ينبغى -وفقا للاتفاق المقترح- أن تقدمه إيران إلى روسيا لرفع نسبة إثرائه. فاقتراح البرادعى (المدعوم غربيا) يقضى بتسليم كل كمية الـ ١٢٠٠ كيلوجرام، وهى كل التى يفترض أن طهران تملكها، بينما تعتبر إيران أن الكمية المطلوبة لأغراض الاستخدام الطبى لا تتجاوز ٣٠٠ كيلوجرام فقط، وبالتالى لا ترى مبررا لتسليم روسيا أو الغرب أو حتى الوكالة كل الكمية المتاحة لديها. كذلك لدى إيران تعديلات على الترتيبات الإجرائية الخاصة بعمليات تسليم وتسلم اليورانيوم المثرى، سواء من ناحية التسلسل الزمنى، أو إجراءات وضمانات التسليم والتسلم ذاتهما، فضلا عن جوانب أخرى فى الاتفاق، مالية وقانونية.

وقبل أن تتكشف بقية جوانب الموقف الإيرانى من تلك النواحى التقنية، وما إذا كانت لديها اعتراضات أخرى أم لا، انتهجت إيران أيضا مسارات سياسية فى التعاطى مع الاتفاق المقترح، فراحت تغمز فى قناة فرنسا على خلفية الاتفاق السابق الذى لم تلتزم به فرنسا وفقا للموقف الإيرانى. كما استغلت إيران ذكرى احتلال طلبة إيرانيين للسفارة الأمريكية فى طهران عام ١٩٨٠، لتنسج حملة إعلامية مضادة للولايات المتحدة الأمريكية.

وبينما كانت إيران تثير تلك الغيوم السياسية فى الأجواء المحيطة بالاتفاق المعروض عليها، كانت تمهد لموقفها النهائى منه بإعلان الرفض ثم القبول، ثم رفض ثم قبول، وذلك فى إطار إعلامى وتصريحات سياسية من داخل إيران دون رد رسمى مكتوب. وحتى بعد أن جاء الرد الإيرانى على الوكالة الدولية متأخرا عدة أسابيع، لم يكن ردا قاطعا ولا واضحا، وإنما جاء مزيجا متناقضا جمع بين رفض وقبول متحفظ ومطالب بتعديلات. ثم ذهبت إيران إلى ما هو أبعد من الاتفاق المطروح أمامها بإعلانها الحاجة إلى إقامة من (١٠ - ٢٠) منشأة نووية جديدة، وأنها ربما تلجأ لإنتاج اليورانيوم المثرى المطلوب بنسبة ٢٠٪ ذاتيا، مع التهديد بتخفيض مستوى التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأنها لن تكشف للوكالة سوى عن حد أدنى من المعلومات المطلوبة حول برنامجها النووى، قبل أن تعود وتطلب إتمام عملية تبادل اليورانيوم، وفق اتفاق فيينا، لكن فوق جزيرة كيش الإيرانية الواقعة فى الخليج.

ويعنى ذلك النهج الإيرانى، فى التعاطى مع الاتفاق المقترح، أن عملية قتل الوقت لم تكن ستقتصر على تلك المرحلة من الاتفاق، وهو لا يزال قيد التبلور والتوافق. فالتدقيق والتعطيل بسبب التفاصيل التنفيذية المتعلقة بطريقة التسليم والتسلم، وغيرها من مسائل إجرائية، يشير إلى مزيد من التعطيل فى كل مرحلة من مراحل الاتفاق اللاحقة، بدءا بتوقيتات تسليم كل كمية وتسلم مقابلها من اليورانيوم عالى الإثراء، مرورا بآليات وضمانات شحن وتفريغ تلك الكمية والبلاد التى ستمر بها، وكذلك الفريق الفنى والأمنى المسئول عن تلك العملية، انتهاء بالمقابل المالى، وما إذا كان سيتم تحويله مقدما أم بعد التسلم، وهل ستدفع إيران مقابل تلك العملية نقدا أم ستطالب بخصم تلك الأموال من مستحقاتها السابقة عن الاتفاق المبرم سابقا مع فرنسا، أو من أرصدتها المجمدة فى المصارف الأمريكية، لتفتح بذلك بابا جديدا للجدال والتفاوض حول كل تفصيلة دقيقة من تفصيلات أى اتفاق مع الأطراف الغربية أو مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

بالجمع بين المسارات السياسية والتقنية والقانونية معا، أنهت إيران ما يمكن تسميتها "مرحلة اتفاق فيينا"، أى تلك المرحلة التى اتسمت بقوة دفع عالية من مختلف الأطراف باتجاه تسوية سياسية جزئية، ممثلة فى اتفاق محدد النطاق كان سيتحول -حال إبرامه وتطبيقه بنجاح- إلى نموذج قابل للتكرار فى جوانب أخرى من الملف النووى الإيرانى، وعامل تشجيع ومصدر ثقة متبادلة بين كافة الأطراف.

مستجدات المواقف والأطراف :

بالتزامن مع إجهاض إيران لاتفاق فيينا، قبل أن يتبلور، طرأت مستجدات، أهمها التحول الملموس فى الموقف الروسى من البرنامج النووى الإيرانى، وتغير قيادة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واستقرار الطرف الغربى فى الأزمة النووية على أفضلية الخيار الدبلوماسى كأولوية، ثم العقوبات الاقتصادية كخيار بديل.

* أبعاد التحول الروسى :

بشكل مفاجئ، أخذت مواقف موسكو فى شهرى نوفمبر وديسمبر ٢٠٠٩ منحى مغايرا للسياسة الروسية المتبعة تجاه نووى إيران منذ عدة سنوات. وتمثلت أبرز ملامح هذا التحول فى:

١- تأخير إنهاء وتشغيل مفاعل بوشهر النووى، وهو المنشأة الأهم والأكبر فى التعاون النووى بين موسكو وطهران

٢- تقاعس موسكو عن تسليم إيران صفقة صواريخ متقدمة طراز (S-300).

٣- تغيير موسكو موقفها من مسألة فرض عقوبات دولية على إيران من الرفض التام والقاطع إلى قبول الأمر، بل وربما تأييده عند الضرورة.

لهذه الإشارات دلالات مهمة لمسار الملف النووي الإيراني برمته، فمعلوم أن التنسيق الإيراني مع موسكو يمثل حجر زاوية في طريقة إدارة طهران لهذا الملف، والمناورات والمراوغات التي تقوم بها تجاه الدول الغربية، حيث تستند فيها إلى حد بعيد على الظهير الروسي، وبدرجة أقل إلى الظهير الصيني. بالتالي، ينعكس هذا التـــراجع الروسي عن دعم إيران على الموقف الإيراني، وهو ما بدت ملامحه تظهر بالفعل مع اقتراب عام ٢٠٠٩ من نهايته بتراجع إيران عن نغمة التشدد والتصعيد، وعودتها على استحياء إلى مغازلة الغرب لإحياء خيار التفاوض والحوار.

ومن اللافت في الموقف الروسي المتحول أنه لم يقتصر على مسار واحد بعينه، وإنما شمل مختلف المسارات وبالتوازي. عسكريا، يمثل عدم حصول إيران على صفقة منظومة الصواريخ (S-300) ضربة عسكرية لجهود إيران الرامية إلى بناء شبكة دفاعية لحماية منشآتها النووية، ومواقعها الحيوية بشكل عام. ونوويا، فاجأت موسكو إيران بتأخير استكمال بناء مفاعل بوشهر حتى الربع الأول من العام الجاري (٢٠١٠)، بعد أن كان مقررا له أن يدخل الخدمة الفعلية في عام ٢٠٠٩. وسياسيا، مثل موقف موسكو من العقوبات مفاجأة كاملة للإيرانيين، فضلا عن الضغوط السياسية التي تمارسها موسكو بالفعل على إيران في الأسابيع الماضية، لتعدل الأخيرة من مواقفها المتشددة، خصوصا فيما يتصل باتفاق فيينا حول تنظيم حصول إيران على يورانيوم مثرى للأغراض الطبية. إذن، يصعب اعتبار التحول الروسي عارضا أو بغير دلالة. فاجتماع الإشارات السياسية والعسكرية والنووية معا له مغزاه لجهة حقيقة الموقف الروسي تجاه الملف النووي الإيراني، ولجهة مستقبل هذا الملف في ضوء تعويل إيران على الموقف الروسي الداعم لها تقليديا. ومفهوم بالطبع غياب مظاهر اقتصادية للتحول الروسي، نظرا لأن روسيا هي الطرف الأضعف في المسار الاقتصادي في العلاقة مع إيران، وهي الأكثر احتياجا لاستمرار الروابط الاقتصادية والتجارية على متانتها.

ولابد من الإشارة إلى أن بكين أيضا انضمت إلى موسكو في التحول النسبي بعيدا عن إيران، لكن بدرجة أقل كثيرا من موسكو، حيث اقتصر التراجع الصيني على امتناع بكين عن موقفها السابق بإعلان رفض صريح وقاطع لفرض عقوبات جديدة على إيران. ويلاحظ أن هذا التحول تزامن مع زيارة الرئيس الأمريكي إلى الصين في نوفمبر ٢٠٠٩، ولم يتخذ هذا التحول المحدود أبعادا أخرى، ولم يزدد ابتعاد بكين عن طهران بعد تلك الزيارة.

* **تبلور المرونة الغربية :**

مقابل التحول الروسي (السلبي بالنسبة لإيران)، استجدت أيضا تغيرات على المواقف الغربية، لكن في اتجاه إيجابي بالنسبة لإيران. فقد تبدلت لهجة التهديد والوعيد، خصوصا بالعمل المسلح ضد إيران، وأصبح الغالب على الخطاب الغربي هو الدعوة للحوار والإقرار بحق إيران في امتلاك قدرات نووية سلمية. ويشير هذا الهدوء إلى اقتناع غربي بمحدودية جدوى العمل المسلح، وبأن التعامل الواقعي مع الأمر الواقع أفضل من محاولة فاشلة لتغييره بالقوة. وهو ما تجسد لاحقا في الرد الغربي على المماطلة الإيرانية، وذلك بالعودة إلى التهديد بتوقيع عقوبات، حيث بدا من الخطاب الغربي بشكل عام، والأمريكي خصوصا، أن أقصى ما يمكن أن تتعرض له إيران هو عقوبات جديدة أشد من السابقة، مما يحمل دلالة كبيرة لجهة منهجية واستراتيجية التعامل الغربي مع الملف النووي الإيراني إجمالا، وهو ما يساعد أيضا على تفسير وفهم التمنع الإيراني، واستمرار طهران في المناورة والمراوغة دون خشية حقيقية من التعرض لعمل مسلح، كما كان مطروحا بالفعل ومحتملا قبل عام واحد فقط خلال الأشهر الأخيرة من ولاية بوش الابن.

وقد صدرت إشارات أخرى تتعلق باحتمالات توجيه ضربة عسكرية لإيران من جانب إسرائيل، حيث نقلت واشنطن إلى طهران، عبر بكين، أن إدارة أوباما لم تعد قادرة على الاستمرار في كبح إسرائيل عن ضرب إيران. إلا أن مثل هذه الإشارات ليست جديدة وغير مدعومة بمواقف أو بدلائل تأكيدية أخرى من أي طرف غربي، ولا حتى من داخل الولايات المتحدة ذاتها. الأمر الذي يجعلها أقرب في التحليل الأخير إلى خطوة ضمن منظومة الحرب النفسية التي لم تتوقف ضد إيران في كافة المراحل للضغط عليها معنويا وسياسيا عبر التهديد العسكري.

ومما يرجح استبعاد الخيار العسكري واستقرار الغرب بالفعل على البديلين الدبلوماسي والاقتصادي، كخيارين لهما الأفضلية بالترتيب في التعامل مع إيران، أن الكونجرس الأمريكي أصدر قرارا في منتصف ديسمبر ٢٠٠٩ يسمح للرئيس الأمريكي بفرض عقوبات اقتصادية جديدة على إيران تهدف إلى حرمانها من وارداتها من البنزين.

* تغير قيادة الوكالة الدولية: انتهت فترة رئاسة محمد البرادعي للوكالة الدولية للطاقة الذرية بحلول ديسمبر ٢٠٠٩، وهي خطوة لها انعكاساتها على الملف النووي الإيراني. فالبرادعي، صاحب التاريخ الطويل والخبرة الفنية في التعامل مع قضايا المنطقة، كان يمثل صمام أمان ضد الاندفاع الغربي تجاه إيران، كما عمل طويلا على تحييد الوكالة بعيدا عن الانحيازات السياسية والتدخلات الخارجية من الدول المعنية. ومن غير الواضح ما إذا كان خلفه الياباني، يوكيا أمانو، يتسم بتلك المميزات ذاتها أم لا. فضلا عن أن تغير شخص مدير عام الوكالة سيؤدي بالضرورة إلى تأخير أو إبطاء وتيرة عمل الوكالة في معالجة الملفات المطروحة، ولو لفترة قصيرة، حتى يتمكن المدير الجديد من الانغماس في تلك الملفات والانخراط في إدارتها، مما سيتيح مزيدا من الوقت أمام كل الأطراف لتعيد حساباتها وتراجع تقديراتها، أو لتمضي في سياساتها ومواقفها، إذا كان عامل الوقت مفيدا بالنسبة لها كما هو بالنسبة لإيران.

ديناميكية إيران :

جاءت التطورات التى طرأت على الملف النووى الإيرانى فى اتجاهات متعارضة. فبينما تراجع الموقف الدولى من التصعيد والتشدد والتهديد إلى الهدوء، وتبنى الحوار والتفاوض، اختلف الموقف الروسى وإلى حد ما الصينى، وتخليا عن موضع الظهير المؤيد لإيران على طول الخط، كما كان الظاهر فى السابق.

والنتيجة أن معركة إيران النووية حاليا لم تعد مع الغرب أو الولايات المتحدة الأمريكية فقط، وإنما أيضا مع روسيا وبكين. وهذا هو الملمح الأساسى والمهم فى مشهد إيران النووى الراهن. فمن شأن ذلك الملمح أن يحول بدوره العلاقة بين أطراف هذا الملف من ثلاثية إلى ثنائية. ففى السابق، كانت أطراف ذلك الملف هى إيران فى جانب، والغرب فى جانب مقابل، وروسيا والصين فى المنتصف بينهما مع اقتراب أكثر من موقع إيران. فى المشهد الجديد، انتقلت روسيا لتقف إلى جانب الغرب ولتصبح المواجهة بين طرفين.

بداهة، من شأن ذلك التغير فى المعادلة أن يفرض مزيدا من الضغوط على إيران، ولعل هذا هو السبب وراء بعض المرونة التى تبديها إيران من حين إلى آخر. إلا أن تلك المرونة تظل فى النهاية جزئية وتكتيكية، كما أنها ليست بعيدة عن النمط الإيرانى المعتاد، وهو قتل الوقت والاستفادة من كل مرحلة حتى آخر لحظة. بالتالى، يصعب القول إن إيران وقعت بين شقى رحى، أو إنها تعانى مأزقا حقيقيا فى المرحلة الحالية، وهو ما يمكن استقراؤه بقليل من التأمل فى خلفيات الصمود الذى يميز الموقف الإيرانى، على الرغم من التحولات التى طرأت على مواقف الأطراف الأخرى. فمن ناحية، كان يفترض أن تشجع العقلانية الغربية إيران على مباشرة حوار بناء ومثمر، بدلا من استفزاز الغرب مجددا بمزيد من التطويل والتسويف.

ومن ناحية أخرى، كان يفترض أن يؤدى الابتعاد الروسى إلى هزة فى موقف إيران تدفعها إلى تبديل سياستها، والانصياع، ولو تدريجيا، للمطالب الغربية. ومما يزيد المسألة إثارة للتساؤل أن تلك المسماة "مطالب غربية" لم تعد كما كانت حتى أشهر مضت، فقد ابتعدت تماما عن السقف العالى الذى كانت تضعه الولايات المتحدة، مثل وقف إثراء اليورانيوم نهائيا، وإخضاع كافة المنشآت النووية لرقابة الوكالة الدولية، إلى آخر قائمة المطالب غير المنطقية وغير المبررة التى كانت تطرحها الولايات المتحدة حتى نهاية ولاية بوش الابن. واقع الحال أن المطالب الأمريكية - الغربية الحالية تتسم بقدر كبير من المنطقية والواقعية فى آن معا.

الحاصل أن إيران لا تدير الملف النووى بمنهج الاقتراب المتبادل، أو الرغبة فى إيجاد نقطة توافق مع الأطراف المقابلة، وإنما من منطلق تحقيق أعلى مكاسب وأقل خسائر. بالتالى ليس لديها دافع للرد على الاقتراب الغربى باقتراب مماثل، وليس لديها مبرر لاسترضاء روسيا، ما لم تكن مضطرة إلى ذلك. ولعل هذه النقطة الأخيرة تحديدا هى السبب وراء الفجوة بين طهران وموسكو. فانكشاف امتلاك إيران منشأة نووية سرية قريبة من قم كان سببا أساسيا فى التحول الذى طرأ على الموقف الروسى. إذ يبدو أن موسكو استشعرت خداعا إيرانيا أو - على الأقل - تغييبا متعمدا لها من جانب طهران عن بعض جوانب البرنامج النووى الإيرانى، وأن أنشطة إيران النووية ليست كلها تحت أعين ومتابعة الروس. وفى ضوء اعتبارات خاصة بالعلاقات الروسية - الغربية وأخرى خاصة بحدود الثقة المتبادلة بين طهران وموسكو، وهى مسألة لها أبعاد تاريخية قديمة، جاء الابتعاد الروسى النسبى عن إيران.

غير أن هذه الفجوة تعكس فقط ابتعادا وليس انفصالا، بل ابتعاد جزئى وربما مرحلى فقط، بسبب مصالح روسيا مع إيران وهى تتجاوز الشق النووى الظاهر منها. فتشمل مصالح اقتصادية واستراتيجية متقاطعة مع حسابات موسكو إقليميا فى غرب آسيا، وعالميا فى التوازن الدولى مع الولايات المتحدة والصين والقوى الكبرى الأخرى فى العالم.

لكن هذا لا يعنى أن حسابات طهران الرامية باستمرار إلى مزيد من المكاسب، أيا كانت تحولات وتبدلات الآخرين، جامدة لا تتغير. لذلك لوحظ تحول نسبى فى لهجة إيران بعد التحول الروسى، بالتزامن مع التصعيد الغربى والتهديد باللجوء للعقوبات مرة أخرى، وبالتوازى أيضا مع التغير فى إدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وجسد الخطاب الإيرانى مع أفول عام ٢٠٠٩ ذلك التراجع الجزئى، حيث عادت إيران لتعزف مجددا على نغمة الحوار والتفاوض والحل الدبلوماسى، ثم طرحت مرة أخرى فكرة تنفيذ تبادل متزامن لكميات اليورانيوم. وأعلنت رفضها لأن تتولى تركيا الوساطة فى عملية التبديل المقترحة وفقا لاتفاق فيينا، وذلك فى إشارة إيجابية لروسيا، حتى تتجنب طهران مزيدا من الابتعاد الروسى عنها. لكن فى المقابل، من الواضح أن إيران ليست على استعداد لقبول كامل المطالب الغربية (التى أصبحت روسية أيضا).

لكن حتى لا تتحول المعركة إلى مواجهة مباشرة وصريحة بينها وبين روسيا والغرب معا، حرصت طهران على تبنى خطاب إعلامى متوازن. حتى وهى تتخذ مواقف مضادة أو تهدد بها، تجنبت توجيه هذه المواقف إلى روسيا أو إلى الغرب. فهددت طهران بالحد من تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولم تلوح مثلا بوقف التفاوض، أو إنهاء الحوار مع الغرب. وبينما يعد تأخر تسلم منظومة الصواريخ الدفاعية الروسية ضربة قوية لخطط إيران الدفاعية، إلا أنها لم تستدرج إلى قطع الخيوط مع روسيا، لعلمها أولا بأن التحول الروسى تكتيكى وليس استراتيجيا، ولإدراكها أن الخلاف مع موسكو فى المرحلة الحالية يجب أن يظل فى أضيق الحدود، تطبيقا للقاعدة المتبعة ذاتها مع الغرب، وهى أن إطالة وقت أمد التفاوض أو تعليق الموقف يمثل بذاته مكسبا كبيرا، لأنه يسمح للأنشطة النووية الإيرانية بالاستمرار والتقدم دون تنازلات حقيقية.

تلك الديناميكية فى الحسابات الإيرانية شملت مستويين، هما: أسلوب معالجة إيران لمستجدات المشهد المحيط بها، وأيضا نطاق تطبيق ذلك الأسلوب. فى المستوى الأول، خففت إيران من لهجتها التصعيدية أو التشددية، بشكل مرحلى يمتص الغضب الغربى والروسى، ولا يعيدها فى الوقت ذاته خلف خطوط الرجعة التى وضعتها لبرنامجها النووى. وفى المستوى الثانى، ضمت إيران إلى الأطراف المعنية بحساباتها السابقة روسيا وربما، بشكل جزئى، الصين.

من هنا، فإن ابتعاد الموقف الروسى عن نقطة تمركز إيران، بالتزامن مع اقتراب الموقف الغربى منها، أفرز فى النهاية محصلة ليست على مسافة بعيدة عن الوضع السابق على تلك التحولات. فقد أحدث الابتعاد الروسى والاقتراب الغربى تأثيرين متضادين يلغى كل منهما الآخر تقريبا.

حسابات متقاطعة:

فى ضوء ما سبق، يمكن استنتاج أن ثمة تقاطعات كثيرة بين مواقف ومدركات مختلف الأطراف، وهذا هو السبب الرئيسى وراء ذلك الجمود أو التعليق الذى يميز المشهد النووى الإيرانى فى المرحلة الحالية (مطلع عام ٢٠١٠). فالأطراف كلها فى حالة انتظار، والأزمة ليست أمام خطر انفجار قريب، ولا هى أيضا مرشحة لتسوية أو نزع فتيلها بصفة عاجلة، أى الملف النووى الإيرانى فى وضع "Hold On".

ويكمن تفسير ذلك فى أن كافة الأطراف اقتنعت بخطورة المواجهة المسلحة، ومحدودية تأثير العقوبات. ومفاد هذه وتلك أن الخيارات المتاحة بدورها محددة. ولذا، يظل الغموض مستمرا ومهيمنا على المشهد الحالى بسبب عدم وضوح حدود التقدم الذى تحرزه طهران بمرور الوقت، والمدى الزمنى الذى يمكن أن تنتظره واشنطن، قبل أن ينفد صبرها وتتخلى عن الحوار.

وفى ظل انشغال الأطراف كلها بملفات إقليمية وعالمية أخرى، تمثل قيودا على حركة كل منها تجاه الآخر، وتجسد مصالح وتقاطعات فيما بينها، فإن المرجح هو استمرار الملف النووى فى حالة مراوحة المكان لعدة أشهر قادمة، ربما حتى صيف ٢٠١٠، بل وربما حتى نهاية العام. فعندها، ستكون بعض تلك الملفات الأخرى قد حسمت أو اتضحت الصورة بشأنها، خاصة عملية خفض وإعادة انتشار القوات الأمريكية فى العراق، والوضع العسكرى فى أفغانستان، وحدود التعاون الذى يمكن أن تحصل عليه واشنطن من طهران هناك.

إن اجتماع العوامل الدافعة إلى تعليق الملف النووى الإيرانى مع الملفات الأخرى التى ربما تدفع باتجاه تخفيف الاحتقان ورفع درجة الثقة المتبادلة بين طهران وواشنطن - بالتضافر مع عدم تفاقم الفجوة بين روسيا وإيران، بما يكسر حزمة التنسيق والتعاون الاستراتيجية بينهما - قد يهيئ الأجواء للتوصل إلى اتفاق - ولو كان مبدئيا أو جزئيا - يقنع كل طرف منها نفسه ومن خلاله بأن ثمة تقدما يجرى، كأن يتم التوافق على صيغة مرحلية وسط لتنفيذ اتفاق فيينا جزئيا، أو تطبيقه على نطاق ضيق بأن يتم مثلا تبادل كمية صغيرة من اليورانيوم تحت ظروف محددة لتكون بمثابة نموذج اختبارى وتجريبى قابل للتكرار لاحقا، عندما تتهيأ الظروف، وتجتمع إرادة الأطراف على تحريك الموقف كله بشكل واسع، وهى نقلة لها متطلبات ومقومات لم تنضج بعد فى ظل البيات الشتوى النووى الراهن.

خلاصة:

إيران ليست فى وارد الاقتراب من تلبية أهم مطلب غربى، وهو التأكد من عدم امتلاك إيران لقدرات نووية غير سلمية. ربما لا تكون طهران بصدد برنامج نووى عسكرى، لكنها أيضا لا تقدم للعالم ما يطمئن بشأن ذلك، وحريصة على استمرار سياسة "الكشف المتقطع"، بحيث تجعل العالم فى حالة استنفار وقلق فى آن واحد معا... استنفار، حتى لا يتجاهل أهمية إيران ومصالحها، وقلق من مستقبل نووى غامض مفتوح على كافة الاحتمالات. وما يؤكد ذلك التحليل، ما كشفته تسريبات صحفية عن اتصالات جرت بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران بشأن نشاطات نووية أخرى غير تلك المعروفة من قبل، وأن الوكالة طلبت توضيحات بشأن احتمال إجراء طهران تجربة على نوع جديد من الرءوس النووية، ذات انفجار داخلى مزدوج، وهى تكنولوجيا متقدمة ومتطورة للغاية. اعتبرت صحيفة "الجارديان" البريطانية، التى نقلت أنباء هذه التجارب من كواليس الوكالة، أن وصول إيران إليها أمر يثير الدهشة.

المعنى، أن إيران لا تكف عن إدهاش العالم وملاحقته بالمفاجآت النووية، وهى فى الوقت ذاته تحرص على عدم الخروج عن الإطار القانونى المعمول به وفق القوانين والمعاهدات الدولية المستقرة. لكنها من جهة ثالثة، تفتح الباب دائما أمام تأويلات وتفسيرات كثيرة، واحتمالات مفتوحة لكل أوجه ومراحل نشاطاتها النووية، حتى وإن كانت نشاطات سلمية أو "غير مقلقة"، وهو الوصف الذى أطلقه محمد البرادعى على منشأة قم بعد أول زيارة لها من جانب مفتشى الوكالة، رغم أن المنشأة كانت سرية، ولم تكشف إيران عنها سوى فى سبتمبر ٢٠٠٩.

فى ضوء ذلك النمط العام لسياسة إيران النووية، وبالنظر إلى أبعاد وتداعيات الملابسات والمستجدات المحيطة بالمشهد النووى الإيرانى، يمكن القول إن الغيوم النووية الجديدة (بعيدا عن القدرات النووية الإسرائيلية القائمة) التى تظلل سماء المنطقة ليست مرشحة للانقشاع قريبا، وأن الاتفاق الجزئى، الذى تعلقت الآمال به كمدخل لتسوية الأزمة النووية الإيرانية، وئد فى مهده. وحتى لو أعيد إحياؤه أو حتى أبرم بالفعل لاحقا، فسيظل مجرد اتفاق مرحلى يتعلق بنطاق محدد وجزئى من مجمل الملف النووى الإيرانى، وهو رفع مستوى إثراء كميات محددة من اليورانيوم بغرض الاستخدام الطبى. بينما ستكون بقية جوانب الملف النووى الإيرانى خارج نطاق الاتفاق والمناقشة، مما يعنى أن مراحل أخرى طويلة تنتظر الاتصالات والحوارات بين الجانبين. منها ما هو تقنى، مثل مسألة توقيع إيران البروتوكول الإضافى الخاص بالتفتيش الفجائى من جانب الوكالة، ومنها ما هو سياسى واقتصادى، مثل مستقبل مفاعل بوشهر الذى اقتربت روسيا من إكمال بنائه، وكيفية ونظام تشغيله ومراقبته، ومنها ما هو عسكرى ويرتبط بالنووى، مثل قدرات إيران فى إنتاج وتطوير الصواريخ التى يمكنها لاحقا حمل رءوس نووية.

والأهم من كل ذلك، وربما الأخطر، ما هو خارج النطاق النووى تماما، أى تلك الترتيبات الإقليمية والتفاهمات البينية التى قد تجمع إيران والولايات المتحدة والقوى الكبرى بشأن قضايا وملفات المنطقة وتخومها، بدءا بأفغانستان، مرورا بالعراق ولبنان، انتهاء بفلسطين، الأمر الذى يجعل النفق النووى المظلم، الذى حاول الغرب استشراف نهاية له فى فيينا، مجرد مدخل يفضى إلى سراديب وكهوف يتداخل فيها النووى مع السياسى، والإقليمى مع العالمى، فى تقاطعات ومعادلات كثيرة، يبدو أن وقت الخروج منها أو حل شفرتها لم يحن بعد.

أبعاد التحول فى علاقات تركيا الإقليمية

■ بشير عبد الفتاح (*)

لافتة هى الانطلاقة التى شهدتها السياسة الخارجية التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة فى عام ٢٠٠٢، والتى استتبعت بدورها نقلة نوعية فى الدور الإقليمى لتركيا، يستند على مقاربة جديدة للوضع الإقليمى، يقوم على إعادة صياغة العلاقات بين مختلف الأطراف على أسس جديدة تقوم على التعاون والمصالح المتبادلة فى الاقتصاد والأمن وسواه.

وانطلاقا من ذلك، بدا الحراك التركى للكثيرين كما لو كان متوافقا مع الرؤية الاستراتيجية الأمريكية العامة، والقائمة على تقسيم العالم على أساس أقاليم متجانسة عرقيا وثقافيا واقتصاديا، ومتقاربة جغرافيا، بما يساعد على تعميم قيم العولمة، وإدراج آلياتها فى سياقات متعددة تصب فى النهاية فى الصالح الأمريكى العام. لذلك، ظهرمن يعتقد بوجود تغطية سياسية أميركية للحراك التركى، بل حتى وجود مساعدة وتنسيق مباشر بين الطرفين، وهو ما بدا واضحا وجليا فى خطوات التعاون الاستراتيجى التى خطتها أنقرة مؤخرا إزاء كل من بغداد، ودمشق، ويريفان، وطهران، وموسكو. ومما يعزز وجهة النظر هذه، عودة الجيوبوليتيك لاحتلال مركز متقدم فى الرؤى الاستراتيجية الأمريكية فى عهد إدارة الرئيس باراك أوباما، والتركيز على القلب الأوراسى "قلب العالم"، ومركزية تركيا فى هذا المجال، سواء لجهة علاقاتها الوثيقة مع ما يسمى بـ"العالم التركى" الذى يمتد من غرب الصين إلى أوروبا، أو لجهة مركزيتها لخطوط النفط والغاز وتوسطها لأهم مناطق إنتاج هاتين المادتين فى الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

امتداد لأفكار وسياسات قديمة :

فى وسع المتتبع للتجربة التركية أن يلحظ أن غالبية الأفكار والتوجهات التى تتبناها حكومة العدالة والتنمية، إبان سنى حكمها التى بدأت منذ نوفمبر من عام ٢٠٠٢ وحتى اليوم، والتى بلورها المفكر الاستراتيجى ووزير الخارجية أحمد داود أوغلو فى كتابه الأشهر والمسمى "العمق الاستراتيجى: مكانة تركيا الدولية"، إنما هى أفكار وتوجهات ليست بالمستحدثة على الإطلاق، سواء فكرة تصفير الخلافات مع دول الجوار، وتوسيع الدور الإقليمى التركى فيما اصطلح البعض على تسميته بالعثمانية الجديدة، أو المصالحة مع التاريخ العثمانى وغيرها.

ففيما يخص فكرة تصفير الخلافات مع دول الجوار، نلاحظ أنها لا تختلف كثيرا عن مبدأ "السلم فى الوطن والسلم فى العالم"، الذى تبناه مصطفى كمال أتاتورك، واتخذ منه شعارا لحركته التحديثية قبل قرابة تسعين عاما، والذى جعله قاعدة لانطلاق سياسته التصالحية مع العالم الخارجى، التى أبرم خلالها سلسلة من معاهدات الصداقة وحسن الجوار والتنسيق المتبادل على المستويين الإقليمى والدولى، بدءا من "معاهدة الصداقة" مع إيران عام ١٩٢٦، التى أقرت الصداقة والحياد وعدم الاعتداء المتبادل بين الجانبين، وكفلت إمكانية القيام بعمليات عسكرية مشتركة ضد المجموعات المتمردة المرابطة فى أراضيها، ومعاهدة ترسيم الحدود بين البلدين فى عام ١٩٣٢، على الرغم من أن حدودهما المشتركة لم تتغير منذ معركة الديران فى عام ١٥١٤، مرورا بمعاهدات الصداقة التى أبرمها مع الاتحاد السوفيتى السابق واستعاد بموجبها قارص

(*) سكرتير تحرير مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام.

وارد هان، ثم ما عرف بـ "الوفاق البلقانى" مع اليونان ورومانيا ويوغوسلافيا فى فبراير من عام ١٩٣٤، ومن بعده ميثاق "سعد اباد" مع العراق وإيران وأفغانستان فى تموز يوليو من عام ١٩٣٧، وانتهاء بتدشين أواصر الصداقة مع بريطانيا وفرنسا.

وفيما يتصل بإنعاش الدور الإقليمى التركى، فقد بدأت المساعى التركية القديمة فى هذا الخصوص أيضا مبكرا. ففى عام ١٩٦٤، وإبان التدخل العسكرى التركى الأول فى قبرص، جاءت رسالة الرئيس الأمريكى، ليندون جونسون، التى تضمنت تحذير الرئيس الأمريكى الشهير للحكومة التركية جراء تلك الخطوة وساعتها، أعلن عصمت إينونو، رئيس الوزراء التركى، أن عالما جديدا قد بات قيد التشكل، وسيكون لتركيا دور مهم وبارز فيه. وكانت أنقرة فى ذلك الوقت تستند إلى دعم أمريكى واضح، لأنها كانت حليفا للولايات المتحدة يفوق اليونان قوة وتأثيرا فى المحيط الإقليمى، بما يخدم مصالح واشنطن فى مواجهة المد السوفيتى فى حينها.

وعقب الحرب الباردة وسقوط ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتى، راج الحديث منذ عام ١٩٩١ تحديدا عن انطلاق الدور الإقليمى التركى، وتحرير السياسة الخارجية التركية من إسار تلك الحرب. غير أن تعلق أنقرة بتلابيب الاتحاد الأوروبى حال دون ترجمة تلك الأفكار إلى واقع عملى، لأنه حصر السياسة الخارجية التركية بشكل كبير فى هذا الاتجاه، على حساب دوائر أخرى مهمة.

وقد كانت هناك مبادرة من قبل الرئيس التركى الأسبق، تورجوت أوزال، فى هذا الخصوص، أطلقها عام ١٩٩٢ من خلال ما عرف بـ"بيان أنقرة"، وذكر فيه للمرة الأولى ما سمى بـ"العالم التركى"، الذى حدد معالمه بأنه يمتد من سور الصين وحتى البحر الأدرياتيكى، وبدأ فى إنعاش علاقات أنقرة مع الدول الناطقة بالتركية المستقلة عن الاتحاد السوفيتى السابق، حتى إنه عقد أول مؤتمر جامع لقادة تلك البلدان فى العام نفسه. وهو ما اعتبر الإرهاصة الرسمية الأولى لما بات يسمى هذه الأيام بـ"العثمانية الجديدة". فقد كان أوزال متحمسا لملء الفراغ الناشئ فى آسيا الوسطى والقوقاز، عقب تفكك الاتحاد السوفيتى. وكان أوزال البراجماتى يعرف أن القضايا العاطفية، على الرغم من أهميتها، لا يمكن أن تدعم سياسة جادة فى المنطقة. وبناء على ذلك، حفز ما يمكن أن تقدمه تركيا من موارد اقتصادية وتجارية وعسكرية نحو هذا الهدف، ونظم غزوا للمنطقة على يد رجال الأعمال والمهندسين والمستشارين العسكريين الأتراك، وتعين على اوزال فى آسيا الوسطى والقوقاز أن يتنافس مع روسيا، التى كانت لا تزال تأمل فى إبقاء هيمنتها وإيران، التى دخلت الميدان بمزيد من الأموال وتصعيد الخطاب الإسلامى.

ولكن استراتيجية أوزال أخفقت فى نهاية المطاف، حسبما أورد الصحفى البريطانى المتخصص فى الشئون التركية، هيو بوب، فى كتابه الذى أصدره عام ٢٠٠٥، والمعنون "أبناء الفاتحين .. صعود العالم التركى"، ليس بسبب المنافسة الروسية أو الإيرانية، وإنما بجريرة التغلغل الهائل للأمريكيين. فما إن أكدت الولايات المتحدة حضورها بصورة إيجابية، حتى فضلت الجمهوريات المستقلة حديثا التعامل معها بدلا من الجارة تركيا. وهناك من يرجع إخفاق تجربة أوزال فى هذا الخصوص إلى عوامل داخلية كرفض العسكر والتيار العلمانى لذلك التوجه. ومن بعد أوزال جاء نجم الدين أربكان، صاحب مبادئ الانتماء إلى العالم الإسلامى، وأفكار "الأمم المتحدة الإسلامية"، و"منظمة التعاون الدفاعى المشترك للدول الإسلامية"، و"السوق الإسلامية المشتركة"، و"عملة النقد الإسلامية المشتركة". غير أن أربكان، الذى كان أكثر راديكالية من أردوغان وحزبه وأقل براجماتية وكياسة منهم، سرعان ما اصطدم بجبل الجليد المتمثل فى تحالف العسكر وغلاة العلمانيين، ومن ثم لم يستطع تنفيذ رؤاه وترجمتها إلى واقع بسبب تركيبة الدولة التركية وموازين القوى فيها، كما أخفق فى تنفيذ اقتراحاته، أو حتى بعض منها، أو رسم سياسة إقليمية جديدة لتركيا دون سقفها الدولى الأميركى.

وأما عن عملية المصالحة مع التاريخ العثمانى، فتجدر الإشارة إلى أنها لم تكن وليدة دعوات تطلقها حكومة العدالة والتنمية هذه الأيام، وإنما هى تعود إلى مراحل زمنية سابقة فى التاريخ التركى الحديث والمعاصر، حيث أطلقت من قبل بعض المؤرخين المتعاطفين مع تلك الحقبة، علاوة على نفر من المثقفين الراغبين فى وقفة تصالحية وموضوعية مع الماضى. وعلى المستوى الرسمى أيضا، أطلقت دعوات ونداءات فى هذا المضمار، كان من أهمها تلك التى صدرت فى عهد حكومة عدنان مندريس، خلال خمسينيات القرن الماضى، والتى يعتبرها بعض المحللين إرهاصات للجمهورية الثانية فى تركيا، والتى كان من أبرز ملامحها رد الاعتبار للحقبة العثمانية، وذلك من خلال إبراز دور السلاطين العثمانيين فيما يتعلق بالأوربة، وتحديث تركيا على النمط الأوروبى الغربى، والتى تجلت فى حركة التحديث العثمانى منذ منتصف القرن التاسع عشر، والتى لم تكن ترى مستقبلا لتركيا خارج مجال الحداثة الأوروبية. غير أن انقلاب جمال جورسيل فى عام ١٩٦٠ على مندريس أجهض تلك المحاولة من قبل غلاة العلمانيين والقوميين المتطرفين المدعومين من العسكر.

وجاءت دعوة رسمية ثانية للمصالحة فى عهد حكومة أربكان، لكنها لم تتبلور ولم تكتمل. ثم دعوة الرئيس التركى الأسبق، سليمان ديميريل، فى عام ١٩٩٩، إبان الاحتفال بمرور ٧٠٠ سنة على تأسيس الإمبراطورية العثمانية إلى التصالح مع التاريخ العثمانى. والآن، هناك مساعى حكومة العدالة والتنمية فى هذا الاتجاه، لكنها تمضى بحذر وبطء شديدين، مخافة الإجهاض والتقويض من قبل المعسكر العلمانى المتطرف. وقد استندت حكومة العدالة فى هذا التوجه على دعم أوربى من خلال توظيفها معايير وشروط الانضمام للاتحاد الأوروبى فتارة، تتخذ منها مطية لتمرير إصلاحاتها التى تتضمن الحرية

والتعددية والمصالحة مع الماضى، مع تجنب عرقلة العلمانيين والعسكر لها، توخيا لبلوغ الحلم الأوروبى، باعتبارها مطالب أوروبية وليست أجندة لحزب العدالة. وتارة أخرى، توظف التمنع الأوروبى فى قبول عضوية تركيا فى الاتحاد الأوروبى لتغذية تمسك الأتراك بماضيهم وتفاخرهم به، كبديل عن اللهث المهين وغير مضمون العواقب وراء الاتحاد الأوروبى. وهو التوجه الذى بدأ يؤتى أكله بعد عام ٢٠٠٤، حيث كافأ الغرب قبرص اليونانية على رفضها خطة الأمين العام للأمم المتحدة وقتها، كوفى أنان، لتسوية القضية القبرصية، فى الوقت الذى وافق فيه عليها القبارصة الأتراك، وضم الشطر اليونانى للاتحاد الأوروبى.

تحول فى العلاقات الإقليمية :

برغم حرصها الشديد على الوصول إلى أعلى درجة ممكنة من التوازن فى علاقاتها الإقليمية والدولية، فقد أفضى تقارب حكومة العدالة والتنمية اللافت مع كل من طهران ودمشق وبغداد خلال الآونة الأخيرة، فى الوقت الذى كانت فيه علاقات أنقرة مع تل أبيب تعانى تراجعا ملحوظا وتوترا ملموسا، إلى حدوث إرباك حقيقى فى حسابات القوى الإقليمية المختلفة، بما فيها تركيا ذاتها، التى بدأت تعانى الهزات الارتدادية لانفتاحها الشديد على طهران ودمشق، وجفائها مع تل أبيب.

ففى وسع المتأمل أو المتابع للشأن التركى أن يستشعر مسحة من عدم الثقة من جانب تركيا فى إسرائيل وحلفائها الغربيين، تدفعها بإلحاح للبحث عن خيارات وبدائل إقليمية ودولية لسياساتها وتحركاتها. حيث سعت أنقرة إلى تذويب الخلافات، وتعزيز التقارب مع دوائر إقليمية ودولية معينة، كسوريا، وإيران، والعراق، وأرمينيا، وإفريقيا، ودول الخليج، وروسيا، لكنها فى الوقت ذاته أتاحت الفرصة لأن يتسلل شىء من التوتر أو الجفاء إلى علاقاتها الوثيقة مع إسرائيل، والتى تعد إحدى الركائز الأساسية لعلاقات أنقرة مع أوربا والولايات المتحدة.

تقارب لافت مع إيران سوريا :

تزامن تفاقم واستمرار التوتر فى العلاقات التركية الإسرائيلية مع تنامى التقارب التركى مع كل من إيران وسوريا، اللتين كان توتر العلاقات بين أنقرة وكل منهما أحد الروافد المغذية للتلاقى التركى الإسرائيلى فيما مضى.

فبالنسبة لإيران، أقدم أردوغان على زيارة طهران للمرة الثانية. وخلال الزيارة، أعاد أردوغان رسم ملامح العلاقة بين بلاده وإيران، حينما أعلن أنهما تشكلان معا محورا للاستقرار فى المنطقة، التى أعلن أن أمنها واستقرارها لن يتحققا عبر إملاء الحلول من الخارج لمشاكلها، وإنما بجهود دولها وإسهامات فاعلين إقليميين فيها، مثل تركيا وإيران، اللتين تضطلعان بأدوار مهمة تجاه الأوضاع الحساسة الراهنة فيها. وكان من شأن تلك الزيارة الأخيرة أن غذت مخاوف الإسرائيليين من احتمالات تعزيز التقارب بين تركيا ودول ما تعتبره إسرائيل محور الشر كسوريا وإيران مستقبلا. وفى هذا الصدد، ارتأى محللون سياسيون إسرائيليون أن مواجهة التهديد الإيرانى كانت، قبل صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة فى تركيا، مصلحة مشتركة للبلدين مع تدشين التحالف الاستراتيجى بينهما. غير أن هذا الوضع بدأ يتغير تدريجيا، ولم تعد تنظر تركيا إلى طهران كتهديد، بل أحيانا تتعامل معها كشريك. وترى إسرائيل أن اتفاقا بشأن الطاقة بين تركيا وإيران سيعمل على تشجيع إيران على الإقدام على السعى لامتلاك السلاح النووى.

وتشى الخبرة التركية فى التعاطى مع طهران، بالتزامن مع أزمة الثقة التى تخيم على علاقات أنقرة بإسرائيل والغرب، بأن أنقرة ترمى من وراء تقاربها مع إيران إلى توسيع دائرة عمقها الجيواستراتيجى قدر المستطاع ليكون رصيدا مهما يعزز موقفها التفاوضى مع حلفائها الغربيين، ويعظم فرصها فى الاندماج معهم، وظهيرا أو خيارا احتياطيا يعوضها عن الفشل فى هذا المسعى. هذا فى الوقت الذى تحرص فيه طهران من جانبها على الاحتفاظ بنافذة مهمة وحيوية، تطل من خلالها على المجتمع الدولى، وتبقى الباب مواربا أمام أية صفقة محتملة فى أى وقت بين النظام البراجماتى فى طهران ونظيريه فى كل من واشنطن وتل أبيب.

أما سوريا، فيرى أولئك المحللون أن خطرها، الذى يعززه الخلاف العميق بين سوريا وتركيا حول المياه وحزب العمال الكردستانى، كان خلال التسعينيات من القرن الماضى من أبرز العوامل التى أدت الى التقارب العسكرى بين تركيا وإسرائيل. أما اليوم، فالتوجه يبدو معاكسا، حيث أنشأت تركيا وسوريا المجلس الاستراتيجى الأعلى للتعاون بين الدولتين، كما ألغتا تأشيرات السفر بينهما. والأهم أنهما شرعتا فى توثيق تعاونهما الدفاعى إلى حد إجراء المناورات العسكرية المشتركة، حتى إنهما اختارتا الإعلان عن إجراء مناوراتهما الأخيرة بالتزامن مع إلغاء المناورات الدولية التى كان من المقرر أن تشترك فيها إسرائيل، وهو ما تعتبره الأخيرة تعزيزا لمكانة سوريا وتقوية لموقفها التفاوضى، ودعما لحزب الله وحماس.

برود مع إسرائيل :

وبخصوص العلاقة مع إسرائيل، فقد شهدت توترا ملحوظا ومتناميا خلال السنوات القليلة الماضية، تجلت ملامحه فى مظاهر عديدة، أهمها: تجميد عمليات التنسيق والتشاور مع الإسرائيليين فى مجال الاستخبارات، ثم إلغاء أنقرة مناقصات وعقودا كانت قد أبرمتها مع الصناعات الحربية الإسرائيلية حول تحديث طائرات ودبابات تركية، وكذا عقود الشراء والمشاركة فى تصنيع طائرات إسرائيلية، فضلا عن صفقة أخرى فى مجال الأقمار الاصطناعية، علاوة على إرجاء المناورات العسكرية الجوية السنوية المشتركة التى يطلق عليها "نسر الأناضول".

وكان من شأن ذلك التوتر أن عزز من أجواء عدم الثقة بين أنقرة وتل أبيب مؤخرا، حيث جنحت الأخيرة إلى ابتزاز الأولى، إذ لم تتورع إسرائيل عن مساومة تركيا ضمنا على الملفين الكردي والأرمني، حينما أعلن أحد القادة العسكريين الإسرائيليين - بعد ما جرى في إحدى ندوات منتدى دافوس هذا العام وما تلاها من ملاسنات بين المسئولين الإسرائيليين والأتراك على خلفية عدوان إسرائيل الأخير على غزة - أن على تركيا أن تطالع نفسها في المرآة قبل أن تنتقد إسرائيل، كونها تحتل شمال قبرص، وتضطهد الأكراد والأرمن. وفي السياق ذاته، لوح اللوبي اليهودي في واشنطن بتحويل جهوده في قضية الأرمن إلى غير مصلحة تركيا، إذا ما استمرت في تصعيدها للتوتر مع تل أبيب. وبعد أن عرض التليفزيون التركي مسلسلا يبرز مجازر إسرائيل في فلسطين، اندلعت تظاهرات في تل أبيب عند السفارة التركية، رفعت خلالها يافتات تندد بما يسمى "مذابح الأتراك ضد الأرمن والأكراد"، كما هددت تل أبيب بنشر وثائق سرية تحتفظ بها وتثبت، حسب الادعاء الإسرائيلي، أن تركيا نفذت مذابح ضد الأرمن.

والأدهى من ذلك، أن حكومة نيتانياهو ألقت باللائمة على رئيس الوزراء التركي أردوغان، محملة إياه مسئولية التوتر بين أنقرة وتل أبيب. وقد تطرق نيتانياهو للأزمة مع تركيا، خلال لقائه ونظيره الإسباني، خوسيه لويس ثباتيرو، بإسرائيل خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٩ . وأكد له نيتانياهو أن المشكلة الأصعب مع تركيا تكمن في حقيقة أن حكومة العدالة تتجه نحو الأسلمة والإرتباط بمحور الشر، في إشارة إلى إيران وسوريا. كذلك، أعلن نيتانياهو مؤخرا أن بلاده مستعدة لاستئناف المفاوضات مع سوريا بدون شروط مسبقة، لكنها تريد الاستعاضة عن الوساطة التركية بأخرى فرنسية، لأن حكومة أردوغان لم تعد وسيطا نزيها. وإلى أبعد من ذلك، ذهب نيتانياهو حينما شن، بالتعاون والتنسيق مع اللوبي اليهودي في واشنطن والعواصم الغربية، حملة تحريض شرسة ضد تركيا وحكومة العدالة والتنمية، متهمة إياها بالسعي لأسلمة تركيا، وعزلها تدريجيا عن الغرب وإسرائيل، توطئة للزج بها في أحضان دول راديكالية كإيران وسوريا، وذلك في محاولة من تل ابيب لتفخيخ العلاقات التركية - الغربية على النحو الذي يحمل حكومة العدالة التركية على مراجعة سياساتها حيال إسرائيل والمنطقة.

وفي أسرع رد فعل على تلك الحملة، هرعت الولايات المتحدة إلى التعبير عن قلقها من التقارب التركي الوثيق مع إيران، والذي ارتأت أنه يتناقض مع مساعي واشنطن لعزل إيران وتشديد العقوبات ضدها بسبب برنامجها النووي. وتواصلا مع ذلك، بدأت بعض مراكز التفكير الأمريكية تثير الشكوك بشأن نيات حكومة العدالة مستقبلا في ظل تماديها في مجافاة إسرائيل، والتودد إلى إيران وسوريا ، متسائلة حول احتمالات تحول تركيا إلى دولة راديكالية في ظل حكومة العدالة والتنمية ،التي بدأت تجنح باتجاه دول مارقة على حساب علاقاتها مع الغرب وإسرائيل.

وفي حين تتنوع الأسباب المؤدية لهذا التوتر التركي - الإسرائيلي، يتفق محللون كثر على أن حكومة العدالة والتنمية قررت فك التحالف مع إسرائيل والاستعاضة عنه بتوثيق علاقاتها مع سوريا وإيران، وذلك بعدما شعرت تلك الحكومة بأن حاجتها الملحة لإسرائيل واللوبي اليهودي في العواصم الغربية آخذة في التآكل التدريجي. كما تراءى لها أن حجم الفوائد التي يمكن لتركيا أن تجنيها، جراء علاقاتها المتشابكة والوثيقة مع إسرائيل، لا يفوق بكثير مقدار الأعباء، والتبعات السلبية الناجمة عن تلك العلاقات .

فمن جانبها، نجحت حكومة العدالة في تحقيق اختراق تصالحي ملموس في ملفات وقضايا معقدة ومزمنة، كالأرمن والأكراد وقبرص، كما تمكنت من إيجاد خيارات وفضاءات أوسع للانطلاق والمناورة في العلاقة مع أوروبا والولايات المتحدة. وهي الملفات والقضايا التي كثيرا ما ظلت تل أبيب تظن أنها مفتاح مهم من مفاتيح تسويتها، بما يجبر أنقرة على التزلف للإسرائيليين للحصول على دعم اللوبي الموالي لهم في الولايات المتحدة وأوروبا بهذا الخصوص، لا سيما بعد أن تأكد للأتراك أنه ليس بمقدور أي طرف إجبار، أو حتى إقناع الأوروبيين بقبول تركيا عضوا في الاتحاد الأوروبي. كذلك، أيقن الأتراك، بعد أن خاب أملهم في صدق نيات تل أبيب فيما يخص تزويدهم بالتكنولوجيا المتطورة على الصعيدين المدني والعسكري، أن في وسع تركيا الحصول على تلك التكنولوجيا، التي كثيرا ما حرص الغرب على أن تكون إسرائيل بوابتها الوحيدة في الشرق الأوسط، من أطراف أخرى كروسيا والصين أو غيرهما.

ووسط الأجواء المشحونة بالتوتر، أفسحت البراجماتية، التي تتمتع بها كل من أنقرة وتل أبيب كما المقاصد الاستراتيجية، المدعومة أمريكيا، لعلاقاتهما الطريق أمام مساحة، لا بأس بها، من التفاهم، توطئة لتجاوز تلك الموجة العاتية من التوتر. فبرغم استمرار التوتر وتجدد بواعثه ومسبباته، وبرغم تحميل كل طرف الآخر مسئولية تصاعده، لم تكف مساعي الجانبين لتلطيف الأجواء ووضع نهاية للتوترالقائم، حيث أطلق الجانبان مساعي معلنة وسرية تتم على المستويين الرسمي والشعبي لإعادة الدفء إلى علاقاتهما.

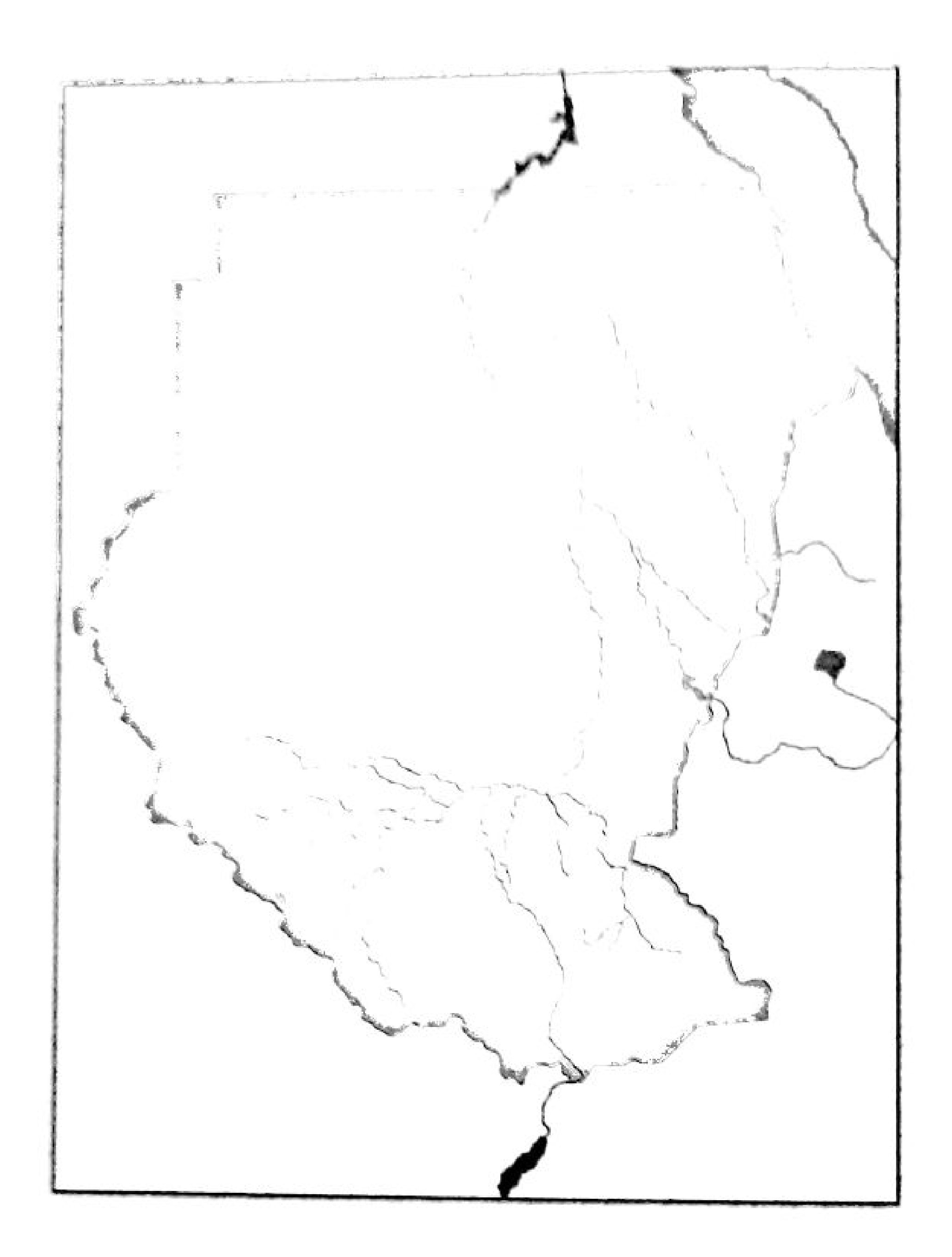
وتوخيا لتحقيق هذا المقصد، عمدت تل أبيب للسير في طريق موازية عبر استثمار بعض الألغام المزروعة في طريق التقارب التركي مع إيران وسوريا. فبالنسبة لإيران، لا يمكن لأنقرة التعويل كثيرا على انفتاحها على طهران، إذ يتهدد التقارب التركي الإيراني وجود مخاوف متبادلة لدى كليهما حيال الآخر. فمن جانبها، لم تهدأ مخاوف إيران جراء علاقات تركيا الاستراتيجية بإسرائيل والولايات المتحدة، في وقت تشهد فيه علاقات طهران بكلتيهما تدهورا متناميا. كما يحظى تعاظم الدور

الإقليمى التركى بدعم من واشنطن، بينما تقابل مساعى طهران لبسط نفوذها فى المنطقة بمساع أمريكية وإسرائيلية لتقويضها، فضلا عن عودة أنقرة إلى التحليق مجددا فى فضاء ما يسمى بالعالم التركى، الذى تنازعها فيه إيران النفوذ فى شطر حيوى منه، والمتمثل فى آسيا الوسطى والقوقاز وبحر قزوين، والذى يشكل محور ارتكاز لأمن الطاقة العالمى. أما تركيا من جهتها، وعلاوة على ما يثيره تقاربها مع إيران من قلق دوائر تركية علمانية وعسكرية، فترى أن إيران مثقلة بمشاكل وخصومات مع إسرائيل والغرب بالقدر الذى يهدد بتعكير صفو علاقات أنقرة مع تلك الدول ينتاب الأتراك جميعا قلق من تعاظم النفوذ والحضور الإيرانيين فى العراق، فى الوقت الذى يبدو فيه نفوذ تركيا هناك غير متناسب مع مصالحها وتطلعاتها الإقليمية حياله، خاصة أن دور التركمان، حلفاء تركيا، الأقل عددا وثقلا فى العراق، بسبب التضييق الكردى عليهم، لا يقارن بنفوذ الشيعة الموالين لإيران.

وبرغم ما تبديه تركيا من تفهم للمقاصد المدنية للبرنامج النووى الإيرانى، تشكل الطموحات النووية الإيرانية مصدر إزعاج حقيقيا لتركيا من عدة جهات فمن جهة، إذا تسنى لإيران إنتاج السلاح النووى، عبر صفقة سرية مع واشنطن وتل أبيب، فمن شأن ذلك أن يخل بالتوازن الاستراتيجى الذى يعد الدعامة الرئيسية لاستقرار العلاقات بين أنقرة وطهران، مما قد يدفع أنقره هى الأخرى إلى إعادة النظر فى حيادها النووى، خاصة أنها دولة غير نفطية، ولديها طلب متزايد على الطاقة. ولم يعد ذلك الخيار مستبعدا على الأتراك، الذين بدأوا التفكير جديا فى الأمر بعد ساعات من إعلان إيران نجاحها فى تخصيب اليورانيوم، حينما أعلنوا اختيارمدينة سينوب على البحر الأسود موقعا لإقامة أول المفاعلات النووية التركية، من بين ثمانية مواقع جرى اقتراحها لإقامة مفاعل نووى تركى من أصل ثلاثة تسعى تركيا لإقامتها، توطئة للخروج من إطار الدولة المستودع للذخيرة النووية الأمريكية، وإنهاء حالة التبعية فى ميدان الطاقة للدول النفطية المجاورة. ومن جهة أخرى، سيضع فشل طهران فى إبرام صفقة مع واشنطن وتل أبيب، تخولها امتلاك السلاح النووى، ثم إقدام إسرائيل أو الولايات المتحدة أو كلتيهما معا على القيام بعمل عسكرى ضد المنشآت النووية الإيرانية، تركيا فى موقف لا تحسد عليه، إذ ستدخل فى دوامة جديدة من الجدل حول السماح أو عدم السماح بتسخير أجوائها وقواعدها الجوية لهذا الغرض على نحو يحمل فى طياته احتمالات توتر إضافية فى علاقاتها بواشنطن وتل أبيب، على غرار ما جرى فى عام ٢٠٠٣ إبان غزو العراق . ومن جهة ثالثة، ستضطر تركيا لتحمل التبعات الأمنية والسياسية والاقتصادية الجمة لمثل هذا العمل العسكرى ضد إيران، حالة وقوعه.

وبالنسبة لسورياوالعراق، تقف مشاكل عديدة كعقبات مهمة فى طريق تقارب تركيا مع البلدين، كالمشاكل الحدودية والإثنية. غير أن مشكلة مياه دجلة والفرات تظل الأبرز من بينها جميعا.لا سيما وأن حكومة العدالة والتنمية لم تدخل أية تغييرات إيجابية ملموسة على استراتيجية تركيا فى هذا الخصوص، والقائمة على زيادة حصص الدولتين من المياه بشكل رمزى ومحدود لا يرقى إلى حصصهما القانونية، مثلما لا يلبى احتياجاتهما منها، بقدر ما ترمى إلى مساعدتهما وتأهيلهما لتحرى السبل الكفيلة بتحقيق الاستغلال الأمثل لتلك الحصص القائمة بالفعل من دون إعادة النظر فيها، حسبما تقضى المواثيق والأعراف الدولية، التى تنظم استغلال المياه بين الدول المشتركة فى أنهار دولية كدجلة والفرات.

فى الشأن السودانى



■ جنوب السودان والتوجه نحو الانفصال

إشراف : هانئ رسلان

جنوب السودان والتوجه نحو الانفصال



■ هانئ رسلان (*)

مع اقتراب موعد الاستفتاء على حق تقرير المصير لجنوب السودان، والمقرر له يناير ٢٠١١، أصبحت هذه القضية بمثابة الشغل الشاغل على أصعدة عدة، داخلية وإقليمية ودولية، لما سوف يترتب عليها من تداعيات مستقبلية مفتوحة على كل الاحتمالات، خشية أن يتحول الانفصال -فى حالة وقوعه- من نهاية منتظرة لحرب طويلة بين الشمال والجنوب، إلى بداية جديدة لسلسلة من المشاكل والأزمات والتداعيات غير المحسوبة، والتى قد تؤدى بالسودان، طبقا لبعض السيناريوهات، إلى التفكك أوالفوضى. حيث لا تحظى هذه التداعيات بالنقاش العلنى حتى الآن، بسبب التكلفة الباهظة -من الناحية التكتيكية- لمثل هذا النقاش لكل من طرفى اتفاقية نيفاشا، وهما حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان.

فالتأييد العام لشعار "جعل الوحدة جذابة" والتزام طرفى اتفاقية السلام الشامل (نيفاشا) بالعمل معا فى هذا الاتجاه، يتناقض مع القبول الواسع لفكرة أن الوحدة باتت غير مرجحة، بشكل أو بآخر، طبقا للعديد من التحركات السياسية والتصريحات العلنية التى برزت مؤخرا، والتى توضح بما لايدع مجالا للشك أن واقع وملامح المشهد السياسى الماثل فى السودان تمضى فى الاتجاه المغاير حتى إخطار آخر.

جدل الوحدة والانفصال :

فى الوقت الذى تجرى فيه الاستعدادت للانتخابات العامة المقرر إجراؤها فى أبريل ٢٠١٠، والتى لا تزال محل أخذ ورد بين القوى السياسة المختلفة فى السودان، أدلى الفريق سلفا كير، رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان ورئيس حكومة إقليم جنوب السودان، بمجموعة من التصريحات حول مستقبل الوحدة والانفصال فى الجنوب، أثارت الكثير من الجدل وأيضا الكثير من المخاوف حول مستقبل السودان. حيث أفصح سلفا كير لأول مرة عن موقفه بشأن الاستفتاء حول حق تقرير المصير، فى كلمة ألقاها فى نهاية أكتوبر ٢٠٠٩ فى قداس أقيم فى كاتدرائية القديسة تريزا فى مدينة جوبا، حين دعا الجنوبيين بشكل صريح للتصويت مع الانفصال. وقال مخاطبا شعب جنوب السودان "إن مهمتى تقضى بقيادتكم إلى استفتاء ٢٠١١. إن هذا اليوم قريب جدا، وإنى على ثقة بأننا سنشارك فيه، ولديكم الفرصة للاختيار بين أن تكونوا أحرارا فى وطنكم، أو أن تكونوا مواطنين من الدرجة الثانية فى بلد موحد".

وقد أدى هذا التصريح إلى إثارة ضجة كبرى، بالنظر لمخالفته الصريحة لاتفاقية نيفاشا ٢٠٠٥، التى تنص على أن يعمل الطرفان على جعل الوحدة جاذبة. ورغم محاولات النفى المتكررة لمضمون هذا التصريح أو التخفيف من حدته من جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان، إلا أن محاولات النفى هذه كانت غير ذات جدوى، لاسيما أنها قد جاءت عقب تصريحات سابقة لسلفاكير قبل ذلك بفترة وجيزه، اعتبر فيها أن الأوان قد فات لجعل الوحدة جاذبة بين الشمال والجنوب. وحمل الشمال مسئولية ذلك. ثم شدد فى ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٩، عقب استقبال الرئيس مبارك له فى القاهرة، على عدم تغيير موعد الاستفتاء،

(*) رئيس برنامج دراسات السودان وحوض النيل بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

مجددا رفضه تمديد الفترة الانتقالية إلى ما بعد ٢٠١١. ثم أكد سلفا كير، فى تصريحات أخرى فى ١٨ نوفمبر ٢٠٠٩ خلال زيارة قام بها إلى بعض البلدان الأوروبية عقب زيارته للقاهرة، أن مصر دعمت حكومة الجنوب أكثر من الخرطوم، واتهم حكومة الخرطوم بأنها لا تعمل باتجاه تكريس الوحدة، مشيرا - عقب لقائه مع الممثل الأعلى للأمن والسياسة الخارجية فى الاتحاد الأوروبى خافيير سولانا فى بروكسل - إلى أن حكومة جنوب السودان بذلت الكثير من الجهد للتوجه نحو الإبقاء على السودان موحدا، منتقدا شريكه فى الحكم (حزب المؤتمر الوطنى) الذى يقوده الرئيس عمر البشير.

وقد اعتبر كثير من المراقبين جولة سلفا كير الأوروبية هذه، التى شملت هولندا وبلجيكا وفرنسا، تهدف إلى إبلاغ العواصم الأوروبية بقرب احتمال انفصال الجنوب عبر تقرير المصير والاستفتاء.

فى هذا السياق نفسه، وعقب تصريحات سلفا كير المثيرة للجدل بوقت وجيز، خرجت تصريحات مشابهة من مسئولين جنوبيين، مثل: دينق آلور، أحد قيادات الحركة الشعبية، ووزير الخارجية السودانية، وكذلك إدوارد لينو، القيادى بالحركة الشعبية أيضا، والذى دفع الأمر باتجاه أبعد، حين دعا سكان مناطق التخوم فى جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق إلى الثورة على النظام فى الخرطوم من أجل إسقاطه، الأمر الذى أظهر عمق التحديات التى تكتنف عملية الوحدة أو الانفصال فى السودان.

موقف الحركة الشعبية من الوحدة والانفصال :

يلاحظ على تصريحات سلفا كير الاخيرة أنها تتسق مع شخصيته وأفكاره الأساسية. فمن المعروف أن سلفا كير، وهو أحد كبار مؤسسى الحركة الشعبية، كان قد أوشك على الانشقاق على جون قرنق، الزعيم التاريخى للحركة الشعبية، قبيل التوقيع النهائى على الاتفاقية فى يناير ٢٠٠٥، بعد أن كانت فترة المفاوضات قد تطاولت إلى ما يقرب من ثلاثين شهرا. كان سلفا يرى أنه ليس هناك داع لإطالة المفاوضات إلى هذه الدرجة، بعد أن حصل الجنوب على مطلبه الأساسى وهو حق تقرير المصير فى وقت مبكر، من خلال بروتوكول ماشاكوس الذى تم توقيعه فى يوليو ٢٠٠٢، وأن ما يعطل التوقيع النهائى هو تمسك قرنق بالعديد من القضايا التى كان سلفا يرى أنها تخص الشماليين، وأنه ليس من مصلحة الجنوبيين التوقف طويلا أمامها. وقد تصاعد الموقف بين الرجلين إلى الحد الذى أوشكت معه الحركة على الانشقاق، بعد أن اعتصم سلفا فى منطقة "يرول" بجنوب السودان، ورفض طلب قرنق للاجتماع به، خشية أن يتم اعتقاله. ولم يتم تجاوز هذه الأزمة إلا بعد عقد اجتماع موسع لقيادات الحركة، حضره سلفا بعد أن حصل على الضمانات الكافية لسلامته، حيث قام بتوجيه انتقادات قاسية لجون قرنق الذى تقبل هذه الانتقادات بصبر بالنظر إلى تأثير سلفا على قوات الحركة الشعبية، وانتمائه إلى فرع "قوقريال"، وهو أحد الأفرع القوية فى قبيله الدينكا، والذى يفوق قوة فرع "بور" الذى ينتمى إليه الراحل قرنق.

وبعد حادث مصرع قرنق المفاجئ فى أغسطس ٢٠٠٥ فى حادث الطائرة التى أقلته من أوغندا، وتولى سلفا زعامة الحركة الشعبية ورئاسة حكومة الإقليم الجنوبى، فضلا عن موقع النائب الأول لرئيس الجمهورية، بدأ مشروع السودان الجديد الذى كان يتبناه قرنق فى التراجع، بسبب اختلاف ترتيب الأولويات لدى سلفا كير الذى لم يكن يهتم كثيرا بما يحدث فى الشمال. وكان يرى أن الأولوية هى للتركيز على أوضاع الجنوب، حيث يقضى معظم وقته. وكان هذا السلوك محل انتقاد من بعض الذين كانوا يعولون على مشروع السودان الجديد، والذين كانوا يرون أن سلفا منصرف عن ممارسة صلاحياته كنائب أول لرئيس الجمهورية.

وطوال السنوات الماضية، كان سلفا كير يدلى بإجابة واحدة تتكرر طوال الوقت، حول موقفه من قضية الوحدة، الإجابة كانت لا تخرج عن النص التالى "رأيى الشخصى ليس مهما، فأنا لا أمتلك سوى صوت واحد، والمهم هو ما سوف يقرره الجنوبيون". وبطبيعة الحال، لا تخفى الطبيعة المراوغة لهذه الإجابة التى كانت تعنى بشكل واضح أن سلفا غير متحمس للوحدة، لأنه لو كان مؤيدا لها لأفصح عن موقفه هذا، مع إمكانية الاحتفاظ بالشق الثانى من الإجابة الذى يقول إن أهل الجنوب هم الذين سوف يقررون فى النهاية.

بالإضافة إلى ما سبق، هناك الكثير من المؤشرات والدلائل التى أفصحت عن نفسها من خلال الأزمات المتوالية بين شريكى حكومة الوحدة الوطنية طوال السنوات الخمس الماضية من عمر اتفاقية نيفاشا، والتى أوضحت بجلاء أن قضية الوحدة لم تكن تشغل ذهن القادة الجنوبيين، بل إن الحديث عنها بين وقت وآخر كان من أجل توظيفها فى الصراع السياسى مع حزب المؤتمر الوطنى. هذا التوظيف كان فى كثير من الحالات يأخذ شكل الابتزاز الساعى إلى حشد نوع من التعبئة لصالح الحركة الشعبية ضد حزب المؤتمر عبر تحميله مسئولية عدم بذل الجهد الكافى من أجل الوحدة، فى الوقت الذى قامت فيه الحركة بالعديد من السلوكيات التى توضح مخططها للانفصال، مثل تخصيص كود دولى مستقل للاتصالات الهاتفية يختلف عن الكود المعمول به للسودان، وتغيير مناهج التعليم وجعلها باللغة الإنجليزية، والسعى إلى توقيع اتفاقيات منفردة للتنقيب عن البترول -بالمخالفة لاتفاقية نيفاشا- بعيدا عن الحكومة القومية، ومفوضية البترول التابعة لها.

وفى الوقت الحالى، أشارت بعض التقارير إلى إنجاز مسودة الدستور للدولة الجنوبية المنتظرة بواسطة معهد ماكس بلانك الألمانى، بالإضافة الى الدراسات الخاصة بمشروع خط للسكة الحديد للربط مع كينيا، بغرض التواصل التجارى والاقتصادى، ولاتخاذ ميناء "مومباسا" الكينى كمنفذ للتصدير والاستيراد، وأيضا لتصدير النفط الجنوبى فى المستقبل. كما أعلن د. كوستيلو قرنق، المستشار الخاص لسلفاكير ميارديت، أن بناء دولة مستقلة فى الجنوب ليس بالصعوبة التى يتوقعها بعض الشماليين. وكشف عن بعض الحوارات بين الشريكين عن كيفية إدارة البلاد عقب إجراء الاستفتاء على حق تقرير المصير لشعب جنوب السودان. وقال إنه إذا حدثت الوحدة، فسوف

بمنطق البلاد بالتركيبة الحالية أو تقوية النظام الفيدرالي. وقال المسئول الجنوبي إنه في حالة انفصال الجنوب، فإن ما يحدث سيكون مجرد حل بعض المؤسسات مثل القوات المشتركة، ويصبح الجيش الشعبي بمثابة قوات دولة الجنوب الجديدة، بالإضافة لحل مؤسسة الرئاسة. وأضاف أن الجنوب سيحتاج فقط لسك العملة الخاصة به، وأن نواة الانفصال موجودة في حالة حدوثه، ولن يبدأ الجنوب من الصفر.

وهكذا، فإن دعوة سلفا كير للجنوبيين بالتصويت للانفصال لم تكن عملا مفاجئا، غير أنها أشارت بشكل صريح إلى التوجه الفعلي للجنوب نحو الانفصال، في الوقت الذي ظل فيه القادة الجنوبيون حريصين لوقت طويل على الإبقاء على نوع من الموقف "الغامض" الذي يقول إن "الوحدة ليست جاذبة للجنوبيين طبقا للأوضاع الحالية"، ثم يتبعون ذلك مباشرة بعبارة أخرى تقول "إلا أنه لا تزال هناك فرصة يمكن استغلالها". ومن الواضح أن الهدف من هذا المسلك هو المناورة بقرار الانفصال، من أجل الوصول بسلام وبدون صعاب أو معوقات إلى الموعد المحدد للاستفتاء على حق تقرير المصير، حتى يمكن الحصول على المشروعية القانونية للدولة الجديدة دون مشاكل، حيث إن المخاوف الرئيسية للجنوبيين تتركز في الخشية من وقوع اضطرابات كبيرة أو تفلتات أمنية نتيجة لأى أزمة هنا أو هناك. هذه الأزمات قد تخرج عن السيطرة، وقد يتم اتخاذها وسيلة لعدم إجراء الاستفتاء أو المطالبة بتأجيله. وفي هذه الحالة، فإن انفصال الجنوب لن يكون مشروعا من الناحية القانونية، حتى لو كان قائما من الناحية العملية أو بسياسة الأمر الواقع، حيث يبقى بإمكان حكومة الخرطوم أو القوى السياسية السودانية الحريصة على الوحدة القول إن الجنوب لا يزال جزءا غير منفصل من السودان، الأمر الذى قد يفتح العديد من الأبواب التي يمكن لكل أن يستغلها او يوجهها أو يكيفها كما يشاء.

غير أن تصريحات سلفا هذه لم تخل من فائدة، فالتوجه الجنوبي نحو الانفصال قد بات أمرا واقعا لا يمكن إنكاره أو تجاهله. وفي الوقت نفسه، لا يمكن لأحد أن يلوم الجنوبيين على اختيارهم للانفصال -بغض النظر عن الأسباب أو المبررات- فهذا حق تعاقدى ملزم وقعته حكومة السودان بمحض إرادتها واختيارها في بروتوكول ماشاكوس في ٢٠ يوليو ٢٠٠٢، وكان هذا التوقيع محل رضا وتوافق عام من كل القوى السياسية الأساسية في الشمال، عبر الموافقة على مقررات مؤتمر القضايا المصيرية في أسمرا ١٩٩٥. ومن ثم، إذا قرر الجنوب أن ينفصل وينشئ دولته المستقلة، فهذا حقه. كما أنه من الواضح أن الاستمرار في سياسة المداراة والمواربة، أو التصريحات والمواقف التي تحمل أكثر من وجه، لن يخدم الاستقرار في السودان، أو يؤدى إلى تحويل الوحدة إلى عمل جاذب، بل سوف يؤدى إلى وقوع الانفصال دون وجود الاستعداد الواجب له، وكأنه أمر مفاجئ في الوقت الذى يعلم الجميع فيه أنه أصبح على بعد خطوات.

أما سياسة الإفصاح والإعلان عن النوايا، فإنها رغم مرارة الانفصال قد تتيح فرصة أفضل لمناقشة الكثير من التحديات والمشاكل التي سوف تنجم عنه، والتي ينبغي أن يتم بحثها بقدر كبير من الدقة والتأني، حتى يمكن استكشاف الحلول والمخارج المناسبة لها.

مواقف القوى السياسية :

الموقف المعلن لحزب المؤتمر الوطني، الشريك القوى في اتفاقية السلام الشامل وفي حكومة الوحدة الوطنية -كما يرد في تصريحات الرئيس عمر البشير، ونائبه على عثمان طه- هو تأكيد الالتزام والتمسك بتطبيق نصوص اتفاقية نيفاشا، والدستور الانتقالي الذى بنى عليها، والعمل معا (المؤتمر الوطني والحركة الشعبية) على تحقيق الوحدة الجاذبة عبر الاستفتاء الشعبي. غير أنه يمكن القول إن حزب المؤتمر الوطني لم يفعل الشئ الكثير من أجل الوحدة، وربما لا يمتلك استراتيجية واضحة للحفاظ على الوحدة. بل يبدو للكثير من المراقبين أن هناك بعض الأجنحة داخل المؤتمر الوطني غير متحمسة للإبقاء على الوحدة. وترى أن العلاقة مع الحركة الشعبية أو الجنوبيين بشكل عام لن تكون إيجابية، ومن الصعب أن تفضى إلى تفاهمات مستقرة، بسبب كثرة شكاوى الجنوبيين وشعورهم الدائم بأنهم يعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية. وعلى الناحية الأخرى، يبدو أن الاستراتيجية الأساسية لحزب المؤتمر هي تدعيم مواقعه في السلطة باستخدام كل الوسائل الممكنة، والعمل على إضعاف فرص أى قوة سياسية سودانية في منافسته على السلطة، عبر حزمة من السياسات والتكتيكات، من بينها تشجيع الانشقاقات في أحزاب المعارضة، والسعى إلى استقطاب عناصرها الفاعلة عبر انضمامها إلى حزب المؤتمر الوطني، أو الخروج عن أحزابها الأصلية، وتكوين أحزاب جديدة. وفي هذا الإطار، يمكن فهم حالة التأخر الدائمة في إنجاز بعض الاستحقاقات الأساسية في اتفاقية نيفاشا، مثل ترسيم الحدود الفاصلة بين الإقليمين الشمالي والجنوبي، لارتباط ذلك بقضايا أخرى مثل التحديد الدقيق لمواقع آبار النفط، وأيضا لجمع عدد أكبر من الأوراق لاستخدامها في المساومات مع الحركة الشعبية عبر علاقة التشاحن المستمرة بين الطرفين.

وفيما يتعلق بقضية الوحدة والانفصال، تجدر الإشارة هنا إلى أن المسئولية عن إدراج حق تقرير المصير في الحياة السياسية السودانية تعود بالأساس إلى نظام الإنقاذ الحالى الذى يقوده حزب المؤتمر الوطني. فهذا النظام بلا شك هو صاحب اليد الطولى في هذا المجال، من خلال القفزات الأساسية التي قام بها في هذا المجال، بدءا من تفاهمات على الحاج ولام أكول في فرانكفورت ١٩٩٢. حيث أدى ذلك إلى اعتراف القوى السياسية الشمالية التي كانت منضوية تحت لواء التجمع الوطني الديمقراطي المعارض، إلى الاعتراف بحق تقرير المصير لجنوب السودان في مؤتمر القضايا المصيرية في أسمرا عام ١٩٩٥، كثمن لالتحاق الحركة الشعبية بالتجمع، باعتبار أن الحركة الشعبية كانت هي الطرف الحامل للسلاح في وجه نظام الإنقاذ. ثم كرت السبحة بعد ذلك في اتفاقيتي الخرطوم وفاشودة اللتين وقعهما نظام الإنقاذ في عام ١٩٩٧ مع بعض الفصائل الجنوبية المنشقة عن الحركة الشعبية، واعترف فيهما بحق تقرير المصير للجنوب، بعد فترة انتقالية قدرها أربع سنوات، حتى تم الوصول إلى تضمين حق تقرير المصير في



الدستور السوداني الذي تم إقراره عام ١٩٩٨. ثم جرى توقيع هذا الحق بشكل ملزم وبحضور دولي في بروتوكول ماشاكوس في ٢٠ يوليو ٢٠٠٢. كما هو معلوم. إلى أن وصل السودان في الوقت الحالي إلى اللحظة التي أصبح مواجهًا فيها بعدة سيناريوهات أو احتمالات تتدرج ما بين الانفصال والتفكك والفوضى.

أما موقف الأحزاب السياسية الرئيسية الأخرى، فإن أهمها هو موقف الحزب الاتحادي الديمقراطي، الذي يصر على الالتزام بوحدة السودان والتمسك بها، ويعتبرها خطا أحمر يجب عدم تجاوزه. ورغم أن الحزب الاتحادي ورئيسه، محمد عثمان الميرغني، كان ضمن الموقعين على مقررات القضايا المصيرية في أسمرا عام ١٩٩٥، ومن بينها حق تقرير المصير للجنوب. إلا أن الميرغني يقول إنه وقع اتفاقية نوفمبر ١٩٨٨مع رئيس الحركة الشعبية، جون قرنق، في أديس أبابا، وإن هذه الاتفاقية نصت على وحدة السودان، شماله وجنوبه، وإن توقيع المقررات المصيرية في أسمرا كان مشروطا بالعمل من أجل الحفاظ على الوحدة، لكي تكون طوعية واختيارية. وقد دعا الحزب الاتحادي إلى ضرورة تبني مصر لمبادرة لجمع الأطراف السودانية جميعا للحوار، على غرار المساعي المصرية في الشأن الفلسطيني، لإنقاذ الوحدة قبل فوات الأوان.

أما حزب الأمة القومي، الذي يتزعمه الصادق المهدي، فيرى "أن الانفصال كريه وضار، وينبغي توضيح أنه مثقل بالمشكلات، وواجب على قيادة الشمال والجنوب تجنبه، وواجب على القيادات الجنوبية التخلي عن الشكوى من دونية المواطنة، والتركيز على الضمانات المطلوبة للعدالة والمساواة مستقبلا. والواجب على القيادات الشمالية ما ينبغي الالتزام به دينيا وثقافيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا، بل دوليا، لجعل السودان وطنا مشتركا لكل سكانه وعادلا بينهم". إلا أن الصادق المهدي، ونتيجة لحسابات السياسة الواقعية التي لا يستطيع أن يتجنبها، يضيف "أنه إذا وقع الانفصال، فيجب ألا يقوم على أسس عدائية". كما دعا -خلال فعاليات مؤتمر جوبا للقوى المعارضة، الذي عقد في أغسطس ٢٠٠٩- إلى أنه في حالة وقوع الانفصال، فإنه يجب العمل على أن يكون هناك جوار أخوي بين الشمال والجنوب، وإقامة علاقة تعاون بين الطرفين لتحقيق الصالح المشترك. كما أيد الصادق المهدي موقف الحركة الشعبية الداعي إلى أن تكون النسبة المطلوبة لإجازة الانفصال هي "٥٠٪ زائد واحد" أي "٥١٪".

في هذا السياق، يبرز أيضا موقف حزب المؤتمر الشعبي الذي يقوده حسن الترابي، والذي يطالب بالمضي في اتفاقية نيفاشا إلى منتهاها، وإجراء الاستفتاء على حق تقرير المصير، دون تعقيدات أو معوقات. كما يؤيد أن تكون النسبة المطلوبة للانفصال هي ٥١٪. وقد شارك الترابي في فعاليات مؤتمر جوبا، وأشار في تصريحات له إلى أن الاتجاه الغالب في الجنوب هو الرغبة في الانفصال.

التداعيات التي قد تنجم عن الانفصال:

تواجه عملية الانفصال مجموعة معقدة من التحديات، أهمها، على سبيل المثال وليس الحصر، أهمية الوصول إلى حلول تفاوضية متفق عليها بشأن الخلافات العديدة حول الترسيم الفعلي للحدود، والتي سوف تتحول في هذه الحالة إلى حدود سياسية وسيادية بين دولتين، لاسيما أن الكثير من حقول النفط تقع في الوقت الحالي حول خط الحدود أو قريبا منه. وترتبط بهذه المسألة قضية أخرى ليست أقل أهمية تتعلق بمستقبل النفط السوداني -الذي ينتج أغلبه في الجنوب- استخراجا وتكريرا وتصديرا. كما يجب الاتفاق على طبيعة العلاقات بين دولتي الشمال والجنوب، والحرص على أن تكون هذه العلاقات ذات طبيعة سلمية تعاونية، والتفاهم على التعاون فيما يتعلق بأوضاع مناطق التخوم، والعمل معا على أن تكون مناطق استقرار وتعاون، وليس مناطق تهديد وتوتر وحروب بالوكالة.

من ضمن القضايا ذات الأهمية الخاصة أيضا ضرورة الاتفاق على أوضاع الجنوبيين القاطنين الآن في الشمال، وهل سوف يسمح لهم بالبقاء أم لا؟، وبأي صيغة؟ أم سوف يطلب منهم اللحاق بدولتهم الجديدة المستقلة؟، بالإضافة إلى قضايا أخرى تتعلق بديون السودان للخارج والأصول المملوكة للحكومة وقضايا المياه ... الخ. كل هذه القضايا تحتاج إلى مفاوضات وتفاهمات مسبقة، بحيث لا تنتشر تداعيات الانفصال غير المحسوبة، لكي تحول مناطق عديدة في السودان إلى كرات من اللهب، لاسيما وأن الدولة الجديدة سوف تجد نفسها في مواجهة تحديات هيكلية عويصة قد تهدد استقرارها الداخلي، وقدرتها على التماسك، وتوفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة الآمنة والمستقرة لمواطنيها، مما قد يجعلها تنزلق إلى التفلت الأمني أو الحرب الأهلية الداخلية، الأمر الذي لن يكون في صالح دولة شمال السودان، بل سيكون وبالا عليها، وعلى كل دول الجوار مثل أوغندا، وكينيا، وإثيوبيا، ناهيك عن دور العامل الخارجي الذي سوف يعمل على انتهاز حالة الاضطراب والفوضى هذه للعمل على إعادة صياغة التوازنات الاستراتيجية في هذه المنطقة على قياسات خاصة.

والشاهد أن عملية انفصال الجنوب ليست بمثل هذه البساطة التي قد توحي بها الأحاديث العاطفية هنا أو هناك. ومن ثم، فإن القضايا المتعلقة بالانفصال أو المترتبة عليه لا يمكن أن تنتظر إلى حين إعلان قيام دولة الجنوب بعد الاستفتاء في يوليو ٢٠١١. فهناك مسائل كثيرة ومعقدة تجب مراجعتها والاتفاق حول الأطر والضوابط اللازمة لها. ومخطئ من يظن أن مجرد الانفصال سوف يحقق السلام، فكثيرا ما أدى الانفصال إلى مواجهات وحروب أشد شراسة من الحروب الأهلية الداخلية، كما أن آثارها لن تتوقف عند جنوب السودان أو شماله، بل سوف تشمل وتؤثر على دوائر أكثر اتساعا بكثير. ولذا، فإنه إذا كان قرار الجنوبيين هو الانفصال، فيجب النظر من الآن بأقصى درجة من الوضوح والموضوعية والرغبة في التفاهم والتعاون في مآلات هذا الوضع الحرج، والخطير في آن واحد. وربما يكتشف الطرفان أو يقتنعان بأن التوجه إلى صيغة كونفدرالية بين الكيانين الشمالي والجنوبي هو الحل الأمثل لتفادي كل التداعيات والمشاكل الماثلة والمتوقعة.

قانون الاستفتاء على حق تقرير المصير :

بعد الكثير من الشد والجذب والمناورات السياسية، اتفق طرفا حكومة الوحدة الوطنية (المؤتمر الوطني والحركة الشعبية)، على مسودة قانون الاستفتاء فى ١٣ ديسمبر ٢٠٠٩، وقد تم إرسال هذه المسودة بالفعل إلى المجلس الوطنى الانتقالى (البرلمان) من أجل إجازتها.

وقد كانت المعالم الرئيسية للخلاف بين الطرفين حول قانون الاستفتاء تتمحور حول مطالبة المؤتمر الوطنى بأن تكون النسبة المطلوبة لإجازة انفصال الجنوب هى ٧٥٪، ثم تراجع عن هذا الموقف إلى المطالبة بأن تكون النسبة المطلوبة هى ٦٦٪، شريطة أن يشارك فى التصويت فى الاستفتاء ثلثا الناخبين الذين يحق لهم التصويت، وإلا فإن الاستفتاء يعد غير مشروع من الناحية القانونية. وفى المقابل، كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان ترى أن هذا الموقف يمثل تعسفا غير مبرر، ويعد خروجا على السوابق العالمية المماثلة، وأن حزب المؤتمر الوطنى يهدف إلى تصعيب ممارسة الجنوبيين لحقهم فى تقرير المصير، وأن هذه الطريقة تسلب بالشمال ما أعطته اتفاقية نيفاشا باليمين، وأنه يكفى مشاركة "٥٠٪ زائد واحد" ممن يحق لهم التصويت، كما أن هذه النسبة نفسها كافية لإقرار مشروعية الانفصال.

وفى الوقت نفسه، كانت هناك ثمة خلافات أخرى حول إجراء مراكز للتصويت فى الاستفتاء فى شمال السودان، أو فى خارج البلاد، أو قصرها على الجنوب فقط.

وفى نهاية المطاف، توصل الطرفان إلى نوع من الحل الوسط، حيث جاءت اهم ملامح مشروع القانون المقدم إلى البرلمان على النحو التالى:

١- يمارس شعب جنوب السودان حق تقرير المصير من خلال الاستفتاء لتحديد وضعهم المستقبلى، وفقا لأحكام اتفاقية السلام الشامل والدستور وهذا القانون.

٢- يجرى الاستفتاء فى جنوب السودان وأية مواقع أخرى (تشمل مناطق فى شمال السودان أو فى خارج البلاد) قبل ستة أشهر من نهاية الفترة الانتقالية، وتنظمه المفوضية بالتعاون مع الحكومة وحكومة جنوب السودان وبمراقبة دولية.

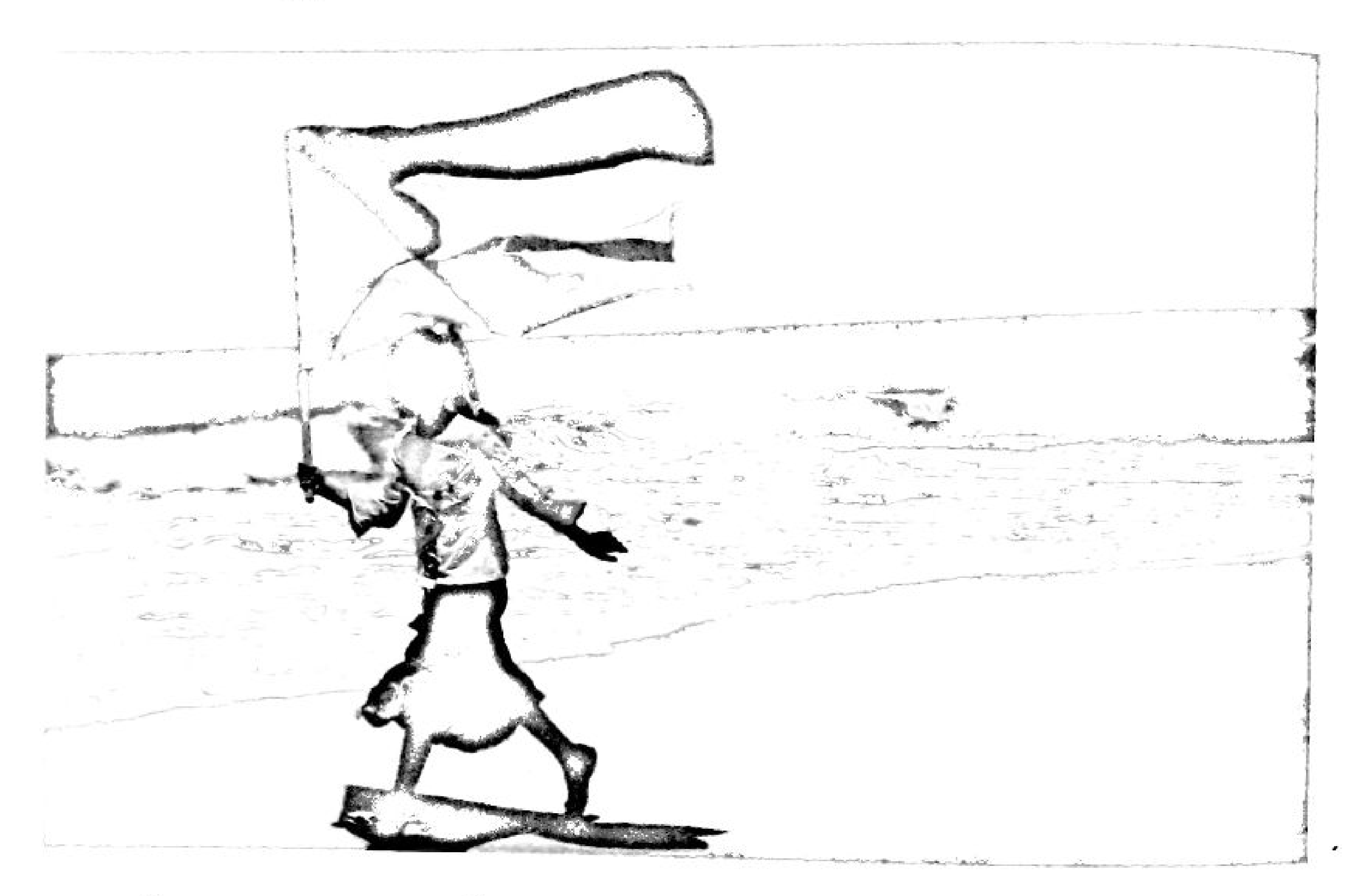
٣- يصوت شعب جنوب السودان عند ممارسته حق تقرير المصير من خلال الاستفتاء بالتصويت، إما لتأكيد وحدة السودان باستدامة نظام الحكم الذى أرسته اتفاقية السلام الشامل والدستور، أو الانفصال.

٤- يشترط فى الناخب أن يكون مولودا من أبوين ينتمى كلاهما أو أحدهما إلى أى من المجموعات الأصيلة المستوطنة فى جنوب السودان فى أو قبل الأول من يناير ١٩٥٦، أو تعود أصوله إلى أحد الأصول الإثنية فى جنوب السودان، أو أن يكون مقيما إقامة دائمة متواصلة دون انقطاع أو أى من الأبوين أو الجدين فى جنوب السودان منذ الأول من يناير ١٩٥٦.

٥- يعتبر استفتاء جنوب السودان قد تم قانونا إذا اقترع ما لا يقل عن (٥٨٪) من عدد الناخبين المسجلين. وإذا لم يكتمل النصاب، فإن الاستفتاء يعاد بالشروط نفسها خلال ستين يوما من تاريخ إعلان النتيجة النهائية.

٦- تكون نتيجة الاستفتاء على الخيار الذى حصل على الأغلبية البسيطة (٥٠٪+١) لأصوات الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم حول أحد الخيارين، وهما إما تأكيد وحدة السودان باستدامة نظام الحكم الذى أرسته اتفاقية السلام الشامل، أو الانفصال.

العالم العربى .. تحديات الواقع والمستقبل



الوطن العربى وموازين القوى الإقليمية

■ د. محمد السيد سليم (*)

نحاول فى تلك الدراسة الموجزة أن نحدد أثر الوضع الراهن لموازين القوى الإقليمية ضد العرب على مستقبل الوطن العربى، وماهى الأدوات التى يمكن اتباعها لتصحيح تلك الموازين، بحيث تنتج أثرا أفضل على الأمن الوطنى لكل دولة عربية وعلى الأمن القومى العربى. تنطلق الدراسة من افتراض أساسى، هو أن العبرة فى تحقيق السلام الإقليمى هو بحال ميزان القوى بين الأطراف الإقليمية. فقد شاع فى حقبة ما بعد الحرب الباردة مقولة غربية تسمى "السلام الديمقراطى"، مؤداها أن العبرة فى تحقيق السلام الإقليمى هى بتحويل النظم السياسية إلى الديمقراطية، لأن الديمقراطيات لا تتحارب .

بل يذهب بعض أنصار تلك المقولة إلى أن السلاح النووى لدى الدول الديمقراطية هو سلاح آمن، أى أنه لا يشكل تهديدا لأحد، بعكس السلاح النووى لدى الدول التسلطية. وهى كلها مقولات أيديولوجية وليست إمبريقية، إذ لا يمكن اعتبار مقولة السلام الديمقراطى مفسرة للسلام الإقليمى أو العالمى. فيمكن تقديم قائمة من الحروب التى نشبت بين أنظمة ديمقراطية، من أهمها فى القرن العشرين حروب الاستقلال الأيرلندية بين عامى ١٩١٩ و١٩٢١، والحرب بين بولندا وليتوانيا سنة ١٩٢٠، واحتلال فرنسا وبلجيكا لمنطقة الرور فى جمهورية فيمار عام ١٩٢٣، والحرب بين فنلندا وبريطانيا إبان الحرب العالمية الثانية، والحروب العربية - الإسرائيلية سنة ١٩٤٨، والصراع بين الولايات المتحدة وجواتيمالا سنة ١٩٥٤، والحرب بين بيرو وإكوادور سنة ١٩٩٥، وغيرها. وفى القرن الحادى والعشرين، الحرب بين روسيا وجورجيا سنة ٢٠٠٨ حول أوسيتيا الجنوبية. ويمكن أن نضيف إلى ذلك العدوان الإسرائيلى على غزة فى ديسمبر سنة ٢٠٠٨ من حكومة إسرائيل، بزعامة أولمرت المنتخبة ديمقراطيا، على حكومة فلسطين فى غزة، بزعامة هنية والمنتخبة ديمقراطيا أيضا. من ناحية أخرى، فإن المرة الوحيدة التى استعمل فيها السلاح النووى كان من خلال دولة ديمقراطية هى الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٤٥ ضد أهداف مدنية يابانية، رغم أنه لم تكن ثمة حاجة إلى استخدام هذا السلاح، لأن الولايات المتحدة كانت تعلم بعزم اليابان على الاستسلام. كما أن إسرائيل كادت تستعمل السلاح النووى ضد مصر وسوريا خلال حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ .

انطلاقا من هذا الافتراض، فإن هذه الدراسة تثير سؤالين، أولهما: كيف يؤثر ميزان القوى على السلام الإقليمى؟ وكيف يؤثر ميزان القوى الشرق أوسطى على مستقبل الوطن العربى؟ سؤالان سنحاول الإجابة عليهما على التوالى.

أولا- الرؤى النظرية لأثر حالة ميزان القوى على السلام الدولى :

ما هو تأثير التفاوت أو التكافؤ فى توزيع القوى بين الدول

(*) أستاذ العلوم السياسية.

على احتمالات السلام والحرب فيما بينها؟ يقدم أدب السياسة الخارجية ثلاث نظريات مختلفة تحاول الإجابة على هذا السؤال. تؤكد النظرية الأولى أن التكافؤ في توزيع القدرات (العسكرية والاقتصادية) بين دولتين من شأنه تحقيق الاستقرار النسبي في العلاقات بينهما. ويعتبر كينيث رايت هو أهم أنصار هذه المدرسة التي يطلق عليها اسم مدرسة "السلام من خلال التكافؤ". يتأسس منطق هذه النظرية على أن تكافؤ القدرات يؤدي إلى إحساس كل طرف بصعوبة تحقيق مكسب حاسم على الطرف الآخر من خلال الحرب، كما أنه يقلل من الشعور بالتناقض في مستوى القوة، والذي يغذي من النزعات العدائية لدى الدول(١). أما النظرية الثانية، التي يدافع عنها إينس كلود، فترى أن التوازن في القوى هو موقف غير مستقر، وأن عدم التكافؤ في توزيع القدرات هو الذي يحقق الاستقرار ويزيد احتمالات السلام. فالدولة الضعيفة لن تجرؤ على شن الحرب، لأنها تدرك أنها لن تحقق نصرا، كما أن الدولة القوية ليست بحاجة إلى شن الحرب، لأنها تستطيع تحقيق أهدافها إزاء الدولة الضعيفة بأدوات أخرى أقل تكلفة، كالضغط الاقتصادي والدبلوماسي. وأخيرا، فإن أي تغيير طفيف في القدرات لن يؤدي إلى تغييرفي ميزان القوى، بينما قد يؤدي تغير محدود في قوة أي من الطرفين المتكافئين إلى اعتقاد هذا الطرف بأن التوازن أصبح لصالحه، مما قد يدفعه إلى شن الحرب. وتسمى هذه النظرية باسم "نظرية تفوق القوة"(٢). وقد دافع عنها أيضا سينجر، وبريمر، وستكي، من منطلق أن عدم التكافؤ في توزيع القدرات يزيد من تأكد الدول من احتمالات نتائج التفاعل الصراعي، ومن ثم فإنه يؤدي إلى استقرار العلاقات بين تلك الدول(٣). كما يذهب جاسبار إلى أن احتمالات التكامل الإقليمي بين الدول تزداد كلما اتسم ميزان القوى بين الأطراف بتفوق طرف على الآخر(٤). وتقدم النظرية الثالثة، التي يدافع عنها أورجانسكي، تصورا ثالثا للعلاقة بين تكافؤ القدرات واحتمالات الصراع، يستند إلى مفهوم ديناميكي لميزان القوى، أساسه "نظرية تحول القوة". تقول النظرية إن احتمالات نشوب الحرب بين دولتين، إحداهما قوية والأخرى أقل قوة، تزداد عندما تنمو قوة الأخيرة إلى حد يمكنها من تحدي الدولة الأقوى، خاصة إذا كانت تلك الدولة غير راضية عن حال عدم التوازن. يقسم أورجانسكي الدول إلى أربع مجموعات طبقا لمعيارين هما، القدرات، ودرجة الرضاء عن وضع الدولة في النسق الدولي. هذه المجموعات هي الدول القوية والراضية، والدول القوية وغير الراضية، والدول الضعيفة والراضية، والدول الضعيفة وغير الراضية. يقول أورجانسكي إن دول المجموعة الثانية هي أكثر الدول احتمالا للدخول في صراعات دولية وحروب شاملة. فالدول الواقعة في المجموعات الثلاث الأخرى إما راضية عن وضعها الدولي، وبالتالي ليست في حاجة إلى الحرب، وإما ضعيفة إلى حد لا يمكنها من شن الحرب. كما أنه حينما يحدث تحول في ميزان القوة، بحيث تمتلك الدولة الضعيفة وغير الراضية قدرات جديدة تمكنها من تحدي الدولة القوية المهيمنة، فإنها تبدأ في تحدي تلك الدولة. وفي الوقت ذاته، فإنه حينما تشعر الدول المهيمنة بتحول توازن القوى لغير صالحها، فإنها قد تسعى إلى محاولة وقف هذا التحول عن طريق توجيه ضربة إجهاضية للدولة التي تزداد قوتها(٥). ويقدم سوليفان تحليلا مختلفا للنظرية ذاتها، فيقول إن العبرة في أثر ميزان القوى ليس في الميزان ذاته في حالة سكون، سواء كان متكافئا أو غير متكافئ، ولكن العبرة بحالة الميزان حينما يتحول من حال إلى حال. فعدم التكافؤ الشديد في القدرات بين دولتين يؤدي إلى إقلال الصراع أو احتمالات الصراع بينهما. ولكن ما إن يتجه الميزان بين الدولتين نحو التكافؤ، تزدد احتمالات الصراع. ولكن حينما تصبح الدولتان متكافئتين في القدرات، تبدأ احتمالات الصراع بينهما في النقصان، كما تقل حدة الصراع، إذا ما نشب. ومن ثم، فالعلاقة بين توزيع القدرات واحتمالات الصراع ليست علاقة خطية، كما تصوره النظريتان الأولى والثانية، ولكنها علاقة تأخذ شكل المنحنى(٦).

ولا تقدم لنا الاختبارات التطبيقية التي أجريت على العلاقة بين القدرات والصراع تأكيدا أو نفيا قاطعا لأي من تلك النظريات. ولكن يمكن أن نخلص إلى عدة نتائج، أهمها أن عدم توازن القوى يدفع الدول الأقوى إلى المبادرة بالحرب، بافتراض ثبات العوامل الأخرى على ما هي عليه، فالدول الأقوى هي في الأغلب الأكثر ميلا إلى اللجوء إلى الحروب. من ناحية أخرى، فإن أثر ميزان القوى يعتمد على مدى ارتباطه بالأبعاد الأخرى للعلاقات الدولية. كذلك، فالعبرة هي بتحول ميزان القوى، سواء من خلال اكتساب إحدى الدول قدرات جديدة، أو من خلال فقدان الدولة الأقوى بعض قدراتها، مع عدم امتلاك الدول الأخرى قدرات جديدة. الحالة الأولى هي حالة اكتساب إيران في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين قدرات نووية جديدة، مما يهدد هيمنة الغرب على ميزان القوى في منطقة الخليج العربي. وهذا ما يفسر سعي الغرب إلى وقف هذا التحول عن طريق الترغيب والتهديد. والحالة الثانية هي حالة فقدان إيران بعد الثورة الإسلامية الإيرانية سنة ١٩٧٩ قدرات عسكرية، مما شجع العراق على استغلال تلك الحالة لشن الحرب على إيران. ومن ثم، نخلص إلى أن أي علاقة للقوة تتسم بالتحول (عدم الاستقرار) -سواء أكانت الدولتان تتجهان نحو التكافؤ أو نحو عدم التكافؤ- تؤدي إلى حرب بين الطرفين بشكل يفوق علاقة القوة التي تتسم بالثبات (الاستقرار)، وأنه إذا اندلعت الحرب في موقف التحول، فإنه من المحتمل أن تكون تلك الحرب شاملة.

تفترض النظريات السالفة أن القدرات محل التحليل هي القدرات التقليدية، وهي بذلك لا تشمل حالات الدول التي تمتلك القدرات النووية، أي حالة ميزان الرعب. ويمكن القول إن إدخال

القدرات النووية فى معادلة القدرات بين دولتين يؤدى إلى تغير سياسات تلك الدول، سواء اتسمت المعادلة بالتكافؤ أو عدم التكافؤ. ويقصد بالتكافؤ، فى هذا السياق، قدرة كل دولة على امتصاص الضربة النووية الأولى، وتوجيه ضربة نووية ثانية قاتلة، وذلك على غرار حالة توازن الرعب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى إبان عصر الحرب الباردة. أما عدم التكافؤ، فإنه ينصرف إلى قدرة دولة واحدة على توجيه ضربة أولى قاتلة للدولة الأولى. وتؤدى حالة التكافؤ فى القدرات النووية إلى الإقلال من احتمالات الحرب السافرة المباشرة بين الدولتين وإلى لجوء كل دولة إلى تحقيق أهداف سياستها الخارجية تجاه الدولة الأخرى من خلال أطراف إقليمية، فيما يسمى "الحروب بالوكالة". أما عدم التكافؤ، فإنه يؤدى إلى عدوانية الدولة التى تمتلك القدرة النووية، بما فى ذلك احتمال استخدام تلك القدرة على غرار ما فعلت الولايات المتحدة ضد اليابان عام ١٩٤٥.

ثانيا- موازين القوى الشرق أوسطية :

انطلاقا من التحليل السالف، يمكن رصد موازين القوى الشرق أوسطية على ثلاثة مستويات، الأول: هو الوجود العسكرى الأجنبى فى الشرق الأوسط، والثانى: هو موازين القوى الإقليمية فى الأسلحة التقليدية وغير التقليدية. أما الثالث، فهو التحولات فى موازين القوى فى الشرق الأوسط.

وبصفة عامة، يمكن ابتداء رصد ثلاث ظواهر أساسية فى تلك الموازين. أولاها: الخلل الشديد لصالح الأطراف غير العربية، وهى إسرائيل وإيران وتركيا، والثانية: أن هذا الخلل كان موجودا دائما بفضل الدعم الغربى للدول غير العربية فى الشرق الأوسط من ناحية، ونتيجة للتفرق العربى، حيث تتصرف كل دولة عربية كوحدة مستقلة، والخفة التى بموجبها تعامل العرب مع مسألة توازن القوى، وتوازن الرعب. وأخيرا، فإن هذا الخلل قد زاد بشكل واضح منذ نهاية نظام القطبية الثنائية، نهاية الدعم السوفيتى لبعض الدول العربية، وتكرس بشكل أكبر بعد الغزو الأمريكى للعراق، والذى أدى إلى خروج العراق من المعادلة الإقليمية، ودخول إيران وإسرائيل كفاعلين أساسيين فى المعادلة العراقية، وتحالفهما مع بعض القوى السياسية العراقية.

١- الوجود العسكرى الأجنبى فى الشرق الأوسط :

تعد منطقة الشرق الأوسط من أكثر أقاليم العالم من حيث كثافة الوجود العسكرى الأجنبى فيها، بل إن القوى الغربية، خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا، أصبحت قوى شرق أوسطية بعد غزو العراق سنة ٢٠٠٣. ويتسم الوجود العسكرى الأجنبى فى الشرق الأوسط بعدم التوازن، إذ إنه بالأساس وجود غربى. فلا توجد قوات روسية أو صينية أو حتى هندية فى المنطقة. كما أن الوجود الغربى ذاته غير متوازن، إذ إنه فى معظمه أمريكى مع وجود بريطانى وفرنسى محدود. وأخيرا، فإن الوجود العسكرى الأجنبى فى الوطن العربى غير متوازن، لأنه مركز أساسا فى منطقة الخليج العربى، حيث توجد أهم مصالح الدول الغربية، وهى النفط.

وفى البحرين، توجد قيادة الأسطول الخامس الأمريكى، وتعد قاعدة الجفير من أهم القواعد الأمريكية فى الخليج العربى، كما توجد فى قاعدة على السالم فى الكويت ومعسكر عريفجان قواعد عسكرية أمريكية. وللولايات المتحدة تسهيلات عسكرية فى قاعدة الشهيد موفق الجوية بالزرقا، فى الأردن. وفى قطر، توجد واحدة من أهم القواعد الأمريكية فى الخليج، وهى قاعدة العديد. هذا بالإضافة إلى قاعدة مصيرة العسكرية فى سلطنة عمان. وكانت الولايات المتحدة بعد غزو العراق قد أعادت نشر قواتها من قاعدة الأمير سلطان الجوية فى السعودية إلى قاعدة العديد فى قطر، ولكنها لا تزال تستخدم هذه القاعدة. كذلك، فقد أنشأت فرنسا قاعدة بحرية لها فى إمارة أبو ظبى بالإمارات افتتحت سنة ٢٠٠٨. كما أن لفرنسا وجودا عسكريا قويا فى جيبوتى. وبحكم عضوية تركيا فى حلف الأطلنطى، فإن أراضيها وقواعدها الجوية متاحة لدول الأطلنطى، وأهمها قاعدة إنجرليك الجوية، وقد استعملتها الولايات المتحدة ضد العراق فى حرب الخليج الأولى سنة ١٩٩١، هذا بالإضافة إلى التسهيلات العسكرية التى تتمتع بها الولايات المتحدة فى مصر، واليمن، وجيبوتى، وإسرائيل(٧).

ولا يقتصر الوجود العسكرى الأمريكى على الشرق الأوسط، ولكنه يشمل المناطق المحيطة به، خاصة فى قاعدة دييجو جارسيا فى المحيط الهندى، والقواعد الأمريكية فى اليونان، وإيطاليا، والبرتغال، وإسبانيا، بالإضافة إلى القواعد البريطانية فى دييجو جارسيا، وقبرص، وجبل طارق.

٢- موازين القوى التقليدية وغير التقليدية فى الشرق الأوسط(٨) :

أ- موازين القوى التقليدية:

لا نود أن نورد أرقاما عن الناتج القومى وعدد السكان وأعداد القوات، والمدرعات، والطائرات، والسفن التى تمتلكها كل من دول الشرق الأوسط. ونحيل فى ذلك إلى دراسة كوردسمان عن التوازن العسكرى فى الشرق الأوسط، التى أشرنا إليها. وهى توثق هذه الأعداد، فضلا عن توثيق درجات الاختلاف فى درجات التدريب والاستعداد. ولكن تأمل تلك الأرقام يوضح أن موازين القوى التقليدية بين دول الشرق الأوسط مختلة لصالح القوى غير العربية. فإسرائيل تستطيع هزيمة أى ائتلاف من جيوش الدول العربية المجاورة بفضل ترسانات الأسلحة التى تصنعها، والتى تمدها بها الدول الغربية، وبفضل تفوقها فى

الحروب الجوية، واستعمال الصواريخ متوسطة المدى، فضلا عن امتلاكها لقوة بشرية خفيفة الحركة تستطيع نقل المعركة إلى أرض الطرف الآخر بسهولة. وبدون الوجود العسكرى الغربى فى الخليج العربى، تستطيع إيران أن تهزم أى تكتل من دول مجلس التعاون الخليجى بفضل القوة البشرية الضخمة التى تمتلكها، والمسلحة تسليحا جيدا، والممثلة فى الحرس الثورى، والقوات النظامية. كما أن تركيا تستطيع أن تهزم سوريا فى أى مواجهة بينهما. ولعلنا نتذكر أن سوريا قبلت طرد عبد الله أوجلان، زعيم حزب العمال الكردستانى، من أراضيها، عندما هددتها تركيا بالحرب. ومن ثم، فإن التوازن الحقيقى فى القوى التقليدية هو بين الدول غير العربية فى الشرق الأوسط، هذا رغم ترسانات السلاح المتراكمة لدى بعض الدول العربية الخليجية. فتقدر قيمة مشتريات السلاح السعودية والمصرية من الولايات المتحدة بين عامى ٢٠٠٥ و٢٠٠٨ بنحو ١١ مليار دولار، و٥ مليارات على التوالى. ولكن تلك الترسانات مشروطة بعدم استعمالها ضد إسرائيل، وإنما ضد عدو مشترك للدولة العربية والدولة الغربية الموردة للسلاح. ومن ثم، فلا تأثير له على التوازن العربى - الإسرائيلى.

ب- موازين القوى غير التقليدية:

كذلك، فموازين القوى غير التقليدية مختلة لصالح إسرائيل. فهذه الدولة تمتلك ترسانة نووية، أكد قادة إسرائيل امتلاكها خلافا لما يعتقده البعض من أن إسرائيل تتبع سياسة الغموض النووى. فقد أشهرت إسرائيل امتلاكها السلاح النووى، وإن كان بشكل أقل درامية مما فعلته الهند وباكستان. ففى سنة ١٩٩٦، صرح جدعون فرانك، رئيس هيئة الطاقة النووية الإسرائيلية "بأن إسرائيل ستطلق صواريخها الحاملة للرءوس النووية، إذا ما تأكدت أن هناك صواريخ قادمة إليها". وأضاف أن "الدولة يمكنها أن تتخلى عن قدراتها النووية فقط إذا وصلت إلى "يوتوبيا" مع جيرانها تشبه العلاقة بين البرازيل والأرجنتين". وقد صرح فرانك بذلك لصحيفة هآرتس التى قالت، عند نشر تلك التصريحات، إنها قد حصلت على الموافقات الأمنية قبل نشرها. وفى سنة ١٩٩٦ أيضا، صرح إسحاق موردخاى، وزير الدفاع الإسرائيلى، بأن "إسرائيل لديها أسلحة نووية تكتيكية، وأنها مستعدة لاستعمالها"(٩). وتمتلك إسرائيل أدوات نقل الأسلحة النووية التى تمكنها من أن تطال أى دولة فى الشرق الأوسط. فلديها الصاروخ أريحا-٢، ويصل مداه إلى حوالى ٤٠٠٠كم، كما أن لديها غواصات من طراز دولفين أمدتها بها ألمانيا، وهى غواصات قادرة على حمل أسلحة وإطلاق أسلحة نووية.

أما إيران، فإنها تمتلك التكنولوجيا النووية، حيث إنها حققت تقدما فى مجال تخصيب اليورانيوم وتوفير الوقود النووى اللازم لمحطاتها النووية، وهى بذلك قادرة على التحول إلى قوة نووية فى المستقبل، إذا قررت ذلك، كما فعلت الهند وباكستان. كما أن لدى إيران صواريخ شهاب-٤ ذات المدى الذى يبلغ ٤٠٠٠كم.

بالنسبة لتركيا، فقد كانت تخطط لكى تتحول إلى قوة نووية، وشرعت فى شراء مفاعلين من طراز كاندو بقوة ٧٠٠ ميجاوات لكل مفاعل. ولكنها فى عهد حزب العدالة والتنمية، أعلنت رسميا تخليها عن تلك الفكرة بإعلان لرجب طيب أردوجان، رئيس الوزراء التركى، فى ١٦ ديسمبر سنة ٢٠٠٩، حيث قال، "نحن لا نريد سلاحا نوويا، لا فى منطقتنا ولا فى أى مكان آخر. نحن ضد امتلاك إيران أسلحة نووية، ولكننا ضد امتلاكها من دول أخرى أيضا". وتعوض تركيا امتلاك السلاح النووى بامتلاكها المظلة النووية الأطلنطية، واتباعها دبلوماسية توافقية إقليمية.

أما الدول العربية، فليس لديها إلا برامج نووية بدائية. فمصر لديها مفاعلان نوويان لأبحاث بقدرة ٢ و٢٢ ميجاوات على التوالى، ولا تستطيع تخصيب اليورانيوم. كما أنها قامت بإلغاء برنامجها النووى سنة ١٩٨٦، بعد أن كانت قد صدقت على اتفاقية منع الانتشار النووى فى فبراير سنة ١٩٨١، دون أن تحصل على ما كانت تخطط للحصول عليه مقابل التصديق، وهو المفاعلات النووية الستة بقدرة ٦٠٠ ميجاوات لكل مفاعل. وقد أدى ذلك إلى بعثرة الكوادر العلمية النووية المصرية. ولدى مصر قدرات صاروخية، أهمها صاروخ سكود-س ومداه حوالى ألف كم.

ويمكن القول إن البرامج النووية، التى شرعت الدول العربية فى طرحها خلال العامين الأخيرين، هى مشروعات الهدف الحقيقى من الإعلان عنها هو أن تكون ستارا و مبررا للتوقيع، والتصديق على "البروتوكول الإضافى لمعاهدة منع الانتشار النووى". فالدول الكبرى تريد أن تستثمر لحظة الخلل الراهن فى موازين القوى لإدخال الدول العربية فى إطار البروتوكول الإضافى، بعد أن نجحت فى إدخالها إلى إطار معاهدة منع الانتشار النووى، فى الوقت الذى ظلت فيه إسرائيل خارج هذين الإطارين. ذلك أنه تبين للدول النووية أن إجراءات التفتيش الدولى على الدول النامية غير النووية، طبقا لاتفاقية منع الانتشار النووى سنة ١٩٦٨، ليست كافية، وأنه فى ظل إجراءات التفتيش التى أقرتها الاتفاقية، كانت دول، مثل العراق، على وشك امتلاك التكنولوجيا النووية. وبالتالى، توصلت الوكالة الدولية إلى ما سمى "بالبروتوكول الإضافى"، أى أنه بروتوكول ملحق بالمعاهدة، ولكن يلزم الموافقة عليه من الدول الأعضاء فى المعاهدة، لكى يصبح ساريا ينص البروتوكول على حصول الوكالة الدولية على معلومات كاملة عن أى أنشطة نووية فى الدولة، بما فى ذلك الصادرات والواردات من المواد النووية. كما ينص على حق مفتشى الوكالة فى الوصول إلى أى مكان لتفتيشه (حتى ولو قالت الدولة إنه لاصلة له بالأنشطة النووية)، وذلك فى فترة زمنية قصيرة قد تصل إلى ساعتين، على أن يشمل ذلك حق مفتشى الوكالة فى الدخول الفورى إلى الدولة،

والتوجه مباشرة إلى المكان المطلوب تفتيشه. ومن ثم، فإن البروتوكول الإضافي يضع الدول غير النووية الموقعة عليه تحت الوصاية الفعلية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتوقيعه يلغي آخر ورقة سياسية تساوم بها الدول العربية إسرائيل. فقد ظل موقف معظم الدول العربية حتى الآن يربط بين توقيع البروتوكول الإضافي بتوقيع إسرائيل معاهدة عدم الانتشار النووي. وسيكون السيناريو القادم على النحو التالي: ستتوالى الدول العربية الإعلان عن أنها قد وقعت اتفاقات مع القوى الكبرى لتزويدها بالتكنولوجيا النووية، وأن تنفيذ تلك الاتفاقات يتطلب توقيع البروتوكول الإضافي والتصديق عليه، وإلا فإننا سنحرم الأجيال القادمة من التكنولوجيا النووية. وستحشد هذه الدول أدواتها الإعلامية للترويج لتوقيع البروتوكول الإضافي باعتباره عملا قوميا، وستقوم تحت هذا الغطاء بالتوقيع والتصديق على البروتوكول الإضافي. وبعد ذلك، يتم افتعال مواقف جديدة تبرر عدم السير في طريق التكنولوجيا النووية، لأن متغيرات جديدة قد طرأت. ولا يبقى للعرب بعد ذلك سوى دخول مصيدة البروتوكول الإضافي. سيناريو مشابه سبق أن حدث في مصر في فبراير سنة ١٩٨١. ففي هذا التاريخ، انطلقت في الصحافة المصرية حملة التصديق على معاهدة منع الانتشار النووي. وفي جلسات التصديق على المعاهدة في مجلس الشعب، انطلق نواب الحزب الوطني للإشادة بالتصديق على المعاهدة، واعتبار أن هذا التصديق عمل قومي سيدخل مصر إلى العصر النووي. رد إبراهيم شكري، زعيم المعارضة وقتها، محذرا من أن إسرائيل لم توقع المعاهدة، وأن مصر يجب أن تتريث إلى حين توقيع إسرائيل عليها. ولكن كمال حسن علي، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المصري آنذاك، طمأنه بأن إسرائيل قد صوتت لصالح المشروع المصري المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بإعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية. اعتبر كمال حسن علي وقتها أن مجرد موافقة إسرائيل على المشروع المصري، بكل التحفظات التي وضعتها عليها، يكفي لطمأنة مصر على أن إسرائيل قد وافقت بالفعل على نزع سلاحها النووي، وهو ما لم يحدث منذ سنة ١٩٨١ وحتى الآن. وبعد انتهاء جلسة التصديق التي أدخلت مصر إلى القفص النووي، لم تحصل مصر على أي تكنولوجيا نووية، إذ سرعان ما ضغطت الولايات المتحدة على الشركات الدولية لعدم بيع أي مفاعلات لمصر، كما ضغطت على مصر للتخلي عن البرنامج النووي، وهو ما تم سنة ١٩٨٦، ولكن بعد أن دخلت مصر إلى المصيدة النووية مجانا(١٠).

وحتى إذا تم تطبيق الاتفاقات التي وقعت أو يتم التخطيط إلى توقيعها، فإنها لن تثمر عن قدرة ردع نووية عربية، لأن تلك الاتفاقات (كما حدث في حالة الدول التي وقعت اتفاقات بالفعل) تنص صراحة على توقيع البروتوكول الإضافي، وهو ما فعلته بعض الدول العربية، وهي ليبيا، والعراق، والكويت، والإمارات. كما أن تلك الاتفاقات تنص على أن تستورد الدولة العربية المفاعل، على أساس نظام "تسليم المفتاح". فلا تشارك في تصنيعه، كما تفعل الهند في المفاعلات التي تستوردها، كما تستورد الوقود النووي جاهزا وتعيده مرة أخرى، وبالتالي لا تكتسب الدولة العربية أي خبرة تكنولوجية في تخصيب اليورانيوم.

من ناحية أخرى، فإن جميع المشروعات الغربية لضبط التسلح في الشرق الأوسط تركز على نزع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية دون نزع الأسلحة النووية. ولما كان النوع الأول من الأسلحة هو المتوافر لدى بعض الدول العربية، فإن الدول الغربية تعمل لنزعه بهدف تكريس التفوق الإسرائيلي في مجال أسلحة الدمار الشامل(١١).

وقد قبل عدد من الدول العربية هذه المشروعات دون إعلان. فقد صدقت كل الدول العربية (عدا مصر وسوريا) على اتفاقيتي نزع الأسلحة الكيميائية ونزع الأسلحة البيولوجية، دون أن تقرن ذلك بتوقيع وتصديق إسرائيل على اتفاقية منع الانتشار النووي، مما كرس الخلل في ميدان أسلحة الدمار الشامل لصالح إسرائيل.

٣- التحولات في موازين القوى في الشرق الأوسط:

بالإضافة إلى الخلل في ميزان القوى الشامل ضد الدول العربية، فإن هناك تحولا متزيدا في اتجاهين، الأول: انتقال ميزان القوى بشكل متزايد لصالح دول الحزام الشمالي في الشرق الأوسط، والثاني: هو ظهور جماعات مسلحة جديدة مؤثرة في موازين القوى.

فيما يتعلق بالاتجاه الأول، يرى آلستير كروك أن ميزان القوى يتحول لصالح تركيا وإيران. فقد حدث صعود تركي واضح في الشرق الوسط منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا. وقد أبرمت تركيا عددا من الاتفاقات مع سوريا والعراق وإيران، كما أنها تعترف بحق إيران في تخصيب اليورانيوم، كما بدأت علاقاتها بإسرائيل في التدهور. وفي المقابل، فإن قوة دول "الحزام الجنوبي"، أي مصر والسعودية، في أفول بالمقارنة بقوة دول الحزام الشمالي. وبالتالي، توقع أن العقوبات الغربية على إيران لن تنجح، وأوصى الغرب بالتكيف مع الواقع الجديد، إذا كان يريد حماية أمن إسرائيل أو ضمان إمدادات الطاقة(١٢). ولعل الخطر الأكبر الذي يواجه الغرب والدول العربية الخليجية هو تحول موازين القوى في الخليج العربي لصالح إيران، وهو ما يفسر سعي الغرب بقوة إلى منع إيران من امتلاك السلاح النووي، ويعد من أهم التطبيقات لنظرية تحول القوة التي أشرنا إليها سابقا.

من ناحية ثانية، فقد تصاعد تأثير الجماعات المسلحة في موازين القوى في الشرق الأوسط. ففي لبنان، ظهر حزب الله سنة ١٩٨٢ في سياق الغزو الإسرائيلي للبنان، وتحول بسرعة

لتجميع قوة عسكرية يعتد بها ليس فقط في لبنان، ولكن أيضا في الشرق الأوسط. وقد استطاع حزب الله أن يصمد أمام العدوان الإسرائيلي سنة ٢٠٠٦، بل ويهدد إسرائيل في العمق. والحق أن ظاهرة وجود جماعات مسلحة، ليست بدول وتؤثر في موازين القوى في الشرق الأوسط، ليست جديدة. فقد ظلت الجماعات الفلسطينية المسلحة تؤثر منذ سنة ١٩٦٥ وحتى الآن في تلك الموازين. وبينما كانت فتح تقود تلك الجماعات ما بين سنتي ١٩٦٥ و١٩٩٣، فإن حماس أصبحت الآن تقود التأثير في التوازن الفلسطيني - الإسرائيلي. وقد استطاعت الصمود أمام الغزو الإسرائيلي سنة ٢٠٠٨. الجديد هو أن الجماعات المسلحة لم تعد فلسطينية خالصة، وإنما ظهر حزب الله اللبناني، والمتمركز في جنوبي لبنان، في المعادلة، بل إن دوره فيها فاق دور الجماعات الفلسطينية. ويمتلك حزب الله ترسانة من الصواريخ استعملها بفعالية ضد إسرائيل في حرب سنة ٢٠٠٦، كما يمتلك قوة بشرية مدربة على خوض معظم أشكال المعارك(١٣).

وعلى مستوى آخر، هناك جماعة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة لنظام الجمهورية الإسلامية، وهي جماعة ظهرت سنة ١٩٦٥ لمعارضة الشاه، وأسهمت في سقوطه، ثم تحولت إلى معارضة نظام الجمهورية الإسلامية. وقد دعمها العراق في عهد الرئيس صدام حسين، ووفر لها معسكرات التدريب والإقامة، ولكن النظام الجديد في العراق انقلب عليها ويعمل على طردها من البلاد.

كذلك، فهناك حزب العمال الكردستاني في تركيا، وقد تأسس في السبعينيات في تركيا على أساس إنشاء دولة كردستان. ويمتلك الحزب تسليحا وكوادر عسكرية مكنته من خوض معارك ضد الجيش التركي منذ إنشائه وحتى اليوم. وقد قل تأثير الحزب بعد القبض على رئيسه، عبدالله أوجلان، ولكنه عاود نشاطه مرة أخرى بعد ذلك.

وأخيرا، يجب الإشارة إلى ظهور جديد لجماعة جديدة، هي جماعة الحوثيين في اليمن. وقد تأسست الجماعة في الثمانينيات كحركة ثقافية شيعية زيدية، ولكنها تحولت مع تحقيق الوحدة اليمنية إلى الأنشطة السياسية. ولما حظرت الحكومة أنشطتها، بادرت بالدخول في مواجهة عسكرية مع الحكومة اليمنية، اعتبارا من سنة ٢٠٠٤. وقد اتسع نطاق المواجهة العسكرية بين الطرفين ليشمل السعودية اعتبارا من سنة ٢٠٠٩، مما يهدد بخلق جبهة مواجهة مسلحة للسعودية في الجنوب، كما يهدد وحدة اليمن، خاصة أنها تخوض قتالا في جنوب اليمن ضد ما يسمى "بالحراك الجنوبي" الداعي إلى فصل الوحدة اليمنية(١٤).

ويرى البعض أن الجماعات المسلحة المشار إليها ليست إلا واجهات لدول شرق أوسطية أو قوى أجنبية. فحزب الله وحماس هما واجهة لإيران، كما أن حركة مجاهدي خلق مرتبطة بالسعودية. وهناك قدر من الصحة في هذا التقدير، ولكن لا يمكن قبوله تماما، لأن أساليب تلك الجماعات في خوض المعارك العسكرية والسياسية لا توحي بأنها مجرد امتدادات لقوى خارجية، ولكنها قوى محلية توافقت مصالحها مع بعض القوى الخارجية.

ثالثا- أثر موازين القوى الشرق أوسطية على الوطن العربي:

يمكن حصر ثلاثة مجالات كبرى لتأثير موازين القوى الشرق أوسطية على الوطن العربي هي:

١- أثر الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي:

هناك مدرستان فيما يتعلق بأثر الوجود العسكري الأجنبي في بعض الدول العربية. ترى المدرسة الأولى أن هذا الوجود يمثل ضمانة أمنية للدول العربية في مواجهة القوى الإقليمية التوسعية، سواء العربية أو غير العربية. فالوجود الأجنبي العسكري في دول الخليج العربية هو الذي أدى إلى إنهاء الغزو العراقي للكويت سنة ١٩٩١، كما أن هذا الوجود يشكل حاليا رادعا لتطلعات إيران الإقليمية، وهو في النهاية الضمان الأخير أمام سعي إيران لتحقيق هيمنتها الإقليمية. فلما كانت دول الخليج العربية لا تمتلك القوة اللازمة لردع القوى الأخرى، فإنها لابد أن تعتمد على القوى الأجنبية لحماية أمنها. ويضيف أنصار تلك المدرسة أن الوجود العسكري الأجنبي لم يحدث ضد إرادة الدول المضيفة، وإنما هي التي دعت القوى الأجنبية لإقامة تلك القواعد لشعورها بعدم قدرتها بمفردها على تحقيق أمنها. فقطر هي التي دعت الولايات المتحدة إلى قاعدة العديد. كما أنه حينما طلبت السعودية من الولايات المتحدة إنهاء معظم وجودها في قاعدة الأمير سلطان، فإن الولايات المتحدة بادرت بالخروج. وهذه القواعد موجودة بموجب اتفاقات ثنائية، وليست موجودة في إطار احتلال، كما كان عليه الأمر في القرن التاسع عشر(١٥).

أما المدرسة الثانية، التي نميل إليها، فترى أن الوجود العسكري الأجنبي يشكل خطرا على الأمن العربي. من ناحية أولى، فإن هذا الوجود، حينما يكون دائما، يؤثر سلبا على حرية القرار العربي. حيث تتمتع الدولة التي تقيم الوجود العسكري بنفوذ هائل على الدولة المضيفة فيما يتعلق بصفقات السلاح، بل والعلاقات الإقليمية، خاصة حين تستخدم الدولة، صاحبة القواعد، تلك القواعد في شن هجوم على دولة مجاورة، كما حدث في حالة انطلاق الغزو الأمريكي للعراق من القواعد الأمريكية في الكويت. من ناحية ثانية، قد يؤدي الوجود العسكري الأجنبي إلى تحول الدول المضيفة للقواعد إلى ساحة

للمواجهة العسكرية، إذا قامت الدولة صاحبة القواعد بشن هجوم على دولة أخرى انطلاقا من قواعدها العسكرية في المنطقة، وهو الأمر الذي تخشى دول مجلس التعاون الخليجي حدوثه في حالة اندلاع مواجهة غربية - إيرانية في الخليج. من ناحية ثالثة فيما أن الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي هو وجود غربي، فإنه لابد أن يصب في صالح إسرائيل باعتبار أنها جزء من المشروع الغربي. ولابد أن نشير أخيرا إلى تصريح دونالد رمسفيلد وزير الدفاع الأمريكي السابق في مايو سنة ٢٠٠٣، أي بعد غزو العراق مباشرة، حيث برر غزو العراق بإيجاد ميدان لقواعد عسكرية أمريكية تحل محل القواعد الأمريكية في السعودية، بعد أن أبدت الأخيرة رغبة في تقليصها(١٦).

٢- أثر الخلل في موازين القوى لصالح إسرائيل على الأمن القومي العربي:

لا يمكن تفسير رفض إسرائيل التوصل إلى تسوية سلمية متوازنة ورفضها مبادرة السلام العربية، بكل ما تضمنته من تنازلات، إلا في ضوء الخلل في موازين القوى لصالحها، وفي ضوء الدعم الغربي لها، وهو أحد الأسباب الأساسية لهذا الخلل. وهو ما يجعل الدول العربية في المشرق تتخوف من أي احتمال للمواجهة مع إسرائيل. وهو الأمر الذي تجلى في أزمة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة سنة ٢٠٠٨، حيث قالت بعض القيادات السياسية إن أي محاولة للتدخل في تلك الحرب كانت ستعني تكرارا لسيناريو يونيو سنة ١٩٦٧. وبالتالي، فليس هناك ما يمنع إسرائيل من الإصرار على تسوية بشروطها الخالصة، بما في ذلك اعتراف العرب بها كقوة نووية شرعية على قدم المساواة مع الدول الخمس الكبرى. أي أن ينشأ شرق أوسط يعترف بالهيمنة الإسرائيلية، مما يعني تفكيك النظام العربي. ومن ثم، فالخلل في موازين القوى هو السبب الرئيسي لانعدام السلام المتوازن في الشرق الأوسط، وهو هدف لن يتحقق إلا في واحدة من حالتين، أولاهما: تحقيق التوازن في القوى، ثانيتهما: القبول العربي بالسلام الإسرائيلي.

٣- أثر التحولات في موازين القوى:

سبق أن أشرنا إلى تحولين في موازين القوى في الشرق الأوسط، هما التحول لصالح دول الحزام الشمالي، والتحول لصالح الجماعات المسلحة. سيؤدي تحول ميزان القوى في الخليج العربي لصالح إيران إلى دفع الدول الغربية إلى محاولة منع هذا التحول بكافة الطرق، بما فيها الطرق العسكرية. ومن ثم، فإنه من المرجح -إذا أصرت إيران على برنامجها النووي- أن تحدث مواجهة عسكرية في الخليج العربي، ستؤثر سلبا على أمن دول مجلس التعاون الخليجي. الاحتمال الآخر هو أن تعقد إيران صفقة مع الدول الغربية، يتم بموجبها السيطرة على البرنامج النووي الإيراني، ولكن مقابل اعتراف الغرب بالدور الإقليمي المحوري لإيران، على غرار ما كان عليه الأمر في عهد الشاه. وهو احتمال وارد ولا تقل نتائجه خطورة عن الاحتمال الأول، عدا أن تلك النتائج ستكون سياسية وليست عسكرية.

من ناحية أخرى، فإن ازدياد دور الجماعات المسلحة الفلسطينية واللبنانية في التوازن العسكري من شأنه أن يشكل قوة ردع لإسرائيل، لا تستطيع الجيوش النظامية العربية توفيرها؛ لأن الجيش الإسرائيلي مدرب أساسا على خوض حروب نظامية. وبالتالي، فإنه يعمل لصالح تحقيق التوازن مع إسرائيل. ففي الحربين اللتين خاضتهما إسرائيل ضد حزب الله وحماس، لم تحقق إسرائيل نصرا، مما أدى إلى تآكل قوة الردع الإسرائيلية. كما يمكن القول إن سمعة إسرائيل الدولية ساءت بشدة نتيجة الحرب. ولكن معظم الدول العربية غير راغبة في الاعتراف بقوة تلك الجماعات ودورها، بل تعمل صراحة من أجل محاصرتها ونزع سلاحها، إما بضغوط غربية - إسرائيلية، أو لأسباب أيديولوجية، حيث إن لتلك الجماعات انتماءات فكرية إسلامية لا ترضى عنها معظم الدول العربية. من ناحية أخرى، فهذه الجماعات لا تخضع لمنطق القواعد الدولية التي تعمل الدول الغربية على تكريسها، ومنها قاعدة اعتبار تلك الجماعات بمثابة حركات إرهابية يجب نزع سلاحها دون أن يقترن ذلك بحل الصراع العربي - الإسرائيلي، أو بنزع شامل للسلاح في الشرق الأوسط، مما يعقد من مشروعات تحقيق الأمن الإقليمي.

رابعا- الاستراتيجيات العربية للتعامل مع الخلل في موازين القوى الشرق أوسطية:

أفاض الباحثون في تحديد الاستراتيجيات العربية اللازمة لتصحيح الخلل في موازين القوى الشرق أوسطية. ومن أبرز هؤلاء ياسين سويد في كتابه "الوجود العسكري الأجنبي في الخليج"، وهي تتعلق بتحقيق الاكتفاء الاقتصادي الذاتي العربي، وتفعيل جامعة الدول العربية، وتشكيل الجيش النظامي الخليجي وغيرها. ولكن تنفيذ أي من تلك الاستراتيجيات يتطلب توافر مشروع عربي متكامل لتنفيذها، وهو ما لا يتوافر في الوقت الراهن. فالدول العربية تتصرف من منطلقات محلية بحتة، أساسها بقاء النظام السياسي واستمراره مهما تكن التكاليف. ولا يهمها في ذلك تحقيق التوازن الاستراتيجي، إنما المهم هو رضاء القوى الغربية عنها. وفي ضوء ذلك، نفهم تخلي ليبيا عن برامجها بخصوص أسلحة الدمار الشامل إلى حد الوقيعة بمن ساعدوها، من أمثال العالم الباكستاني عبدالقدير خان. ونفهم عداء ما يسمى بالدول العربية "المعتدلة" للجماعات المسلحة التي تشكل عصب المقاومة العربية لإسرائيل، بل واستعداد بعض الدول العربية للاصطفاف مع إسرائيل في جبهة مناوئة لإيران لإجبارها على التخلي عن برنامجها النووي، ومساهمة بعض الدول العربية في محاصرة حركة حماس في غزة، بل وحثها

إسرائيل على ألا تسمح بانتصار حماس فى المواجهة معها فى سنة ٢٠٠٨. وهو الأمر الذى كشفه الرئيس الفرنسى، ساركوزى، أثناء زيارته لإسرائيل فى ذروة العدوان على غزة. من المفهوم أن تلك الدول تواجه ضغوطا هائلة عليها فى ظل نظام القطبية الأحادية، وأنها تسعى للتكيف مع تلك الضغوط، والإقلال من آثارها السلبية. ولكن محاولات التكيف تكرس الخلل وتعمقه.

وعلى مستوى ميزان القوى فى ميدان أسلحة الدمار الشامل، فقد فات أوان بناء قدرة نووية عربية، لأن الدول العربية صدقت على اتفاقية منع الانتشار النووى، كما أنها تخضع لرقابة غربية إسرائيلية صارمة يصعب الفكاك منها. وكما قلنا، فإن البرامج النووية العربية المعلن عنها لا تهدف إلى بناء قدرة ردع نووية عربية، ولكنها ستفرض مزيدا من القيود على الدول العربية، لأنها تتطلب الانضمام إلى البروتوكول الإضافى. كما أن كل الدول العربية (عدا مصر وسوريا) انضمت إلى اتفاقيتى نزع السلاح الكيميائى والبيولوجى دون مقابل قدمته إسرائيل.

ومن ثم، فإن الحديث ينبغى أن يكون فى إطار ما هو "ممكن"، بافتراض أن ثمة رغبة عربية فى تصحيح موازين القوى. وما هو ممكن ينصب فى التخلى عن مشروع الاصطفاف مع الغرب وإسرائيل ضد المشروع النووى الإيرانى، ما لم يكن ذلك الاصطفاف مقرونا بوضع القدرة النووية الإسرائيلية فى إطار الصفقة. فلا يمكن الإصرار على وقف البرنامج النووى الإيرانى من دولة تمتلك الأسلحة النووية خارج إطار اتفاقية منع الانتشار النووى. من ناحية أخرى، فعلى مصر وسوريا أن تصرا على عدم الانضمام إلى اتفاقيتى الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، أو البروتوكول الإضافى لاتفاقية منع الانتشار، مالم تنضم إسرائيل إلى تلك الاتفاقية. كذلك، فإن عداء بعض الدول العربية لجماعات المقاومة المسلحة ينبغى أن يتوقف، وأن تقترن المطالبة بنزع سلاح تلك الجماعات بموضوع ضبط التسلح فى الشرق الأوسط. وأخيرا، فإن تعديل ميزان القوى ليس مسألة عسكرية فحسب، وإنما يتضمن أيضا جوانب سياسية، لعل أبرزها هو السياسات العربية التى تشجع إسرائيل على التمادى فى طلب التنازلات. وأبرز تلك السياسات "مبادرة السلام العربية" التى أضرت التوازن أكثر مما أفادته، ويجب الإعلان عن سحبها. كما أن الدول العربية ينبغى أن تصر على الدخول فى المشروعات الإقليمية الأوروبية فى الوطن العربى كمجموعة واحدة، وألا تسمح لأوروبا بتقسيم العرب إلى جبهتين: خليجية ومتوسطية. ضف إلى ذلك أنه على الدول العربية الدخول فى مشاركات استراتيجية مع القوى الصاعدة فى الشرق الأوسط، والتى يوجد بينها وبين العرب قدر من التوافق، ونقصد بذلك تركيا. ففى خلال السنوات العشر الأخيرة، انتقلت العلاقات العربية - التركية من حالة التوتر إلى حالة التقارب التى تطرح احتمال المشاركة الاستراتيجية بين العرب والأتراك. وزاد ذلك التقارب مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم فى تركيا سنة ٢٠٠٢. وهناك عدد من العناصر التى يمكن استنادا إليها بناء علاقات استراتيجية عربية - تركية، ولكن عناصر أخرى يمكن أن تعطل تلك العلاقات. ويطرح ذلك قضية الأسس اللازمة لتحويل العناصر الإيجابية إلى مكونات لبناء العلاقات الاستراتيجية العربية - التركية، وتفادى الأثر السلبى للعناصر المعطلة. ولعل الأساس الأول لبناء علاقات استراتيجية عربية - تركية هو أن تنشأ تلك العلاقات على أساس شبكة مصالح متبادلة. فهناك مصالح تركية مهمة فى مجال عضوية الاتحاد الأوروبى، وإمدادات الطاقة، والقضية القبرصية، والقضية الكردية. كما أن هناك مصالح عربية فى مجال حل الصراع العربى - الإسرائيلى، وأمن الخليج العربى، وتدفق مياه دجلة والفرات إلى سوريا والعراق. هناك أيضا مصالح مشتركة فيما يتعلق بالقضية الكردية، وقضية التنمية. ومن المهم التوصل إلى تحديد القضايا التى يتفق على العمل فيها معا، وحدود هذا العمل، وأولوياتها، والقضايا المختلف عليها، والحفاظ على الاختلاف عند حده الأدنى. وأتصور أن قضية الطاقة هى من أهم القضايا التى يمكن البدء بها. من ناحية ثانية، فإنه من المهم أن تتحول شبكة المصالح إلى بلورة أطر مؤسسية. ولا يقصد بتلك الأطر بناء مؤسسات تنظيمية معقدة، ولكن بناء جهاز إدارى فعال يشرف على متابعة تنفيذ ما اتفق عليه. وهناك بالفعل عدد من المؤسسات العربية - التركية التى يمكن الاستفادة منها. إن بناء مثل تلك المشاركة لن يعدل جذريا من الخلل فى التوازن. فتركيا لا تضع علاقاتها مع العرب بديلا لعلاقاتها مع إسرائيل، كما قال وزير خارجيتها، ولكن التوافق العربى التركى من الممكن أن يكون خطوة عملية أولى فى طريق تصحيح الخلل فى التوازن(١٧).

الهوامش :

(1) Quincy Wright, A Study of War, (Chicago: University of Chicago Press, 1969), pp. 756-757.

(2) Inis Claude, Power and International Relations, (New York, Random House, 1962), p. 56.

(3) J. David Singer. S. Bremer, and J. Stucky. "Capability distribution, uncertainty, and major war: 1820 1985", in Bruce Russet, ed. Peace War, and Numbers, (Sage: Beverly Hills, 1972), pp. 19-48.

(4) Genna Gasper, "Power preponderance, institutional hegemony, and the liklehood of regional integration", Jean Monnet-Robert Schumann Paper series, (7) 21, July 2007.

(5) A.F.K. Organski, World Politics, (New York: Alfred Knopf, 1968), p. 29.

(6) Michael Sullivan, International Relations, Theories and Evidence, (Englewood Cliffs, N. J., Prentice- Hall, 1976), pp. 166-167.

(٧) راجع محمد عبد السلام، الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط .. لماذا وكيف؟

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/44F524F4-2571-

487D-A5A4-4713B3719F.46htm

وأيضا :

Zdzislaw Lachowski, Foreign Military Bases in Eurasia, (Stockholm, Stockholm International Peace Research Institute, SIPRI Policy Paper No. 18, April 2007).

(٨) للمعلومات التفصيلية عن القدرات العسكرية لدول الشرق الأوسط، راجع:

- Anthony Cordesman, The Military Balance in the Middle East, (Washington D.C., Center for Strategic and International Studies, 2003).

- Dore Gold, "Middle East proliferation, Israeli missile defense, and the ABM Treaty debate",

www.jcpa.org/j1/j.1430htm

(٩) نقلا عن الهيرالد تريبيون في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٩٧

http://www.iht.com/articles/19/12/1997/diplo.t_.1php?page=1

وكذلك راجع

- Nadia El-Shazly and R. Hinnebusch, "The Challenge of Security in the post-Gulf War Middle East System," in Raymond Hinnebusch, A. Ehtishami, eds., The Foreign Politicies of Middle Eastern States, (Boulder: Lynne Rienner, 2002), p. 85).

وفي ١١ ديسمبر ٢٠٠٦ أعلن أولمرت، رئيس وزراء إسرائيل، استنكاره لسعي إيران لامتلاك السلاح النووي "مثل أمريكا وفرنسا وإسرائيل وروسيا".

(10) Mohammad Selim, "Egypt", in James and Katz and O. Marwah, Eds. "Nuclear Power in Developing Countries", (Lexington: DC Health, 1982), pp. 135-160.

وأيضا :

محمد السيد سليم، كشف المستور في البرامج النووية العربية

http://www.al-araby.com/docs/article.2142177146html

(11) Mohammad Selim, "Towards a New WMD Agenda in the Euro-Mediterranean Partnership: An Arab Perspective", Mediterranean Politics, (London), 5(1), spring 2000, pp. 133-157.

(١٢) السنير كرول، تحول ميزان القوى في الشرق الأوسط، البيان، (الإمارات)، ١٢ ديسمبر سنة ٢٠٠٩

(13) Patrick Devenny, "Hezbollah's strategic threat to Israel" Middle East Quarterly, Winter 2000, pp. 31-38.

وأيضا

إبراهيم غالي، حزب الله بين المقاومة ومتاهات السياسة اللبنانية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، سلسلة كراسات استراتيجية رقم ١٧٣، مارس سنة ٢٠٠٧)

(١٤) جماعة الحوثيين في اليمن

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/29DFC95B-1B57-4533-840C-EBEB265E98B.1htm

(١٥) محمد عبد السلام، المصدر السابق.

(16) Mohammad Selim, "Changes in Middle Eastern Power after the Anglo-American Invasion", in Jisturo Terashima, Yasushi Kosugi, Kiichi Fujiwara, eds., The Iraqi War, (Tokyo: Iwanami Shoten Publishers, 2003), pp. 54-62.

وراجع في وجهة النظر التي ترى أن الوجود العسكري الأجنبي خطر على الأمن العربي، ياسين سويد، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤).

- محمد العجاتي، القواعد العسكرية الأمريكية في الوطن العربي

www.ageg.net/book/export/html/87

(١٧) محمد السيد سليم، موقع تركيا من بين البدائل الاستراتيجية المتاحة للوطن العربي

- بحث مقدم إلى ندوة الحوار العربي - التركي التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في استنبول، ٢١-٢٢ نوفمبر سنة ٢٠٠٩.

مستقبل الشرق الأوسط .. فرص وتحديات

■ السفير / نبيل فهمى (*)

سوف يتحدد مستقبل الشرق الأوسط - مثله فى ذلك مثل بقية مناطق العالم - وفقا لعدد من العوامل الداخلية، والإقليمية، والدولية. وبالرغم من أن كافة مناطق العالم باتت، فى عصر العولمة وشبكات المعلومات والأسواق المفتوحة، أكثر تأثرا من أى وقت مضى بالعوامل الخارجية، إلا أن العامل الداخلى سيظل، ولأجيال قادمة، المؤثر الرئيسى فى تحديد المستقبل.

من الناحية الافتراضية، وإذا بقيت كافة العوامل دون تغيير باستثناء ظاهرة النمو السكانى، فإن الشرق الأوسط سيشهد تغييرات جوهرية على مدى العقدين القادمين. ووفقا لإحصاءات برنامج الأمم المتحدة للتنمية، فإن سكان المنطقة، والذين تضاعف عددهم على مدى العقود الخمسة الماضية، حتى وصل إلى ما يزيد على ٢٨٠ مليون نسمة فى الوقت الحالى، سوف يصلون، وحسب أكثر التقديرات تحفظا، إلى نحو ٤٥٠ مليون نسمة، أى أنهم سوف يتزايدون بنسبة ٥٠٪ خلال العشرين عاما القادمة.

وأعتقد أن التحديات التى تمثلها الزيادة السكانية بالنسبة لصناع القرار فى منطقة الشرق الأوسط تعد هائلة، خاصة أن أكبر نسبة زيادة تقع فى الفئة العمرية ما بين ١٥ و٢٩ . ومن ثم، فإن التحول الديموغرافى فى منطقة الشرق الأوسط سوف يمثل عنصرا ضاغطا يدفع نحو عملية تغيير واسعة النطاق.

إن هذه الزيادة السكانية وطغيان المكون الشبابى فيها يمكن أن يشكلا قوة دافعة للمنطقة نحو مستقبل مزدهر، ولنا فى منطقة جنوب شرق آسيا مثال جيد على ذلك. ولكن من ناحية أخرى، فإن هذه الزيادة قد تهوى بالمنطقة إلى مصير مختلف، تتحكم فيه ندرة الموارد والأزمات الاقتصادية.

يقوم هذا المقال على طرح تصورين مختلفين لمستقبل هذه المنطقة، تصور قائم على التفاؤل والأمل، يمكن تحقيقه فى حالة تغليب المنطق السليم، وخلق قوى لتحقيق التقدم فى المنطقة من داخلها. أما التصور الثانى، فيقوم على نظرة متشائمة، وميل نحو سيناريو "مالثوسى"، وذلك فى حالة استمرار سياسات الاستبعاد والتهميش، مع استمرار حالة الركود التى تقضى على الطاقات والإمكانيات. وفى النهاية، سيكون أسلوب إدارتنا لمشاكلنا ومواجهتنا للتحديات هو الفيصل فى تحديد شكل المستقبل.

ضرورة الإصلاح الداخلى فى منطقة الشرق الأوسط:

تعانى المنطقة تحديات داخلية هائلة يجب مواجهتها بعزم وإصرار. وتشير التقديرات إلى الحاجة إلى تحقيق نمو سنوى يتراوح بين ٦ و ٧٪، حتى لا تتجاوز الزيادة السكانية حجم الموارد الاقتصادية. وهناك دول ظلت لفترة طويلة لا تعترف بالحاجة إلى التغيير، نراها اليوم وقد حققت إنجازات ملموسة فى الإصلاح الداخلى، مع نجاحها فى الحفاظ على التوازن الدقيق بين النمو الاقتصادى والاستقرار السياسى والاجتماعى.

هناك حاجة ملحة للإسراع فى وتيرة الإصلاح الاقتصادى من أجل الوصول إلى مستوى يمكننا من المنافسة فى السوق

(*) سفير مصر السابق بواشنطن، عميد كلية السياسات بالجامعة الامريكية بالقاهرة .

العالمية، فقد آن الأوان لأن تسعى دول المنطقة إلى القيام بدور الشريك الفعال في السوق العالمية.

إن جهود الإصلاح الاقتصادي الداخلي يجب أن تخلق المناخ لتدفق الاستثمار الأجنبي، وأن تؤدي أيضا إلى زيادة في فرص التبادل التجاري، سواء بين دول المنطقة نفسها أو مع الشركاء التجاريين الدوليين. فالولايات المتحدة وآسيا بما لهما من اقتصاد قوي وأسواق كبيرة يمكن أن تلعبا دورا مهما في تحديد مستقبل منطقة الشرق الأوسط. إن الاستفادة من الإمكانيات الهائلة للاقتصادات الآسيوية ستساعد دول المنطقة على تخطي مرحلة الاعتماد الكامل على الموارد الطبيعية في عملية النمو. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن العلاقة بين دول منطقة الشرق الأوسط والقارة الأوروبية لها مكانة خاصة في التاريخ الحديث لمنطقة الشرق الأوسط، وإن اتسمت بالسلبية في بعض الأحيان وبالإيجابية في أحيان أخرى.

وتشير التطورات على الساحة العالمية إلى ترجمة القوة الاقتصادية إلى النفوذ السياسي. يتضح ذلك في النفوذ المتزايد لدول، مثل الصين والبرازيل والهند، والتي أصبحت أعضاء فاعلين بمجموعة العشرين، ومدعوة في مجموعة الدول الصناعية الثماني. وليس من قبيل المصادفة أن البرازيل والهند من المرشحين الأقوياء للعضوية الدائمة في مجلس الأمن. بالتالي، سوف يدفع العالم العربي ثمنا باهظا إذا استمر خارج المنافسة بما ينعكس على قدرته للتأثير على الأجندة السياسية والاجتماعية العالمية في المستقبل.

الشرق الأوسط وتحديات العولمة:

يشهد العالم تحولا تاريخيا في مفهوم وعوامل القوة، حيث أصبحت المعرفة تشكل عنصرا مهما في تحديد القوة الاقتصادية أو السياسية للدول في المستقبل. وفي عالم تصبح الثروة فيه مفهوما غير مادي، يمكن تحويله بشكل فوري عبر شبكة المعلومات الدولية، ولا تشكل المسافات فيه عائقا أمام تفاعل الثقافات، فإن ماكينة العولمة ستزيل بدرجة كبيرة الفرق بين ما هو عالمي وإقليمي ومحلي.

وعلى أثر هذه التحولات، فإن اقتصادات المنطقة يجب أن تكون أكثر تنوعا وأكثر قدرة على المنافسة، حتى تتمكن من التعايش والبقاء.

ومن أفضل سبل تعزيز إمكانيات دول المنطقة وقدرتها على المنافسة، ومواجهة التحديات المتعلقة بالعولمة الاقتصادية، تحديث أنظمة التعليم، وأن تقوم الحكومات والشركات بالاستثمار بكثافة في تدريب القوى العاملة لديها، لدعم الإنتاجية اللازمة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، فإن النظام التعليمي هو المدخل الأساسي لمعالجة المشكلات الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تواجهها المجتمعات المحلية في طريقها للاندماج في المجتمع الدولي.

وأخشى إذا فشلت دول المنطقة في إعداد مجتمعاتها لمواجهة تحديات القرن الجديد، أو وقعت تحت وطأة كراهية الأجانب، فإن العولمة في الشرق الأوسط ستؤدي إلى رد فعل سلبي لدى قطاعات المجتمع التي لن تشملها عملية التحديث، بدلا من توليد قدر أكبر من التفاعل الحضاري والتعايش الثقافي والنمو الاقتصادي.

وفي هذا السياق، أقرت مصر بأهمية التصدي لتحديات المعرفة والتكنولوجيا، وتبنت - على سبيل المثال - برنامجا طموحا لإدخال الحاسب في آلاف المدارس. وقد تم إنشاء نوادي القرن الحادي والعشرين لعشرات الآلاف من الأطفال لتعليمهم كيفية استخدام الحاسب الآلي، وإزالة الأمية الإلكترونية. وهناك الآن العديد من الجامعات والكليات المتخصصة في علوم الحاسب الآلي والمعلومات، بالإضافة إلى النجاحات التي حققها معهد تكنولوجيا المعلومات. وتنشط مصر في إدخال منظومة الحكومة الإلكترونية لتسهيل العديد من الخدمات الحكومية. كما يأتي إنشاء وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كمؤشر على الأولوية التي تعطيها الحكومة المصرية لهذا المجال.

وأعتقد أن مصر قادرة على مواجهة تحديات الدخول في الألفية الثالثة. فلمصر تاريخ طويل مليء بالتحديات والخبرات، حيث خاضت حرب أكتوبر ١٩٧٣، وقادت مسيرة السلام في الشرق الأوسط، كما أنها شاركت في العمليات العسكرية ضد العراق عقب غزوه للكويت عام ١٩٩٠، رفضت وعارضت غزو العراق دون تفويض من الأمم المتحدة، خلال ولاية الرئيس بوش الابن، دخلت في الحوار المتوسطي مع أوروبا، وكانت أولى الدول التي استهدفها الإرهاب في المنطقة، وصاحبة المبادرة والدعوة إلى جهد دولي لتعريف الإرهاب ومواجهته.

وتقع المسئولية على عاتق مصر لقيادة المنطقة في أوقات الأزمة والازدهار على حد سواء، خاصة في وقت سيكون للتطورات المرتبطة بالصراع العربي - الإسرائيلي فيه أهمية قصوى في تحديد مدى قدرة المنطقة على بناء مستقبل أفضل. وستكون مهمة مصر أكثر تعقيدا في ظل تيارات التطرف والانعزالية، وتداعيات الوضع في العراق.

السلام في الشرق الأوسط والتحولات الإقليمية :

يجب أن يرتكز استقرار النظام الإقليمي في الشرق الأوسط على إقامة علاقات بناءة بين الشعوب والحكومات، على أسس مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص، والاعتماد على جيل جديد يمتلك المعرفة والوعي. وعلى المستوى السياسي، يجب الاحتياط من شرق أوسط تسيطر عليه المحاور الإقليمية المتنافسة، وتفاقم النزاعات بين دوله، مع استمرار مخاطر

أسلحة الدمار الشامل، والانهيار الاقتصادى تحت وطأة تفاقم الأزمة السكانية.

ومع الإقرار بأنه يجب ألا تسيطر قضية واحدة على مستقبل منطقة الشرق الأوسط، فإن قضية الصراع العربى - الإسرائيلى تظل القضية الرئيسية لدى شعوب المنطقة. وقد كشفت دراسة - أجراها شبلى تلحمى من جامعة ميريلاند منذ سنوات قليلة - عن أن ٧١٪ من المصريين يشعرون بأن القضية الفلسطينية هى إحدى أهم القضايا الداخلية بالنسبة لهم. وتكتسب هذه الحقيقة أهمية خاصة على ضوء أن مصر وقعت اتفاقية سلام مع إسرائيل منذ أكثر من ٢٥ عاما، وأن من تم استطلاع رأيهم يعتبرون أن المشكلة الفلسطينية مشكلة داخلية وليست إقليمية، مما يؤكد أن القضية فى مقدمة اهتمام الرأى العام.

إن الحل العادل والشامل لقضية الصراع العربى - الإسرائيلى بما يضمن السلام للطرفين سوف يحرر الشرق الأوسط من مشكلة ظلت تثقل كاهله لفترة طويلة. فمن خلال السلام، سيتخلص العرب من إحساسهم بالإحباط والهوان من جراء بقاء الفلسطينيين تحت الاحتلال لعقود طويلة، وسيسهم السلام فى تخليص الإسرائيليين من الشعور بانعدام الأمن، ويساعد على تقبلهم أكثر فأكثر واندماجهم فى منطقة الشرق الأوسط. ولا يعد من قبيل المبالغة اعتبار حل قضية الصراع العربى - الإسرائيلى إحدى الأدوات الأساسية لخلق مناخ موات للتغيير الإيجابى فى الشرق الأوسط.

ويدفع البعض باتجاه الدخول فى مشروعات كبرى للاندماج الإقليمى قبل الوصول إلى حل عادل وشامل للصراع العربى - الإسرائيلى. إلا أننى أرى أن اقتراح إطار واسع وطموح للتفاعل الإقليمى بين دول الشرق الأوسط، دون التوصل إلى سلام، هو اقتراح ساذج سوف يكون مصيره الفشل، ما لم يكن مبنيا على أساس صلب من السلام العادل والشامل. وخير دليل على ذلك هى محاولات بناء شرق أوسط جديد فى تسعينيات القرن الماضى، وهى محاولات باءت جميعها بالفشل مع انهيار عملية السلام.

إن السلام فى الشرق الأوسط سوف يتيح الاستفادة من موارد بشرية ومادية، وهو وحده القادر على تحقيق الاستقرار، الذى يعد الركيزة الأساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية ورأس المال إلى المنطقة. والأهم من ذلك أن هذا السلام يجب أن يقوم على أساس عادل، بما يعنى عودة كامل الأراضى المحتلة، وإنشاء دولة فلسطينية قابلة للعيش فى حدود ١٩٦٧، مقابل تحقيق الأمن لإسرائيل، لأن ذلك السلام وحده هو الذى يمكن أن يضع حدا للصراع الدائر فى منطقة الشرق الأوسط. ومثل هذا السلام سوف يترتب عليه إنهاء حالة العداء التى استمرت لعقود طويلة، مما سيوفر لدى شعوب المنطقة الدافع والاستعداد النفسى لتوسيع نطاق تفاعلها وتواصلها.

فى المقابل، فإن إطالة أمد الصراع سوف تضيف بعدا سلبيا جديدا لمشكلة تعد من الأصل شديدة التعقيد، وسيؤدى التداخل الجغرافى بين الفلسطينيين والإسرائيليين إلى تحول فى طبيعة الصراع من نزاع على الأرض إلى صراع بين الشعوب من أجل الحياة والبقاء.

وللتقدم إلى الأمام، يجب على منطقة الشرق الأوسط أخذ المبادرة فى الدفاع عن حقوقها، وفى تعزيز فهم أفضل لثقافتها، وذلك من خلال المشاركة البناءة فى الحوار الدولى العام حول "القيم والتقاليد" التى سوف تحكم العالم فى المستقبل. إن الخطر الأكبر لا يكمن فقط فى اللجوء إلى العنف البشع من قبل الإرهابيين، ولكن أيضا فيما يقابله من انتشار الجهل والقلق فى مختلف أنحاء العالم. إن صمت الوسط السياسى وعزوفه عن المشاركة من على المنابر السياسية ومنتديات النقاش القائمة يترك الساحة للمتطرفين والمنغلقين فكريا لنشر الأفكار السامة. فمع خطورة الأعمال الإرهابية وإدانتى لها، يقلقنى أكثر التداعيات الخطيرة للإرهاب الفكرى والعقائدى.

ورغم قناعتى بأن النزاع العربى - الإسرائيلى هو أخطر وأعمق النزاعات الإقليمية فى المنطقة، ومن الصعب المبالغة فى خطورته، فلا يمكننى تجاهل مشاكل ونزاعات إقليمية أخرى، وعلى رأسها الوضع فى العراق. فإذا كان من المؤكد أن صدام حسين لن يعود إلى السلطة فى العراق، فلا يزال مستقبل العراق والمنطقة المجاورة له تشوبه الكثير من المشاكل والتساؤلات.

لقد شهد المجتمع الدولى انقساما عميقا بشأن العراق، الجروح تغلق ببطء، ولكنها تبقى حقيقية وحساسة. والدول المجاورة للعراق، مثل تركيا وسوريا، وإيران لا تزال تجرى حساباتها، وتراقب بتأن التطورات الدولية، والإقليمية، والداخلية بالعراق. كما أن مختلف القوى السياسية والطوائف الدينية، مثل الأكراد، والشيعة، والسنة، تناور لحماية مصالحها، ولضمان مكانة أفضل فى مستقبل العراق والمنطقة المجاورة لها.

إن تحقيق الأمن والاستقرار فى العراق يتطلب ثلاثة أمور أساسية، أولها: أن يتحمل المجتمع الدولى مسئولية أكبر فى تحقيق الموازنة السياسية بين القوى العراقية.

وثانيها: يجب أن تقتنع مختلف الفئات العراقية بأن الحفاظ على وحدة وسيادة العراق، بشكل يحتضن جميع التيارات السياسية، هو أفضل للجميع من تداعيات الانقسام. فلا يخفى على أحد أن انقسام العراق على أسس طائفية قد تكون له ردود أفعال تركية وإيرانية وحتى سعودية، وأن تأجج الفتنة العرقية سيفتح الباب لعقود عديدة قادمة من عدم الاستقرار فى الشرق الأوسط.

من ناحية ثالثة، يجب معالجة الوضع فى العراق بمنظور

إقليمى ودولى واسع يشمل مختلف النزاعات والتحديات الأمنية فى الشرق الأوسط، لأن المنظور السياسى متشابك، ويمس مصالح أطراف إقليمية ودولية عديدة. ويتضمن ذلك الأمن الإقليمى بمنطقة الخليج العربى والصراع العربى - الإسرائيلى، وكذلك قضية انتشار أسلحة الدمار الشامل ونزع السلاح النووى. ويجب أن تحل هذه القضية من خلال إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط، سواء كانت هذه الأسلحة نووية، أو كيميائية، أو بيولوجية، وذلك قبل أن تشهد المنطقة المزيد من التطورات والتعقيدات الخطيرة، وتنجرف مرة أخرى فى سباق تسلح خطير ومدمر.

إن الشرق الأوسط يمر بمرحلة تغير جوهرية، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وديمقراطيا، وهو تغيرلا مفر منه، مما يضعنا جميعا أمام تحديات حقيقية. والشئ الواضح لأى محلل مدقق هو أن تداعيات هذا التغيير، إيجابية كانت أو سلبية، لن تؤثر فقط على اغلب دول الشرق الأوسط، بل وستنعكس ايضا على مصالح المجتمع الدولى. كل ذلك يفرض علينا جميعا تحمل مسئولياتنا بجدية وموضوعية، حفاظا على مصالحنا الوطنية، وكذلك على الأمن والاستقرار الإقليمى والدولى.

اللاجئون في العالم العربي .. الواقع والتحديات

مع تزايد الصراعات المسلحة، وحالات عدم الاستقرار في مختلف أنحاء العالم العربي، فإن أعداد اللاجئين والنازحين أصبحت في تزايد مستمر، مما يضع أعباء ضخمة على البلاد المستقبلة لهم.

أولا- اللاجئون الفلسطينيون :

تعد قضية اللاجئين الفلسطينيين إحدى نقاط الارتكاز الجوهرية في الصراع العربي - الإسرائيلي، وهي قضية سياسية بالأساس، ولكنها تحمل أبعادا إنسانية لا يمكن التغاضي عنها أو حتى إغفالها، وهي القضية نفسها التي تحاول إسرائيل جاهدة التملص منها، والالتفاف على الحق الطبيعي والقانوني للفلسطينيين الخاص بالعودة إلى موطنهم الأصلي. حيث تعتمد إسرائيل على مقررات اتفاقية أوسلو ١٩٩٣ التي أحالت القضايا الرئيسية في الصراع، ومنها قضية اللاجئين، إلى مفاوضات الحل النهائي. وما بين أوسلو ومفاوضات الحل النهائي المزمعة، تعرضت القضية لمحاولات "تفكيك" حركتها إسرائيل من وراء الستار، مستخدمة استراتيجيات عدة، ينصب معظمها في تشجيع هيئات ومنظمات غير حكومية ممولة دوليا على تمثيل اللاجئين الفلسطينيين، والتحدث باسمهم في أماكن تواجدهم عن طريق توسيع نطاق مشروعات "المجتمع المدني"، مثل مشروع "كفيتاس" الممول أوروبيا، ويهدف إلى خلق مؤسسات وهياكل مدنية للاجئين والجاليات الفلسطينية في بلاد اللجوء، والاغتراب. وهو ما يعني تكوين أطر سياسية جديدة بين الفلسطينيين في الخارج، تعتمد على مجموعة من الآليات المستحدثة التي تدفع فلسطينيي الشتات إلى التخلي التدريجي عن حق العودة، وقبول مشروعات التوطين بالخارج. وكذلك مشروع "بانوراما" لتوطين اللاجئين الفلسطينيين الممول من جانب كندا، ناهيك عن الوثائق الدولية، التي تبنت معظمها وجهة النظر الإسرائيلية تجاه القضية نفسها، كوثيقة جنيف، وتقرير ميتشيل وغيرهما.

(١) النازحون واللاجئون الفلسطينيون.. إحصاءات ودلالات :

في ٢٠ يونيو ٢٠٠٩، أصدر الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، وبالتزامن مع احتفالات يوم اللاجئ العالمي، بيانا عن عدد اللاجئين الفلسطينيين حول العالم. وقدر البيان عدد اللاجئين بنحو ٤,٧ مليون لاجئ، اعتمادا على سجلات وكالة الغوث الدولية (الأونروا) حتى نهاية عام ٢٠٠٨ . وقد شكل النازحون الفلسطينيون -في الأراضي الفلسطينية- في الضفة الغربية نحو ١٦,٣٪ من إجمالي اللاجئين الفلسطينيين المسجلين بالوكالة الدولية، بينما شكل نظراؤهم في قطاع غزة نحو ٢٣٪. أما على مستوى اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية، فهي كالتالي:

- الأردن يضم نحو ٤١,٨٪ من نسبة اللاجئين، أي ما يفوق ١,٨٨٠,٧٤٠ لاجئا، يقيم نحو ١٧,٣٪ منهم في مخيمات.
- سوريا تضم ما نسبته ٩,٩٪ من اللاجئين، أي ما يفوق ٤٤٦,٩٢٥ لاجئا، يقيم نحو ٢٧,١٪ منهم في مخيمات.
- لبنان يضم نحو ٩,٠٪ ، أي ما يفوق ٤١١,٠٠٥ لاجئين، يقيم نحو ٥٢٪ منهم في مخيمات.
- مصر تضم ما يفوق ٤٢,٩٧٤ لاجئا.
- السعودية تضم ما يفوق ٩١,٧٧٨ لاجئا.
- الكويت تضم ما يفوق ٣٦,٤٩٩ لاجئا.
- باقي دول الخليج العربي تضم ما يفوق ١١٢,١١٦ لاجئا.
- العراق وليبيا تضمان ما يفوق ٧٨,٨٨٤ لاجئا.
- الدول العربية الأخرى تضم ما يفوق ٥,٨٨٧ لاجئا.
- أمريكا الشمالية والجنوبية تضم ما يفوق ١٨٣,٧٦٧ لاجئا.
- باقي دول العالم تسجل نحو ٢٣٤,٠٠٨ لاجئين.

* ووفقا لبيانات الربع الأول لعام ٢٠٠٩ لمسح القوى العاملة الصادر عن الأونروا، يشكل إجمالي عدد السكان النازحين في الأراضي الفلسطينية نحو ٤٤,١٪ من مجمل السكان الفلسطينيين المقيمين: ٣٠,٢٪ منهم من سكان الضفة الغربية، و٦٩,٢٪ منهم من سكان غزة. ويمثل النازحون في الأراضي الفلسطينية نحو ٩٢,٣٪ من سكان المخيمات، ونحو ٤١,٣٪ من سكان الحضر، ونحو ٢٣,٣٪ من سكان الريف. كما تتراوح نسبة المشاركة في قوة العمل بين النازحين الفلسطينيين الذين يمثلون الفئة العمرية ١٥ عاما فأكثر نحو ٣٩,٥٪، بينما يمثل نظراؤهم المقيمون نحو ٤٢,٨٪، ومن ثم يرتفع معدل البطالة بين النازحين الفلسطينيين ليصل إلى ٣٠,٦٪ مقابل ٢٢,٠٪ بين غير النازحين.

* أما معدلات الفقر، فقد أشارت البيانات إلى اعتبار مخيمات النازحين داخل الأراضي الفلسطينية هي الأكثر فقرا مقارنة بفلسطينيي الريف والحضر. فنحو ٤٧,٧٪ من أسر المخيمات تعاني الفقر مقابل ٣٠,٢٪ في الريف و٣٣,١٪ في الحضر. ويرجع ارتفاع معدلات الفقر في المخيمات إلى ارتفاع معدلات البطالة، وكبر حجم الأسرة، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الفقر في قطاع غزة بصفة عامة، مقارنة بالضفة الغربية بما نسبته ٥٥,٧٪ مقابل ٢٣,٦٪، وهي نسب تعكس حجم المعاناة التي يعيشها النازحون الفلسطينيون داخل الأراضي الفلسطينية.

أما بالنسبة لواقع اللاجئين الفلسطينيين فى الخارج، فتشير بيانات الأونروا إلى التالى:

- تتوزع قوة العمل فى مخيمات الأردن على قطاعات العمل بنسب مختلفة باختلاف النوع. فقطاع التجارة والمطاعم والفنادق يضم نحو ٢٩,٠٪ من أفراد قوة العمل الذكور، بينما يستقطب قطاع الصناعة نحو ثلث قوة العمل من الإناث.

- يتوزع العاملون الفلسطينيون فى سوريا على المهن المختلفة، حيث تركزت عمالتهم فى تشغيل الآلات وتجميعها بنسبة ٥٠,٤٪ من مجموع العاملين، بينما يعمل ٢٢,٠٪ كمهنيين وفنيين، ويعمل ١٧,٥٪ فى قطاع الخدمات. ويتركز وجود العاملين الفلسطينيين فى أنشطة المال والإدارة الحكومية بنسبة ١٧,٧٪، والتعدين والمحاجر والصناعات التحويلية والبناء والتشييد بنسبة ١٥,٣٪.

- وتتركز العمالة الفلسطينية فى مخيمات لبنان بشكل أساسى بقطاع التجارة والمطاعم والفنادق بنسبة ٢٦,٧٪، وفى البناء والتشييد ١٨,٩٪، والتعدين والمحاجر والصناعة التحويلية ١٣,٦٪.

وتعكس الإحصاءات السابقة دلالات غاية فى الأهمية، منها:

- وجود مخاوف من أن يؤدى انتشار اللاجئين الفلسطينيين فى الدول العربية والأوروبية منذ عقود طويلة إلى فقدان الأمل من إمكانية العودة، يقابله نمو لمفاهيم التعاطى مستقبلا مع فكرة التوطين الجديدة التى تستهدف إعادة تشتيت اللاجئين الفلسطينيين، ليس خارج فلسطين إلى الدول العربية الأخرى فقط، بل إلى كافة أنحاء العالم، كما حدث مع مئات من اللاجئين الفلسطينيين العالقين على الحدود السورية- العراقية فى مخيم التنف عام ٢٠٠٨، ورحبت باستضافتهم دولة شيلى.

- إن تسوية القضية الفلسطينية لابد أن ترتكز على عودة اللاجئين، ومن ثم فإن أية تسويات سياسية مرتبطة بالقضية يجب أن تستبعد عملية "تجنيس" الفلسطينيين فى الدول العربية، أو الاعتراف بيهودية الدولة العبرية، والتى لا تكف إسرائيل عن تسويقها بمساندة أمريكية - أوروبية عبر مشاريع عدة، سياسية واجتماعية واقتصادية، بدول عربية مثل الأردن ولبنان وسوريا ودول الخليج العربى والعراق ودول غربية أخرى، لأن ذلك من شأنه تصفية جوهر القضية الفلسطينية. كما أن هذه التوجهات تعبر عن تمييز عنصرى يتم من خلاله طرح مشاريع لتوطين ملايين الفلسطينيين الذين تم تهجيرهم قسرا خارج أراضيهم، فى الوقت الذى يمنح فيه كل يهودى حق الهجرة إلى إسرائيل منذ عام ١٩٤٨.

- أهمية تحديث وتطوير الاتفاقية العربية للاجئين، والتى تبنتها الجامعة العربية فى عام ١٩٩٤، بهدف النهوض بالأوضاع الإنسانية والاجتماعية لهذه الفئة، مع وضع رؤية عربية مشتركة حول مواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمات "اللجوء" فى الدول المضيفة.

(٢) المخيمات الفلسطينية وتحدياتها :

يعانى النازحون واللاجئون الفلسطينيون فى المخيمات، سواء فى الضفة الغربية وقطاع غزة، أو فى خارج الأراضى الفلسطينية فى الأردن ولبنان وسوريا، حالة من البؤس، تتشكل معالمها فى انعدام أدنى متطلبات الحياة الإنسانية على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والخدمية، وهو ما يضع المجتمع الدولى فى موضع الاتهام، حتى يتحمل مسئوليته تجاه القضية من خلال تفعيل آليات أكثر إنجازا، خاصة آليات وكالة الغوث الدولية (الأونروا)، وتقديم المعونة الكافية للدول التى تضم مخيمات اللاجئين على الأقل من النواحى الخدمية والصحية. وهو أمر لن يحدث تناقضا -كما يعتقد البعض- بين تحسين شروط الحياة للاجئين، وحق العودة، ولا يعد شكلا من أشكال التوطين، ولا يؤدى إلى التنازل عن حق العودة. ومن أهم التحديات التى تواجه المخيمات، بالإضافة إلى ما سبق، تلك التحديات المتعلقة بالتخلص من ظاهرة المخيم الفلسطينى، سواء فى أرض فلسطين، أو فى الدول العربية المجاورة، وذلك عبر آليات عدة، منها:

- التدمير العسكرى: بهدف محوها عن واقع الخريطة السياسية سكانيا وجغرافيا، كما حدث فى مخيمات عقبة جبر ومخيم عين السلطان فى أريحا فى ستينيات القرن الماضى، ومخيم جنين عام ٢٠٠٢، وغيرها من المخيمات بدعوى محاربة الإرهاب.

- التوسع الأمنى: عبر تدمير أحياء وأبنية العديد من المخيمات الفلسطينية، وفقا لذرائع أمنية للتخلص من قاذفى القنابل الحارقة والأحجار على دوريات الاحتلال الإسرائيلى.

وقد بلغ عدد المخيمات الفلسطينية الرسمية التى تعترف بها الأونروا حتى الآن نحو ٥٨ مخيما، توزيعها وفقا لما يلى:

* ١٢مخيما فى لبنان.

* ١٠مخيمات فى الأردن.

* ٩مخيمات فى سوريا.

* ٢٧ مخيما فى الأراضى الفلسطينية، منها ١٩ مخيما فى الضفة الغربية و ٨ مخيمات فى قطاع غزة.

ثانيا- اللاجئون العراقيون :

وفقا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، يوجد نحو مليونى لاجئ عراقى فى البلدان المجاورة، خاصة فى سوريا التى تستضيف ما بين ١,٢ و ١,٤ مليون عراقى، يكلفون الحكومة السورية ما يقرب من مليارى دولار سنويا. وقد سجل مكتب المفوضية بدمشق رسميا وجود ٢١٥,٤٢٩ لاجئا حتى أواخر سبتمبر ٢٠٠٩، والأردن الذى يستضيف نحو ٥٠٠ ألف عراقى، ومصر وبها نحو

١٥٠ ألفا، وتركيا وبها نحو ١٢٠ ألفا، و٢٥٠ ألفا فى اليمن، ودول الخليج وبها نحو ٥٠ ألفا، بالإضافة إلى لبنان وتركيا وإيران وأوصت المفوضية بإعادة توطين ٨٢,٥٠٠ لاجئ عراقى من الشرق الأوسط فى بلد ثالث. كما تؤكد المفوضية وجود نحو ٢.٨ مليون نازح داخل العراق، نتيجة استمرار تردى الوضع الأمنى. ويعجز العراق حاليا عن استيعاب ١.٥مليون لاجئ يقيمون خارج العراق فى الأردن وسوريا.

- تستقبل الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام ٢٠١٠ أعدادا كبيرة من العراقيين، واضعة شروطا محددة تحت بند " أشد الناس عرضة للخطر"، متحملة بذلك جزءا من مسئوليتها، حيث شرد العدوان الأمريكى على العراق ما يقارب ٤ ملايين عراقى. ويتوقع أن يعاد توطين ما لا يقل عن ١٧ ألف عراقى فى الولايات المتحدة فى عام ٢٠١٠، مقارنة بنحو ١٩ ألفا تم توطينهم خلال عام ٢٠٠٩، وخصصت لهم نحو ٣٨٦ مليون دولار معونات. وكانت الولايات المتحدة قد استقبلت نحو ١٤ ألف لاجئ عراقى فى عام ٢٠٠٨، و١٢٠٠ فى عام ٢٠٠٧. ويبلغ إجمالى ما قدمته الولايات المتحدة من دعم للاجئين العراقيين نحو ٤٠٠مليون دولار حتى عام ٢٠٠٩. كما استقبلت كندا نحو ١,٨٩٠ لاجئا عراقيا، واستراليا نحو ١,٧٥٧ لاجئا، والسويد نحو ١,١٨٠ لاجئا، وألمانيا نحو ٢٠٠٠ لاجئ من المنتمين لأقليات مضطهدة.

- تتجه الحكومتان العراقية والأمريكية إلى التعاون مع المفوضية العليا لشئون اللاجئين للأمم المتحدة ومنظمة الهجرة العالمية (UNHCR)والمنظمات الدولية وغير الحكومية الأخرى لدعم مبادرة الحكومة العراقية الخاصة بعودة اللاجئين فى محافظة ديالى، والتى التزمت فيها الحكومة العراقية بتوفير مواردها الذاتية لها، على أن تعمل الحكومة الأمريكية وشركاؤها الدوليون على توفير دعم مكمل لهذه الموارد الذاتية.

- رصدت وزارة الهجرة والمهاجرين العراقية خلال أواخر عام ٢٠٠٩ عددا من الإجراءات التعسفية، مارستها الجهات الأمنية السويدية ضد اللاجئين العراقيين، حيث يعانى العراقيون من الإبعاد (نحو ٥١٩ قضية إبعاد خلال عام ٢٠٠٩)، والترحيلات السريعة، والعنف الجسدى. وتعتبر عملية ترحيل اللاجئين العراقيين بهذا الشكل مخالفة للقانون الدولى ولأشكال العودة المنصوص عليها فى الفقرة "٢" من مذكرة التفاهم الموقعة بين الحكومة العراقية والمملكة السويدية، وخلافا للمادتين رقمى ٣ و٥ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، تعتبر دليلا على عدم اعتراف السويد بالحماية الدولية للاجئين وما يترتب عليها من التزامات دولية. وقد أدى ذلك إلى انخفاض حاد فى طلبات لجوء العراقيين إلى السويد ذات الأفضلية لديهم، وذلك بعدما اعتبرت الحكومة السويدية خلال عامى ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ أن الوضع فى العراق لم يعد وضع "صراع مسلح". ويعد هذا القرار سببا مباشرا وراء انتقال طلبات لجوء العراقيين إلى دول أخرى، مثل ألمانيا وفنلندا والنرويج.

- دشنت الحكومة العراقية خلال عام ٢٠٠٩ برنامجا جديدا لمنح رواتب وخدمات للمهجرين العراقيين، خصصت له موارد جديدة بزيادة مقترحة بنسبة ٢٥٠٪ فى ميزانية وزارة الهجرة والمهجرين.

- أشار تقرير صدر عن المفوضية العليا لشئون اللاجئين، التابعة للأمم المتحدة فى أكتوبر٢٠٠٩، إلى أن العراقيين احتلوا، وللسنة الرابعة على التوالى، المرتبة الأولى فى لائحة طالبى اللجوء السياسى فى العالم. وذكرت المفوضية أن أكثر من ١٣ ألفا و٢٠٠ طلب تقدم بها عراقيون للحصول على اللجوء السياسى خلال الأشهر الستة الأولى من العام نفسه. وفى الوقت نفسه، يتحمل نحو ٤٤ لاجئا عراقيا معاناة جديدة تضاف إلى واقعهم المتردى، تمثلت فى رفض الحكومة العراقية استقبالهم بعد قيام السلطات البريطانية بإعادتهم إلى العراق قسرا، بعد أن رفضت طلبات لجوئهم، لأنهم لم يتمكنوا من إثبات تمتعهم بالجنسية العراقية.

- لم يشهد برنامج العودة الطوعية للعراق الذى أعلنته المفوضية العليا لشئون اللاجئين، بدءا من عام ٢٠٠٩ ، إقبالا من اللاجئين العراقيين، حيث لم يسجل سوى عودة ٣٠٠ أسرة عراقية من سوريا إلى موطنها الأصلى. فلا يزال العراق- من وجهة نظر لاجئيه- مكانا غير آمن للعودة، خاصة بعد عودة التفجيرات الدامية مرة أخرى لتضربه بقوة، بالإشارة إلى تفجيرات ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٩ .

- شهد شهر نوفمبر ٢٠٠٩ تقاربا سوريا- أمريكيا فى مجال تلبية احتياجات اللاجئين العراقيين فى سوريا عن طريق المفوضية السامية لشئون اللاجئين، والتى استدعت تحركا دبلوماسيا أمريكيا على مستوى نائب وزير الخارجية السورى، فيصل المقداد، ومساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشئون اللاجئين، ايريك شوارتز. كما اجتمع شوارتز مع رئيس الوزراء الأردنى، نادر الذهبى، وبحثا جهود الحكومة الأردنية لتامين أحوال اللاجئين العراقيين فى الأردن.

- تعكس حالة تدفق اللاجئين العراقيين على دول العالم، وبأعداد ضخمة وكبيرة، مؤشرات مهمة حول استمرارية فشل الحكومة، وهشاشة المنظومة الرسمية العراقية. فاللجوء أضحى أملا لحياة الملايين من العراقيين الذين يرغبون فى الرحيل، سواء من اجل تحقيق الذات والبحث عن فرص أفضل فى الحياة والعمل، أو الحفاظ على الأرواح.

ثالثا- اللاجئون السودانيون:

- يشكل اللاجئون السودانيون فى مصر أكبر مجموعة من اللاجئين من أصل واحد، حيث وصل عددهم المسجل رسميا لدى مفوضية شئون اللاجئين حتى سبتمبر ٢٠٠٩ إلى ٢٢,٦٨٩ لاجئا، نحو ٣٥٪ منهم من جنوب السودان. ويقيم معظمهم فى إحدى المناطق العشوائية، التى تقع على طريق القاهرة - السويس، وتعتبر أشهر تجمع للاجئين السودانيين فى مصر. ويعد الفقر والظروف الصعبة، وفقدان فرص التعليم، أهم الصعوبات التى يواجهها اللاجئون السودانيون في مصر.

بعض اللاجئين السودانيين يتسللون إلى إسرائيل عبر الحدود المصرية، إما بدعوى الخطر الذى يهدد حياتهم فى وطنهم، أو البحث عن فرص العمل. ووفق بعض التقديرات، يبلغ عدد السودانيين الموجودين فى إسرائيل نحو ٦٠٠٠ شخص، معظمهم من إقليم دارفور، بحسب بيانات سلطات الهجرة الإسرائيلية. ففى الأشهر الأربعة الأخيرة من عام ٢٠٠٩، تسلل إلى إسرائيل نحو ٢٨١٠ سودانيين. بينما تؤكد وزارة الداخلية السودانية أن ٣ آلاف سودانى لجأوا إلى إسرائيل تسللا عبر الأراضى المصرية، موضحة أن ٤٠٪ منهم لاجئون من جنوب البلاد، و٣٥٪ من دارفور، و٢٥٪ من منطقة جبال النوبة. ويبلغ معدل تسلل اللاجئين السودانيين لإسرائيل ٢٠ لاجئا يوميا.

- تقدمت الحكومة السودانية بشكوى رسمية لمفوضية شئون اللاجئين بشأن الانتهاكات والتجاوزات بحق اللاجئين السودانيين بتشاد، ومحاولات تهجيرهم إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والنرويج واستراليا. وفى ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٩، وصل وفد من منظمة الهجرة الدولية إلى انجامينا بغرض توقيع اتفاقية مع الحكومة التشادية بخصوص تهجير هؤلاء اللاجئين إلى الدول المذكورة. ويذكر أن أكثر من ٨٠ طفلا سودانيا قد تعرضوا للخطف من معسكرات اللاجئين فى تشاد بواسطة إحدى المنظمات الفرنسية منذ عامين.

- أعلن "بيتر ديكليرك"، مفوض شئون اللاجئين التابع للأمم المتحدة، أن نحو ٢.٥ مليون نازح سودانى عادوا إلى ديارهم فى جنوب السودان بعد قضاء سنوات فى معسكرات اللجوء فى كل من كينيا، وأوغندا، والكونغو، من خلال برنامج العودة الذى نظمته المفوضية، واعتبرته مؤشرا قويا على نجاح اتفاق السلام. وعلى العكس من التقارير التى تشير إلى أن السودان من أكبر دول العالم تصديرا للنازحين، أكد "بيتر" أن السودان أيضا أكبر دول العالم استقبالا للاجئين، حيث يؤوى نحو ١٨١ ألف لاجئ فى أرضه، معظمهم من شرق إفريقيا، خاصة دولتى إثيوبيا وإريتريا. ويستقبل السودان - بحسب التقرير شهريا- نحو ١٨٠٠ لاجئ تعانى مناطقهم من فقر فى التربة، ونقص فى الغذاء، وجفاف ومجاعة، وعدم توافر الرعاية الصحية، ومياه الشرب، والتعليم، وارتفاع معدلات البطالة.

- فى يونيو ٢٠٠٩، وصل عدد اللاجئين السودانيين فى غانا إلى أكثر من ٦٠٠ لاجئ، يقطنون فى معسكر "كريسيانس" بالقرب من المحيط الأطلسى شرق العاصمة الغانية أكرا على حدود غانا وساحل العاج. ويعانى هؤلاء من أمراض سوء التغذية، والملاريا، والتايفويد المنتشرة بالمعسكر.

رابعا- اللاجئون الصوماليون :

- وصل عدد اللاجئين الصوماليين المسجلين رسميا لدى مفوضية شئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة فى مصر حتى شهر سبتمبر ٢٠٠٩ إلى ٦.١٠٨ لاجئين، وبذلك يحتلون المرتبة الثالثة، من حيث العدد، بعد اللاجئين السودانيين والعراقيين، حيث يمثلون ١٢٪ من اللاجئين الموجودين على الأراضى المصرية. وتقول المفوضية إن معظم الصوماليين الذين يصلون إلى الأراضى المصرية يتمتعون بالحصول بشكل تلقائى على صفة اللجوء.

- أما فى اليمن، فقد وصل عدد اللاجئين الصوماليين حتى أغسطس ٢٠٠٩ إلى نحو ٧٠٠ ألف لاجئ مسجل، منهم رسميا نحو ١٥٠ ألف لاجئ، وهو ما يفوق إمكانيات وقدرة اليمن التى تعانى من مشكلات سياسية جمة على استيعاب مشكلة بهذا الحجم. فالدولة تحارب المتمردين فى الشمال، والانفصاليين فى الجنوب. وقد أعلنت وزارة الداخلية اليمنية أن شهر سبتمبر ٢٠٠٩ قد شهد وصول ٢٦٧٥ لاجئا صوماليا، إثر تدهور الأوضاع الأمنية، واستمرار الحرب الصومالية بين الحكومة والفصائل المسلحة. ويقيم اللاجئون الصوماليون فى مخيم "خرز" على بعد ١٥٠ كيلومترا من مدينة عدن، ويعانون من تردى أوضاعهم المعيشية ومستوى الخدمات الاجتماعية والصحية. كما تتخوف السلطات اليمنية من أن يمثل ذلك عبئا إضافيا على اقتصادها الفقير، الذى شهد ارتفاعا حادا فى نسبة البطالة لتصل إلى ٣٥٪، مما يفاقم من أزماتها الاقتصادية والسياسية على حد سواء.

- وفى أكتوبر ٢٠٠٩، أصدرت محكمة الهجرة السويدية حكما بمنح ثلاثة لاجئين صوماليين حق الإقامة الدائمة فى السويد لاعتبارات أن مقديشيو منطقة صراع مسلح، وينعكس ذلك إيجابيا على عملية تسهيل حصول طالبى اللجوء من مناطق الصراع المسلح على حق الحماية والإقامة فى السويد.

(*) منذ يناير ٢٠٠٩، وحتى سبتمبر من العام نفسه، وصل عدد اللاجئين الصوماليين إلى كينيا إلى أكثر من ٥٠ ألف لاجئ، بمعدل ٦٠٠٠ لاجئ شهريا، ليصبح إجمالى عدد اللاجئين الصوماليين فى كينيا منذ عام ١٩٩١وحتى الآن ٢٧٠ ألف لاجئ، يقيمون بمخيم "داداب" الذى اعتبرته مفوضية شئون اللاجئين الدولية أكبر مخيم من نوعه فى العالم، ويضم ثلاثة مخيمات. ويقع شمال شرق كينيا على بعد ١٠٠ كيلومتر من الحدود الصومالية، الأمر الذى يمثل ضغوطا شديدة على المنشآت والموارد الخاصة بتلك المخيمات.

خامسا- النازحون اليمنيون:

- أسفرت الحرب فى صعدة بين المتمردين الحوثيين والحكومة اليمنية، والتى اندلعت منذ عام ٢٠٠٤ وازدادت صداما وعنفا مسلحا من الطرفين خلال عام ٢٠٠٩، عن نزوح ما لا يقل عن ١٠٠ ألف يمنى من المديريات التابعة لمحافظة صعدة، هربا من المواجهات المسلحة مع الحوثيين، وأقام معظمهم فى مخيم المزراق للنازحين بشمال اليمن. وقد سجلت منظمة الصحة العالمية حالة تردى صحى شديدة يعانى منها النازحون إلى المخيم، خاصة حالات سوء التغذية.

صافيناز محمد أحمد

باحثة فى العلوم السياسية

نحو استراتيجية جديدة للتعليم العربى

■ د. كمال مغيث *

من الواضح أن الخطاب السياسى العربى، بوجه خاص، والخطاب الثقافى بوجه عام، يدرك أهمية التعليم والدور المتزايد الذى يلعبه يوما بعد يوم فى صياغة المستقبل. ومن هنا، عرف ذلك الخطاب مصطلحات دالة مثل: التعليم قاطرة التنمية، والتعليم مفتاح التقدم، والتعليم قضية أمن قومى، وغيرها من الشعارات التى لم تعد جديدة على القارئ. كما لا تندر الكتابات التى تتناول عصر المعلوماتية، وثورة التكنولوجيا والاتصالات، وسباق المعرفة وغيرها.

ومن المسلم به أن التعليم هو الأداة الرئيسية لبناء القدرات البشرية، والحصول على العمل المناسب، واكتساب المعرفة اللازمة للأفراد والمجتمعات لتطوير إمكاناتها، بحيث تصبح هذه الأهداف جزءا لا يتجزأ من التنمية البشرية. غير أن نظم التعليم لا تعمل فى فراغ، وإنما تعمل فى ضوء الرؤية الاستراتيجية للدول المختلفة، ووضع التعليم فى موقعه المناسب من تلك الرؤى، والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية واتجاهاتها.

ومع هذا فمن الواضح أيضا أن التعليم العربى، بوجه عام، قد فشل فى تقديم نماذج تعليمية تتسق مع ما سبق من مبادئ وشعارات من ناحية، وتستجيب لما يلقيه عليها العصر من تحديات من ناحية أخرى.

ويكفى لتأكيد ذلك ما نعرفه جميعا من خروج أى من الجامعات العربية من قوائم الجامعات الأولى فى العالم، سواء فى قائمة شنغهاى أو قائمة لندن. كما احتلت معظم الدول العربية التى اشتركت فى اختبارات ٢٠٠٧، ما عدا قطر ولبنان اللتين احتلتا بعض المراكز المعقولة -ذيل القائمة فى اختبارات التيمز "Timss"، وهى اختبارات تعدها الجمعية الدولية لتقييم التحصيل التربوى، ومقرها هولندا، لقياس تحصيل طلاب التعليم قبل الجامعى فى مواد العلوم والرياضيات.

أما إذا انتقلنا إلى المستوى القومى، فإننا سنلاحظ غياب أى شكل من أشكال الرؤى القومية لتطوير استراتيجية للتعليم العربى تستطيع من خلالها نظمنا التعليمية تقديم رؤى مشتركة لمواجهة مختلف التحديات التى يواجهها الوطن العربى. ولم يعد يعرف كيف ذهبت أدراج الرياح جهود اللجان العديدة التى عملت فى إطار جامعة الدول العربية، لتوحيد المناهج وتوحيد السلم التعليمى، وغيرها من جهود استهدفت تطوير التعليم العربى وفق رؤية قومية واضحة، ساهم فى بلورتها العشرات من التربويين المرموقين من مختلف الدول العربية.

وعلى المستوى الوطنى، فسوف نلاحظ العديد من أوجه القصور والتخلف التى يعانيها التعليم فى مختلف البلاد العربية، سواء على المستوى الكيفى والموضوعى أو على المستوى الكمى والتنظيمى. فعلى المستوى الموضوعى، نلاحظ فشل التعليم فى تحقيق واحد من أهم أهدافه الوطنية وهو تحقيق المواطنة وتعميق الانتماء الوطنى لدى مختلف العناصر السكانية فى إطار الدوله الواحدة. ويكفى أن نشير هنا إلى ما تشهده العديد من البلدان العربية من تطاحن وتمزق مذهبى أو دينى أو عرقى، كما يحدث فى الصومال، والسودان، والجزائر، ومصر، واليمن، والعراق، وفلسطين. ولعل هذا يعد من أسباب غياب مشاركة سياسية فاعلة تساهم فى تطوير الديمقراطية فى

(*) المركز القومى للبحوث التربوية.

الوطن العربي، هذا فضلا عن قصور التعليم في تقديم إسهامات تنموية واضحة ومتقدمة، رغم الحديث المتكرر عن تجارب ماليزيا وغيرها من النمور الآسيوية. ولا تزال نظم التعليم العربية بوجه عام تميل إلى أساليب التعليم التقليدية التي عفى عليها الزمن كالحفظ والإلقاء، والإملاء، والتلقين، والامتحان كطريق وحيد للتقييم. وتغفل هذه النظم في الوقت نفسه المهارات العقلية العليا في التساؤل والشك والتحليل والاكتشاف، فضلا عن غياب أي اعتبار للتميز والاختلاف والإبداع، هذا إذا لم يكن يعاقب عليها من الأساس، كما تتوجه نحو الدراسة النظرية وإغفال المهارات الحركية والسمعية والبصرية والبحثية ودورها الكبير في عملية التعلم. ومن المهم هنا أن نؤكد أننا نسلم بأن تلك الملاحظات حول حالة التعليم العربي ليست مطلقة، وإنما تتفاوت حدتها بين بلد عربي وآخر، وبين بعض النظم التعليمية وبعضها الآخر داخل كل دولة عربية تضم نظما تعليمية متباينة.

وفي ظل التطرف الديني الذي أصبح قضية ذات اهتمام عالمي، وجهت العديد من التقارير الدولية أصابع الاتهام نحو العديد من نظم التعليم العربية، باعتبارها ضالعة في تهيئة خريجيها للتطرف الديني، انطلاقا من أن العديد من زعماء التطرف الديني من خريجي التعليم ومن كلياته الموموقة. كذلك، طالبت تلك التقارير بإصلاح التعليم في العديد من الدول ومنها مصر، واليمن، والسودان، والسعودية، ودول الخليج العربي. ومن الضروري أن نشير هنا إلى تعثر خطط التنمية في الكثير من البلاد العربية، وهو ما أدى إلى شيوع ظاهرة البطالة، وزيادة نسبتها على ١٠٪ من القوى العاملة - تزيد نسبتها بين الإناث بطبيعة الحال، كما يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٩- في بلاد مثل الأردن، وتونس، والجزائر، والسودان، والعراق، وعمان، وفلسطين، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، واليمن. ولما كانت تلك البطالة بين المتعلمين أساسا، فإنها تصبح مؤشرا على أن نسق الحوافز المجتمعي يعاقب على التعليم بدلا من أن يكافئ عليه، وهو ما يلقي ظلالا من الشك حول أهمية التعليم وجدواه لدى الفئات الشعبية الفقيرة والمتوسطة.

ولا شك في أن هناك العديد من الأسباب الكامنة خلف القصور التعليمي الواضح في البلاد العربية، يضيق المقام عن الإشارة إليها، ولكن لابد من الإشارة هنا إلى هيمنة واستبداد السلطة المركزية في الدول العربية، سواء في الدول الملكية أو الجمهورية على السواء، وعدم رغبتها في تسليح الناس بوعي معرفي يساهم في تغيير منظومة الاستبداد وتعظيم المشاركة السياسية والمدنية في إدارة البلاد.

ويرتبط بذلك ضعف الإنفاق على التعليم. وقبل الحديث عنه، نود أن نشير إلى زيادة الإنفاق العسكري على الإنفاق على التعليم في عدد من الدول العربية هي: الإمارات، وعمان، والسعودية، والأردن، وهي كلها بلدان تهتم بصياغة توازنات استراتيجية لا تجعلها تحت التهديد العسكري المباشر من أي قوى معادية. أما الإنفاق على التعليم نفسه، فسنلاحظ فيه وصوله إلى معدلات عالية في العديد من الدول العربية. فإذا كان المعدل العالمي من الإنفاق الحكومي على التعليم يتجاوز الـ ٢٠٪، فإنه يصل إلى ٣٠٪ في عمان، و٢٨٪ في الإمارات، و٢٧٪ في السعودية. غير أنه يقل كثيرا عن ٢٠٪ في عدد كبير من الدول العربية ومنها قطر١٢٪، والجزائر ١٥٪، ومصر ١٥٪، لبنان ٨ ٪، والسودان ٦٪، والعراق ٤٪.

ولا شك في أن تدهور الإنفاق على التعليم في بعض البلاد العربية قد انعكس على تحقيق فكرة الاستيعاب الكامل لإجمالي أعداد الأطفال الملزمين في المدرسة الابتدائية، إذ لم تصل دولة عربية واحدة إلى تحقيق الاستيعاب الكامل لهؤلاء الأطفال، على الرغم من جميع المواثيق الدولية والقوانين المحلية التي تؤكد ضرورة قبولهم باعتباره حقا إنسانيا أصيلا. وهناك بعض الدول التي تستوعب من الملزمين ما يزيد على ٩٥٪ وهي قطر، والبحرين، وتونس، والجزائر، وسوريا، وتستوعب مصر ٩٤٪ من الملزمين. ومن أسف أن تلك النسبة تصل إلى حدود مزرية، إذ تقل عن ٥٠٪ في جزر القمر والسودان، ولا تتجاوز ٣٣٪ في جيبوتي.

فإذا أضفنا لأعداد هؤلاء الأطفال غير الملزمين نسبا مختلفة من أعداد التلاميذ الذين يتسربون من التعليم، خاصة في مراحله الأولى وقبل التمكن من مهارات القراءة والكتابة، فسنلاحظ انعكاس هذا على ارتفاع نسبة الأمية في العديد من البلاد العربية. ولا شك في أن مختلف الدول العربية تتبنى خططا تسعى للتصدي لمشكلة الأمية وتخفيض نسبتها، وتبذل من أجل ذلك جهودا كبيرة لتطوير البرامج الخاصة بمحو الأمية وتوجيهها لتستوعب الفئات المستهدفة في المناطق المختلفة، كما تتكاتف وسائل الإعلام في تشجيع الأفراد على الالتحاق ببرامج محو الأمية. ورغم ذلك، فلا تزال نسب الأمية تشكل حجر عثرة أمام التنمية والتحديث في الوطن العربي. وتقاس الأمية عادة عند السكان البالغين الذين تجاوز عمرهم مرحلة التعليم الاساسي، ويوجد شبه إجماع على اعتبار العمر ١٥ سنة كحد أدنى لقياس نسبة الأمية. وتصل نسبة إلى الأمية إلى نحو ٥٠٪ من السكان في دول اليمن، وموريتانيا، والمغرب، وتصل إلى ثلث السكان في مصر وتونس والجزائر. وفي جزر القمر والسودان، تصل إلى ٤٠ ٪. ويبلغ الأمر حدود المأساة في الصومال، إذ تبلغ نسبة الأميين إلى عدد السكان ما يزيد على ٩٠٪، كشأن باقي مآسي الصومال السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وينعكس الإنفاق الحكومي على التعليم على العديد من أوجه كفاءة النظام التعليمي من خلال النسب المختلفة لكثافة الفصول ونسبة المعلمين إلى التلاميذ. ونلاحظ هنا ارتفاع نسب كثافة التلاميذ في الفصول على أربعين تلميذا في الفصل الواحد في دول مصر وموريتانيا والسودان، ومن ٣٠ إلى ٤٠ تلميذا في الجزائر والعراق وفلسطين، وتعتبر كثافة ذات معدل متوسط،

الإنفاق الحكومى على التعليم فى الدول العربية فى الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٦

الدولة	الإنفاق كنسبة من الناتج القومى الإجمالى	الإنفاق كنسبة من الإنفاق الحكومى الإجمالى
الجزائر	—	—
البحرين	—	—
جزر القمر	—	٢٤,١
جيبوتى	٨,٧	٢٢,٤
مصر	٤,٧	١٥,١
العراق	—	—
الأردن	—	—
الكويت	٥,٤	١٣,٥
لبنان	٢,٦	١٢
ليبيا	—	—
موريتانيا	٣,١	٩,٢
المغرب	٦,٥	٢٧,١
فلسطين	—	—
عمان	٤	٢٤,٧
قطر	٢,٧	١٩,٦
السعودية	٧,٢	٢٧,٦
الصومال	—	—
السودان	—	—
سوريا	—	—
تونس	٧,١	٢٠,٨
الإمارات	١,٧	٢٥,٤
اليمن	—	—

وتصل طبعا إلى معدل الكثافة المنخفض فى دول الخليج العربى وسوريا ولبنان وتونس والمغرب وليبيا، أقل من ٣٠ تلميذا فى الفصل.

أما إذا انتقلنا إلى معدلات قبول الإناث فى مختلف مراحل التعليم والفجوة النوعية بين الإناث والذكور، فسوف نلاحظ أن تلك الفجوة لا تزال متسعة فى العديد من الدول العربية، إذ لم تصل نسبة الإناث إلى الذكور فى المرحلة الابتدائية إلى حد التساوى ٥٠٪ لكل إلا فى موريتانيا والعراق وسوريا، وتصل نسبتهن إلى ما يزيد على ٤٥٪ من الذكور فى الأردن، والإمارات، والبحرين، وتونس، والجزائر، وجيبوتى، وقطر، وعمان، ومصر، وليبيا، وتصل نسبتهن إلى ٣٨٪ فى اليمن. وتحافظ الإناث على تلك النسب بينهن وبين الذكور فى مختلف مراحل التعليم بعد المرحلة الابتدائية باستثناء تغيرات طفيفة، وربما بسبب التوجه المتزايد نحو التحديث وعلاقته بتعليم الفتيات من ناحية، وتسرب أعداد متزايدة من الذكور للعمل فى المهن البسيطة فى سن صغيرة من ناحية أخرى.

أما إذا انتقلنا إلى الفجوة بين الذكور والإناث فى التعليم العالى، فسنجد زيادة نسبته زيادة كبيرة عن نسبة الذكور. فى دولة الإمارات، تصل نسبتهن إلى ٦٥٪، وبالنسبة نفسها تأتى الجزائر، والسعودية، وقطر. أما البحرين، فتصل نسبتهن إلى ٦٧٪، وتقل عن نصف عدد الطلاب الذكور قليلا فى دول مصر وسوريا والمغرب. غير أنها تصل إلى ثلث عدد الطلاب وأقل فى دول جيبوتى، والعراق، وجزر القمر، وتصل نسبتهن إلى الربع فى اليمن وموريتانيا.

غير أن نسبة الأميين من الذكور يبلغ متوسطها ٣٠,٢٪ من سكان الوطن العربى، وتصل إلى ٥٣,٩٪ بين النساء فيه.

أما إذا انتقلنا إلى التعليم الفنى المتوسط أو الثانوى (صناعى، تجارى، زراعى)، فسوف نلاحظ الاختلاف الكبير بين الدول العربية فى النظر إليه والاهتمام به. إذ سنلاحظ غياب التعليم الفنى بأنواعه تماما من اليمن، والكويت، وجزر القمر، وعمان، وتونس، والإمارات. كما يوجد بنسب لا تتجاوز ١٠٪ من الطلاب فى دول المغرب، والعراق، وفلسطين، والسعودية،

السودان، ويصل إلى نسبة ٢٠٪ فى دول الأردن، والجزائر، وجيبوتى، ولبنان. أما فى مصر، فتصل نسبة التعليم الفنى إلى ٦٠٪ من إجمالى الطلاب المقيدين فى التعليم الثانوى، وهى بذلك تعد كبرى الدول العربية من حيث حجم التعليم الفنى المتوسط. غير أن الملاحظ أن هذا النوع من التعليم تفرضه العوامل الاجتماعية، باعتباره تعليما للفقراء غير الراغبين والقادرين على مواصلة التعليم العالى. ويؤكد ذلك أنه على الرغم من تشجيع الدولة فى مصر على الالتحاق به، الا أن الدراسات تشير إلى تدهور مستوى خريجيه على المستوى المهارى والفنى والثقافى، وفى الوقت نفسه عدم قدرتهم على الاندماج فى مجالات العمل الحديثة، مما يجعلهم على رأس نسب البطالة بين الشباب فى مصر خاصة، ودول البطالة المرتفعة بوجه عام.

ويبقى بعد ذلك أن نشير فى عجالة إلى حالة التعليم العالى من بعض الوجوه، إذ يضيق المقام هنا عن تناول معظم قضاياه، وأظن أنه فى حاجة إلى مقال مطول. وما نحب أن نشير إليه هنا هو ارتفاع أعداد الجامعات بنسب كبيرة فى البلاد العربية، سواء كانت الجامعات الحكومية أو الجامعات الخاصة، فقد بلغت الجامعات الحكومية ٧٦ جامعة، فى سنة ١٩٩٠، وبلغت الجامعات الخاصة فى العام نفسه ٤١ جامعة. وفى سنة ٢٠٠٥، بلغت أعداد الجامعات الحكومية ١٢٢ جامعة بينما بلغت الجامعات الخاصة فى العام نفسه ١٦٧ جامعة. والملاحظ هنا أنه بينما لم تصل أعداد الجامعات الحكومية فى تلك الفترة (١٥ عاما) إلى ضعف عددها، فقد تضاعفت أعداد الجامعات الخاصة إلى أكثر من أربعة أضعاف عددها فى الفترة نفسها، وهو ما يعكس التوجه المتزايد من الدول العربية نحو خصخصة التعليم وتشجيع القطاع الخاص على تحمل جزء كبير من أعباء التعليم العالى والجامعى.

أما إذا انتقلنا إلى معدل التحاق الطلاب بالتعليم العالى بالمقارنة بالشريحة العمرية للشباب من سن ١٧ إلى ٢٢ سنة، فسوف نلاحظ تخلف جميع البلاد العربية عن الوصول إلى معدل ٥٠٪ من الشباب فى السن نفسها إلا فى ليبيا، الذى وصل معدل الالتحاق فيها إلى ٥٦٪، بينما وصل فى لبنان إلى ٤٥٪، والأردن إلى ٣٩٪، ومصر إلى ٣٢٪. ويقل هذا المعدل للأسف الشديد عن ١٠ ٪ فى دول جيبوتى، والسودان، والصومال، وجزر القمر، وموريتانيا، واليمن.

أما إذا انتقلنا إلى نسبة المقيدين بالتعليم العالى فى الكليات العملية بالمقارنة بإجمالى أعداد الطلاب، وهو أحد المقاييس الدولية المهمة التى تؤخذ فى الاعتبار عند تقييم الجامعات والنظم التعليمية المختلفة، فسوف نلاحظ أن تلك النسبة لا تتجاوز ٤٠٪ إلا فى دولة واحدة هى الأردن، وتزيد على ٣٠٪ فى دول الإمارات، وتونس، والجزائر، والسودان، وسوريا، وعمان، والكويت، ولبنان، وليبيا، بينما تزيد على ٢٠٪ فى المغرب، ومصر، وقطر، وفلسطين، والسعودية، والبحرين. وهو ما يعكس تخلفا شديدا فى دور الجامعات العربيه فى المساهمة فى التقدم العلمى والتكنولوجى فى الوطن العربى.

كان هذا تقريرا إجماليا عاما عن التعليم فى الوطن العربى فى حدود المساحة المتاحة، وهو يعكس وجوها عديدة لتخلف التعليم العربى فى عصر تعد المنافسة الشديدة فى التعليم أحد أهم عناصر اقتحام المستقبل بين دول العالم المختلفة. وتؤكد خبرة التاريخ القريب منذ تقرير "أمة فى خطر" الأمريكى سنة ١٩٥٧ أن التعليم حظى بأولوية مطلقة فى برامج التحديث فى الدول المتقدمة. ورغم ذلك، فإن المستقبل يحمل آمالا واعدة، فلقد قدمت الثورة المعلوماتية والاتصالية إمكانياتها نحو الاستفادة من خبرات التعلم وإمكانيات انتقالها بسهولة عبر القارات والدول. كما تحمل الديمقراطية ونمو المجتمع المدنى إمكانياتها نحو اكتشاف صيغ جديدة للتعلم تساهم فى استيعاب وتقديم خدمات تعليمية مميزة إلى العديد من قطاعات الشباب فى سن التعليم. ولكن يظل السعى نحو صياغة استراتيجية عربية للمستقبل، تتضمن أبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتأكيد أن للتعليم الدور الأكبر فيها، أهم تحديات المستقبل العربى.

مؤشرات التطور التكنولوجى فى العالم العربى

لقد أضحى التفوق العلمى والتقنى مفتاح التقدم والازدهار الاقتصادى والقوة العسكرية أيضا. فالبحث العلمى والتطور التكنولوجى هما السبيل الوحيد لمواكبة ما يحدث فى العالم. فأى مجتمع لا تشكله السياسة أو الاقتصاد بقدر ما يشكله التواصل السائد بين الجماعات والمؤسسات. وقد جاءت تكنولوجيا المعلومات تزيد هذا المفهوم رسوخا.

ويمكن أن نتساءل فى هذا الصدد: إلى أين وصلت مؤشرات التطور التكنولوجى فى عالمنا العربى؟ وهل يمكن أن نلحق بركب التطور التكنولوجى العالمى ومجال البحث العلمى؟

والإجابة على تلك التساؤلات تقتضى أن نتناول هذا الموضوع المهم والحيوى من خلال ثلاثة محاور:

الحاسب الآلى وشبكة المعلومات الدولية "الإنترنت":

لا شك فى أن الانترنت أصبح عاملا أساسيا فى حياة الكثيرين، وأصبح الجيل الجديد من الأطفال يسمى "الجيل الرقمى". فالانترنت يمثل تحديا ثقافيا قاسيا للعرب. فإذا كان قطاع المعلومات والاتصال يتمتع بجاذبية متزايدة فى أدبيات التنمية فى الفترة الأخيرة، فإن عوامل الجذب هذه تتزايد فى الدول العربية بالنظر إلى الطبيعة التكاملية لهذا القطاع.

وقد أصبح الإنترنت من أهم أدوات خلق وتطوير التفاعل التكاملى العربى، وهو أداة للاتصال والتكامل الاقتصادى فى العالم العربى(١). لذا، شهدت السنوات العشر الأخيرة طفرة فى عالم الاتصالات والمعلومات فى العالم العربى.

وفى ظل الأزمة الاقتصادية العالمية تتصدر الدول النامية، وعلى رأسها مصر، قائمة الدول المرشحة خلال السنوات الخمس المقبلة لتقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات للشركات العالمية الكبرى التى تأثرت بهذه الأزمة(٢).

وحرى بالذكر أن مصر تقدمت بطلب لتسجيل نطاق "دوت مصر" لدى المؤسسة العالمية المسئولة عن الأسماء والأرقام على الشبكة الدولية للإنترنت "الإيكان"، حيث تعد مصر أول دولة عربية تطلب التسجيل فى هذا النظام بعد الحروف اللاتينية (٣).

ناهيك عن أن مجموعة المواقع العربية أقل عددا من المواقع الإسرائيلية، بل إن إسرائيل تتقدم على العالم ببرامج معالجة اللغة العربية وترجمتها، فى الوقت الذى حققت فيه صناعة البرمجيات الإسرائيلية طفرة كبيرة من بداية متواضعة من خمسة ملايين دولار عام ١٩٨٤ إلى ٨,٥ مليار دولار عام ١٩٩٩، ثم تجاوز عشرة مليارات فيما بعد. وقد تطورت صادرات إسرائيل من السلع الإلكترونية المتطورة، حيث قفزت من ٩,١ مليار دولار عام ١٩٩٩، وبلغت ١٥,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٤(٤).

حقائق وأرقام:

وقد حققت المعلوماتية معالجات متقدمة للغة فى تطبيق أساليب الذكاء الصناعى لإعطاء الآلة المهارات اللغوية من اشتقاق، وتصريف، واختصار، وفهرسة، وترجمة أولية. وتبذل اليابان جهودا هائلة لكسر عزلتها اللغوية بالمعالجة والترجمة الآلية (٥).

والجدير بالذكر أن ما نسبته ٦٠٪ من مستخدمى الإنترنت باللغة العربية كان فى الخليج العربى عام ٢٠٠٧. وهذا يرجع إلى أنها تواكب التقنية بشكل مستمر وتقوم بتطوير البنية التحتية للإنترنت. بينما تنخفض بشكل ملحوظ فى الدول الإفريقية، ولا توجد دولة عربية اليوم إلا وتقدم معلومات حكومية أو خاصة على شبكة الإنترنت(٦).

وقد تمخض عن هذا ارتفاع عدد مستخدمى الإنترنت للمتكلمين باللغة العربية، وفقا لأحدث إحصاءات ٢٠٠٩ نحو ٥٠ مليونا ونصف المليون، أى نحو ١٧,٣٪ من تعداد المتكلمين باللغة العربية، و٢,٩٪ من تعداد المستخدمين فى العالم، وهى المرتبة الثامنة بين لغات العالم، بعد اللغة الإنجليزية ٢٨,٩٪، والصينية ١٤,٧٪ (٧).

جدول ١

اللغة	المركز	تعداد السكان المتكلمين باللغة	عدد مستخدمى الإنترنت	نسبة مستخدمى الإنترنت	معدل النمو من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٩	نسبة الاستخدام من جميع اللغات
الإنجليزية	الاول	١,٢٦٣,٨٣٠,٩٧٦	٤٧٨,٤٤٢,٣٧٩	٣٧,٩٪	٢٣٧٪	٢٧,٦٪
الصينية	الثانى	١,٣٧٣,٨٥٩,٧٧٤	٣٨٣,٦٥٠,٧١٣	٢٧,٩٪	١,٠٨٧,٧٪	٢٢,١٪
اليابانية	الرابع	١٢٧,٠٧٨,٦٧٩	٩٥,٩٧٩,٠٠٠	٧٥,٥٪	١٠٣,٩٪	٥,٥٪
العربية	الثامن	٢٩١,٧٩٨,٧٤٣	٥٠,٤٢٢,٣٠٠	١٧,٣٪	١,٩٠٧,٩٪	٢,٩٪
الكورية	العاشر	٧١,١٧٤,٣١٧	٣٧,٤٧٥,٨٠٠	٥٢,٧٪	٩٦,٨٪	٢,٢٪

Source: www.internetworldstats.com

وتعد تونس هى أول بلد عربى أدخل الإنترنت فى عام ١٩٩١، بينما الامارات هى الدولة الوحيدة التى قامت بتوقيع معاهدة التجارة الإلكترونية، وذلك لحماية المعلومات الإلكترونية، وتطمح الإمارات فى إيجاد سوق اتصالات مجانى لجميع سكانها بحلول عام ٢٠١٥(٨).

وتشير التقديرات إلى تراوح عدد مستخدمي الإنترنت في الدول العربية ما بين ١٠ و١٢ مليون مستخدم في نهاية عام ٢٠٠٢، وبمقارنتها بعام ٢٠٠٠، تصل نسبة النمو إلى ١٤٠٪، ويخفي هذا تفاوتا كبيرا فيما بين الدول العربية (٩)

وجدير بالذكر أن خريطة مستخدمي الإنترنت في العالم العربي قد تغيرت تماما في عام ٢٠٠٩ فوفقا لآخر الإحصاءات، فقد تجاوز عدد مستخدمي الإنترنت في العالم العربي ٣٨ مليون مستخدم، وسجلت دولة الإمارات أعلى معدل انتشار ٤٩,٨٪ من إجمالي عدد سكانها، تلتها قطر ٣٤,٨٪، والبحرين ٣٤,٧٪، ومصر ١٥,٩٪ من إجمالي عدد سكانها(١٠)

ويوضح الجدولان رقما ٢ و٣ تفاصيل استخدام الإنترنت في بعض القارات والدول

جدول ٢

القارة	السكان/ تقديرات ٢٠٠٩	استخدام الإنترنت ٣١ ديسمبر ٢٠٠٠	استخدام الإنترنت وفقا لآخر بيانات منشورة	نسبة السكان المستخدمين للإنترنت	نسبة النمو خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٩	نسبة استخدام الإنترنت من دول العالم
أسيا	٣,٨٠٨,٠٧٠,٥٠٣	١١٤,٣٠٤,٠٠٠	٧٣٨,٢٥٧,٢٣٠	١٩,٤٪	٥٤٥,٩٪	٤٢,٦٪
أوروبا	٨٠٣,٨٥٠,٨٥٨	١٠٥,٠٩٦,٠٩٣	٤١٨,٠٢٩,٧٩٦	٥٢٪	٢٩٧,٨٪	٢٤,١٪
أمريكا الشمالية	٣٤٠,٨٣١,٨٣١	١٠٨,٠٩٦,٨٠٠	٢٥٢,٩٠٨,٠٠٠	٧٤,٢٪	١٣٤٪	١٤,٦٪
إفريقيا	٩٩,٠٠٢,٣٤٢	٤,٥١٤,٤٠٠	٦٧,٣٧١,٧٠٠	٦,٨٪	١,٣٩٢,٤٪	٣,٩٪
الشرق الأوسط	٢٠٢,٦٨٧,٠٠٥	٣,٢٨٤,٨٠٠	٥٧,٤٢٥,٠٤٦	٢٨,٣٪	١,٦٤٨,٢٪	٣,٣٪

جدول ٣

الدولة	السكان/ تقديرات ٢٠٠٩	استخدام الإنترنت ٣١ ديسمبر ٢٠٠٠	استخدام الإنترنت وفقا لآخر بيانات منشورة	نسبة السكان المستخدمين للإنترنت	نسبة النمو خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٩
كوريا الجنوبية	٤٨,٥٠٨,٩٧٢	١٩,٠٤٠,٠٠٠	٣٧,٤٧٥,٨٠٠	٧٧,٣٪	٩٦,٨٪
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٠٧,٢١٢,١٢٣	—	٢٢٧,٧١٩,٠٠٠	٧٤,١٪	١٣٨,٨٪
إسرائيل	٧,٢٣٣,٧٠١	١,٢٧٠,٠٠٠	٥,٢٦٣,١٤٦	٧٢,٨٪	٣١٤,٤٪
إيران	٦٦,٤٢٩,٢٨٤	٢٥٠,٠٠٠	٣٢,٢٠٠,٠٠٠	٤٨,٥٪	١٢,٧٨٠٪
تركيا	٧٦,٨٠٥,٥٢٤	—	٢٦,٥٠٠,٠٠٠	٣٤,٥٪	١,٢٢٥٪
الصين	١,٣٣٨,٦١٢,٩٦٨	٢٢,٥٠٠,٠٠٠	٣٦٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٦,٩٪	١,٥٠٠٪
الإمارات العربية المتحدة	٤,٧٩٨,٤٩١	٧٣٥,٠٠٠	٢,٩٢٢,٠٠٠	٦٠,٩٪	٢٩٧,٦٪
قطر	٨٣٣,٢٨٥	٣٠,٠٠٠	٤٣٦,٠٠٠	٥٢,٣٪	١,٣٥٣,٣٪
السعودية	٢٨,٦٨٦,٦٣٣	٢٠٠,٠٠٠	٧,٧٠٠,٠٠٠	٢٦,٨٪	٣,٧٥٠٪
مصر	٧٨,٨٦٦,٦٣٠	٤٥٠,٠٠٠	١٢,٥٦٨,٩٠٠	١٥,٩٪	٢,٦٩٣,١٪

Source: www.internetworldstats.com/stats.htm

وكشفت إحصاءات ٢٠٠٩ عن أن مصر تمثل ١٨,٧٪ من نسبة المستخدمين في قارة إفريقيا، وإسرائيل ٩,٢٪ ، وإيران ٥٦,١٪ بالنسبة للشرق الأوسط، بينما تحتل الصين أعلى نسبة استخدام في أسيا ٤٨,٨٪، تليها كوريا الجنوبية بنسبة ٥,٥٪ من المستخدمين في أسيا . وتمثل الولايات المتحدة الأمريكية ٩٠,١٪ من مستخدمي الإنترنت في أمريكا الشمالية. وتمثل تركيا ٦,٣٪ من استخدام قارة أوروبا.

وبالنسبة لترتيب مراكز الدول على مستوى العالم، احتلت الصين المركز الأول ٢٠,٨٪، ثم جاءت الولايات المتحدة في المرتبة الثانية ١٣,١٪، وجاء ترتيب كوريا الجنوبية العاشر ٢,٢٪، وتليها إيران ١,٩٪، ثم تأتي تركيا ١,٥٪ في الترتيب السابع عشر على مستوى العالم.

وتوضح تقديرات عام ٢٠٠٩ أيضا أن نسبة المستخدمين للإنترنت في العالم ٢٥,٦٪ من عدد السكان، أي ٦,٧٦٧,٨٠٥,٢٠٨ مليار نسمة، وبذلك تكون نسبة النمو من عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٩ هي ٣٨٠,٣٪(١١).

الإنفاق على البحث العلمي :

يمثل الإنفاق على البحث العلمي نقطة في غاية الأهمية، فالبحث والتطوير لا يرتبطان بالإمكانيات البشرية والمادية فقط، وإنما يتأثران بالمنهجية الفكرية المتبعة والسياسات الاستراتيجية التي تضعها الدولة، والتي تتضمن برامج التعاون الإقليمية والدولية للاستفادة من الاكتشافات العلمية وتطويرها.

فالحقيقة أن الأبحاث والدراسات موجودة في الوطن العربي الذي يزخر بعشرات بل ومئات الباحثين والعلماء، ولكن الغائب هو التطبيق والاستفادة منها، وهو ما يدفع الكثيرين للهجرة والاستفادة من جهودهم العلمية(١٢). وهذه الهجرة تكلف الدول العربية ما لا يقل عن ٢٠٠ مليار دولار، بينما الدول الغربية الرأسمالية تكون هي "الرابح الأكبر" من هجرة ما لا يقل عن ٤٥٠ ألفا(١٣).

ويفيد تقرير صادر عن معهد اليونيسكو للإحصاء أن نسبة الاستثمارات المخصصة للبحث العلمي والتطوير قد ارتفعت عالميا من الناتج المحلي الإجمالي، ففي عام ٢٠٠٧، كانت نسبة ١,٧٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي مكرسة لهذا البند (مقابل ١,٧١٪ عام ٢٠٠٢) ، وكانت أكثر البلدان النامية تستثمر في هذا المجال ما نسبته أقل من ١٪ من ناتجها الإجمالي. وهناك استثناءات مثل الصين ١,٥، التي قررت تخصيص ٢٪ من ناتجها المحلي للبحث والتطوير حتى عام ٢٠١٠، و٢,٥٪ حتى عام ٢٠٢٠ . وقد خصصت خطة العمل الموحدة الإفريقية ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي لهذا الغرض.

ويذكر أن مصروفات البحث متركزة معظمها في البلدان الصناعية، فالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان يمثل مجموع إنفاقها ٧٠٪ من مجموع الإنفاق العالمي(١٤).

هذا بالنسبة للعالم الغربي. أما العالم العربي، فتعتبر إشكالية التمويل أو الإنفاق على البحث العلمي من الموضوعات الشائكة. فلا يتجاوز الإنفاق على البحث العلمي ٠,٠٥٪ من الموازنات العامة، وهي أرقام هزيلة إذا قورنت بالبلدان الصناعية وبعض دول الجوار، مثل تركيا وإيران.

وفي مصر، كان إجمالي الميزانية عام ١٩٩٦ نحو ٨٤٠ مليون جنيه، والمصروف منها على البحث العلمي ١٦٥ مليون جنيه، أي ٢٠٪ فقط (١٥).

وتؤكد إحصاءات اليونسكو ٢٠٠٤ أن الدول العربية خصصت ١,٧ مليار دولار فقط، أي ٠,٣٪ من الناتج الإجمالي، في الوقت الذي أنفقت فيه إسرائيل على البحث العلمي (عدا العسكري) نحو ٩,٨ مليار شيكل، أي ٢,٦٪ من إجمالي الدخل القومي عام ١٩٩٩ . أما في عام ٢٠٠٤، فقد وصلت إلى ٤,٧٪ من ناتجها القومي(١٦). وقد استطاعت كوريا الجنوبية أن تزيد إنتاجها من البحث العلمي ثمانية أضعاف، في حين أن نسبة النمو في العالم ٣٠٪(١٧).

ويجب الأخذ بعين الاعتبار أن القطاع الحكومي في الدول العربية يقوم بتمويل ٨٠٪ من مجموع التمويل المخصص للبحث والتطوير، مقابل ٣٪ للقطاع الخاص، عكس الدول المتقدمة التي تتراوح فيها حصة القطاع الخاص ما بين ٧٠٪ في اليابان، و٥٢٪ في إسرائيل والولايات المتحدة.

ونجد تكلفة الطالب في الجامعات العربية ٢٥٠٠ دولار في السنة، مقابل ٤٥ ألف دولار في الجامعات الغربية. فالبحث العلمي لا يتجاوز ٠,٠٣٪ في العالم العربي، مقابل ٤٪ في إسرائيل، أي ١٢ ضعفا نسبة من الإنتاج الإجمالي العام. وإذا قارنا الموقف العلمي الإسرائيلي، مقارنة بالدول العربية بالنسبة لعدد السكان، فسنجد أنه أكثر ٣٠ مرة في الإنفاق على البحث العلمي(١٨).

وبالنسبة لترتيب الجامعات على مستوى العالم، فقد جاء في تصنيف أعدته جامعة "جياو تونج" في "شنغهاي"، وشمل ٥٠٠ جامعة، حيث أعطى التصنيف الجامعات الأمريكية الحصة الكبرى مع ٦٧ من أفضل مائة أولها جامعات: هارفارد، وستانفورد، وبيركلي، وكاليفورنيا، ثم جامعة كامبردج البريطانية. وبين التصنيف ٢٠٨ جامعات أوروبية. وجاءت الجامعة العبرية في الترتيب ٦٤، بينما جاءت جامعة عربية واحدة فقط هي جامعة الملك سعود في الترتيب ٤٢٨ من ٥٠٠ جامعة، على الرغم من أن هناك ٣٥٠ جامعة عربية في الوطن العربي(١٩).

ويجب في هذا السياق أن نوضح أن إسرائيل احتلت المركز الرابع عالميا من حيث النشاط العلمي، عبر نشرها لمقالات علمية في دوريات غربية مرموقة، وجاءت الولايات المتحدة في الترتيب الثاني عشر، وبعدها ألمانيا(٢٠).

براءة الاختراع :

أنشئت براءة الاختراع للحفاظ على الملكية الفكرية، وهي شهادة تمنحها الدولة بواسطة هيئة عمومية مختصة للمخترع، كي يثبت له حق احتكار استغلال اختراعه ماليا، ولفترة زمنية معينة، وفي ظروف معينة.

قدمت مصر في الفترة من ١٩٩٥ حتى ١٩٩٧ نحو ١٢١٠ براءات اختراع، في الوقت الذي قدمت فيه الولايات المتحدة ٢٣٦٦٩٢ براءة اختراع. وفي عام ٢٠٠٠، وصلت براءات الاختراع العربية المسجلة في الولايات المتحدة في السعودية إلى مكان الصدارة بواقع ١٧١ براءة اختراع، بينما إسرائيل ٧٦٥٢ براءة اختراع(٢١).

وقد تقدمت مصر والسعودية قائمة الدول العربية الأكثر تسجيلا لبراءات الاختراع لدى المنظمة العالمية للملكية الفكرية التابعة للأمم المتحدة في جنيف عام ٢٠٠٨ برصيد ٦١ و٤٧ على التوالي.

ثم تأتي الإمارات العربية المتحدة ٢٢ براءة، والمغرب ١٢، والجزائر ١١، والأردن ٦، وسوريا ٥، وثلاث لكل من الكويت والسودان وتونس، واختراع واحد من ليبيا.

وبهذا، تكون محصلة الدول العربية ١٧٣ براءة اختراع فى عام واحد، فى حين سجلت تركيا ٣٦٧ براءة. أما إسرائيل، فوصل رصيدها إلى ١٨٨٢ اختراعا فى الفترة نفسها.

وتصدرت كوريا الجنوبية بتسجيل ٧٩٠٨ براءات، ثم الصين ٦٠٨٩، واليابان ٢٨٧٧٤.

وعلى الصعيد العالمى، سجلت كوريا أعلى نسبة زيادة فى عدد الاختراعات المسجلة بنسبة ١٢٪، والصين ٩,١١٪ (٢٢).

خلاصة :

بعد أن أصبحت تكنولوجيا المعلومات هى محور التنمية العلمية، فلابد من وضع استراتيجية حقيقية فى السنوات المقبلة للخروج من هذا الوضع. فإذا لم تتفاعل الثقافة العربية مع المعلوماتية (المعاجم الآلية، والترجمة الآلية، والتوثيق والبرمجة) فستحدث فجوة لغوية حادة بين اللغة العربية واللغات الأخرى عن الاستخدام والتداول. وقد يتحول التعليم والثقافة فى الدول العربية إلى اللغات الأجنبية بسبب التقنية والتسهيلات المتاحة لهذه اللغات.

الهوامش :

(١) التقرير الاستراتيجي العربى

http://acpss.ahram.org.eg/ahram1/1/82001/RARB.22HTM

(٢) جريدة الأهرام، ١٥ نوفمبر ٢٠٠٩، ص ٨، مصر تتصدر الدول الواعدة لتقديم الخدمات التكنولوجية للشركات العالمية.

(٣) جريدة الأخبار، ١٧ نوفمبر ٢٠٠٩ ص ٦، مصر أول دولة عربية تتقدم لتسجيل المواقع بالعربية على الانترنت.

(٤) مجلة السياسة الدولية (مؤسسة الأهرام) مسيرة العلم والتكنولوجيا فى إسرائيل، إبريل ٢٠٠٨، ص١٢٩.

(5) http://www.aljazeera.net/NR/exeres/f38d5389-5ddc-4057-f584dcg85a.08htm

(٦) جريدة الشرق الأوسط، ٢٦ يونيو ٢٠٠٧، العدد ١٠٤٤٧، تطور الإنترنت فى العالم العربى.

(7) http://www.internetworldstats.com/stats.7htm

(٨) جريدة الشرق الأوسط (مرجع سابق).

(٩) التقرير الاستراتيجي العربى (سبق ذكره).

(١٠) جريدة الرياض

http://www.alriyadh.com/02/07/2009/article.441825html

(11) www.internetworldstats.com

(١٢) مركز دراسات الجزيرة

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/d42615fg-88d6-4498-BcBg-2fd6f7283d.29htm

(13)http://www.middle-east-online.com/default.pi?id=23701

(١٤) اليونيسكو

http://www.unesco.org/ar/home

(١٥) حوار مع د/محمد أبو الغار

www.marchgonline.net/pdf%20files/char.ppt

(١٦) المرجع السابق

http://www.almarefh.org/news.php?action=show&id=1011

(١٧) موقع الجزيرة

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/88672944-6865-497c-88f8-8cocff738fb.5htm

(١٨) المرجع السابق

(١٩) المرجع السابق

(٢٠) جريدة الأهرام، ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٩، ص٢، إسرائيل الرابعة عالميا فى الأبحاث العلمية.

(٢١) ورقة بحث مقدمة من د. أحمد بن عبد القادر المهندس، جامعة آل سعود

www.gifted.org.sa/if3/papers/dr_almohandes.ppt

(٢٢) جريدة الشرق الأوسط، سبق ذكره.

منال فهمى البطران

باحث فى العلوم السياسية

الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا (أسبابها .. تداعياتها .. سبل مواجهتها)

يمكن تعريف الهجرة غير الشرعية على أنها تلك الهجرة التي تتم بطرق غير قانونية، نظرا لصعوبة السفر وصعوبة الهجرة الشرعية، حيث تعقدت إجراءات السفر، وأصبحت الهجرة الشرعية شبه مستحيلة(١)

وقد لوحظ اتساع ظاهرة الهجرة العربية غير الشرعية بشكل كبير إلى عدد من دول العالم، خاصة إلى جنوب القارة الأوروبية، وذلك على الرغم من شدة القيود التي تضعها هذه الدول على الهجرة غير الشرعية، والتي تشكل مصدر خطورة كبيرا على حياة الأشخاص المهاجرين حيث غالبا ما تتم هذه الهجرة عبر قوارب صغيرة، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى غرق وموت محقق لعدد من هؤلاء المهاجرين.

ومن جانب آخر، فإن تاريخ الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا يعود إلى الفترة من الثلاثينيات وحتى الستينيات من القرن الماضي، حيث كانت أوروبا بحاجة إلى الأيدي العاملة فلم تكن قد أصدرت قوانين تجرم عملية الهجرة غير الشرعية إلى أراضيها. ولكن مع أوائل السبعينيات، شعرت الدول الأوروبية بالاكتفاء من الأيدي العاملة، مما جعلها تتبنى إجراءات قانونية تهدف إلى الحد من الهجرة غير الشرعية. وقد ازدادت هذه الإجراءات مع بداية تطبيق اتفاقية شنجن التي دخلت حيز التطبيق بدءا من يونيو ١٩٨٥، والتي تسمح لحامل تأشيرة أي دولة من الدول الأوروبية الموقعة على هذه الاتفاقية بالمرور في أراضي بقية الدول، ثم عادت وازدادت إجراءات الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية مرة أخرى بعد عام ١٩٩٠، وهو العام الذي شهد توسيع الاتحاد الأوروبي.

• أسباب ظاهرة الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا:

نذكر منها

١- التباين الاقتصادي بين البلدان المصدرة والجاذبة للمهاجرين:

هناك تباين واضح في المستوى الاقتصادي بين الدول العربية الطاردة والدول الأوروبية المستقبلة، هذا التباين هو نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية في البلاد العربية التي لا تزال اقتصادات الكثير منها تعتمد أساسا على الفلاحة والتعدين، وهما قطاعان لا يضمنان استقرارا للتنمية، نظرا لارتباط الأول بالأمطار، والثاني بأحوال السوق الدولية.

٢- قلة فرص العمل (البطالة) :

تعتبر البطالة إحدى أخطر المشكلات التي تواجه الدول العربية، حيث توجد بها أعلى معدلات البطالة في العالم. وحسب تقارير لمجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية، قدرت نسبة البطالة في الدول العربية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بين ١٥ و ٢٠٪. كما تفيد إحصاءات برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن معدل البطالة في الوطن العربي عام ٢٠٠٨ وصل إلى نحو ١٥٪، أي ١٧ مليونا، لكنه يزداد ليصل إلى ٤٠٪ بين الفئتين العمريتين ١٥ و٢٤ عاما، مما يزيد رقم العاطلين إلى ٦٦ مليونا من بين ٣١٧ مليون نسمة، وهو تعداد العالم العربي، مما يقطع بأن البطالة أحد الأسباب القوية لتنامي ظاهرة الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا.

٣- انخفاض الأجور ومستويات المعيشة :

يعد انخفاض مستوى دخل الأفراد، وتدني مستويات معيشتهم، من أهم أسباب هجرة الشباب العربي إلى الغرب. فقد أشارت دراسة صادرة عام ٢٠٠٦ عن المجلس العربي للطفولة والتنمية إلى أن أكثر من ٨٠٪ من سكان العالم العربي يعيشون في فقر مدقع، حيث يعيش أكثر من ٢٣٠ مليون نسمة في الدول العربية بمتوسط دخل سنوي لا يزيد على ١٥٠٠ دولار سنويا(٢). وفقا لبيانات البنك الدولي فإن نمو نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية لم يتجاوز ٦,٤٪ خلال ٢٤ عاما(٣).

٤- الحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين :

تعاني الدول المستقبلة للمهاجرين من نقص الأيدي العاملة فيها، ولهذا فإن هؤلاء المهاجرين يستغلون حاجة هذه الدول للعمالة، فيقومون بالهجرة إليها. ولا سيما أن هؤلاء لديهم استعداد للعمل في جميع المجالات، وبالأخص العمل في المجالات التي في الغالب تعزف شعوب هذه البلاد عن العمل فيها. فيكون بذلك الباب مفتوحا أمام المهاجر غير الشرعي الذي -بطبيعة الحال- يقبل الانخراط في مثل هذه المجالات(٤)

٥- غلق الأبواب أمام الهجرة الشرعية :

إن الهجرة غير الشرعية هي النتيجة الطبيعية لحالة المنع وغلق الأبواب التي تنتهجها الدول الأوروبية في وجه الهجرة الشرعية العربية. فالسياسات التي تبنتها أوروبا في هذا المجال كان لها آثار عكسية، حيث أججت من وتيرة الهجرة السرية (٥)، وساهمت في فتح المجال أمام مافيا الهجرة غير الشرعية ممن يتاجرون في البشر عبر الحدود من أجل تحقيق مكاسب مادية مشبوهة.

المخاطر والتداعيات :

على الرغم من الآثار الوخيمة للهجرة غير الشرعية، سواء الموت غرقا أو السجن في البلدان الأوروبية، إلا أن هناك إقبالا كبيرا على تلك الهجرة، حيث يقدر عدد المهاجرين إلى دول أوروبا خلال السنوات العشر الماضية بنحو ٢٥ مليون مهاجر، ٦٥٪ منهم وصلوا إلى الأراضي الأوروبية بطريقة غير مشروعة(٦).

كما تقدر منظمة العمل الدولية حجم الهجرة السرية ما بين ١٠ و ١٥٪ من عدد المهاجرين في العالم، والبالغ عددهم – حسب التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة- نحو ١٨٠ مليون شخص. ووفقا لتقرير منظمة الهجرة الدولية، فإن حجم الهجرة غير القانونية إلى الاتحاد الأوروبي قد وصل لنحو ١٥ مليون فرد، فيما تقدر الشرطة الأوروبية (Europol) عدد المهاجرين غير الشرعيين في دول الاتحاد الأوروبي بنحو نصف مليون شخص سنويا (٧).

وتقدر الأمم المتحدة أعداد المهاجرين غير الشرعيين إلى دول العالم المتقدم، خلال السنوات العشر الأخيرة، بنحو ١٥٥ مليون شخص، فيما توقعت المنظمة الدولية للهجرة ازدياد الهجرة غير المنظمة من جراء الأزمة الاقتصادية التي يشهدها العالم الآن(٨).

وتشير التقارير الدولية إلى ان الهجرة تنتشر بشكل خاص بين شباب الوطن العربى ممن تتراوح اعمارهم بين ١٢ و ٢٤ عاما لا يجدون عملا لائقا فى أوطانهم ويتعرضون لمضايقات وقيود، وهو ما أكدته تقارير الامم المتحدة، ومنها تقرير "التنمية والجيل القادم"(٩)

وفيما يتعلق بحجم المخاطر التى تلاحق المهاجر غير الشرعى، فهى عديدة. فغالبا ما تطالعنا وسائل الإعلام بأنباء الغرقى من حوادث السفن المتهالكة التى تستخدم لنقل المهاجرين غير الشرعيين خلسة إلى شواطئ اوروبا

ومما لا شك فيه أن عمليات تهريب المهاجرين وراغبى السفر بالطرق غير الشرعية أصبحت تشكل نوعا جديدا من انواع الجريمة المنظمة التى اكتسبت أهمية خاصة فى الأونة الأخيرة، حيث انتهزت مافيا "التسفير" الفرصة لممارسة الاتجار بالبشر فحسب تقارير الامم المتحدة. تحاول المنظمات الإجرامية تهريب مليون شخص سنويا بإجمالى ارباح تبلغ نحو ٤ مليارات دولار سنويا(١٠).

سيناريوهات المستقبل :

يمكن القول إن القضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية سيكون من الصعوبة بمكان، إذا لم يتم القضاء على كل الظروف التى تتسبب فيها فاتخاذ خطوات للحد من البطالة، والحد من أوجه القصور التى تنال من التنمية، بما يقلل الفجوة التنموية بين دول طرفى الشراكة الاورو-متوسطية، هما السبيل الوحيد للتعاطى الجدى مع المشكلة، الامر الذى يدعونا إلى القول إنه يتعين على الاتحاد الاوروبى ان ينتهج استراتيجيات خاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى دول الجنوب، عبر الدعم المالى والتقنى من اجل توفير فرص عمل ودخول مناسبة للشباب فى هذه الدول(١١)

ولكى يكون التعاطى المستقبلى مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية على اسس قوية وعلمية، فلا بد من السير وفق المحاور الآتية:

- إجراء تقييم عام لدوافع ونتائج الهجرة العربية وأوضاع المهاجرين العرب فى الخارج بصفة عامة
- محاولة وضع استراتيجية عربية لمعالجة قضايا الهجرة والمهاجرين، ومنها تعظيم العوائد الإيجابية لتلك الظاهرة، ومعالجة سلبياتها وطرق واليات الاستفادة من الوجود المهجرى العربى فى دعم برامج التنمية العربية
- معالجة الآثار والتداعيات السلبية لهذه الهجرة على بلادنا العربية، ودعم التجمعات العربية المقيمة فى الخارج بهدف تمكينها من الحفاظ على حقوقها فى المهجر، وتيسير تفاعلها مع المجتمعات الخارجية بما يحافظ على هويتها الثقافية.

الهوامش :

(١) أ. سعيدى يحى، أ. بوقرة رابح، أ. قرين على، الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبطالة فى الوطن العربى،
http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/.7834doc

(٢) مؤسسة الحوار الإنسانى فى الأربعاء، ٢٤ مايو ٢٠٠٦.
http://www.dialogueyemen.org/ar/modules.php?name=News&file=article&sid=2551

(٣) جريدة الاتحاد، فى الأحد ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٩ الموافق ١٢ ذى الحجة ١٤٣٠هـ.
http://www.alittihad.ae/details.php?id=36717

(٤) سامى محمود وأسامة بدير، أوروبا والهجرة غير المنظمة فى مصر بين المسؤلية والواجب، مركز الأرض لحقوق الإنسان، ع: ٦٨، القاهرة فى يونيو ٢٠٠٩، ص١٢.

(٥) د. أحمد المجدوب، الواقع المأزوم سياسيا واقتصاديا يدفع الشباب للهروب "الهجرة غير الشرعية .. الحلم الأليم"، موقع الإخوان المسلمين، فى ٢٤ أبريل ٢٠٠٥.
http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=11769&SecID=271

(٦) الجزيرة، فى الجمعة ١١ مارس ٢٠٠٥.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/BE43CCFE-4E57-4E48-BFA3-27ABDD68A4C.6htm

(٧) إبراهيم محمد عياش، الهجرة غير الشرعية، الجزء الأول، الحوار المتمدن، العدد: ٢٣٨٢، ٢٣ أغسطس ٢٠٠٨.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=144798

(٨) سامى محمود وأسامة بدير، أوروبا والهجرة غير المنظمة فى مصر بين المسؤلية والواجب، مرجع سابق، ص٨.

(٩) خالص مسور، هجرة الشباب العربى .. نزيف الأدمغة والطاقات، جريدة الاتحاد، الثلاثاء، ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٩.
http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=49363

(١٠) د. أحمد المجدوب، الواقع المأزوم سياسيا واقتصاديا يدفع الشباب للهروب ، مرجع سابق

(١١) سامى محمود وأسامة بدير، أوروبا والهجرة غير المنظمة فى مصر بين المسؤلية والواجب، مرجع سابق، ص٣٠ وما بعدها

هشام بشير

باحث فى العلوم السياسية

التحديات الديموغرافية فى العالم العربى

أحمد تهامى عبد الحى*

يشهد العالم العربى تحديات ديموغرافية عديدة تتراوح بين الطفرة الشبابية التى تسود معظم المجتمعات العربية حاليا، والقضايا الاقتصادية والاجتماعية التى تواجه العديد من الشرائح الجيلية خاصة فى ظل ارتفاع معدلات البطالة والفساد.

والارتباط عميق بين الترابط بين قضايا الشباب وأزمات المجتمع فى العالم العربى، ويكمن الداء فى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العامة التى تنعكس على جيل الشباب، فتخلق النسخة الخاصة به من هذه المشكلات، وما يتولد عنها من ردود أفعال حادة أو سلبية.

الحجم الديموغرافى للشباب فى المجتمعات العربية :

وصلت نسبة الشباب فى العالم العربى فى عام ١٩٨٥ من سن ١٥ - ٢٤ إلى ٢٠,٥٪ من إجمالى السكان، أى ما يعادل ٣٧ مليون شاب من أصل ١٨٠ مليون نسمة. كما وصلت نسبة من هم دون الثلاثين إلى ٦٧٪. ووفقا لتقرير البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة (الشباب العربى يخططون للأهداف الانمائيه، ٢٠٠٦، ص٩)، فإنه وبعد أكثر من عشرين عاما، تضاعفت أعداد الشباب، ليشكلوا القطاع الأكبر من السكان فى المنطقة العربية. فالشباب العربى الذى يقع ضمن الفئة العمرية ما بين ١٥و ٢٤ سنة تقارب معدلاتهم ٢٠٪ كما فى بعض الدول (اليمن، ومصر، والعراق، ولبنان، والمغرب، وعمان، والسودان، وسوريا، وتونس، والأردن، والجزائر، والسعودية).

ولكن بعض الإحصاءات تأخذ معيارا عمريا واسعا لتحديد الشباب بحيث يضم معهم قطاعات واسعة من الأطفال والمراهقين، مما يرفع نسبة الشباب وحجمهم إلى أكثر من خمسين فى المائة. وبهذا المعيار، فإن الشباب فى مصر - على سبيل المثال - يمثلون أكثر من نصف تعداد السكان (٥٦,٦٪)، وفى المغرب نحو ٦٠٪، وفى السعودية نحو ٦٠٪. والشباب والأطفال الذين يشكلون نحو نصف سكان مصر بهذا المفهوم الواسع بينهم نحو ١٨ مليونا فى مراحل التعليم، ومثلهم فى سن العمل. أى أن الشباب فى العالم العربى لا يقل عن مائة مليون شاب على الأقل.

نحن إذن أمام الملايين من الشباب يتوقون إلى الأداء السريع وإحراز النتائج الفعالة. أى أن الاستغلال الجيد لطاقاتهم يمكن أن يخرج عالمنا العربى مما يعانيه من سيادة تقاليد قبلية وفئوية وطائفية خانقة، وتخلف وفساد فى العديد من البنى السياسية والاجتماعية.

العولمة وقضايا الشباب العربى :

لقد طالت العولمة كظاهرة متعددة الوجوه الشباب فى كافة الدول العربية، حيث شبوا على مفردات جديدة تختلف اختلافا كبيرا عما شبت عليه الأجيال السابقة. فالجيل الجديد هو الأسبق بالتعاطى مع العولمة وأدواتها، والكمبيوتر والإنترنت وشبكات المعلومات المعقدة أصبحت فى متناول أيدى الشباب فى سهولة ويسر، بينما تعتبر هذه الأشياء بالنسبة للاجيال الأكبر

(*) باحث متخصص فى سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، جامعة دورهام، بريطانيا.

بنا معضلة صعبة الحل. كما أن أنماط المعيشة التي تطرحها (العولمة) من مأكل ومشرب وعادات ثقافية موجهة بالدرجة الأولى لأجيال الشباب، لأنهم الأقدر على الاستجابة والتقبل السريع لأى مفاهيم جديدة خارجة عن المألوف، خاصة إذا كانت تقدم لهم بوسائل باهرة، وبطرق تقنية تؤثر في نفوسهم.

إن ثورة المعلومات وتراكمها جعلا هذا الجيل الشاب يستفيد من إنجازاتها دون حاجة إلى انتظار تراكم الخبرة الحياتية. كما أن الشباب أصبح يمثل القوة الاستهلاكية المؤثرة، وهم يضعون في هذه السوق مداخيلهم المبكرة من سوق العمل في نوعية جديدة وغير تقليدية من البضائع. وقد أصبحوا يمثلون المستهلك الخفي الذي يوجه احتياجات الأسرة، ويفرض رغباته في المأكل والملبس ونوعية السيارة ومكان الإجازة.

وتظهر تداعيات العولمة على الشباب العربي في أبعاد اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية. وفي حين ظهرت التداعيات الثقافية والاقتصادية للعولمة سريعا، فلا تزال التداعيات الاجتماعية والسياسية آخذة في التبلور. وينبغي أن نأخذ في الاعتبار أن العولمة اقتحمت المجال الثقافي والاجتماعي العربي دون وجود آليات حماية واستيعاب كافية، مما شكل تهديدا مباشرا للثقافة العربية الإسلامية. وانعكس ذلك بصورة مباشرة على تغيير قيم وعادات وتقاليد الشباب تحديدا، وعلى إنتاجهم اللغوي والفكري والفني، الأمر الذي أصبح يثير قلق وانزعاج مؤسسات التنشئة التي ترى في ثقافة العولمة تهديدا مباشرا لهوية الشباب وانتمائه، ويتعالى التحدي مع انخفاض المستوى التعليمي والاقتصادي. وتظهر الآثار الثقافية للعولمة في عدة صور، فنراها بادية في العواصم العربية الكبرى في نوع الموسيقى، والأزياء، وأدوات التكنولوجيا الحديثة، والتمرد على التقليدي والقديم. بينما تختلف ملامحها تماما في المناطق التي يعاني شبابها من بطالة مزمنة، أو الذي يعمل في مهن هامشية وخدمية قاسية، ساعيا لتوفير الحدود الدنيا من احتياجاته اليومية.

وفي الحقيقة، فإن العولمة تعتبر بمثابة فرصة عظيمة للشباب العربي، خصوصا في عدد من المجالات، مثل الإعلام، والتواصل مع الآخر، وظهور صور جديدة من المشاركة والتوظيف السياسي. وبينما كانت تداعيات العولمة عاملا مؤرقا، فإن الإعلام كآلية أساسية اعتمدتها العولمة شكل مزيجا من التحدي والفرصة. تحد للحكومات، متمثلا في التغيير السريع الذي طال المجتمعات العربية بسبب تدفق المعلومات والمواد الإعلامية، كما أنه تحد للشباب ذاته، الذي اكتشف بعد فترة من الإبحار في عالم الاتصالات أنه معلق بين عالمين، أحدهما واقعي، والآخر افتراضي.

كما تمثل العولمة فرصة للشباب للتعبير عن ذاته في ظل محاصرته بظروف مجتمعية ضاغطة، وهي فرصة أيضا للتعرف على ثقافات وخبرات أخرى. وسواء كانت العولمة فرصة أو تحديا أو كليهما معا، فإن إتقان الشباب العربي لتكنولوجيا العولمة هو الوسيلة المثلى لمواجهتها، والاستفادة عوضا عن التضرر منها. فالتكنولوجيا هي أداة فاعلة للارتقاء بقدرات الشباب العربي، وهو ما يمكن التعبير عنه بحق الشباب العربي في إزالة الأمية التكنولوجية.

وفي المقابل، تعمقت مشكلة الانشطار الثقافي في صفوف جيل الشباب. فالتداعيات الثقافية السلبية للعولمة شديدة العمق أيضا، وتتجلى أبسط مظاهرها في تغيير نظام القيم لدى بعض الفئات وتذبذبه لدى فئات أخرى. وقد أثرت التداعيات الاجتماعية على الشباب والأسرة العربية، التي يعكس حالها حال الدولة من حيث ارتباكها وتعثرها في إيجاد صيغة مناسبة لمدخل لم تمسك به بعد.

ويلاحظ أن انبهار الشباب بالإعلام العابر للحدود، وتدفق المعلومات العالمية، والشفافية البادية في قنوات الاتصال، يواجهه شعور بالإحباط وقنوط الشباب ويأسه من الأنظمة السياسية، ومن غياب الشفافية. وينبهر بعض الشباب العربي بوسائل الإعلام العالمية، لأنها تتيح له التمرد على القيود الأبوية عبر اطلاعه على الممنوعات التقليدية، كما سمحت وسائل الإعلام للشباب بقدر من حرية التعبير وبممارسة حق الاختيار. وتمد وسائل الإعلام الشباب بقدر متنوع من الأفكار والحقائق، وتساعدهم على التفاعل مع المجتمعات والثقافات الأخرى، التي بقدر ما تثرى الشباب فإنها يمكن أن تربكه وتتركه معلقا بين عالمين، أحدهما محلي والآخر دولي. ويمكن للإعلام في صورته الحالية أن ينشط التفاعل بين المجموعات المختلفة داخل المجتمعات العربية التي عانت من العزلة لسنوات طويلة. ويلاحظ أن وسائل الإعلام الرسمية يغلب عليها الرأى الواحد والترويج لإنجازات، إما وهمية أو متوهمة، أو بزعيم أوحد، ممزوجة بتخمة من أشكال الإمتاع الغث والرخيص، التي يتعاظم فيها الإمتاع الحسي على حساب المعرفة والعقل. ولعل الأجيال الأحدث من العرب أشد تأثرا بالإعلام من المعاهد التعليمية. وعلى هذه الخلفية، يعد إعلام الموجة الجديدة المتمثل في الفضائيات العربية، وبعض الصحف، ومواقع الإنترنت، متنفسا لتنسم الحرية والانفتاح على آفاق معرفية، كانت مغلقة، لمن يستطيعون التوصل إليها.

الشباب العربي بين البطالة والفقر :

تعد البطالة هي واحدة من القنوات الرئيسية المؤدية للفقر، حيث تحاصر البطالة الشباب في مرحلة يتطلع فيها إلى الاستقلال النسبي والزواج. وبحسب تقرير منظمة العمل الدولية ILO لعام ٢٠٠٤، يبلغ معدل البطالة السنوية في العالم العربي ١٢,٢٪، أي أنها الأعلى عالميا. وقد تزداد وطأة البطالة العربية بين الشباب بسبب اقترانها بضعف الإنتاج وهبوط القيمة الفعلية للأجور، ودخول ٢,٥ مليون شاب سنويا إلى سوق العمل. وتشير بعض التقديرات إلى أن هناك نحو ١٢,٥ مليون شاب عربي يعانون من البطالة. كما تزداد معدلات البطالة بين الإناث عن الذكور بنسبة ٥٠٪، وتتراوح البطالة بين الشباب ما بين ١٣٪ في البحرين إلى ٣٩٪ في الجزائر، بينما تبلغ في فلسطين المحتلة ٥٠٪، وفي مصر ٢٥٪.

وبرغم شيوع البطالة في كافة الدول العربية، فإن أسبابها تختلف. ففي الدول الخليجية البترولية، تفضل المؤسسات

الاقتصادية العمالة الوافدة رخيصة الأجر والتكلفة، بينما كانت سياسة الخصخصة وبرامج التكيف الهيكلى فى مجموعة أخرى من الدول العربية سببا فى توسيع رقعة البطالة فيها.

وبينما كان يفترض أن تتيح العولمة بآلياتها الاقتصادية أسواقا جديدة للعمل أمام الشباب العربى، فإن تحول الأسواق العربية إلى أسواق مستهلكة، بعد إغراقها بالسلع المستوردة، قد أدى إلى تراجع ما راهن عليه الكثير من المراقبين بانفتاح أسواق عمل عالمية أمام شباب المنطقة. كما استبعدت العولمة الشباب الأقل حظا فى التعليم والصحة من دوائر الإنتاج والدخل، ومن ثم ارتفعت معدلات الفقر بكافة أنواعه. واقتصر الإدماج فى السوق العالمى عبر آليات العولمة على فئة محدودة من الشباب، وهى تلك التى تملك مفاتيح العصر الحالى من المعارف والمهارات المناسبة.

ويلاحظ وجود عراقيل مؤسسية أمام عمل الشباب، فأسواق العمل تقليدية وغير قادرة على أداء وظائفها، مما يجعل آليات تداول اليد العاملة فى المنطقة ضعيفة. من ناحية أخرى، فإن عدم وجود دعم فعال ومتكامل للمشروعات الصغيرة أسهم فى تعدد أنماط البطالة بين الشباب، خاصة فى الدول متوسطة الدخل وتلك التى تقع تحت الاحتلال مثل فلسطين والعراق، أو التى عانت من صراعات أهلية طويلة، مثل لبنان، والصومال، والسودان، والجزائر.

وقد أدى ذلك إلى ظهور الحركات الاحتجاجية فى عدد من الدول العربية. وقد استخدمت هذه الحركات أساليب أقرب للعصيان المدنى والاحتجاج السياسى، تعبيرا عن تقييمها السلبى لأداء الحكومات، وعلى الخصوص فى مجال تشغيل الشباب، حيث مست البطالة فئات حصلت على شهادات عليا، رغم الحاجة المستمرة فى البلاد للأطر العليا من مهندسين وأطباء، ووجود مجالات عديدة لتوظيفهم، وهو ما يطرح سوء تدبير الموارد البشرية. ويؤدى كل ذلك إلى انفجارات اجتماعية، خصوصا بين الفئات الشبابية التى تعجز المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية عن استيعابها.

ويضاعف من تعمق أزمة البطالة وصعوبات حلها أن الحكومات تستقيل من دورها فى تشغيل الشباب، وتلقى بالأمر على عاتق القطاع الخاص. وفى ظل ضعف القطاع الخاص وعدم قدرته على القيام بهذا الدور أيضا، ازدادت حدة مشكلة البطالة بين الشباب. ويتبين عمق المشكلة وحدتها من حقيقة أن الأغلبية الكبرى من المتعطلين عن العمل هم من الشباب، مما يعنى أن الوضع معكوس، فالشباب الذى لديه الطاقة والقدرة لا يعمل، بينما كبار السن هم الذين يعملون. وخطورة هذا الوضع أنه لا يعنى إهدار هذه الطاقات والموارد البشرية فقط، ولكن أيضا إمكانية تحولها ضد المجتمع عمدا أو دون قصد من خلال المخدرات والإرهاب والجريمة.

التحديات الاجتماعية والسيكولوجية :

يعد الشباب أكثر قطاعات الأمة تأثرا بما تعانيه الدول العربية من أزمات ومشكلات مستفحلة. فالشباب فى العالم العربى يعانى من أزمات اجتماعية حادة تتعلق بالزواج، والعنوسة، والإحباط، والعنف، والاغتراب، وفجوة الأجيال، والبطالة، وفقدان المشروع، والهدف فى الحياة، وغياب القدوة، وأزمة القيم، فى ظل إغراءات ومحاولات لصرفه عن واقعه إلى عالم أحلام غير واقعى، أو إغراقه فى متاهات الجنس، والكرة، والبحث عن المكسب السريع.

ويجد الشباب أنفسهم عاجزين عن العمل لإصلاح أوضاعهم الخاصة أو أوضاع أمتهم، ويقعون فى حيرة شديدة بين واقعهم المؤلم ومثاليتهم الشديدة. وفى ظل هذه الأزمات الخانقة، يلجأ بعض الشباب إلى الهرب من واقعهم، ويضعف انتماؤهم وولاؤهم أو يتحول إلى نوع من أنواع الانتماء المرضى يؤدى إلى العنف والإرهاب، وتبرز الكثير من الظواهر الاجتماعية المرضية، مثل المخدرات، والجريمة، واللامبالاة، والسلبية. وينصرف البعض إلى الكرة وتقليد أحدث فنون الموضة، وإشباع الشهوات والغرائز التى تغذيها بعض وسائل الإعلام.

وتزامن ذلك مع تراجع نسبى فى دور مؤسسات التنشئة والتربية، مثل الأسرة، والتربية والتعليم، وضعف التأطير السياسى لفئات الشباب، وتنامى مظاهر الأزمة فى مستويات علاقة الشباب بالمؤسسات. كما ظهرت تغيرات نوعية فى طبيعة الثقافة الشبابية على المستويين المحلى والعالمى. ومن أهم هذه التحديات:

- التطلع الدائم للهجرة: نشر تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول لعام ٢٠٠٢ بعنوان "خلق الفرص للأجيال القادمة" نتائج استطلاع رأى الشباب العربى، والتى تضمنت أن ٥١٪ من المراهقين العرب الأكبر سنا، و٤٥٪ من المراهقين الأصغر يرغبون فى الهجرة، معبرين عن عدم رضاهم عن الظروف الراهنة والآفاق المستقبلية المتاحة فى أوطانهم.

وتتزايد أعداد الشباب، خاصة المتعلمين منهم، الذين يبحثون عن مجتمعات جديدة تفتح لهم مجالا لتحقيق طموحاتهم، وتلبى رغباتهم وأحلامهم، فامتصت الدول المتقدمة نخبة المتعلمين والطموحين والجادين من شبابنا العرب، ووصلت أعدادهم فى بعض الدول إلى عشرات آلاف فيما يعرف بظاهرة نزيف العقول، أو هجرة العقول. بل إن الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى مصر تقدر عدد الكفاءات من الباحثين والعلماء المهاجرين إلى الدول المتقدمة بأكثر من نصف مليون فى جميع مجالات العلم والمعرفة.

- اتساع الفجوة بين الأجيال: يعود اتساع الفجوة بين الأجيال لسببين أساسيين هما: تفاوت الإنجاز التعليمى بين الأجيال، واتساع نطاق التعرض للإعلام العالمى. ويجب الحذر من التهاون فى فهم وتقدير أهمية التغيرات التى حدثت فى الشباب. فشباب هذا الجيل مختلف عن شباب الجيل الماضى، فهم يعيشون فى عالم متغير، ويتعاملون كل يوم مع تكنولوجيات جديدة، مثل الكمبيوتر والإنترنت والتليفون المحمول بعض مظاهرها، ويواجهون تدفق المعلومات من إذاعات وفضائيات تأتيهم من كل أركان العالم.

والنتيجة أن شباب هذا الجيل أصبحت له مكونات ثقافية وحضارية مختلفة عن العوامل التى كونت عقول وقيم وسلوك

جيل الآباء أو الأجداد. ونتيجة شعور جيل الشباب بأنهم يختلفون عن آبائهم وأجدادهم، تتزايد الفجوة بين الجيلين.

- أزمة الاغتراب: يعيش الشباب العربي أزمة اغتراب حقيقي، فمواجهة الشباب بالأنظمة البيروقراطية وأنماط السلطة غير الديمقراطية لا تبقيه خارجها فقط، ولكنها تجعل دوره ينحصر في الخضوع لها، والالتزام بقوانينها، مما يشعره بالعجز وعدم القدرة على تحقيق ذاته. والاغتراب هنا هو مرحلة وسطى بين الانسحاب من المجتمع والتمرد عليه. فالشباب يلجأ إلى ثلاثة أنواع من التصرفات. إما الانسحاب من هذا الواقع ورفضه، وإما الخضوع إليه في الوقت الذي يعاني فيه النفور، وإما التمرد على هذا المجتمع ومحاولة تغييره، ولو كان ذلك بقوة السلاح.

تحديات المشاركة السياسية للشباب العربي :

يعاني الواقع العربي الحالي من أزمة عدم التمكين السياسي للشباب، وتتجلى ملامح هذه الأزمة في حيرة مسيطرة على الشباب، وعزلة ألقت بهم بعيدا عن التفاعل الحقيقي مع الأحداث، أضعفت مشاركتهم. وعند ترتيب سلم الأولويات لدى الشباب، يتبين أن قيمة المشاركة السياسية لا تحظى بأهمية كبيرة لدى الشباب في العالم العربي، ولكن هناك أولويات أخرى أكثر إلحاحا وأهمية تتعلق، خصوصا، بفرص العمل وتلبية حاجاته الأساسية. وعلى الرغم من صدق هذه المقولة، إلا أنها يجب ألا تؤخذ على علاتها، فهناك نسبة من الشباب تتراوح بين ٥ و ٨٪ (تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٢) تعتبر المشاركة السياسية في قائمة الاهتمامات. وبلغة الأرقام، فإن هذه النسبة تمثل ما بين ١٥ و ٢٥ مليونا من الشباب العربي الذين يريدون المشاركة السياسية، وتعجز عن استيعابهم المؤسسات السياسية في المجتمع، أو تسهم في طردها. ويلاحظ أنه كلما انتقلنا من جيل الكبار إلى جيل الشباب، يتراجع تقييم الشباب لإيجابيات الأحزاب السياسية وعضويتهم فيها. فالشباب أقل مشاركة من جيل الكبار في المؤسسات التقليدية كالأحزاب وغيرها. ولعل من مظاهر الفجوة بين جيل الشباب وجيل الكبار ما يراه الشباب في جيل الكبار من إصرار على احتكار المناصب القيادية في المجتمع، وما يتصوره الكبار في الشباب من عدم نضج يحول دون حسن توليهم وإدارتهم لهذه المناصب، ودون قدرتهم على اتخاذ قرارات رشيدة.

ومنذ فترة طويلة، يحجم الشباب عن المشاركة في العمل الحزبي، على خلاف النجاح الذي أحرزته التيارات الإسلامية خلال العقود الأخيرة في استقطاب قطاعات معينة من الشباب، والذي يمكن تفسيره جزئيا على ضوء موضوع المشاركة. فليس للمواطن - بوجه عام بفعل المناخ العام السائد - حقوق في صنع القرار، ليس فقط على مستوى المشاركة السياسية بمفهومها التقليدي المحدود (التصويت وعضوية الأحزاب)، وإنما على مستوى المشاركة بمعناها الواسع، أي المشاركة في اتخاذ كل أنواع القرار التي تمس حياة المواطن، سواء داخل الأسرة أو المدرسة، أو القرارات المتعلقة بالحي السكني، أو بالعمل. ويلاحظ أن الشباب الذين تجندهم الجماعات الإسلامية ليسوا أعضاء في أي تنظيمات أو هيئات أو جمعيات. ومن هنا، يشعر الشباب بمشاعر الانتماء إلى جماعة لها أهداف معينة، ولهم فيها أدوار محددة، وهو ما يفتقدونه على مختلف صعد الحياة الاجتماعية اليومية. وتتنوع الأنشطة التي يمارسونها من خلال الانتماء إلى هذه الجماعات، والتي قد تبدأ بجمع التبرعات لإقامة المساجد أو تحسينها، ثم تتسع لتشمل تقديم خدمات إنسانية اجتماعية من خلال المساجد، كالعلاج الصحي في المستوصفات، والدروس المجانية للطلبة، أو المساعدات الاجتماعية ودور الحضانة ... إلخ.

وفي بعض البلاد العربية التي تنحو للديمقراطية، يتزايد بروز دور الشباب. فدور الشباب الكويتي على الساحة السياسية ظهر بوضوح في الانتخابات البرلمانية المتعاقبة. كما يتواجد الشباب السوداني بكثرة داخل الأحزاب، إلا انه يجد كثيرا من الصعوبات في أداء دوره، وفي بعضها يجمد عمدا من قبل قيادات الأحزاب. وتشير بعض استطلاعات الرأي في دول الخليج إلى انخفاض الوعي السياسي بين الشباب، خصوصا في قضايا السياسة الخارجية.

الشباب العربي وآليات التغيير السياسي :

تموج الساحة العربية حاليا بجيل جديد يتفاعل مع السياسة من خارج التنظيمات العقائدية والأحزاب السياسية، حيث ينتمي معظمه إلى جمعيات العمل الأهلي والمنظمات غير الحكومية. وأصبحت هناك أجندة متحولة لقطاعات واسعة من جيل الألفية الثالثة، يطرح فيها أفكاره السياسية والثقافية، حيث انتمى لأول مرة إلى جمعيات عابرة للقوميات ومتداخلة مع العالم عبر شبكة المعلومات، والبريد الإلكتروني، والفيس بوك. وحتى بالنسبة للقضايا والهموم العربية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، فقد انبرى قطاع واسع من الشباب باستخدام الوسائل الإليكترونية والإنترنت لمناصرة القضية الفلسطينية. وأصبح من الوارد أن نجد شبابا يكتسبون مهاراتهم السياسية عبر الإنترنت وعبر الحوار الإليكتروني العابر للقارات، وليس عبر الانضمام إلى خلية حزبية أو هيكل تنظيمي.

وفي الواقع، فإن الصور الجديدة تتعايش مع الصور القديمة. وإذا كان التنظيم بمعنى التلقين والحلقات وغيرها قد تراجع، فإن التنظيم والمؤسسية ضروريان للعمل السياسي مع تطوير آليات التثقيف والتواصل بين الأعضاء. وتظهر الدولة نجاحا نسبيا في استيعاب قطاعات نشطة من جيل الشباب لامتلاكها موارد كبيرة للغاية. وفي المقابل، يستمر نشاط التيارات الإسلامية في أوساط الشباب، على الرغم من الحظر القانوني في بعض البلاد، وتتنوع أساليب مشاركتها من صور المشاركة التقليدية من تظاهر، واحتجاج، وتقديم الخدمات، والترشيح للانتخابات، إلى محاولة الاستفادة من وسائل المشاركة الحديثة. ومن أبرز القوى الجديدة جماعات مناهضة العولمة وحقوق الإنسان، والشباب المهتم بالتكنولوجيا. لقد أدت التطورات في تكنولوجيا الاتصال إلى ظهور صور مختلفة من المشاركة السياسية والوعي السياسي للشباب، لأنهم أكثر اهتماما بالتقنية المعلوماتية. لكن هذه الإيجابيات لا تنفي سلبيات هذه العملية من إمكانية التعرض لمخاطر الاختراق لنظام

... أو تعرضه لفيروس، المعلومات القائم بالخدمة من قبل القراصنة، وعدم الأخذ في الاعتبار الفضاء الذي لا تستطيع التعامل مع هذه القضايا.

ونلاحظ أن بداية القرن الحادي والعشرين تشهد ظهور جيل سياسي جديد بدأ يلاحظ في الظهور منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، والعدوان على العراق ولبنان وغزة والمفارقة الأساسية تتجلى في التباين الواضح بين المشاركة الشبابية الواسعة المساندة للانتفاضة الفلسطينية والعراق، وبين ضعف المشاركة في التصويت في الانتخابات البرلمانية أو الطلابية، نظرا لعدم الثقة في العملية الانتخابية والمؤسسات المعبرة عن الشباب. فالاتحادات الطلابية صارت مجرد ديكور شكلي لا تمارس وظائفها ولا تؤدي أدوارها. أما المظاهرات، فهي مؤقتة بطبيعتها، ولكنها تعكس مشاعر وطنية جارفة تبدو بقوة في لحظات معينة صارت أكثر ارتباطا بموضوع الصراع مع إسرائيل. إن المظاهرات العفوية التي انطلقت ضد الحرب على العراق ولبنان وفلسطين أشارت إلى دخول لاعب جديد إلى الساحة: فئة الشباب غير المنتمين إلى أي مجموعة سياسية منظمة، والمتعطشين إلى إيجاد صوتهم السياسي المسموع، وقد تحدوا قمع الأجهزة الأمنية وهم يطالبون بالمزيد من العدالة السياسية والاقتصادية في المنطقة، وفضحوا ضحالة القنوات المؤسسية للمشاركة السياسية. إن غياب الوسائل الفاعلة التي تسمح للمواطنين، بالتعبير السلمي عن إرادتهم قد يشكل مساسا بالمواطنين كما يشكل مساسا بالنظام.

التعاطي الرسمي مع قضايا الشباب العربي :

إن تحليل الخطاب السياسي للنخب الحاكمة في الدول العربية يشير إلى إدراك متزايد بخطورة وأهمية قضايا الشباب، ولكن جهودها لا تزال متعثرة، وتواجه الآن مهمة القيام بعمل مضن يتجاوز الشعارات، ويزرع إحساسا صادقا بين المواطنين بالانتماء والتضمين. وتجسد الهيئات الحكومية السياسات العامة الحكومية في مجال الشباب بصورة مباشرة، وتعمل على تنفيذها. وتشكل المجالس الاستشارية نسقا مؤسساتيا في معظم الدول العربية، فهي تتواجد في دول، مثل الجزائر، والمغرب، ومصر، مثل المجلس القومي للشباب في مصر، والمجلس الوطني للشباب والمستقبل بالمغرب. وعلى الرغم من تعدد هذه المؤسسات وتنوعها، إلا أنه كثيرا ما ظهر عدم قدرتها عن استيعاب أعداد كبيرة من الشباب الراغب في المشاركة، لأسباب تتعلق بطبيعة المؤسسة وظروفها الداخلية، أو بسبب طبيعة المناخ السياسي.

ويفترض أن تقوم السياسة العامة للحكومات العربية في مجال الشباب بتوفير التعليم وفرص العمل للشباب، ودعم المشاركة والتنشئة الدينية، والديمقراطية، وتوسيع الاختيارات أمام الشباب. ولكن تحليل السياسة العامة في مجال الشباب يشير إلى وجود الكثير من جوانب الخلل في هذه السياسة، من حيث ازدياد البطالة بين الشباب، وتدني معدلات المشاركة السياسية، مما يشير إلى إشكاليات حقيقية تواجهها هذه السياسة العامة. وتعاني السياسة العامة في مجال الشباب من عدة مشكلات، أهمها التناقضات، وعدم الثبات المؤسسي، وتنازع الصلاحيات والأدوار، والتركيز على الرياضة، بما يخلق أنماطا من الهوس الكروي غير المحمود، والتوجس من المشاركة السياسية للشباب والطلبة، والانفصال بين الخطاب الرسمي وحقائق الواقع.

يأتي تزايد أعداد الشباب وطموحاتهم، في الوقت الذي يمر فيه المجتمع العربي بتغيرات جذرية عميقة، شملت الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي الحقيقة، فإن قاع المجتمع العربي يمر بتيارات عنيفة من التغيرات. ولعل أكثر المتأثرين بهذه التغيرات المتلاحقة هم الشباب. وهكذا، يتعمق الترابط بين أزمة الشباب والمجتمع، فمشكلات الشباب هي جزء من أزمة المجتمع، والداء يكمن في المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العامة التي تنعكس على جيل الشباب، وما يتولد عنها من ردود أفعال حادة أو هادئة. وبذلك، يقع الشباب تحت ضغط الإحباط والتوقعات التي تحدثها بشكل جزئي مؤثرات الإعلام والتكنولوجيا والديناميكيات في البنى الأسرية.

وفي مواجهة هذا الواقع، تظهر السياسات والمؤسسات عجزا حقيقيا في استيعاب الشباب وحل مشاكلهم. فالمجتمعات العربية لا تزال تفتقر إلى الإرادة والبنية والموارد الملائمة لتنظيم نشاط الشباب، سواء أكان ذلك في صورة تطوعية أم في أنشطة شبابية وفرص التشبيك.

إن تجاهل قضية الشباب في مجتمعاتنا العربية وعدم معالجة ما يلاقيه من قضايا ومشكلات يحولهم إلى مخزن يغرف منه كل من لديه مصلحة خاصة في تجنيدهم واستخدامهم. وفي الحقيقة، فإن هناك ارتباطا لا ينفصم بين قضية الشباب والمستقبل العربي والإسلامي. ومما لا شك فيه أن إمكانية ازدهار العالم العربي اليوم إنما تعتمد على الاستثمار في نجاح الشباب، إذ إن الشباب هم البنية التحتية الصلبة التي يرتكز عليها المستقبل المشرق والناجح للمجتمعات العربية.



الحوار العربى - التركى .. رؤى أكاديمية

■ د. مصطفى اللباد (*)

ربما للمرة الأولى فى التاريخ الحديث، تلقى تركيا -العائدة إلى المنطقة وتوازناتها- هذا الترحيب الكبير لدى قطاعات نخبوية وشعبية عربية واسعة، حتى وصل الأمر إلى الحد الذى أصبحت فيه تركيا "دولة نموذجا". ينبغى دراسة واستلهام جوانب القوة فى تجربتها السياسية. وبالإضافة إلى كل ذلك، يتميز الحوار العربى - التركى باختلافه نوعيا عن حوارات أخرى، مثل الحوار العربى - الأوروبى، أو الحوار بين الإسلام والغرب، فى نقطة أساسية، جوهرها أن هذه الحوارات تبدأ من صدام تاريخى وراهن، وتروم إلى الوصول إلى تحسين صورة كل طرف لدى الآخر. بينما الوضع هنا فى الحوار العربى - التركى أن الصور السلبية التى كانت قائمة بين العرب والأتراك اضمحلت الآن، وأصبحت الصورة من الجانب العربى على الأقل أكثر إيجابية.

وفى هذا الإطار، عقدت فى اسطنبول، فى الفترة من ٢١ إلى ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٩، ندوة الحوار العربى - التركى، بتنظيم من مركز دراسات الوحدة العربية والمؤسسة العربية للديمقراطية فى قطر، بالاشتراك مع مركز اتجاهات السياسة الدولية التركى، وتعد هذه الندوة بمثابة الجولة الثانية من الحوار العربى - التركى، بعد الجولة الأولى التى جرت عام ١٩٩٣ بتنظيم من مركز دراسات الوحدة العربية أيضا. تكمن أهمية الندوة فى مواكبتها للعودة التركية الكبيرة إلى توازنات المنطقة فى السنوات الأخيرة، بحيث لا يمكن الحديث الآن عن الشرق الأوسط دون حساب تركيا فى معادلاته الجديدة. وبالتالى، يعد الحوار العربى - التركى إحدى أرقى وسائل التواصل بين النخب السياسية والفكرية العربية والتركية من أجل الوصول إلى فهم أفضل لمخاوف وأهداف كل طرف، عبر تقليص الفجوات المعرفية لكل طرف إزاء الآخر. والوسيلة الأخيرة لا يمكن تحقيقها دون قراءة جديدة للتاريخ المشترك الماضى وتحليل الواقع الراهن، وصولا إلى إرساء علاقات تعاون قائمة على أساس المصالح المتكافئة.

انقسمت جلسات المؤتمر إلى ست جلسات. تناولت الأولى موضوع العلاقات العربية - التركية من منظور استراتيجى، وتحدثت فيها الدكتورة مليحة التونشيك، الأستاذة فى جامعة الشرق الأوسط التقنية فى أنقرة، والدكتور جينشر أوزكان، الأستاذ فى جامعة اسطنبول بيلجى، كما تحدث الدكتور محمد السيد سليم، الأستاذ فى جامعة الكويت، والسفير عدنان عمران، وزير الإعلام السورى الأسبق. أما الجلسة الثانية، فقد جاءت تحت عنوان "التعاون العربى - التركى فى المجالين الإقليمى والدولى"، وتحدث فيها الدكتور محمد نور الدين، أستاذ التاريخ بالجامعة اللبنانية، وكاتب السطور. وشارك فى الجلسة أيضا الدكتورة نورشين أتيش جوناى، الأستاذة فى جامعة يلديز التقنية فى اسطنبول، والجنرال التركى المتقاعد سعدى أرجوفين. تناولت الجلسة الثالثة موضوع واقع العلاقات العربية - التركية الحالى، وآفاق التعاون الاقتصادى، وتحدث فيها البروفيسور جوفين شاك، مدير مؤسسة الأبحاث الاقتصادية التركية، والدكتور جمال الدين هاشمى، الباحث فى مؤسسة الأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى اسطنبول، بالإضافة إلى الدكتور منير الحمش، مدير الجمعية العربية للأبحاث الاقتصادية، والدكتور محمد عبدالشفيع عيسى، كبير الباحثين فى مركز دراسات الوحدة العربية، والدكتور طارق المجذوب، الخبير فى شئون المياه.

انشغلت الجلسة الرابعة بمسألة الهوية فى تركيا والدول العربية، وتحدث فيها الدكتور سيار الجميل، مستشار شئون الشرق الأوسط فى جامعة تورنتو، والدكتور وجيه كوثرانى، الأكاديمى اللبنانى، كما شارك فى الجلسة نفسها الباحث التركى من أصل أرمينى الدكتور إيتين محجوبيان، مدير برنامج الدمقرطة فى مؤسسة الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية فى تركيا، والصحفى التركى جنكيز تشاندار. اهتمت الجلسة الخامسة

(*) مدير مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية، القاهرة.

بموضوع الاتجاهات الدينية فى تركيا والدول العربية .. الخبرات والإشكاليات والدروس. وقد تحدث فى هذه الجلسة الدكتور محمد جمال باروت، المؤلف والمؤرخ السورى، والدكتور سعد الدين العثمانى، الناشط المغربى، والباحث التركى حاتم إيته، منسق الأبحاث السياسية فى مؤسسة الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية فى تركيا، والإعلامى غسان بن جدو. أما الجلسة الأخيرة، فقد تناولت موضوع الجيش والسلطة فى تركيا والدول العربية. وتحدث فيها الدكتور على بيرم أوغلو، الأستاذ فى جامعة إسطنبول الثقافية، والأستاذ مصطفى قرة على أوغلو، رئيس تحرير جريدة دايلى ستار، والدكتور منذر سليمان، مدير مركز الدراسات العربية والأمريكية فى واشنطن، والدكتور أسامة الغزالى حرب، رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية. وشارك من مصر فى الحوار بمداخلات أيضا كل من الأستاذين: فهمى هويدى وجميل مطر، والدكتورين حسن نافعة ونيفين مسعد.

وبالرغم من توافر المناخ الإيجابى للحوار، فقد ظهر ضعف الحضور التركى فى أعمال الندوة وفى مناقشة المشاركين فى المؤتمر، حتى بدا وكأن الوفد العربى يحاور نفسه، وهو ما أثار استهجان غالبية المشاركين العرب فى الندوة.

شهدت العلاقات السياسية بين تركيا والدول العربية تحسنا كبيرا فى السنوات القليلة الماضية، ولكن دون أن يرقى هذا التحسن إلى المستوى المأمول من الطرفين العربى والتركى. والمثال على ذلك عدم وجود أطر مؤسسية تجمع تركيا بالدول العربية سوى حيازة تركيا لصفة المراقب فى الجامعة العربية وهو إنجاز مهم، ولكنه مع ذلك لا يتوازى مع طفرات فى العلاقات العربية - التركية. وإذ مثل فوز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٢ بهويته الواضحة نقطة تحول كبيرة فى سياسة تركيا حيال المنطقة، فإن السياسات الإقليمية للدول تنبنى على ركائز معلومة، مثل: التحالفات الدولية، والموقع الجغرافى، والإمكانات البشرية والاقتصادية. ولا تقتصر على ذلك فقط، إذ تلعب الروابط التاريخية دورها فى رسم سياسات الدول. كما أن "مسألة الهوية"، وهى مدركات الدولة لنفسها فى مواجهة محيطها الجغرافى، تعد من أهم العوامل فى رسم السياسة الإقليمية للدول الوطنية.

لا يمكن حساب "مسألة الهوية" بالطرق الاعتيادية المتبعة فى قياس قوة الاقتصاد ومدى ارتباطه بالاقتصاد العالمى أو نسبة الصادرات إلى الواردات، وغير ذلك من المعايير الثابتة، إذ إن "الهوية" فى أحد وجوهها هى مجموعة القيم السائدة لدى النظام السياسى ونخبته الحاكمة. ومن الطبيعى أن تختلف مدركات هذه "الهوية" من حزب إلى آخر، ومن فصيل سياسى إلى غيره من الفصائل. وهذا الاختلاف يقود إلى اعتماد البرنامج السياسى للأحزاب الحاكمة على رؤى بعينها فى القضايا المختلفة، ومنها طبعا السياسات الداخلية والإقليمية والخارجية. وهنا بالتحديد، ينبغى التنويه بالدور الكبير الذى يلعبه حزب العدالة والتنمية - على خلفية وضوح مسألة "الهوية" لديه - فى فتح الآفاق، وإزالة العقبات أمام تعاون عربى - تركى يتخطى المستويات المتدنية التى بلغها هذا التعاون خلال النصف الثانى من القرن العشرين كله. وهذا التنويه لا يأتى على أساس الانتماء إلى لون أيديولوجى معين يتفق مع حزب العدالة والتنمية، ولكن إحقاقا للحق، مع تأكيد أن الحوار الراهن ينطلق من بعد قومى من الطرفين، باعتباره حوارا عربيا - تركيا، وليس حوارا بين منتمين إلى لون سياسى بعينه من الطرفين، وهو ما يشدد على أهمية الحوار للنخب الفكرية العربية والتركية على اختلاف ألوانها الأيديولوجية.

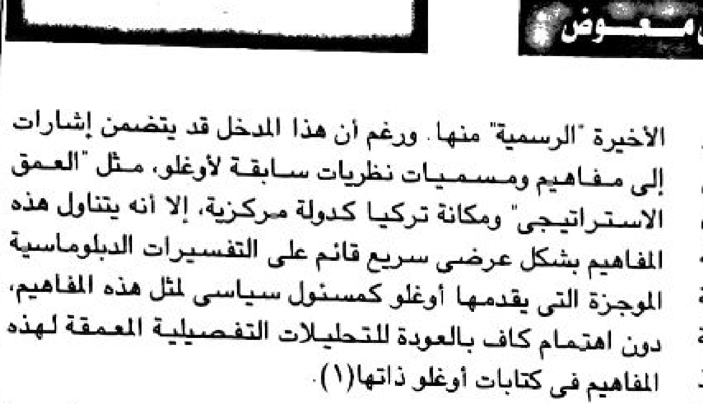
يقتضى الحوار وجود حالة من التعارف المتبادل بين العرب والأتراك، وصولا إلى مزيد من الفعالية والتنسيق بين النخب الثقافية والفكرية من الطرفين، لأن الصور المتبادلة على مستوى بعض القطاعات لا تزال تقف عند حدود المواريث التاريخية المتبادلة. والمثال على ذلك أن العلاقات الأكاديمية والثقافية بين العرب والأتراك لا تزال دون المستوى، فى حين أن التقييم العام للعلاقات الاقتصادية بين الطرفين يظهر أنها تجرى بشكل جيد بين الطرفين، ولكن وفقا لإرادات فردية، ولا تدخل فى خطة شاملة للنهوض بالعلاقات العربية - التركية إلى مستويات أرفع. وفى هذا السياق، لابد من التنويه بالانتشار الكبير لمراكز الأبحاث فى تركيا فى السنوات الخمس الأخيرة، بحيث تضاعف عددها مرات ومرات عما كانت عليه من قبل، وهو درس استفادت منه تركيا لترشيد معارفها العلمية، ونأمل أن تعيه الدول العربية أيضا (يلاحظ هنا أن مراكز الدراسات التى تهتم بالشئون التركية فى كل الدول العربية لا تزيد فى أحسن الأحوال على تسعة مراكز). بشكل عام، لا يمكن للناظر بشكل موضوعى إلى العلاقات الاقتصادية بين العرب والأتراك أن يصفها بأنها وصلت إلى مستوى الشراكة، حيث لا يزال الطريق طويلا للوصول إلى هذه النقطة، بالرغم من النجاح النسبى الذى يحققه التعاون فى المجال الاقتصادى، ولكن حتى الآن من دون خطة شاملة.

تقدم تركيا جوانب ساطعة فى تجربتها السياسية الراهنة، فهى النموذج الأفضل للتناوب السلمى على السلطة فى كامل المنطقة، مثلما تقدم نموذجا ناجحا لعملية إدماج التيارات السياسية الإسلامية فى العملية الديمقراطية. وهى تقدم هذين الدرسين بالتوازى مع درس ثالث هو الفصل الواضح بين الدولة والحزب فى إطار عمل نظامها السياسى الراهن. وفى النهاية، تقدم تركيا درسا رابعا كبيرا يتمثل فى قدرتها على توسيع هامش المناورة أمام حليفها الاستراتيجى، الولايات المتحدة الأمريكية، الذى يتحالف مع غالبية دول المنطقة، دون أن تنعم بهذا الهامش الكبير من الاستقلال والمناورة الذى تتمتع به أنقرة فى علاقاتها الاستراتيجية مع واشنطن.



قراءة فى فكر داود أوغلو

علي جلال معوض (*)



يعتبر وزير الخارجية التركى الحالى أحمد داود أوغلو نموذجا للمفكر الذى أتيحت له فرصة تطبيق أفكاره فى الواقع العملى، وذلك بالنظر إلى جمعه بانسجام بين دوره كأحد رجال العلم والتنظير الفكرى، والتأصيل الفلسفى بحكم تخصصه الأساسى كمفكر أكاديمى متخصص فى الفلسفة السياسية والعلاقات الدولية من جهة، بالإضافة إلى دوره كرجل السياسة والتنفيذ العملى بحكم شغله العديد من المناصب السياسية منذ وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة فى نوفمبر ٢٠٠٢ من جهة ثانية، حيث عمل منذئذ ككبير مستشارى رئيس الوزراء للشئون الخارجية، وذلك قبل اختياره لشغل منصب وزير خارجية تركيا فى الأول من مايو عام ٢٠٠٩.

فى هذا الإطار، يتم التركيز على أفكار أوغلو باعتباره أحد المهندسين الرئيسيين - إن لم يكن المهندس الرئيسى - لرؤية العدالة والتنمية فى مجال السياسة الخارجية، الأمر الذى يستلزم قراءة بعض أفكار البروفيسور أوغلو المتعلقة بنظرته للنظام العالمى والسياسة الدولية، والمبادىء التى يفترض أن توجه السياسة الخارجية التركية فى منطقة الشرق الأوسط تحديدا، وهو ما سيتم عبر اقتراب غير مباشر يقوم على مراجعة وتصنيف أهم اتجاهات تحليل أفكار أوغلو فى مجال السياسة الخارجية. ويمكن أن يتم ذلك عبر ثلاثة مداخل على الأقل لقراءة أفكار أوغلو، وهى المدخل الرسمى، ومدخل المشروع الفكرى المتكامل، ومدخل المراحل أو المشاريع الفكرية المتعددة.

أولا- الأفكار "الرسمية" لأوغلو:

يركز هذا المدخل على أفكار أوغلو بعد تحوله إلى جزء أساسى من النخبة الرسمية للسياسة الخارجية التركية، وذلك منذ توليه منصب مستشار رئيس الوزراء للشئون الخارجية فى عهد حكومة العدالة الأولى. أحد الافتراضات الأساسية الكامنة خلف هذا المدخل هو تجزئة خبرة أوغلو والتركيز على المرحلة الأخيرة "الرسمية" منها. ورغم أن هذا المدخل قد يتضمن إشارات إلى مفاهيم ومسميات نظريات سابقة لأوغلو، مثل "العمق الاستراتيجى" ومكانة تركيا كدولة مركزية، إلا أنه يتناول هذه المفاهيم بشكل عرضى سريع قائم على التفسيرات الدبلوماسية الموجزة التى يقدمها أوغلو كمسئول سياسى لمثل هذه المفاهيم، دون اهتمام كاف بالعودة للتحليلات التفصيلية المعمقة لهذه المفاهيم فى كتابات أوغلو ذاتها(١).

بؤرة تركيز هذا المدخل هى رؤية أوغلو لأهداف الاستراتيجية التركية الحالية وغاياتها بعد وصول حزب العدالة للسلطة، وهو ما عرضه أوغلو فى أكثر من مناسبة، محددا إياها فى الموازنة بين الحرية والأمن (لاسيما فى الشق الداخلى من الاستراتيجية التركية، وذلك لتجنب تحول تركيا إلى دولة استبدادية غير ديمقراطية، أو دولة فوضوية ينعدم فيها الأمن)، والسعى لخفض المشكلات مع دول الجوار إلى نقطة الصفر (أى مع اليونان وسوريا وإيران، بالإضافة إلى قبرص وأرمينيا وغيرهما) مع الاهتمام بمناطق الأزمات خارج دائرة الجوار المباشر لتركيا (أى تنشيط الدور التركى فى الأزمات فى لبنان، والصراع الفلسطينى - الإسرائيلى، وأزمات القوقاز، والخلافات العربية البينية، وغيرها)، وتعزيز علاقات تركيا مع شركائها العالميين على نحو أكثر توازنا فى إطار سياسة خارجية متعددة الأبعاد (أى العلاقات المتكاملة مع القوى العالمية المختلفة، ممثلة فى الولايات المتحدة، وأوروبا، وروسيا، بالإضافة إلى القوى الأخرى فى آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا، وتفعيل الدور التركى فى المنظمات الدولية والإقليمية)، وتعزيز مكانة تركيا كفاعل عالمى يمتلك مصادر متعددة "للقوة الناعمة" (وهو ما يأتى كمحصلة لجميع ما سبق)(٢).

وبالنسبة للسياسة التركية إزاء الشرق الأوسط تحديدا، بقضاياه ودوله وفاعليه، يشير أوغلو إلى وجود أربعة مبادئ

(*) مدرس مساعد فى قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

أساسية تشكل الرؤية التركية تجاهه، بالإضافة إلى المبادىء العامة السابقة.

أولها: الأمن للجميع، أى ضرورة تحقيق الأمن المشترك للمنطقة ككل بجميع أطرافها وفاعليها، بحيث يساوى الأمن الحقيقى للفلسطينيين أمن الإسرائيليين، وأمن الشيعة العراقيين يجب أن يتساوى مع أمن السنة العراقيين، وأمن المسيحى اللبنانى ينبغى أن يساوى أمن الشيعى أو السنى اللبنانى، وأمن العرب يجب أن يساوى أمن الأتراك أو الأكراد أو أى طرف آخر.

وثانيها: تغليب الحوار السياسى والآليات الدبلوماسية والسلمية فى حل الخلافات ومعالجة أزمات المنطقة، فى إطار البحث عن حلول تحقق المكاسب للأطراف المختلفة "win-win solutions" بدلا من الاكتفاء بسياسة الحفاظ على الوضع القائم أو الاقتناع بأن "اللا حل هو الحل"، وهو ما يقتضى فتح قنوات للتواصل مع مختلف الأطراف، وتجنب سياسات الحصار والعزل والاحتواء، وتشجيع المبادرات وسياسة السلام الاستباقية للحيلولة دون اتساع نطاق الأزمات فى المنطقة.

وثالثها: تعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصادات المنطقة، وصولا إلى التكامل والاندماج بينها، بما يحقق الاستقرار فى المنطقة، حيث لا يمكن تحقيق الاستقرار فى الشرق الأوسط إذا استمرت سيطرة الطابع الانعزالى على علاقات اقتصادات المنطقة ببعضها البعض.

ورابعها: التعايش الثقافى، ويقصد به أساسا الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة، وطابعها المتعدد فى إطار تأكيد التسامح الثقافى والتعددية، وتجنب إثارة النعرات وقضايا التمايز الطائفية والعرقية على نحو صراعى(٣).

وتجدر الإشارة إلى وجود تغييرات يدخلها أوغلو بين الحين والآخر فى التعبير عن هذه المبادىء والأفكار، سواء فى إطار إعادة تنسيقها وترتيبها، أو بغرض التعبير عن الانتقال من مرحلة إلى مرحلة أخرى، وهو ما ظهر مثلا فى تأكيد أوغلو منذ نهايات ٢٠٠٨ انتهاء تركيا من مرحلة "تصفير المشكلات" مع بعض دول الجوار إلى مرحلة "تعظيم العلاقات" بما يحقق أكبر مكاسب للطرفين. كما أن ثمة مبادىء أخرى تتم إضافتها أو تسليط الضوء عليها كمحاولة للاستجابة لتحديات الواقع وضغوطه التى قد تفرض على تركيا سياسات تبدو مخالفة للمبادىء المعلنة فى سياستها الخارجية، وهو ما برزت الحاجة إليه مثلا فى إطار الدفاع عن حق تركيا فى استخدام القوة العسكرية لمواجهة تهديدات حزب العمال الكردستانى فى شمال العراق. فى هذا الإطار، لجأ أوغلو إلى التشديد على مبدأ التوظيف "الذكى" لعناصر القوة التركية، وهو ما يمثل مخرجا يسمح لتركيا بالجمع بين قدراتها الصلبة والرخوة جنبا إلى جنب، وتبرير التحول من إحداهما إلى الأخرى أو الجمع بينهما معا(٤).

وعلى الرغم من مزايا هذا المدخل الرسمى، المتمثلة بالأساس فى تركيز بؤرة تحليل أفكار أوغلو، وتجنب الخوض فى جذورها وأبعادها وتفاصيلها المختلفة: التاريخية، والفلسفية، والدينية، والجغرافية، والسياسية، والاستراتيجية، إلا أن هذه المزية ذاتها تمثل أحد عناصر انتقاد هذا المدخل بالنظر إلى أن إغفال هذه الجذور والأبعاد يؤدى إلى نتيجتين سلبيتين أساسيتين:

النتيجة الأولى هى التقليل من أهمية أفكار أوغلو وحكومة العدالة فى مجال السياسة الخارجية بسبب الطابع الدبلوماسى الغالب على صياغة هذه المبادىء، وعدم اختلافها فعليا عن برامج العمل الرسمية المعلنة من قبل الحكومات التركية المختلفة طوال التسعينيات. ولعل ذلك ما دفع أحد الدبلوماسيين الأتراك إلى وصف رؤية أوغلو فى مجال السياسة الخارجية بأنها مجرد "خمر قديم فى أوان جديدة"، حيث يملك الحزب وأوغلو القدرة على "إعادة تغليف مبادىء السياسة الخارجية بحيث تبدو كما لو كانت جديدة"، فى حين أنها لا تعدو أن تكون إعادة لتأكيد ضرورة التزام تركيا سياسة خارجية نشيطة فى دوائرها الإقليمية المختلفة، والدعوة إلى إحياء وتوليف مبادىء وأدوار كان معبرا عنها فى الحوار السياسى التركى(٥).

أما النتيجة السلبية الثانية لهذا المدخل، فهى احتمال إغفال عناصر أساسية من فكر أوغلو، تفوق فى أهميتها تلك المعلنة رسميا، فضلا عن إغفال رصد التطورات والتغيرات فى فكر أوغلو ذاته، مقارنة بالمراحل السابقة. ويحاول المدخلان التاليان التغلب على هذه الانتقادات من خلال تسليط الضوء -بشكل أو آخر- على فكر أوغلو فى المراحل السابقة على توليه مناصبه الرسمية، بما يكشف عن أبعاد جديدة ودرجة أعلى من الثراء والتركيب.

ثانيا- المشروع الفكرى الحضارى :

يقوم المدخل الثانى على التعامل مع كتابات أوغلو كحلقات أو أجزاء متداخلة ومترابطة من مشروع فكرى متكامل يجمع بين قراءة التاريخ وتحليل الأوضاع الراهنة من منظور حضارى يجمع بين الأبعاد الفكرية الفلسفية والأبعاد الواقعية المادية، واستشراف المسارات المستقبلية لهذه الأوضاع، وتقديم توصيات أو برنامج للحركة لتقويم هذه المسارات. وتخاطب هذه الأبعاد التحليلية والتنبئية والتقويمية ثلاث دوائر أساسية هى: العالم الإسلامى، والغرب (ممثلا بالأساس فى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى)، وتركيا. ويلاحظ حرص هذا المدخل على إبراز الهوية الإسلامية، باعتبارها المكون الأساسى الأكثر أهمية للذات التركية، واعتبار ذلك عنصرا حاكما فى رؤية أوغلو

ويظهر هذا المدخل بشكل صريح أو ضمنى فى العديد من

التحليلات التى تستخدم مفهوم "العثمانية الجديدة" فى وصف رؤية أوغلو والسياسة الخارجية لحكومة العدالة والتنمية، حيث تتجاوز أهداف السياسة التركية، وفقا لهذه التحليلات، تحقيق مصالح تركيا كدولة، كى تمتد لمحاولة إحياء العالم الإسلامى أو بعض أجزائه من خلال دور محورى لتركيا كأحد المراكز الأساسية للحضارة الإسلامية. ولعل أحد النماذج الأكثر تبلورا فى التعبير عن هذا المدخل هو ذلك الذى يقدمه الدكتور إبراهيم البيومى غانم فى تحليله لفكر أوغلو فى مجال العلاقات الدولية، باعتباره نتاج ثلاث نظريات متماسكة، يجمعها "إدراك أوغلو لذاته الحضارية/الإسلامية" على حد تعبير غانم، وهى: نظرية التحول الحضارى، ونظرية العمق الاستراتيجى، ونظرية العثمانية الجديدة(٦).

وفقا لهذا التحليل، تمثل نظرية التحول الحضارى المستوى أو الإطار الأوسع الذى حدد فيه أوغلو رؤيته للنظام العالمى وعلاقاته، مع تحليل وضع العالم الإسلامى وأزماته والعناصر الكامنة لقوته. بينما تمثل نظرية العمق الاستراتيجى الإطار أو المستوى الثانى الذى يركز بشكل تفصيلى على تقديم رؤية لمكانة تركيا فى العالم، وذلك استكمالا لتناول تركيا بشكل جزئى غير منفصل فى المستوى الأول، باعتبارها جزءا من العالم الإسلامى. وإذا كانت نظرية العمق الاستراتيجى تحدد الخطوط العريضة لمكانة تركيا وما ينبغى أن تلتزمه فى سياستها الخارجية تجاه الدوائر المختلفة، فإن نظرية "العثمانية الجديدة" تمثل مجموعة مبادئ أكثر وضوحا، وتحديدا فى إدارة شئون السياسة الخارجية التركية. وبالنظر إلى أنه سيتم التعرض للعديد من عناصر نظرية العمق الاستراتيجى فى المدخل الثالث، فإن التركيز سينصب فى هذا الجزء على إبراز نظرية التحول الحضارى، لاسيما أنها تمثل فعليا بؤرة تركيز هذا المدخل فى صوره الأكثر تعمقا.

فى كتابه التحول الحضارى والعالم الإسلامى، يطرح أوغلو تفسيرا حضاريا لتطورات العلاقات الدولية منذ سقوط الاتحاد السوفيتى، حيث يرفض مقولات نهاية التاريخ لفوكوياما التى تعتبر هذه المرحلة تجسيدا لنهاية التطور التاريخى بانتصار الرأسمالية/الليبرالية، وإنما يرى أوغلو هذه المرحلة تعبيرا عن تحول حضارى واسع المدى، يتراجع بموجبه تدريجيا- "المركز الحضارى الأطلسى/الأمريكى"، لصالح مراكز حضارية أخرى محتملة، هى: المركز الأوروبى، و"المركز الباسيفيكى" بقيادة الصين والهند واليابان. ويقدم أوغلو تحليلا موضوعيا لمقومات القوة والضعف لكل من هذه المراكز الحضارية البديلة، ويبين وجود العديد من العقبات والقيود التى تواجه كلا منها، سواء نتيجة عوامل ذاتية داخلية، أو بسبب جهود المحور الحضارى/الأمريكى للاحتفاظ بتفوقه بشتى الوسائل، بما فى ذلك التلاعب بالأسس الداخلية لهذه المراكز الحضارية البديلة له.

ورغم إدراك أوغلو وعرضه للأزمات الفكرية والاقتصادية والسياسية التى يواجهها العالم الإسلامى، إلا أنه يرصد بعض عناصر القوة الكامنة التى من شأنها زيادة جاذبية الرؤية الإسلامية أو المنظور الإسلامى، ونموذجه كبديل نظرى أكثر قدرة على معالجة أزمات النظام العالمى. كما يطرح أوغلو بعض الأبعاد والتطورات الواقعية الإيجابية التى تؤذن باحتمالات تفعيل برنامج سياسى لإنشاء مركز حضارى إسلامى على أرض الواقع، وهو ما يرتبط بحركات الإحياء الإسلامى، وانكشاف إفلاس وعجز النخب التغريبية المحتكرة للسلطة السياسية فى الدول الإسلامية، وعجزها عن تحقيق ما وعدت به من إنجازات سياسية واقتصادية، فضلا عن تجلى انحياز الغرب ومعاييره المزدوجة فى التعامل مع العالم الإسلامى وقضاياه ودوله بما يعزز الوعى الإسلامى، وذلك فى إطار ما يسميه أوغلو "مرحلة تجدد الإدراك الذاتى الإسلامى"، وتخلصه تدريجيا من عقدة الدونية التى سيطرت على الذهنية المسلمة إبان الحقبة الاستعمارية(٧).

ولا يكتفى أوغلو برصد وتحليل وتفسير مشكلات العالم الإسلامى وما يشهده من تطورات إيجابية، وإنما يتقدم ببعض المقترحات التى تشكل فى حد ذاتها برنامج عمل موجزا لمعالجة هذه المشكلات الفكرية والاقتصادية والسياسية فى أبعادها الداخلية والخارجية. وتتسم بعض هذه المقترحات بطابع شديد من العمومية، وعدم وضوح آليات التنفيذ (مثل دعوته لمعالجة الأزمة الاقتصادية للأمة الإسلامية بالبدء فى تحقيق اندماج اقتصادى إقليمى فى العالم الإسلامى، ودعوته لمعالجة مشكلة الشرعية السياسية للنظم العربية والإسلامية من خلال ترسيخ قواعد نظرية وعملية تتسم بالاستقرار والمشروعية، وتكون متجذرة فى التجربة التاريخية الثقافية للمجتمعات الإسلامية). إلا أن ثمة مقترحات أخرى تتسم بطابع أكثر تحديدا، مثل دعوته لإعادة هيكلة منظمة المؤتمر الإسلامى على نحو يمكنها من أداء دورها بكفاءة وفاعلية، ومناداته بوضع اتفاقية للأمن والتعاون بين أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامى على غرار اتفاقية هلسنكى للأمن والتعاون الأوروبى(٨).

ولا يخلو تحليل أوغلو فى كتابه "التحول الحضارى" من إشارات إلى أوضاع تركيا. إلا أن تناول الحالة التركية يظل جزئيا، وخاليا كذلك من توجيهات تفصيلية لما ينبغى أن تكون عليه سياسات تركيا الداخلية والخارجية بشكل متمايز عن التحليل المذكور للعالم الإسلامى ككل، الذى تشكل تركيا جزءا أساسيا منه. ويركز أوغلو على انتقاد النخبة العلمانية ذات النزعة الفكرة التغريبية، وإخفاقاتها السياسية والاقتصادية على المستويين الداخلى والخارجى، مع رصد بعض التطورات

الإيجابية المتمثلة فى خروج تركيا منذ منتصف الثمانينيات من سياسة الانكفاء على الذات، والعزلة عن محيطها الاستراتيجى الإسلامى، والقبول المتنامى لهذا التوجه فى السياسة الداخلية التركية، وهو ما يمثل وفقا لغانم أول خيط ينسج به (أوغلو) نظريته الكبرى الثانية، وهى نظرية "العمق الاستراتيجى"(٩).

فنظرية العمق الاستراتيجى تمثل المستوى الثانى الذى ينقل بؤرة التحليل إلى مكانة تركيا ودورها فى إطار هذه الرؤية للنظام العالمى. وتنطلق نظرية العمق الاستراتيجى من رفض للتوصيفات الغربية لتركيا كدولة هامشية أو طرفية فى النظام العالمى، وانتقاد السياسات الخارجية والأمنية للنخب التركية منذ إنشاء الجمهورية التى أدت إلى انعزال تركيا وحرمانها من العديد من دوائر حركتها، وقلصت مكانتها إلى دولة "جناح"، باعتبارها جزءا من الجناح الجنوب شرقى لحلف شمال الأطلسى خلال الحرب الباردة، وصولا إلى وصفها بالدولة "الممزقة أو الطرفية" من قبل هنتنجتون، باعتبارها على أطراف أوروبا أو الغرب من جهة، وعلى أطراف العالم الإسلامى أو الشرق من جهة أخرى. ويدعو أوغلو إلى مراجعة تعريف تركيا لهويتها وسياساتها، انطلاقا من تأكيد مكانتها كدولة مركزية ذات عمق استراتيجى بحكم الواقع الجغرافى والتاريخى والفكرى الثقافى، بما يشكل فرصة كى تقوم تركيا بدور فعال، ليس فقط فى النظام الإقليمى المحيط بها، وإنما فى النظام العالمى أيضا.

ووفقا للمدخل الحضارى المتكامل فى تحليل فكر أوغلو، فإن المبادئ والمفاهيم التى أخذ أوغلو يطرحها، بعد وصول العدالة والتنمية للسلطة، مثل "الموازنة بين الحرية والأمن"، و"السياسة الخارجية متعددة الأبعاد"، و"تصفير المشكلات مع دول الجوار"، وغيرها من المبادئ السابق تناولها فى إطار المدخل الأول، هى فروع أو نظريات جزئية مبنية عن نظريتى التحول الحضارى والعمق الاستراتيجى، بحيث تكون "أقل اتساعا، وأكثر عملياتية فى شئون السياسة الخارجية التركية". فهذه المبادئ والسياسات الناجمة عنها هى تجسيد لتصالح تركيا مع ذاتها الحضارية الإسلامية بسلام، واعتزازها بماضيها "العثمانى" متعدد الثقافات والأعراق، و"استبطان حس العظمة والكبرياء العثمانية والثقة بالنفس عند التصرف فى السياسة الخارجية"، والموازنة فى علاقات تركيا وانفتاحها على كل من الشرق والغرب، وهو ما يشكل مرتكزات نظرية "العثمانية الجديدة" لدى غانم وآخرين(١٠).

ويوحى الطابع المتكامل والمتماسك لهذه النظريات -وفقا لهذا المدخل- بأن نظريتى العمق الاستراتيجى والعثمانية الجديدة هما بمثابة جزء من برنامج العمل لتحقيق الأهداف والغايات المنشودة التى يطرحها أوغلو فى نظرية التحول الحضارى، وتقديم مثال أو نموذج تركى تقتدى به الدول الإسلامية الأخرى من أجل تحقيق هذه الغايات. وتتمثل هذه الغايات فى معالجة الأزمة الحضارية للنظام العالمى من خلال المسار القائم على بناء مركز حضارى إسلامى جديد، يشكل "تطويرا لنظام عالمى بديل وليس محاولة لتطوير نظام الدولة القومية"، ويقوم على "بث الحيوية فى أوصال المفاهيم التقليدية، مثل "الأخوة العالمية بين أبناء الأمة"، و"دار الإسلام" كمفهوم لنظام عالمى، و"الخلافة" كمؤسسة سياسية لذلك النظام العالمى دون التمسك بالضرورة بالأنماط التقليدية لتلك المؤسسات"، وذلك على النحو الوارد فى النسخة المترجمة والمعربة من كتاب أوغلو حول التحول الحضارى(١١). إلا أنه يظل من الضرورى التنبيه إلى أن أوغلو فى طرحه لهذا المسار لا يقدمه من منظور صراعى، وإنما يرى أن البرنامج السياسى الجديد للعالم الإسلامى ينبغى أن يحظى بتأييد كافة الأطراف، لأن مثل هذا الازدهار الحضارى لن يقدم فقط حلولا لمشكلات العالم الإسلامى، بل هو قادر على إيجاد بديل ملائم لإخراج الإنسانية جميعا من محنتها الناجمة عن هيمنة النموذج المادى الغربى بسلبياته.

وعلى الرغم من أهمية هذا المدخل فى تحليل فكر أوغلو، وتميزه عن المدخل الرسمى بإيلاء درجة أكبر من الاهتمام لأفكار أوغلو السابقة على توليه مناصبه الرسمية، إلا أن مدخل المشروع الحضارى المتكامل لا يخلو بدوره من بعض الانتقادات والتحفظات، لاسيما فيما يتعلق بمدى دقة بعض المفاهيم التى يطرحها فى التعبير عن أفكار أوغلو، وفى مقدمتها مفهوم "العثمانية الجديدة". فرغم جاذبية مثل هذه المفاهيم (إعلاميا على الأقل)، ووجود محاولات جادة لبلورتها وتحديد عناصرها، إلا أن استخدامها ترد عليه العديد من التحفظات، نتيجة طابعها الاجتهادى، والتعدد الذى يصل إلى حد التناقض فى تعريفها، وعدم استخدامها بوضوح (بل وإنكارها أحيانا) من قبل أوغلو وصناع القرار الرسميين، فضلا عما تستدعيه من قيم وتحيزات تصب أحيانا فى إطار التبشير بالدور التركى، أو التخويف منه بمعزل عن التقييم الموضوعى له.

وإذا كان الانتقاد السابق يمس بعض عناصر أو مفاهيم مدخل المشروع المتكامل، دون المساس بالافتراضات الأساسية له، فإن ثمة انتقادات أخرى موجهة ضد جوهر هذا المدخل، وتحديدا تحيزه لصالح تأكيد التكامل والاتساق بين نظريات أوغلو وكتاباته المختلفة على نحو يؤدى إلى تجاهل ما يظهر بين نظريات أوغلو من فروق وتباينات، وهو ما يحاول المدخل الثالث معالجته.

ثالثا- التطور الفكرى لأوغلو :

فى مواجهة الانتقادات التى يثيرها المدخلان السابقان، يبرز

مدخل ثالث يتعامل مع كتابات أوغلو وأفكاره كمراحل مختلفة تعبر عن الانتقال من مشروع فكرى إلى آخر. وذلك على نحو متدرج ينتقل تدريجيا من المثالية والتركيز على الأبعاد الفلسفية الفكرية والقيمية الحضارية إلى درجة أعلى من الواقعية والبراجماتية، والتركيز على الأبعاد المادية كمحركات أساسية للتفاعلات الدولية. وتنتقل فيه وحدة التحليل والفاعلين موضع التركيز من التحليل على مستوى الأمة/الحضارة إلى التحليل من منظور مركزية تركيا كدولة ذات مصالح وطنية.

وفى هذا الإطار، تكشف مراجعة الكتابات الرئيسية المتاحة لأحمد داود أوغلو منذ التسعينيات عن إمكانية التمييز بين ثلاث مراحل تعكس على الترتيب ثلاثة مشروعات أو وجوه لأوغلو كمفكر إسلامى، وكمفكر جيواستراتيجى، وكمسئول سياسى.

المرحلة الأولى جاءت متزامنة فى المسيرة الذاتية لأوغلو مع إعداده -خلال النصف الثانى من ثمانينيات القرن الماضى- لرسالة الدكتوراه الخاصة به حول "المنظورات البديلة"، والتى صاحبتها قراءات معمقة فى الدراسات الإسلامية ومقارنتها بالفكر السياسى والفلسفات الغربية، وهو التكوين الأكاديمى والمعرفى الذى تعزز مع قيام أوغلو بالتدريس فى الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا خلال النصف الأول من التسعينيات(١٢). وارتبطت هذه المرحلة بنظرية التحول الحضارى التى سبق تناولها، واتسمت بالتركيز على شئون الأمة الإسلامية وقضاياها، وبناء منظور حضارى فى علاقات الأمة وتفاعلاتها. وفى هذا الإطار، تم تأكيد أبعاد الحضارة والهوية فى تحديد انتماءات تركيا وخياراتها الخارجية وعلاقاتها مع العالم، وذلك فى إطار شديد التشابه فى جوهره ومنطلقاته مع الرؤية الإسلامية التقليدية، ومفهوم النظام العادل لدى أربكان. وقد جاءت هذه المرحلة فى سياق الاستجابة لمقولات نهاية التاريخ لفوكوياما، حيث رد عليها أوغلو بتأكيد التميز الإسلامى، واستمرار الحيوية الحضارية الإسلامية، وقدرة النموذج الإسلامى على الصمود وطرح نظام عالمى بديل، وهو ما يعنى فعليا تقبل - بل تشجيع - "النزعة المتنامية للصدام بين الحضارتين الإسلامية والغربية، حيث يمكن أن تتحول إلى حيوية حضارية خصبة"(١٣).

تأتى بعد ذلك مرحلة انتقالية، تراجعت فيها محورية الأبعاد الحضارية فى تفسير أوغلو لدوافع تحركات الولايات المتحدة والقوى الكبرى فى النظام الدولى، لصالح التركيز على الأبعاد الجيواستراتيجية، وهو ما ظهر فى رد أوغلو على مقولات صدام الحضارات التى طرحها هنتنجتون، حيث أكد أن ما يحدث فى العالم هو "صدام مصالح" بين القوى الكبرى المهيمنة على الساحة الدولية، وإساءة توظيف للأبعاد الحضارية لتحقيق أهداف براجماتية آنية. فوفقا لأوغلو، فإن مقولة "صدام الحضارات" إنما جاءت استكمالا لمقولة فوكوياما حول "نهاية التاريخ"، لإضفاء طابع من الشرعية الزائفة على السياسات "الواقعية" الساعية للهيمنة من قبل القوى الرئيسية فى النظام الدولى. فانتقاد المقومات الحضارية للعالم الإسلامى، وتصوير تدخلات الغرب فى شئونه بأنها تتم من منطلق نشر الديمقراطية أو الدفاع ومواجهة التهديد الذى تمثله الدول والكيانات الإسلامية الميالة إلى الصدام مع الغرب، إنما هى واجهات تخفى خلفها حقيقة وقوع النسبة الكبرى من المراكز الجيواستراتيجية الأساسية فى نطاق الجغرافيا الإسلامية، وثراء هذا النطاق بمصادر الطاقة وغيرها من الموارد الاقتصادية. أى أن المصادر الأساسية لعدم الاستقرار السياسى فى العلاقات الدولية المعاصرة هى الاعتبارات الجيوسياسية، واعتبارات الاقتصاد السياسى الدولى، وليست الاعتبارات القيمية/الحضارية(١٤).

وبالإضافة إلى ماسبق، يظهر التراجع النسبى للمنظور القيمى الحضارى فى تحليلات أوغلو لصالح المنظور الجيواستراتيجى فى كثرة الاستشهادات بكتابات بيسمارك وماكيندر وسبايكمان وغيرهم من أعلام الكتابات الجيواسترتيجية، وهى كتابات لا ترد إطلاقا فى تحليله للنظام العالمى فى كتابه "التحول الحضارى". ولا ينفى ذلك وعى أوغلو بتأثيرات الترويج لمقولات صدام الحضارات، وسلبيات الحضارة الإسلامية فى خلق المزيد من المصادر للصراع الدولى، وزيادة التحيزات ضد المسلمين فى الدول الغربية، وضد الدول الإسلامية، بما يعزز حالة العداء المتبادل والتطرف لدى الجانبين، على نحو ما ظهر بوضوح خلال التسعينيات(١٥).

هذا الجمع بين العناصر المادية والمعنوية القيمية (مع تغليب الأولى على الثانية) هو الذى شكل مقدمة للمرحلة الثانية الأساسية فى فكر أوغلو، والتى يؤرخ لها بكتابه الأشهر "العمق الاستراتيجى .. مكانة تركيا الدولية" الذى قام بإعداده خلال السنوات الأخيرة من العقد الأخير من القرن الماضى، وصدرت طبعته الأولى فى ٢٠٠١. وقد تزامنت هذه المرحلة مع عودة أوغلو إلى تركيا، وقيامه بالتدريس فى العديد من الجامعات والمؤسسات، مثل جامعتى بيكنت ومرمرة، ومعهد الدراسات الشرق أوسطية، فضلا عن عمله كأستاذ زائر فى الأكاديميات العسكرية والحربية التركية، وتأسيسه مركزا للدراسات الاستراتيجية باسم "علم وصنعت"، وهو ما وفر لأوغلو -بدرجة أو أخرى- قنوات للاتصال بعناصر النخبة السياسية التركية بمختلف أطيافها. كما شهدت هذه المرحلة أيضا صعود وسقوط تجربة أربكان وحزب الرفاه فى الحكم، والتى كشفت عن العديد من الصعوبات فى تطبيق برنامج الحزب وأفكاره (حول النظام العادل) أو حتى ضمان استمرار الحزب نفسه فى السلطة(١٦)

وقد أعاد أوغلو فى هذه المرحلة بنا، تحليلاته بالتركيز على الأبعاد الجيوسياسية، دون إغفال للأبعاد التاريخية الثقافية. واتسمت هذه المرحلة بتبنيها خطابا جامعا أكثر قدرة على مخاطبة النخب التركية على اختلاف توجهاتها، وذلك من خلال تحليل أقل "قيمية" لخيارات تركية الخارجية، وأكثر تركيزا على المصالح الوطنية التركية فى دوائر حركتها الإقليمية المختلفة، والانتقال من التركيز على تمايز النموذج الحضارى الإسلامى إلى تأكيد التميز الجغرافى - التاريخى التركى، والذى تشكل الخبرة الإسلامية مجرد جزء منه.

فمن الناحية الجغرافية، تحتل تركيا موقعا فريدا، بوصفها دولة كبيرة تقع وسط إقليم "أفروأوراسيا"، بما يجعلها دولة مركزية ذات هويات إقليمية متعددة غير قابلة للاختزال أو الحصار فى هوية أو منطقة واحدة، شأنها فى ذلك شأن روسيا وألمانيا وإيران ومصر. ويمنح هذا التكوين الإقليمى المتعدد تركيا القدرة على المناورة والحركة فى أكثر من إقليم بشكل متزامن، ويزيد من نطاق تأثيرها ونفوذها. ولا يكتفى أوغلو بتأكيد تميز مكانة تركيا كدولة مركزية، مقارنة بالدول القارية والجزرية والطرفية الهامشية، وإنما يؤكد احتلال تركيا مكانة خاصة، مقارنة بالدول المركزية الأخرى، بالنظر إلى أن تركيا هى دولة مركزية فى أكثر من إقليم بشكل متزامن. فالمجال البرى المقارب لتركيا يحدد مجالات نفوذ تركيا الممكنة فى البلقان، والقوقاز، وآسيا الوسطى. بينما يسمح المجال البحرى لها بممارسة النفوذ فى شرق المتوسط، والقوقاز، والبحر الأسود، والخليج الفارسى، أو خليج البصرة، كامتدادات طبيعية للنطاق البحرى لتركيا. كما يسمح مفهوم المجالات أو الأحواض القارية بمنح تركيا عمقا استراتيجيا فى آسيا، وإمكانات للتأثير فى أوروبا وآسيا، وهو ما يطلق عليه أوغلو "أفروأوراسيا". فتركيا تتمتع برؤية أكثر اتساعا وعالمية بحكم موقعها المثالى الذى يجعلها دولة آسيوية وأوروبية فى الآن ذاته، مع قربها من إفريقيا عبر شرق المتوسط. وتتسم تركيا كذلك بالعمق التاريخى بوصفها كانت فى مركز الأحداث التاريخية، سواء فى المرحلة البيزنطية أو العثمانية(١٧).

ويترتب على هذه الرؤية لمكانة تركيا كدولة مركز زيادة كبيرة فى هوياتها ودوائر تحركها. ويؤكد أوغلو ذلك بشكل شديد التوسع أحيانا، حتى إنه يعتبر تركيا - بحكم عمقها الجغرافى- دولة "جارة لإفريقيا"، و"دولة خليجية بسبب اتصالها بالخليج عبر العراق"، بالإضافة إلى هوياتها الأخرى كدولة آسيوية، وأوروبية، ومتوسطية، وبلقانية، وشرق أوسطية قوقازية تنتمى إلى آسيا الوسطى. ويتناول كتاب العمق الاستراتيجى تفصيليا طبيعة معظم هذه الدوائر، والخطوط الاستراتيجية الأساسية فيها، وتحليل الواقع التاريخى والراهن للسياسات التركية فى كل منها، ومقترحات وتوجيهات لتقويم هذه السياسات، استرشادا بالمعايير الجيوسياسية أولا، وتحليل طبيعة استراتيجيات الأطراف والقوى المختلفة الإقليمية والدولية ثانيا، جنبا إلى جنب مع الأبعاد والمحددات التاريخية والثقافية، مع تجنب واضح لاستخدام المفاهيم والمفردات اللصيقة بالمنظور الإسلامى(١٨).

وإذا كانت هذه المرحلة قد اتسمت بغلبة التحليل من المنظور الجيوسياسى ومركزية الذات التركية، فإن المرحلة الثالثة جاءت لتمثل أفكار أوغلو بعد توليه منصبه الرسمى منذ عهد حكومة العدالة والتنمية الأولى، وهى النقلة التى يعتبرها أوغلو تتضمن "ثنائيتين حاكمتين فى تجربته الشخصية، هما: ثنائية النظرية - التطبيق التى ظهرت مع انتقاله من بروفيسور جامعى فى العلوم السياسية إلى مستشار رئيس الوزراء، وثنائية المثالية- الواقع فى إدارة العلاقات الدولية، والتى فرضت نفسها بعد تسلمه لمهامه كوزير للخارجية وهو فى الخمسين من عمره(١٩). واتسم خطاب أوغلو فى هذه المرحلة الرسمية بمحاولة تخفيف مركزية التحليل من منظور المصالح التركية، وإضفاء طابع أكثر توفيقية دبلوماسية على تحليل الأفكار المكونة لرؤية تركيا لمكانتها وأدوارها، بحيث تتم المرادفة بين هذه المصالح الوطنية التركية من جهة، والمصالح الإقليمية والعالمية من جهة أخرى.

ورغم أن المبادىء المطروحة فى المرحلة الثالثة تتسم بطابع من البساطة والجاذبية، إلا أن الكثير منها يمكن اعتباره بمثابة صيغ مخففة من مقولات العمق الاستراتيجى، مغلفة بمسميات ومفاهيم جديدة تتسم بالجاذبية (وذلك على النحو السابق توضيحه عند عرض المدخل الأول). ويمكن الإشارة فى هذا السياق إلى مبدأ رفض سياسات الحصار والعزل، وأهمية الحوار والدبلوماسية الذى يجد جذوره فى مفهوم "المثلثات الاستراتيجية" الذى طرحه أوغلو فى كتاب العمق الاستراتيجى حول كيفية تعزيز المصالح التركية، وزيادة استقرار المنطقة واستقلاليتها عن التدخل الخارجى. حيث يرى أوغلو أنه يمكن لمثلثين متداخلين أن يحددا طبيعة التوازن الدولى فى الشرق الأوسط، ومدى مناعته فى مواجهة الضغوط الخارجية، وهما: المثلث "الخارجى" المصرى - التركى - الإيرانى، والمثلث "الداخلى" السورى - العراقى - السعودى. ومادام المثلث الخارجى متوازنا، فإن الشرق الأوسط سيحافظ على حالة اتزانه. ويشير أوغلو إلى أن إحدى الدول الثلاث فى المثلث الخارجى عادة ما تعزل أو تقصى، بينما تدعم الاثنتان الأخريان. وفى الوقت الراهن، تقوم السياسة الأمريكية على دعم القومية العربية للحفاظ على توازن المثلث الداخلى، والحد من المعارضة الإسلامية، وتحويل الصراع الأساسى للشعوب فى الدول العربية نحو السعى لتأمين احتياجاتهم المعيشية الأساسية، بدلا من الصدام مع القيادات السياسية لدولهم(٢٠). ويؤكد أوغلو أهمية التزام تركيا بـ "المرونة

الدبلوماسية، وتجنب الاستمرار في مواقف مواجهة دائمة مع أقطاب مزدوجة في بنى التوازن الثلاثي في المنطقة (تركيا إيران - العراق - تركيا - سوريا - مصر)، لأنه لا يمكن لأي نموذج عسكري يفتقد البنية التحتية من المرونة الدبلوماسية أن يحقق النصر الدائم في الشرق الأوسط، وهو ما أظهرته تجربة العراق في حربه ضد إيران ثم الكويت(٢١)

خاتمة :

تتسم الأفكار التي يقدمها أوغلو بالأصالة والعمق الفلسفي والتاريخي من ناحية، والشمول والقدرة على طرح رؤية مستقبلية من ناحية أخرى، وهو ما يجعل كتاباته تتسم بطابع خاص باعتبارها مزيجا من الكتابة الأكاديمية، والكتابة البرنامجية المرنة في آن واحد. وقد حاول المقال التعرض بإيجاز لطبيعة هذه الرؤية (و الرؤى) من خلال المزج بين القراءة المباشرة لأفكار أوغلو من ناحية، والاجتهادات المتعددة المطروحة في قراءة هذه الأفكار من ناحية أخرى، وذلك عبر ثلاثة مداخل، أولها: المدخل الرسمي الذي يقتصر بالأساس على المبادىء المعلنة من قبل أوغلو كمسئول سياسي، وثانيها: مدخل المشروع الحضاري الذي يقدم صورة أوغلو كمفكر إسلامي، وثالثها: مدخل المراحل أو المستويات الفكرية. ويتميز المدخل الأخير بأنه أكثر اتساعا من سابقيه، إذ يشملهما ويضيف إليهما في الآن ذاته، حيث يسمح بدراسة أفكار أوغلو الرسمية، جنبا إلى جنب مع إمكانية التعامل مع المراحل المشار إليها كمستويات مترابطة من مشروع فكري واحد، أو الربط بين بعض هذه المستويات دون بعضها الآخر، فضلا عن طرح احتمال تغير أو حتى تحول أفكار أوغلو من مرحلة إلى أخرى، دون تحيز مسبق لطبيعة هذا التغير، وما إذا كان جذريا أم تكتيكيا مرحليا. إلا أن نقطة ضعف هذا المدخل تكمن في عجزه عن حسم إشكالية حقيقة العلاقة بين المراحل المذكورة، أو تفسير ما بينها من تباينات، وهي الإشكالية التي تكاد تناظر تلك المطروحة في الجدالات الخاصة بتحليل هوية حزب العدالة والتنمية، وطبيعة رؤيته، ومستقبل تجربته.

الهوامش :

١- تنتمي غالبية الكتابات والتحليلات المطروحة لفكر أوغلو لهذا المدخل. انظر على سبيل المثال: محمد نور الدين، استراتيجية تركية جديدة، شئون الأوسط، العدد ١٤١، خريف ٢٠٠٤، ص ص٢-٤ . وكذلك: علي، محمود عبده، "داود أوغلو.. مفكر استراتيجي برتبة وزير خارجية، موقع إسلام أون لاين نت، ٢ مايو ٢٠٠٩، من: www.islamonline.net/servlet/ Satellite?c=ArticleA_C&cid=1239888568085 . وانظر أيضا:

- Ibrahimoglu,Lale Sari,"Davutoglu Promoting "Strategic Depth" in Turkish Foreign Policy", Eurasia Daily Monitor(EDM), 6(89), 8th of May 2009, at: http:// www.turkishdigest.com/05/2009/davutoglu-promoting-strategic-depth-in.html; And: Uslu,Emurallah,"Ahmet Davutoglu:The Man behind Turkey's Assertive foreign policy",Eurasia Daily Monitor(EDM),6(57), 25th of March 2009, , Retrieved from: http:// www.jamestown.org/single/?no_cache=1&tx_ttnews%5Btt_news%5D=.34754

2- Davutoglu ,Ahmet,"Turkey's foreign policy vision: an assessment of 2007", Insight Turkey, 10(1), January - March 2008, pp. 77-.79

3- Ibid,84-85; And: "Interview-Turkey's Top Foreign Policy Aide Worries about False Optimism in Iraq", the website of the Council on Foreign Relations (CFR), 19th of September 2008, Retrieved from: http://www.cfr.org/publication/17291/ turkeys_top_foreign_policy_aide_worries_ about_false_optimism_in_iraq.html.

٤- لمزيد من التفاصيل والنماذج لإعادة أوغلو ترتيب هذه المبادىء، انظر: محمد السعيد إدريس، تركيا وإيران ونظرية "البيوت الخشبية"، مختارات إيرانية، السنة ٨، العدد ١١٠، سبتمبر٢٠٠٩، ص ص٤-٥ . وكذلك: على جلال عبدالله معوض، الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط ٢٠٠٢-٢٠٠٧، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩، ص ص٣٥٣-٣٥٤.

5- Ibrahimoglu, loc. cit.

٦- إبراهيم البيومى غانم، أحمد داود أوغلو وليس "كيسنجر تركيا"، موقع إسلام أون لاين نت، ٦ مايو ٢٠٠٩، من:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1239888695031&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

٧- المصدر نفسه، ولمزيد من التفاصيل حول الأفكار الأصلية لأوغلو حول هذه المرحلة والمراحل السابقة لتطور نظم الحكم فى العالم الإسلامى، انظر أحمد داود أوغلو، العالم الإسلامى فى مهب التحولات الحضارية، ترجمة وتعريب إبراهيم البيومى غانم، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٦) صدر العمل الأصلى فى ١٩٩٤)، ص ص١٨٢-١٩٤.

٨- أحمد داود أوغلو، المرجع السابق، ص ص١٥٧-١٦٥.

٩- إبراهيم البيومى غانم، المرجع السابق.

١٠- المصدر نفسه، وانظر أيضا: إبراهيم البيومى غانم، الاستراتيجية التركية والعثمانية الجديدة، الأهرام، ٧ أكتوبر ٢٠٠٩ وكذلك: عمر تشبينار، سياسات تركيا فى الشرق الأوسط .. بين الكمالية والعثمانية الجديدة، سلسلة أوراق كارنيجى، العدد ١٠، واشنطن: مؤسسة كارنيجى للسلام الدولى، ٢٠٠٨، ص ص١٧-١٨.

١١- أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص ص١٩٣-١٩٤.

١٢- تم الاعتماد فى تناول مراحل السيرة الذاتية لأوغلو فى هذا الجزء والأجزاء التالية على البيانات المذكورة فى موقع وزارة الخارجية التركية:

- CV of The Minister, Turkish Ministry of Foreign Affairs Web Site,At: http://www.mfa.gov.tr/ahmet-davutoglu.en.mfa.

١٣- المصدر نفسه، ص٢٠٢.

14- Davutoglu ,Ahmet, The Clash of Interests: An Explanation of the World (Dis)Order, Perceptions Journal of International Affairs,2(4), December1997-February 1998, Electronic Version Retrieved from: http://www.sam.gov.tr/perceptions/Volume2/December1997-February1998/davutoglu.PDF, pp.8-10.

15- Ibid, pp.11-12.

١٦- لمزيد من التفاصيل حول تجربة حزب الرفاه، انظر: جلال عبد الله معوض، صناعة القرار فى تركيا والعلاقات العربية -التركية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص ٥٤-٧٩.

17- Murinson, Alexander, The Strategic Depth Doctrine Of Turkish Foreign Policy,Middle Eastern Studies, 42(6), November 2006, pp.951-952.

١٨- أحمد داود اوغلو، تركيا والديناميات الأساسية للشرق الأوسط، ترجمة: غزال يشيل أوغلو، شئون الأوسط، العدد ١١٦، خريف ٢٠٠٤، ص ص٣١-٦٣.

١٩- مصطفى اللباد، مفكر تركيا الاستراتيجى: احمد داود أوغلو، الجريدة (الكويتية)، ١١ أبريل ٢٠٠٩، من: www.aljarida.com/AlJarida/Article.aspx?id=105481

20- Yenigun, M. Cuneyt, Ahmet Davuto?lu [Review of the book Stratejik Derinlik, Trkiye' nin Uluslararasi Konumu (Strategic Depth, Turkey's International Position)], Review of International Affairs, 2 (2), 2002, p.122.

٢١- احمد داود اوغلو، تركيا والديناميات الأساسية ...، مرجع سابق، ص٣٨.



الإرهاب الإلكتروني: القوة في العلاقات الدولية.. نمط جديد وتحديات مختلفة

عادل عبد الصادق

القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٩

يمثل الفضاء الإلكتروني بيئة استراتيجية جديدة لنمو وبروز أشكال جديدة من الصراع، ولظهور فاعلين جدد على الساحة الدولية. ومن ثم، يمكن القول إن النظام الدولي قد أصبح أمام ظاهرة متعددة في أبعادها ونطاق تأثيرها وملامحها، بما فرض المزيد من التعقيد على ظاهرة الإرهاب الإلكتروني، التي تنطوي على كثير من الصعوبات والتحديات التي تتعلق بمدى إمكانية إدراج استخدام القوة بصورتها المرنة داخل الفضاء الإلكتروني في الإطار القانوني الذي يتعامل مع إستخدام القوة "الصلبة" في العلاقات الدولية، وما ورد في ميثاق الأمم المتحدة في المادة (٢) فقرة ٤، والتي تقضي بأن "يمتنع أعضاء الهيئة جميعا، في علاقاتهم الدولية، عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة". ووضع ميثاق الأمم المتحدة شروطا لاستخدام القوة وردت في المادة (٥١) من الميثاق.

وفي هذا الإطار، تبرز الدراسة أهمية الفضاء الإلكتروني في عمل البنية التحتية الكونية للمعلومات، وكونه عاملا مهما في عمل المرافق الحيوية وأداء الحكومات الإلكترونية، بالإضافة إلى الاقتصاد الرقمي الجديد وأهميته لحركة النمو الاقتصادي العالمي.

تناول الفصل الأول المعنون "الأهمية الاستراتيجية للفضاء الإلكتروني في النظام الدولي" ثلاثة عناصر أساسية أفرزتها ثورة المعلومات هي: المعلومات information والفضاء الإلكتروني cyber ، والطابع الإلكتروني digital.

ويعد الفضاء الإلكتروني مجالا عاما وسوقا مفتوحة، ويدلل على وجود شبكة من التواصل والعلاقات بين من يستخدمونه ويتفاعلون معه، مع انتقال كافة مجالات الحياة من إعلام وصحة وتعليم وحكومة، ومواطنة، واقتصاد، وسياسة، إلى الفضاء الإلكتروني فيما يشبه بالحياة الأخرى. إلى جانب ذلك، أصبح الفضاء الإلكتروني وسيطا ووسيلة في الوقت نفسه لشن الهجوم وتنفيذ الأعمال العدائية بين الخصوم كغيره من مجالات الجو أو الفضاء أو البحر، ليصبح وسيطا جديدا للصراع.

ويأتي هذا مع توسع عدد مستخدمي الفضاء الإلكتروني عالميا، من مليار إلى ٤ مليارات نسمة بعد انضمام شريحة مستخدمي التليفون المحمول، وهم نحو ٣ مليارات، نتيجة خدمات الأجيال المتطورة، وظهور تلاحم بين خدمات الاتصال والإعلام والمدني والعسكري.

وأثار المؤلف في الفصل الثاني "إشكاليات مفهوم الإرهاب الإلكتروني والمفاهيم ذات الصلة"، موضحا بروز ظاهرة جديدة تمثلت في تزامن قيام العولمة مع الجريمة والإرهاب، حيث توثقت العلاقة بين الجريمة والإرهاب بشكل يتعدى الفهم التقليدي القاضي بأن المجرمين يمارسون الجريمة لمجرد الربح المادي، في حين أن الإرهابيين يعملون لتحقيق أهداف سياسية. ولقد أدت التطورات التكنولوجية إلى حدوث التداخل ما بين الإرهاب والجريمة، وكان لشبكات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات دورها في عملية تحول الإرهاب إلى تهديد عالمي الطابع، وأصبح جريمة عابرة للحدود القومية من حيث النشاط والخطط والتمويل، وأدى ذلك إلى إرباك الأنظمة القانونية للدول التي تستخدم كأداة لمكافحة أنماط تلك الجرائم في كافة أشكالها.

ويعد الإرهاب في التشريعات الوطنية جريمة جنائية، نظرا لما يتوافر فيها من أبعاد مختلفة من الجرائم، مثل القتل، واستخدام المفرقعات، والاغتصاب، والسطو، والسرقة، والإتلاف. فهي على هذا الأساس، تعد جريمة فوقية تتميز بالعنف الذي وصفه البعض بأنه من خصائص الحرب أو النزاع المسلح.

وتتميز هذه الجريمة بذاتية خاصة من الناحية القانونية، نظرا لجسامتها، وهو ما ينعكس بوجه خاص في تجريم مجرد تأسيس الجماعات الإجرامية ومختلف الأعمال التي تساعد على وقوع الإرهاب، ومن بينها التمويل.

وفي الإرهاب الإلكتروني، هناك طرق متعددة يستخدمها الإرهابيون في استخدام الكمبيوتر كأداة، مثل فيروسات الكمبيوتر، أو التجسس، أو اختراق المواقع، أو سرقة المعلومات، وغسيل الأموال، وغيرها من الأشكال. وجاء ذلك مع تنوع الأهداف بشكل كبير، فيكون هناك هدف فرعي يتفرع من هدف رئيسي. فمثلا، يمكن سرقة الهويات الشخصية لإخفاء أعمالهم، وإشاعة الأخبار الاقتصادية التي تؤثر على أداء البورصات العالمية، واستخدام أدوات للتأثير على الاقتصاد الكلي، حيث أصبحت الشركات الخاصة، وليست فقط الحكومية، هي الهدف للتأثير على الاستقرار الاقتصادي والشرعية السياسية.

وجاء الفصل الثالث بعنوان "تداعيات الإرهاب الإلكتروني على الصراع والأمن الدوليين"، فركز على خطر الكوارث الطبيعية أو العرضية للكابلات البحرية، والتي تعد جزءا مهما من البنية التحتية الكونية للمعلومات، والكابلات البحرية Submarine Cables أو الخطوط البحرية عبارة عن كابلات توضع في أعماق البحار والمحيطات، لتوفير خدمة الاتصالات بين دول العالم عبر نقل البيانات، بما فيها الراديو، والتلغراف، والتليفزيون، والهاتف والإنترنت، وشبكات الكمبيوتر

وتعبيرها، وشهدت عملية الربط بين أجزاء العالم المختلفة تطورا كبيرا، فمنذ عام ٢٠٠٢ أصبحت الكابلات البحرية تربط كل قارات العالم ما عدا مناطق القطب الجنوبي غير المأهولة. وتتعرض تلك الكابلات إلى عدد من المشكلات التي تؤثر سلبيا على أعمال الشبكة الدولية مما قد يسبب خسائر اقتصادية جسيمة ويهدد البنية التحتية بالضرر.

وتتعرض تلك الكابلات للضرر لا بفعل في مياه المحيط العميقة وإنما بالقرب من الشواطئ، إما بسبب أنشطة الصيد البحرية، واستخدام مراسي السفن، أو كوارث طبيعية كالزلازل والبراكين، أو ما قد تتعرض له من خطر اعتداءات إرهابية أو خطر نشوب حرب بحرية، أو في إطار منافسة اقتصادية ما بين شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، أو أنها العمر الافتراضي لتلك الكابلات وضعف الصيانة.

وظهرت حرب الفضاء الإلكتروني والاختراق المتبادل بين إسرائيل وحلفائها وما بين غزة ومناصريها في يناير ٢٠٠٩. وامتدت تلك المواجهة عبر الفضاء الإلكتروني كجزء من حالة الحرب الدائرة وتعبير لها، فقد استطاع متسللون إلكترونيون (هاكرز) مسلمون اختراق مواقع إسرائيلية معروفة، وتعبير ما يعرض فيها ليعكس مشاهدة ما يحدث من اعتداءات على مدينة غزة وسكانها. وتعرضت العديد من صفحات الإنترنت إلى هجمات انتقامية من مجموعات يعتقد أنها تعمل في لبنان والمغرب وإيران وتركيا. واستهدفت هذه المجموعات مواقع الشركات الإسرائيلية الصغيرة ومواقع حكومية، وذلك بالتنسيق فيما بين أعضاء الـ"هاكرز" في المنتديات الخاصة والصحف الإسرائيلية، مثل صحيفة "معاريف" و"يديعوت أحرونوت" باللغة الإنجليزية، وعرضت صورا لقتلى الفلسطينيين بعد تعرضهم لعمليات القصف الإسرائيلي. بالإضافة إلى صور لعمليات التعذيب التي تعرض لها المعتقلون العراقيون في السجون الأمريكية.

واستعرض المؤلف في الفصل الرابع، المعنون "موقف القانون الدولي من استخدام الإرهاب الإلكتروني في الصراع الدولي"، المبادئ العامة التي أقرها القانون الدولي بشأن استخدام القوة في العلاقات الدولية، خاصة تلك التي تتعلق بالنزاعات المسلحة دولية الطابع أو غير الدولية، والتي تتميز بالطبيعة العرفية العامة والآمرة التي تسري في مواجهة جميع الأطراف المتحاربة، بغض النظر عن كونهم أطرافا في الاتفاقيات الدولية المتضمنة لهذه المبادئ أم لا. ومن هذه المبادئ التي يمكن الاسترشاد بها مبدأ حق المتحاربين في استخدام وسائل وأساليب القتال، وما يرتبط بها من حظر استخدام الأسلحة التي تسبب آلاما مفرطة، وكذلك مبدأ التمييز بين المقاتلين والمدنيين والأهداف العسكرية والمنشآت المدنية والمنشآت ذات الطبيعة الخطرة. وجاءت القاعدة العامة في القانون الدولي الخامس الوارد في المادة ٣٥ من البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧ الملحق باتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ التي تنص على أن حق أطراف أي نزاع في اختيار أساليب ووسائل القتال ليس حقا لا تقيده قيود، والمقصود بالأساليب هو طرق القتال، فإن الوسائل هي الأسلحة والمعدات الموضوعة تحت تصرف المقاتلين أطراف النزاع.

وطرح الفصل الخامس والأخير، الذي جاء بعنوان "الجهود الدولية في تأمين الاستخدام السلمي للفضاء الإلكتروني"، العلاقة ما بين الفضاء الإلكتروني والصراع كبعد جديد يتضمن كل شبكات الاتصالات ومصادر المعلومات التي يتم تبادلها إلكترونيا، وأصبحت هناك قواعد للقانون الدولي تنطبق مباشرة على أنشطة الفضاء الإلكتروني، وهي المبادئ المعمول بها بين الأمم ومبادئ القانون الدولي الناشئة عن القانون الدولي والعرف والمعاهدات، والمبادئ العامة التي استندت عليها الأمم المتحضرة.

وتطرح طبيعة هجمات الفضاء الإلكتروني مدى إمكانية تطبيق القواعد القانونية الدولية، التي تنبثق من ميثاق الأمم المتحدة، على أنشطة الفضاء الإلكتروني، لأن الأطر القانونية ليست كافية للتوصل إلى حلول تفاقم معضلة الأمن التي تفرضها هجمات الفضاء الإلكتروني.

سمير محمد شحاتة

دور المفاوضات في إدارة الأزمات الدولية.. دراسة نظرية مع التطبيق على أزمة الملف النووي الإيراني

ولاء علي محمد البحيري

رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩

تأتي أهمية هذه الدراسة في خضم المنعطف الذي يشهده الملف النووي الإيراني في هذه الفترة، حيث بدأت الأزمة تتفاقم منذ عام ٢٠٠٢ وحتى الآن. وخلال هذه الفترة، لعبت المفاوضات دورا بارزا في إدارة الأزمة، وهو ما حاولت الباحثة سبر غوره في دراستها.

كذلك تأتي أهميتها من الدور الذي تلعب المفاوضات في الأزمات الدولية المتنامية والمتتالية على مدار التاريخ، فهي أداة رئيسية في إدارة الأزمات، وقد نص عليها ميثاق الأمم المتحدة في مادته ٣٣ حول الوسائل السلمية لتسوية المنازعات الدولية. فهناك سلسلة من الخطوات التي يجب على الدول اتباعها قبل التحول في منازعات مسلحة. كما تنتهي المفاوضات في إدارة الأزمات إلى أحد حلين إما أن تتوصل المفاوضات إلى حل للأزمة وتنزع فتيلها، أو أن تصل إلى طريق مسدود ويتشدد كل طرف في موقفه، ومن ثم ينشب نزاع أو حرب.

أيضا، تعد المفاوضات إحدى السبل المثلى في حل القضية محل النزاع، إذ تستخدم في أكثر من مرحلة. فالمفاوضات كأداة للحوار تكون أشد تأثيرا من الوسائل الأخرى لحل المشاكل، فالعمل العسكري أو الحرب، وإن كانت أسرع في فرض الإرادة، إلا أنها لا تمثل نهاية المطاف، إذ إنها لا تؤثر في قهر الخصم وتدمير عزيمته. لذا، تعد المفاوضات وسيلة لكسب الوقت، وإن كان يجب التحفظ قليلا للتأكد من صدق النوايا والتأكد من القدرات والقوى التوازنية التي تملكها الأطراف المتفاوضة.

وقد جاءت إشكالية الدراسة في مقولة مفادها تحديد ماهية الدور الحيوي الذي تلعبه المفاوضات في إدارة الأزمات الدولية، والتي تحول دون استخدام القوة من قبل طرف ضد الطرف الآخر، ومدى نجاح المفاوضات التي دخلتها إيران مع الترويكا الأوروبية والولايات المتحدة في إدارة هذه الأزمة، خاصة في ظل التضارب الكبير بين الطرف الإيراني والأوروبي والأمريكي حول طبيعة الأزمة نفسها. فالولايات المتحدة الأمريكية استخدمت ورقة فرض العقوبات الاقتصادية على إيران، لكنها لم تصل إلى حد الحل العسكري.

وتنقسم الدراسة إلى أربعة فصول وخاتمة، وجاء الفصل الأول من الدراسة تحت عنوان "الإطار العام لعملية المفاوضات"، وتناولت الباحثة في المبحث الأول منه مفهوم المفاوضات وخصائصها، وقدمت تعريفا محددا للتفاوض على أنه "عملية قانونية اجتماعية ونفسية ومنطقية تعتمد على التفاعل والتأثير النفسي والإقناع والحث من خلال الحوار، وتبادل وجهات النظر الهادفة بين طرفين أو أكثر لديهما تباين في الآراء والأهداف التي يسعى كل منهما لتحقيقها، وتتعلق بقضية أو خلاف أو نزاع أو صفقة أو مسألة معينة ترتبط مصالحهما بها، وذلك بغرض التوصل إلى حل أو اتفاق مقبول ومرض لجميع الأطراف

كما ميزت الدراسة بين المفاوضات ومفاهيم أخرى كالتساوم، والوساطة، والتسوية.

عرضت الباحثة فى هذا الفصل أيضا للعناصر الرئيســيــة فى إدارة المفــاوضــات، وهى الموقف التفاوضى، وأطراف التفاوض، والقضية التفاوضية، والهدف التفاوضى. أما عن خصائص المفاوضات فقد حددتها بأنها "عملية تبادلية تقوم على الأخذ والعطاء بين طرفين أو أكثر، وعلى التوازن النسبى فى قوى أطراف التفاوض، علاقة اختيارية إرادية، والمفاوضات تأتى انطلاقا من وجود قضية أو مشكلة مهمة. وجاء المبحث الثانى من الدراسة ليتناول التخطيط والإعداد للمفاوضات فى التعامل الدولى. أما المبحث الثالث، فقد تناول استراتيجيات ومداخل المفاوضــات. وفى المبحث الرابع، تناولت الباحثة سلوكيات ومهارات المفاوض. وانتهت الباحثة إلى أن المفاوضات هى أداة من أهم الأدوات المستخدمة فى إدارة الأزمات والنزاعات الدولية، وأن هناك حاجة ملحة إلى التركيز على المفاوضات الدولية فى إدارة الأزمات الدولية التى تنشب فى المناطق المختلفة، فهى أداة تتطلب توافر خبرات ومهارات وسلوكيات لإدارة العملية على نحو يلبى الحد الأدنى من الرغبات لطرفى التفاوض.

أما الفصل الثانى من الدراسة، فقد جاء تحت عنوان "دور المفاوضات فى إدارة الأزمات الدولية"، جاء فيه أن أطراف الأزمة الدولية ليسوا ملزمين باللجوء إلى طريقة معينة لحل الأزمة، ما لم توجد نية تقضى بخلاف ذلك. على أنه من المنطقى القول إن كل أزمة فى حاجة إلى تحديدها تحديدا قطعيا قبل اللجوء إلى حلها، لذا من المرغوب أن تتفاوض الأطراف المعنية فيما بينها لمحاولة التوصل إلى حل للأزمة كلها أو بعضها قبل اللجوء إلى وسيلة أخرى عن طريق عرض الأزمة على محكمة تحكيم أو على محكمة العدل الدولية. واللجوء إلى تلك الوسيلة ليس فى حاجة إلى تدليل أو إثبات، باعتبارها وسيلة لتقليل أو لإزالة حدة التوتر أو الأزمات.

كما تتميز الوسائل السلمية للأزمات الدولية بأنها متعددة ومتغايرة. ويمكن القول إن تطور القانون الدولى فى اتجاه منع الحرب وتحقيق التعاون الدولى يتمثل قبل كل شئ فى العمل على تأكيد ضرورة حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية، وذلك اتساقا مع نص ميثاق الأمم المتحدة فى المادتين ٢/٣و ٣/٣. ولقد حظرت المادة ٤/٢ استخدام القوة أو التهديد بها كوسيلة لحل المنازعات الدولية. وتحتوى المواثيق المنشئة للمنظمات الدولية الأخرى على العديد من النصوص فى هذا المعنى.

ووسائل حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية متعددة، يمكن اللجوء إليها لحل كافة المنازعات، سواء كانت خطيرة أو غير خطيرة بشرط موافقة الدول المعنية على الوسيلة المستخدمة، تطبيقا لمبدأ المساواة فى السيادة بين الدول.

كذلك ليس ثمة ما يمنع من تعدد وسائل حل النزاع وتزامنها فى وقت واحد، باعتبار أن الغرض من ذلك هو فى النهاية الوصول إلى تسوية سلمية له، كأن يتم عرض النزاع على محكمة تحكيم أو على محكمة العدل الدولية، فى الوقت الذى يكون النزاع فيه محلا للتفاوض بين أطرافه، أو أن يكون النزاع محل وساطة أو توفيق أو تحكيم.

وفى هذا المضمار، يتم اللجوء إلى المفاوضات الدولية، نتيجة لعجز أى طرف من أطراف النزاع على فرض حل بإرادته المنفردة، نتيجة لتكافؤ موازين القوى أو لأى عوامل أخرى (وهو ما يعرف فى فقه المفاوضات الدولية باسم Stalemate).

ويلاحظ أن دفع أو حث أطراف النزاع إلى اللجوء للتفاوض يتم بوسائل عديدة، منها: خلق حلول جديدة، أو تحذير الطرف الآخر من اندلاع كارثة، أو اللجوء لطرف ثالث لممارسة ضغط على طرف معين، أو باستخدام وسائل الضغط المختلفة، أو تضييق الخلافات الموجودة فعلا.

وعلى هذا، يجب على أطراف النزاع أن تعى أن خيار استخدام القوة ذو تكلفة مادية وبشرية خطيرة لكلا الطرفين بالنظر إلى المزايا المتحققة للتسوية، أو الحل الذى يمكن التوصل إليه عن طريق التفاوض أو أية وسيلة أخرى.

كذلك، فإن اللجوء إلى المفاوضات يفترض وجود نقطة تحول أو حدوث ظرف من شأنه أن يدفع الأطراف المعنية إلى إضافة المفاوضات إلى جملة البدائل المطروحة لحل النزاع، وهى وسيلة يتم اللجوء إليها إما لتفادى أزمة أو نزاع محتمل، أو لتسوية نزاع وقع فعلا.

وجاء الفصل الثالث من الدراسة تحت عنوان "بناء التحالفات وأثره فى المفاوضات". وحاولت الباحثة من خلاله طرح مجموعة التحالفات التى سعت إيران لتكوينها بغرض تقوية موقفها التفاوضى مع الولايات المتحدة والترويكا الأوروبية. فقد سعت القيادة الإيرانية للبحث عن مجموعة من التحالفات تساعدها فى الاستمرار فى برنامجها النووى، فى ظل الأوضاع غير المستقرة فى منطقة الشرق الأوسط.

وقد قامت السياسة الخارجية الإيرانية فى ذلك الوقت بالحفاظ على أجندتها ونفوذها ومحاولة كسر العزلة الدولية المفروضة عليها.

وقد تزايدت أهمية التحالفات الإقليمية الإيرانية كأسلوب لإدارة السياسة الخارجية الإيرانية فى ظل تزايد الرفض الدولى لموقف إيران من مسألة الملف النووى، والدور الذى تلعبه فى الداخل العراقى، أو مع الجماعات الفلسطينية المتشددة.

وأظهرت الدراسة أن العراق لعب دور ورقة الضغط التى مارستها إيران على العديد من الأطراف الدولية، خاصة الجانب الأمريكى، لكى تحصل على بعض التنازلات فى مجال الملف النووى لديها.

فى الوقت نفسه، سعت إيران إلى تدعيم شبكة علاقاتها مع الجانب العراقى بقواه الشيعية والكردية، والتى تقوى موقفها التفاوضى، سواء من حيث النفوذ، أو من حيث الحصول على تنازلات أوروبية ودولية فى الملف النووى. ولكن فى ظل الانقسام الشيعى - الشيعى، والطائفى العراقى العام، وحالة الانفلات الأمنى الذى يعانيه العراق فى ظل غياب لاتفاق وطنى عام حول الحكومة الجديدة، فإن احتمالات قدرة إيران والولايات المتحدة على التحكم فى توازنات القوى الداخلية العراقية أمر محفوف بكثير من التساؤلات.

وانتهى الفصل بخلاصة مفادها أن المحاولات الإيرانية لبناء تحالفات فى المنطقة كانت بالقدر الذى يمكنها من التفاوض حول برنامجها النووى، دون فرض عقوبات عسكرية أو توجيه ضربة إليها. وبالفعل، تمكنت إيران من بناء شبكة تحالفات قوية تدعمها فى موقفها أمام القوى المتفاوضة معها.

وجاء الفصل الرابع والأخير من الدراسة تحت عنوان "دور المفاوضات فى إدارة أزمة الملف النووى الإيرانى"، وانقسم إلى أربعة مباحث تناولت خلالها الباحثة تطور أزمة البرنامج النووى الإيرانى، من خلال التعرض لأدوار الأطراف المختلفة، ومنها الدور الإيرانى، والدور الأمريكى، والدور الأوروبى. وأكدت الباحثة أن المواقف المفرطة فى التشدد والتصلب والتعنت التى تتخذها إيران حيال ملفها النووى لها ما يبررها نسبيا، خاصة أن الخلاف الأمريكى - الإيرانى يتجاوز كثيرا مجرد القضية النووية على النحو الذى لا يسهم فى تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل سلمى لتلك القضية عبر المفاوضات الدبلوماسية، وفى إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فيما لاينم عن أى رغبة صادقة حيال تبديد الشكوك والمخاوف التى تنتاب المجتمع الدولى

إزاء الدوافع والمبررات الحقيقية وراء برنامج إيران النووي.

كما أن الهجوم الأمريكي حيال إيران من شأنه استثارة أشد صور القومي الإيراني المعادي والساخط والناقم تجاه الولايات المتحدة، كما سيزيد حتما من التعاطف مع إيران من قبل الجماهير الشعبية في الدول الإسلامية والكراهية تجاه الغرب. علاوة على ذلك، فإن التعنت الإيراني لن يسهم في تهدئة الأجواء الوطنية إقليميا، حيث تتطلع إيران إلى تحسين علاقاتها مع دول الخليج، وتبديد هواجسها حيال قدراتها النووية، وإعادة مد جسور الثقة التي تدمرت بالكاد إبان الحرب العراقية التي كانت سببا رئيسيا في استنفاد جل موارد دول المنطقة.

كما أوضحت الباحثة أن كل طرف من أطراف الأزمة دخل في التفاوض بطريقته وأهدافه. فإيران ركزت على الأسلوب الدبلوماسي في معالجة الأزمة من خلال الدخول في مفاوضات مباشرة وهادئة تتيح لها وقتا لاستكمال برنامجها النووي، بما يحول دون القيام بعمل عسكري ضدها.

أما الولايات المتحدة، فلم تدخل في البداية في مفاوضات مباشرة مع إيران، وإن كانت قد تركت مفاوضات الملف النووي للترويكا الأوروبية، وأوروبا أدارت التفاوض بشكل جيد بما يسمح بحل الأزمة بعيدا عن أروقة مجلس الأمن.

إن الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا تعتبران أن الدبلوماسية خطوة أولى ضرورية قبل اللجوء إلى حل القضية بالإكراه. ولكن ثمة فرق دقيق بين كلا النظريتين. الأوروبيون أقل تركيزا من الولايات المتحدة على طبيعة النظام في إيران، ويفضلون الحل الدبلوماسي بعكس الولايات المتحدة. إذن فالانقسام في الموقفين الأوروبي والأمريكي يرتكز بالأساس في موقف كل منهما، بالرغم من اتفاقهما على ما ينبغي طلبه من إيران. ومع أن هذه الانقسامات تراجعت -إلى حد كبير- بعد التشدد الذي طرأ على مقاربة إيران للقضية في منتصف عام ٢٠٠٥، إلا أن هناك انقسامات ظهرت حول المقاربة الأمريكية للملف النووي حتى نهاية ٢٠٠٨. وإن كانت القضية بدأت في أخذ شكل منحى هادئ من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في التعاطي معها، خاصة بعد تولي الرئيس الأمريكي باراك أوباما، ودعوته في ٢٠ مارس ٢٠٠٩ إلى إقامة شراكة وعلاقات حقيقية مع إيران. إلا أن هذا ليس كافيا لإدارة الأزمة، فلا بد من اتخاذ خطوات ملموسة وجادة للتعاطي مع القضية.

وفي مقابل ذلك، تدرك القيادة الإيرانية أن التوقيت الآن هو الأفضل للمفاوضات المباشرة مع واشنطن، لأن عامل الزمن الذي كان يعمل في ظل إدارة بوش لصالح إيران سيكون الآن لغير صالح القيادة الإيرانية بسبب توجهات إدارة أوباما الإيجابية تجاه العالم ككل، ونحو موسكو بالتخصيص. فكلما زادت خطى التقارب بين واشنطن وموسكو، زاد الضغط على إيران من حليف دولي شديد الأهمية لها. كذلك الأمر بالنسبة للصين ولدول أخرى في العالم، كانت ترفض رؤية إدارة بوش للصراعات كلها، وتتفاعل الآن إيجابيا مع الإدارة الأمريكية الجديدة.

أيضا، فإن جهود إدارة أوباما لتحقيق تسوية شاملة للصراع العربي - الإسرائيلي، ولتحسين العلاقات مع دمشق، من شأنها أن تخفف من التأثير الإيراني المباشر في الشرق الأوسط وصراعاته الإقليمية والمحلية.

فإذا مرت الفترة القادمة دون حدوث تطور إيجابي حاسم في العلاقات الأمريكية - الإيرانية، فإن ذلك سيضعف من أوراق التفاوض التي تملكها طهران، لكنه أيضا يضعف من خطوات السير نحو الاستقرار في العراق، ونحو التسوية السياسية لصراعات الشرق الأوسط.

هناك حتما ضغوط كثيرة تمارسها واشنطن على طهران لدفعها إلى القبول بالشروط الأمريكية للحوار معها. لكن بإمكان إيران أيضا تحصين وتحسين وضعها التفاوضي من خلال عمقها الاستراتيجي المهم في المنطقة العربية والعالم الإسلامي عموما.

وقد انتهت الدراسة بمجموعة من السيناريوهات لإدارة الأزمة، منها سيناريو القبول بوجود إيران نووية في المنطقة، مع صعوبة هذا الخيار، أو استمرار خيار التفاوض، باعتباره البديل الأفضل لتجاوز الأزمة.

أبو بكر الدسوقي

امبراطورية تتداعى.. مستقبل الهيمنة الأمريكية والنظام الدولي

د. سيد أبو ضيف

القاهرة: دار الطلائع، ٢٠٠٩

يرى المؤلف أنه منذ بداية القرن الحادي والعشرين، تسارع التاريخ وتسارعت التحولات باطراد، وازداد تشابك وتداخل الثقافات والحضارات، وحدث تقارب هائل بين الشعوب والمجتمعات، وبزغ ما يمكن أن نطلق عليه بشرية واحدة ذات مصالح وهموم كونية مشتركة. لقد عمقت التطورات العلمية والمعرفية والحياتية الكبرى الوعي بعالمية العالم وبوحدته.

لقد أصبح العالم قرية اتصالية متشابكة ومتداخلة سياسيا واقتصاديا وثقافيا، بحيث لم يعد هناك جزء بمنأى عن التفاعل والتأثر بالأجزاء الأخرى، وأن أي خلل أو تطور في جزء من العالم ينتشر في باقي أجزائه.

إن تطور النظام الدولي لنظام عالمي متشابك ومتداخل هو إحدى أهم فرضيات هذا الكتاب. ويحاول هذا الكتاب الإجابة على جملة من التساؤلات الكبرى، مثل ماهية وطبيعة النظام الدولي؟ وما هي القوى التي تتحكم في تطوره وتحدد مساره ومستقبله؟ وما هي أهم صراعاته وقضاياه؟ وما هي حقيقة الصراع بين الشمال والجنوب والفجوة القائمة بين الدول الغنية والفقيرة؟ وأخيرا ما هو مستقبل النظام الدولي؟ وإلى أين يتجه؟ هل يتجه نحو المزيد من الصراعات والتوترات وتفاقم الأزمات؟ أم أنه يتجه نحو المزيد من التعاون والهدوء والاستقرار والسلام الدولي؟

إن النظام الدولي هو النظام العالمي الذي نعيشه، وننتمي إليه الآن، ونعيه ونتفاعل معه، ونتأثر بوقائعه وأحداثه، وربما في صياغة مستقبله. لقد انبثق هذا النظام الدولي إلى الوجود منذ الحرب العالمية الأولى، واشتمل بالتالي على جميع التغيرات والتطورات الحياتية، والأيديولوجية، والسياسية، والتقنية، والمادية الحاسمة: كالثورة البلشفية، وانفجار أول قنبلة نووية، وبروز الولايات المتحدة، وقيام الأمم المتحدة، وصعود الإنسان إلى الفضاء الخارجي، وتفجر الثورة العلمية والتقنية، وانهيار النظم الاشتراكية وسور برلين، وانفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم. هذه التغيرات الأخيرة هي التي حددت طبيعة النظام العالمي الجديد، وجعلته نظاما دوليا مستقلا عما سبقه، ومتميزا عما سواه بسماته وأزماته وتعقيداته وإنجازاته. ومن ثم، فقد برزت عدة اجتهادات ومسميات تحاول أن تعبر وتجسد هذا التعقيد والتنوع، فقد سمي النظام الدولي الجديد بنهاية الأيديولوجيات، والعولمة، والأمركة، والفوضى الدولية. إن جميع هذه الصفات والعبارات تبدو صحيحة وتعبر كل منها عن إحدى السمات، ولا يمكنها أن تكون شاملة لوحدها، فهي تركز على بعد واحد من الأبعاد الخاصة بالنظام العالمي الجديد، والذي يميزه عن غيره من النظم الدولية السابقة.

فمع انهيار الاتحاد السوفيتي، أصبحت الولايات المتحدة سيدة العالم بلا منازع والقوة العظمى

الوحيدة فى العالم، ليس لمجرد امتلاكها الأسلحة النووية، وإنما لكون مواردها الاقتصادية والتكنولوجية الفائقة من الضخامة التى تمكنها من استخدامها بأشكال متعددة تحولها إلى قوة عسكرية ودبلوماسية، واقتصاديه بأغراض مختلفة وبمستويات متنوعة، وأن هذه الموارد والإمكانات غير متوافرة لأية دولة أخرى إلا للولايات المتحدة الأمريكية.

واليوم، تجد الولايات المتحدة نفسها فى مأزق فى العراق وأفغانستان والقوقاز وغيرها. إن المشكلة ليست فى إدارة بوش السابقة الكارثية أو فى حماسة أوباما الرئيس الجديد، بل فى المشيئة الخاصة لإمبراطورية ولدت من الحرب ضد إسبانيا، ونظمت السلام الأمريكى بعد الحرب العالمية الثانية، وتخطت المغامرة الفيتنامية، وتستطيع عمليا الخروج سليمة من الإخفاق العراقى. فرغم تشوشها المؤقت، ستكمل الامبراطورية طريقها وسط الثنائية الحزبية وضغوط أوساط الأعمال والبركات الإنجيلية. إن هذا الاستعداد للتعرض لنفس الأخطاء عملية مكلفة، ليس للنخب فقط، بل للفئات الشعبية، وهذا ما يميز الدول الإمبراطورية التى بلغت مرحلة النضج .

ويذهب المؤلف إلى تأكيد أن الإمبراطورية الأمريكية ستئول يوما إلى الانهيار، لكن التنبؤ بانحدارها الوشيك مبالغ فيه. فمن دون وجود منافس عسكرى، ستبقى الولايات المتحدة لبعض الوقت هى القوة العظمى الوحيدة فى العالم . لكن من فرط نضالها ضد التآكل، تتقوض الامبراطوريات التوسعية المزهوة بقدراتها وهيبتها، إذ تتنامى عصبيتها وكذلك شراستها. فالولايات المتحدة تمتلك أكثر الجيوش قوة فى العالم، وهى تتجاوز بكثير كل جيوش الامبراطوريات القديمة، ومتواجدة بكثافة فى البحار وفى الفضاء، وتستطيع نشر قواتها البرية بسرعة قياسية، مثل شرطى عالمى نصب نفسه. فقد أكد "دونالد رامسفيلد"، وزير الدفاع السابق، قائلا "ما من زاوية فى العالم أبعد ولا جبل أعلى ولا مغارة ولا تحصينات تحت الأرض أعمق من أن تجعل أعداءنا بعيدين عن مرمانا ". فقد أدت أحداث سبتمبر والحرب الأمريكية على الإرهاب إلى وضع استراتيجية أمريكية عالمية تؤمن للولايات المتحدة هيمنتها عبر إقامة قواعد عسكرية بحرية وجوية فى أكثر من مائة بلد الأحدث هى: بلغاريا، وجمهورية تشيكا، وبولندا، ورومانيا، وتركمانستان، وقيرغيزستان، وطاجيكستان، وإثيوبيا، وكينيا، فضلا عن العديد من مكاتب الاستخبارات المنتشرة حول العالم، التى تشكل سمع وبصر قوات هذه الامبراطورية، والتى توضح رغبة واشنطن فى إظهار قوتها فى كل مكان من العالم، ومدافعة دون كل عن المصالح الأمريكية، ومروجة فى الوقت نفسه للديمقراطية والرأسمالية وحقوق الإنسان.

ومع ذلك، يبقى الاقتصاد الأمريكى قويا والولايات المتحدة فى أعلى السلم فى مجالات البحوث والتطوير وبراءات اختراع علم التحكم والبيولوجيا الذرية، وتعزز هيمنتها العالمية من خلال القروض الحكومية والهبات الخاصة ورعاية المشاريع التى تستفيد منها جامعاتها ومراكز أبحاثها، وتجذب فى الوقت نفسه أدمغة العالم بأكمله. ومن جهة أخرى، فإن الشغف بالمتاحف الجمالية والهندسة المعمارية لمقار المؤسسات الكبيرة، وشمولية استراتيجيات التسويق السياسى والتجارى، تجبر الذين لا يزالون يشككون على التسليم بأن النموذج الأمريكى مستمر فى واقع الحال.

إذن، ليس من العجب أن تحصد البلاد عددا متصاعدا من جوائز نوبل للاقتصاد والعلوم الطبيعية، كما أن اللغة الإنجليزية - الأمريكية تفرض نفسها فى العالم بأكمله كلغة عالمية، خاصة لدى الأجيال الشابة ومستخدمى الإنترنت. وتفسر هذه الظاهرة التأثير الواسع للشركات المتعددة الجنسيات وللمؤسسات المالية الأمريكية العامة والخاصة، ومن ثم تصل الثقافة الشعبية وطرق الاستهلاك الأمريكية إلى أقل البلاد تقدما فى العالم، ومن أمثلة ذلك انتشار مطاعم "ماكدونالدز"، وسينما هوليوود والمسلسلات التليفزيونية الأمريكية. كما تقوم واشنطن والمؤسسات المالية فى وول ستريت بتقديم الدعم إلى الأنظمة والنخب المستعدة للتعاون، المتواجدة على الحدود غير المستقرة "للإمبراطورية" الأمريكية.

ويرى المؤلف أن هذه المقدرة ليست مجرد نتاج جيل عفوى فى سعيه الدائم إلى موارد طبيعية وأسواق جديدة ومواقع استرتيجية، فهى تكشف عن تشابه مقلق مع امبراطوريات الماضى. إذ يرى غالبية الأمريكيين أن الحفاظ على موقعها المهيمن يعود عليها بالنفع. بالتأكيد هناك فئات اجتماعية تستفيد أكثر من غيرها، لكنه فى المجمل، فإن الامبراطورية مربحة لهم، ليس فقط على المستوى الاقتصادى، بل أيضا على المستوى الثقافى والنفسى، وهذا ثمين أيضا للمثقفين وللدعاة الليبراليين والإعلاميين. وعلى ذلك، فالكتاب جدير بالمطالعة، حيث يتناول فصولا ثلاثة، خصص الأول لتحليل استراتيجية الأمن القومى وتحدياتها فى منطقة الشرق الأوسط. وفى الثانى، أوضح بيئة النظام الأمريكى وأثرها على وضع السيطرة والهيمنة العالمية. وناقش الثالث السيناريوهات المستقبلية للهيمنة الأمريكية والنظام الدولى.

وقد استعرض المؤلف سبعة سيناريوهات طرحها الباحثون والمفكرون حول مستقبل النظام الدولى لتحديد الاحتمالات الأكثر ترجيحا، انطلاقا من تحليل المعطيات المتوافرة. ويذهب المؤلف إلى القول إن هناك حركة فكرية موضوعية باتجاه تجسيد النظام الدولى ذات اتجاهين أساسيين. الأول: اتجاه مدنى، يفرضه التطور الكبير والضخم للاقتصاد والتجارة الدولية (نموذج أقطاب الجغرافيا الاقتصادية)، والتطور الهائل فى تكنولوجيا الاتصال والمعلومات (نموذج القرية العالمية)، ونمو الحركات الإنسانية العالمية، مثل حركات السلام، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحماية البيئة وسلامة الكوكب (نموذج الأقطاب المتضامنة)، ومكافحة الفقر، والحروب (نموذج مناطق السلام والرخاء، ومناطق الحروب والفقر)، وحوار الحضارات واحترام التنوع الثقافى (نموذج صدام الحضارات)، وحقوق المرأة والطفل وهى حركات قائمة ويزداد ترسخها وانتشارها والاعتراف بها فى كل أنحاء العالم. وهذا الاتجاه يكون تدريجيا شكلا من أشكال "المجتمع المدنى العالمى".

الثانى: اتجاه سياسى أيديولوجى، يحاول استغلال هذه الظروف التاريخية والمتغيرات النوعية التى يشهدها النظام الدولى بفرض هيمنة نموذج القطب الواحد (فى اتجاه الهيمنة الأمريكية)، أو كتلة معينة (نموذج توازن القوى)، أو ثقافة ما على العالم.

محمود خليفة إبراهيم

المشروع الإمبراطورى الأمريكى واستراتيجية مقاومته فى المنطقة

د. حامد عبد الماجد قويسى

مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩

يطرح هذا الكتاب موضوعا بالغ الأهمية والحساسية، فهو يتناول تطورات المشروع الامبراطورى الأمريكى للهيمنة على الأمة العربية والإسلامية، وتفاعلات القوى المناوئة لهذا المشروع، وصور المقاومة المختلفة

ويأتي الكتاب في خمسة فصول، يبدأ الفصل الأول منها بمحاولة التعرف على حقيقة المشروع الإمبراطوري الأمريكي.

فمنظومة الهيمنة الغربية الأمريكية تقوم على عدة مشروعات أساسية تمثل امتدادا للمخطط الاستعماري القديم.

المشروع الأول: تفتيت وترسيخ حالة الانقسام الحالية في جسد الأمة العربية عبر تقسيم العالم الإسلامي إلى مجموعة من الدول تمثل كيانات منفصلة تقوم على المصلحة الذاتية ولو على حساب المصالح العليا للأمة.

أما المشروع الثاني: فهو استبدال مرجعية الأمة الإسلامية، أي استئصال مرجعية الأمة داخل كل دولة، وأن يستبدل بها مرجعية جديدة خاصة بالدولة القطرية.

والمشروع الثالث: هو ترسيخ أنظمة الاستبداد والطغيان في المنطقة الإسلامية كسبيل لتمرير المشروع التغريبي الليبرالي داخل المجتمعات الإسلامية وتوسيع نطاق عملية التغريب تدريجيا.

والمشروع الرابع هو التحديث والتغريب المجتمعي، والذي يسعى لخلخلة المجتمع داخليا للقضاء على ما تبقى للأمة من نظم وقيم اجتماعية.

أما المشروع الخامس، فهو المشروع الصهيوني بإقامة الغرب لهذا الكيان في فلسطين هدفت منذ البداية إلى قيام هذا الكيان بدور مكمل للمشاريع الاستعمارية، وهو ما حدث بالفعل، حيث أسهم هذا الكيان في تقسيم الأمة.

أما الفصل الثاني من الكتاب، فيتناول الأبعاد الاستراتيجية لمقاومة الهيمنة الأمريكية، وكيفية دفع جهود الاتجاهات الإسلامية في مقاومة المشروع الأمريكي.

ويشير الكتاب إلى ضرورة تحديد الاتجاهات الإسلامية لمواقفها تجاه الوضع الدولي الراهن، ونوعية التغيير الذي تريده، وهل هو جذري أم محدود، وأثر ذلك في زعزعة مشروع الهيمنة فعملية التحرر من مشروع الهيمنة الأمريكي تتطلب تحديد اتجاه التغيير نحو نظام يقوم على قيم إسلامية خالصة أم ليبرالية بحتة، وعمق التغييرات المرجوة، وهل هي شكلية أم شاملة وعميقة، وكذا سرعة التغيير، إضافة إلى وسيلة التغيير، سواء كانت قانونية أو جماهيرية شعبية. فاتجاه التغيير وعمقه وسرعته تكون الأهداف الاستراتيجية التي تحدد بالضرورة الوسائل المتبعة في التغيير.

ونظرا لأن الهيمنة الأمريكية تمثل عدوانا على الأمة بأسرها فلابد من مقاومتها والتصدي لها بكل الوسائل، لأن نجاح أي مشروع نهضوي للأمة مرهون بالتعامل المباشر مع التحدي الخارجي العنيف، وذلك من خلال إحداث خلخلة في النظام الدولي بالتصدي لرأس هذا النظام ومركز الثقل فيه وهو الولايات المتحدة، وهذا يتطلب تبني استراتيجية شاملة للمقاومة تقوم على تفكيك مركز الثقل من جهة، وعلى العمل الإسلامي الدفاعي ذي الصبغة الجماهيرية من جهة أخرى.

ويعتمد مشروع المقاومة بشكل أساسي على الأقلية المهتمة المتمسكة بتحقيق مثاليات التراث وقيمه، والتي كانت وراء عدم استقرار المشروع الأمريكي للهيمنة واستكماله لمطامعه في السيطرة على المنطقة حتى الآن.

ويعرض الفصل الثالث من الكتاب للأبعاد الثقافية للاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية، والتي تحتل محورا أساسيا فيها، إن لم تكن المدخل الأساسي للهيمنة على المنطقة.

وهناك العديد من الاتجاهات التي تحاول تفسير الأبعاد الثقافية للاستراتيجية الأمريكية تجاه العالم الإسلامي، ومنها:

الاتجاه الأول: الذي يتناول الاستراتيجية الأمريكية كمنطق امبراطوري وهيمنة عالمية. ويرى هذا الاتجاه أن أحداث ١١ سبتمبر كانت عاملا مسرعا فقط للتوسع الإمبراطوري الأمريكي الذي كان دائما مواكبا ومسايرا للتاريخ الأمريكي. فالخبرة الأمريكية في التوسع، بناء على قوتها الذاتية، أورثت الإدارات الأمريكية المتعاقبة شعورا بالتميز جعلها ترى نفسها فوق النظام الدولي، وجعلها تسعى للهيمنة على العالم عسكريا واقتصاديا وثقافيا.

الاتجاه الثاني: الذي يتناول الأبعاد الثقافية في بناء نظريات العلاقات الدولية. ويؤكد هذا الاتجاه دور الأبعاد الثقافية في بناء نظريات العلاقات الدولية. فالتجربة أثبتت أن الدين لا تتضاءل أهميته في حياة البشر أو الدول بل العكس، وهذا ما يفسره بروز الأصولية الإسلامية في العالم، والممارسات السياسية للمسيحية، خاصة الكنيسة الكاثوليكية، وتحولها من قوة مناهضة للتغيير إلى قوى مؤيدة لتحقيق ديمقراطية العدل الاجتماعي بالطرق الثورية والإصلاحية.

أما الاتجاه الثالث، فهو الذي يتناول العدوان الثقافي الأمريكي على العالم الإسلامي بعد أحداث ١١ سبتمبر. ويؤكد هذا الاتجاه أن الثقافة تتحرك جنبا إلى جنب مع المصالح، وتعتبر محركا أصيلا في الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية.

الاتجاه الرابع: هو الذي يتناول مشاريع الإصلاح والتغيير الثقافي الأمريكي في العالم الإسلامي. وينطلق هذا الاتجاه من الافتراض القائل إن المشكلة بين الإسلام والغرب ذات طبيعة تاريخية، وتحتاج لصراع طويل المدى يحتاج بدوره إلى حل ثقافي.

ويتناول الفصل الرابع ظاهرة الأفغان العرب والجذور التاريخية لتنظيم القاعدة، وبدايات مقاومة المشروع الأمريكي.

ويبدأ الفصل بتحديد مفهوم وظاهرة الأفغان العرب، فهم ليسوا من الأفغان، بل من الشباب العربي والمسلم الذي التحق بالمجاهدين الأفغان، ومعظمهم أجيال شابة تراوحت أعمارهم بين ١٥ و٢٠ سنة، عندما ذهبوا لأفغانستان، وتلقوا إعدادا عسكريا واستخباراتيا وأيديولوجيا. وقد تشكلت بدايات هذه الظاهرة في إطار تفاعل العديد من المتغيرات الدولية والإقليمية العربية والإسلامية التي تتعلق بالحرب الأفغانية.

وأسهم الإطار الإقليمي في تشكيل هذه الظاهرة من خلال تفاعله مع القضية الأفغانية كقضية إسلامية، سواء على المستوى الرسمي الذي تمثل في الدعم السياسي العربي للجهاد الأفغاني، أو على المستوى غير الرسمي المتمثل في العمل الإغاثي في مجالات التعليم والصحة.

ثم يتناول الفصل الرؤى الفكرية والخريطة التنظيمية للأفغان العرب. ومع صعوبة الجزم بوجود رؤية فكرية كلية متماسكة للأفغان العرب تميزهم عن بقية الفصائل الإسلامية التي تستخدم العنف السياسي في التعبير عن مواقفها، يمكن القول بوجود رافدين أساسيين شكلا الرؤى الفكرية للأفغان العرب، أحدهما هو الخلفية الفكرية التي انحدروا منها، والمتمثلة في الاتجاه الجهادي السلفي، والآخر هو عملية التنشئة السياسية والشحن العقائدي الذي تلقوه أثناء الحرب الأفغانية وفي عقبها.

ويتعرض الفصل كذلك لتطورات علاقة الأفغان العرب بالولايات المتحدة، مشيرا إلى أن السياسة الأمريكية تجاههم مرت بمرحلتين متعاقبتين ومتناقضتين، حيث تحولت العلاقة بينهما من النمط

التحالفى إلى النمط الصراعى

فالمرحلة الأولى كانت مرحلة النمط التحالفى والمساهمة غير المباشرة فى نشأة حركة الأفغان العرب وتطورها، والتى كان مبررها وجود عدو مشترك هو الاتحاد السوفيتى ومع زوال خطر هذا العدو بانهياره، فقد التحالف مبرراته وتحول نحو العداء.. وذلك مع ملاحظة أن الولايات المتحدة كانت تعانى ارتباكا واضحا فى الرؤية الاستراتيجية فى أفغانستان بعد هزيمة السوفيت، حيث ترددت بين مواصلة الرهان على طالبان، باعتبارها الحركة الوحيدة القادرة على تحقيق الاستقرار، أو التعامل معها، باعتبارها تؤوى الإرهاب وتحميه، إلى أن صارت الولايات المتحدة ومصالحها مسرحا لهجمات الأفغان العرب.

أما الفصل الخامس والأخير، فقد تناول المقاومة العراقية للاحتلال والمشروع الأمريكى فى العراق، وذلك لمحاولة استكشاف واقع هذه المقاومة من خلال توصيف الملامح الفكرية والتنظيمية الأساسية لها.

ويركز هذا الفصل على محاولة تفسير النشأة المبكرة لحركة المقاومة العراقية، خاصة أنه لا يوجد فرق زمنى حقيقى بين ظهورها وسقوط بغداد، الأمر الذى اعتبره البعض تخطيطا مسبقا لتكون المقاومة إحدى مراحل الحرب العراقية. وهو تفسير غير منطقى، فسقوط بغداد المفاجئ ولد رد فعل عكسيا سريعا، هو المقاومة.

وتتسم خريطة قوى المقاومة العراقية بالتنامى والتغير المستمر، مما يجعل تحديدها غير دقيق من لحظة لأخرى. لذا، فتصنيفها يكون حسب طبيعة الدوافع التى تحركها، والإطار الفكرى الذى تنطلق منه، لتنقسم إلى ثلاثة اتجاهات أساسية:

أولا- الاتجاهات الإسلامية المقاومة: وتتكون من جماعات المجاهدين العرب والمسلمين، وهى جماعات محدودة العدد، تعود جذورها لظاهرة الأفغان العرب، سواء من تنظيم القاعدة أو غيره من التنظيمات.

ومع التسليم بأن السنة العرب كانوا الأكثر رفضا للأمريكيين والأكثر اشتراكا فى المقاومة المسلحة فى بداية الاحتلال، إلا أنه مع الوقت تطورت المقاومة، وشارك الشيعة لتصبح المقاومة العسكرية شاملة لكل العراقيين.

ثانيا- الاتجاهات القومية والوطنية العراقية: وتشمل الأفراد والجماعات الوطنية، والذين يرفضون الوجود الأمريكى، ويهدفون لتحرير العراق، ومنها الناصريون، والجبهة القومية لتحرير العراق، وغيرها.

ثالثا- الموالون لنظام صدام حسين: وهم أضعف مكونات المقاومة العراقية، وهى مجموعات تراجعت مع تطور المقاومة العراقية، حتى بدأت تتلاشى.

إضافة لذلك، هناك قوى أخرى تحتفظ بمسافة عن المقاومة، ولكنها تنتج خطابا دعويا وسياسيا يؤيد المقاومة، وعلى رأسها هيئة علماء المسلمين.

كما يستعرض الكتاب تطور عمليات المقاومة وتكتيكاتها من عمليات الاغتيال المتفرقة إلى إلقاء القنابل المزروعة على جوانب الطرق، ثم تهديد وقتل العراقيين المتعاونين مع سلطات الاحتلال، والدخول فى مواجهات عسكرية محدودة مع قوات الاحتلال، واختطاف الرهائن.

وتتنبأ خاتمة الكتاب بعدم قدرة الولايات المتحدة على الاحتفاظ بمشروعها المهيمن على المستوى الكونى لفترة طويلة، وذلك انطلاقا من منطق صعود وانهيار الإمبراطوريات على مر التاريخ.

هويدا الرفاعى

السياسة الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية.. دراسة فى تأثير البعد الدينى

عصام محمد عبد الشافى

رسالة دكتوراه فى العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩

على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت ببناء نموذج تعاون اقتصادى واستراتيجى قوى مع المملكة العربية السعودية، إلا أن البعد الإسلامى للسياسة السعودية كان يشكل محلا لاهتمام صانعى القرار الأمريكيين، وهو ما تم التعامل معه، عبر عدة مستويات. فمن ناحية، اعتمدت الولايات المتحدة على هذا البعد فى تحريك المملكة ضد النظم السياسية الثورية العربية (البعثية والقومية) فى الستينيات من القرن العشرين، وضد الثورة الإسلامية الإيرانية فى نهاية السبعينيات، وفى دعم المجاهدين ضد الغزو السوفيتى لأفغانستان فى الثمانينيات، ثم فى التصدى لهؤلاء المجاهدين بعد عودتهم إلى دولهم وبعد انهيار الاتحاد السوفيتى خلال مرحلة التسعينيات.

وقد اهتز التحالف التقليدى بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، بسبب تزايد مؤشرات التدخل الأمريكى فى الشئون الداخلية السعودية - مع تزايد إدراك الولايات المتحدة لما تعتبره تهديدا لأمنها، لاعتبارات نابعة من طبيعة النظام السعودى- خاصة ما يتعلق منها بالعلاقة بين الدين والدولة، وذلك تحت تأثير رؤية الإدارة الأمريكية للحرب على الإرهاب، وانعكاس هذه الرؤية على توجهات وقضايا وأدوات السياسة الأمريكية تجاه المملكة، تحقيقا للمصالح الاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة، وكذلك على طبيعة العلاقة بين البعد الدينى والبعد المصلحى فى السياسة الأمريكية بصفة عامة، وتجاه العالم الإسلامى والمملكة بصفة خاصة.

وهو ما يثير العديد من التساؤلات حول العوامل والاعتبارات التى تقف وراء هذا التحول، ومبرراته ودوافعه ومظاهره، وما يقوم عليه من توجهات مرجعية ومصلحية، وما يثيره من قضايا، وما يسعى إليه من أهداف، وما يعتمد عليه من أدوات، وذلك خلال فترة رئاسة جورج بوش الابن.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من تعدد دوافع القيام بها، وكذلك تعدد الأهداف التى سعت إلى تحقيقها.

ففى إطار "الدوافع"، تبرز عدة اعتبارات، من بينها: تجدد الاهتمام العلمى فى أدبيات العلاقات الدولية بصفة عامة، والسياسة الخارجية بصفة خاصة، وتحديدا فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بعلاقة الأبعاد الدينية (وما يرتبط بها من أبعاد ثقافية وحضارية وقيمية وأيديولوجية) بدراسة وتحليل السياسة الخارجية.

هذا إلى جانب ما تثيره العلاقة بين الدين والسياسة الخارجية الأمريكية من قضايا وأبعاد، ترتبط فى جانب كبير منها برؤية اليمين الدينى الأمريكى للعالم، وتوجهاته تجاه الوحدات التى يتكون منها، والمحددات التى تحكم هذه التوجهات، وما تثيره هذه التوجهات وتلك المحددات من قضايا.

علاوة على تصاعد الدور الذى قام به اليمين الدينى فى السياسة الأمريكية، وفى صياغة توجهاتها، وتحديد أهدافها، مع بروز نوع من

التوحد فى المصالح بين اليمين السياسى واليمين الدينى، وصياغتهما لرؤية واحدة للولايات المتحدة وللعالم، تقوم على المطر إليهما على أنها وطن استثنائى تاريخى، لابد من أن يسود ويهيمن، وأن يكون لها دورها فى تطهير الثقافة السائدة، وشن الحروب المقدسة ضد (الشيطان) القابع فى قلب الوطن أو الذى قد يظهر فى أية بقعة من بقاع العالم مدعوما امتداد "أمريكا الرسالة"، التى تعبر عن "الإرادة الإلهية".

هذا فضلا عن التداعيات التى أفرزتها أحداث سبتمبر، والتى حملت فى طياتها، من وجهة نظر البعض، رسالة مزدوجة المحتوى إلى صانع السياسة الخارجية الأمريكية. ففى الوقت الذى أثبتت فيه أن الإرهاب أصبح ظاهرة ذات طابع عالمى، جاءت لتشير إلى أن هذه الظاهرة، من وجهة نظر الكثيرين، هى فى الغالب إسلامية، وهو ما أفرز العديد من الانعكاسات على صياغة السياسة الأمريكية تجاه العالم الإسلامى.

كذلك الأهمية المحورية لموقع المملكة فى التوازنات العربية والإسلامية، فى ظل التحولات التى تشهدها العديد من الدول العربية والإسلامية من ناحية، ومدلول التطورات الداخلية التى تشهدها المملكة وموقعها من مشروعات الإصلاحات المطروحة داخليا وإقليميا وعالميا من ناحية أخرى، خاصة ما يتعلق منها بتأثير التوجهات الأمريكية فى المنطقة على مستقبل النظم والسياسات ذات المرجعية "الإسلامية" بأنماطها المختلفة.

وفى إطار "الأهداف"، فمن أهمها، السعى نحو المساهمة -بجهد ولو يسير- فى بناء إطار نظرى حول تأثير البعد الدينى فى دراسة وتحليل العلاقات الدولية، بصفة عامة، والسياسة الخارجية بصفة خاصة، والذى يعانى التجاهل والتغييب - بدرجة معينة - فى الأدبيات العربية ذات الصلة، أملا فى أن يكون هذا الإطار مقدمة لرؤية مقارنة فى صياغة وتشكيل السياسات الخارجية للدول العربية والإسلامية، تأخذ فى اعتبارها وزن ودور البعد الدينى فى عصر بدأت تتراجع فيه مفاهيم العلمانية، سواء فى صنع السياسات، أو فى تشكيل وتوجيه العلوم الاجتماعية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، تحقيق مزيد من الفهم للسياسات الخارجية للدول الفاعلة فى العالم المعاصر، خاصة ذات التأثير المتصاعد فى إدارة القضايا والتفاعلات العربية والإسلامية، والسعى فى الوقت نفسه إلى إثارة الانتباه بين الباحثين والمهتمين حول الأبعاد المختلفة للظاهرة محل الدراسة، وما يثيره البعد الدينى فى دراسة وتحليل العلاقات الدولية من قضايا وإشكاليات، لتكون محلا لدراسات مستقبلية، من شأنها توفير تراكم علمى عربى فى هذا الإطار.

وقد تم التركيز فى إطار الظاهرة محل الدراسة على بيان طبيعة وموقع البعد الدينى فى السياسة الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية، والمحددات التى تحكم تأثيره فى صنع هذه السياسة وتوجهاتها، وقضاياها، والأدوات التى اعتمدت عليها لتحقيق أهدافها. وجاء اختيار المملكة نابعا من عدة اعتبارات، من بينها: موقع الدين فى المملكة: حيث يمثل أهم مصادر الشرعية السياسية للنظام السعودى، كما يمارس دورا بارزا، فى صياغة وتشكيل العديد من السياسات الداخلية والخارجية فى المملكة، فضلا عن المكانة الدينية للمملكة بين المسلمين، والتى استمدتها من العديد من الاعتبارات، أبرزها أنها منشأ الرسالة الإسلامية، وحاضنة أهم المقدسات التى يتوجه إليها المسلمون فى أداء فروضهم، هذا إلى جانب ما تمثله المملكة، باعتبارها قوة إقليمية مؤثرة ترتبط بالعديد من التنظيمات الفرعية المؤثرة خليجيا، وعربيا، وإسلاميا، وعالميا، إلى جانب المكانة الاقتصادية للمملكة، باعتبارها أهم منتج للنفط فى العالم، وتملك أكبر احتياطياته المعلنة، وهو ما جعلها فى وضع يتيح لها أن تقرر مستوى أسعار النفط الذى تلتزم به منظمة الدول المصدر للبترول (أوبك)، كما كانت أكثر دول الأوبك التى يمكن الاعتماد عليها فى تأمين واردات الولايات المتحدة النفطية وبأسعار معتدلة، كما كان بمقدورها أن تزيد من حجم إنتاجها النفطى عند الحاجة لتخفف به ضائقة قصور إنتاج النفط فى بعض الدول أو المناطق الأخرى من العالم، فيما يصب فى النهاية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

وكذلك أحداث سبتمبر ٢٠٠١، حيث تم توجيه الاتهام فيها لتنظيم القاعدة، الذى يقوده أسامة بن لادن (السعودى الجنسية) والادعاء بأن خمسة عشر شخصا من بين التسعة عشر الذين قاموا بها كانوا من السعودية، وهو ما كان له العديد من الانعكاسات على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية، فكرا وممارسة، توجها وأهدافا، قضايا وممارسات.

وفى إطار هذه الاعتبارات، خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج الأساسية، من بينها:

إن طبيعة الثقافة السياسية فى المجتمع الأمريكى، وموقع الدين فيها، وكذلك تأثير التيارات الدينية والفكرية، والأفكار والمعتقدات الدينية للقيادة السياسية، شكلت أهم المحددات الداخلية لتأثير البعد الدينى فى السياسة الخارجية الأمريكية. وقد عبرت المؤثرات الدينية والأخلاقية عن نفسها، فى السياسة الأمريكية، فى العديد من المظاهر، والممارسات، عبر مراحل تطورها التاريخية. وخلالها، اختلفت التوجهات، وتعددت السياسات، التى تصب فى المحصلة النهائية، فى اتجاه تأكيد هذا البعد، بطرق مباشرة أو غير مباشرة، سواء تم استخدام الدين بلفظه واصطلاحه، أو تم استخدامه فى ثنايا مصطلحات ومفاهيم أخرى كـ "القيم الأمريكية"، و"الأخلاق الأمريكية"، و"الأيديولوجية الرأسمالية"، أو "الثقافة الأمريكية"، أو غيرها من مفاهيم تتداخل مع المفهوم، وتعطى مضامينه نفسها.

إن تأثير الدين فى السياسة الخارجية الأمريكية ليس وليد المرحلة الراهنة، وليس مرتبطا بطبيعة القيادة السياسية، وتكوين الإدارة المحافظة الحاكمة فى ظل رئاسة بوش، ولكنه ممتد الجذور عبر المراحل المختلفة التى مر بها تاريخ الولايات المتحدة. ولكن الجديد هو حجم هذا التأثير، الذى شهد تصاعدا كبيرا مقارنة بكل المراحل السابقة وجاء هذا التصاعد مرتبطا، فى شقه الداخلى الخاص بالولايات المتحدة، بطبيعة الظرف التاريخى الذى شهدته، ممثلا فى أحداث سبتمبر، مع تنامى تأثير التيارات الدينية واليمينية فى المجتمع الأمريكى، مع وجود قيادة سياسية مهيأة للاستجابة لهذا التأثير، وتملك مقومات القدرة على نقل القناعات الذاتية إلى ممارسات فعلية. وهو الأمر الذى كشف عن تقاليد استراتيجية أمريكية راسخة نحو التوسع والهيمنة فى رداء جديد، وتحت دوافع دينية تترابط بقوة مع الدوافع الاستراتيجية والمصلحية.

ومن هنا، فإن الاحتجاج بالنموذج الدينى اليمينى الذى مثلته إدارة الرئيس جورج دبليو بوش وقواه اليمينية (٢٠٠٠ - ٢٠٠٨)، للقول بتهميش البعد الدينى فى السياسة الخارجية، ليس أمرا منطقيا، من الناحية المعرفية والفكرية والسياسية. فالمهم هو بيان الفارق بين نموذج بوش، والتيارات التى تدعمه، والمداخل الفكرية التى يرتكز عليها، وبين نماذج أخرى ذات مرجعية دينية مختلفة، تتعارض مع طبيعة النموذج الذى قامت عليه إدارة

بوش، مع أهمية إبراز الفارق بين "الدين" في كل نموذج، وليس فقط "الديني" فيها.

إن السياسة الأمريكية ليست صنيعة الإدارات والمؤسسات والهيئات الرسمية فقط، ولكن يشارك في صنعها شبكة واسعة من الجهات والهيئات غير الرسمية، وكذلك فريق واسع من المفكرين، الذين يقدمون السلاح الفكري الضروري للدفاع عن القيم الأمريكية، مؤكدين أنه عندما تختار الولايات المتحدة البقاء خارج النزاع، فإن عدالة قضيتها، وحقها في التدخل في بعض النزاعات المستقبلية يظل محفوظا لها، من وجهة نظر هؤلاء المفكرين، الذين تكشف سيرهم الذاتية عن أن عوالم الثقافة والعلوم، والحكومة، والشركات الكبرى، مرتبطة ببعضها البعض بباب دوار. وإذا كانت الوظائف الأكاديمية في العلاقات الدولية أو الدراسات الاستراتيجية مرتبطة بالوظائف داخل الحكومة الأمريكية، فمن الصعب أن يغامر هؤلاء بدورهم في صنع السياسة الخارجية، وبالتالي تبدو العلاقة بين عالم الثقافة والفكر من ناحية، وصنع السياسة من ناحية أخرى، طبيعية وصحيحة بالنسبة للمسئولين بالحكومة.

وفي إطار هذا التأثير، نجد أن غلبة التوجهات السلبية ضد المملكة، بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، تجد سندها الأكبر في وجود شبكة من التيارات الفكرية والمراكز البحثية والمؤسسات الحقوقية، المضادة للمملكة في المجتمع الأمريكي، والتي فشلت حملة العلاقات العامة التي تبنتها المملكة عقب أحداث سبتمبر، داخل المجتمع الأمريكي، في احتوائها، وتعديل توجهاتها. بينما اقتصرت المواقف الإيجابية على عدد من التصريحات المقتضبة، ذات طابع دبلوماسي، يحافظ على الحد الأدنى اللازم لاستقرار العلاقة بين الدولتين، وهو ما يشير إلى أن التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والمملكة لم يكن كافيا لتشكيل صورة إيجابية للمملكة في المجتمع الأمريكي.

ولقد شكلت حرب الأفكار الإطار العام للتوجهات الأمريكية نحو القضايا الداخلية في المملكة، وانطلقت هذه الحرب من أن المملكة لابد أن تشهد تغييرا جذريا في مختلف المجالات، من شأنه إحداث تحولات عميقة في بيئتها الفكرية والثقافية، وكذلك في خصوصيتها الحضارية، وأن هذا لن يتحقق إلا من خلال خلق حالة من الجدل العام حول هذه البيئة وتلك الخصوصية، وما تقوم عليه من معتقدات ومرجعيات. وكان التعليم والحرية الدينية والإصلاح السياسي والمجتمعي أهم القنوات التي تمحورت حولها السياسات الأمريكية خلال هذه المرحلة.

كما أن الإدارة الأمريكية رغم أنها قد مارست ضغوطها على العديد من الدول العربية، وطرحت العديد من المبادرات ذات الصلة بالإصلاح السياسي، إلا أن هذه الضغوط لم تكن ذات جدوى فيما يتعلق بالمملكة، حيث اقتصر الأمر على بعض التصريحات الإعلامية، بل ووصل الأمر إلى إشادة بعض المسئولين الأمريكيين بما سموه "جهود الإصلاح السياسي في المملكة". ولكن في المقابل، كانت المواقف الأمريكية غير الرسمية أكثر حدة في نقدها للمملكة ونموذجها الحضاري ونظامها السياسي، وهو ما يؤكد وجود تيار داخلي قوي ومؤثر في المجتمع الأمريكي، يتعامل مع المملكة بإمكاناتها الاقتصادية، ومرجعيتها الدينية، ونموذجها الحضاري على أنها تحد كبير لأمن واستقرار الولايات المتحدة، ويضع الخطط ويقدم الأطروحات التي يمكن من خلالها التعامل مع هذا التحدي، حاليا ومستقبلا، لتكون هذه الخطط جاهزة للتنفيذ، حال توافر الظرف الدولي المناسب وحال وجود الإرادة السياسية الأمريكية لذلك.

كما شكلت الحرب على الإرهاب الإطار العام الحاكم للسياسة الأمريكية تجاه القضايا الإقليمية والدولية ذات الصلة بالمملكة، خلال الفترة محل الدراسة. وأمام هذه المحورية للحرب على الإرهاب، فقد ارتبطت بالعديد من القضايا الأخرى، التي كانت محلا لاهتمام السياسة الأمريكية، مثل قضية العمل الخيري وتمويل الإرهاب، والقضية العراقية، بجانب القضايا التقليدية التي تمحورت حولها السياسة الأمريكية في المنطقة، كالصراع العربي - الإسرائيلي، وأمن الخليج والتوازن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط.

وقد شكلت هذه القضايا، الجديدة والتقليدية، محورا للتفاعل بين الولايات المتحدة والمملكة، وتشابكت فيها العديد من الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والحضارية. وبين هذه الأبعاد، برز تأثير البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه المملكة، سواء على مستوى التوجهات، أو السياسات التي قامت عليها هذه السياسة، فتم الربط بين "القضاء على الإرهاب"، و"القضاء على الإسلام"، والربط بين "ضبط العمل الخيري"، و"القضاء على فريضة الزكاة وتحجيم الصدقات". كما تم الربط بين "غزو العراق"، و"تحقيق نبوءات الكتاب المقدس".

ومن واقع تحليل هذه القضايا، يمكن القول إنها تمتعت بالأولوية في السياسة الأمريكية تجاه المملكة مقارنة بالقضايا الداخلية في المملكة. فالولايات المتحدة في إثارتها للقضايا الداخلية كانت تستهدف الضغط على المملكة للتوافق مع التوجهات الأمريكية، فيما يتعلق بالقضايا الخارجية، وبما يتفق والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. كما أنها لم تكن تسعى لإصلاح فعلي داخل المملكة، أو تغيير في مناهجها التعليمية، لأنها تعلم أن التدخل في هذه القضايا من شأنه أن يثير عليها العديد من التوترات، أمام الطابع المحافظ للمجتمع السعودي، ولكنها أرادت توجيه رسالة للنظام السعودي بأن قضاياه الداخلية ليست بعيدة عن الاهتمام، وأنها من الممكن أن تشكل سبيلا للتدخل في أوضاع المملكة، ليس فقط من خلال السياسة الأمريكية الرسمية، ولكن كذلك من خلال السياسة غير الرسمية، وأدواتها وقنواتها متعددة المسارات.

وقد أثمر الضغط الداخلي العديد من التوافقات بين السياسة السعودية والسياسة الأمريكية، تجاه القضايا الدولية والإقليمية محل الاهتمام المشترك. وكانت نتيجة هذا الضغط أكثر بروزا في قضية العمل الخيري، للدرجة التي تم معها تشكيل لجان وفرق عمل مشتركة أمريكية - سعودية، للتدقيق ومراقبة وإعادة هيكلة العمل الخيري السعودي، ليس فقط خارج المملكة، ولكن داخلها.

كما قامت الولايات المتحدة بالاعتماد على المملكة لموازنة الدور الإيراني في العراق، وفي لبنان، وفي فلسطين، ولتسوية الأوضاع في العراق، وكذلك تسوية الخلافات بين الفصائل الفلسطينية، خشية احتوائها من جانب إيران.

وكانت القضية المذهبية أهم الأدوات التي اعتمدت عليها السياسة الأمريكية، في إدارتها للقضايا التقليدية ذات الصلة بالمملكة، كأمن الخليج والتوازن الإقليمي، وأيضا قضية الصراع العربي - الإسرائيلي، التي اعتمدت في إدارتها كذلك على دور المملكة من خلال العديد من القنوات، كطرح المبادرات للتسوية بين العرب وإسرائيل (مبادرة ٢٠٠٢)، والتسوية بين الفصائل العراقية (اتفاق مكة، أكتوبر ٢٠٠٦)، والتسوية بين الفصائل الفلسطينية (اتفاق مكة، فبراير ٢٠٠٧)

والتطبيع غير الرسمي مع اليهود (مصادرة حوار الأديان) وجميعها أدوار جديدة على السياسة السعودية، لم تشهدها، في مراحل سابقة من تطورها، إلا نادرا

حنان عبد الونيس

دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.. عملية الرصاص المصبوب.. معركة الفرقان

عبد الحميد الكيالي

بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٩

شكل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، أواخر سنة ٢٠٠٨ ومطلع سنة ٢٠٠٩، محطة مهمة في الصراع العربي - الإسرائيلي، كانت لها تداعياتها على الأطراف الفاعلة في الصراع والمنطقة بشكل عام، وعلى مستقبل ودور الرؤى والمشاريع المطروحة لتسوية القضية الفلسطينية بشكل خاص

اصطلح إسرائيليا على تسمية العدوان على غزة بعملية "الرصاص المصبوب"، بينما أطلقت عليه حركة حماس بوصفها الطرف الأساسي الذي تصدى للعدوان على القطاع "معركة الفرقان". ومن هنا، جاء عنوان الكتاب، الذي يغطي على امتداد أحد عشر فصلا، ومن خلال دراسة أكاديمية، منهجية العدوان الإسرائيلي على غزة، ويتناول في فصوله الثلاثة الأولى الأداء السياسي والعسكري والإعلامي الإسرائيلي خلال العدوان وتداعياته. ويوضح أنه كان من المفترض ألا تكون الإدارة السياسية الإسرائيلية للعدوان شأنا معقدا، حيث شكل العدوان حربا موجهة ضد منطقة محدودة، وضد طرف سياسي واحد، يعيش تحت حصار دولي ولا يتمتع بعلاقات حسنة مع عدد من الدول العربية، وكان يفترض بالتالي أن تكون الإدارة السياسية الإسرائيلية للعدوان بالغة الكفاءة والوضوح. ولكن لم تكن هذه الصورة هي تلك التي أظهرتها القيادة الإسرائيلية للعدوان. فعلى الرغم من أن إسرائيل لم تعلن أهداف العدوان على وجه التحديد، إلا أن تراجعا تدريجيا قد طرأ على لهجتها المتشددة التي رافقت بداية العدوان، حيث عزت وقفها لإطلاق النار إلى تحقيق الأهداف التي تداولتها الأروقة السياسية الإسرائيلية في وقت سابق، علاوة على الانسحاب الكامل من قطاع غزة دون قيد أو شرط، وهو ليس سلوكا إسرائيليا معتادا، وأن الأداء السياسي والعسكري المتميز لفصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة لعب الدور الأبرز في إرباك الأداء السياسي والعسكري الإسرائيلي، وأفشل أهداف العدوان. فضلا عن أن تزايد مساحة التعاطف المحلي والعربي والدولي مع فصائل المقاومة ضد إسرائيل قد أظهر ضعف قدرة الطرف الإسرائيلي على المناورة السياسية من ناحية، وأدى إلى تشويه صورة إسرائيل واهتزازها سياسيا وإعلاميا من ناحية أخرى، ووضح أن لكل حرب أهدافا سياسية، تسعى الدول التي تبادر للحرب إلى تحقيقها باستعمال القوة العسكرية، لكسر إرادة الخصم أو تدميره، وفرض النتائج السياسية المطلوبة. فللحرب عوامل سياسية مؤثرة، تشكل الدافع للحرب، وقد تفرض شكل العمل العسكري المناسب وحدود استعمال القوة وكيفية استعمالها. ويتناول الفصلان الرابع والخامس تقييم الأداء السياسي والعسكري لحركة حماس وفصائل المقاومة الفلسطينية، ويوضح أهم نتائج أداء حماس وفصائل المقاومة خلال العدوان الإسرائيلي:

١- فقد استطاعت حركة حماس، من خلال تصديها للعدوان الإسرائيلي، أن تحدث شرخا في فعالية العقيدة والاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية القائمة على تفوق القوة العسكرية وثقة الإسرائيليين بها. حيث لم تنجح إسرائيل في إثبات صحة العقيدة الأمنية الإسرائيلية القائلة إن أمن إسرائيل لا يكون إلا من خلال تفوق قوتها العسكرية فقط، الأمر الذي سيؤدي إلى ردع العرب عن القيام بأعمال عسكرية، وفي حال عدم ردعهم، حسب العقيدة الأمنية الإسرائيلية.

٢- أن مشكلة العرب تكمن في الإدارة السياسية، وفي القراءة السياسية والاستراتيجية الخاطئة لطبيعة التحولات الإقليمية والدولية

٣- أحدث التعامل مع العدوان العسكري الإسرائيلي على غزة تحولا سياسيا مهما في المنظومة الفكرية العربية فيما يتعلق بمسألة التوازن بين الطرفين، وأوجد لها مقاييس جديدة

٤- حظي نهج المقاومة الذي تبنته حركة حماس بتأييد شعبي فلسطيني وعربي وإسلامي كبير، وزاد من حجم التأييد للقضية الفلسطينية، باعتبارها القضية المركزية للأمة العربية والإسلامية. وفي هذا السياق، كشف العدوان عن عبثية نهج التسوية والمفاوضات التي لم تحقق شيئا طيلة السنوات الماضية، فضلا عن أنه أحرج السلطة الفلسطينية التي لم تكن تتوقع صمود فصائل المقاومة الفلسطينية في غزة لمدة ثلاثة أسابيع

٥- أعاد العدوان الإسرائيلي للقضية الفلسطينية مكانها على رأس الأحداث الدولية والاهتمام الدولي، ونالت تأييد معظم شعوب ودول العالم. وأشار إلى اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال العدوان، والتي أدانت بأغلبية ساحقة العدوان العسكري الإسرائيلي على غزة. ولعل ما يجري من جهود دولية وأمريكية وأوروبية يدل على أن هذه الجهات تريد حلا للصراع العربي - الإسرائيلي لتتخلص من كافة آثاره التي تتزايد أضرارها ضد مصالحها الإقليمية والدولية

ويعرض الباحث في الفصل السادس موقف السلطة الفلسطينية في رام الله وحركة فتح من العدوان، ويوضح أن التحديات خطيرة ومصيرية، وأن استمرار الانقسام سيؤدي في أحسن الأحوال إلى قيام سلطتين منقوصتين في الضفة والقطاع لا تملكان مقومات النهوض ولا التحرير. فلا يمكن أن يتحول قطاع غزة في ظل الأوضاع الداخلية والخارجية عربيا وإقليميا ودوليا إلى قاعدة للتحرير. وستستغل إسرائيل حالة الانقسام أسوأ استغلال في مصادرة الأراضي المتبقية واستيطانها وتهويدها، وفي عزل القدس، وطرد سكانها، وهدم المنازل، وخلق الحقائق على الأرض التي تسعى إلى فرض الحل الإسرائيلي باعتباره

من أجل الموقف الموحد للخروج والتمكن عمليا وتناول الفصل السابع المواقف العربية من العدوان، ويوضح أن الانقسام العربي كان سمة وسمة للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، لقد شجع هذا الانقسام العربي إسرائيل على شن العدوان، ثم إن ما حدث من تحركات عربية إزاء هذا العدوان، انطلاقا من قاعدة الانقسام وليس التوحد، أدى إلى مزيد من هذا الانقسام داخل النظام الرسمي العربي لكنها بقدر ما أدت إلى ذلك بقدر ما رسخت أيضا الهوة بين النظام الرسمي العربي وما يمكن أن نسميه بالنظام الشعبي العربي وتناول الفصل الثامن المواقف الإسلامية من العدوان التي أفرز ردود فعل متفاوتة في هذه العوالم فعلى صعيد العالم الإسلامي غير العربي، انكشفت ردود الفعل على صورة متوقعة وطبيعية لدى المعسكر لجهة دعمها وتضامنها، إيران، وعلى صورة أيضا متوقعة، ولكن أكبر بكثير من المتوقع، تركيا وإذا كان التضامن قد تجلى أيضا في دول إسلامية أخرى، مثل ماليزيا وإندونيسيا، فإن الانقسامات على مستوى المؤسسات، مثل منظمة المؤتمر الإسلامي، حالت دون قيام هذه المنظمة بدورها، وبدت عاجزة، ودون طموحات المسلمين في أقدس قضاياهم وتناول الفصل التاسع المواقف الدولية من العدوان، حيث وضح أن المواقف الدولية تجاه العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة تميزت بالتباين الحاد، سواء فيما يخص سياسات الدول والشعوب، أو فيما يخص المواقف التي بنيت عليها تلك السياسات. ويلاحظ أن الموقف الأمريكي والأوروبي تجاه العدوان الإسرائيلي ومجرياته لم يختلف كثيرا، حيث تعامل الطرفان مع العدوان بوصفه حربا، وأغلب التصريحات والسياسات الصادرة ذات طابع تجريمي لحركة حماس على أنها هي الجهة التي أنهت التهدئة، وهي من افتعل العدوان بسبب إطلاقها للصواريخ على إسرائيل. وتناول الفصل العاشر عرضا تحليليا قانونيا حول جرائم الحرب الإسرائيلية جراء العدوان على غزة. وتناول الفصل الأخير الاقتصاد السياسي لمشروع إعادة إعمار قطاع غزة.

أمنية السيد حجاج

التأثيرات السياسية الداخلية للحرب الإسرائيلية على لبنان ٢٠٠٦

"دراسة مقارنة بين لبنان وإسرائيل"

أسماء أحمد توفيق النمر

رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٩

تعرضت هذه الدراسة لإحدى الحروب العربية - الإسرائيلية، وهي الحرب الإسرائيلية على لبنان عام ٢٠٠٦، وهي الحرب الأطول في سلسلة الصراعات العربية - الإسرائيلية حتى الآن، واهتمت بالكشف عن أبرز التأثيرات السياسية والاقتصادية والعسكرية للحرب على الداخل، وركزت على المستوى السياسي، وبدرجة أقل على المستويات الأخرى بقدر ارتباطها بالمستوى السياسي.

تهدف الدراسة إلى الإجابة على تساؤل رئيسي مؤداه ما هي الآثار المترتبة على الحرب الإسرائيلية على لبنان عام ٢٠٠٦ على كل من الداخل اللبناني والإسرائيلي؟ وإلى أي مدى يمثل التغير الناتج عن تلك الحرب انقطاعا عن الوضع السائد ما قبل الحرب؟

تنقسم الدراسة بالإضافة إلى المقدمة إلى ثلاثة فصول وخاتمة، يمكن تناولها على النحو التالي:

* تناول الفصل الأول الوضع الداخلي اللبناني والإسرائيلي قبل الحرب، وينقسم إلى مبحثين، حيث تناول المبحث الأول من هذا الفصل المجتمع اللبناني قبل الحرب، وخلص إلى أن الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني مثل قوة لحزب الله، حيث سيطر حزب الله على الجنوب اللبناني، وانتشرت قواته في المناطق التي تقع جنوب نهر الليطاني. وقد أجريت الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٠، وقام رفيق الحريري بتشكيل الحكومة عقبها. ولكن في أواخر عام ٢٠٠٤، وقع تطور مهم، هو التعديل الدستوري والتمديد للرئيس لحود، الأمر الذي أدخل لبنان في سلسلة من الأزمات السياسية الداخلية المعقدة، كانت علامتها الفاصلة اغتيال رئيس الوزراء الأسبق السيد رفيق الحريري، الأمر الذي كان له بالغ الأثر في تشكيل العلاقة بين القوى السياسية، حيث تبلور تكتلان، الأول قوى ١٤ آذار، والثاني قوى ٨ آذار، وكذلك في تدويل الأزمة اللبنانية.

أما المبحث الثاني، فقد تناول المجتمع الإسرائيلي قبل الحرب. فعلى الصعيد السياسي، تم تشكيل ثلاث حكومات في تلك الفترة، حيث شكل شارون حكومتين، الأولى عام ٢٠٠١، والثانية عام ٢٠٠٣، وقد شكل الثالثة إيهود أولمرت عام ٢٠٠٦، واتخذت هذه الحكومات الكثير من السياسات إزاء الانتفاضة الفلسطينية. وكشف المشهد الحزبي عن وجود أزمات داخل الأحزاب الإسرائيلية، فاستمرت أزمة حزب العمل، التي بدأت مع اغتيال إسحاق رابين. وبرزت حركة الانشقاقات داخل بعض الأحزاب الإسرائيلية، وكان أبرزها انشقاق شارون عن حزب الليكود وتأسيسه حزب كاديما، إلا أن شارون أصيب بجلطة دماغية أدخلته في غيبوبة كاملة، الأمر الذي أدى إلى تولي إيهود أولمرت رئاسة حزب كاديما. في المقابل، أثر الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب من لبنان في ٢٠٠٠ على العقيدة الأمنية، وتلا الانسحاب الإسرائيلي من لبنان بعدة أشهر اندلاع انتفاضة الأقصى ضد الاحتلال.

بينما تناول الفصل الثاني بالتحليل الحرب الإسرائيلية على لبنان، وينقسم إلى ثلاثة مباحث، حيث تناول المبحث الأول البيئة الإقليمية والدولية للحرب الإسرائيلية على لبنان، وخلص هذا المبحث إلى أن البيئة الإقليمية والدولية كانت مهيأة لقيام إسرائيل بشن حربها على لبنان في صيف عام ٢٠٠٦. فقد اتسم النظام العربي بالضعف والانقسام، في ظل بروز دور لبعض الدول الإقليمية كإيران وتركيا في المنطقة العربية، فضلا عن البيئة الدولية الداعمة لإسرائيل، بالإضافة إلى السياسة الأمريكية المتحيزة لإسرائيل، والتي جعلت إسرائيل تشن الحرب على لبنان، وتستمر فيها لمدة ثلاثة

وثلاثين يوما. أما المبحث الثانى، فقد تناول أبعاد الحرب وتطورها، وخلص إلى أن كلا من إسرائيل وحزب الله قد استخدم استراتيجيات عسكرية مختلفة، أدى إلى تنوع المراحل التى مرت بها الحرب، حيث إن حزب الله استطاع أن يواصل القذف الصاروخى لإسرائيل طوال الثلاثة والثلاثين يوما التى استغرقتها الحرب. أيضا، تنوعت الإستراتيجية الإسرائيلية، حيث بدأت بالقصف الجوى المكثف على لبنان، مع التركيز على البنية التحتية اللبنانية. غير أنه مع عدم قدرة إسرائيل على إحراز نصر ملموس على حزب الله، قررت إدخال قوات برية إلى لبنان، الأمر الذى لم يقدم لإسرائيل سوى مزيد من الفشل فى تحقيق أهدافها المعلنة من وراء هذه الحرب. بينما توصل المبحث الثالث إلى اختلاف المواقف العربية والإقليمية والدولية إزاء هذه الحرب. إلا أن الجانب الأهم من هذه المواقف كان يرى أن حزب الله هو المسئول الأول عن اندلاع الحرب، وقد تم وقف إطلاق النار بين حزب الله وإسرائيل طبقا للقرار مجلس الأمن رقم "١٧٠١".

وتناول الفصل الثالث، والأخير للدراسة، التأثيرات السياسية الداخلية للحرب، من خلال مبحثين. فتناول المبحث الأول التأثيرات السياسية للحرب على الداخل اللبنانى، وخلص إلى أن الحرب الإسرائيلية على لبنان أدت إلى الكثير من التأثيرات، حيث سرعان ما برز الانقسام السياسى على الساحة اللبنانية. وانقسمت الأغلبية والمعارضة حول إنشاء المحكمة الدولية الخاصة بلبنان لمحاكمة قتلة الحريرى، الأمر الذى أدى إلى استقالة وزراء المعارضة من الحكومة اللبنانية، وتلا ذلك الاعتصام الذى قامت به المعارضة فى وسط بيروت، ومطالبتها بتشكيل حكومة وحدة وطنية، مما كان له أكبر الأثر على أزمة الرئاسة اللبنانية، حيث جاء موعد الاستحقاق الرئاسى، دون أن يتم الاتفاق بين الفرقاء اللبنانيين على شخص رئيس الجمهورية، خاصة فى ظل تعطيل جلسات مجلس النواب، الأمر الذى أدى إلى فراغ فى سدة الرئاسة. وكذلك إلى تجمد الوضع السياسى اللبنانى، حتى تم انتخاب ميشيل سليمان رئيسا للبنان فى ٢٥ مايو ٢٠٠٨. كما اتسم الوضع الأمنى اللبنانى باستمرار سلسلة الاغتيالات السياسية التى بدأت باغتيال الحريرى عام ٢٠٠٥، وكذلك إنشاء المحكمة الخاصة بلبنان، وفقا للفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، الأمر الذى يعد تدخلا فى الشأن اللبنانى الداخلى فى مقابل ذلك، شهد العالم دورا واضحا للجيش اللبنانى فى محاولة تحقيق الاستقرار، وفرض السيادة اللبنانية على كافة الأراضى اللبنانية، وهو ما اتضح من خلال دور الجيش فى مخيم نهر البارد، والقضاء على حركة فتح الإسلام، كذلك الدور الذى قام به الجيش أثناء فترات الاضطراب الأمنى الذى شهده لبنان كأحداث جامعة بيروت فى يناير ٢٠٠٧، وأحداث مايو ٢٠٠٨.

وتناول المبحث الثانى التأثيرات السياسية على الداخل الإسرائيلى، وخلص إلى أن إسرائيل خرجت من هذه الحرب بدون تحقيق أى من أهدافها المعلنة لها. فهى الحرب الأولى التى لم تحقق إسرائيل فيها أيا من أهدافها السياسية، كذلك لم يستطع الجيش الإسرائيلى أن يحقق أى إنجازات عسكرية تتمثل فى احتلال أى جزء من الأراضى اللبنانية، الأمر الذى أدى إلى الإطاحة بجميع الرءوس السياسية والعسكرية التى شاركت فى إدارتها، بدءا من رئيس الأركان، وقائد الجبهة الشمالية، مرورا بقادة القوات، ووزير الدفاع، ورئيس الوزراء الإسرائيلى، وإن كان السبب الرئيسى فى الإطاحة بأولمرت هو قضايا الفساد التى اتهم بها. كذلك كانت هى المرة الأولى التى ينكشف فيها العمق الإسرائيلى، فضلا عن تخلى الجيش الإسرائيلى عن واحدة من أهم نظرياته فى العقدين الماضيين، وهى تقليص القوات المحاربة. بالإضافة إلى ذلك، تم تشكيل لجنة مستقلة للتحقيق فى الأسباب التى أدت إلى هذه الهزيمة، وهى لجنة "فينوجراد". وقد أصدرت اللجنة تقريرها، الذى حددت فيه الأسباب التى أدت إلى الهزيمة، وكذلك تحديد الأشخاص المسئولين عن هذه الهزيمة. أما عن الأحزاب الإسرائيلية بعد الحرب، فقد شهد حزب كاديما تراجعا بسبب أداء أولمرت، و استمرت أزمة حزب العمل الإسرائيلى.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة على كلتا الساحتين اللبنانية والإسرائيلية.

فعلى الساحة اللبنانية، أبرزت الحرب مدى ضعف التوافق اللبنانى الذى حدث أثناء الحرب، حيث سرعان ما برز الانقسام السياسى الحاد بعد الحرب. واتسم الوضع السياسى اللبنانى بالتجمد، حتى تم انتخاب ميشيل سليمان رئيسا للبنان فى ٢٥ مايو ٢٠٠٨.

كما أثبت الوضع اللبنانى بعد الحرب، بكل ما مر به من أزمات، أن هناك اقتناعا لدى القوى السياسية اللبنانية، تمثل فى أنه مهما ساءت الأمور بينها، فإن الأمر لن يصل إلى حال الحرب الأهلية، حيث أصبحت العودة إلى الحرب الأهلية خطا أحمر لا يمكن تجاوزه مرة أخرى.

وتميز الوضع الأمنى اللبنانى باستمرار سلسلة الاغتيالات السياسية التى بدأت باغتيال الحريرى عام ٢٠٠٥، ولكن ليس بالوتيرة نفسها التى كانت عليها قبل الحرب. كذلك، برز دور الجيش اللبنانى فى فرض السيادة اللبنانية، وتحقيق الاستقرار اللبنانى، وبسط سيادة لبنان على كافة أراضيه.

وأدى تجمد الوضع السياسى اللبنانى إلى حد استخدام حزب الله سلاحه فى الداخل اللبنانى (كأحداث مايو ٢٠٠٨)، الأمر الذى قد تكون له تداعيات مستقبلية على مصداقية سلاح المقاومة، حيث مثل ذلك تحديا لمقولة الحزب إن المقاومة لن تستخدم سلاحها فى الداخل.

أما على صعيد الساحة الإسرائيلية، فقد أدى الإخفاق الإسرائيلى فى الحرب إلى إنشاء لجنة فينوجراد للتحقيق فى أسباب الفشل فى الحرب. وأظهر تقريرها مكامن الفشل والإخفاق فى الأداء الإسرائيلى على المستوى الاستراتيجى فى جانبيه السياسى والعسكرى. كما أظهر التقرير تآكل المؤسسة السياسية وعدم قدرتها وتخبطها فى عملية صنع القرار وإدارة الحرب، وتحقيق الأهداف المعلنة من هذه الحرب.

كما تآكلت قدرة الردع الإسرائيلى، حيث لم تستطع إسرائيل إلحاق الهزيمة بحزب الله طيلة الثلاثة والثلاثين يوما مدة الحرب. أيضا، رضخت إسرائيل لشروط حزب الله، وقبلت بعملية تبادل الأسرى، وهى العملية التى استعاد فيه حزب الله باقى الأسرى اللبنانيين، ورفات الكثير من الأسرى العرب، مقابل حصول إسرائيل على رفات الجنديين اللذين أسرهما الحزب قبل عدوان ١٢ يوليو ٢٠٠٦، الأمر الذى يعنى هزيمة أخرى لإسرائيل.

إسراء عمران

أثر الطبيعة القانونية لبحر قزوين على استغلال ثرواته فى إطار منظمة دول بحر قزوين

أحمد محمد طاهر حسن
رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩

يدور موضوع هذه الدراسة حول دراسة وتحليل الطبيعة القانونية لبحر قزوين، وإلى أى مدى يؤثر التباين أو الاختلاف الحاصل بين الدول المطلة على هذا البحر بشأن طبيعته القانونية على استغلال موارده وثرواته الطبيعية، وكذلك بيان دور منظمة دول بحر قزوين فى تنظيم استغلال موارد البحر وثرواته.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من بعدين. الأول أن أهمية البحار - بصفة عامة - قد تزايدت خلال الآونة الأخيرة، بحيث لم تعد مقصورة على الاستخدامات الملاحية والصيد والنقل والتجارة فحسب. فمع الاكتشافات العلمية والتطور التقنى، تزايدت استخدامات البحار واستغلالها، من أجل الاستفادة بثرواتها ومواردها الطبيعية الحية وغير الحية الكائنة فى أعماق البحار. وقد أدى تزايد هذه الأهمية إلى تزايد الصراع والمنافسة بين الأطراف كافة للحصول على النصيب الأكبر من تلك الثروات. ومن هنا، برزت الحاجة إلى وضع قواعد وأسس ومبادئ تحكم عملية الاستغلال بما يحافظ على حقوق كل الأطراف ويدعم مصالحها.

أما البعد الثانى، فيتمثل فى أنه إذا كان هذا هو الوضع بالنسبة للبحار عامة من حيث تزايد أهميتها، فإن الأمر بالنسبة لبحر قزوين مختلف إلى حد بعيد، حيث تبرز أهميته من ثلاثة جوانب:

أولا- الأهمية الاقتصادية والمتمثلة فيما يحتويه هذا البحر من ثروات تقدر - طبقا لتقديرات وكالة الطاقة العالمية - باحتياطى نفطى ما بين ١٥ و ٤٠ مليار برميل، أى يوازى ما بين ١.٥ و ٤٪ من الاحتياطى العالمى. واحتياطى غاز طبيعى يتراوح بين ١٠.٦ تريليون متر مكعب و ٩.٢ تريليون متر مكعب، بالإضافة إلى الاحتياطى المحتمل المقدر بما يوازى ما بين ٦ و ٧٪ من الاحتياطى العالمى للغاز الطبيعى. هذا فضلا عن الثروات الأخرى الطبيعية، وفى مقدمتها الثروة السمكية.

ثانيا- الأهمية السياسية للبحر النابعة من الأهمية السياسية للمنطقة، التى يقع فى القلب منها بحر قزوين، حيث تعد هذه المنطقة من أهم المناطق فى العالم منذ بداية التسعينيات من القرن المنصرم. فقد ترتب على انهيار الإمبراطورية السوفيتية، وتفكك المنظومة الاشتراكية عام ١٩٩١، ظهور الدول المستقلة فى آسيا الوسطى والقوقاز، وهو ما فتح مجالات أكبر للمنافسات من جانب القوى والأطراف كافة، الدولية منها والإقليمية، خاصة أن استقلال هذه الدول الحديثة لا يزال ناقصا.

ثالثا- زاد من أهمية هذا البحر الاختلاف فى تحديد الطبيعة القانونية له ليضيف بعدا آخر للصراع والتنافس، حيث تختلف الدول الشاطئية له فى تحديد طبيعته الجغرافية المؤثرة على وضعه القانونى. فهناك من ينظر إليه على أنه بحيرة، وبناء على ذلك لا يمكن أن يكون خاضعا للقانون الدولى للبحار. على الجانب الآخر، هناك من ينظر إلى بحر قزوين باعتباره أكبر من البحيرة، فهو مثلا أكبر بكثير من الخليج العربى، حيث تبلغ مساحته ٤٥٠٠٠٠ كم٢، وطوله ١٢٠٠ كم٢، وعرضه ٥٠٠كم٢. ويتمتع بمصادر ثروة هائلة، ومحاط بخمس دول هى (روسيا - إيران - تركمانستان - كازاخستان - أذربيجان)، وبذلك، فلا يمكن معاملته كبحيرة أو ككيان داخل أرض به ماء، دون أية أهمية.

من هذا المنطلق، جاءت أهمية هذه الدراسة فى محاولة منها لتقديم رؤية حول إمكانية التوصل إلى توافق بين أطرافه المختلفة بصورة تعظم الاستفادة المشتركة من ثروات البحر وموارده. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، سعت الدراسة إلى توجيه الاهتمام العربى بتلك المنطقة، خاصة أن الدول المطلة على البحر كلها دول إسلامية باستثناء روسيا، بما يساعد على تعميق التعاون العربى - الآسيوى، خدمة لمصالح الدول العربية والإسلامية فى مواجهة المسعى الإسرائيلى الرامى إلى إيجاد موطئ قدم له فى تلك المنطقة الحيوية والمهمة من العالم.

وفى ضوء ذلك، طرحت الدراسة تساؤلا رئيسيا يدور حول ماهية الطبيعة القانونية لبحر قزوين طبقا لرؤى الدول الشاطئية ومواقفها، وإلى أى مدى كان لهذه الطبيعة تأثيرها على استغلال ثروات البحر وموارده فى إطار منظمة تعاون دول بحر قزوين.

وفى إجابتها على هذا التساؤل الرئيسى وما تفرع عنه من تساؤلات، تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول. الفصل الأول فيها بعنوان "الطبيعة الجغرافية والقانونية لبحر قزوين". وينقسم بدوره إلى ثلاثة مباحث، أولها بعنوان "بحر قزوين وطبيعته الجغرافية"، حيث استعرض الباحث هذه الطبيعة من خلال مطلبين، الأول بعنوان "أنهار بحر قزوين"، حيث استعرض أهم الأنهار التى تصب فى بحر قزوين، وأهمها نهر "الفولجا". أما المطلب الثانى المعنون "موانئ بحر قزوين"، فقد تناول أهم الموانئ التى تمت إقامتها على البحر، كونه المعبر الوحيد للتجارة المتبادلة بين الدول المطلة عليه.

ويستعرض المبحث الثانى المعنون "بحر قزوين وأهميته الاقتصادية" أهم العوامل التى أكسبت هذا البحر أهمية اقتصادية واستراتيجية كبرى، وذلك من خلال مطلبين، الأول بعنوان "احتياطيات بحر قزوين"، حيث أشار الباحث إلى احتياطيات البحر من النفط والغاز، سواء أكانت احتياطيات مؤكدة أم احتياطيات محتملة. وفى الثانى المعنون "إنتاج بحر قزوين"، أشار الباحث إلى حجم إنتاج البحر من النفط والغاز، سواء كان الإنتاج الحالى أو المتوقع خلال السنوات القليلة القادمة. ويستعرض المبحث الثالث المعنون "الطبيعة القانونية لبحر قزوين" النزاع الذى ثار حول الطبيعة القانونية للبحر، وذلك من خلال مطلبين، الأول بعنوان "بحر قزوين بحر مغلق أم بحيرة"، حيث أجاب على التساؤل عما إذا كان بحر قزوين فى حكم بحر مغلق أم بحيرة. والثانى بعنوان "أثر طبيعة بحر قزوين على استغلال ثرواته"، حيث أشار إلى أن القانون الدولى لا يلزم دول منطقة بحر قزوين بأى حل معين، سواء أكان تقسيما أم إدارة مشتركة.

ويتناول الفصل الثانى، المعنون "استغلال ثروات بحر قزوين ما قبل إنشاء منظمة بحر قزوين"، كيفية استغلال ثروات البحر، سواء قبل إنشاء المنظمة أو بعد إنشائها، وذلك من خلال مبحثين، الأول بعنوان "استغلال ثروات البحر حتى قيام منظمة دول بحر قزوين"، حيث أشار الباحث إلى كيفية استغلال ثروات هذا البحر، حينما كان يقع فى الدائرة الروسية - الإيرانية قبل انهيار المنظومة الاشتراكية، وذلك من خلال مطلبين، الأول بعنوان "الاتفاقيات الثنائية بشأن بحر قزوين"، حيث تناول مجموعة الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين روسيا وإيران منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، واستمر العمل بها حتى بداية التسعينيات من القرن العشرين مع انهيار الاتحاد السوفيتى. والثانى بعنوان "مبادئ استغلال ثروات البحر"، حيث أشار إلى أهم المبادئ التى تم استخلاصها من المعاهدات الثنائية المبرمة بين روسيا وإيران.

ويتناول المبحث الثانى المعنون "إنشاء منظمة دول بحر قزوين"، تأسيس المنظمة وآلية عملها من

خلال ثلاثة مطالب، الأول بعنوان "نشأة المنظمة وهيكلها التنظيمي"، والثاني بعنوان "أهداف المنظمة ومبادئها"، والثالث بعنوان "منظمة دول بحر قزوين والطبيعة القانونية للبحر"، حيث استعرض موقف المنظمة من الطبيعة القانونية للبحر.

ويأتي الفصل الثالث بعنوان "مواقف الأطراف المعنية بشأن الطبيعة القانونية لبحر قزوين" ليتناول مواقف هذه الأطراف، سواء المطلة على البحر أو المعنية باستغلال ثرواته، وذلك من خلال مبحثين، الأول المعنون "مواقف الدول الأعضاء في المنظمة"، وينقسم بدوره إلى مطلبين، الأول بعنوان "الرؤية الإيرانية والروسية"، حيث استعرض موقف إيران المنادي بمبدأ الاستغلال المشترك من قبل الدول الخمس المطلة عليه، حيث يتم استثمار موارده بشكل مشترك فيما بين هذه الدول. وكذلك موقف روسيا المتسم بالتأرجح ما بين تأييد الموقف الإيراني، واتخاذ خطوات جادة تقترب من رؤية الدول الأطراف الثلاثة الأخرى، حيث برز بتوقيعها عدد من الاتفاقيات مع هذه الدول لاستغلال ثروات البحر وموارده. وفي الثاني المعنون "رؤية الدول الثلاث الأطراف في المنظمة"، استعرض الباحث رؤية كل من أذربيجان، وكازاخستان، وتركمانستان.

ومن خلال المبحث الثاني المعنون "موقف الدول غير الأعضاء في المنظمة"، تناول الباحث موقف القوى الدولية والإقليمية المعنية بقضية استغلال ثروات بحر قزوين، وذلك من خلال أربعة مطالب، الأول بعنوان "الولايات المتحدة الأمريكية وبحر قزوين"، والثاني بعنوان "موقف الصين تجاه بحر قزوين"، والثالث "تركيا وبحر قزوين"، والرابع "إسرائيل والبحث عن دور في بحر قزوين".

ويأتي الفصل الرابع تحت عنوان "الاستغلال المشترك لثروات بحر قزوين .. الحدود والإمكانات"، ليتناول قضية استثمار موارد البحر وثرواته، وما تثيره من إشكاليات وقضايا تستوجب مواجهتها، وذلك من خلال أربعة مباحث، الأول بعنوان "دور منظمة دول بحر قزوين في استغلال ثروات البحر .. الحدود والإمكانات"، حيث أشار إلى الجهود التي بذلتها المنظمة من أجل مواجهة الإشكاليات التي تعرقل عملية الاستغلال، وفي مقدمتها عدم التوصل لنظام قانوني يحظى بتوافق مختلف الأطراف، وإن ظلت جهودها دون الوصول إلى الهدف المأمول، رغم ما عقدته من اجتماعات ولقاءات بين أعضائها على أعلى المستويات، كان آخرها قمة طهران في السادس من أكتوبر ٢٠٠٧.

ويتناول المبحث الثاني المعنون "رؤية الدول الأعضاء في المنظمة"، مواقف الدول الخمس الأعضاء في المنظمة حول كيفية تعظيم الاستفادة من ثروات البحر وموارده في ضوء ما يواجهها من مشكلات ومعوقات، وذلك من خلال مطلبين، الأول بعنوان "الرؤية الإيرانية والروسية"، والثاني بعنوان "رؤية الدول الأطراف الأخرى وهي أذربيجان - كازاخستان - تركمانستان".

ويأتي المبحث الثالث بعنوان "النظام القانوني للبحر .. رؤية للحل"، ليطرح تصورا أو رؤية حول إمكانية التوصل إلى نظام قانوني قابل للتطبيق على البحر، في ضوء ما توفره الخبرة الدولية في هذا الخصوص، وذلك من خلال مطلبين، الأول بعنوان "اتفاقية فيينا والتوارث الدولي للمعاهدات"، والثاني بعنوان "بحر قزوين في ضوء اتفاقية فيينا لتوارث المعاهدات"، وخلص الباحث إلى أن الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين روسيا وإيران قبل تفكك الاتحاد السوفيتي وإن كانت لا تشكل في حد ذاتها نظاما قانونيا متفقا عليه، فإنها تمنع الدول الشاطئية من اتخاذ أفعال انفرادية في استغلال ثروات البحر وموارده، وهو ما يتطلب توصل الدول الأطراف على البحر إلى اتفاق حول النظام القانوني الملائم للبحر.

ويأتي المبحث الرابع بعنوان "منظمة دول بحر قزوين .. تحديات الاستغلال وسبل المواجهة"، ليتناول ما تواجهه المنظمة من تحديات كبرى بشأن استغلال ثروات البحر وموارده، وضرورة مواجهتها، حتى يتعاظم دورها ويتحقق الهدف منها في تعظيم استغلال ثروات هذا البحر. وأشار الباحث في هذا الخصوص إلى ثلاثة تحديات تواجه المنظمة وذلك من خلال ثلاثة مطالب، الأول بعنوان "المنظمة ووضع نظام قانوني لبحر قزوين"، والثاني بعنوان "المنظمة واستغلال ثروات البحر وموارده"، والثالث بعنوان "المنظمة والتحديات الأمنية".

وخلصت الدراسة إلى أن الاستغلال الأمثل لموارد بحر قزوين وثرواته من جانب مختلف الأطراف المعنية يستوجب بداية معالجة الوضع القانوني للبحر باعتبارها مسألة ذات أولوية سياسية في المقام الأول، أخذا في الاعتبار ضرورة توافر الإرادة السياسية الحقيقية لدى جميع الأطراف. وهو ما يعني أن حسم مثل هذه القضية القانونية يتطلب نهجا واحدا فقط في التعامل معها، وهو النهج الذي ينظر إلى بحر قزوين على أنه بحر فريد في خصائصه، بما يعني أنه من الصعوبة بمكان أن تنظم القواعد القانونية الدولية، سواء تلك المنظمة للبحار أو المنظمة للبحيرات، الوضع القانوني لهذا البحر، وإنما يجب أن ينظر إلى تلك المسألة باعتبارها مسألة إقليمية ترتبط بصورة مباشرة بالأمن القومي للدول المطلة عليه، والتي تمتلك وجهات نظر مختلفة بشأن وضعيته القانونية. وهو ما يستوجب بداية اعتماد سلسلة من الاتفاقيات حول مختلف الأنشطة المرتبطة باستغلال البحر والاستفادة من موارده وثرواته كتلك المتعلقة بتنظيم الملاحة فيه، وكذلك المتعلقة بعمليات الصيد، وذلك على غرار ما حدث فيما يتعلق بحماية البيئة البحرية، وذلك تمهيدا للتوصل إلى الأساس القانوني للتعاون بين جميع الدول المطلة عليه، شريطة أن يكون هذا الأساس محل توافق عام من جميع الأطراف المشاركة، لأنه دون مشاركة أحد الأطراف، لن تزداد الأوضاع سوى مزيد من التوتر والنزاع، نظرا لأن الإجراءات الانفرادية لا تجلب سوى الفوضى وعدم الاستقرار.

وتدور خاتمة الدراسة حول تحديد السبل والآليات الملائمة لتفعيل التعاون العربي مع الدول المطلة على البحر، سعيا إلى تحقيق العديد من المنافع المتبادلة للطرفين، ومن أبرزها:

- إنشاء لجنة في نطاق الجامعة العربية للعلاقات العربية مع هذه الجمهوريات، تتولى القيام بتقييم الواقع القائم لهذه العلاقات، وتحديد العناصر الإيجابية التي يمكن البناء عليها، حتى ولو كانت محدودة، وأوجه الضعف، وسبل علاجها، وصولا إلى وضع رؤية استراتيجية عربية شاملة لمستقبل هذه العلاقات.

- وجود صيغة للحوار والتفاهم بين الجانبين على غرار الحوار العربي - الأوروبي، أو الحوار العربي - الإفريقي، وهو ما من شأنه خلق أرضية من الرؤى والمصالح المشتركة بين الجانبين، يمكن البناء عليها في المستقبل.

- منح تلك الجمهوريات تمثيلا بصفة مراقب داخل جامعة الدول العربية.

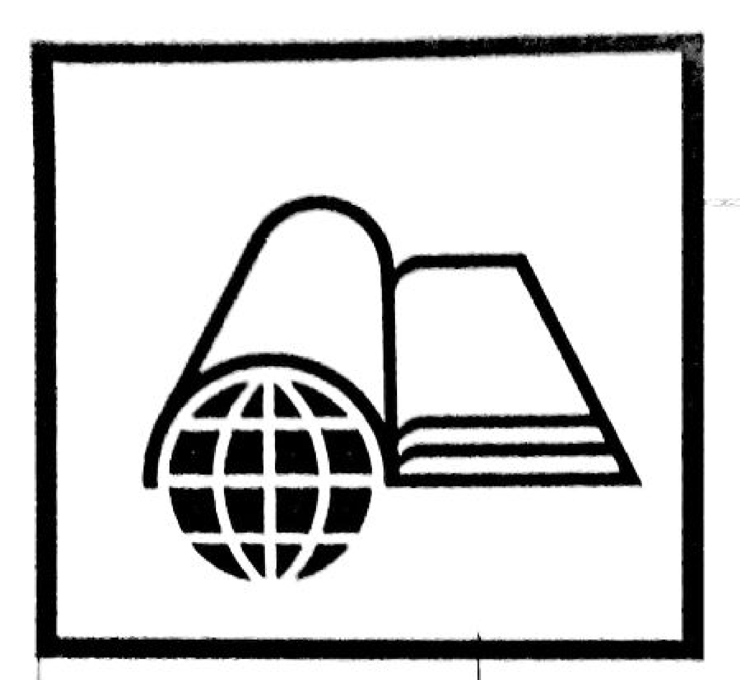
- تفعيل دور المنظمات والهيئات الإسلامية والعربية غير الحكومية، محلية كانت أو دولية، بحيث تضطلع بدور في تدعيم التعاون مع تلك الجمهوريات.

- إنشاء بنك معلومات اقتصادي يتضمن كافة المعلومات الخاصة بمجالات الاستثمار في هذه الدول، ومجالات التعاون الاقتصادي العربي معها، خاصة تلك التي لا تتعارض مع مصالح القوى الدولية والإقليمية الأخرى في هذه الدول، والمجالات التي يمكن الدخول في شراكات فيها مع القوى الأخرى.

- وضع تصور للإطار القانوني الذي يمكن من خلاله تنظيم التفاعلات الاقتصادية والتجارية والمالية بين الجانبين، ونقترح في هذا الخصوص إنشاء منطقة للتجارة الحرة.

أحمد إسماعيل السعودي

مكتبة السياسة الدولية
مؤلفات أجنبية



American Foreign Policy and the Muslim World, Mohsen saleh (Editor), Beirut, 2009.

السياسة الخارجية الامريكية والعالم الإسلامي، محسن صالح (محرر)، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٩

يدور هذا الكتاب حول موضوع في غاية الأهمية بالنسبة للعالم الإسلامي وهو السياسة الخارجية الأمريكية والعالم والإسلامي. وينقسم الكتاب إلى عدد من الفصول نحو أربعة عشر فصلا.

في الفصل الأول من الكتاب، يطرح د. اشتياق حسين المؤثرات الداخلية التي تلعب دورا مهما في صناعة القرار الأمريكي، خاصة في الدوائر الرسمية للسياسة الخارجية الأمريكية. ويشير إلى دور مؤسسة الرئاسة ومجلسي النواب والشيوخ ومجلس الأمن القومي، لافتا النظر إلى أهمية الدور الذي يلعبه مجلس الأمن القومي ووزير الخارجية الأمريكي في عملية صناعة القرار. ويحاول الأمريكيون وفقا لما جاء في الكتاب نشر قيمهم الثقافية في الخارج، ومحاولة تأصيلها لما لها من عائد قوي على السياسة الخارجية الأمريكية.

أما الفصل الثاني من الكتاب، فقد كتبه د. محمد عارف زكاء الله حول "صعود اليمين المسيحي وتأثيره على السياسة الخارجية الأمريكية". ويرى أن دور اليمين المسيحي قد تصاعد في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية، وبصفة خاصة تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي، منذ منتصف السبعينيات، حيث كان يقتصر دوره في السياسية الخارجية قبل ذلك على ممارسة الضغوط على الإدارات الأمريكية المتعاقبة من أجل الدفع في اتجاه إقامة وطن لليهود في فلسطين، واستخدم لتحقيق ذلك كافة وسائل العمل السياسي والإعلامي والمنابر اللاهوتية. وقد أسهمت التحولات العميقة في الثقافة الدينية الأمريكية، منذ السبعينيات حتى اليوم، في خروج الكنائس من الزوايا وهوامش المجتمع إلى صدارة الحدث السياسي والاجتماعي، بفضل ثورة الإعلام والاتصال. وانتشرت ظاهرة "الكنائس التليفزيونية"، وتوسعت الطوائف الأصولية على حساب المسيحية التقليدية.

لقد كانت الأصولية البروتستانتية التقليدية فيما مضى تنظر إلى العمل السياسي، باعتباره صراعا دنيويا يجب عدم الانخراط فيه، ولكن هذا الأمر تغير في نهاية السبعينيات، بفضل جهود الجمهوريين المحافظين، الذين أدركوا أن عزلة الحزب الجمهوري وعدم انفتاحه على قضايا وقوى أمريكية جديدة ستحوله إلى حزب أقلية، لاسيما أن الحزب على مدى العقود الخمسة الماضية لم يتمكن من الفوز إلا في ١٢ انتخابات رئاسية، ولم يسيطر على الكونجرس إلا خلال دورتي انعقاد فقط من بين ٢٤ دورة انعقاد للكونجرس. وقد أصبح قادة اليمين المسيحي يتمتعون بنفوذ كبير في تحديد أولويات وتوجهات الحزب الجمهوري في نحو نصف الولايات الأمريكية، وبصفة خاصة في ولايات الوسط والجنوب. وكما أشارت صحيفة "الواشنطن بوست"، فإنه للمرة الأولى منذ صعود المسيحيين المحافظين كقوة سياسية معاصرة، أصبح الرئيس الأمريكي بمثابة القائد الفعلي لهم من الناحية الواقعية. وقد عبر عن ذلك أحد قادة اليمين المسيحي بقوله "إن الرب يعرف أن جورج بوش يستحق أن يكون قائدا للحركة المسيحية الأصولية، ولهذا اختاره لهذه المهمة".

أما الفصل الثالث، فيحلل فيه د. اشتياق حسين دور المحافظين الجدد في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية. فقد نشأ هذا التيار في الولايات المتحدة الأمريكية في الخمسينيات في إطار بيئة معادية للشيوعية، واحتواء الاتحاد السوفيتي السابق، وشق أنصار هذا الاتجاه طريقهم داخل الحزب الجمهوري، حتى أصبح لهم تأثير مهم على قرار السياسة الخارجية في الولايات المتحدة. وكان تأثير هذا الاتجاه قد ظهر بصورة لافتة للنظر إبان إدارة الرئيس الأسبق ريجان، الذي استطاع، بتبنيه رؤى متشددة تجاه كثير من القضايا الداخلية والخارجية، أن يلقى دعما كبيرا من كثير من السياسيين والمثقفين الذين يميلون إلى المحافظة والتشدد، خاصة فيما يتعلق بالتقاليد الاجتماعية، ورفض كل ما هو جديد في العلاقات الاجتماعية، أو الإيمان المطلق بالحرية الاقتصادية في صورتها الرأسمالية النقية، وتبني سياسات ضريبية تمنح إعفاءات للأثرياء، والإيمان بالقوة العسكرية، خاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية.

وحافظ هذا التيار على وجوده أثناء فترة حكم الرئيس جورج بوش الأب. ومع أن فترة حكم الرئيس "بيل كلينتون" مثلت مرحلة انقطاع بالنسبة للمحافظين الجدد، إلا أنهم تمكنوا من وضع بعض رؤاهم موضع التطبيق، من خلال ممارستهم للضغط على البيت الأبيض، كما هو الحال عند تمرير وتنفيذ قانون الحريات الدينية. وبداية من العشرين من يناير ٢٠٠١ وهو البداية الرسمية لتولي إدارة الرئيس بوش الابن وقبل حدوث هجمات ١١ سبتمبر الشهيرة، كان واضحا أن تلك الإدارة تعبير عن نجاح اليمين الأمريكي بشقيه السياسي، والمعروف اصطلاحا باليمين المحافظ الجديد، والديني المعروف اصطلاحا باليمين المسيحي الجديد، في الوصول إلى أعلى مؤسسات السلطة والحكم في الولايات المتحدة. وكلاهما معروف بتطرفه ونظرته الأيديولوجية للقضايا المختلفة، بما في ذلك ما يرونه الدور الواجب للولايات المتحدة عالميا. فالأيديولوجية اليمينية، بشقيها السياسي والديني، لديها تصورات تتجاوز حدود الولايات المتحدة إلى العالم في الحاضر والمستقبل معا، الأمر الذي يجعل من الدين مكونا رئيسيا من مكونات السياسة الخارجية الأمريكية.

وقد انضم عدد كبير ممن يسمون بالمحافظين الجدد إلى إدارة الرئيس بوش الابن، وتولوا عددا كبيرا من المناصب المهمة، من أمثال دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع، ودوجلاس فايث، مساعده، وبول ولفوفيتز، وريتشارد بيرل، الرئيس السابق لمجلس الدفاع والعضو النشط فيه، والأخيران من غلاة اليهود المتعصبين لإسرائيل، ويلعبان دورا رئيسيا في توجيه السياسة الأمريكية، خصوصا بعد تزايد أهمية وزارة الدفاع في صنع القرار الخارجي منذ أحداث ١١ سبتمبر. كما اقترب أنصار هذا التيار من بعض مستويات وزارة

الخارجية، واستقطب التيار المحافظ الجديد ديك تشيني نائب رئيس الجمهورية.

ويمكن القول إن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ مثلت فرصة سانحة لتنفيذ أفكار المحافظين الجدد فيما يتعلق بغزو العراق، حيث سارعوا بمحاولة إلصاق تلك الأحداث إلى اتهام النظام العراقي بارتكابها من خلال علاقته المزعومة بتنظيم القاعدة، وسعيه لامتلاك أسلحة دمار شامل، وتسبب ضغط المحافظين الجدد على الإدارة الأمريكية من أجل شن الحرب على العراق في إطار أجندة خفية تمثل أهدافهم الحقيقية من غزو العراق، وقد تركزت تلك الأهداف في السيطرة على الشرق الأوسط، والاقتراب من موارد الطاقة بالمنطقة، وارتبط ذلك بأمن إسرائيل ومصيرها الذي يمثل عاطفة شديدة لكل من يعرف نفسه كمحافظ جديد.

وفى الفصل الرابع، تتحدث الكاتبة الأمريكية اليسون وير عن دور الإعلام الأمريكي في التعتيم على حقائق ما يجرى على ساحة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وتشير إلى أنه من أشكال التعتيم على الحقائق افتعال صراع بين أحزاب ومنظمات فلسطينية، كل يدعى أنه على حق، وجميعها تنفذ سياسة أمريكية - صهيونية، الغرض منها ضياع قضية فلسطين في متاهتين، الأولى محادثات السلام التي مرت عليه سنوات وسنوات ولم يتحقق السلام، ولا قامت دولة فلسطينية، وكل الذي وجد إنما هو حراس للكيان الصهيوني في الضفة والقطاع ممن يسمون أنفسهم بالسلطة الشرعية، ويسمون الآخرين الذين يظهرون أنهم معارضون لتلك السلطة بالسلطة غير الشرعية. والثانية، والتي ضاعت قضية فلسطين فيها، هي المحادثات بين التنظيمات المتخاصمة، التي لا تريد أن تصل إلى حل يوحد صفوفها وهي القيادات. أما الشعب الفلسطيني، فقد غيب من كان سندا له، وهو نظام الرئيس الراحل صدام حسين.

أما الفصل الخامس، فيعالج فيه د. عطاء الله كوبانسكي ود. محسن صالح الموضوع الأكثر إثارة للجدل فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية، وهو موضوع اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة وتأثيره على عملية صناعة القرار. ويشيران إلى أن اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة يعد من أقوى جماعات الضغط في البلاد، والذي له تأثيره الكبير على السياسة الخارجية الأمريكية، بالرغم من قلة عدده، مقارنة بالتجمعات العرقية الأخرى بالولايات المتحدة. فهناك تجمعات للأمريكيين من أصول لاتينية يفوق عددها بكثير عدد اللوبي الصهيوني، إلا أن اللوبي الصهيوني جيد التنظيم والتمويل، واستطاع أن ينشئ له منظمات تدير أعماله، مثل منظمة "إيباك" التي يجتمع عليها يهود الولايات المتحدة، ويستطيعون من خلالها أن يؤثرون في صنع القرار الأمريكي. إلا أن إسرائيل قد أصبحت عبئا استراتيجيا كبيرا على الولايات المتحدة، ولكنها في الوقت ذاته ظلت تحظى بدعم قوى بسبب اللوبي الإسرائيلي الغنى والقادر على الإقناع، والذي استطاع أن يحكم قبضته الخانقة على الكونجرس والنخبة الأمريكية. كما أكد المؤلفان أن إسرائيل واللوبي الإسرائيلي استطاعا أن يحظيا بقدرة كبيرة على إقناع إدارة الرئيس بوش بغزو العراق، وقالا إننا ربما نشهد في يوم قريب جدا دعم الولايات المتحدة نحو توجيه ضربة عسكرية لمنشآت النووية الإيرانية.

وفى الفصل السادس، يعالج د. أحرار أحمد دور المجموعات الأمريكية المسلمة في التأثير على صناعة القرار الأمريكي. ويرى أن دور هذه الجماعات يتطلب الوجود السياسي الفعال للأقليات الإسلامية على الساحة الأمريكية، وعيا واقتناعا من هذه الأقليات بأهمية دورها وقدرتها على التأثير على القرار السياسي الأمريكي، ليستجيب لمطالبها واحتياجاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية، داخليا وخارجيا. ومما يسهم في تحقيق الأهداف السياسية من هذا الوجود الإسلامي، والتي من بينها إثبات الوجود للمسلمين جماعة من الجماعات التي يتكون منها الشعب الأمريكي، وتأمين حقوقهم في المجتمع الأمريكي، وتمكينهم من العيش بصورة تجعل ممارساتهم لحياتهم وشئونهم الإسلامية أمرا يحميه القانون، وتحترمه مختلف الجماعات التي يتكون منها هذا المجتمع، وكذلك إثبات الفاعلية والتأثير على المجتمع الأمريكي، وذلك بطرح الرؤية وتقديم الحلول الإسلامية للقضايا ذات التأثير والأهمية في مختلف المجالات الحياتية التي يمر بها هذا المجتمع، هذا بالإضافة إلى التأثير على أجهزة ومؤسسات صنع القرار الأمريكي، بما يخدم قضايا وتطلعات المسلمين، داخل المجتمع الأمريكي وخارجه.

وفى الفصل السابع، يقدم د. الفاتح عبد السلام تحليلا تاريخيا للقضايا الأساسية في السياسة الخارجية الأمريكية، مشيرا فيه إلى تصاعد دور الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي، حتى أصبحت قوة عظمى في نهاية القرن العشرين. إلا أن محددات قوة الولايات المتحدة الأمريكية قد اختلفت بظهور فاعلين آخرين جدد في الساحة العالمية، بالإضافة إلى ما منيت به السياسة الخارجية الأمريكية من فشل واضح في بعض مناطق الصراع في العالم.

وفى الفصل الثامن، يشرح د. حبيب الحق خوندر تأثير الاقتصاد السياسي الأمريكي على عملية صناعة القرار في الولايات المتحدة الأمريكية. ويشير الكاتب هنا إلى النظرة الاقتصادية التي تحكم سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الخارج، حيث تسود النظرة الرأسمالية الاستعمارية، وهو ما يؤثر على سياستها الخارجية ويدفعها في اتجاه استعماري.

وفى الفصل التاسع، يشرح د. شهيد شهيد الله المبادئ أو النظريات التي صيغت على أساسها السياسة الخارجية الأمريكية في مراحل تاريخية مختلفة، وهنا، يؤكد بعض نظريات السياسة الخارجية، التي حكمت سلوك الولايات المتحدة في الخارج، ومنها نظريات الحرب الباردة، ومقاومة الإرهاب. وفى هذا الصدد، يؤكد المؤلف ضرورة تحديد المقصود بالإرهاب وتأثير ذلك على العالم الإسلامي.

وفى الفصل العاشر، يناقش د. داود عبد الله السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، وهنا يطرح مجموعة المحددات الداخلية والخارجية التي تؤثر على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، وطبيعة هذه المحددات وأهميتها وأولوياتها بالنسبة للجانب الأمريكي، والدور الإسرائيلي في تحديد هذه المحددات.

وفى الفصل الحادي عشر، يتحدث د. عبد الرشيد موتن عن اجتياح العراق واحتلاله، وسعي الولايات المتحدة إلى السيطرة على النظام العالمي، فيرى أنه مع نهاية الحرب الباردة، حدث تحول بارز في السياسة الخارجية الأمريكية، دفعها إلى تبني نظرية الحرب الوقائية التي تهاجم من خلالها أي جهة إرهابية محتملة، وذلك في إطار سعيها لإحكام قبضتها على العالم، وأن تصبح القوة العظمى العسكرية الوحيدة فيه. إلا أن الصمود العراقي في مواجهة الاحتلال أدى إلى فشل سياسة الولايات المتحدة الأمريكية بالعراق، وجعل الولايات المتحدة مرة أخرى تعيد التفكير في سياستها تجاه المنطقة العربية والدول التي تدعى أنها راعية للإرهاب.

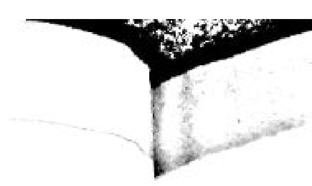
وفى الفصل الثاني عشر، يعالج الدكتور شودري شميم الملف النووي الإيراني وطريقة تعاطي كل من الولايات المتحدة وأوروبا وإسرائيل والأمم المتحدة معه، ويبدو فيه أن الموقف الأمريكي من الملف النووي الإيراني يعاني حالة من التخبط، فمرة، تدعو الولايات المتحدة إلى إجراء مفاوضات مباشرة مع إيران للتوصل إلى اتفاق، ومرة أخرى تنذر بتوجيه ضربات عسكرية قوية ضدها إذ لم تستجب للمساعي الدولية لحل الأزمة. إلا أنه من الواضح أن الولايات المتحدة تحاول تهدئة الأوضاع مع الطرف الإيراني للوصول إلى أفضل حلول ممكنة للأزمة النووية الإيرانية، وتجنب الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة لا تعلم حدود آثارها.

أما الفصل الثالث عشر، فيقدم فيه د. "وهاب الدين رئيس" دراسة حول السياسة الأمريكية تجاه أفغانستان منذ بداية الثمانينيات وحتى سنة ٢٠٠٧، ويرى فيه أن السياسة الأمريكية تجاه أفغانستان تنبع من مجموعة من المصالح في المنطقة، جعلت أفغانستان تأتي في ترتيب السياسة الخارجية الأمريكية.

وفى الفصل الأخير، يستعرض د. اشتياق حسين الملفات المعقدة في الشرق الأوسط والتي يجب على الرئيس باراك أوباما مواجهتها، ومن أهم هذه الملفات ملف السلام في الشرق الأوسط، وملف العراق، وباكستان، والحرب على الإرهاب في أفغانستان وباكستان.

إن الولايات المتحدة الأمريكية تواجه أزمة داخلية خطيرة، خاصة الأزمة الاقتصادية، التي تحول دون تحرك الولايات المتحدة في عدد من القضايا، وتحاول القيادة الأمريكية الجديدة مواجهة هذه القضية، حتى لا تعود مرة أخرى لسياسة العزلة.

ومن الواضح أن هذا الكتاب يركز بشكل كبير على السياسة الأمريكية تجاه بعض القضايا التي تهم العالم الإسلامي، خاصة باكستان والعراق وأفغانستان. إلا أن الكتاب لم يوضح للقارئ التوجهات المحددة والرئيسية للسياسة الخارجية



الأمريكية تجاه العالم الإسلامي، وهل حدث تغير في هذه السياسة أم لا؟، وإذا حدث هذا التغير، فما هي أسبابه ودوافعه؟ وهل ساهم تغير القيادة في الولايات المتحدة في حدوث تحول في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم الإسلامي؟، وهل حدث تغير في مفردات الخطاب الأمريكي للعالم الإسلامي؟ ربما يمكن لمؤلفي الكتاب تأكيد ذلك بعد انتهاء فترة الرئيس بارك أوباما.

ولاء على البحيرى

إسرائيل تبذل كل ما فى وسعها .. الحرب السرية من أجل الأسرى والمفقودين

(باللغة العبرية)

رونين برجمان كنيرت

سبتمبر ٢٠٠٩

مؤلف هذا الكتاب هو الصحفى والمحلل الإسرائيلى الشهير رونين برجمان، وهو متخصص فى شئون الإرهاب والشرق الأوسط والشئون العسكرية والاستخباراتية، كما أنه أحد كتاب صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية.

وقد حاز كتاب "إسرائيل تبذل كل ما فى وسعها" صدى واهتماما بالغا فى إسرائيل، وذلك لأنه يكشف إلى أى مدى تحاول إسرائيل العمل من أجل إطلاق سراح أسراها والبحث عن مفقوديها. فهل تنجح إسرائيل دائما فى فك شفرات تلك القضايا، أم أنها تفشل وتتعرض لبعض الإخفاقات؟ يركز الكتاب على المعركة التى تدور سرا لمحاولة إطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين والبحث عن المفقودين، فقد نشرت لأول مرة فى هذا الكتاب تفاصيل عن تلك المعركة.

وكان المؤلف قد استند فى تأليفه للكتاب على تحقيقات استمرت نحو عقد كامل، استطاع من خلالها جمع آلاف الوثائق وإعداد نحو ٤٠٠ مقابلة صحفية فى عشرين دولة. فقد رغب من خلال ذلك كله فى أن يكشف الستار عن بعض القضايا المهمة، منها كيفية نجاح المخابرات فى معرفة ماذا حدث لمصير المفقودين فى معركة سلطان يعقوب الإسرائيلية، وكيف استطاعت المخابرات اختطاف أحد أقارب أحمد جبريل من قلب العاصمة بيروت؟، وماذا حدث للدبلوماسيين الإيرانيين الأربعة الذين زعمت إيران أنهم لدى إسرائيل؟. ومن القضايا المهمة للغاية التى استعرضها الكتاب بالتفصيل كيف نجح حزب الله فى تفجير تليفون محمول صغير مفخخ فى قلب قيادة الوحدة ٨٢٠٠.

يتناول الكتاب معظم الجهود الاستخباراتية والدبلوماسية التى بذلت من أجل إنقاذ الأسرى، بداية من الأسير سلطان يعقوب، مرورا برجيف جولدفسر ورون اراد، ونهاية بجلعاد شاليط. ومن قضايا الأسرى الحساسة التى تناولها الكتاب قضية الطيار الإسرائيلى المفقود رون أراد. فقد كشفت تلك القضية عن بلاهة وفشل مسئولى إسرائيل فى التعامل مع مثل هذه القضايا، وأثارت تساؤلات مثل كيف أخطأت أجهزة الدولة فى معالجة هذه القضية؟ والأهم لماذا تحركت فى الاتجاه الخطأ؟ رغم أن الاتجاه الصحيح كان الإعلان صراحة عن حقيقة مصير أراد والاعتراف بالخطأ الذى وقع فيه هؤلاء المسئولون.

بدأت قضية "أراد"، كما يقصها المؤلف فى كتابه، بسقوط طائرة "أراد" فى ١٦ أكتوبر عام ١٩٨٦ فى جنوب لبنان عند قيام إسرائيل بغارات على مناطق الجوار، وقبضت عليه حركة أمل فى ذلك الوقت، ومنذ ذلك الحين ومصيره غير معروف. والمثير فى هذا الكتاب أنه أشار إلى أن إسرائيل كانت تتعاون مع بعض الأطراف اللبنانية فى أوج العداء الحاصل بينها وبين بيروت، ومثال ذلك رجل الأعمال اللبنانى الملقب بالسيد رفيع المقام، الذى كان مقربا من زعيم حركة أمل نبيه برى، والذى كان الوسيط بين إسرائيل من جهة وحركة أمل اللبنانية من جهة أخرى. وكان برى يعلم بأمر هذا الوسيط، وطلب منه إبلاغ إسرائيل بأن الحركة مستعدة لإطلاق سراح "أراد" مقابل تحرير ٣٦٥ أسيرا فلسطينيا. غير أن وزير الدفاع فى حينه، الراحل اسحق رابين الذى تعرض لانتقاد شديد للغاية على موافقته على صفقة تبادل للأسرى سابقة مع الفلسطينيين، لم يكن مستعدا لأن يدفع هذا الثمن الغالى فى حينه. ويشير الكتاب أيضا إلى أن إسرائيل قررت بعدها العمل عسكريا، واختطاف عملاء وقادة حركة أمل الذين اختطفوا "آراد" من أجل الضغط على حركة أمل للمساهمة فى إطلاق سراح الأسير الإسرائيلى، وبالفعل قررت اختطاف مصطفى الديرانى بعد عملية معقدة للغاية. إلا أن هذه الخطوة لم تسهم فى الإفراج عن الأسير، بل على العكس فقد جعلت الإيرانيين، ومعهم حزب الله وقادة حركة أمل، يتعنتون فى الإفراج عن "أراد" الذى بقى لغزا.

فعلى الرغم من أن المؤلف يكشف فى كتابه عن الجهود الجبارة التى بذلت من أجل إعادة الأسير أراد إلى بيته، إلا أنه يعتقد أن تلك الجهود قد بدأت متأخرة وليس عقب أسر "آراد" مباشرة، الأمر الذى قلل من فرص إنقاذه. ففى البداية، كان الاهتمام الأكبر بتحديد موقع سقوط الطائرة وليس الطيار. وفى النهاية، أصبحت القيادة الإسرائيلية مذنبة فى أعين شعبها، نتيجة لإخفاقها فى إعادة فرد منهم إلى وطنه وبيته سالما، وفشلها حتى بعد وفاته فى إعادة جثته لدفنها فى وطنه.

وينتقل الكتاب من قضية رون أراد ليستعرض قضية الجندى المختطف "جلعاد شاليط". فقد أشار إلى الصفقة التى تم الاتفاق عليها فى فترة ولاية رئيس الوزراء "إيهود أولمرت" من أجل إعادة "شاليط" لبيته، وذلك مقابل إطلاق سراح سجناء فلسطينيين، إلا أن أولمرت قد رفض وتردد فى الإفراج عن العديد من الفلسطينيين مقابل شاليط، وذلك عقب صفقة رجيف جولدفسر التى تم خلالها إطلاق سراح العديد من المخربين الفلسطينيين (كما يذكر المؤلف). ولم يتحدث المؤلف بالتفصيل فى كتابه هذا عن قضية شاليط وذلك لأنها لا تزال مفتوحة حتى الآن ومحل نقاش ومفاوضات. إلا أنه أوضح أيضا أن فشل القيادة الإسرائيلية فى هذه القضية يرجع إلى التباطؤ فى حلها، وعدم الإسراع باتخاذ القرارات الصحيحة من أجل فك أسر الجندى "شاليط". ويرجع المؤلف السبب فى ذلك إلى تردد القيادات الإسرائيلية فى الإفراج عن أسرى فلسطينيين.

ينتقل المؤلف فى كتابه من قضايا الأسرى والمفقودين إلى قضايا أكثر حساسية وخطورة، تتعلق أيضا بمدى فشل القيادة الإسرائيلية فى الكشف عن المؤامرات التى تدبر ضدها. وهناك قضيتان تعدان الأكثر دليلا على هذا الفشل، قام المؤلف بسردهما بطريقة مفصلة هما:

القضية الأولى: نجاح مقاتلى حزب الله فى شن هجمات قوية ضد مواقع الجيش الإسرائيلى الذى كان يحتل جنوب لبنان، ومواقع ميليشيا "جيش لبنان الجنوبى" الموالية لإسرائيل بهدف كسر معنويات جنود الجيشين. وبالفعل، نجح حزب الله عن طريق زرع مواد ناسفة وقصف المواقع العسكرية الإسرائيلية بقذائف الهاون فى تفجير المواقع بأكملها، الأمر الذى أدى فى نهاية المطاف إلى تفكيك الميليشيا وانسحاب الجيش الإسرائيلى من لبنان فى مايو عام ٢٠٠٠. ويذكر المؤلف فى سرده لتلك الواقعة أنه عندما عاد قائد الكتيبة خلال أعمال تفتيش أجراها قرب المبنى، عثر على هاتف خلوى محطم، كان هذا الهاتف هو السبب فى إعطاء إسرائيل صفعة قوية أخرى على وجهها، فقد كان هذا الهاتف هو السبب فى حدوث القضية الثانية.

القضية الثانية: قدرة حزب الله خلال حرب لبنان الثانية فى يوليو عام ٢٠٠٦ على إدخال هاتف محمول مفخخ إلى مقر وحدة تابعة للاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (امان)، فى وسط إسرائيل، وتفجيره فى مقر الوحدة، والتسبب فى إصابة ضابطين إسرائيليين بجروح خطيرة فى تسعينيات القرن الماضى. وقد أطلق "أمان" على هذه العملية التفجيرية اسم "ملف الكرتون"، ورأى أنها مثال مسبق لإخفاقات الجيش الإسرائيلى.

وفى ختام الكتاب، يوجه المؤلف سؤالا مهما، هو: هل بذلت إسرائيل كل ما فى وسعها لفداء الأسرى؟ فأجاب المؤلف بنفسه قائلا هذا أمر غير مؤكد. فهو يرى أن الموساد وجهاز الأمن الإسرائيلى (الشاباك) وجهاز المخابرات العسكرية (أمان) لا تقوم بتأدية دورها كما ينبغى، الأمر الذى أدى إلى وجود إخفاقات كثيرة، وكسر حاجز الرهبة من إسرائيل، فهناك العديد كما يرى المؤلف ممن يحاولون المساس بأمن إسرائيل وشعبها.

رغدة حمدى السعداوى

The European Union
Europe and Israel: Tense Relations?
Khaled Saad Zaghlul

The Middle East
Can Military Action End the Confrontation in Yemen?
Dr Mohamed Abdel Salam
Oil and the Separist Movement in Southern Yemen.
Mohamed Hafez Abdel Meguid
Iraq: The Continued Quest for Political Stability and Security.
Iman Ahmad Ragab
No Progress on the Iranian Front.
Sameh Rashed
Turkey's Foreign Policy.
Besheir Abdel Fattah
Academic Perspectives on Arab-Turkish Dialogue.
Dr Mostafa el Labbad

The Sudan:
Sudan : Prospects of the South's Cessesion.
Hani Raslan

In Focus **The Arab World: Present and Future Challenges.**
Impact of Regional Balance of Power on the Arab World.
Dr Mohamed el Sayyed Selim
The Future of the Middle East: Challenges vs Opportunities.
Ambassador Nabil Fahmy
Towards a New Arab Strategy for Education.
Dr Kamal Mogeith
Demographic Challenges: the Social, Political and Cultural Implications for the Arab World.
Ahmad Tohamy Abdel Hay

A selection of full-text translations is available at www.siyassa.org.eg

Contents